الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر – باتنة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية
قسم التاريخ وعلم الآثار

رقم التسجيل: .....
الرقم التسلسلي: .....

السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 – 1914
(دراسة في أساليب السياسة الإدارية)

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب | **إشراف الأستاذ الدكتور**

عثمان زقب | **صالح لميش**

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/يوسف مناصرية	أستاذ	جامعة باتنة	رئيسا
أ.د/ صالح لميش	أستاذ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.د/ علي آجقو	أستاذ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
أ.د/ حسينة حماميد	أستاذ	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
أ.د/ الشايب قدادرة	أستاذ	جامعة قالمة	عضوا مناقشا
د/ السبتي غيلاني	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014 – 2015

مقدمة:

لم يكن سقوط مدينة الجزائر وتوقيع الداي حسين لمعاهدة الاستسلام في الخامس من جويلية 1830، نهاية للمشاريع الفرنسية العديدة الساعية لاحتلال ما يصفونه بحامية الجزائر، بل كانت فقط البداية لرحلة طويلة، من أجل تجسيد طموحات الفرنسيين في تثبيت احتلالهم لكلّ ربوع الجزائر، وفرض منطقهم وجبروتهم على المجتمع الجزائري المسلم المغلوب عن أمره، ومن ذلك تحقيق الهدف بعيد المدى للاحتلال الفرنسي والمتمثّل في استغلال واستثمار خيرات البلاد لصالح الغزاة والمهاجرين الأوروبيين القادمين للمستعمرة الفرنسية، بما يخدم مصالح المتربول، وتحويل الجزائر إلى منطقة نفوذ محوريّة للفرنسيين في الحوض المتوسط وشمال إفريقيا.

إنّ كلّ ذلك، كان يستلزم على الفرنسيين رسم واعتماد سياسة إداريّة تسمح لهم بتحقيق هذه الغايات المتعدّدة، والتي جسّدتها الأساليب المتنوعة والمتباينة التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية طيلة مختلف مراحل الاحتلال الفرنسي للجزائر، خاصّة خلال الفترة الممتدّة من 1830 إلى 1914. إن هذه الأساليب هي التي ستكون محور البحث الذي اعتمدته والموسوم بـ " السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914 (دراسة في أساليب السياسة الإدارية).

إنّ **أهميّة هذا البحث** تتمثّل في كونه يتناول بعمق إلى حدّ ما، ما يتعلّق بالأساليب المتنوعة والمتغيّرة، التي تبنّتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر في التعامل مع مختلف القضايا الأمنيّة والسياسيّة والقانونيّة والاقتصادية والاجتماعيّة والثقافيّة في البلاد، بما يخدم أهداف ومخطّطات المحتل الفرنسي في فرض سيطرته على مختلف المجالات في المستعمرة.

ومن **العوامل التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع** يمكن الإشارة إلى:

1- رغبتي في التعمّق أكثر في دراسة السياسة الفرنسيّة في الجزائر خاصّة خلال القرن 19؛ هذه الفترة التي كنت بحاجة للاستزادة من معلوماتها، ومعرفة أكثر عن وقائعها التاريخيّة المختلفة.

2- نقص الدراسات التي تناولت بشكل معمّق ودقيق أساليب السياسة الإداريّة الفرنسيّة في الجزائر ضمن جوانبها المتعدّدة، مع تركيز الأعمال البحثيّة خلال القرن 19 على المقاومات الشعبيّة والتنصير..الخ.

3- الاهتمام المتنامي لدي بدراسة التاريخ الوطني خلال فترة الاحتلال الفرنسي.

4- رغبتي في الاطّلاع والبحث أكثر في المصادر المتنوعة لتاريخ الجزائر خلال القرن 19.

5- محاولة توفير دراسة علميّة أكاديميّة موسّعة تتناول أساليب السياسة الإداريّة الفرنسية في الجزائر طيلة فترة القرن 19 ومطلع القرن 20.

وتتمثّل **الإشكاليّة الرئيسيّة** التي اعتمدتها في انجاز هذا البحث في تناول أهم الأساليب التي اعتمدتها الإدارة الاستعماريّة في الجزائر لتحقيق أهدافها المتعدّدة في مختلف المجالات خلال الفترة (1830-1914).

وبهدف الإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسيّة، اعتمدت **التساؤلات الفرعيّة** التالية:

- فيم تتمثّل الأساليب التي انتهجتها الإدارة الاستعماريّة في الجزائر في مواجهة المقاومات الشعبيّة والوطنيين الجزائريين ؟
- ما هي الأدوات المستخدمة من طرف الفرنسيين للتحكّم بالمجتمع الجزائري سياسيا وأمنيّا وقانونيّا ؟
- فيم تتمثّل الوسائل التي اعتمدت عليها السياسة الإداريّة الفرنسية في البلاد للتحكّم بالجزائريين اجتماعيّا واقتصاديّا ؟
- ما هي أساليب الإدارة الاستعماريّة في محاربة الهويّة الجزائرية وتكريس سياسة الفرنسة والتّنصير...الخ ؟
- فيم تتمثّل آليات السياسة الإدارية الاستعمارية في تحقيق التوسع والهيمنة الفرنسية على الجزائر في مختلف المجالات ؟

أما بخصوص **المنهج التاريخي** المتّبع في انجاز هذا البحث، فيمكن القول بأني اعتمدت في ذلك على مناهج متعدّدة بالنّظر لتنوّع حيثيات هذا البحث، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي، عندما أكون في وضع استعراض وتوصيف أساليب السياسة الاداريّة الفرنسية

المنتهجة في الجزائر في مختلف محطّاتها خلال الفترة الممتدّة من 1830 إلى 1914، والتي شهدت تطوّرا وتباينا كبيرين.

كما استعنت بالمنهج التحليلي لمّا يتعلّق الأمر بتحليل القضايا التي تخص إبراز تطور التشريعات المرتبطة بفرض و سنّ بعض الأساليب الاستعماريّة، ومبرّرات الإدارة الاستعماريّة في اعتمادها أو تعديلها. مثلما استخدمت أيضا المنهج الإحصائي، عندما كنت مضطرّا لتوضيح تطبيق مختلف هذه الأساليب الإدارية الفرنسيّة في مختلف المجالات من خلال لغة الأرقام، مع استقرائها والتعليق عليها، مثل ما يتعلّق بالأحكام القضائيّة وحالات الاعتقال والسجن، والمصادرات المختلفة والغرامات والضرائب المسلّطة على الجزائريين، وكذا الإحصائيات المرتبطة بالقوات الفرنسية العاملة في الجزائر وتطورها، بالإضافة إلى إحصاءات المهاجرين الأوروبيين وتوسّع مشاريع المراكز الاستعمارية، وكذا الإحصاءات المرتبطة كذلك بالسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، ومجالات المواصلات والتجارة...الخ.

في حين أنّ توظيفي للمنهج المقارن، كان الهدف منه إبراز مدى الفوارق الواضحة في الامتيازات الممنوحة من طرف المتربول والإدارة الاستعمارية في الجزائر، لصالح العنصر الأوروبي الدخيل في المستعمرة مقارنة بالإمكانيات المحدودة والتضييق والتعسّف الذي يلاقيه العنصر الجزائري المسلم من طرفها في مختلف المجالات؛ خاصّة المتعلّقة منها بالحريات والحقوق، ومستوى المعيشة والحالة الصحيّة، ووضعية التعليم والقضاء والرسوم الضريبيّة...الخ. هذه الوضعيّة التي تعدّ ترجمة وانعكاسا واضحا لسياسة تمييزيّة استعماريّة تبنّتها الإدارة الاستعماريّة في الجزائر لصالح المعمّرين على حساب الجزائريين المسلمين.

أما **خطّة البحث** التي اعتمدت عليها في انجاز هذا الموضوع والإجابة عن مختلف إشكالاته، فكانت مقسّمة إلى مقدّمة وخمسة فصول وخاتمة. حيث تناولت في **الفصل الأول؛** أساليب الإدارة الاستعمارية القمعية في التعامل مع الثورات والوطنيين، وقمت بتصنيفها إلى سبعة أساليب رئيسيّة في صورة مباحث، هذه الأخيرة مقسّمة بدورها إلى عدّة عناصر جزئيّة. وقد تناولت هذه الأساليب: إستراتيجية الإبادة الجماعيّة، تطبيق سياسة

النّفي والإبعاد، الاعتقال والسّجن، تطبيق سياسة فرّق تسد، حجز ومصادرة الممتلكات، تطبيق مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة وفرض الغرامات الحربيّة، تكريس سياسة التهجير.

أما **الفصل الثاني** فكان بعنوان: أدوات إدارة الاحتلال الفرنسي في التحكّم بالجزائريين سياسيّا وأمنيّا وقانونيّا. وتضمّن بدوره سبعة أساليب رئيسيّة مقسّمة إلى عدّة عناصر جزئيّة. وقد احتوت هذه الأساليب على: استقطاب وإغراء أعيان الجزائريين وقادتهم، محاولة توظيف واحتواء شيوخ الطّرق الصوفيّة، استخدام المكاتب العربيّة كأداة توغّل وتحكّم في المجتمع الجزائري، تشديد إجراءات الرقابة الأمنيّة على الأهالي المسلمين، اعتماد السّجن والاعتقال كأداة ردع لمخالفات الأهالي المسلمين، استخدام السلطات التأديبيّة للتّحكّم في الأهالي المسلمين وإخضاعهم، اعتماد قانون الأهالي كأسلوب لإخضاع الجزائريين والتحكّم فيهم.

في حين تناول **الفصل الثالث**؛ أدوات الإدارة الاستعماريّة في التحكّم بالجزائريين اجتماعيّا واقتصاديا، وقمت بتصنيفه إلى ستّة أساليب رئيسيّة، مقسّمة بدورها إلى عناصر جزئيّة تناولت: استخدام الضرائب كأداة لإضعاف الجزائريين وتمويل ميزانيّة المستعمرة، فرض الملكيّة الفرديّة لتفكيك بنية المجتمع الجزائري، استغلال حرائق الغابات كأداة لمعاقبة الجزائريين وثراء المعمّرين، توظيف مؤسسات القرض الاحتياطي كوسيلة جذب وتحكّم في الجزائريين، استهداف المرأة والأسرة الجزائريّة، فرض رقابة إداريّة على المهاجرين الجزائريين ورحلة الحج.

أما **الفصل الرابع** فكان بعنوان؛ أساليب الإدارة الاستعماريّة في محاربة الهويّة الجزائريّة، وكان مقسّما إلى ستّة أساليب رئيسيّة مصنّفة بدورها إلى عدّة عناصر جزئيّة واشتملت على: انتهاج سياسة تستهدف الدين الإسلامي، السعي لإقصاء القضاء الإسلامي وتقليص دوره تدريجيّا، فرنسة القضاء واستخدامه كآليّة ردع للمسلمين الجزائريين، سياسة إدارة الاحتلال الفرنسي بين تقييد التنصير ودعمه، طرح سياسة تجنيس وإدماج المسلمين الجزائريين، توظيف المدرسة في تسويق المشروع الاستعماري والثقافة الفرنسية.

وتناول **الفصل الخامس**؛ أساليب التوسّع والاستغلال الاستعماري، وصنّفت بدورها إلى ستّة أساليب رئيسيّة وفق ما يلي: تعزيز القوّات الاستعماريّة، إغراء وتسخير الجزائريين ضمن القوّات الاستعماريّة، توظيف المواصلات كأداة لتحقيق التوسّع واستغلال المستعمرة،

تشجيع الهجرة الأوروبيّة للجزائر ودعم سياسة الاستيطان، توظيف الاستعمار كأداة لتخفيف مشاكل المتربول واستثمار ثروات البلاد، تبنّي آليات تجاريّة تخدم مصالح اقتصاد المتربول.

أما **المصادر والمراجع المعتمدة في انجاز هذا البحث** فكانت متنوعة جمعت الوثائق الأرشيفية والمصادر المكتوبة خلال الفترة المدروسة في البحث وكذا الدراسات الحديثة. فمنها ما يمكن اعتبارها مصادر ومراجع أساسيّة في البحث؛ وهي التي سمحت لي بتغطية أجزاء واسعة من الموضوع قيد الدراسة، ومنها ما كانت فرعيّة عملت على استخدامها في أساليب بعينها في الموضوع، هذه الأخيرة التي كانت أكثر دقة وعمقا بحكم تركيزها في دراستها على مواضيع محدّدة، مثل ما تناول وضع القوات الفرنسية العاملة في الجزائر، أو القوات الأهليّة، والقضايا الأمنيّة أو قضايا الاستعمار والتجنيس وقانون الأهالي والمهاجرين الأوروبيين والمرأة العربيّة...الخ ويمكن تصنيف هذه المادة المصدريّة والمرجعيّة ونقدها وإبراز أهميتها وفق ما يلي:

أ) وثائق أرشيف ما وراء البحار بآكس أون بروفانس؛ حيث مكّنني البحث في بعض من محتوياته استخدام 12 علبة أرشيف في البحث من مختلف السلاسل والمواضيع لتشعّب مواضيع البحث قيد الدراسة، حيث قدّمت لي مادة جدّ قيمة سمحت بتغطية جوانب محوريّة في البحث، وهي المصنّفة ضمن:

* السلسلة 2U23 وتناولت تقارير عن كلّ الطرق الصوفيّة الدينيّة ماعدا القادريّة والرحمانيّة.

* السلسلة 2U22 واحتوت على تقارير بخصوص فرض الرقابة على شخصيات دينيّة تنتمي إلى الطريقتين القادريّة والرحمانيّة.

* السلسلة 1F33 وتناولت مراسلات وتقارير بخصوص محاربة اللّصوصيّة في منطقة القبائل خلال الفترة الممتدّة من 1893 إلى 1923.

* السلسلة F80/573 وضمّت جداول إحصائية وتقارير مختلفة عن أهالي معتقلين في الجزائر.

* السلسلة F80/559 واشتملت على مراسلات ورسائل وتقارير بخصوص الغرامات الحربيّة المسلّطة على الجزائريين.

* السلسلة F80/1636 وضمّت إحصاءات ومراسلات ومناشير تتعلّق برحلة الحج إلى مكّة.

* السلسلة F80/1664 و F80/1665 واحتوت على مراسلات بخصوص الحالة الرقميّة للمدانين في الجزائر والمحوّلين إلى فرنسا من مختلف الجنسيّات خلال الفترة الممتدة من 1845 إلى 1857.

* السلسلة F80/1662 وتناولت إحصاءات ومراسلات عن السجون في المقاطعات الثلاث خلال الفترة الممتدّة من 1836 إلى 1858.

* السلسلة F80/1571 واحتوت على تقارير ورسائل بالعربيّة والفرنسية بخصوص تربية شباب عرب بفرنسا خلال الفترة الممتدّة من 1839 إلى 1847.

* السلسلة F80/1132 واشتملت على مراسلات ووثائق تخص مشروع الجنرال بيريتون (Berthon) خلال الفترة الممتدّة من 1831 إلى 1844.

* السلسلة F80/1818 وضمّت إحصائيات تتعلّق بقمع مخالفات قانون الأهالي خلال الفترة الممتدّة من 1880 إلى 1898.

ب) الأرشيف الوطني التونسي: وكانت السلسلة (أ)، العلبة 276؛ الملفات 1/2 و 1/13 (Série: A, Carton: 276, Dossier: 2/1 et 13/1)هي المادة الأرشيفيّة التي استفدت منها كثيرا في بحثي لتنوع مادتها الأرشيفيّة، حيث احتوت على تقارير ومراسلات بين أطراف عديدة منها؛ المقيم العام الفرنسي في تونس ووزير الخارجيّة الفرنسي، والقنصل الفرنسي في دمشق والحاكم العام في الجزائر...الخ. كانت تتعلق بمراقبة المهاجرين الجزائريين نحو الشرق بالخصوص باتجاه سوريا، وكذا الإجراءات المتعلّقة بمنح جوازات سفر للمهاجرين الجزائريين المتّجهين إلى سوريا، وكذا عن الحجاج الجزائريين، ومسائل أخرى تتعلّق بالدعاية العثمانية الموجهة نحو المهاجرين الجزائريين، ومحاولات الفرنسيين مواجهتها، وتغطي هذه الوثائق الفترة الممتدّة من 1885 إلى 1948.

ج) المنشورات الرسميّة للحكومة العامّة في الجزائر؛ وكأمثلة عن ذلك:

-العرض العام حول الجزائر(Exposé de la situation générale de l'Algérie)

-الإحصاء العـــام للجزائـــر (Statistique général de l'Algérie années 1882 à 1884).

-عرض وضع الجزائر (Exposé de la situation de l'Algérie).

-تقارير عن المؤسسات الأهلية للاحتياط والقروض لبلديات الجزائـــر (Rapports sur les opération des sociétés indigènes de prévoyance de secours et de prêts mutuels des communes de l'Algérie).

د) الكتابات المصدريّة الفرنسيّة عن الجزائر والنظام الاستعماري الفرنسي؛ ومن أبـــرز هذه المؤلفات والدراسات باللّغة الفرنسيّة:

- كتاب المؤلف أ.تونسي (A.Tounsi) حول اللاأمن، أسباب ووسائل اســـتعادة الأمـــن الـــسابق(L'insécurité en Algérie,ses causes,les moyens de rétablir la sécurité d'autrefois).

-دراسة الضابط أ.راسبايل (A.Raspail) عن الخدمة العسكرية الإجبارية للأهالي فـــي الجزائـــر(Etude sur le service militaire obligatoire des indigènes en Algérie).

-كتاب الدكتور أ.بورديي (A.Bordier) بخصوص الاستعمار العلمـــي والمـــستعمرات الفرنسية (La colonisation scientifique et les colonies Françaises).

- مجموعة كتب مجهولة المؤلفين على درجة عالية من الأهميّة، تركّزت كثيرا على انتقاد السياسات الفرنسيّة المطبّقة ، أو تسعى لتقديم مقترحات عديـــدة لطبيعـــة ســـير النظـــام الاستعماري الفرنسي في الجزائر، ولعلّ هذا قد يكون سببا في حجـــب أســـمائهم حـــسب تقديري. ومن بين هذه الدراسات أشير إلى:

*الحقيقة عن استعمار الجزائر (La vérité sur la colonisation de l'Algérie).

*دراسة عن بعض معطيات التنظيم العسكري فـــي الجزائـــر (Etude sur quelques détails d'organisation militaire en Algérie,).

*المجاعة في الجزائر والخطاب الرسمي أخطاء ومتعارضات (La famine en Algérie et les discours officiels erreurs et contradictions).

*الجزائر المهاجرون والأهالي (Algérie immigrants et indigènes).

-كتاب مبادئ الاستعمار والتشريع الاستعماري (Principes de colonisation et de législation coloniale) الجزء الثاني، لمؤلفه أرتور جيرولت (Arthur Girault).

-دراسة شارل فيرجي (Ch.Vergé) بعنوان ضرورة الحفاظ وزيادة قوات المشاة الأهليّة في الجزائر (De la nécessité de conserver et augmenter les troupes d'infanterie indigène en Algérie).

-كتابي المؤلف ديسجوبير أميدي (Desjobert Amédée) عن الجزائر في 1838 و 1844 (L'Algérie en 1838 et 1844).

-دراسة ديفيموا كليمون (Duvemois Clément) بعنوان الجزائر مثلما هي ومثلما يجب أن تكون، محاولة اقتصاديّة وسياسيّة (L'Algérie, ce quelle est ce qu'elle doit être, essai économique et politique).

-كتاب شيلي بيرت (Chailley-Bert) بعنوان عشر سنوات من السياسة الاستعماريّة (Dix années de politique coloniale).

-دراسة المؤلف سارتور (Sartor) بعنوان " عن التجنيس في الجزائر المسلمون، الإسرائيليون، الأوروبيون (القرار المشيخي لـــ 5 جويلية 1865) " (De la naturalisation en Algérie musulmans, israélites,Européens (sénatus-consulte du 5 juillet 1865).

-دراسة ل.بلاندال (L. Blondel) بعنوان " نظرة عن وضعية السياسة التجاريّة والصناعيّة للممتلكات الفرنسيّة في شمال إفريقيا مع بداية 1836 " (Aperçu sur la situation politique commerciale et industrielles des possessions françaises dans le nord d'Afrique au commencement de 1836).

-ثلاثة مؤلفات للكاتب فرانسوا ليبلان دي بريبوا (Leblanc de Prébois François) وهي:

* حصيلة الجزائر مع نهاية سنة 1864 أو الأزمة المالية التجارية والزراعيّة، أسبابها وطرق معالجتها (Bilan de l'Algérie à la fin de l'année 1864 ou de la crise financière commerciale et agricole, ses causes et les moyens de la conjurer).

* حصيلة النظام المدني في الجزائر مع نهاية 1871 (Bilan du régime civile de l'Algérie à la fin de 1871).

* وضع الجزائر منذ 4 سبتمبر 1870 (Situation de l'Algérie depuis le 4 septembre 1870).

-دراسة ألفريد ليقوي (Legoyt Alfred) بعنوان " من الاستعمار المدني والعسكري للجزائر" (De la colonisation civile et militaire de l'Algérie).

-كتاب دي بورجولي (de Bourjolly) بعنوان " الاستعمار ونمط الإدارة في الجزائر" (Colonisation et mode de gouvernement en Algérie).

-دراسة المؤلف لويس دي باديكور (Louis de Badicour) بعنوان " استعمار الجزائر وعناصره" (La colonisation de l'Algérie ses éléments).

-دراستي موريس وحل (Maurice Wahl) الأول سنة 1882 بعنوان " الجزائر" (L'Algérie). والثاني بعنوان " الجزائر والارتباط الفرنسي" (l'Algérie et l'alliance Française).

-كتاب المؤلف ني نابليون (Napoléon Ney) بعنوان " خطر أوروبي، الجمعيات السريّة الإسلامية " (Un danger européen, les sociétés secrètes musulmanes).

-دراستي المؤلف أيمي بوافر (Poivre Aimé)؛ الأولى حول تطبيق القرار المشيخي على الملكيّة في الجزائر (**Comment s'exécute le sénatus-consulte sur la** propriété en Algérie). وكذا " الأهالي الجزائريون، حالتهم المدنيّة ووضعهم القانوني (Les indigènes Algériens, leur état civile et condition juridique).

– كتاب وارنيي أوغيست (Warnier Auguste) وعنوانه وسائل ضمان الهيمنة الفرنسية في الجزائر (Des moyens d'assurer la domination Française en Algérie).

هـ) عرائض الجزائريين المنشورة؛ وقد اعتمدت أساسا على عريضتين: الأولى تخصّ شخصية لم تكتب من اسمها سوى " علي " وهي عبارة عن رسالة ترجمت من العربيّة للفرنسية وطبقت قي باريس سنة 1872؛ وعنونت كرسالة لزعيم قبيلة موجهة إلى عضو الجمعيّة الوطنيّة في فرنسا (Lettre d'un chef de tribu à un membre de l'assemblées nationale réponse aux discours prononcés dans les séances des 22 et 23 novembre 1872 par les députés de l'Algérie).

أما الثانية فهي عريضة جدّ قيمة وهامة لما احتوتها من معلومات، وكانت مقدّمة من طرف مجموعة من المستشارين البلديين لوادي سقين، قطّار العيش، عين سمارة (Pétition faite par un groupe de conseillers municipaux des communes de Oued Séguin, Guettar-El-Aich, Ain Smara). وقد طبعت هذه العريضة في قسنطينة سنة 1891؛ ولقد أبرزت العديد من تحفظات الجزائريين المسلمين على السياسات الفرنسية منذ سقوط مدينة الجزائر إلى غاية فترة الثمانينات من القرن 19.

و) المصادر العربيّة والمعرّبة: ولعلّ أبرزها هو كتاب " المرآة" لحمدان خوجة، والذي يعطي صورة جزائريّة معبّرة عن السياسة الفرنسية في الجزائر بعد الاحتلال بفترة قصيرة وردود فعل الجزائيين. وكذا مذكّرات الحاج أحمد باي. ودراسة الفرنسي ألكسيس دي توكفيل، والتي كانت بعنوان " **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**".

ي) الدراسات العربيّة والمعرّبة؛ وهي كثيرة لعلّ أبرزها وأكثرها أهميّة:

–مؤلفات شارل روبير آجرون:

* " **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871–1919)** "، الجزء الأول.

* **تاريخ الجزائر المعاصرة " من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954** "، المجلّد الثاني.

– شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار(1827–1871)**، المجلّد الأول.

- أوليفي لوكور غرانميزون، " الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية".
- الأشرف مصطفى، " الجزائر الأمّة والمجتمع ".
- أندري نوشي، ايف لاكوست، أندري برنيان، " الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحله ".
- زوزو عبد الحميد، " نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900".
- سعد الله أبو القاسم، " محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال) ".
- بوعزّة بوضرساية وآخرون، " الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م ".
- كاتب كمال، " أوروبيون أهالي، ويهود بالجزائر 1830-1962 تمثيل وحقائق السكان".
- هلال عمار، " أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962) ".

ومن **الصعوبات** التي واجهتني لانجاز هذا البحث:

1-امتداد الفترة الزمنيّة المخصّصة للدراسة من 1830 إلى 1914، والتي عرفت الكثير من التغيّرات في أساليب السياسة الإدارية المنتهجة من طرف الفرنسيين في الجزائر، ممّا تطلّب منّي تتبّع حيثيات هذا التطوّر والتحوّل في هذه السياسات والاستراتيجيّات خلال تلك الفترة الزمنيّة المطوّلة.

2-تنوع القضايا المطروحة في البحث بحكم تغطيته للعديد من الأساليب التي اعتمدتها السياسة الإداريّة الفرنسيّة في الجزائر، ممّا استلزم منّي التركيز على أهمّ الأساليب في مختلف المجالات.

3-معظم مصادر البحث كانت بالفرنسيّة، وهذا من شأنه رفع التحدّي للقيام بمجهودات مضاعفة لترجمة محتويات هذه الكتابات سواء كانت وثائق أرشيف أو منشورات مختلفة.

4-تشعّب مواضيع البحث زمانيّا ومكانيّا، مما استلزم الاكتفاء بتوظيف عيّنات وأمثلة في مختلف القضايا المدروسة في البحث.

وفي ختام هذا البحث؛ لا يسعني سوى توجيه الشكر الجزيل والوافر للأستاذ الدكتور صالح لميش على سعة صدره وصبره معي في إسداء النصائح والتوجيهات، هذا الأخير

الذي كان له دورا هاما في الإسراع بانجاز هذا العمل والوصول به إلى محطّته النهائيّة. مثلما لا يمكنني أن أنسى الدعم والمساندة والرعاية التي خصّني بها باستمرار الأستاذ الدكتور علي آجقو، وكذا زملائي في القسم وخارجه، السادة الأساتذة: علي غنابزيّة، محمد حركات، ناصر بلحاج، محمد السعيد عقيّب، صالح حيمر وآخرين تعذّر عليّ ذكر أسمائهم، أقول للجميع شكرا جزيلا.

كما لا يفوتني أن أقدّم تشكّراتي وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة الذين تحمّلوا عناء الاطّلاع على هذا البحث وتقييمه وتصويبه ومناقشته، ليكون مؤهّلا للاستفادة منه من طرف الطلبة والباحثين في تاريخ الجزائر خلال القرن 19 ومطلع القرن 20.

الوادي في 28 ماي 2015

عثمان زقب

المختصرات الواردة في الهوامش:

A.N.O.M: Archives Nationales d'outre-mer, Aix-en-Provence.

A.N.T: Archives Nationale Tunisienne.

F.M: Fonds Ministériels.

C: carton.

S: série.

D: dossier.

G.G.A: Gouverneur Général de l'Algérie.

G.G.C.A: Gouvernement Général Civil de l'Algérie.

G.G.C: Gouverneur Général Civil.

S.G.G: Secrétaire Général du Gouvernement.

ALG: Algérie.

S.D: sans date.

S.P: sans page.

الفصل الأول: أساليب الإدارة الاستعمارية القمعية في التعامل مـــع الثورات والوطنيين.

أوّلا) الإبادة الجماعيّة.

ثانيا) تطبيق سياسة النّفي والإبعاد.

ثالثا) الاعتقال والسّجن.

رابعا) تطبيق سياسة فرّق تسد.

خامسا) حجز ومصادرة الممتلكات.

سادسا) تطبيق مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة وفرض الغرامات الحربيّة.

سابعا) تكريس سياسة التهجير.

اعتمدت الإدارة الاستعماريّة في الجزائر على عديد الأساليب في التعامل مع الانتفاضات الشعبيّة التي اندلعت خلال القرن 19 خاصة في العقود الأربعة الأولى من الاحتلال الفرنسي للبلاد. وكذا مع تحرّكات من تصفهم بالمناوئين للحكم الفرنسي ودعاة رجوع الحكم الإسلامي، والذين يمكن تصنيفهم حسب تقديري بالمعارضة السلميّة لاستمرار سلطة الفرنسيين في الجزائر، والمخدوعين إلى حدّ ما بأوهام بيانات الحملة الفرنسيّة على مدينة الجزائر سنة 1830.

لقد امتازت في الواقع سياسة الإدارة الاستعماريّة مع المقاومين الجزائريين للاحتلال الفرنسي بالقوّة والشراسة؛ جمعت بين أساليب القمع المفرط والتعسّف، إلى جانب توظيف أساليب المكر والخداع في استدراج بعض الفئات الجزائريّة للتعاون معها، ناهيك عن محاولاتهم في ضرب الجزائريين بعضهم ببعض ضمن سياسة فرّق تسد.

أوّلا) الإبادة الجماعيّة:

كانت الإبادة مظهرا وأسلوبا استخدمه الاحتلال الفرنسي، ضمن سياساته في الجزائر لكسر شوكة المقاومة وإرهاب السكان، وبالتّالي تثبيت سلطة الاحتلال الفرنسي. هذا من شأنه أن يضمن له نجاح مخطّطاته و مشاريع الاستعمار في نفس الوقت. رغم أن إدارة الاحتلال الفرنسي لم يكن لها قرارا صريحا من إدارتها بتبنّي هذا النّهج، غير أن أقوال مسؤوليها وسياسييها وقادتها العسكريين، وسلوكاتهم الميدانية تشير بوضوح إلى تأييد وسكوت رسمي من إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر عن ما يحصل من إراقة لدماء المسلمين وإبادة للعنصر الأهلي. لم تكن الإبادة عمليّا في جزائر القرن 19 مجرد أفعال فرديّة معزولة بقدر ما كانت منهجا ومشهدا روتينيّا، يمارسه جيش إفريقيا في البلاد، بحجّة توفير الأمن وكسر شوكة المقاومين، ومن ثم إخضاع الأهالي المسلمين لسلطة الاحتلال الفرنسي.

يرى أوليفي لوكور بأن: " كلمة إبادة المتداولة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، تعدّدت معانيها وعبّرت عن أعمال يحسبها معاصر القرن العشرين جدّ بعيدة عن

بعضها البعض. فنجدها مثلا تعني موت شخص يتبعه إحراق جثّته أو قطعها اربأ، أو تنفيذ إعدام بدون محاكمة، أو مجازر جماعية "[1].

1-استعمال سياسة الإبادة كأداة احتلال وإخضاع في الجزائر ومبرراتها:

إن حرب الإبادة التي قادها الاستعمار على الشعب الجزائري إما بشكل مباشر، أو غير مباشر خلال الفترة الممتدة من سنة 1830 إلى سنة 1870 قد ساهمت في وفاة ملايين الجزائريين، ومعظمهم كانوا من سكان الأرياف والذين أضنتهم وأفنتهم المجاعات والأوبئة والمعارك الطاحنة وأعمال التخريب والتشريد، يضاف إليهم أعداد من سكان المدن والذين هاموا على وجوههم في عملية تشريد وتهجير رسمية لكن غير معلن عليها، وأصبح الكثير منهم في المنفى اللاإرادي الذي فرض عليهم في فرنسا والبلاد العربية وكاليدونيا الجديدة[2].

لقد استغلّ الفرنسيون الانتفاضات الشعبية لتنفيذ أحكام بالإعدام على الكثير من الجزائريين، ظنّا منهم أن سياسة القمع هي أنجح علاج للقضاء على الرّوح الوطنيّة، لكن الانتفاضات التي قامت وظهرت بعد ذلك أكّدت بأن روح المقاومة أقوى من القمع ، والإرهاب، والإبادة[3]. هناك أيضا آراء سادت لدى إدارة الاحتلال ضمن سياساتها الأهليّة من ذلك: القضاء على الأهالي أو على الأقل إبعادهم (تهجيرهم) مثلما وقع مع الهنود الحمر أو الأستراليين؛ لكن هذه الفكرة تمّ التخلّي عنها[4].

أشار الضابط ساي لويس (Say Louis)؛ إلى تقرير عن الدّور الاقتصادي لفرنسا في الدويلات البربرية الجزائر، تونس والمغرب الصّادر عن وزارة المهمات التجارية؛ كان يسعى للتّبرير لما تقوم به القوات الفرنسية في الجزائر من إبادة و قمع في حقّ الأهالي المسلمين، حيث جاء في كلامه أنّه: " إذا أردنا أن نحني العرب تحت نير هيمنتنا، إذا

---

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**، تر. نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 21.

[2] مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمّة والمجتمع**، تر. حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 22.

[3] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى نوفمبر 1954**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة،1985، ص 71.

[4] كلام مونسنيور لي روي Le Roy في مؤتمر سوسيولوجيا الاستعمار، المجلّد الأول، ص 378 وبعدها. نقلا عن Girault Arthur, **Principes de colonisation et de législation coloniale**, seconde édition, tome 2, imprimerie Contant Laguerre, Bar LeDuc, 1904., p375.

أردنا إخضاع الأهالي، مثل قانون لا مفرّ منه وقاتل (...) إذا كانت قواتنا خـــلال حقبـــة الاحتلال قد اضطرت إلى نزع أحشاء القبائلي (le Kabylie) فـــي 1847 مـــع بوجـــو (Bugeaud)[1]، ومسح الزّعاطشة مع كانروبير (Canrobert) في 1849؛ إذا لأجل قمع التمرّدات فجنرالاتنا في 1845 مع بيليسي (Pélissier)[2] أحرقوا كهوف الظّهـــرة، وفـــي 1878 مع فورجيمول (Forge Mol) قطعوا أشجار الزّيتون القديمة لأولاد عدّي، وفـــي 1883 مع نيقريي (négrier)[3] اغتصبوا قبّة الأبيض لأولاد سيدي الشيخ، فعمل فرنسا لم يكتمل بعد "[4].

حاول كمال كاتب؛ التّعرض إلى أسباب التّراجع السكاني في الجزائر، بعد احتلالهـــا، من خلال دراسته الديموغرافية للسكان المسلمين خلال القرن 19. وتوصّل خلال دراسته إلى نتيجة مفادها أنّه؛ " حتّى وان كان عدد السكان الحقيقي للأهالي لا يمكن إدراكه، وذلك لغياب تعداد موثوق. لا يمكننا التّرجمة بدقة تناقص السكان الأهالي بـــين 1830 و 1872 دون الأخذ بعين الاعتبار ثلاث ظواهر رئيسيّة: الوفيات المتتالية نتيجة الحرب (أكثر من 825.000 ميت)، الهجرة المتتابعة لاحتلال الجزائر (سجلت خمس حملات هجـــرة مـــن طـــرف الإدارة الفرنـــسيّة ســـنة 1830 ، 1846 ،1854، 1856، 1860 و 1871)، والوفيات التي سبّبتها المجاعات والأوبئة ، والتي خلّفت آثارا عميقة وذلك بتدمير الهياكل الاجتماعيّة والاقتصاديّة التقليديّة "[5].

كما جاء في كلام كاتب مجهول في مؤلفه " دراسة عن بعض المعطيات العسكريّة عن الجزائر"؛ بخصوص الآلام التي عانى منها الأهالي من شدّة القمع والكوارث خلال القرن 19 قوله: " إن الحاكم العام كان مصيبا بالقول أنّ العرب قد فقدوا أكثر من ثلثي ممتلكاتهم

---

[1] مارشال فرنسا، ولد في 1784 وتوفي في 1849، حاكم الجزائر خلال الفترة 1840-1847، نظّم الاستعمار في البلاد. ينظر، le Robert illustré et son dictionnaire internet 2014, publié par la société dictionnaires le robert, imprimé et relié en France par polima, mai 2013, p266.

[2] ولد في فرنسا سنة 1794 وتوفي في 1864، عيّن لقيادة الجيش الفرنسي في القرم. ينظر، **Ibid**, p1426

[3] مارشال فرنسا، ولد في 1788 وتوفي في 1848، شارك في حملات الامبراطوريّة، وخدم لاحقا في الجزائر، قتل في تمرّد جوان 1848 بباريس. ينظر، **Ibid,** p1306

[4] Say Louis (lieutenant de vaisseau), **Afrique du nord politique coloniale notes et croquis d'un officier de marine**, Challamel aîné éditeur libraire Algérienne et coloniale, Paris, 1886, p51.

[5] كمال كاتب، **أوروبيون أهالي، ويهود بالجزائر 1830-1962 تمثيل وحقائق السكان**، تر. رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر،2011، ص63.

وماشيتهم، بالغارات، والإرهاق نتيجة الهرب، وبكوارث الهجرة. فهذا صحيح جدّا، وهذا أعترف به معه ". حيث حاول هذا الكاتب التبرير لاستخدام هذه السياسة التدميريّة بحق الأهالي المسلمين بقوله: " لكن انه لعجيب أنّ هذا التّقييم، والّذي هو غير مبالغ فيه، يعدّ جزءا من وسائل استخدام الجزائر والاحتفاظ بها ". ثمّ يعلّق مجدّدا على هذه الإستراتيجيّة والسياسة المتعمدة من إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر بقوله: " أعرف جيّدا ما يقال لتبرير هذا النظام الهمجي: سوف نهيمن إذا بالإرهاب "[1].

أبرز كمال كاتب؛ بأن الطّابع المميت للمعارك في الجزائر، مسألة تتّفق عليها القيادات السياسيّة والعسكريّة للمتربول والمستعمرة؛ " إنّ عدد 100.000 قتيل قد أشير إليه لأوّل مرّة سنة 1841، واعتمد فيما بعد دون الأخذ بعين الاعتبار بأنّه في تزايد عبر السّنين. وهناك تقرير أوضح بأن عدد القتلى قد بلغ 500.000 في الجانب الفرنسي و 500.000 في جانب الأهالي، أثناء الثلاثين سنة الأولى من الاحتلال ". حسب ما نشر في كتاب الجزائر الفرنسيّة سنة 1862[2].

أعتقد أن الأرقام التي حملها التّقرير بخصوص القتلى الفرنسيين مبالغا فيه للغاية، ويناقض تطوّر تعداد الوفيات التي تشير إليه الجداول الإحصائيّة الفرنسيّة، حتى أن تقارير فرنسيّة أثبتت بأن وفيات الجيش قبل 1840، كانت بسبب المناخ والأمراض المختلفة وعدم الملائمة مع ظروف الجزائر أكثر منه بسبب المعارك.

في حين أن قتلى الأهالي المسلمين، قد لا يكون حسب ما أرى سوى عدد القتلى في المعارك، بدون احتساب ضحايا الكوارث والمجاعة والأمراض المختلفة؛ والّذي يصل في مجموعه لحوالي مليون نسمة تقريبا. حيث كانت المعارك التي شنتها القوات الفرنسية ضد المسلمين الجزائريين الأكثر إماتة، كما وصفت بالدّمويّة من طرف الحكام العاملين بالجزائر، خاصة خلال الفترة الممتدّة بين 1839-1847 وفي غيرها[3].

إن المتأمّل في هذه العمليّات التخريبيّة، يجد أنها كانت ممنهجة بدليل اعتمادها نفس الأسلوب في معظم مناطق البلاد، لقمع الثورات وإخضاع الأهالي، من خلال إلحاق الأذى

---

[1] Anonyme, **étude sur quelques détails d'organisation militaire en Algérie**, imprimerie de Melin-Mandar, Paris, 1845, pp 132-133.

[2] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص65.

[3] **المرجع نفسه**، ص70.

الكبير بهم من أجل تحطيم معنوياتهم، وإخضاعهم من خلال أساليب الرّعب والتّخويف والقتل.

إن ما يؤسف له حقا؛ هو مساندة طبقة من السياسيين الفرنسيين ما كان يرتكب من إبادة في حق الجزائريين دون أدنى استحياء؛ بل أكثر من ذلك منح غطاء شرعي لما يقوم به الجيش الفرنسي في الجزائر من قمع وتجاوزات، حيث يقول ألكسيس دي طوكفيل[1]: " لن نقضي على عبد القادر إلا بجعل حياة القبائل المنضوية تحت لوائه لا تطاق (...) وهذه حقيقة بديهيّة ينبغي التّسليم بها، أو ترك هذا الأمر، بالنسبة لي أعتقد أنه ينبغي اللجوء إلى كلّ الوسائل التي بإمكانها تدمير القبائل (جمع قبيلة). لا أستثني سوى تلك التي لا تقبلها الإنسانيّة أو قانون الأمم "[2].

يبدو لي أن هذا الأخير قد نسي بأن يذكر لنا: ما هي التّجاوزات " التي لا تقبلها الإنسانيّة أو قانون الأمم "؟ والتي لم تستخدمها فرنسا ضد المسلمين الجزائريين، لندرك عندئذ سخاء فرنسا ولطفها معهم !

في الواقع لم يخجل مؤيدو الإبادة في الجزائر من أنصار "دي طوكفيل" أو "كورسال" من نشر مشاهد عن سياسة الإبادة في صحيفة المرشد العالمي (le moniteur universel) في 9 جوان 1846؛ هذه الصحيفة الخاضعة لرقابة السلطات العسكريّة الفرنسيّة في الجزائر[3].

لقد نودي حتّى بإبادة العرب ولم يكتف فقط بمطاردتهم في كلّ مكان، ولو كان ذلك في جزء منهم، بحجّة أنّ العرب جنس أدنى غير قابل للتحضّر[4]. كما جاء في تعليق أحد الكتاب أيضا كلام فيه تغذية لسياسة الحرب المسعورة ضدّ المسلمين الجزائريين، من

---

[1] ولد في 29 جويلية 1805 وتوفي في كان Cannes في 16 أفريل 1859، وهو فيلسوف سياسي، ورجل سياسي، مؤرخ حيث عرف بتحليلاته عن الثورة الفرنسيّة، والديمقراطية الأمريكيّة وكذا نشوء الديمقراطية الغربية بشكل عام. ينظر، Wikipédia L'encyclopédie Libre, fr.wikipidia.org.

[2] دي طوكفيل ألكسيس، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، تر. إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص48.

[3] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص155.

[4] **المرجع نفسه**، ص19.

خلال قوله بأنه: " إذا لم تمحوا السّكان البدائيّين، سيستمرّ الصّراع (...) ويغذّي الضّغائن. يحصلون على الوحدة فيتطلّب ذلك قوّات، وبالتّالي يصبحون أكثر روعة وتهديدا "[1].

تعرّض ل.مول (L.Moll)[2] في كتابه " حول الاحتلال والزراعة في الجزائر" الصّادر في 1845؛ إلى معادلة الصّراع في الجزائر بين الغزاة والجزائريين، حيث لم يستح من القول بأنّها كانت بين " البشر والحيوان "[3]. فأهالي الجزائر حسب ما يصفهم؛ قوم خطيرين وفي أسفل ترتيب الأجناس وبالتّالي يجب التّعامل معهم مثل الهنود الحمر في أمريكا. مع اقتراح هذا الأخير تقديم إنذار أخير للقبائل المعادية الرّافضة للخضوع، جاء في مضمون عباراته: " لن يكون سلم و لا هدنة معها إلى أن تباد كلّها أو تطرد من الجزائر"[4].

كتبت الدّراسات الفرنسية في تلك الفترة حسب أوليفي لوكور كلاما تضمن تشويها في حقّ العرب الجزائريين مفاده: " أنّ الأهلي الجزائري مضرّ على الدّوام (...) إن البربري هو عدو الحضارة تحديدا، ولذا، فانّه يكتسب مكانة تقترن بها ممارسات ترمي إلى إبادته بطريقة أو بأخرى. العربي يقارن دوما بالحيوان المتوحّش، الخبيث والخطير، ولذا يجب مطاردته إلى أقصى الحدود الممكنة من أجل ضمان انتصار الفرنسيين "[5]. لقد كان الهدف من هذه الدراسات في الواقع التّبرير لسياسة الاحتلال التي تسعى لإفناء العنصر المسلم في الجزائر.

أشار أيضا؛ أحد ضبّاط حملات جيش إفريقيا، إلى كلام يبرز التّناقض بين تعليمات القادة وتصرّفات الجنود والضباط إذ يقول: " وكانت التّعليمات هي احترام النّساء وإخلاء سبيلهن وإضرام النار في كلّ شيء بعد ذلك، هذه التّعليمات غير قابلة للتّطبيق: فعدم إطلاق النار قبل انسحاب النساء والأطفال معناه تمكين العرب من الوقت الكافي لجمع

---

[1] Anonyme, **étude sur quelques détails d'organisation militaire en Algérie**, op.cit, p27.

[2] كان أستاذ في معهد الفنون والحرف الملكي، وعضو المجمع الملكي والمركزي للزراعة ومن الوجهاء المعترف بهم، حتّى ذكر اسمه في معجم لاروس، المعجم العالمي الكبير، غرانميزون أوليفي لوكور، ينظر، غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص143.

[3] **نفسه**، ص144.

[4] **نفسه**، ص146.

[5] **نفسه**، ص ص 111-112.

أمرهم وإصابة صدور المهاجمين (...) لقد أحرقت القبيلة بأكملها، ولم يعد هناك حـــديث عن النساء والأطفال "[1].

جنّدت فرنسا في الجزائر الكثير من الضبّاط منذ صغرهم وسعت إلى تلقينهم وتدريبهم سياسة ممنهجة تجاه الشعب الجزائري ، لا تراع قوانين الحرب الإنسانية المتعارف عليها في أوروبا، حيث كانوا يتصرفون بقسوة ووحشيّة بعيدة عن كل وازع أخلاقي أو دينـــي، للتّنفيس على أهوائهم وميولاتهم الساديّة المعروفة بقسوتها. حتى أن تومـــاس دوكوانـــسي (Thomas de Quincey) كان يقول في أحد كتبه بأن: " الحرب صارت تعدّ من الفنون الجميلة "[2].

كتب مونتانياك (Montagnac) الذي عمل تحت أوامر " لاموريسيير "، كلامـــا أشـــدّ قبحا وعنصريّة في حقّ الأهالي المساكين في الجزائر، حيث أبرز إحدى وســـائل جـــيش إفريقيا في القتال من أجل القضاء على الأهالي جاء فيها: " أريك يا صديقي العزيز كيـــف هي الحرب مع العرب: تقتل كلّ الرّجال الذين يتجاوزون 15 سنة، تضع الأطفال والنساء في البواخر وترسلهم إلى جزر المركيز أو أيّ مكان آخر. وفي كلمة، يجب القضاء على كلّ من لا يزحف أمام أقدامنا كالكلب "[3].

2-أمثلة عن جرائم الإبادة ومظاهر انحراف ضباط الجيش الفرنسي بحق الجزائريين:

إن من أبرز جرائم الإبادة الاستعمارية ما تعرّضت له قبيلة العوفية في الـــسابع مـــن أفريل 1832 حيث أغاروا عليها ليلا، ثم قاموا بتصفية كل سكانها بتهمة الاعتداء علـــى وفد فرحات بن سعيد، والذي جاء يطلب التّعاون مع الفرنسيين[4]. ويذكر حمدان خوجة في كتابه " المرآة " بخصوص إبادة قبيلة العوفيّة بأن: " وصول رسل الشيخ فرحات الذوّادي

---

[1] مسبيرو فرانسوا، **سانت آرنو أو الشرف الضائع**، تر. مسعود حاج سعد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص100.

[2] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص ص 105- 108.

[3] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص147.

[4] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.، ص 89.

كان سببا في الحادث المفجع الذي وقع لقبيلة العوفيّة (...) ولم تتّخذ الحكومة الفرنسية أدنى الإجراءات للتّنديد بهذه الأعمال التي لا تليق بمقامها وبكرامتها.. "[1].

كان الفرنسيون يتحجّجون في روايتهم الرسمية، بقصّة مغايرة، تتعلّق باتّهام قبيلة العوفية على تشجيع تمرّد العساكر المرتزقة المنتمية للكتيبة الثالثة والمتمركزة بنواحي الدار البيضاء، حيث كانت قبيلة العوفية تقطن قرب مناطق تمركز هذه الكتيبة[2].

إن رواية المرتزق الألماني أوغيست جاجير (August Jager)، والذي شارك بنفسه في هذه الغارة؛ قد كشفت الكثير من المشاهد المؤلمة التي اقترفها الفرنسيون ضد قبيلة العوفية. فمما خلص إليه هذا الأخير في مذكّراته قوله: " ارتكبت العساكر الفرنسية خلال هذه المعركة فظائع لا يمكن وصفها. لم ترحم العساكر الفرنسية حتى الأطفال، فقد اغتالوهم، وهم في أحضان أمهاتهم، ثم يذبحون هؤلاء الخيّرات بدورهم "[3].

لجأ الفرنسيون أيضا؛ إلى تنفيذ الخنق بالدخان، والتي نفذها الجنرال بيليسي (Pélissier) في حق قبيلة أولاد رياح القاطنة بجبال الظهرة غرب الجزائر العاصمة، بتهمة دعم هذه الأخيرة؛ "لمقاومة الشّيخ الشّريف محمد بن عبد الله الملقّب ببومعزة، وهي المقاومة التي استمرّت مابين 1844 و 1847 ". حيث أقدم الجنرال بيليسي(Pélissier) على إصدار أوامره بإشعال النّيران في مدخل غار الفراشيش الذي لجأ إليه السكان وبدأ الدخان يتسرّب إلى الداخل لخنق الجزائريين بعد نفاذ الهواء[4]. ولقد كانت حصيلة قتلى الجزائريين حسب تقرير رسمي تتمثّل في خمسمائة ضحيّة، غير أن شهادة ضابط اسباني كان حاضرا في عين المكان، تقدر حصيلتهم بحوالي ألف قتيل[5].

أثارت هذه العمليّة الإجراميّة الأخيرة؛ صدى في الدوائر السياسيّة الرسميّة الفرنسيّة. حيث طلب أمير " لاموسكوا " وهو ابن الماريشال ني (Ney) الكلمة، في مجلس الأعيان

---

[1] بن عثمان خوجة حمدان، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص 80-81.

[2] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص68.

[3] **المرجع نفسه**، ص72.

[4] بوضرساية بوعزّة وآخرون، ، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**، سلسلة المشاريع الوطنيّة للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنيّة وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص 126-127.

[5] مسبيرو فرانسوا، **المرجع السابق**، ص239.

الفرنسي بتاريخ 11 جويلية 1845، من أجل مساءلة تتعلق بالمجزرة التي ارتكبها بيليسي (Pélissier) في منطقة الظّهرة ضدّ قبيلة أولاد رياح. في هذه الأثناء، حاول وزير الحربية (Soult)[1]، التملّص من المسائلة في هذه القضيّة؛ وكذا التّظاهر بعدم علمه بما حدث من خلال قوله بأن: " التّقارير التي وردت إلى الوزارة في هذا الشّأن مليئة بالتّناقض إلى درجة أنني بادرت بطلب المزيد من التّوضيحات (...) لكن بخصوص الحدث فانّ الحكومة تشجّبه بشدّة "[2].

يبدو أن صدى مناقشات باريس حول ما تم بحق قبيلة أولاد رياح، قد انتقلت إلى الجيش في إفريقيا، حتّى أنّها اعتبرت لدى قادة جيش إفريقيا بمثابة طعنة خنجر في الظّهر، وهذا ما جعل وزير الحربيّة سولت (Soult) يتراجع عن مواقفه، ويخرج بتصريحات أقلّ ما يقال عنها أنّها كانت صادمة للضّمير الإنساني، ولقواعد الحرب المتعارف عليها دوليّا[3].

كما أنّه لم يحاول فقط تلطيف الأجواء مع القادة العسكريين في الجزائر، المسؤولين عن هذه الجريمة، بل تعدّى ذلك إلى التّبرير للقتل في الجزائر بحجج واهية، تبرز هذه الأخيرة وكأنها من كوكب آخر يستوجب وسائل غير اعتيادية في قتالهم، من ذلك حتى اللّجوء للخنق بالدّخان[4].

أستسمح القارئ للتّمعن فيما ورد في تصريح وزير الحربية الفرنسية، لإرضاء القادة العسكريين في الجزائر حفاظا على مشاعرهم، حيث صرّح قائلا: " قلت إنّني أعارض وآسف كثيرا، وهذه العبارات تتعلّق بالحدث في حدّ ذاته، وكلّما تعلّق الأمر بحدث أو مصيبة، فان المشاعر الطبيعيّة تحمل الجميع على إبداء الأسف له والى الخضوع، و لكن بودّي أن أقدّم توضيحات أكثر: هذه القضيّة تعني واحدا من أشرف العساكر في جيش

---

[1] مارشال فرنسا، ولد في 1782 وتوفيفي 1867، عيّن في حملات الثورة والامبراطوريّة، وانتصر على الانجليز والأسبان في 1811-1813، نظرا لارتباطه بآل بورمون أصبح وزيرا للحربيّة في 1814-1815، والتحق مجدّدا بنابليون الأول خلال 100 يوم، ليصبح مجدّدا وزيرا للحربيّة تحت حكم جويلية 1830. ينظر، Le Robert.., **op.cit**, p1790.

[2] المرجع نفسه، ص ص 238- 239.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 239- 240.

[4] **نفسه**، ص240.

إفريقيا، ويتعلّق الأمر بالكولونيل بيليسيي الرجل الذي لن أنفكّ امتدح مزاياه، وقد وضعته بتصريحاتي في موقف حرج جدّا "[1].

كما تضمن القسم الثاني من كلام وزير الحربية سولت (Soult)؛ تصريحا فيه دفاعا عن هؤلاء العسكريين، وتبريرا لما يقترف من تجاوزات في حق المسلمين إذ يقول مجددا: "أيّها السادة (...) لو كنت في وضعيّة مثل التّي واجهت الكولونيل بيليسيي (Pélissier) فربّما أتصرّف تصرّفا يستثير التّنديد بشدّة (...) من جملة أخطائنا نحن الفرنسيين،المبالغة في وصف الأحداث دون أيّ اعتبار للظّروف المحيطة (...) إن حدثا مثل هذا لو جرى في أوروبا كان بشعا ومكروها، أمّا أن يجري في إفريقيا فذلك من طبيعة الحرب، فبأيّ شكل تريدوننا أن نحارب؟ (...) أعتقد أنّه من الأفضل الامتناع عن التّعاليق التّي قد تكون لها عواقب وخيمة "[2].

يبدو لي أن وزير الحربية الفرنسي؛ من خلال ما قاله في العبارة الأخيرة، متأثّرا بالمثل الليبرالي المعروف لآدم سميث " دعه يعمل، أتركه يمر " !

لم يستح " سانت آرنو " في الواقع ضمن رسائله؛ من الافتخار بما فعله في واقعة قبيلة أولاد رياح، واستعداده لتكرارها من جديد من خلال قوله: " أخي لا يوجد ثمّة إنسان طيّب الطبع مثلي. من يوم 8 إلى 12 كنت مريضا ولكنّي لم أكن أشعر بوخز الضّمير على أيّ عمل ارتكبته، فلقد أدّيت واجبي كقائد وغدا سوف أفعل مثل ذلك، غير أنّني أنظر إلى إفريقيا بعين الكراهيّة "[3].

إن المحرقة التي أحدثها بيليسيي (Pélissier) بالأهالي في مغارات جبال الظهرة لم تكن عملا معزولا فقط بل هي ضمن إستراتيجيّة محدّدة وعنف ممنهج. حتى أنّ الرسائل التي اطّلع عليها الكاتب والخطابات والتي كان أصحابها من الضبّاط العسكريين وفيهم أعضاء في الحكومة الفرنسية، اعتبروا المحرقة الأهلية ممارسة ضروريّة، وهي موجودة واقترفت من قبل من طرف بيجو (Bugeaud) نفسه، كما أنّ؛ " بيليسييه لم يبادر بالعملية من تلقاء نفسه وبعفويّة عندما أمر بالمحرقة، فالأمر ليس معزولا ولا فرديّا في ظرف

---

[1] **نفسه.**

[2] **نفسه.**

[3] **المرجع نفسه**، ص244.

استثنائي، عكس ما أراد بعض الوزراء والنواب أن يقنعوا به الآخرين خلال النّقاش الّذي دار في المجلس الوطني "[1].

كان الحاكم العام نفسه؛ الجنرال بيجو (Bugeaud) يوصي ضبّاطه وجنوده؛ على مطاردة الأهالي المتعاملين مع عبد القادر؛ قائلا لهم: " عندما يلجأ هؤلاء الأوغاد في الكهوف، أضرموا النيران حولهم ودخّنوا كلّ من هو بالدّاخل مثل الثعالب "[2].

يذكر فرانسوا ماسبيرو بأن قضية جبال الظهرة سوف تظلّ؛ " واردة في كتب سير الاحتلال على أنها غلطة فادحة (...) غير أنّها لم تكن حدثا منفردا، فلقد سجّلت رسميّا أربع مجازر مشابهة على الأقل. نفّذت كلّها في تلك الناحية من طرف قادة الطوابير وفي نفس الحقبة "[3].

استخدم أيضا الفرنسيون القوة المفرطة التدميريّة، للقضاء على انتفاضة الزعاطشة، من خلال استخدام المدفعيّة والآلات الجارفة لإخضاعها. فبعد تحطيم الواحة وتقدم الجيش الفرنسي إلى وسط البلدة واجهته مقاومة عنيدة، فاستعمل الفرنسيون الألغام لنسف دار الشيخ بوزيان لإجبارهم على الخروج منها، وفعلا خرج بوزيان وابنه والشيخ الدرقاوي وأقدم الفرنسيون على إعدامهم فورا مع تعليق رؤوسهم. في إطار الحرب النفسيّة تجاه المسلمين لإحباط همتهم بموت قادتهم[4].

إن ما حدث في انتفاضة واحة الزعاطشة، التي تعدّ امتدادا لمقاومتي الحاج أحمد باي والأمير عبد القادر، يقدم مظهرا قاسيا للوحشيّة التي وصل إليها الجنود الفرنسيون، الذين أمعنوا في التقتيل والتمثيل بجثث الشهداء، الذين استشهدوا في قتالهم ضد العدو، لما قدموه من بسالة وشراسة في القتال في مواجهته، وهذا ما يشهد به حتى الضباط الفرنسيين أنفسهم[5].

قام " أوليفي لوكور " ضمن مؤلفه " الاستعمار والإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعماريّة "، مناقشة خصائص الحرب بعمق في الجزائر من خلال قوله: " فما هي

---

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص177.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص 177-178.
[3] مسبيرو فرانسوا، **المرجع السابق**، ص242.
[4] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر - المقاومة والتحرير1830-1962-**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007 ، ص50.
[5] محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص 67.

خصائص الحرب في الجزائر؟ إنّها كثيرة: تقتيل المقاومين والمدنيين، حرق القرى وتدمير منهجي لكلّ مزارع البلاد وتجويع القبائل لإجبارها على النزوح والاستسلام، ترهيب السكان بتعذيبهم والتشويه والإعدام دون محاكمة "[1].

لم تكن حرب الإبادة تجاه المسلمين وفق ما يقوله " شارل أندري جوليان "؛ سوى مبرّرا لنيل الرتب والأوسمة بالنسبة للعسكريين، حيث اشتهرت حادثة وقعت أثناء الحملة على منطقة القبائل في سنة 1857، حيث قيل فيها للجنرال يوسف أثناء تلك الحملة: "هناك قبيلة أخرى، أرهقتها الحرب وهي تطلب الأمان؛ فأجاب يوسف: كلاّ، يوجد على شمالنا ذاك الجنرال الطيّب الذي لم يحرز على أيّ شيء، فلنترك له إنهاك هذه القبيلة، حتّى يدوّن له ذلك في السّجل، وعندها ستعطى الأمان "[2].

وضمن هذا الإطار أيضا استشهد جوليان؛ بما كتبه النقيب كلار إلى كاستيلان في شرشال بتاريخ أول يوليو 1842؛ والّذي أبرز فيه نوايا الضباط من حرب الأهالي حيث ورد فيها: " يتهيّأ للمرء أنّ الحرب لا تهدف إلى إكراه العرب على طلب السّلام، بل ترمي إلى توزيع الأوسمة والرّتب على بعض الموصى عليهم"[3].

لقد كتب القبطان " كلير " بدوره، سنة 1845 كلاما يدعم هذا الانحراف الخطير في تفكير ضباط الجيش الفرنسي العاملين في المستعمرة، إذ يتكلم بلا حياء، من خلال قوله عن الحرب في الجزائر : " سأكون سعيدا كل السعادة إذا بقيت في هذه البلاد التي لن يستتب فيها السلام، والتي تفتح أمامي مجالا للمجد والترقية "[4].

يبدو لي أن الحرب أصبحت لديه ولأمثاله مجرّد حرفة وسلّما للثّراء والتّرقية، لا حتميّة فرضتها عقليّة التّوسع الاستعماري للدولة الفرنسيّة.

---

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص219.

[2] جوليان شارل أندري، **تاريخ الجزائر المعاصرة " من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 "**، المجلّد الثاني، تر. جمال فطيمي وآخرون، شركة دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008 ، ص519.

[3] نفسه.

[4] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 115.

يرى كمال كاتب بأنّه من الصعب في الواقع؛ تقدير عدد الضحايا من السكان المسلمين، بسبب القمع والحملات الاستعماريّة، مع ذلك يمكن اعتماد عدد 825.000 قتيل من الأهالي طيلة 45 سنة الأولى من الاحتلال الفرنسي[1].

تبيّن وفق ما يقوله " أوليفي بيكار " بأن: " حصيلة تلك الحرب غير المنقطعة تقريبا بين 1830 و 1872 والعنف الشّديد الذي اتّسمت به، تسمح لنا بقياس المجازر والتّدمير الّذي صدر عن جيش إفريقيا. ففي خضم اثنين وأربعين سنة، انخفض عدد السّكان في الجزائر إلى 2.125.000 بعد أن كانوا 3 ملايين حسب بعض التقديرات. لقد مات 875.000 شخص، أكثرهم مدنيين ". حتى أن البعض كان ينتشي بما تحقق وكذا: " يهنّأ نفسه بتلك النّتيجة، لأنّها تؤكّد نظرياتهم عن الاندثار الحتمي للأعراق السّفلى. بالإضافة إلى ذلك اعتبر اندثار العنصر العربي ايجابيّا وسياسيّا لأنّه يؤدّي إلى التّوازن العددي بين الأهالي والمعمّرين "[2].

قدم موريس وحل (Maurice Wahl) توصيفا لحالة الموت والكوارث الّتي تعرّض لها المسلمون الجزائريون أواخر ستّينيّات وبداية سبعينات القرن 19 بقوله انّه: " خلال سنوات 1866 و 1872 كانت الموت جدّ مرتفعة، مع مجاعة وتيفيس 1867 ، وتمرّد وقمع 1871، فخلال 1867 كانت الموت مخيفة، حيث كانت الجثث منتشرة عبر الطّرقات، فالأطياف تتحارب عن قطعة خبز؛ المستشفيات مليئة جدّا، لتفيض على المدن والقرى باندفاع رهيب من الموت ". ليخلص في الأخير إلى القول بأنّ؛ الدّم العربي والقبائلي قد سال طافيا في 1871[3].

كانت المعركة في الواقع، غير المتوازنة بين الأهالي الجزائريين والأوروبيين بدعم من الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وسيلة من الوسائل التي كان يترقب من خلالها الطرف الفرنسي فناء العنصر الجزائري، في الوقت الذي كانت فيه الأقليّة الأوروبيّة المتغطرسة من الكولون تمنّي النّفس بالاستئثار بالجزائر، والقبول فقط سوى بوجود طرف وعنصر

---

[1] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص79.

[2] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص237.

[3] Wahl Maurice, **L'Algérie** , typographie Paul Brodard, Coulommiers, 1882 , p218.

بشري واحد في البلاد انّه العنصر اللاّتيني الجديد[1]، ويقصد من ذلك بالطّبع التنكّر لوجود العنصر الجزائري الأصيل في محاولة لتغيّير تاريخ وتركيبة الجزائر الأثينيّة والحضاريّة.

رغم ما فعله الاحتلال الفرنسي من أعمال شنيعة لإبادة العنصر الجزائري المسلم، إلا أنه فشل في تحقيق أهدافه، برغم الدماء الغزيرة التي سالت والأنفس الكثيرة التي أزهقت.

إن هذا هو ما جعل قورجو (Gourgeot) يقرّ في مؤلفه " الوضع السياسي للجزائر "؛ بعدم نجاح هذا الأسلوب من خلال طرحه لسؤال مفاده: " هل بإمكاننا محو (طرد) الأهالي؟ ". وحاول تقديم إجابة عن ذلك بالقول: " أعتقد بالاستحالة الماديّة لجعلهم يمحون (يختفون) من خلال قوّة الأسلحة ". كما طرح هذا الأخير سؤال آخر مفاده؛ " هل بإمكاننا تدميرهم عن طريق المجاعة؟ هل بإمكاننا إماتتهم بالجوع، من خلال إحداث مجاعة لديهم أكثر أيضا من التي عرفوها منذ عدّة سنوات؟ ". ليسترسل لاحقا إلى الإشارة على أنه يتكلم هنا على لسان الذين يعتقدون بإمكانيّة اختفائهم. ليجيب عن ذلك بقوله: " الأمر لا يمكن تطبيقه في كلّ الحالات"[2].

إنّ المتتبع لمختلف هذه التّصريحات والأقوال والتّحاليل؛ يتوصل إلى نتيجة مفادها؛ أن الإبادة والسّعي لإفناء العنصر الجزائري المسلم من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي، كان عملا ممنهجا، حيث عرف عدة أشكال؛ سواء كان ذلك من خلال القتل أو الطّرد والتّهجير، أو إخضاعهم للعيش في ظروف قاسية، مما يؤدي حتما إلى تراجعهم ديمغرافيّا مع الوقت، وهذا ما حصل بالفعل على الأقل خلال العقود الأربعة الأولى من احتلال الجزائر.

ثانيا) تطبيق سياسة النّفي والإبعاد:

يعتبر النّفي والإبعاد من أبرز وأخطر الأساليب الاستعماريّة التي طبّقتها إدارة الاحتلال الفرنسي على الجزائريين. ويمكن تصنيفه إلى نوعين؛ الأول: الإبعاد داخل الجزائر، ويعد جد مخفف مقارنة بالنّوع الثاني: النّفي خارج البلاد؛ حيث يكون ذلك إما بسجون فرنسا مثل سجون تولون (Toulon)، بو (Pau)، أو جزيرة سانت مارغاريت

[1] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 12.

[2] Gourgeot.F, **Situation politique de l'Algérie**, Challamel aîné éditeur libraire Algérienne et coloniale, Paris, 1881, pp 180-181.

في كان (Cane)، وكذا جزيرة كورسيكا...الخ. يضاف إلى هذه المنافي القريبة؛ المستعمرات العقابية في غيانا بالقارة الأمريكية، وكاليدونيا الجديدة بالمحيط الهادي.

كان الإبعاد إلى المستعمرات العقابيّة في الواقع رحلة بلا عودة، بالنّظر لمعطيات تتعلق بظروف المبعدين خاصة في غيانا، يضاف إليها التشريعات الاستعماريّة الحريصة على عدم عودتهم لاعتبارات سيرد شرحها لاحقا.

1-التشريع لسياسة الإبعاد والنّفي:

استخدمت عقوبة الإبعاد والترحيل عدّة مرات في فرنسا منذ 1795[1]. ورغم انتقاد أن أحد الكتّاب الفرنسيين في دراسة له سنة 1838؛ سياسة الإبعاد للمستعمرات العقابيّة بقوله: " إن المستعمرات العقابيّة اليوم مدانة كوسيلة عقابيّة "[2]. إلا أن السّلطة الفرنسيّة في باريس والجزائر قد استمرّت في اعتمادها كعقوبة تأديبيّة وقهريّة، وشرّعت لها بقوانين جدّ صارمة.

إن أصل النّقل العقابي حسب التشريع الفرنسي " يوجد في مرسوم 8 ديسمبر 1851، والذي يرخّص النّقل لمدة خمس سنوات إلى عشر (10) سنوات للمستعمرة العقابيّة في غيانا أو الجزائر، كلّ شخص وضع تحت رقابة الشرطة العليا (...) من خلال المادّة السابعة (7) من هذا المرسوم، فالأشخاص المنقولون كانوا يخضعون للعمل في المؤسسة العقابيّة، وهم محرومون من كلّ حقوقهم المدنيّة والسياسيّة وخاضعين للمحاكمة العسكريّة"[3].

أما بالنسبة للمسلمين في الجزائر؛ فيذكر أوليفي لوكور بأنّ: " كلّ عقوبة سجن تفوق ثلاث سنوات تتبع مباشرة بتحويل المسجون على معتقلات خارج المستعمرة ". حيث يرى في ذلك؛ "مضاعفة خطيرة للعقوبة الأولى "[4].

---

[1] Paschal et Jourde, **Les condamnés politiques en Nouvelle-Calédonie: récit de deux évadés**, imprimerie Ziegler et Ce, Genève, 1876 , p 7.

[2] Amédée Desjobert, **L'Algérie en 1838**, imprimerie de Crapelet, Paris, 1838, p4.

[3] Teisseire Edouard, , **La transportation pénale et la relégation d'après les lois des 30 mai 1854 et 27 mai 1885 étude historique et critique**, imprimerie A.Burdin et Cie , Angers, 1893 , p XLI de préface.

[4] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص322.

وفق ما يطرحه جيرولت أرتور (Girault Arthur) في مؤلفه " مبـــادئ الاســـتعمار والتشريع الكولونيالي "؛ فانّ قانون 1854 الذي أقرّ الإبعاد للمدانين إلى المستعمرات، لـــم يحدّد المستعمرة التي ينقل إليها المدانون، وترك الحريّة للحكومة لتحديد واحدة أو أكثـــر. في البداية كان المدانين ينقلون إلى غيانا (Cuyane)، ولكن يبدو أنّ العدد المرتفع للوفيات بها جعل الحكومة تبحث عن مستعمرة عقابيّة أخرى، لذا فمرسوم 2 سبتمبر 1863 حـــدّد كاليدونيا الجديدة، ومنذ 1867 أصبح يوجّه إلى هذه المـــستعمرة الأخيـــرة الأوروبيـــون المدانون المحكوم عليهم؛ ولا يرسل إلى غيانا (Cuyane) ماعدا المحكوم عليهم العرب، السّود، أو الآسيويين[1].

إن هذا التمييز القانوني في الإبقاء على غيانا كمنطقة نفي عقابي للعناصـــر العربيّـــة والسوداء والآسيويّة، رغم معرفة مسبقة بتدهور أوضاعها وخطورتها على صحة ومصير المرحّلين؛ يبرز العقليّة العنصريّة التي يتبناها المتربول تجاه هذه الأجناس، وحرص أكبر على أن تكون رحلة هؤلاء المبعدين العقابيّة بلا عودة.

كما ورد أيضا ضمن قانون 30 ماي 1854 كلام يفيد بجواز استخدامهم فـــي أعمـــال سخرة قاسية؛ " فالمدانون ، تقول إذا المادة الثانية (2) من هذا القانون، يـــستخدمون فـــي الأشغال الأكثر إرهاقا للاستعمار وفي كلّ الأعمال ذات الفائدة العامة "[2]. وقبـــل أن يـــتم الإعلان عن مرسوم 15 سبتمبر 1891، فالإدارة العقابيّة كانت تستخدم إجراءات قـــانون 30 ماي 1854 وكذا مرسوم 31 أوت 1878[3]. يتعلّق مرسوم 1891 بالاســـتخدام فـــي المستعمرات لليد العاملة للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة[4].

إن قانون 30 ماي 1854 لم يبتكر بدوره شيء في مسألة الأشغال الشاقة[5]، لكن مـــع ذلك فان قانون 1854؛ كان قد حدّد مواضع بعينها للإبعاد، وبالتّالي ترك المجـــال كبيـــرا للاختيار مما خلق حيرة[6]. مع ذلك كان ضمن التفكير الإمبراطوري أن تكـــون كاليـــدونيا

[1] Girault Arthur, **op.cit**, p258.
[2] Teisseire Edouard, **op.cit**, p XLII de préface.
[3] **Ibid**, p LIII de préface.
[4] **Ibid**, p LVI de préface.
[5] **Ibid**, p85.
[6] **Ibid,** p86.

الجديدة هي المقصودة، لكن مرسوم 2 سبتمبر 1863 ذكر أن اختيار كاليدونيا الجديدة لم يكن إلا مؤقتا[1].

ورد في المادة السادسة من تشريع 30 ماي 1854 بأن: " كلّ شخص مدان بأقل من ثماني (8) سنوات أشغال شاقة ، يكون بعد نهاية عقوبته ملزما للسكن في المستعمرة العقابيّة لمدّة تعادل فترة إدانته. إذا كانت العقوبة من ثماني سنوات، يكون ملزما للسّكن بها مدّة حياته. لكن، المتحرّر بإمكانه المغادرة مؤقتا المستعمرة بناء على إذن صريح من الحاكم ". مع ذلك " لا يمكنه؛ في أي حالة، أن يرخّص له بالذهاب إلى فرنسا. في حالة العفو، فالمتحرّر لا يمكنه الإعفاء من واجبات الإقامة إلا من خلال ترتيب خاص يتعلّق بالعفو "[2].

كما يذكر كمال كاتب في نفس هذه النّقطة بأن؛ " كثيرا من هؤلاء المبعدين لن تطأ أقدامهم الجزائر مرّة أخرى. المادة السادسة (6) من قانون 30 ماي 1854 تجبر المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة على البّقاء طول حياتهم في المستعمرة التي أبعدوا إليها ". مع ذلك يرى هذا الأخير بأنه قد؛ " سمح للبعض منهم بالعودة والبقاء بالجزائر، ولكن بعيدا عن مناطقهم الأصليّة "[3].

إن التفكير الذي أوحى بهذا الإجراء حسب جيرولت أرتور (Girault Arthur) يتمثل في أن: " المحكوم عليه الحر هو كائن خطير. ليس من الحكمة إعادته، الأكثر حكمة أن يترك في المستعمرة في حالة نصف حريّة، ربّما متحرّر من العمل بما أنّه دفع دينه إلى المجتمع، لكن متابعا من طرف الإدارة التي تحميه وتراقبه في نفس الوقت. مرسوم 29 أفريل 1855 أخضع الأحرار إلى تشريعات مجالس الحرب "[4].

كما أشار هذا الأخير، أنه بالنّظر لوجود مشاكل في المستعمرات العقابية تتعلق أساسا؛ بتزايد عدد المنفيين المحررين، مما انعكس ذلك في ارتفاع عدد المشردين فيها، حتى أنّهم حسب وصف الكاتب كانوا؛ " يفعلون كل شيء ما عدا المهن الصّادقة متوسّلين لدى

---

[1] **Ibid,** p87.
[2] Girault Arthur, **op.cit**, p266.
[3] أرشيف اكس بروفانس، علبة 98/9، نقلا عن كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص81.
[4] Girault Arthur, **op.cit**, p266.

الكولون الخائفين من تهديداتهم ". إن هذا الوضع إذا قد فرض سن مرسومين لعلاج هـذه الوضعيّة؛ الأول في 13 جانفي 1888، والثاني في 29 سبتمبر 1890[1].

منذ تطبيق قانون 30 ماي 1854 تـمّ نقـل حـوالي 37.000 محكـوم علـيهم إلـى المستعمرات العقابية في غيانا وكاليدونيا الجديدة. وفي اليوم الذي تلا صدور مرسوم 26 نوفمبر 1885 والمتعلّق بنقل المدانين كان عدد الذين تتوفر فيهم شـروط النّقـل حـسب الوثائق الرّسميّة هو 125.240 شخص[2].

إن العقوبات الخاصّة ضدّ الأهالي يمكن أن تتم في المستعمرات، سواء فـي فرنـسا، سواء في الجزائر. ففيما يتعلق بالمستعمرات يمكن القول أنها كانت في الواقع بالمستعمرة العقابيّة في غيانا (Cuyane). وفي مكان آخر تمّ التّرخيص بها بناء على المادة 42 مـن منشور 26 سبتمبر 1842 ؛ حيث يقرأ أن: " كلّ أهلي مدان لأكثر من سـتّة(6) أشـهر حبس يمكن أن يتم تحويله لفرنسا من أجل إجراء العقوبة ". لكن منذ أوّل جـانفي 1901، لم يتم تحويل مدانين أهالي إلى كورسيكا، بسبب يتعلّق بالميزانيّة، فالمتربول لم يرغب في الالتزام بتكاليف رعايتهم. كلّ المدانين بالسجن مدى الحياة أو الحبس يقـضون عقـوبتهم بالجزائر[3].

2- سياسة الإبعاد والنّفي بحق الجزائريين ومبرّرات الإدارة الاستعماريّة في اتّخاذها:

لقد طبقت عقوبة الإبعاد وفق ما يذكره سعد الله، منذ عهد كلوزيـل (Clauzel) إلـى روفيغو وصولا إلى بوجو (Bugeaud). وهي؛ " سياسة تقوم على إبعاد جميع العناصـر الخطرة ذات النّفوذ، أو التي يمكن أن تلعب دورا اجتماعيا وسياسيا بين المواطنين، حتـى يخلو الجّو للسّلطات الجديدة"[4]. ويصف أوليفي لوكور تطبيق سياسة النّفي والإبعاد بقولـه أنّه: " .. من الأكيد أنّ تلك كانت وسيلة لإثارة الرعب والخوف في قلوب الأهالي "[5].

---

[1] **Ibid.**
[2] Teisseire Edouard, **op.cit**, pp 445-446.
[3] Girault Arthur, **op.cit**, p541.
[4] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، المرجع السابق، ص 75.
[5] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص323.

كان النّفي وسيلة إرهابيّة أخرى؛ لجأ إليها الفرنسيون والجنرال بوجـــو (Bugeaud) لتحطيم المعنويات والقضاء على المقاومة[1]. لقد استغل الفرنسيون الانتفاضات للإقدام على تطبيق قرارات النّفي في حق آلاف الجزائريين خارج الوطن، ظنّا منهم أن سياسة القمـــع والمصادرة هي أنجح علاج للقضاء على الرّوح الوطنيّة[2].

إنّ الإبعاد والنّفي لم يكن حكرا فقط على الثائرين والمتمـــردين حـــسب مـــا يـــصفهم الفرنسيون، بل شمل أيضا معظم الأغنياء المسلمين في مدينة الجزائر[3]. فقد: " تمّ نفي قادة الحرب وعائلاتهم من الأشخاص الذين يعتبرون خطيرين على الأمن العام بحكم مشاركتهم في حركات التّمرّد المقاومة للاستعمار ". وتمّ توزيعهم بين سجن ســـانت أمبـــواز (St Amboise)، وجزيرة القدّيسة مارغاريت وكورسيكا وجزر الأنتيل الفرنسية[4]. كمـــا أنّ الكولونيل مونتانياك (Montagnac) لم يتورّع من قوله؛ أنّه كان يريد من خلال رســـائله المنشورة؛ طرح مشروع دافع عليه بقوّة، يتمثل في رغبته في نفي الـــشّعب الجزائـــري بأسره إلى جزر ماركيز[5].

كان كاميل ساباتيي (Camille Sabattier) يعتبر بأنّ نفي الأهالي الجزائريين إلـــى كاليدونيا الجديدة و غايانا يعدّ إرهابا مبرّرا؛ لكنّه مع ذلك كان يعتبر أن الإدانات من هـــذا النّوع كانت قليلة جدّا[6].

كما عرف هذا الأخير أنّه؛ من الّذين دافعوا على اعتماد النّفي والإبعـــاد كوســـيلة ردع لمخالفات الأهالي المرتبطة باللّصوصية والإجرام ؛ حيث ذكر ضمن دراسته: "بأنّ شـــرّ الأشخاص المعزولين أو المجموعات الاجتماعيّة هو أيضا ألم دون دواء. لا أعتقد بأنّنا لم نعالج أبدا سارق أهلي، على الأقل بإمكاننا تحريره من سلطان إعادة السّرقة للقبائل والّتي تتمسّك به كشرف. فالأشرار غير القابلين للعلاج يجب إلغائهم ". كما صرّح أيـــضا هـــذا الأخير؛ بأنّه بالنّسبة للكثير من الأشرار الأهليين حسب وصفه، فالإزالة الفعليّة، تتمثل في

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص ص 38-39.
[2] محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق** ، ص 71.
[3] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 202.
[4] أرشيف اكس بروفانس، علبة 98/9 ، نقلا عن كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص81.
[5] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 104.
[6] Camille Sabattier, **Les difficultés Algériennes question de la sécurité, insurrections, criminalité**, typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1882, p13.

النّقل (الترحيل) إلى جزر بالمحيط، ولا مانع حسب قولـــه؛ إن أرادت نـــساؤهم الـــذهاب معهم. ومما قدّمه لتبرير كلامه أن: " قانوننا العقابي غير قابل للتطبيق مع الأهـــالي مـــن جميع النّواحي "[1].

يعلّق أوليفي لوكور منتقدا سياسة الإبعاد المطبّقة على المسلمين في الجزائـــر بقولـــه: "نحن نعلم أنّ الجزائر كانت لمدّة طويلة منطقة طبّقت فيها عقوبة الاعتقـــال مـــع النّفـــي للمدانين بموجب القانون (...) لكن القليل من يعلم أنّ فرنسا كانت أرضا لاستقبال هـــؤلاء المعتقلين العرب ". حيث يصف هذا الأخير، الإجراء بأنه كان قائما على؛ " مبدأ عنصري بحت وواضح. وما يشهد أيضا عن تلك العنصريّة الرهيبة، هو أنّ المعتقلين مـــن جـــزر الأنتيل وجزيرة رينيون والهند الصينيّة والجزائر، يرسلون إلى جزيرة غويانا وهنـــاك لا تتعدى حظوظ عيشهم في الغالب عشرين شهرا. حسب الإحصاءات الطبيّة بسبب ظروف الاعتقال والعمل القاسية إلى درجة غير مطاقة. إنها في الحقيقة عقوبـــة بالإعـــدام غيـــر معلنة.."[2].

3-المنفيين الجزائريين المسلمين في سجون فرنسا والمستعمرات العقابيّة:

من أوائل من شملهم الإبعاد والنفي في الجزائر إلى فرنسا؛ نجد مجموعة مـــن نخـــب مدينة الجزائر الذين كان حلمهم إرجاع الحكم الإسلامي؛ والذين للأسف صدّقوا إلى حد ما سلطة الاحتلال بأنها جاءت لتأديب الداي حسين.

وهكذا تقرّب البعض منهم من إدارة الاحتلال الفرنسي؛ رغبة منهم في المساعدة علـــى تسيير، ما يمكن أن يروه ربّما بمصطلحات زماننا حسب اعتقادي بـــ"مرحلـــة انتقاليـــة"؛ بالنّظر للوعود والتعهّدات التي جاءت بها بيانات الحملة للجزائريين. غير أن هذه الفئة من النّخب الجزائريّة لمّا تأكد لها لاحقا مراوغة الاحتلال وما رأوه من سياسات ظالمـــة فـــي حق شعبهم؛ تخندقوا في صفوف المعارضة لسياسات الاحتلال؛ فكـــان مـــصيرها النّفـــي خارج البلاد إلى فرنسا.

يذكر حمدان خوجة في كتابه " المرآة "؛ مشاهدا من بداية تطبيـــق عقوبـــات الإبعـــاد والنّفي بحق المعارضين لسلطة الاحتلال النّاشئة من خلال قولـــه بأنّـــه: " عنـــدما نـــزل

---

[1] **Ibid**, pp 44-45-46.

[2] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص323.

المارشال بورمون بأرض الجزائر، نشر باسم الأمّة الفرنسية بيانا ذكر فيه بأنّه سيقضي على نظام الظّلم السّائد في الجزائر. وتنصّ معاهدة الاستسلام على أنّ الأتراك يعتبرون من سكان المدينة. ولكن، بعد استسلام المدينة بفترة وجيزة، قام بورمون بنفيهم واختطافهم. ففصلوا عن نسائهم وأطفالهم دون أن يقترفوا أيّ ذنب. وكانوا يقادون إلى السّفن قبل ساعة الإبحار بأيّام عديدة.."[1].

كما ذكر هذا الأخير أيضا كلاما؛ بخصوص إبعاد المفتي سيدي محمد العنّابي وكيف أنه قد رحّل إلى الإسكندرية، حيث اعتبر بأنّ؛ " هذا العمل الجّائر قد جعل النّاس كلّهم يرتابون، وخاصّة السّلطة التشريعيّة والقاضي والمفتي. فلم يعد أيّ واحد منهم يجرؤ على الكلام عن وثيقة الاستسلام خشية أن ينال مصير المفتي المذكور "[2].

تحدث فيكتور أميدي (Victor-Amedée)؛ في مؤلفة "تاريخ الجزائر 1830-1878" عن المنفيين بتهمة معارضة الحكم الفرنسي في مدينة الجزائر، بقوله أن هؤلاء؛ الجزائريين المبعدين إلى فرنسا أخذوا إلى باريس؛ حيث ذكر من بينهم؛ بن عمار الباي، الأغا السابق حمدان، بن مصطفى باشا، وبوضربة، فكلّ هؤلاء تمّ استقبالهم من طرف الوزارات، وكانوا يعتبرون أنفسهم ممثّلين للوطنيّة العربيّة[3].

إنّ ما يدعو للاستغراب في قضيّة هذه النخب المنفيّة؛ هو المعاملة الفرنسيّة المزدوجة معها؛ ففي الوقت الذي عاقبتها إدارة الاحتلال بالنّفي، نجدها تفتح أمامهم الوزارات في فرنسا، لتقديم مطالبهم وانشغالاتهم، مما يتطلب بحث أعمق في نوايا المتربول من هذه السياسة المتناقضة.

لقد طرح شارل أندري جوليان رأيا مغايرا حسب تقديري، في حق المبعدين من أعيان مدينة الجزائر؛ حيث يعتبر أن اختيار منفاهم كان طوعيّا؛ إذ يقول: ".. وحظي الأعيان بثقة كبيرة سواء في باريس وفي مدينة الجزائر، واستقرّ المطرودين أو المنفيّون بمحض إرادتهم في العاصمة، وفتحت لهم أبواب مكاتب وزارة الحرب على مصراعيها.."[4].

---

[1] بن عثمان خوجة حمدان، **المصدر نفسه**، ص227.

[2] **المصدر نفسه**، ص261.

[3] Victor-Amedée Dieuzaide, **Histoire de l'Algérie de 1830-1878,** imprimerie de l'association ouvrière,tome 1,Oran, 1880**,** p304.

[4] جوليان شارل أندري، **المرجع السابق**، ص132.

ضمن هذا التوجّه يذكر أبو القاسم سعد الله بأنّه؛ خلال عهد بوجو (Bugeaud) نفت الإدارة الفرنسية مئات الرؤساء والأعيان إلى خارج الجزائر في كورسيكا، سان مرغريت، كايان، كاليدونيا الجديدة، إذ فرّقت بينهم وبين ذويهم وجعلتهم درسا للآخرين[1].

كما يروي أيضا يحي بوعزيز؛ على أنّه اثر ثورة الزواغة وفرجيوة في بداية صيف 1864؛ قامت السّلطات الفرنسيّة: " بإيقاف الحاج بوعكاز بن عاشور، ومقدّم الزّواغة الرّحماني مولاي محمد، و بولخراس بن عز الدين قائد " مويه "، والحاج بن عز الدين قائد بني يدر، ثمّ نفت الحاج بوعكّاز إلى مدينة بو (Pau) بجنوب فرنسا، وأولاد بن عز الدين إلى جزيرة كورسيكة "[2].

طبّقت السّلطات الفرنسيّة أقسى العقوبات في حق الثوار الجزائريين في1871؛ فلم تكتف بمصادرة أملاكم وحجزها، بل أقدمت على نفي قادتها والمقرّبين منهم " خارج البلاد إلى سجون فرنسا، وجزيرة كورسيكة، وجزيرة كاليدونيا بالمحيط الهادي، وكايان في لاقيان شمال أمريكا الجنوبيّة. وكان على رأس هؤلاء المنفيين: أحمد بومرزاق شقيق الباشاغا محمد المقراني، والشيخ عزيز وأخوه محمد، أبناء الشيخ أمزيان بن علي الحدّاد، وعلي أوقاسي، وأحمد باي بن الشّيخ مسعود "[3].

وضمن حديثة عن معاناة هؤلاء، يذكر كلود ليوزو بأنّ؛ المتمرّدين الذين ثاروا سنة 1871، والذين تمّ نفيهم إلى كاليدونيا الجديدة، قد حرموا؛ " من رؤية بلادهم ثانية. ولا زالت آثار وجودهم حاضرة في مقابر غران كايو (Grand Caillou) وفي مجتمع كاليدونيا، حيث يعيش أحفادهم الذين تأصّلوا هناك "[4].

تضمّنت وثيقة، متواجدة في أرشيف اكس بروفانس تحت رقم A.O.M 16H2، نشرها عبد الحميد زوزو ضمن مؤلفه " نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900"، قائمة بأسماء أهالي من أولاد عبدي، والذين قدّم في شأنهم طلب إبعادهم إلى

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص39.

[2] يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 93-94.

[3] **المرجع نفسه**، ص227.

[4] ليوزو كلود، **العنف والتعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية**، تر. الصادق عماري وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص160.

كورسيكا، وكتب في بيانات المصدر قسمة قسنطينة شعبة باتنة دائرة باتنة العسكرية، بتاريخ 1880/1/7، وتوقيع اللّواء قائد الشعبة العسكريّة[1].

يتعلّق الأمر بأربعة أشخاص وهم؛ سي الهاشمي بن سي علي بن دردور من قرية مدروسة؛ وهو كما ورد في الوثيقة؛ " شيخ زاوية دينيّة، تابعة للطريقة السنوسيّة، وقد كوّن لنفسه أتباعا كثيرين، يحرّضهم يوميّا على عصيان سلطتنا، فهو يشكّل خطرا على الأمن العام، يوصي بنفيه إلى أبعد مكان ممكن عن بلده الأصلي ". والثاني عمر بن يوسف من قرية حيدوسة أيضا، وذكر في شأنه أنّه؛ " مقدّم المرابط سي الهاشمي. شخص له نفوذ في حيدوسة، متفان في خدمة شيخه، يوصي بنفيه إلى كورسيكا "[2].

أما الثالث فهو محمد أمزيان بن ناره، من قرية حالمحوة، وكتب في شأنه أنّه؛ "مقدّم المرابط سي الهاشمي بحالمحوة. وقد كسب أتباعا كثيرين في هذه القرية للحركة التي يمثّلها. يوصي بنفيه إلى كورسيكا ". أما الشّخصية الرّابعة فيتعلّق الأمر بشخص بوبكر بن خالد من قرية تلات، وكتب عنه أنّه؛ " مقدّم سي الهاشمي، ليس له إرادة أخرى غير إرادة سيّده، وهو مرتبط كليّا بحركته. ونفوذه كبير بقرية تلات "[3].

من خلال بحثي في وثائق أرشيف اكس بروفاس الخاص؛ بالمدانين المرحلين إلى فرنسا عثرت على العديد من التقارير الرقمية المفصّلة عن مبعدين جزائريين نحو سجون فرنسا؛ ارتأيت استعراض عينات مختصرة عنها فيما يلي:

في مراسلة لإدارة الداخلية (السجن المدني بالجزائر) موجهة إلى السيد الماريشال؛ مؤرخة في الجزائر 24 نوفمبر 1845؛ بخصوص ترحيل المدانين بأحكام طويلة إلى فرنسا ورد ما يلي: " في 8 أكتوبر قائد المكان بالجزائر وضع تحت تصرّفي المدعو مصطفى بن (...) مرابط من قبيلة الحمريّة (el-hamria) كوزة (Kousa)، مدان في 4 جانفي 1845 بعقوبة الموت بسبب جريمة قتل من طرف مجلس الحرب الدائم لقسمة

---

[1] عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900** ، ديوان المطبوعات الجامعيّة،الجزائر،2007، ص 194.

[2] **نفسه.**

[3] **نفسه.**

وهران والذي عقوبته خفّضت، بقرار ملكي لـــ 3 ماي التي هي الأشغال الشاقة المؤبّـــدة والعرض أمام الجمهور.."[1].

في وثيقة أخرى تمثل لقّة بأسماء المدانين بأحكام طويلة، والّذين ســـيتم نقلهـــم خـــارج الجزائر، يوجد اثنا عشر(12) مدانا؛ من بينهم ثلاثة جزائريون من وهران وهم؛ محمد بن حمور(Hamour)، بن حوى بن حاج ميلاني، الهاشمي ولد إبراهيم؛ وحدّد فـــي القائمـــة مختلف البيانات المتعلّقة بتاريخ إدانتهم، المكان الذي أعلن فيه إدانـــتهم، المحكمـــة التـــي أصدرته، طبيعة العقوبة، سبب الإدانة. ويرجّح أن تكون الوثيقة صادرة في 1857؛ بنـــاء على أحكام المدانين[2].

وثيقة أخرى من ثلاث صفحات؛ عبارة عن لقّة أسماء تضم خمـــسة وخمـــسون (55) مدانون بأحكام طويلة مدانين بأشغال شاقة سينقلون إلى فرنسا، كانت مرسلة من محـــافظ مدينة الجزائر إلى السيّد الوزير ومؤرّخة في 18 أوت 1857[3]؛ وهذا بناء على برقيتـــي السيّد الوزير بخصوص هذا الموضوع في 25 فيفري و22 مارس 1854 رقـــم 139 و 212. ومن ضمن هذا العدد نجد أنّ غالبيتهم كانوا أهالي عرب بعدد 28 مدانا[4].

مراسلة أخرى للسيد محافظ الجزائر إلى السيّد وزير الحرب، مؤرّخة في 20 فيفري 1853؛ وفق البرقيتين لـــ 10 جويلية و 1 ديسمبر 1851 رقـــم 453 و 713 ؛ والتـــي تتضمّن لقّة أسماء المدانين بالأشغال الشاقة والذين سيحوّلون إلى تولون بفرنـــسا فـــي 5 مارس 1853 القادم. وعدد المدانين سبعة كلّهم عرب أهالي؛ ثلاثة من البليدة واثنان مـــن الجزائر وقسنطينة؛ أدينوا بتهمة السّرقة[5].

وثيقة موقّعة بالنّيابة عن محافظ الجزائر، مرسلة إلى السيد الوزير مؤرخة في جـــوان 1852؛ وتحتوي على لقّة أسماء الأشخاص المدانين بأحكام طويلة والذين ســـينقلون إلـــى

---

[1] **A.N.O.M, F.M, F80/1664,** état nominatif des condamnés transférés d'Algérie en France. Correspondance du directeur de l'intérieur et travaux publique à monsieur le maréchal, n°8600, Alger le 24 novembre 1845.

[2] **A.N.O.M, F.M, F80/1664**, état nominatif des condamnés transférés d'Algérie en France. Province d'Alger, état nominatif daté en 1857.

[3] في نهاية وثيقة لقة الأسماء ورد تاريخ آخر لإصدارها هو 14 أوت 1857، خلافا لما ورد في بدايتها.

[4] **A.N.O.M**, **F.M, F80/1664,** état nominatif des condamnés transférés d'Algérie en France. Correspondance du Préfet d'Alger au monsieur le ministre le 18 août 1857.

[5] **A.N.O.M**, **F.M, F80/1664,** état nominatif des condamnés transférés d'Algérie en France. Correspondance du Préfet d'Alger au monsieur le ministre le 20 février 1853.

سجن تولون بفرنسا؛ وعددهم اثنا عشر (12) مدانا؛ من بينهم أحد عشر (11) أهالي عرب. تراوحت أحكام المدانين العرب مابين خمس سنوات حجز لعدد قليل منهم؛ وغالبيتها كانت عام ويوم حبس، ويتعلّق الأمر بسبعة مدانين عرب من 11 مدانا؛ والأسباب معظمها بتهمة السرقة[1].

حسب الإحصاءات العامة للجزائر سنوات 1882-1884؛ الصّادرة عن الحاكم العام المدني في الجزائر؛ فالمدانين بالإبعاد من الأهالي المسلمين في المحاكم العسكرية خلال الفترة الممتدّة من 1876 إلى 1884 وصل إلى خمسة عشر (15) شخص؛ ثلاث (3) مبعدين في 1880؛ وسبع (7) مبعدين في 1881؛ و خمس (5) مبعدين في 1882[2].

يبرز تيسير ادوارد (Teisseire Edouard)؛ بأنّه تنفيذا للمرسوم 3 أكتوبر 1886 المتعلّق بالتّرحيل نحو أمريكا؛ تمّ نقل بتاريخ 1 ديسمبر 1886 مائة وأربعين (140) عربيّا محكوما عليهم بالأشغال الشّاقة من أجل توجيههم على أوبوك (Obock). حيث أنه من خلال مرسوم 3 مارس 1886، فانّ وزارة البحرية والمستعمرات رخّصت لإنشاء مؤسسات لأجل تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة في أوبوك (Obock). هذه المؤسّسات يفترض أن تكون خاصّة بالأشخاص من الجنس العربي، ومن خلال مرسوم 3 أكتوبر 1886، فالإجراءات الأولى تمّ تمديدها للمحكوم عليهم من أصل هندي أو إفريقي. حيث لوحظ بأنّ نقل الأفارقة أو الهنود إلى أوبوك (Obock)، سيكون أرخص بالنسبة للدولة مقارنة بتوجيههم إلى غيانا (Guyane)[3].

لم يكن إطلاق سراح المساجين المنفيين الجزائريين؛ من منفاهم ونقلهم إلى الجزائر يعني نهاية رحلة العذاب بالنسبة لهم. إذ يتم حصرهم في مناطق معيّنة بعيدا عن مناطقهم الأصلية، كشكل من أشكال الإقامة الجبرية؛ لضمان عدم تكرارهم التمّرد من جديد، ممّا يعني استمرار العقوبة إداريّا بشكل تعسّفي ولو كانت مخفّفة[4].

---

[1] **A.N.O.M**, **F.M**, **F80/1665,** état nominatif des condamnés transférés d'Algérie en France. Correspondance du Préfet d'Alger par intérim au monsieur le ministre, juin 1852.

[2] Gouvernement général civil de l'Algérie, **Statistique général de l'Algérie années 1882 à 1884,** imprimerie de l'association ouvrière, Alger, s.d, p332.

[3] Teisseire Edouard**, op.cit** , p88.

[4] يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، مرجع سابق، ص227.

كان النّفي والإبعاد عقوبة قاسية بحق الأهالي المسلمين في الجزائر؛ لكن وفق ما سبق يمكن التمييز بين النّفي إلى فرنسا والحوض المتوسط، مقارنة بالنّفي إلى غايانا وكاليدونيا الجديدة، فهما ليسا بنفس درجة السّوء والتأثير في أحوال المبعدين. ولقد لجأت الإدارة الاستعماريّة إلى هذا الأسلوب لإدراكها فعاليّة تأثير النّفي والإبعاد على المقاومين والمعارضين، وكذا أيضا المدانين بالقتل والسرقة (المجرمين).

ثالثا) الاعتقال والسّجن:

شكّل الاعتقال والحجز، أداة ضاربة من أدوات الإدارة الاستعماريّة ليس فقط مع المقاومين للاحتلال، بل أيضا مع كل سلوك ترى فيه خروجا عن سلطتها في الجزائر. وسأحاول من خلال إبرازي لهذا الأسلوب، التركيز على الاعتقال والسجن الذي استعمل خلال فترة المقاومات الشعبية خاصة قبل 1870، وكذا القرارات الصادرة أساسا على مجالس الحرب في الجزائر ضد الجزائريين المسلمين. لكي يتسنّى لي التعرّض لاحقا في الفصل الثاني إلى الاعتقال والسجن الذي استعملته إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر مع الأهالي في الحالات المتعلقة بالجريمة والسرقات والمخالفات المرتبطة بقانون الأهالي.

ضمن هذا الإطار، نجد بأن بوجو (Bugeaud) قد استخدم ضمن آلياته، مختلف الوسائل لحشد وتجميع القبائل المؤيّدة والمناصرة للأمير عبد القادر في معتقلات ومحتشدات خاصة، فهي ليست بالسجن المتعارف عليه، ولكنها المحتشد الذي يستطيع أصحابه أن يتحركوا فيه وأن يمارسوا فيه نشاطا فلاحيا ورعويا في منطقة شاسعة، ولكنهم كانوا فاقدي الحرية لأنهم محاطون بحراسة مشدّدة من القوات الفرنسية، التي تراقبهم أو من الرؤساء الأهالي الذين أجبروا على الطاعة أو اختاروا أخف الضررين. فهو في شكله لا يختلف كثيرا عن المحتشدات في عهد ثورة التحرير 1954-1962[1].

1-أمثلة عن حالات السّجن للأهالي المسلمين في المقاطعات الثلاثة خلال القرن 19:

أ)حالات السّجن والاعتقال الفردي:

وفق ما تشير له وثائق أرشيف اكس بروفانس؛ لقد بلغ عدد الأهالي المسلمين (موريسك وعرب) المساجين المتّهمين المحتجزين في السجون المدنية: الجزائر، وهران،

[1] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص38.

مستغانم سنة 1836؛ 160 محتجزا متّهما من مجموع 360 سنة 1836؛ أما عدد المساجين المدانين فهو 57 مدانا من مجموع 203 مدانا من مختلف الجنسيات[1].

كما بلغ عدد الأهالي الموريسك والعرب المتّهمين المحتجزين في سجن الجزائر سنة 1837؛ 93 متّهما. أما عدد المدانين المحتجزين 125 مدانا[2]. وبلغ أيضا تعداد المساجين العرب في السجن العسكري بوهران 254 سجينا في ديسمبر 1847. أما في سجن تلمسان ففي 1 أفريل 1849 وصل عددهم إلى ثلاثين (30) سجينا، ولم يتغيّر هذا الرّقم في ماي 1849[3].

من خلال بحثي في هذه الوثائق؛ اطّلعت على وثيقة، عبارة عن لقّة أسماء الأهالي العرب المساجين، في مختلف سجون تقسيمة قسنطينة لشهر ديسمبر 1848، حيث توصّلت من خلالها إلى استقراء الحصيلة التالية:

في القائمة يتم تصنيف المساجين حسب أرقام تسلسليّة، ثمّ خانة لأسمائهم، وأخرى لأصولهم القبليّة، وخانة لأسباب حبسهم، وخانة لتواريخ حبسهم. وأخيرا خانة خصّصت لتدوين الملاحظات. وحسب قائمة المساجين العرب؛ هناك من يرجع حبسه إلى 1846 أي 10 أفريل 1846 مثل المدعو " شريف بن صالح "؛ والتي أسباب سجنه حسب ما كتب في الخانة " نخبة سياسيّة " (élite politique)[4].

هناك حالات أخرى أسبابها تتعلّق بجوانب سياسيّة وقتل وسرقة؛ وحسب لقّة أسماء المساجين فان عددهم وصل في شهر ديسمبر 1848 إلى 1667 سجينا أهليّا[5]. والجدول الموالي يبرز تطور تعدادهم خلال سنة 1848.

---

[1] **A.N.O.M**, **F.M, F80/1662,** Prisons dans les trois département (1836-1858). Etat numérique des prisonniers emprisonnés aux prisons civile d'Alger, Oran et Mostaganem en 1836.

[2] **A.N.O.M**, **F.M, F80/1662,** Prisons dans les trois département (1836-1858), Etat numérique des prisonniers emprisonnés en Prison d'Alger en 1837.

[3] **A.N.O.M**, **F.M, F80/1662,** Prisons dans les trois département (1836-1858).

[4] **A.N.O.M**, **F.M,** F80/ 573, indigènes internés en Algérie. Etat nominatif des indigènes détenus dans les diverses prisons de la subdivision de Constantine pendant le moi de décembre 1848.

[5] **Ibid.**

جدول رقم 01: تطور تعداد المساجين الأهالي في سجون تقسيمة قسنطينة خلال شهور 1848.

الأشهر	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	نوفمبر	ديسمبر
تعـــــداد المساجين	1277	1354	1426	1516	1615	1667

المصدر: أرشيف ما وراء البحار، الرصيد الوزاري،573 /F80، أهالي معتقلين في تقسيمة قسنطينة خلال شهور (جوان، جويلية، أوت، سبتمبر، نوفمبر، ديسمبر) 1848.

ضمّ مستودع السجناء العرب المقام في الجزائر ستّة عشر(16) معتقلا في 1 أكتوبر 1852. أما عدد المساجين العرب في مدينة الجزائر فهو ثلاثون (30) معتقلا في 1 جويلية 1852. وفي 1 جوان 1852 كان عددهم اثنين وخمسين (52)[1]. كما وصل تعداد المساجين العرب في سجن القصبة بالجزائر إلى ثمانية عشر (18) معتقلا في 1 نوفمبر 1852، ليرتفع عددهم إلى تسعة عشر (19) معتقلا خلال فترة 1 ديسمبر 1852،؛ كلّهم من الدّرجة الثالثة حسب الوثيقة[2]. وبلغ عدد الأفراد المحتجزين في سجن المديّة (Médéa) المدني خلال سنة 1854 والسداسي الأول لسنة 1855 ما عدده 146 أهلي و 68 أوروبيّا؛ ووصلت عدد أيام الاحتجاز إلى 2264 يوما[3].

وفيما يلي نستعرض جداول إحصائيّة، تبرز تطور تعداد المساجين العرب في مستودع السجناء العرب بمدن (الجزائر، قسنطينة ووهران) خلال الفترة المحصورة بين 1849 و1852.

[1] **A.N.O.M**, **F.M, F80/ 573,** indigènes internés en Algérie. Dépôt des prisonniers arabes à Alger.
[2] **Ibid.**
[3] **A.N.O.M**, **F.M,** F80/1662, Prisons dans les trois département (1836-1858). Nombre des prisonniers en Prison civile de Médéa en 1854 et premier semestre de 1855.

جدول رقم 02: تطور تعداد المساجين العرب في مستودع السجناء العرب بمدينة الجزائر خلال 1849-1852.

السنوات/الأشهر	ج	ف	ما	أ	م	جن	جة	أو	س	أك	ن	د
1849	—	118	—	60	62	—	66	68	79	71	64	78
1850	77	79	95	76	89	88	75	—	89	90	86	83
1851	84	—	58	57	56	65	74	96	90	96	82	73
1852	73	68	66	65	54	52	—	—	—	—	—	—

جدول رقم 03: تطور تعداد المساجين في مستودع السجناء العرب المقام بقسنطينة خلال (1850-1852).

شهور	ج	ف	ما	أ	م	جن	جو	أو	س	أك	ن	د
1850	—	—	—	154	—	184	229	232	264	233	212	200
1851	171	179	136	164	174	—	225	226	227	212	181	164
1852	198	247	228	219	182	—	224	279	310	—	212	248

المصدر: أرشيف ما وراء البحار، الرصيد الوزاري،573 /F80، أهالي معتقلين في الجزائر، مستودعات السجناء العرب في الجزائر، قسنطينة.

جدول رقم 04: تطور تعداد المساجين العرب في السجن العسكري في وهران خلال (1850-1852).

شهور	ج	ف	ما	أ	م	جن	جو	أو	س	أك	ن	د
1850	—	60	91	—	94	—	57	85	—	—	114	41
1851	104	139	—	—	153	181	152	187	—	177	182	173
1852	176	201	195	191	166	—	150	100	48	45	54	—

المصدر: أرشيف اكس بروفانس، الرصيد الوزاري،573 /F80، أهالي معتقلين في الجزائر، السجناء العرب في السجن العسكري بوهران.

من خلال أرقام الجداول نلاحظ ارتفاع نسبي في تعداد المساجين العرب في قسنطينة ووهران؛ ويمكن تفسير ذلك باستمرار المقاومات والاضطرابات بهاتين المقاطعتين مقارنة بمقاطعة الجزائر. مع التّوسع الفرنسي أكثر بالمناطق الداخلية.

إن مخلفات ما يسمونه الفرنسيون بالغارات أو الغزوات، خلال فترة المقاومات الشعبية، كانت تصل إلى مئات القتلى والأسرى، حيث كتب سانت آرنو في أحدى رسائله: " لم أنته بعد من مهمّتي مع بني سبيعة، لكن الأمور تسير على ما يرام (...) عند نهاية الحملة سأكون قد قتلت أو سجنت أزيد من ألفي رجل منهم فعدد أفراد هذه القبيلة يتراوح بين 10 و 12 ألف نفس، وربّما لن يؤثّر ذلك فيهم ويعودون الى سالف أعمالهم "[1].

استعرض عبد الحميد زوزو ضمن مؤلفه " نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900"، إحدى الوثائق الأمنية للمؤسسات العقابية، تضمّنت تقريرا مفصّلا لمدير سجن الحرّاش مؤرخة في 17 مارس 1861، متواجدة في أرشيف اكس بروفانس رقم A.O.M 16H2 [2].

احتوى هذا التّقرير على معلومات بخصوص شخصيّة " سي صدوق بلحاج " وشركائه المعتقلين بالمؤسسة العقابيّة بالحرّاش، حيث ذكر فيه أسباب سجن زعيمهم، والمتمثّل في كونه؛ " مذنب لحمله السلاح ضد فرنسا بالمنطقة العسكرية، ولتحريضه السكان على التسلّح ضد السلطة العليا، اعتداء أعقبه تنفيذ، وتحريض على الحرب الأهليّة بتسليح السكان، وحثهم على التسلح ضد بعضهم بغرض إلحاق الاكتساح والنهب والتقتيل بمكان وأماكن عديدة، وأخيرا تحريضه البلد على العصيان العام "[3].

إن طريقة عرض هذه التّهم، فيها نوعا في الإطناب في سرد التّهم المنسوبة إليه، مما يعطي انطباعا على أن إدارة السجن تسعى لتبرير سجن هذه الشخصية.

كما تضمّن التّقرير العديد من الخانات، الأولى؛ احتوت أسماء المعتقلين، وفي الخانة الثانية تمّ تحديد أعمارهم، والتي كانت بين 23 و 69 سنة، وفي الخانة الثالثة تم توضيح أسباب الاعتقال والتي كانت لدى الجميع نفس ما تمّ توضيحه سابقا كون أن الأمر يتعلق

---

[1] مسبيرو فرانسوا، **المرجع السابق** ، ص244.
[2] عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق..**، المرجع السابق، ص ص 193-194.
[3] **نفسه**، ص 192.

بقضية تمرد جماعي، وفي الخانة الرّابعة تاريخ المحاكمة، وهو المجلس الحربي الأوّل 26 أوت 1859 . وفي الخانة الخامسة أدرجت الأحكام الصّادرة في حقّهم وكانت قاسية؛ حيث جاءت خمس عشرة (15) سنة حبسا لقائد المجموعة، و عشر (10) سنوات حبسا لبقيّة المجموعة[1].

أما الخانة الأخيرة فسجّل بها ملاحظات عن سلوك المعتقلين بالمؤسسة العقابيّة ، وجاءت بشكل فردي بعنوان" السلوك في المؤسسة ". ويلاحظ عليها إبراز لمسألة النّدم لدى بعض المعتقلين، مما يعطي انطباعا على وجود نوع من العمل النفسي، تجاه هؤلاء المعتقلين ، حيث جاء في وصف سلوك أحدهم وهو المدعو الأخضر بن الخيبر من سيدي عقبة كونه؛ " منذ دخوله إلى السجن، وسلوكه طيب باستمرار، وهو يكشف يوميا عن دلائل التّوبة، والخضوع التام "[2].

كما ورد في الملاحظة بخصوص سي إبراهيم بن سي صدوق بلحاج وعمره ثلاثون (30) سنة حيث جاء فيها أنه: " ما انفك سي إبراهيم يبدي نموذجا من الامتثال الكامل، ويتبع نصائح والده الحكيمة في جميع النقاط ". أما سلوك سي الطاهر بن سي صدوق بلحاج فجاء فيها؛ "سي الطاهر هو الآخر جدير بالنفع كأخيه، فهو صبور وممتثل ولم يكشف عن أي مزاج ضد القوانين، ويبدو في غاية التّوبة "[3].

إن مثل هذه الملاحظات من إدارة السجن؛ تعطي انطباعا بأن هناك مؤشرات لوجود عملا دعائيا نفسيا، تقوم به الإدارة الاستعمارية مع السجناء، يوظف من خلاله العلاقات الأسرية في التأثير على المقاومين السجناء؛ مثل حالة سي إبراهيم بن سي صدوق بلحاج كما ورد في التّقرير.

ب) تطبيق الاعتقال الجماعي من خلال سياسة التّجميع أو الحشد:

إن سياسة الحشد والتّجميع؛ لا ترتبط بفترة الخمسينات فقط، بل ترجع إلى فترات متقدمة من احتلال الجزائر. حيث بدأ التفكير بهذه السياسة، لأهداف أمنية الغرض منها؛

---

[1] **نفسه**، ص ص 192- 193.

[2] **نفسه**.

[3] **نفسه**.

محاصرة القبائل وضمان مراقبتها، وبالتّالي منع كل المحاولات التي من شأنها إيجاد تحالف بين القبائل لنصرة المقاومات في الجزائر خلال القرن التاسع عشر.

إن هذا الإجراء كان هدفه عزل المجتمع الجزائري عن مقاومته، وفي هذا الاتّجاه فهو يشبه أسلوب الاحتشاد خلال ثورة التحرير 1954-1962.

سبق أن استخدم الماريشال بوجو (Bugeaud)؛ سياسة قائمة على عزل الأهالي المسلمين بالقوة، من خلال حشرهم في أماكن محدّدة، مع مراقبتهم ومنع الاتّصال فيما بينها[1]. كما اقترح القبطان " ريشار " سنة 1845 على ضرورة تجميع الأهالي بأكملهم في أماكن معيّنة[2].

قدّم أحد الضباط الفرنسيين ملاحظة تتمثّل في أن الجيش الفرنسي في الجزائر؛ كان حريصا على منع التحاق القبائل بعبد القادر من خلال فرض حصار عليها، حيث يقول: "لم يعد له من عمل سوى منع القبائل من الهجرة والالتحاق بعبد القادر "[3].

ضمن هذا التّوجه العام لدى جيش الاحتلال الفرنسي؛ استعرض " شارل ريشار " بعض الإجراءات الأمنية التي اقترح تطبيقها مع الأهالي ومن يصفهم بالمتمرّدين؛ حيث ورد فيها بأنّ: " أوّل ما يجب القيام به لحرمان المشوّشين من كل دعم، هو تجميع السّكان الموزّعين في مختلف الأماكن، وتنظيم القبائل الخاضعة لنا في زمالات[4] (...) ينبغي أن تكون الدواوير مفصولة عن بعضها بسياج من أشجار العنّاب البرّي أو بأيّ نوع من الأحراش الأخرى. ويجب بعد هذا أن تحاط الزّمالة كلها بخندق عميق مشوّك بالصبّار "[5].

كما استمرّ هذا الأخير في شرحه لهذا الأسلوب العقابي بالقول: " ولعلّه من السّهل أن ندرك مزايا هذا النّظام. فالعرب المحبوسون بهذه الكيفية سوف يكونون دائما تحت تصرّفنا، ولن يأتمروا، من وراء خنادقهم، بأوامر عصابات بومعزة وخلفائه "[6].

وأكثر من ذلك سعى " شارل ريشار " للدّفاع عن مقترحه في مواجهة منتقديه، وتبرير استخدام هذه السّياسة غير الإنسانيّة بالقول: " ليس صحيحا ما يقال بأن هذا الإجراء يتنافى

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص38.
[2] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 300.
[3] **نفسه**، ص 119.
[4] الزمالة عبارة عن معسكر أو تجمّع لخيام وطابعها العسكري أرجح من الطابع المدني، **المرجع نفسه**، ص 338.
[5] **نفسه**.
[6] **نفسه**، ص 339.

مع الطّباع العربيّة. وهذا الأمر على أيّة حال ليست له أهمية كبرى (...) إذا كان أحد الإجراءات مفيدا لنا، ومفيدا للشعب بالتّبعيّة فلا نرى ما يمكن أن يمنعنا من تطبيقه (...) إن ناحية الأصنام في معظمها تضمناها على هذا الشّكل أثناء الحرب "[1].

سعى هذا الأخير لاحقا؛ لإثبات فعاليّة هذا الأسلوب، ونجاحه في تثبيت ما يصفه واهما " بالسلام الدائم " مع الجزائريين، كاشفا الجانب الخفي من هذا الإجراء، حيث يقول: "ونحن نعتقد اعتقادا جازما بأن فكرة إقامة هذه التّجمعات من الخيام التي يبقى فيها الأهالي العرب رهن الاعتقال، هذه الفكرة تحمل في ثناياها السلام للبلاد. وذلك أن الأهم هو تجميع هذا الشعب المنتشر في كل مكان، ولكن إذا رحت تبحث عنه وجدته غائبا. فالأهم إذن أن نجعله رهن إشارتنا. وإذا أمسكناه فإنّنا عندئذ نستطيع أن نقوم بأشياء كثيرة هي الآن من قبيل المستحيل، وعندئذ سوف نستحوذ على عقله بعدما استحواذنا على جسمه "[2].

إن ما يتحدث عنه " شارل ريشار " هنا؛ هو شكل من أشكال العمل النفسي[3]؛ والذي سيطبقه لاحقا ديغول والفرنسيين على المعتقلين الجزائريين في المحتشدات خلال حرب التحرير.

لم يتورّع في الواقع " شارل ريشار " في تبريره لسياسة تجميع الأهالي المسلمين في الجزائر، من خلال استخدام مبرّرات غير صحيحة مثل قوله: " إنّ هذا التّجميع يؤدي إلى تحسين وضعيّة العرب الّذين لا يكرهون هذا النّوع من التّجمع "[4].

كما حاول أيضا؛ " دي لوفرييي " من جهته التّبرير لسياسة التّجميع، بل أكثر من ذلك سعى لتأكيد تقبّل الأهالي المسلمين من تلقاء أنفسهم هذه السياسة، مستعملا في ذلك نظريات علم الاجتماع لتبرير هذا الأسلوب العقابي، حيث يقول بأنّ: " السّكان أنفسهم هم الذين أخذوا المبادرة في كثير من الحالات، فجاءوا من تلقاء أنفسهم يحتمون بحمى البرج العسكري، وهذا شبيه بما وقع في فرنسا عند غزو النورمانديين. أما في الحالات الأخرى فانّ سبب التّجمع السكاني يرجع إلى ظاهرة التكدّس[5]، وهو دليل على تطور المجتمع

---

[1] **نفسه**، ص 339.
[2] **نفسه.**
[3] **نفسه**، ص 340.
[4] **نفسه**، ص 347.
[5] **نفسه.**

البشري، فهؤلاء السكان كانوا مبعثرين في المشاتي، ثم تجمعوا حول أراضيهم المتوارثة ليتعاونوا في استغلال هذه الأراضي "[1].

2-عيّنات من الأحكام المعلنة للعدالة العسكريّة في حقّ الأهالي المسلمين:

يوجد في الجزائر، ستّة (6) مجالس حرب؛ في الجزائر، البليدة واثنان في وهران، واثنان في قسنطينة؛ حيث تتعامل مع الجرائم والاعتداءات المرتكبة من طرف العسكريين، بالإضافة للجرائم والاعتداءات المرتكبة في مناطق القيادة من طرف الأهالي المسلمين[2].

وصل عدد الاتّهامات المعلنة من طرف هذه المحاكم العسكرية خلال مدّة الثلاث سنوات (1882-1883-1884)؛ 5501 من بينها 4507 ضدّ عسكريين و 884 ضدّ أهالي مسلمين. وكذا 4479 قرار إدانة تمّ الإعلان عنها؛ من بينها 3920 كانت ضدّ عسكريين و 559 ضدّ أهالي مسلمين. أما الذين شملتهم أحكام البراءة، فكان عددهم 1020 يتوزّعوا على 587 عسكريين و 433 أهالي مسلمين. وخلال هذه المدّة المذكورة أعلاه؛ أقرّت المحاكم العسكريّة 149 حكما بالإعدام (97 كانت ضدّ عسكريين، و 52 ضدّ أهالي مسلمين)[3].

وفيما يلي جداول إحصائيّة تبرز تطوّر تعداد المتّهمين في المحاكم العسكريّة من العسكريين والأهالي المسلمين، وكذا تعداد المدانين بأحكام الإعدام، وأحكام أخرى بالنّفي والأشغال الشاقّة وغيرها، خلال الفترة الممتدّة من 1876 إلى 1884.

جدول رقم 05: تطور تعداد المتّهمين في المحاكم العسكريّة من العسكريين والأهالي المسلمين خلال الفترة 1876-1884.

السّنوات	1876	1877	1878	1879	1880	1881	1882	1883	1884
عسكريين	1582	1371	1190	1157	1293	1604	1836	1327	1644
أهالي مسلمين	710	719	699	815	847	489	332	341	321

[1] **نفسه**، ص 348.

[2] Gouvernement général civil de l'Algérie, **op.cit,** p331.

[3] Ibid.

جدول رقم 06: تطور تعداد المدانين بالإعدام في المحاكم العسكريّة من العسكريين والأهالي المسلمين خلال الفترة 1876-1884.

السّنوات	1876	1877	1878	1879	1880	1881	1882	1883	1884
عسكريين	20	20	20	08	15	14	24	24	49
أهالي مسلمين	30	64	34	23	104	54	12	23	17

المصدر: G.G.C.A, **op.cit**, p332.

يلاحظ من خلال أرقام الجدولين، ارتفاع أعداد التّهم الموجهّة للعسكريين مقارنة بالأهالي المسلمين، بالإضافة لارتفاع أعداد التّهم وحالات الإعدام بالخصوص من 1876 إلى 1881.

يمكن تفسير ذلك؛ بعدّة معطيات أبرزها أن هذه المحاكم بالأساس عسكريّة، وتدرس المخالفات والجرائم المرتكبة من طرف العسكريين، وكذا الأهالي المسلمين. أما ارتفاع أعداد التّهم وحالات الإعدام في فترة بعينها، فيرجع إلى أن هذه الفترة تعد استمرارا لحالة الاضطرابات التي عرفتها الجزائر بعد ثورة المقراني 1871؛ وتزايد سياسة القمع والتعسّف ضد الأهالي المسلمين انتقاما من الأدوار التي قاموا بها خلالها، خاصة مع استغلال الفرنسيين لحالة التذمّر والغضب لديهم. يضاف إلى ذلك تأثير انتفاضة بوعمامة سنة 1881.

3-أوضاع المعتقلين والمساجين المسلمين:

لم تكن المعاملة التي يتلقاها المحتجزون والسجناء المسلمون في الجزائر، أو في المستعمرات العقابية حسنة باعتراف تقارير الإدارة وتصريحات مسؤولين عسكريين ومدنيين فرنسيين، مما انعكس ذلك على أوضاعهم الصحية. ولعل أبرز الذين تضرروا أكثر من هذه المعاملة هم المعتقلون جماعيا ضحايا الغارات التعسفية للجيش الفرنسي انتقاما من القبائل المقاومة؛ بحيث لا يوجد قانون يحمي حقوقهم أو لنقل، أن قواعد احترام الأسرى في القانون الدولي شبه غائبة وغير قابلة للتّنفيذ في هذه المستعمرة الفرنسية، التي اعتادت سلطة الاحتلال على حكمها بالقوانين الاستثنائيّة باستمرار.

كانت معاملة جيش إفريقيا، للسجناء والمعتقلين من المسلمين اثر غارات جيشهم جد قاسية؛ حيث يصف " لاموريسيار " مخيّم للجيش يضم معتقلين من السكان المسلمين بعد غزوة في أيّام ثلجية باردة قرب البليدة، حيث وصف مخيّم قيادة الأركان بقوله أن: "الثلوج مكدّسة بعلو ثلاثين سنتمتر تقريبا على امتّداد البصر، وكلّ شيء هنا يغطّيه الصّقيع. إن مظهر المخيّم يوحي بالكآبة والشّؤم، فلا تسمع سوى غثاء الغنم وصيحات بعض الأطفال المساكين، ممن ألقينا عليهم القبض، والّذين كانوا يموتون من شدّة البرد بين ذراعي أمّهاتهم، وحين أطبق اللّيل على الأشياء، حاولت أشعّة القمر الشّاحب اختراق ستار الثلج الذي يحول بين القمر وبين الأرض، فانكشفت المشاهد فظيعة تتقطع لها القلوب. وجمع السجناء حول خيمة الإسعاف ، وتراكمت النّساء كتلا فوق بعضهن البعض، وحيث أنّهن لم يجدن ملجأ في الخيمة، فقد صرن عرضة لعواصف ذلك اللّيل المفزع، وكنّ يضممن إلى صدورهن أطفالهن، وقد قهرهن البرد وتشنّجت أعضاؤهن وامتزجت آهاتهن مع صرخات الاستغاثة التي كانت ترسلها تلك المخلوقات الصغيرة المسكينة "[1].

في مذكرة للإدارة الاستعمارية؛ تتعلّق بالتّقرير حول سجن الرّهائن (prison des otages) في قسنطينة؛ وردت مراسلة صادرة عن وزارة الحرب؛ مصلحة الموظّفين والعمليات العسكريّة، مكتب العدالة العسكرية، الفصيلة الثانية مؤرّخة في باريس 18 ديسمبر 1847؛ ومما تضمّنته هذه المذكّرة: " يشرفني أن أحول فيما يلي: للإدارة في الجزائر(...) مقتطف من تقرير مفتّشي مصلحة الصحّة المكلّفين مؤخرا بزيارة سجون الجزائر. هذا المقتطف يتعلّق بالسجن المسمّى للرهائن في قسنطينة، أين لا يوضع أبدا العسكريين، ولا الأهالي مندمجين إلى العسكريين. سجن الرهائن هو بحالة سيّئة. فالسّجناء يفتقدون نوعية الهواء (التهوية) الضروريّة للتنفّس. إننا نلاحظ كثيرا، بالنّظر لهذا السبب التهابات عدويّة خطيرة. الرّهائن متداخلين مع الأشرار. يرجع إلى إدارة الجزائر، لتفحّص ما هي الإجراءات التي ستتّخذ لعلاجها للاعتراضات المسجّلة من طرف السيد مفتّش مصلحة الصّحة "[2].

---

[1] مسبيرو فرانسوا، **المرجع السابق**، ص198.

[2] **A.N.O.M**, **F.M, F80/ 573,** indigènes internés en Algérie. Note pour la direction de l'Algérie concernant la prison des otages à Constantine, rédiger par le responsable du bureau de la justice militaire, Paris le 18 décembre 1847.

في رسالة أخرى؛ موجّهة من محافظ الجزائر إلى الحاكم العام للجزائر مؤرّخة في 24 جوان 1856؛ كان موضوعها يتعلّق بالحالة السيّئة للسجن المدني بمليانة، حيث أشار في مراسلته إلى أنّه من خلال مراسلة مؤرخة في 21 فيفري الماضي؛ فانّ نائب محافظ البليدة قد أعلمه عن الحالة السيّئة للمبنى المتضرّر في سجن مليانة[1].

استخدمت إدارة الاحتلال الفرنسي الاعتقال والسجن، سواء كان ذلك فرديّا أو جماعيّا بحقّ الأهالي المسلمين في الجزائر؛ كأداة عقابيّة بهدف الحدّ من الثورات والانتفاضات ضدّها، وضمان إخضاع البلاد لنفوذها وسلطتها. وهذا ما يفسّر انتهاجها لأسلوب تجميع القبائل الجزائرية رغبة في مراقبتها والتحكم فيها، وكذا تشييد وبناء العديد من المراكز العقابية في البلاد لاستقبال المدانين بأحكام أو قرارات إدارية لا تستوجب نفيهم أو طردهم من المستعمرة.

رابعا) تطبيق سياسة فرّق تسد:

لجأت الإدارة الاستعمارية في الجزائر إلى أسلوب ماكر قديم متجدد، لإحباط مقاومة الجزائريين، وإضعاف قوتهم وتفكيك وحدتهم ليسهل لها تثبيت سلطة احتلالها، وعزل خصومها؛ والمتمثل في سياسة فرق تسد. إن هذه السياسة الفرنسية قد تمّ انتهاجها بالخّصوص خلال فترة المقاومات الشعبية، والتي دامت طيلة القرن التاسع عشر.

كانت وحدة السكان المسلمين في الجزائر، أكبر خطر حذّرت منه سلطة الاحتلال الفرنسي. لذا سعت لضرب تماسك المجتمع الجزائري بمختلف الطرق والأساليب الماكرة. وفق ما يطرحه ماثيو (Mathieu) في كتابه " دراسة جزائرية، الأجناس والأديان في الجزائر "؛ فان غالبية الأهالي في الجزائر هم من أصل قبائلي أو بربري، ولكن الاختلاف لمدّة قرون مع العرب الغزاة، أدى إلى تعوّدهم على أفكار وطريقة الحياة الجديدة، هذا التوحّد بين القبائل والعرب كان قد قدّم لهم المساعدة، ضدّ الغزو والإدارة الاستعمارية، من خلال الدّعم الذي قدّموه للأمير عبد القادر في حربه المقدّسة والتحدّي الكبير ضدّنا[2].

---

[1] **A.N.O.M**, **F.M**, **F80/1662,** Prisons dans les trois département (1836-1858). Correspondance du Préfet d'Alger au gouverneur général d'Algérie(au sujet du mauvais état de la prison civile de Milianah), n°3967, le 24 juin 1856.

[2] Mathieu.A, **Etude Algérienne, les races et les religions en Algérie**, imprimerie X.Jevain, Lyon, 1894, p6.

1-تبني إستراتيجية فرق تسد والانشقاق بين الجزائريين:

استبشر دي بورمون باعتماد إستراتيجية فرّق تسد كأداة مواجهة في صراع الفرنسيين بالجزائر، حيث كان يرى فيها خير وسيلة من أجل زرع بذور الخلاف بين شعوب بلد ما. كما تحدث أيضا عن الدور، الذي يلعبه الجواسيس في سياسة التفرقة من خلال قوله بأن: "الجواسيس المبثوثين في داخل البلاد سوف يساعدون شيئا فشيئا على انفجار التّفرقة بينهم".[1].

جاء في تعليق ألكسيس دي طوكفيل كلاما يخص الرّغبة في عدم ترك الأهالي المسلمين في الجزائر في حالة وضع موحد من خلال قوله: " إذا كان من صالحنا أن ننشئ حكومة لعرب الايالة، فانه من صالحنا بصورة أكثر وضوحا ألا ندع حكومة واحدة فقط تقوم. ذلك أن الخطر سيكون أكثر من الفائدة ". كما أكّد هذا الطرح الداعي لدعم فكرة عدم ترك العرب في الجزائر موحدين، مثلما أنه ليس من مصلحة الفرنسيين تركهم للفوضى أيضا، لأن ذلك ليس في مصلحتها بقوله: " يهمنا كثيرا بلا شك ألا نترك العرب نهبا للفوضى، لكن يهمنا أكثر أيضا ألا نعرّض أنفسنا لرؤيتهم مصطفين كلّهم وفي الوقت نفسه ضدّنا "[2].

ضمن هذا التوجه أيضا؛ سعى ألكسيس دي طوكفيل لتبرير تبني الفرنسيين هذا الأسلوب في التعامل مع مقاومة الأمير عبد القادر بقوله: " ليس هناك أي رجل حرب، أو مسافر عادي ذهب إلى الجزائر يتصور أنه بالإمكان القضاء على عبد القادر بقوّة السلاح بضربة واحدة (...) إذا تمّ القضاء على عبد القادر فان ذلك لن يتم أبدا إلا بمساعدة بعض القبائل الخاضعة له اليوم. ستنحل شبكة سيطرته بدل أن تتحطّم "[3].

يذكر دي فويليد (de Feuillide) في كتابه " الجزائر فرنسية " ضمن جزءه الأول؛ كلاما يتعلق بدعم سياسة التفرقة بين الأهالي واستخدامهم بعضهم ضد بعض، حيث يوضح ذلك بقوله: " إن المبدأ الأساس المتعلق بالغزو، أن نستخدم الأهالي للعمل بشأن

---

[1] نوشي، لاكوست، برنيان، **الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحله**، تر. رابح اسطمبولي وآخرون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعيّة، الرغاية، 1984، ص237.

[2] دي طوكفيل ألكسيس، **المصدر السابق**، ص25.

[3] **المصدر نفسه**، ص ص 44-45.

الأهالي، وإذا ما كان هناك منافسات بين العناصر والطوائف، فلنعارضهم بعضهم لبعض من أجل إضعاف قدرتهم على المقاومة مجتمعين "[1].

كما حاول هذا الأخير لاحقا اقتراح طريقة تطبيق سياسة الانشقاق بين الأهالي وفق دراسة معمقة لخصوصية كل جنس في البلاد. حيث يقول: " يوجد في الجزائر ثلاثة أو أربعة عناصر متميّزين بالشدّة، والعدائيّة الكبيرة فيما بينهم: المورسيكيّون، اليهود، العرب، القبايل. لكي نعرف ما هو الجنس الذي بإمكاننا الاعتماد عليه في البداية، ومعه سيكمل الآخرون، فما علينا سوى معرفة قوّتهم الخاصّة، كعدد أوّلا، ثمّ فيما بعد كوسائل احتلال"[2].

اعتبر كاتب مجهول ضمن مؤلفه " بعض المعطيات عن التّنظيم العسكري في الجزائر" الصادر عام 1845؛ بأن الحروب الداخلية بين الأهالي مابين القبيلة للقبيلة والدوار للدوّار شيئا يريحنا، وهذا أمر مألوف لديهم منذ السابق[3].

أشار ألكسيس دي طوكفيل إلى أن سياسة الترهيب وإجراءاتها الردعيّة، ستسمح بضرب الجبهة الموحّدة التي بناها عبد القادر، لذا علينا ألاّ نتردّد لأجل بلوغ هذا الهدف في التخلّي عن القانون الساري في أوروبا لكونه حسب قوله: " يعرقل السّلم وتطبيع الوضع في الجزائر"[4].

كما حاول هذا الأخير أيضا، شرح طريقة التعامل في إحداث التّفرقة بين العرب وتكريس سياسة فرّق تسد، وكيفية تحقيقها؛ حيث كان يعتقد بأن هناك وسيلتان لتحقيق هذه الغاية؛ الأولى تتمثل في دفع القبائل إلى الملل أو السأم عبر الحرب. والثانية في السّعي لاستمالة " البعض من المهمين إما بوعود وإما بهبات سخية "[5].

ويسترسل لاحقا بشرحه إمكانية نجاح سياسة التفرقة بين الجزائريين من خلال قوله؛ بأن التّجربة قد أظهرت " ألف مرة أنه مهما كان تعصب العرب ومهما كانت الرّوح

---

[1] de Feuillide.C, **L'Algérie Française**, typographie de Henni Plon, imprimerie de l'Empereur, Paris, 1856, p53.
[2] **Ibid.**
[3] Anonyme, **étude sur quelques détails d'organisation militaire en Algérie**,op.cit, p56.
[4] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص ص 133-134.
[5] دي طوكفيل ألكسيس، **المصدر نفسه**، ص45.

الوطنية عندهم، فان للطموح الشخصي وللجشع قوة في قلوبهم أيضا أحيانا كثيرة. وهو ما يجعلهم يتخذون دون قصد القرارات الأكثر تعارضا مع توجهاتهم المعتادة "[1].

وحاول دي توكفيل لاحقا، توظيف شواهد تاريخية تدعم آرائه في هذه السياسة من خلال قوله: " لقد برهنت الأحداث دائما، ليس في زماننا هذا فقط بل في الفترات السابقة أيضا، على أنّه بإمكان العرب أنفسهم الذين يبدون الكراهية الشديدة للمسيحيين أن يحملوا السلاح فجأة إلى جانبهم وينقلبوا على مواطنيهم، ينبغي إذن ألا نيأس إطلاقا في استمالتهم، إما بالنفخ في طموحاتهم وإما بتوزيع المال عليهم.."[2].

إن هذا الكلام الذي استعرضه دي طوكفيل؛ يبرز مسألة مفادها؛ أن الفرنسيين في الجزائر لم يكونوا يتعاملون مع مجهول أو نكرة في الجزائر، مما يعطي انطباعا على أنّهم لم يدرسوا المجتمع الجزائري فقط، بل حتى العقليّة العربية. إن التنظير لسياسة التعامل مع الأهالي المسلمين في الواقع، لم تكن تنطلق من فراغ، بل من خلال دراسات اجتماعية ونفسية عميقة، لضمان اختيار الأساليب الناجحة، في تحقيق أهداف المشروع الاستعماري في الجزائر.

2-أمثلة من تطبيق سياسة التفرقة للقضاء على الانتفاضات الشعبية:

نجحت في الواقع سلطة الاحتلال الفرنسي إلى ابعد حد، في تطبيقها لسياسة فرّق تسد بين الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي، حتى أنّه مما زاد في شكّ الحاج أحمد باي من الأمير عبد القادر، وفق ما يذكره سعد الله؛ في أن هذا الأخير قد وقّع اتفاقات مع الفرنسيين، والمتمثّلة في معاهدتي ديميشيل 1834، و تافنة 1837، خاصة عندما اتّصل الأمير بأهالي قسنطينة وأعلمهم باتفاقه مع الفرنسيين. حيث زادت شكوك الحاج أحمد باي ومخاوفه منه[3].

كان الفرنسيون حريصين على ضرب الرجلين ببعضهم البعض وإثارة الشكوك بينهما، من خلال الاقتراب من الأمير من جهة وضرب الحاج أحمد باي والتضييق عليه من جهة أخرى. وحسب مذكرات الحاج أحمد باي فان الأمير عبد القادر، قد هدّد بمهاجمة قسنطينة

---

[1] **نفسه**، ص ص 45-46.

[2] **نفسه**، ص46.

[3] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، المرجع السابق، ص 146.

مع الفرنسيين إذا لم يستسلم له الحاج أحمد باي. وضمن إبرازه لمخاوف الحاج أحمد باي من سياسة الأمير عبد القادر؛ يعتقد سعد الله، بأنه من الناحية العملية يجب أن نقر هنا بمسألة جد خطيرة، في أن معاهدة تافنة والتي وقّعت بعد هزيمة الفرنسيين وفشلهم في اقتحام قسنطينة الأول سنة 1837، كان لها أثرا كبيرا وخطيرا في تسهيل مهمة الفرنسيين، لتجميع قواتهم لإسقاط قسنطينة في حملتهم الثانية، حيث أطلقت يد الفرنسيين في الشرق تحت غطاء هذه المعاهدة[1].

وفق ما يطرحه الكولونيل تشرشل، فان الأمير كان على علم بخطة الفرنسيين في اقتحام قسنطينة، ولكن يبدو أن هذا الأخير لم يحرّك ساكنا، لاعتقاده أن نجاحها سيزيل عنه منافسا خطيرا[2].

في إطار تعليقه على سياسة إدارة الاحتلال الفرنسي تجاه ما يعرف بدولة الأمير عبد القادر؛ يعلق دي طوكفيل على ذلك بقوله: " كان الأتراك قد أبعدوا الأرستقراطية الدينية العربية عن استعمال السلاح وإدارة الشؤون العامة. وبسرعة رأيناها بعد القضاء عليها تعود كما كانت محاربة وحاكمة (...) لقد تركنا أرستقراطية العرب الوطنية تولد من جديد، ولم يبق لنا إلا أن نستغلها "[3].

لقد كافح الحاج أحمد باي في الواقع، جبهة واسعة من الأعداء، شملت العديد من الطامعين والمتخاذلين والمتواطئين في صراعه مع الفرنسيين. ففيهم الطامعون في منصبه وولايته وثرواته، والحاقدون عليه، ومنهم الذين استغلوا في ذلك صفته الكرغليّة كونه من أب تركي وأمّ جزائرية، لذا استضعفه البعض فليس هنالك من قبيلة تحميه، وتشدّ من أزره. كما تآمر الخونة عليه وعلى وطنه الجزائر، حتّى وصل بهم الأمر للتّحالف والتّواطؤ مع العدو الفرنسي وجيشه مما يعدّ سلوكا شائنا في حقّه وتشويها لمكانتهم[4].

استخدمت الإدارة الاستعمارية ضمن سياساتها في الجزائر أسلوبا ماكرا، بغية إضعاف الجزائريين وتقسيمهم، ومن ثم ضربهم ببعضهم البعض لضمان نجاح مشروع احتلالهم للجزائر بأيسر السبل. وقد أخذ هذا الأمر عدّة أوجه، من ذلك السّعي لتقريب زعامات

---

[1] **نفسه.**

[2] **نفسه**، ص ص 146- 147.

[3] دي طوكفيل ألكسيس، **المصدر السابق**، ص ص 19-20.

[4] محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص 61.

على حساب الآخرين لإثارة الضغائن بينهم، وكذا تقليد البعض منهم مناصب معينة مثل حكام الأقاليم أو شيوخ العرب، أومن خلال ضرب الطرق الصوفية بعضهم ببعض، مع استخدام العصبية القبلية أحيانا كوقود لإشعال فتيل هذه الصراعات والضغائن، بين أخوة البلد الواحد.

وكأمثلة عن ذلك الدّور الذي لعبه فرحات بن سعيد في الارتماء في أحضان الفرنسيين الذين نجحوا في استدراجه، من خلال استغلال طموحاته في السلطة والحكم ضمن منطقته ولو على حساب قضيّة احتلال بلاده، حيث كانت الامتيازات المادية والمعنوية وفق ما يراه الدكتور سعد الله؛ الهدف الأساس بالنسبة لهذه الشخصية والتي بسببها أباد الفرنسيون قبيلة العوفيّة في 7 أفريل 1832 بتهمة الاعتداء على وفد فرحات بن سعيد والذي جاء يطلب التّعاون مع الفرنسيين[1].

كان لشخصية فرحات بن سعيد للأسف أدورا مشينة، من خلال إضعاف وضرب مقاومة الحاج أحمد باي، حيث اضطر صهره وحليفه بوعزيز رغم رفضه لخطّته إلى محاربة فرحات بن سعيد أولا، ثمّ مواجهة الفرنسيين لاحقا، إلا أن ذلك ساهم في تسهيل مهمّة الفرنسيين في إسقاط مدينة قسنطينة. إن هذه الخطّة هي التي يصفها الحاج أحمد باي بأنّها كان فيها هلاكه حسب تعبيره[2].

إن هذا الموقف الذي أبداه صهر الحاج أحمد باي (بوعزيز)، يدفعنا للتساؤل عن عناده وموقفه من رفض خطّة الحاج أحمد باي، مما يدفعنا للتّشكيك في نوايا توجّهه نحو ضرب فرحات بن سعيد بدلا من الفرنسيين، فقد يكون ذلك فيه إبعادا لمنافس عنيد سيمهّد له الطّريق للتّفاوض مع الفرنسيين، وإلا لما تفادى مواجهتهم منذ البداية.

إن هذه العداوات الجانبية هي التي جعلت الحاج احمد باي حسب ما يذكره مختار هواري؛ " يوجّه في بعض الأحيان قواته لأعدائه المحليين في الداخل أكثر من أعدائه الفرنسيين ". وضمن فصول تعامل الفرنسيين مع مقاومة الحاج أحمد باي خاصّة، والشرق الجزائري عامة، يعلق هذا الأخير عن موقف الإدارة الاستعمارية، أنّها كانت تراقب ما كان يجري من أحداث " فحرّكت خصومه ضدّه لإرهاقه وتشتيت قواه مستفيدة من أخطائه

[1] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، المرجع السابق، ص 89.
[2] **المرجع نفسه**، ص 144.

وعداواته، وربّما ما كانت لتستطيع تثبيت إدارتها في بايلك الشرق لولا استمالتها لرجالات الفترة العثمانية من الأعيان والأسر المتنفّذة خاصّة في فترة الحكم العسكري الفرنسي "[1].

يشير يحي بوعزيز على أن الخصومات في الشرق الجزائري، ترجع بجذورها في الواقع إلى القرن الثامن عشر؛ حيث يقول معلّقا عن ذلك بأنه: " منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر أي سنة 1759م أسند باي قسنطينة الحاج القلي منصب شيخ العرب إلى الحاج بن قانة، فتسبّب ذلك في ظهور الصّراع بين الصهرين بوعكاز، وابن قانة، وقد يكون الباي قصد ذلك. واشتدّت الحوادث وتوالت الخصومات بعد ذلك، وكان هذا الخلاف والشّقاق من أسباب خسارة الحاج أحمد باي حربه ضدّ الفرنسيين لأنّه لم يجد المناصرين له "[2].

شجّع الضباط الفرنسيون بدورهم في منطقة الأوراس، حدّة التّنافس والصّدامات بين مختلف القوى التقليديّة النّافذة من خلال ضربهم بعضهم ببعض، وتأليب الأسر على بعضها البعض، حيث طرحت فتيحة معمري أمثلة عن ذلك من خلال استشهادها بأسرة بن شنوف وورثة بوعكّاز و بن قانة، مثلما " كان عليه الأمر منذ عهد الأتراك من صور هذا الصراع والخصومات، بين عائلة بن قانة وعائلة بن شنوف المنحدرة من عائلة بوعكّاز حول السّيطرة والنفوذ السياسي والقبلي. حيث حرّضت جماعة بن شنوف السكان ضدّ أولاد بن قانة حتّى يثبتوا للسلطات الفرنسية، عجزهم عن أداء مهامهم فينفتح المجال أمام أولاد بن شنوف ليحتلوا أماكنهم "[3].

كان لاحتلال مدينة معسكر الأثر العميق في نفسية الأمير ، مثلما تأثر بتخاذل بعض العناصر من جهة أخرى. حيث أن خذلان بعض القبائل للأمير عبد القادر قد ساهم في إضعافه، وإجباره على توقيع معاهدة تافنة رغم خطورتها على المقاومة الجزائرية خاّصة في الشرق، حيث عرفت مواقف رؤساء القبائل ترنّحا بتأثير، المناورات الاستعمارية

---

[1] مختار هواري، **سياسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية تجاه بعض العائلات المتنفذة من الجنوب القسنطيني 1837-1870**، مذكرة مكمّلة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، إشراف مصطفى حداد، كليّة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص29-31.

[2] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين 19و20 ثورات القرن التاسع عشر**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 224-225.

[3] فتيحة معمري، **مظاهر الولاء وعدم الاستقرار في الأوراس إبان الفترة الكولونياليّة 1900-1930**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، إشراف أ.د. خمري الجمعي، كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2011-2012، ص27.

لاستدراجها، حتّى أن البعض منهم تحوّل إلى المعسكر الفرنسي مثل ابن المخفي، المزاري، الغماري، مصطفى بن إسماعيل[1]. وهكذا نجد أن الأمير عبد القادر سيعرف نفس مصير الحاج أحمد باي وسيذبحه الفرنسيون بنفس الأداة (سياسة فرق تسد)، ولعل سعد الله كان محقا في توظيف المثل الشّائع الذي يصف موقفه من الحاج أحمد باي من قبل؛ والقائل " أكلت يوم أكل الثور الأبيض ".

في إطار امتداحه لإستراتيجية فرّق تسد بين الجزائريين، ودورها في تسهيل مهمّة التوسّع الفرنسي في الجزائر يعلّق موريس وحل بقوله: " إن انقسامات الأهالي قدّمت لنا طويلا نقاطا مفيدة لدعم القتال ضدّ تأثير أحمد باي والمتعلّق بعبد القادر"[2].

لقد أيّد "أشيل" سياسة فرّق تسد بين الجزائريين؛ باعتبارها الأسلوب الفعّال الواجب انتهاجه، حيث كان يؤيّد طريقة تشبه النّي كان ينادي بها النقيب " ريشار" والمتمثّلة أساسا في؛ " تسليط العرب بعضهم على بعض وبصورة دائمة. لقد اعتمد الجيش الفرنسي منذ بداية الاحتلال على المساعدين العرب بشكل مكثّف، وقد تجاوز عددهم في كثير من الأحيان عدد الجنود المنخرطين في صفوفه (...) لكن سانت أرنو[3] لم يعد راغبا في إنشاء وحدات عسكرية موازية. انّه يطمح إلى تسليط القبيلة على القبيلة "[4].

كما كان " أشيل " يرى بأنه؛ " ما دام بومعزة مثل عبد القادر، قد انتقم بقسوة شديدة من السكان الذين انضموا إلى فرنسا، فينبغي إذن تسليح هؤلاء لتمكينهم من الانتقام بدورهم والسّماح لهم بغزو السكان المناصرين للأمير، وإعطائهم جزءا من الغنائم كتعويض عن الخسائر التي لحقت بهم، وبعبارة أخرى ينبغي خوض الحرب بوكالة وتحقيق ذلك يستدعي تعميم الحرب الأهليّة "[5].

---

[1] محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص 43.

[2] Wahl Maurice, **L'Algérie** , op.cit, p154.

[3] مارشال فرنسا، ولد في 1798 وتوفي في 1854، تقلّد منصب وزير الحربية تحت حكم لويس نابليون بونابرت في 1851، شارك في انقلاب سبتمبر وحقق الانتصار في حرب القرم. ينظر، Le Robert.., **op.cit**, p1696.

[4] مسبيرو فرانسوا، **المرجع السابق**، ص254.

[5] **نفسه.**

كانت في الواقع السياسة التي ترغب إدارة الاحتلال في السّعي إلى تطبيقها هي في "تحقيق النصر وإخضاع العرب من طرف العرب فقط ". حيث كان من المزايا الأخرى التي يمنحها هذا الأسلوب هو السّماح بإفناء العرب بعضهم بعض[1].

أشار شارل أندري جوليان إلى فكرة مفادها؛ أنه بعد تعيين بيجو (Bugeaud) في 29 ديسمبر 1840؛ والتحاقه بمنصبه في الجزائر يوم 22 فيفري 1841؛ حمل معه تعليمات الوزير سولت (Soult) القائمة على؛ " تحطيم قوّة الأمير باستخدام حسب الحاجة، الوسائل السياسية بإقامة تحالف مع قادة الأهالي، والوسائل العسكرية وفق خطّة له مطلق الحريّة في اختيارها. كما استخدم الجنرال الدبلوماسية مع أنّه كان يؤمن بقوّة السلاح. وقد سعى لتحريض خلفاء الأمير من خلال منحهم امتيازات كثيرة مثلما صنع فالي (Valée) مع خلفاء الباي أحمد "[2].

وهكذا نجد أن بيجو (Bugeaud)، قد بدأ منذ بداية أفريل 1841، في التفكير في "وضع موارد سريّة هائلة تحت تصرّف " لاموريسيار" الذي كان يطلبها منه بغرض فصل أهم القادة وإبعادهم عن الأمير بمنحهم بعض المكافآت المعتبرة "[3].

أبرز الطبيب بوديشون (Bodichon)، هذا التوجّه الماكر للسياسة الفرنسية سنة 1841 باستخدام كل الأساليب، بغية تحقيق النصر وإخضاع الجزائريين لنفوذهم، من خلال قوله أنه: " دون أن نخترق قوانين الأخلاق نستطيع أن نحارب أعداءنا الأفارقة بالحديد والنار إضافة إلى المجاعة، والتّفرقة، والحرب بالمياه عنصر الحياة، والرشوة ونشر الفوضى دون إراقة الدّماء. نستطيع كل سنة تشتيتهم بمهاجمة وسائل عيشهم "[4].

إن كلام هذا الطبيب يدعو للاستغراب والشّفقة في آن واحد؛ فكيف يصدر عنه مثل هذه الأقوال التي تناقض الشخصية المتعارف عليها للطبيب في المجتمعات الحديثة. إن ما يدعو للأسف والخجل أكثر، أن يصف آرائه المتطرّفة بكونها قانونيّة وشرعيّة، من خلال قوله: " دون أن نخترق قوانين الأخلاق ".

---

[1] **نفسه.**

[2] جوليان شارل أندري، **المرجع السابق**، ص327.

[3] **نفسه.**

[4] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص70.

تحدث سانت أرنو أيضا، مفتخرا بنجاح تنفيذ أسلوبه الماكر القائم على إستراتيجيّة فرّق تسد من خلال قوله: " لقد حققت حملتي العربية نجاحا باهرا، واتّبعت عصاباتي الأوامر التي أعطيتها ونفّذتها بدقة، فاجتاحت منطقة أولاد يونس من ثلاثة جهات ودحرتهم وأوقعتهم غنيمة للغزو"[1].

كما أبرز أيضا فعالية أسلوبه في ضرب القبائل الجزائرية بعضها ببعض؛ حيث جاء في رسائله يوم الثلاثاء 13 أكتوبر 1846: " إنني عازم على الانطلاق من عين مران للقيام باستعراض عضلاتي أمام قبيلة الشرفاء التي لم تظهر بعد استعدادا حقيقيا لدفع الضريبة، وفي هذه اللحظة التي أخطّ فيها هذه الرسالة فانّ قبيلة عربية تقوم بغزو أولاد عبد اللّه بأمر منّي، لأنّهم في مكان بعيد وفي منطقة شديدة الخطورة ولذلك كلّفت حلفائي[2] بمهاجمتهم "[3].

كان لتطبيق سياسة التفرقة الأثر الكبير في هزيمة العديد من انتفاضات الجزائريين خلال القرن 19؛ حيث يعتقد عبد الحميد زوزو بأن: " انتهاء المرحلة الأولى من ثورة بوعمامة، لم يتم عن طريق نصر عسكري فرنسي كما كان الحال بالنسبة للثورات الجزائرية السابقة، وإنما كان عن طريق منح الامتيازات لذوي النفوذ في الصحراء الوهرانيّة مقابل الولاء ". إن ما يقصده هذا الأخير يخص الاتفاق المؤرخ 8 ماي 1883، مع أنه كان هناك محاولات سابقة للوصول إلى الاتفاق مع قبائل أولاد سيدي الشيخ. أما الصيغة المتوصل إليها في اتفاق 1883 فنصّت على: " تكليف الحكومة أيضا بدفع مرتب شهري مبلغه 60.000 فرنك إلى سي قدور والى أفراد عائلة أولاد سيدي حمزة. كتعويض على الحجز المضروب على ممتلكاتهم خلال ثورة 1864 "[4].

3-تطبيق سياسة فرّق تسد بين زعماء الطرق الصوفية:

إن سياسة التّفرقة والانقسام بين الجزائريين، لم تكن تستعملها سلطة الاحتلال الفرنسي مع المقاومات الشعبية فقط، بل أيضا مع ما يعرف بالطرق الصّوفية. فقد طبقت الإدارة

---

[1] مسبيرو فرانسوا، **المرجع السابق**، ص254.

[2] **نفسه.**

[3] **المرجع نفسه**، ص255.

[4] عبد الحميد زوزو، **محطات في تاريخ الجزائر ــ دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريريةــ** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 163.

الاستعمارية سياسة المراقبة والتّفرقة إزاءها، حيث كشف رئيس ديوان الحاكم " ليتو" عن سياستها القائمة على التفرقة فيما بينها من خلال قوله: " لازلنا نعمل ولمدّة طويلة بالمقولة القديمة " فرّق تسد " فيما يخص الإخوان والسّياسة الخاصّة بالأهالي ". وعليه أمر الحكام الإداريون بالعمل على تأجيج هذا الشّقاق.

كما كان الحاكم العام " رفوال " يقول سنة 1902 بأنه يرى: " أنّه من الجيّد كالعـــادة، أن نبقي جنبا إلى جنب ممثّلي طائفتين متخاصمتين، فالعداء الذي يكنّه سي الهاشمي لسي العروسي يخدم سياستنا ونفاق الطّريقة القادريّة هو بالنسبة لنا تأكيد آخر عن حـــسن نيّـــة التّيجانيّة "[1].

وفق ما يقوله آجرون (Ageron)، فقد نجحت لعبة إدارة الاحتلال الفرنسي في تشتيت الطّرق الصّوفية وانقسامها إلى تجمّعات صغيرة حتى " أصبح الشيوخ يبدون إقبالا لا مثيل له إزاء السلطات الإدارية التي اتّخذت كحكم أو كصديق حميم. وكانت هذه السلطات تلجأ بإفراط أحيانا إلى البركة الإدارية لنصرة زبائنها ". إلى درجة جعلت هذا الأخير، يقـــول تعجّبا أو تهكّما؛ بأنّ هذه الخطوة الإدارية كادت أن " تحلّ محلّ الرّضى الربّاني "[2].

ضمن هذا الإطار يذكر تلمساني بن يوسف؛ بأن معالجة موضوع الأمير عبـــد القـــادر والتيجانيّة، لا يمكن أن يبحث إلا في إطار المنظور العام للمقاومة الشعبيّة " لأنّ الاختلاف الذي وقع بين الطرفين، ما هو إلا مظهر من المظاهر السلبية التي اتّسمت بها مقاومتهـــا الشعبيّة في بداية عهدها، وجعلتها تفشل أمام الاحتلال الفرنسي رغم التضحيات الجـــسام، كونها كانت تحمل في طيّاتها بذور فشلها "[3].

رغم أن الجزائر لم تكن تعرف مشكلة الطّائفيـــة أو الأقلّيـــات قبـــل وخـــلال قـــدوم الفرنسيين؛ إلا أن إدارة الاحتلال الفرنسي نجحت إلى حد بعيد في التّفريق بين زعاماتهـــا السياسية والدينية، من خلال استغلال التّنافس الشّخصي فيما بينها للوصول إلى مناصـــب

---

[1] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة " من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 "**، المجلّد الثاني، تر. جمال فطيمي وآخرون، شركة دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008، ص288.

[2] **المرجع نفسه**، ص289.

[3] بن يوسف تلمساني، **الطريقة التجانية وموقفها من الحكم المركزي بالجزائر(الحكم العثماني- الأمير عبـــد القـــادر- الإدارة الاستعمارية) 1782-1900**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصـــر، إشـــراف الـــدكتور ناصر الدين سعيدوني، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1997-1998، ص156.

قيادية في مجتمعاتها ومناطقها، ناهيك عن توظيف تأثير الأطماع المادية لدى بعض الزعماء المسلمين في الجزائر. مع استغلالها أيضا للخلافات القديمة المتجددة بين بعض الطرق الصوفية خاصة (التيجانية والقادرية)، أو ما بين بعض الجزائريين والأتراك خاصة سكان الأرياف، وبدرجة أقل سعي إدارة الاحتلال الفرنسي لخلق صراع عرقي بين العرب والقبايل من خلال سياستها لإظهار ما يعرف بالأسطورة القبائلية، وتطبيق سياسة خاصّة في منطقة القبائل وكذا ميزاب.

خامسا) حجز ومصادرة الممتلكات:

كان الحجز والمصادرة أداة فعّالة من أدوات الإدارة الاستعمارية في الجزائر؛ للضّرب بقوّة على أيدي القبائل الثّائرة أو المساندة للمقاومات الشعبية. حيث استغلّ من طرف سلطة الاحتلال الفرنسي كعقوبة قمعيّة وتعسفيّة في آن واحد؛ لتحقيق غاية مزدوجة تتمثّل في قمع التمرّدات تحت طائلة تحقيق الأمن بالمستعمرة، وفي نفس الوقت اتّخاذ الحجز والمصادرة كمبرر للحصول على مزيد من الأراضي الضروريّة لتقديمها إلى مشاريع الاستعمار في الجزائر، وتوفير أراض للمهاجرين الأوروبيين الذين بدؤوا يتوافدون على المستعمرة الجديدة، حيث تواصلت موجات قدومهم إليها طيلة القرن التاسع عشر. كما كان يطبّق الحجز أيضا كعقوبة على القبائل الجزائرية؛ عند اتّهامها باشتعال النّيران في الغابات القريبة منها، باعتبارهم دوما أعداء للغابة حسب رواية الإدارة الاستعمارية.

صنفت إدارة الاحتلال عقوبة الحجز والمصادرة إلى نوعين اثنين هما؛ الحجز الفردي والجماعي، والنوع الثاني يعد الأخطر والأكثر ضررا بالنسبة لمصالح وحياة القبائل الجزائرية؛ لشساعة مساحة الأراضي التي يغطيها، كما أنه يصعب التمييز خلاله بين القبائل المذنبة وغير المذنبة؛ هذه الأخيرة التي يشملها الحجز أيضا بحكم وجود أراضيها ضمن ما يعرف بالملكيّة المشتركة.

1-التشريع القانوني للحجز والمصادرة الفردية والجماعية ومبررات اتخاذها:

استغلّ الفرنسيون الانتفاضات الشعبية لمصادرة أملاك الأشخاص وأملاك المجموعات، ظنّا منهم أن سياسة القمع والمصادرة هي أنجح علاج للقضاء على الروح الوطنية[1].

[1] محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص 71.

يعرّف أوليفي لوكور المصادرة بكونها عبارة عن عمليّة: " سلب لأملاك المستعمرين[1] من طرف الدولة عنوة. إنها ممارسة أخطر من الغرامة، وتضاف إلى الإجراءات القانونيّة الأخرى التي بحوزة الحاكم العام، بما أنّه يقرّرها بقرار إداري بسيط. إن المصادرة عقوبة خاصة بالعرب وهي مقنّنة بأمر صادر بتاريخ 31 أكتوبر 1845، ثمّ سجّلت في قانون 17 جويلية 1874 "[2].

كما يتعرض هذا الأخير لاحقا، إلى مبرّرات اتخاذها من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي، بقوله أنها تطبق على الأفراد أو الجماعات: " بسبب القيام بأعمال عدائيّة ضدّ الفرنسيين أو القبائل التي خضعت لهم، أو بسبب مساعدة العدو المسلّح والهروب من منطقة السكن لمرافقتهم وخدمتهم. ولا يأتي نزع الملكيّة فور النطق بالحكم، بما أن الأملاك المحجوزة تمرّ إلى يدي الإدارة المكلّفة بالعقار، والتي يمكن أن تؤجرها لأحد المعمرين، ويبقى الأهالي مالكين دون التمكّن من التمتّع بها إلى إشعار آخر. ويمكن للفرد أو المجموعة المعنيّة بإعادة شراءها بدفع ثمنها". كما يضيف أيضا أنّه؛ " يمكن أن تؤكّد تلك العقوبة بقرار حجز نهائي تصبح بعده تلك الأراضي في حوزة الدولة التي تضع بها ما تشاء "[3].

يرى جيرولت أرتور (Girault Arthur) بأنّ؛ أوّل تطبيق لإجراءات الحجز أو الحراسة ترجع لبداية الاحتلال في 1830، عندما وضع الحجز على ملكيات الباي، والداي والموظّفين الأتراك الذين هاجروا. وفي 1840 صدرت أوامر حجز على سكان شرشال، القليعة، البليدة، الذين تركوا أراضيهم والتحقوا بأعداء فرنسا. فبدأ التفكير لتنظيم هذه التعليمة (منشور) 31 أكتوبر 1845، وتمّ بذلك تحديد مفهوم الحجز وهو؛ " وضع يد الدولة على الملكيات المنقولة وغير المنقولة لشخص أو جماعة "[4].

ويشمل الحجز أو الحراسة الحالات التالية:

1-القيام بأعمال عدائيّة سواء ضدّ الفرنسيين أو ضدّ القبائل الخاضعة لفرنسا، أو تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للعدو أو المحافظة على مراسلات معهم.

---

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص274.
[2] **نفسه**، ص275.
[3] **نفسه**.
[4] Girault Arthur, **op.cit**, p518.

2-المغادرة من أجل الالتحاق بالعدو للملكيات أو المناطق المحتلّة. وهذا ينطبق على الذين يغادرون محلّ إقامتهم منذ أكثر من ثلاثة أشهر بدون إذن من السلطات الفرنسية[1].

تدعّمت هذه الإجراءات القانونيّة التي تفرض الحجز في فترة لاحقة، من خلال قانون 21 فيفري 1903 المادة الثالثة (3) والتي أشارت إلى إمكانية فرض الحجز على الأملاك الأهليّة وفق منشور 31 أكتوبر 1845 ويشمل ذلك القبائل الأهليّة التي تتسبّب في حرائق الغابات[2].

يمكن إنهاء حالة الحجز على الأملاك ضمن اجرائين هما:

1- بإمكان الأهلي خلال عام طلب رفع يد الحجز من خلال الإثبات بأنّ هناك خطأ أو أنّه لم يكن مع المدانين المادة الخامسة والعشرون (25).

2- تسمح الإدارة للمدان بإعادة الشراء، إما بالمال، أو عينا من خلال التخلّي عن خمس (5/1) الأراضي المحجوزة.

مع نهاية أجل سنتين، فأملاك الحجز تضم إلى ملكية الدولة حسب المادة الثامنة والعشرون(28). لكن مع ذلك بالإمكان إرجاعها إلى مالكها القديم أو ورثته من خلال إجراء إعفاء من رئيس الدولة وفق المادة اثنان وثلاثون (32)[3].

كانت ذريعة الإدارة التي تستخدمها دوما لفرض إجراءات الحجز؛ هو أمن المستوطنين؛ حيث جاء في كلام نائب المعتمد العسكري مالارمي (Mallarmé) بخصوص مصادرة أراضي القبائل في قسنطينة، والتي سلّطت عليها عقوبات تأديبية: "لقد أخضعنا لسلطتنا أولاد يحي وتركناهم في حالة من الفقر بعدما جرّدناهم من أرزاقهم، وهي خير وسيلة للاطمئنان في المستقبل "[4].

لقد اعترفت الإدارة الفرنسية في الجزائر ضمنيّا، بالربط بين إجراءات حجز الممتلكات وتوفير الأراضي للاستعمار؛ حيث ورد في تقرير الجنرال شانزي (Chanzy)[5] بعد إجراءات الحجز التي فرضت على القبائل اثر ثورة المقراني؛ قوله: " وهنا مجددا ، مثل

---

[1] **Ibid.**

[2] **Ibid.**

[3] **Ibid**, p519.

[4] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق** ، ص ص 82-83.

[5] جنرال فرنسي، ولد في 1823 وتوفي في 1883، قاد في 1871 الجيش الثاني في مواجهة التقدّم البروسي، عيّن حاكم للجزائر في 1873، وسفيرا في روسيا سنة 1879. ينظر، Le Robert.., **op.cit**, p 339.

ما يتعلق بإنشاء الملكية، فالارتباك كان كبيرا في البداية. اضطررنا إلى محاولة وسائل جيدة، قبل الوصول إلى الأكثر عمليّة[1] والأكثر فعاليّة. لم نستطع أيضا بعد أن نجعل الأراضي متاحة في كلّ مكان والّتي تعود إلى الاستعمار والّتي ليس بإمكاننا فيها الطّرد، دون وضعهم في الّتي بإمكانهم العيش فيها حاليا "[2].

كما كتب أيضا؛ ب. لوروا بوليو، ضمن هذا التوجه المرتبط بتوفير أراضي للاستعمار؛ عن ظروف مصادرات 1871 بقوله أنه: " في سنة 1870، لم تكن هناك ممتلكات في حوزة الدولة تصلح للاستيطان، فكانت الثورة في تلك المنطقة مواتية، بما أنّها سمحت للحكومة أن تجدّد ممتلكاتها لتضعها في متناول المعمّرين الجدد "[3]. إن هذه الفكرة كان يدعمها أيضا آجرون (Ageron)؛ حيث يشير بأنه: " كان من المفروض أن يسمح الحجز الجماعي بإلحاق الأراضي التي يحتاجها الاستعمار بصورة متعاقبة "[4].

ضمن هذا التوجّه أيضا، تحدث فرديناند كامبون (Ferdinand Cambon)؛ عن مكاسب إدارة الاحتلال من ثورة 1871 رغم مخاطرها على المستعمرة؛ بقوله: ".. يبقى الفائدة التي يمكن جلبها من الاحتفاظ بالأراضي التي تمّ حجزها "[5]. كما يعتقد أنّه في 1878، ورغم أنّ هناك متمرّدون استرجعوا جزءا من أراضيهم المحتجزة، إلا أنّ الاستعمار استفاد من أراضي أخرى معنيّة بالحجز؛ من ذلك 123.000 هكتار تعود إلى أولاد سيدي عبيد[6].

ساند ارنست بيكار (Ernest Picard) أمام المجلس الوطني، سياسة اللّجوء إلى المصادرة والحجز كوسائل ردع بقوله: " تعدّ وسيلة تنفيذ للعقوبات ضروريّة لجمع الغرامات الجماعية والوصول إلى المذنبين الحقيقيين (...) إن المصادرة تحدث أثرا كبيرا

---

[1] Le Général Chanzy (Gouverneur Général Civil, Commandant en chef des forces de terre et de mer), **Exposé de la situation de l'Algérie**, 1875, p42.
[2] **Ibid**, p43.
[3] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص276.
[4] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة...**، المرجع السابق، ص22.
[5] Cambon Ferdinand, **Pour le régime civile en Algérie**, imprimerie de L.Marle, Constantine, 1879, p16.
[6] **Ibid**, p17.

في أنفس الأهالي لأنّهم يرون حقيقة أنّ الحكومة عازمة وقادرة على ضربهم في الصّميم"[1].

حاول أوليفي بيكار إجراء مقاربة بين مفعول كل من المصادرة والغارات على القبائل بقوله: " لا يجب أن يخفى الطابع التقني الظاهر كون المصادرة هي قبل كلّ شيء إجراء حربي يجرّد العرب من أملاكهم، ويمكن أن ننظر إليه على أنّه غارة حقيقيّة في شكل قانوني وعقلاني وعقابي، وفيها ايجابيات الغارة دون سلبياتها. ومثل الغارة، فان المصادرة تهدف إلى معاقبة القبائل بالاستحواذ على مواردها ووسائل عيشها، أي، وبلغة واضحة على طريقة بيجو بمهاجمتها في مصالحها الآنيّة والمعيشيّة (...) ويسمح بتلقين ضربة قاسية للعدو ومواليه من جهة، وإقناع القبائل الأخرى بالابتعاد عن طريق المقاومة"[2].

كما حاول هذا الأخير؛ التعرّض إلى التكلفة المالية والمصالح المترتّبة عن المصادرة مقارنة بأسلوب الغارات، حيث يقول: " وعلى خلاف الغارات والانتقام المباشر. فان المصادرة لا تحمل أيّ خطر على فرنسا ولا تكبّدها خسائر ماديّة، وهو ما يسمح لها بالاستحواذ على الأراضي بسرعة وكرائها لمعمّر ما لاستغلالها. واعتبرت السلطة الاستعمارية أنّه إجراء ضروري لإثراء ممتلكات الدولة التي تستعملها فيما بعد لاستقدام المعمّرين الأوروبيين في ظروف حسنة[3]. وهكذا نسجّل إن الدولة الاستعمارية لجأت للمصادرة الجماعية بعد ثورة 1871 لمعاقبة القبائل التي شاركت فيها، مما تسبّب في تدهور الأوضاع في منطقة القبائل لمدّة طويلة وإفقار الأهالي الذين مسّهم الإجراء "[4].

أبرز آجرون (Ageron) أيضا؛ مسألة الرّبط بين الحجز ونوايا الإدارة الاستعمارية المبيتة في تهجير المسلمين بقوله: " كان الحجز أحسن إجراء كفيل بتوفير فرصة طرد السكان الأهالي"[5].

---

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص275.

[2] **نفسه**، ص276.

[3] هذا القرار محدّد بأمر صدر في 15-07-1871 ويمكن تطبيقه على مجمل الأملاك التي بحوزة قبيلة أو قرية أو عائلة، ينظر، **نفسه**.

[4] **نفسه**.

[5] أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)**، الجزء الأول، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص ص 58-59 .

2-عينات من مظاهر الحجز والمصادرة المطبقة على الجزائريين:

كانت أولى عمليات الحجز والمصادرة في مدينة الجزائر العاصمة، وبعدها في نفس السنة بوهران، ولاحقا بمدن أخرى مثل مستغانم وعنابه..الخ. لقد سيطرت السلطات الجديدة على المباني العامة، الثكنات، القصور، وكذلك الأملاك الخاصّة للأشخاص الذين فرّوا من الاحتلال، وهم حوالي 15 ألف نسمة؛ وكانت ذريعة إدارة الاحتلال في ذلك؛ أنّها قد اعتبرت أملاك شاغرة[1].

كما تمّ مصادرة كلّ أملاك أولاد سيدي الشيخ، ووضعت تحت الحجز؛ كإجراء عقابيّا[2]؛ مع تحميل أولاد سيدي الشيخ في التّل مسؤوليات هجمات إخوانهم في الجنوب[3].

استخدم أسلوب المصادرة على نطاق واسع، بالخصوص اثر ثورة المقراني 1871، حيث تعتبر أشهر عملية حجر جماعي طبّقت في الجزائر، كان ذلك من خلال أمرية 15 جويلية 1871، التي فرضت عقب تمرّد القبائل وشملت 2.589.608 هكتار تنتمي إلى 313 قبيلة[4] أو دوّار " متمرّد "، حيث وضعت تحت الحجر. وحسب "جيروت أرتور" فان: "هذه القبائل قد أعادت شراء قسما منها نقدا بحوالي 7.933.860 فرنك، وقسما عينا من خلال التخلّي عن 446.406 هكتار من الأرض، هذا طبعا بدون احتساب ضريبة الحرب وهي 36.582.298 فرنك والّتي ضربت بها "[5].

كان الحجز الفردي في الواقع يشمل كل الممتلكات؛ حيث وصل الأمور إلى درجة؛ "مصادرة أدوات العمل والأواني المتواضعة التي يستعملها الفلاحون في حياتهم اليومية، ببلاد القبائل، ثم صدرت التعليمات بأن يترك، لمن يجرّد من أملاكه حق الاحتفاظ بمحراث وثور ليتمكن من تسخير جهده كخمّاس "[6].

ضمن استعراضه تقدم إجراءات حجز ومصادرة أراضي القبائل الجزائرية اثر ثورة المقراني 1871؛ جاء في تقرير الحاكم العام المدني شانزي (Chanzy)، بأن عملية تصفية أو تخليص الحجز الجماعي المفروض عام 1871 قد عرفت مشاكل عديدة؛ كما أن

---

[1] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص110.

[2] Gourgeot.F, **op.cit**, p156.

[3] **Ibid**, p157.

[4] Girault Arthur, **op.cit**, p519.

[5] **Ibid**, p520.

[6] أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا..**، المرجع السابق، ص58.

هذه العمليّة لم تنته بعد. ويذكر أيضا بأنه؛ " في 15 أكتوبر 1876، تمّ رفع اليد على 43 دوار أو قبائل[1](...) أما بالنسبة للحراسة المسجّلة والّتي تسعى مصلحة الأملاك إلى معالجتها على وجه السرعة التي يمكن القيام بها، فهي تخصّ في مقاطعة الجزائر 2185 أهلي. بالنسبة لمقاطعة قسنطينة على 1317 أهلي، بحيث يكون في المجموع 5502 أشخاص فرادى يتوزّعون على 224 قبيلة أو دوّار. على هذا العدد فالاعتراف ورفع اليد (استحواذ) تمّ انجازه على 1044، أما الآخرين 1248 فيتم تضمينهم في غالبيّتهم في مناطق الحجز الجماعي والمجتمعة حاليّا في ملكيّة الدولة "[2].

كما أشار هذا الأخير أيضا ضمن تقريره؛ بأنّه يجب على القبائل المضروبة بالحجز؛ "أن تترك للدولة لكي يتمّ شراء " الحجز الجماعي"، 324.583 هكتار من أراضيهم، والى دفع أيضا دفعة نقدية من ملايين الفرنكات، وكلّها تمثل الخامسة من قيمة ممتلكاتهم العقارية ". كما أنهى تقريره بخصوص هذه المسألة، بكلام يثير الشفقة والاستغراب، ورد فيه أنّه؛ " سيترك للجماعة كلّ ما يتعلّق بتحضير هذه التسويات، يجب أن نمنح لأجل مصالحنا الالتزام بضمانات للنزاهة والدقة، مما يفرض على الإدارة أخذ زمام المبادرة والسيطرة "[3].

إن المتأمّل في كلام الحاكم العام شانزي (Chanzy)؛ يندهش من حديثه عن النّزاهة؛ بل وربطها بالدقة؛ يبدو لي أنّه استحى من القول " النّزاهة والدّهاء".

انتقد المستشارون البلديّون؛ الممثّلين للأهالي في ثلاث بلديات جزائرية بناحية قسنطينة؛ لجوء الإدارة لإجراءات الحجز على ممتلكات السكان المسلمين بسبب قانون الغابات، المرتبط بفرض العقوبات على القبائل المجارة لها. والأكثر تأثيرا أن تكون إجراءات تنفيذ هذا الحجز جماعية؛ اعتمادا على قانون 1881 حول المسؤوليّة الجماعية للأهالي[4].

---

[1] Le Général Chanzy (Gouverneur Général de l'Algérie), **Exposé de la situation de l'Algérie**, conseil supérieur de gouvernement, imprimerie de l'association ouvrière, Alger, 1876, p36.
[2] **Ibid**, p37.
[3] Le Général Chanzy (G.G.C, Commandant en chef des forces de terre et de mer), **Exposé de la situation de l'Algérie**, 1875, op.cit, p42.
[4] **Pétition faite par un groupe de conseillers municipaux des communes de Oued Séguin, Guettar-El-Aich, Ain Smara**, imprimerie Georges Heim, Constantine, 1891, p19.

والجدول الموالي يبرز مساحات أراضي الجزائريين التي طالتها عمليتي الحجز والمصادرة، والممنوحة للاستعمار خلال الفترة الممتدّة من 1882 إلى 1884.

جدول رقم 07: تطور مساحات الأراضي الممنوحة للاستعمار من أراضي الحجز والأراضي المصادرة 1882-1884.

نوعية الأراضي وقيمتها/ السنوات	1882	1883	1884
أراضي الحجز	186.953	193.427	192697
قيمتها المالية	21.412.198	21.887.198	21.823.198
أراضي مصادرة	90.947	89.216	93.963
قيمتها المالية	5.214.252	5.057.328	5.381.636

الوحدة (هكتار، فرنك)

المصدر: G.G.C.A, **op.cit**, p173.

3-تأثير إجراءات الحجز والمصادرة على المسلمين الجزائريين:

خلّفت إجراءات الحجز والمصادرة؛ آثارا عميقة على الجزائريين المسلمين في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والأمنية؛ من خلال اتّساع دائرة البؤس والفقر لديهم؛ والذي انعكس سلبا على الرأي العام السياسي للأهالي، والوضع الأمني عامة في المستعمرة. حيث تزايدت معدلات الجريمة والسرقات، وازدادت الفجوة بين المعمّرين والسكان الأصليين؛ مما عمّق الأحقاد بينهما، ولم يترك المجال لاحقا لأي فرصة بالحديث عن انصهار المجتمع الأهلي المسلم مع الوافدين الأوروبيين، راسما بذلك مستقبلا قاتما للمستعمرة، على الأقل بالنسبة للجزائريين المسلمين.

كان لهذه الإجراءات المتتابعة والتي تدعمها القوانين الظالمة للجزائريين، الأثر الكبير في تدهور أحوال الجزائريين خاصّة في الأرياف على ما كانت عليه من انهيار، حيث زاد معدل الفقر، وارتفعت نسبة العاطلين عن العمل. لقد كانت الأرض بالنسبة لهم أساس الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فضربوا بذلك في مقتل، إلى درجة أن المؤرخ " أوغيستان بيرنار " قد تحدّث بإسهاب عن أوضاعهم والانعكاسات التي يمكن أن تخلّفها على أوضاع

فرنسا في الجزائر حيث كتب يقول: " بعد مضي بضع سنوات على تطبيق هذا النظـــام، تبيّن أنه لابدّ من وضع حدّ له، خوفا من قيام ثورة عارمة بين الفلاحين "[1].

قمعت فرنسا كلّ الانتفاضات بوحشية، ويبدو أن هذا القمع الشّديد، هـــو الـــذي رسّـــخ الرّوح الوطنيّة لدى الجزائريين، كما أن حجز الأراضي والممتلكات الخاصة بالمقـــاومين والجزائريين عامة، هو الذي دفع الجزائري بتقديس الأرض، لذا كان يموت لأجل الحفاظ عليها[2].

كما كتب بوجولا (Poujoulat) في وصف ملاحم الجيش الفرنسي، وكيف أنّها أرهبت الأهالي؛ رغم كونه لم يكن من العسكريين حيث جاء في كلامه: " إن الدولة تعمل دومـــا من أجل الاستيلاء على أراضي القبائل الخاضعة لسلطتنا، وهذا ما حصل بالنّسبة للكثيـــر منها. أما القبائل الأخرى، فإنها أصبحت تخشى من أن تطرد من الحقـــول التـــي تقـــوم بحراثتها، والتي تضمّ رفات الأجداد "[3].

انتقد المستشارون البلديون لثلاث بلديات بناحية قسنطينة؛ إجراءات شـــراء الحجـــز، وتأثيره على المسلمين؛ والطابع المميت لإجراءات الحجز على أوضاع ومستقبل الأهـــالي في عبارات جدّ مؤثّرة؛ حيث ورد في عريضتهم أنّه: " بالإمكان شراء إجراءات الحجز، فانّ الأرض المحجوزة لديها أجل خمس (5) سنوات لأجل شرائها، فالأهالي الذين يدفعون بانتظام كلّ السنوات قسط الشراء الذي تمّ وضعه، يأخذون مع نهاية الأجل ملكية الملكيات العقارية وغير العقارية (...) والذين لا يدفعون تماما أو الذين لم يدفعوا قسط أو قـــسطين سنويين يفقدون أراضيهم والّتي يتم ضمّها نهائيّا إلى ملكيّة الدولة "[4].

ليخلص كلامهم في نهاية حديثهم عن آثار الحجز والمصادرة على الأهـــالي المـــسلمين بقولهم: " كخلاصة، فالحجز، مثلما تمّ توضيحه، يصيب العرب بالانهيار في نقطتين: من خلال أخذ أراضيهم، فهو يهاجم ثروات. وسبب هذه النتيجة مهلك (مميت)، بعـــد إذنكـــم؟ إنّها النّار "[5].

---

[1] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق** ، ص 73.
[2] محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص 67.
[3] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق** ، ص 83.
[4] **Pétition faite par un groupe de conseillers municipaux..**, op.cit, p19.
[5] **Ibid**, pp19-20.

يبرز آجرون (Ageron) على أنه من أكبر الغنائم الفرنسية من انتفاضة 1871 يتمثل " في حجز الأراضي، حيث تكلف دي قايدون (de Gueydon) بتنفيذ العملية ولهذه الغاية أنشأ في 3 أفريل 1872 لجنتين خاصّتين بتنفيذ هذا المخطّط ". كما أبرز هـذا الأخيـر؛ الصّلاحيات الممنوحة لهاتين اللّجنتين وطريقة عملها بقوله أنّها: " كانـت تتمتّـع بحريـة مطلقة مما جعلها تذهب أبعد مما سطّر لها لدرجة أن المحـافظين الإداريـين تـصرّفوا بصورة سمحت لهم بتحقيق مآرب شخصية تتعلّق بالحصول على المزيد مـن الأراضـي لفائدة الاستيطان "[1].

ضمن هذه المسألة أيضا، يذكر كلود ليوزو؛ بأنّه على الرغم مـن الخـسائر البـشرية الفرنسية في احتلالهم الجزائر والسيطرة عليها، إلا أن الاحتلال قد " ترك الجزائر تنزف. وهكذا فقد أجبرت القبائل التي انتفضت سنة 1871 على دفع 70% من رأسـمالها ومـا يقارب 500.000 هكتار"[2].

يستغرب آجرون (Ageron) مجدّدا؛ على أنّه من مفارقات الحجز، أن هناك البعض ممن تصفهم الإدارة الاستعمارية بالأوفياء، مثل القنّاصة الجزائريين أو الصبايحيّة " ممن تمّ تعيينهم قيّادا، تكريما لسلوكهم أثناء انتفاضة 1871، قد وجدوا أنفسهم، بـالرّغم مـن إعفائهم من الحجز الفردي، معنيّين بالحجز الجماعي الذي فرض على الأملاك العائليّـة، وقد لقيت شكواهم معارضة مجلس الحكومة بسبب سقوط الحقّ بفـوات الأجـل، الـذي ضربت به قوائم الحجز "[3]. إن هذا الأمر يبرز مخاطر الحجز الجماعي مقارنة بـالحجز الفردي (الاسمي)، بالنّظر لطبيعة ملكيّة الأرض العائليّة والجماعيّة في الجزائر.

من خلال إظهار الآثار الأمنيّة لإجراءات الحجز على المستعمرة؛ يرى فرانسوا ليبلون دي بريبوا (François Leblanc de Prébois) علـى أن إدارة الاحـتلال الفرنـسي، بإمكانها مقاومة التمرّدات والهيمنة من خلال 80 ألف رجل، لكن بالمقابل كيـف يمكنهـا

[1] أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا..**، المرجع السابق، ص ص 56-57.
[2] ليوزو كلود، **المرجع السابق**، ص160.
[3] أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)**، المرجع السابق، ص ص 65-66.

إنهاء الجريمة التي أنشأتها إجراءات الحجز، حتّى أنّ هذا الأخير اعتبر ما تمارسه الأهالي من جريمة، هو عمل شرعيا في منظورها[1].

علّق الرّائد رين (Rhin) مدير شؤون الأهالي سنة 1881، بخصوص آثار الحجز على أوضاع الأهالي والجزائر عامّة بقوله أنّه: " مهما اختلفت صوره، من حجز جماعي أو اسمي، فانّ الحجز هو باختصار إجراء يتقرّر في الديوان لمنح الأرض للمستوطنين، ولكنه لا يسلّط العقاب على من ارتكب خيانة أكبر، ويمتدّ إلى الأبرياء ليحفر خندقا من الحقد بين المستوطنين والأهالي، ويدفع إلى الإجرام ويحمل في مضامينه مسبّبات جديدة للانتفاضة، عندما تتكون هنا وهناك مسبّبات جديدة للانتفاضة، عندما تتكون هنا وهناك مجموعات من المنبوذين، لم يعد مهم من شيء يخسروه "[2].

انتقد المستشارون البلديون للأهالي المسلمين في عريضة لهم؛ إجراءات المصادرة الجماعية والقمع المسلط على المسلمين مما دفعهم إلى العصيان والثورة، حيث أن كلامهم حسب تقديري وبالنّظر لظروف تلك المرحلة، قد كان متدرجا ومسؤولا ودبلوماسيا في آن واحد، يعطي الانطباع عن نضج في التّفكير؛ من خلال ما كتبوه، ووعي بحقيقة السّياسة الاستعمارية ومخاطرها.

وممّا ورد في كلامهم: " نحن نريد التساؤل عن الدّواعي التي جعلت فرنسا تحيد عن خطّ القيادة الحكيمة، والتي راهنت على انتهاجها بغضّ النّظر عن الشعب المهزوم، إن فرنسا في 1830 قد أعلنت احترام الدين والقانون والتقاليد الأهليّة بأن تترك لكلّ واحد حقوقه وأن لا تغيّر شيئا، لكن بعد وقت هذا الوعد المقدّم تمّ اغتصابه (التراجع عنه). وبدأت المصادرات للأراضي وتوزيع منافع ممتلكات الحبوس والّتي يرفض القانون الإسلامي تغييرها ويدافع عنها. وشيئا فشيئا لاحظنا العديد من التغيّرات البارزة في هذه الأشياء التي يفترض أن لا تمس.." [3].

وقد أشارت العريضة لاحقا إلى مسألة انتفاضة المسلمين ضد سلطة الاحتلال، معتبرين ذلك نتيجة للسياسة الفرنسية. كما انتقدوا توسيع دائرة الحجز والمصادرة إلى مناطق قبائل غير معنيّة بانتفاضة 1871؛ حيث ورد في كلامهم: ".. وهذا ما جعل العرب يواجهون

[1] François Leblanc de Prébois **, Bilan du régime civile de l'Algérie à la fin de 1871**, p15.
[2] أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)**، المرجع السابق، ص70.
[3] **Pétition faite par un groupe de conseillers municipaux..,** op.cit, pp 11-12.

ذلك بالعصيان وينتهزون الفرصة للثورة ضدّ الهيمنة عليه. وقد لاحظنا أنّ بعض القبائل قرّرت الذهاب للأسلحة وإعادة استعادة استقلالها، لكن بربّكم هل عرب الشرق مسؤولون عن أحداث الغرب، وبإمكاننا أن نعلن عن هدوء وسلميّة سكان القالة (le Calle) كمثال. وأنتم تعرفون المثال العربي القائل أنّ كلّ واحد مسؤول عن تصرّفاته. ما تبقى أنّ فرنسا الكبيرة المتحضّرة، تلتزم في مهمّتها بترقية (تقدّم) العرب "[1].

لقد تجاوز الحجز والمصادرة في الواقع الهدف الأمني الذي سعت الإدارة الاستعمارية إلى تحقيقه من خلالهما، من أجل إخضاع المسلمين الجزائريين لسلطتها. حيث استخدمت هذه الوسيلة لاحقا كأداة فعالة في نهب وسلب أراضي الجزائريين. وكان من انعكاسات هذه السياسة القمعية؛ أن جرّد الأهالي المسلمين من أجود أراضيهم وضمت إلى أملاك الدولة مؤقتا، ليتم تسليمها لاحقا للوافدين الأوروبيين الجدد في إطار مشاريع الاستعمار على حساب السكان الأصليين.

سادسا) تطبيق مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة وفرض الغرامات الحربيّة:

تعدّ الغرامات الحربيّة المسلطة على الجزائريين خلال فترة الاحتلال الفرنسي، وكذا مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة في إصدار العقوبات العشوائيّة عليهم، أبرز مظاهر السياسة القمعيّة الاستعماريّة، خاصة خلال القرن 19 ومطلع القرن العشرين. حيث سعى الفرنسيون من خلال استخدامها إلى ضمان إخضاع الجزائريين لسلطتهم وتثبيت ما يصفونه بأمن المستعمرة ومشاريع الاستعمار فيه.

1- مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة:

يعد مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة إجراءا تنظيميّا عقابيّا؛ يتمثل في إصدار العقوبات بأنواعها على المسلمين الجزائريين، سواء كانت ذلك على شكل مصادرة أو غرامة حربيّة. كما كان نظاما عقابيّا عنصريّا، ومخالفا لمبدأ فرديّة العقوبة، حيث لجأت إليه الإدارة الاستعماريّة كإجراء ردعي استثنائي للسكان المساندين للمقاومات الشعبيّة.

وفي فترات متقدمة؛ تطور تطبيقه بالنظر لفعاليته في التأثير على السكان المتمردين والمخالفين في نظر سلطة الاحتلال، ليعتمد كإجراء روتينيّا حتّى في متابعة المخالفات

[1] **Ibid**, p12.

المرتبطة بحرائق الغابات، وفرض الأمن من خلال محاربة الجريمة والسرقات المنتشرة في الوسط الأهلي، والتي تستهدف بالخصوص أمن المستوطنين وفق ما تروجه سلطة الإدارة الاستعماريّة.

أ)إقرار مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة على الجزائريين ومبرّرات فرضها:

طبّقت الإدارة الفرنسيّة عقوبة الغرامة الجماعيّة منذ السنوات الأولى للاحتلال[1]. حيث كان بإمكان الحاكم العام في الجزائر أن يعاقب قبيلة أو قرية، من خلال فرض غرامة جماعيّة. ووفق ما يقوله المختصين في القانون الاستعماري فانّه؛ " لا يمكن معرفة أصل هذا الإجراء بدقة، لكنّنا نعرف أنّ بيجو (Bugeaud) هو من قام بتقنينه ببلاغ مؤرخ في تاريخ 2 جانفي 1844 ". حيث كان الجيش الاستعماري يعتمد على هذه العقوبة كآليّة ردع للأهالي المسلمين منذ بداية الاحتلال[2].

يشرح جيرولت أرتور (Girault Arthur) في كتابه " مبادئ الاستعمار والتشريعات الاستعماريّة " كيفيّة برّرت العقوبة الجماعيّة كأداة ردع بتعليقه؛ انّه مثل الاعتقال والحجر، فالغرامة الجماعيّة هي من حيث المبدأ إجراء حرب، في البداية لم يتم الترخيص بها كعقوبة في أيّ نص، لكن هذا المبدأ تمّ اتّخاذه من طرف بيجو (Bugeaud). فهناك نشريّة مشهورة في 2 جانفي 1844 حدّدت شروط تطبيقها، في حالة الجريمة التي لم يتم تحديد مقترفها فالقبيلة كلّها تضرب بالغرامة، إذا لم تحدّد المذنب خلال شهرين أو لم تسلّمه. وحتّى الأغوات والقيّاد لا يسلمون من تطبيق هذه الغرامة الجماعيّة[3].

حاول كمال كاتب؛ إبراز إستراتيجيّة الإدارة الفرنسيّة في الجزائر من تطبيق العقوبة الجماعيّة؛ حيث كانت القاعدة التي تنتهجها إدارة الاحتلال حسب هذا الأخير قائمة على أساس مفاده؛ أن على جيش الاحتلال الفرنسي نشر الرعب في توسّعاته وإخضاعه للسكان الأصليين. وهكذا تأسّست المسؤوليّة الجماعيّة للعشائر من خلال (مرسوم 31 مارس 1845 وأمريّة 31 أكتوبر 1845). حيث كانت تجمع بين الصّفة العقابيّة ومصادرة

---

[1] كريم ولد النبيّة، " سياسة الإخضاع وقوانين الأندجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر"، **مجلة الباحث للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي بالوادي، العدد 2، ديسمبر 2011 ، ص65.

[2] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص ص 269-270.

[3] Girault Arthur, **op.cit**, p520.

الأملاك وكذاك دفع ضريبة الحرب من طرف المنهزمين. " هذه المواجهة العسكريّة الشبه دائمة تتوجّه بالخصوص إلى السّكان المدنيين، وبالتّالي تسمح بزيادة الأراضي وتوفيرها للمعمّرين عن طريق المسؤوليّة الجماعيّة ومصادرة أراضي العشائر المنتفضة "[1].

كما يعلق لاحقا جيرولت أرتور (Girault Arthur)، على صدى هذا الإجراء العقابي في الأوساط الرسميّة الفرنسيّة، من خلال إشارته إلى أنّ؛ هذا الإجراء المتطرّف قد صدم الأمير نابليون؛ لذلك ألغى المسؤوليّة الجماعيّة عندما كان في وزارة الجزائر من خلال قرار 24 نوفمبر 1858. لكن أمام الاحتجاجات التي ارتفعت بسبب قراره، تراجع عن هذا القرار من خلال إقراره[2] بأنّ العقوبة الجماعيّة يمكن إعلانها لكن في حالات خاصّة (استثنائيّة) بحضور جرائم ترتكب من طرف عدد كبير من المدنين وبتواطؤ جماعي. وفي مراكز بعيدة أو مهجورة أين غياب هذا النّظام القمعي من شأنه التّأثير عن سيادتنا[3].

لقد أبرز أيضا كريم ولد النبيّة؛ مدى سعادة أنصار الجمهورية الثالثة بإقرارهم للعقوبة الجماعيّة، وترسيمها قانونيّا، بل وتوسيع مجالات تطبيقها، حيث يعلق قائلا بأنّ: "الإجراءات القمعيّة التي تحفل بها السياسة الأهليّة للجمهوريّة الفرنسيّة الثالثة، تمثلت في إقرار مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة عند وقوع الجريمة ". كما أشار أيضا بأنّه على الرّغم من أنّ " مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة مبدأ قديم رافق كل القوانين الزجريّة والقمعيّة، ابتداء من عام 1845 حيث عمّم فيما بعد على قانون المصادرة بالتحديد والتغريم، إلا أنّه لم يتم صياغته في تشريع قانوني مستقل وبصفة رسميّة إلاّ في عام 1881 "[4].

ضمن الحديث عن مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة في عهد الجمهورية الثالثة، يذكر أوليفي لوكور؛ بأنّ قوانين الجمهوريّة الثالثة قد احتفظت بهذا الإجراء بتلك الصّفة ولم تغيّر فيه شيء، حتّى أنّه لم يتفوّه أحد من أعضاء اللّجنة المكلّفة بدراسته بأيّ اعتراض عليه وفق ما يشير إليه مقرّر اللّجنة ارنست بيكار (Ernest Picard)، والذي هنّأ نفسه بذلك

---

[1] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص29.

[2] تعليمة 28 ديسمبر 1858؛ منشور شاسلوب لوبا (Chasseloup-Laubat) في 8 ماي 1859.

[3] Girault Arthur, **op.cit**, p520.

[4] كريم ولد النبيّة، **المرجع السابق**، ص61.

الإجماع وأشاد به من خلال قوله: " للاحتلال قوانينه. انّه يستعمل القوّة لفرض الحق ولضرب البربريّة التي تحاول الرّجوع إلى حيث طردناها "[1].

يعدّ سيلكس (Silex)؛ من الّذين دافعوا على القوانين القمعيّة الصّارمة خاصّة الزّجريّة منها، والمتعلّقة أساسا بفرض ما يعتبره أمن المستعمرة، من خلال محاربة الجريمة والسّرقة عند الأهالي، وأكثر من ذلك سعى من خلال تحليله لهذه المسألة، لإبراز فكرة مفادها؛ بأن الأهالي لا يجب أن يحكموا ويردعوا بالقانون العادي، وكأنّهم ليسوا من مثل البشر العاديين مما يعدّ تفكيرا عنصريّا واستعماريّا، سعى مناصري الاحتلال والاستعمار على ترديده؛ وسأحاول استعراض جانب ممّا طرحه هذا الأخير.

وفق ما يطرحه سيلكس (Silex)؛ يفترض أن الأمن يضمن تطبيق القوانين المتعلّقة بالنظام العام والمصلحة العامّة المشتركة، والانضباط العام وأمن الأشخاص والسكان وطمأنينة المواطنين، لكن إن طرحنا السؤال التّالي: هل الأمن الجزائري بوضعيّته الحاليّة يستجيب لهذه المتطلّبات؟ فالإجابة عن ذلك: لا نعتقد ذلك؛ لأنّ الجزائر حسب ما يراها هذا الأخير؛ " كانت دوما مثل الأرض المميّزة للإصلاحات غير المكتملة.. "[2].

ولكي نصل إلى النّتيجة المرغوب فيها أكثر، علينا تبنّي إصلاحين عميقين وراديكاليّين، فهذا ما تحتاجه الجزائر حسب اعتقاده: فالأوّل؛ يتعلّق بإعادة تأسيس قانون الإجراءات الجنائيّة، والّذي يصفه بأنه معقّد جدّا، من خلال اعتماده إجراءات بطيئة في التّعامل مع مختلف التّجاوزات ومتابعتها، خاصّة مسألة الجرائم والاعتداءات ضدّ الممتلكات، سرقة الماشية والمحاصيل وغيرها. أما الإجراء الثّاني الّذي يجب تبنّيه كإصلاح فيتمثّل في تثبيت مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة[3].

كما حاول سيلكس (Silex) لاحقا؛ التّبرير لتطبيق القمع من خلال مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة، من خلال تأكيده أنه؛ يجب الضرب بقوّة وبسرعة و" عدل ". وفي اعتقاده أنّ هذا "ما يطلبه الأهلي نفسه، لأنه ليس لديه فعل الإدراك الدقيق لاثنين من المشاعر، والمتعلّقة بالعدالة والسلطة، والقوّة "[4].

---

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص271.

[2] Silex, **De la sécurité**, imprimerie L.Aumeran et B.Parodi, Philippeville, 1899, p1.

[3] **Ibid**, p4.

[4] **Ibid**, p5.

إنّ ما يدعو للاستغراب في هذا الطّرح، هو أن يعتبر هذا الأخير، بأنّ تطبيق المسؤوليّة الجماعيّة يعدّ شكلا من أشكال العدل. كما أنّه من غير المنطق، تصديق مسألة أن الأهلي هو من يطلب التّشديد في قمعه. إن الاستنتاج الذي توصل إليه؛ هو تأكيده على مسألة تطبيق مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة في حالة وقوع السرقات والاعتداءات[1].

إنّ هذا الإجراء المتعلق بمبدأ العقوبة الجماعيّة تم اعتماده أيضا في قانون الأندجينا (الأهالي)، في حالة " وقوع اعتداءات على أوروبي أو ضجّة تمس المصلحة العامة". حيث أصبح بذلك، " جميع الجزائريين يخضعون للعقوبة الجماعية المترتّبة عن أيّ مخالفة استثنائيّة ". ومن الذّرائع التي اعتمدتها إدارة الاحتلال الفرنسي في إقرار هذا الإجراء، مسألة توفير الأمن والقضاء على الاضطرابات خاصة في الريف الجزائري. مع تزايد الاعتداءات على المصالح الفرنسيّة المختلفة خاصة المعمرين، وكذا إشعال النيران في الغابات..الخ[2].

لقد أشار سيلكس (Silex) أيضا إلى مسألة هامة؛ تتمثّل في أنّ فرنسا قد مرّ عليها أربعون أو خمسون سنة وهي باعتقاده كافية لتشتري الإجراءات الخاصّة، والّتي بإمكانها اتّخاذها. فهذه الإجراءات المتّخذة والمتعلقة بالمسؤوليّة الجماعيّة المطبقة في بعض المناطق؛ "تتعامل أكثر بالخصوص مع السّرقات، فالأمن يفرض كأنّه بالسحر، لأنّ الأهالي يراقبون ويضمنون أمنهم بأنفسهم "[3].

كما يرى " أوليفي لوكور " بأنّ الغرامة الجماعيّة تكتسي "طابعا مزدوجا بما أنّها عقوبة وتعويضا ينتزع بالسّلاح عن التّخريب الّذي يقوم به المسلمون "[4].

ضمن شرحه للأهداف المرجوة من فرض مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة في المصادرة والحجز يعتقد آجرون (Ageron)؛ بأنّه: " كان من المفروض أن يسمح الحجز الجماعي بإلحاق الأراضي التي يحتاجها الاستعمار بصورة متعاقبة "[5].

---

[1] **Ibid**, p16.

[2] كريم ولد النبيّة، **المرجع السابق**، ص 60.

[3] Silex, **op.cit**, pp 17-18.

[4] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص270.

[5] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع سابق، ص22.

حاول " أوليفي لوكور "؛ تقديم توصيف عميق لمدى عنصريّة تطبيق مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة، ومنافاتها للقواعد القانونيّة والإنسانيّة المتعارف عليها، حيث يرى بأنّ هذا الإجراء قد؛ " ضرب به ناس أبرياء لمجرّد صلتهم العائليّة لشخص يشتبه في مسؤوليّته في إضرام النار. وإنما يدلّ على شيء وهو أنّ الأهلي أصبح مذنبا كنها في عين الأوروبي بفعل قلب المبادئ المطبّقة في بلده الأصلي، ولذا فعليه أن يدفع أخطاء أبناء جنسه، مهما قدّم من دلائل لبراءته "[1].

ليخلص هذا الأخير لاحقا للقول: "ومرّة أخرى تشهد تلك الإجراءات على تلاشي مفهومي الفرد والإنسان في الحيّز الاستعماري وتعويضها بجماعة لا فرديّات فيها، كلّ يشبه بعضه، ويمكن استبدال فرد بآخر دون أيّ تأثير، وتعيش تلك الرّزمة كلّها تحت تهديد إجراءات استثنائيّة دائمة (...) فالكلّ دائما مذنب. وكلّ هذا التّقديم آل إلى مفهوم قانوني غير مسبوق حسبنا وهو مفهوم الإذناب بدون خطأ أو مسؤوليّة "[2].

لقد حذرت في الواقع بعض الكتابات الفرنسية على قلّتها من مخاطر اعتماد مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة في فرض العقوبات المختلفة. حيث أشار إليها كاميل ساباتيي (Camille Sabattier)؛ ضمن دراسته " مشاكل جزائريّة، مسألة الأمن والتمرّدات والجريمة "، وشرح حيثيّاتها في صفحات عديدة. وحرص خلال شرحه لها على إظهار عدم تأييده لفكرة تطبيق المسؤوليّة الجماعيّة، وأكثر من ذلك أبدى حسب اعتقاده مخاوفه من تأثيراتها أكثر بكثير على فرنسا منها على الجزائر[3].

ب)عيّنات من تطبيق مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة على الجزائريين:

اعتمدت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر على التدرّج في تطبيق مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة في العقاب؛ من قمع الثائرين والمساندين للثوار ضد سلطة الاحتلال الفرنسي، والتي يكون تطبيقها من خلال غرامات حربيّة أو مصادرة أراضيها وحجزها، إلى فرض غرامات على الأهالي المسلمين مرتبطة بحرائق الغابات، ولاحقا تمّ إدراجها ضمن قانون الأهالي لمكافحة الجريمة والسّرقات المرتكبة من طرفهم.

---

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص271.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص271-272.

[3] Camille Sabattier, **op.cit**, pp (56-57-58-59-60-63).

يشرح " أوليفي لوكور "؛ تدرّج الإدارة الاستعماريّة في تطبيق مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة، من خلال تأكيده؛ أنّها كانت في البداية مجرّد " عقوبة تسلّط على قبائل قام بعض أعضائها بأعمال عدائيّة ضدّ الوجود الفرنسي العسكري والمدني ". ليتمّ تطبيقها فيما بعد بالخصوص على " القبائل التي يشتبه في مساعدتها لجيوش الأمير عبد القادر". وهكذا بما أنّ الحرب التي قادها الفرنسيون لم تعد تخص أتباع الأمير عبد القادر بل كل الأهالي المسلمين دون استثناء؛ لذا " أصبحت الغرامة الجماعية وسيلة لائقة. وبعد ذلك اتّسع فرضها على الجرائم والمخالفات التي ارتكبت من طرف جماعة ما، أو عندما لا تريد قبيلة ما أن تسلّم أحد أعضائها الذي ارتكب خطيئة "[1].

وفق ما كتبه السيّد قورجو (Gourgeot)؛ فقد تمّ مصادرة كلّ أملاك أولاد سيدي الشيخ ووضعت تحت الحجز. مع تحميل أولاد سيدي الشيخ في التّل مسؤوليّات الهجمات لإخوانهم في الجنوب[2].

لقد فرض على منطقة القبائل بعد ثورة 1871 على دفع غرامة ماليّة باهظة، تقدّر بـ 63 مليون فرنك، ونظرا لعدم قدرة البعض على دفعها "اضطرّ الكثير إلى بيع أغنامهم وأراضيهم، وكان ذلك سببا مباشرا في إفقار سكان المنطقة المستديم ". حيث كان " أوليفي لوكور " يرى في تلك العقوبة؛ " مخالفة لأكثر المبادئ وضوحا في القانون الجنائي، ألا وهو مبدأ فرديّة العقوبة وهو حقّ تضمنه النصوص الفرنسية، ومع ذلك، أدمجت العقوبة الجماعيّة في قانون 17 جويلية 1874 "[3] .

انّ هذه الاجراءات تمّ تطبيقها أيضا على أثر انتفاضة المقراني؛ حيث " تعرّضت الحضنة الغربية ككل إلى عمليّات مصادرة واسعة شملت معظم العروش والأفراد، امتازت بطابعها القّهري الجماعي الّذي لم يستثن حتّى الأشخاص والجماعات التي وقفت محايدة من الانتفاضة "[4].

---

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص270.

[2] Gourgeot.F, **op.cit**, pp 156-157.

[3] غرانميزون أوليفي لوكور،**المرجع السابق**، ص270.

[4] كمال بيرم، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي(1840-1954)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أ.د صالح لميش، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص53.

انتقد مجموعة من الأهالي في عريضة لهم الحجز الجماعي، وتطبيق مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة، خاصّة في حرائق الغابات. وارتأت لأهميّة ما قالوه من كلام مؤثر فيما يتعلّق بهذه المسألة أن أستعرض هذه الفقرة التي تعبّر على رقيّ في فهم المسلمين الجزائريين لحقوقهم في تلك الفترة، حيث جاء في كلامهم؛ إنّ العربي الذي يمرّ قرب أراضيه والمناطق التي ترعرع وولد فيها والذي ربّما ترقد فيها بقايا أمّ عزيزة وأب حنون أو شخصيّة مبجّلة، لذا هو يشعر بالأسى الداخلي الذي يخنقه ودموعه التي تغروق عينيه. وهذا ما يؤدي إلى تكوين غض داخلي، مع ترنّح رأسه بعدّة مشاريع سوداء، وشيئا فشيئا فالأفكار تتعصّب، إنها النّار بالنّسبة للأهالي[1].

كما خلصوا إلى قولهم؛ بأنّ هذا في الواقع نتيجة سوء رعاية العربي؟ " فان الأسباب التي تمنح ولادة الحريق كثيرة، ولسنا بحاجة للحديث عليها هنا؛ لكن ما هو أكيد، أنّ الإدارة تتفادى أكثر منّا المناقشة في الموضوع، وبعيدين عن إقامة المسؤوليّات بأمانة لكلّ طرف، لأجل خدمة معرفة الأسباب الصحيحة، فهي تسعد (راضية) بتطبيق بحث وببساطة الحجز على القبيلة أين ظهرت النّار، لتترك طبيعيّا لهذه الأخيرة إمكانيّة شراءها فيما بعد. هناك أيضا فالدّولة مسلّحة ضدّ الأهلي بقانون والذي أنشأته لحاجيات الظّرف. نحن نريد التكلّم عن قانون 1881 حول المسؤوليّة الجماعيّة للأهالي "[2].

2- اعتماد الغرامات الحربيّة كأداة ردع للجزائريين:

استخدمت الإدارة الاستعماريّة الغرامات الحربيّة؛ كوسيلة إذلال وقهر للجزائريين بغية إخافتهم وإرهابهم، وإضافة المزيد من البؤس والتّدهور في أحوالهم لإجبارهم على التّخلي عن ممتلكاتهم وأراضيهم من خلال دفعهم نحو القتال أو التّهجير. مثلما تم توظيفها أيضا كوسيلة إخضاع للقبائل الثائرة والمنتفضة على الاستعمار الفرنسي، وسياساته الظالمة في الجزائر تجاه الأهالي. كما ركّز عليها الفرنسيون في الجزائر لأنّ دفعها من الناحية السياسية، يعد مظهرا من مظاهر الاعتراف بالاحتلال وسلطته في البلاد، كما لا يخف المداخيل المعتبرة التي تجنيها الإدارة الاستعمارية من هذه الغرامات الحربية.

[1] **Pétition faite par un groupe de conseillers municipaux..,** op.cit, p19.
[2] **Ibid.**

أ)تشريع عقوبة الغرامة الحربيّة في الجزائر:

كان بيد الحاكم أن يعاقب قبيلة أو قرية، بفرض غرامة جماعيّة[1]. حيث اعتمدت سلطة الاحتلال الفرنسي تطبيق عقوبة الغرامة الجماعيّة منذ السنوات الأولى للاحتلال[2]. حيث يشير أوليفي بيكار؛ بأنّه وفق ما يطرحه المختصّون في القانون الاستعماري؛ " لا يمكن معرفة أصل هذا الإجراء بدقة، لكنّنا نعرف أنّ بيجو(Bugeaud) هو من قام بتقنينه ببلاغ مؤرخ في تاريخ 2 جانفي 1844، وكان الجيش الاستعماري يلجأ إليه منذ بداية غزو الجزائر "[3].

كما أبرز هذا الأخير؛ بأنّ عقوبة الغرامة الجماعيّة كانت في بداية الأمر مجرّد " عقوبة تسلّط على قبائل قام بعض أعضائها بأعمال عدائيّة ضدّ الوجود الفرنسي العسكري والمدني، ثمّ نظر إليه على أنّه مواصلة للحرب. بطرق أخرى بضرب القبائل التي يشتبه في مساعدتها لجيوش الأمير عبد القادر "[4].

رغم قرار نابليون الثالث بإلغاء الغرامات الجماعيّة في الجزائر، من خلال قرار 24 نوفمبر 1858. لكن بالنظر للأصوات المعارضة لقراره، أجبر للتراجع عن قراره الأخير، وقبل تطبيقها بشروط خاصة. أما مع بداية القرن 20 فانّ عقوبة الغرامات الجماعيّة، لا تطبّق إلا في حالة حرائق الغابات. حيث يذكر جيرولت أرتور (Girault Arthur) بأن هذه الفرضيّة؛ " تمّ الترخيص لأجلها في قانون 17 جويلية 1874 ضمن الإجراء المحتفظ به من طرف قانون 21 فيفري 1903 المادة 30. فالغرامة الجماعيّة تعلن من طرف الحاكم العام في مجلس الحكومة "[5].

لقد تحولت الغرامة الحربيّة من أداة إخضاع للثائرين الجزائريين، والقبائل المساندة لهم، إلى مورد دعم لخزينة المستعمرة، لتتجاوز ذلك من خلال تحولها إلى غنائم لضباط جيش إفريقيا، خارج اللوائح التّنظيمية لها، حتّى أنّ فرانسوا ماسبيرو قد أشار إلى مسألة هامة، تتعلق بالتّشكيك في أمانه ضباط جيش الاحتلال، من خلال استشهاده بانتقاد

---

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص269.
[2] كريم ولد النبيّة ، **المرجع السابق**، ص65.
[3] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص ص 269-270.
[4] **المرجع نفسه**، ص270.
[5] Girault Arthur, **op.cit**, pp 520-521.

"شنغارنيي" للقائد " سانت آرنو "؛ ضمن مراسلته ليوم الثلاثاء 13 أكتوبر 1846، " على فرض الغرامات بصورة عشوائيّة، والّتي لا تدخل عائداتها حتما في صناديق الدولة "[1].

ب)عيّنات من الغرامات الحربيّة المطبّقة على الجزائريين:

وفق ما يذكره مصطفى الأشرف؛ لقد نال سكان تلمسان نصيبهم من النّفي والضرائب الجائرة، بما في ذلك الأعوان البرجوازيين الذين تعاونوا مع السلطات الاستعماريّة، والذين كانوا من الأصول التركيّة حيث شملتهم بدورهم الإتاوات الحربية الباهظة، والّذين مع ذلك كانوا يشكلون فرقا من الميليشيا تقاتل في الجيش الفرنسي. حتّى أنّ " كاميل روسي" يروي بأن الماريشال كلوزيل (Clauzel) قد طالبهم بدفع هذه الإتاوة: " على أن يدفع من ليس له نقود سلاحه وحليّ النساء. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل طبّقت عقوبات كالسّجن والضّرب بالعصا للتّعجيل بالدفع "[2].

إنّ الرّواية التي يسوقها هذا الأخير؛ تدعمها بالفعل وثائق أرشيف اكس بروفانس. فمن خلال بحثي في أرصدته، كان لي اطلاع على علبة تضمّنت وثائق تتعلّق بالضّريبة الحربيّة الّتي طبّقت على الجزائريين في السنوات الأولى للاحتلال. من ذلك؛ وثيقة بالفرنسية تخصّ الغرامات المسلّطة على سكان تلمسان؛ كتب في أعلاها " حكومة الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا"، مؤرخة في الجزائر 26 فيفري 1836[3].

كما اطّلعت أيضا على وثيقة باللّغتين العربية والفرنسية تبرز غرامات الحرب المفروضة على سكان تلمسان، مؤرّخة في شوال 1251؛ حيث كتب بالعربيّة " في شوال 1251 (...) مع خطيّة السلطان افريشي ". رقم 6355 وكتب بالفرنسيّة 12 جويلية 1837. وحدّدت العملة المعتمدة في الغرامة الحربيّة بالبوجو. كما كتب وسط الوثيقة عبارة " حضرة المكرم إلي يوسف باي قسنطينة والي مصطفى باي تلمسان وكاتبه وحضرة أكابر البلاد تلمسان "[4].

---

[1] مسبيرو فرانسوا، **المرجع السابق** ، ص254.

[2] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص ص216- 217.

[3] **A.N.O.M**, **F.M, F80/559,** contribution de guerre, contribution posé sur Tlemcen, gouvernement des possession Française dans le nord de l'Afrique, n°104, Alger le 26 février 1836.

[4] **A.N.O.M**, **F.M, F80/559,** contribution de guerre. Document n°6355, daté le 12 juillet 1837.

من خلال ترجمة ما كتب بالفرنسية في هذه الوثيقة، وردت العبارات التاليـــة؛ " هـــذه الضريبة دفعت بحضور الكوماندة يوسف (Juseph) باي قسنطينة، وباي تلمسان وكـــل الكبار في هذه المدينة". وأوّل الأسماء في القائمة كان " بوعوده بن صالح "؛ حيث ضمّت الوثيقة سبع مجموعات مفصولة بأسطر مع مجموع مبالغ غرامة كلّ مجموعة. وتـــشكلت المجموعة الأولى من؛ " بن عودة بن صالح، بن عودة سليمان، حم الراعي شاوش، الحاج الراو (...) برقاني، الحاج حم بن الساحلية، حم ولد امراد، حم ولد الرقيق "[1].

أما المجموعة الثانية فتشكّلت من سبعة أشخاص؛ والمجموعة الثالثة تتكون من ســـبعة أشخاص، في حين أن المجموعة الرابعة فتضم بدورها سبعة أشخاص، والخامسة تـــضم خمسة أشخاص؛ والسادسة[2] شخصان؛ والمجموعة السابعة والأخيرة أربعـــة أشـــخاص. ومجموع غراماتهم 53.000 بوجو[3].

في مراسلة رسميّة أخرى بعنوان غرامة حرب، صادرة عن وزارة الحـــرب، وهـــي عبارة عن مقتطف تقرير موجّه إلى الملك مؤرّخ في سنة 1837؛ ورد فيها كلاما أشـــار إلى أنّ ما دفعته تلمسان كغرامة حربيّة في 1836 و 1837 يصل فـــي مجموعـــه إلـــى 94.402.52 فرنك[4].

كما ورد أيضا في رسالة خطيّة بالعربيّة من أحد سكان تلمسان كلاما، يشتكي فيه هـــذا الأخير من ثقل الغرامات المسلّطة عليهم من طرف كلوزيل (Clauzel)، بالنظر لظروفهم الصعبة. والوثيقة تتكون من صفحتين كتبت بخط عربي[5].

في رسالة أخرى أيضا؛ موجهة من عند " أيوب الخزنـــاج وايـــضة عـــن اذن أحمـــد واسماعيل صهرانة ". وكتبت من طرف أيوب بن حسين خوج خزناج حـــسب مـــا ورد أسفل الوثيقة بتاريخ 21 من شعبان الذي من سنة 1253؛ والمرسلة إلـــى قائـــد الـــسلطة

---

[1] **Ibid.**

[2] تشكل المجموعة السادسة مجموعة من اليهود؛ حيث كتب " من عند اليهود" وكان مبلغ الغرامة الحربية 3000 بوجو.

[3] **A.N.O.M**, **F.M, F80/559,** contribution de guerre. Document n°6355, daté le 12 juillet 1837.

[4] **A.N.O.M**, **F.M, F80/559,** contribution de guerre. Correspondance de ministre de guerre daté en 1837.

[5] **A.N.O.M**, **F.M, F80/559,** contribution de guerre. Lettre en arabe d'une musulmane de Tlemcen.

الفرنسيّة في الحرب؛ ورد فيها كلاما تضمن اعتراض من السكان مما يصفونه بـــــ " .. الخطية على مصاريف الحرب بلد تلمسان ما قدره أربعة عشر آلاف ريال.." [1].

وورد في هذه الرسالة إلحاحا، لاسترجاع مبالغ الخطايا التي فرضت علـــيهم، حيـــث نصحوا بالكتابة للسلطة الفرنسية آخذين بنصيحة أحد الأشخاص يدعى " بن دران" حيـــث جاء في الوثيقة بعباراتها الأصلية : ".. فقال لنا بن دران بأن البايلك فرانص (فرنسا) يريد يدفع الينا جميع دراهمنا ولابد لنا نكتبوا له مطلبة وفيها نكتبوا ثمانيـــة عـــشر آلاف دورو اصبانية (اسبانية) الاجل لابد نعطيوا للبعض من الناس وكله على ذالك نسيب منها وله بن دران الثلث وأيضا قال لنا بأن باش تخذوا حقنا من عند الفرانـــصوة (الفرنـــسيين) لازم تكتبوا اعداد كبيرة الله يخذ فيه الحق الاجل الكذابه.. "[2].

ما يفهم من الكلام الوارد في هذه الرسالة؛ أنّ هذه المجموعة قد تعرّضت إلى خديعـــة من المدعو " بن دران " مما أوقعهم في مشاكل.

وثيقة أخرى تضمّنت؛ الإشارة إلى حالة الضرائب المسلّطة على الأهالي في محافظـــة قسنطينة من 1 جانفي 1839 إلى 19 أفريل 1841؛ صادرة عن وزارة الحرب، مصلحة شؤون الجزائر المكتب الثاني (إدارة ومحاسبة). وقسم الجدول الوارد في الوثيقة إلى عدّة خانات تضمّنت الإشارة إلى :الرّقم، التاريخ، تحديد الأشخاص أو القبائل الذين قاموا بدفع الضّرائب، صفة الضرائب وهي ثلاث؛ الحكور، العشور، وغرامات إضافية، أما الخانـــة الأخيرة فضمّت عنوانا و ملاحظات[3].

لقد كانت الغرامات الحربيّة المسلّطة من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي على الأهـــالي المسلمين مؤثّرة جدا؛ حتى أنّ محمد الطيب العلوي يرى؛ بأن وقوع انتفاضة الزّعاطشة عام 1848، يرجع في الواقع إلى قرار الإدارة الفرنسية إلزام سكان هذه الواحـــة بـــدفع

[1] **A.N.O.M**, **F.M, F80/559,** contribution de guerre, pétition en arabe de quelque gens de Tlemcen à l'autorité de guerre Française daté le 21 chabane 1253.
[2] **Ibid.**
[3] **A.N.O.M**, **F.M, F80/559,** contribution de guerre, ministre de guerre, direction des affaires d'Algérie, état des contribution acquérir par les indigènes dans la province de Constantine du 1 janvier 1839 au 19 avril 1841.

مبالغ طائلة، الشّيء الّذي رفضه شيخ الواحة الشّيخ بوزيّان الذي عرف بجهاده مع الأمير عبد القادر ضد الفرنسيين[1] .

إنّ من أشهر الغرامات الحربيّة في الجزائر والّتي أشهرتها إدارة الاحتلال الفرنسي؛ كانت الّتي فرضت على منطقة القبائل اثر ثورة 1871، حيث وصلت غرامتها الحربيّة إلى 63 مليون فرنك. حيث أفقرت السكان لاضطرارهم إلى بيع ممتلكاتهم من ماشية وأراضي لضمان تسديد هذه الغرامة الحربيّة الباهظة. ويصف أوليفي لوكور هذه العقوبة الجماعيّة بأنّها كانت " مخالفة لأكثر المبادئ وضوحا في القانون الجنائي، ألا وهو مبدأ فرديّة العقوبة وهو حقّ تضمنه النصوص الفرنسيّة "[2] .

إنّ المعيار الذي اعتمدته اللجان التأديبيّة في حساب هذه الغرامات الحربيّة الباهظة؛ حسب الأستاذ كمال ولد النبيّة؛ قدّر بـ 100 فرنك على كلّ بندقيّة متفجرة. وبالتّالي حسب هذه الأخيرة، فانّ الانتفاضة قد " كلّفت الجزائريين مبلغ 63.212.252 فرنك أي حوالي 70.4% من رأس مال الثّائرين وذهب هذا المبلغ كلّه لصالح الاستيطان وإصلاح ما تخرّب من الحرب كالمدارس والثّكنات "[3].

وفق ما أشار إليه عبد الحميد زوزو في كتابه " نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1914 ". فانّ الغرامات الحربية المفروضة على أعراش دائرة باتنة العسكرية المشاركة في انتفاضة الأوراس 1879، قدّرت بعد مضاعفتها بـ 207.565.70 فرنك. حيث كان نصيب عرش لحالحة لوحده 52.744.50 فرنك، وعرش الزحاحفة 58.480.80 فرنك، بالإضافة لأعراش أولاد موسى بن عبد الله وأولاد عيشة وأولاد رابح وأولاد بلاح وتاخريبت والحدادة[4].

أما الغرامات التي فرضت على أعراش دائرة بسكرة العسكريّة، التي شاركت في انتفاضة الأوراس سنة 1879، فقدرت بـ 135.495 فرنك. أما أعراش دائرة خنشلة العسكريّة في نفس القضيّة فبلغت غرامتها الحربيّة 12.100 فرنك . ومجمل الغرائم

---

[1] محمد الطيب العلوي، **المرجع السابق**، ص 68.
[2] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص270.
[3] كريم ولد النبيّة، **المرجع السابق**، ص71.
[4] تقرير قائد فرقة قسنطينة اللّواء فور جمول 12 جويلية 1879، A.O.M. 2H34، نقلا عن عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900** ، المرجع السابق، ص 198.

الحربيّة بالنسبة للدوائر العسكريّة الثلاثة؛ باتنة، بسكرة و خنشلة وصل إلى 355.172.70 فرنك[1].

لقد خلفت الغرامات الحربيّة وتطبيق مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة آثارا مدمّرة على المجتمع الأهلي المسلم في الجزائر؛ حيث تجاوزت أضراره الجوانب الماديّة للتأثير في مختلف النّواحي الاجتماعية، حتّى أنّهما كانا سببا أساسيّا في بروز ظاهرة الهجرة لدى الجزائريين نحو البلاد الإسلاميّة، هربا من السياسة التعسفيّة القمعيّة للإدارة الاستعماريّة في البلاد.

سابعا) تكريس سياسة التهجير:

إنّ الهجرة التي عرفت لدى المسلمين الجزائريين كانت على نمطين؛ داخليّة وخارجية. أما سياسة التّهجير التي تبنّتها إدارة الاحتلال الفرنسي خاصّة خلال القرن التّاسع عشر، فأخذت عدّة أشكال. فهناك التّهجير المباشر والّتي كانت الإدارة طرفا رئيسيا فيه، مثل تهجير العناصر التركية من الجزائر اثر نجاح الحملة الفرنسية على الجزائر، وكذا المتعلق بفرض سياسة الحصر والتّجميع للقبائل الجزائريّة.

وهناك أيضا التّهجير غير المباشر؛ والذي حصل نتيجة تطبيق سياسات فرنسيّة عسكريّة واقتصاديّة واجتماعيّة؛ من ذلك هجرة سكان الحواضر الجزائريّة داخل وخارج الوطن، نتيجة ما خلّفته السياسة الاستعماريّة من قمع وتخريب ونهب، أجبرت هؤلاء لاختيار النجاة بأرواحهم وأموالهم ودينهم. وكذا الهجرة المرتبطة بإجراءات المصادرة التي تعرض لها الجزائريون المسلمون، وكذا مشاريع التّوسع الكبيرة للاستعمار على حساب أراضي المسلمين ومواردهم الأساسية (الأرض والماشية).

يضاف إلى ذلك تأثير ما تعرض له الجزائريون من أزمات اقتصادية واجتماعية؛ مثل مجاعة ستينيات القرن 19، وأمراضها المهلكة والتي تتحمّل الإدارة جزء من المسؤوليّة القانونيّة والأخلاقيّة في حدوثها، لكونها سلطة احتلال فهي بذلك مسؤولة عن الإقليم المحتل، وكذا لأن تأثيرها كان قاتلا فقط في مناطق المسلمين، دون غيرهم من فئة المعمّرين، ممّا يدين إدارة الاحتلال كونها مارست التمييّز بين المجموعتين السكانيتين في

[1] تقرير قائد فرقة قسنطينة اللّواء فور جمول 12 جويلية 1879، A.O.M. 2H34، نقلا عن، **المرجع نفسه**، ص 199.

الجزائر، بأن منحت موارد المسلمين أصحاب البلاد الأصليين إلى الوافدين الجدد، وهـذا من شأنه التضيّيق على معاشهم، وكانوا بذلك عرضة إلى الموت البطـيء، البـؤس، أو الرّحيل.

إنّ هذه السياسة التمييزيّة بين المسلمين والمعمرين، قد وصفها أحد الكتّاب في مؤلّفـه "دراسة عن بعض معطيات التّنظيم العسكري في الجزائر" بقوله أنّ: " المصالح المعزولة كانت هي القاعدة الوحيدة. ووزن السّكان الأهالي بأكملهم لم يدخل في الميزان "[1].

اعتاد الجزائريون قبل الاحتلال الفرنسي على الهجرة نحو الشرق، لعدّة أسباب تتعلّـق بموسم الحج إلى الحجاز، أو للتّجارة وطلب العلم، غير أن مسار هذه الهجرة قد عرفـت مع الاحتلال الفرنسي صبغة مغايرة عن سابقتها. مع ذلك يمكن التميّيـز بـين الهجـرة والتّهجير والّتي أخذت شكلا من أشكال مقاومة الاحتلال الفرنـسي وسياسـاته، بـرفض الانصياع له ولسلطاته، والتي قد يعتبرها البعض مقاومة سلبية، وهروبـا مـن إرهـاب وبطش العدو الاستعماري الدّخيل. رغم تعدد أسبابها إلا أن منشؤها واحد، وهو الاستعمار وسياساته[2]. كما طرح أيضا؛ آجرون (Ageron) مسألة دار الحرب ودار الإسلام، فـي هجرة المسلمين من الجزائر بعد الغزو الفرنسي في 1830 واحتلال الجزائر[3].

لقد كانت الهجرة الجزائرية في جزء كبير منها إجباريّة، حيث باشرتها إدارة الاحتلال الفرنسي بطرد 10.000 تركي سنة 1830، أجبروا على مغادرة الوطن (إلـى مدينـة سميرن)[4]، وهناك أيضا الهجرة الطوعيّة لأعداد من الأهالي المسلمين من الصعب إحصاء أعدادهم. هذه الهجرة لها علاقة مباشرة بالحرب المرتبطة بالغزو، وتوسّع سلطة الاحتلال الفرنسي من سنة 1830 إلى غاية هزيمة الأمير عبد القادر سنة 1847[5].

1-أسباب هجرة الجزائريين المسلمين:

تعدّدت أسباب هجرة المسلمين الجزائريين خلال فترة الاحـتلال الفرنـسي؛ خاصّـة المحصورة منها مابين 1830-1914؛ بالنّظر للتطورات السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة

---

[1] Anonyme**, Etude sur quelques détails d'organisation militaire en Algérie**, op.cit, p11.

[2] عمار هلال، **المرجع السابق**، ص ص 76-77.

[3] Charles-Robert Ageron, "les migration des musulmans Algériens et l'exode de Tlemcen (1830-1911)", **Annales économies, sociétés, civilisation**, 22ème année, n°5, 1967, p1048.

[4] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص80.

[5] أرشيف اكس بروفانس، علبة 98/9 ، نقلا عن، **المرجع نفسه**، ص81.

والاجتماعيّة التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة. كما اختلفت أيضا أسبابها وتشابهت في بعض الأحيان بين الكتّاب الفرنسيين والجزائريين، وسأحاول استعراض عيّنات من هذه الأسباب لدى الطرفين لمعرفة مدى مسؤوليّة الإدارة الاستعمارية في حدوثها عن قصد، أم أنّها كانت انعكاسا لسياساتها المطبّقة في الجزائر.

يقرّ أحد الفرنسيين وهو لويس فييو (Louis Veuillot) سنة 1841 في كتابه "الفرنسيون في الجزائر " على أنّه؛ مع سقوط مدينة الجزائر لم يجد الكثير من سكانها المسلمين سوى النّزوح والهجرة منها، حيث جاء ضمن كلامه: " لم يجد الأهالي وسيلة أخرى إلا بمغادرة مدينة الجزائر، حيث كان العديد منهم في حالة من البؤس بسببنا "[1].

كما ربط عمار هلال أسباب الهجرة الخارجية للجزائريين؛ بالقمع المسلّط على الأهالي وعلى ما يعتبره الاحتلال حركات تمرد، والضرائب الباهظة خاصة في عهد الحاكم العسكري الجنرال روفيقو، حيث كان لها الأثر البالغ في بروز هذه الموجات من الهجرة أو لنقل تحديدا التهجير، لأن ما كانت ترتكبه فرنسا كان يسعى لغاية واحدة وهي إفناء العنصر الجزائري إما تصفية أو تهجيرا[2].

تندرج الهجرة الجزائرية خلال القرن التاسع عشر؛ ضمن سياق عام مرتبط بالحرب التي تعرض لها الجزائريون لمدّة أزيد من خمسين (50) عاما[3]. وحسب ما يقوله أوكلير أوبيرتين (Auclert Hubertine) فانّ :" عدم الأمن قد جعل المورسيكيّون الميسورين يهربون "[4].

يذكر عمار هلال بدوره؛ على أن الطّرقية قد لعبت دورا بارزا في هجرة الجزائريين إلى سوريا والمشرق العربي، حيث كان لبعض رجال الطّرق الصّوفية تأثيرا ما على الطّبقات الشعبيّة[5]، واستشهد في ذلك بشخصيّة " الشّيخ المهدي، أحد الطرقيين ببلاد

---

[1] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 201.

[2] عمار هلال، **المرجع السابق**، ص77.

[3] Kamel Kateb, "La gestion administrative de l'émigration Algérienne vers les pays musulmans au lendemain de la conquête de l'Algérie (1830-1914)", **in Population**, 52ème année, n°2, 1997, p400.

[4] Hubertine Auclert, **Les femmes arabes en Algérie**, imprimerie L.Sery, Issoudun, 1900, p5.

[5] A.O.M 9 H 98. نقلا عن **عمّار هلال**، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 14.

الزّواوة، قد استطاع بمفرده أن يبعث عشرات العائلات الجزائريّة إلى الهجرة إلى سوريا، وذلك عندما أبدت فرنسا نوايا واضحة في احتلال بلاد القبائل سنة 1847 "[1].

يصف أوغسطين بيرك في مقاله المعنون " بالبرجوازيّة الجزائريّة "، حال المجتمع الجزائري الذي فرض عليه النزوح والتهجير بسبب الحرب الدائرة بقوله أنه: " كثيرا ما يهاجر الناس في الجزائر إلى المشرق. وقد هاجروا في 1830و1832 و1854 و1860 و1870 و1875 و1888 و1898 و1910 و1911 ". كما شهدت تلمسان هجرة كبيرة في 1911 أثّرت فيها بقوّة، ولعلّ من أهم أسبابها خشية السكان من التجنيد والذي كانت الإدارة الاستعماريّة تعتزم تطبيقه على الجزائريين، وكذا القمع المسلّط على الأهالي، ناهيك على الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة المتدهورة بسبب السياسات الاستعماريّة[2].

وضمن حديثه عن أسباب هجرة الجزائريين والمشرق عامة؛ يذكر سعد الله؛ أنّه من أبرز نتائج انتفاضة المقراني هجرة آل المقراني وأنصارهم إلى تونس والى الشام، هروبا من الاضطهاد. في المقابل سيعقبها جلب الكثير من سكان الألزاس واللورين إلى الجزائر، بعد أن استولت ألمانيا على المنطقتين[3].

لم يكن التعسّف والظّلم لوحدهما، السببين اللّذين دفعا الجزائريين للهجرة خارج وطنهم خاصة في القرن 19، بل يضاف إليهما فشل المقاومة المسلّحة أمام القوّة العسكرية الضاربة الفرنسية منذ بداية الاحتلال إلى أواخر القرن التاسع عشر[4]. وهذا يرتبط أساسا بعدم رغبة السكان العيش تحت سلطة معادية كافرة و أجنبية.

كما يطرح كمال كاتب أسباب أخرى للهجرة، بربطها أساسا بقرارات إدارية حيث يذكر بأنه قد: " أضيفت أسباب عسكريّة صرفة للهجرة وذلك بالسّماح بالإبعاد عن الجزائر للمتشدّدين المعادين للوجود الفرنسي، مما يضعف مقاومة الاحتلال الفرنسي "[5].

يعتبر تقرير لوسياني (Luciani)، الذي طالبت الإدارة الفرنسية بإعداده، من أهم الوثائق التاريخيّة التي عالجت قضيّة الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق

---

[1] **نفسه.**

[2] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص ص 229- 230.

[3] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص62.

[4] عمّار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، المرجع السابق، ص 25.

[5] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص88.

العربي، وذلك في مناطق الوسط الجزائري: المديّة، وعين الدفلى (ex-Duperré) وواد الفضّة وكريميه (ex-Lamartine)، والأصنام، أبـــو الحـــسن(ex-Cavignac). هـــذا التّقرير مؤرّخ في 4 ديسمبر 1899، ويتكوّن من واحد وثلاثين (31) صفحة مكتوبة بخط يد السيّد لوسياني نفسه[1].

وقد قمت بتلخيص ما ورد في تقريره عن أسباب هده الهجرة فيما يلي:

1-الاضطهاد والتعسّف الذي يسلّط عليهم يوميا من قبل الفرنسيين هناك.

2-الإفلات من الخدمة العسكريّة[2].

3-الدّعاية التي مارستها الصّحافة العربيّة للهجرة إلى أراضي السّلطان العثماني، مع وفرة الأراضي الزراعيّة بسوريا[3]. " والدوافع الرئيسيّة المؤثّرة على هذه الهجرة، والّتي تـــأتي من الخارج، وهي ذات طابع ديني وسياسي محض "[4].

4-تدهور أوضاع الأهالي المسلمين في كل المناطق بشكل عام، خاصّة فـــي أورليـــان فيل، حيث يذكر التّقرير بأنّ؛ " الخمّاس لا يجد عملا، إلا بصعوبة كبيـــرة، وذلـــك بعـــد التعديلات التي طرأت على امتلاك الأراضي، وكيفيّة استغلالها. ومما صعّب أكثر علـــى الخمّاسين العثور على العمل، أن الفلاحين القدامى، الـــذين كـــانوا ملاّكـــين للأراضـــي، ويوفّروا العمل لهؤلاء الخمّاسين، أصبحوا هم أنفسهم يبحثون عن تأجير قوّتهم العـــضليّة، بعد فقدان أراضيهم، ومصادرتها من طرف الإدارة، أي تحوّلوا من ملاّكين للأراضي إلى خمّاسين ".

5- تأثير الاقتراض وشروطه القاسية على الأهالي المسلمين؛ " التي يفرضها القارض على المقروض عليه، والتي وصلت في بعض الأحيان إلى حدّ المغالاة، والتـــآمر علـــى أرض هذا أو ذاك، للاستيلاء عليها بطرق ماكرة خبيثة لا تمتّ إلى الأخلاق بصلة "[5].

---

[1] عمّار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، المرجع السابق، ص 227.

[2] **نفسه**، ص ص 229- 230.

[3] **نفسه**، ص ص 235- 236.

[4] **نفسه**، ص 247.

[5] **المرجع نفسه**، ص ص 245- 246.

2-جدلية التهجير ومنعه لدى الفرنسيين:

جاء في تعليق أحد الكتاب العنصريين المعادين للعرب المسلمين في الجزائر بأنـــه؛ إذا لم يتم محو السكان البدائيين، سيستمر الصراع، وأكثر من ذلك يجب التّفكير بدفعهم بعيدا من خلال دعمه لسياسة تهجير بحقّهم، ويجب أن تتّخذ هذه الإجراءات قبل أن يـــصبحوا حسب وصفه " أكثر روعة وتهديدا "[1].

يرى " أ. بوميل" في كتابه " في الأجناس الأهلية في الجزائر وفي الدور الذي تفرضه عليهم ملكاتهم"؛ الصادر بوهران في 1871 بخصوص عجز المزارعين العرب وضرورة تقدّم الاستعمار ونجاحه؛ خاصّة مسألة ترك تلك الأراضي الخصبة للأهالي فـــي الوقـــت الذي يبحث فيه الأوروبيون عن الأراضي التي يحتاجونها بأن: " ما يسميه العرب بفخـــر بساتين، هي في الحقيقة مجموعة أشجار التّين أو عادة من التّين الهندي وهي التي تمـــدّهم في مدّة قصيرة بجزء هام من غذائهم (...) وهو بالتأكيد فلاّح فاشل لا يعرف كيف يستغلّ أرضا خصبة مثل أرض التّل بل تفنّن في تدميرها، وهو يعيش فيها بصعوبة (...) غيـــر قادرين على الهروب من فقرهم المادي والمعنوي ". كما نجد أنّ هذا الأخير يؤيد فكرة أنّه إذا ما أردنا أن نجعل من الجزائر مستعمرة ثريّة ومزدهرة فيجب العمل علـــى إحـــداث إبعادا جماعيا للسكان الأصليين إلى الصحراء[2].

هناك آراء سادت حسب جيرولت أرتور (Girault Arthur) لـــدى إدارة الاحـــتلال ضمن سياساتها الأهلية من بينها؛ " القضاء على الأهالي أو على الأقل إبعادهم (تهجيرهم) مثلما وقع مع الهنود الحمر أو الأستراليين؛ لكن هذه الفكرة تمّ التخلّي عنها "[3]. غيـــر أنّ هذه الإستراتيجيّة قد تحققت ولو جزئيّا، بما يخدم مصالح المهـــاجرين الجـــدد ومـــشاريع الاستعمار.

---

[1] Anonyme, **Etude sur quelques détails d'organisation militaire en Algérie**, op.cit, p27.

[2] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص ص 65-66 .

[3] Girault Arthur, **op.cit**, p375.

لقد كان هناك من المتحمّسين لفكرتي الإبادة والإبعاد من ذلك ما قاله الجنرال فيليبارت[1] في كتابه الصادر في 1873 ومما جاء فيه: " ماذا تهم العدالة مع أشخاص كهؤلاء؛ الهدف هو تحطيمهم، وإبادتهم وطردهم "[2].

كتب " ف. هاين " في كتابه " إلى الأمة، عن الجزائر" رأيا مفاده؛ دعم فكرة استخدام سياسات متشدّدة تجاه العرب، تقتضي حتّى إلى ترحيلهم جماعيّا وإجبارهم على ذلك حيث يقول: " لنطردهم إذن، ولا نرحمهم، فالرّحمة معهم خارجة عن نطاقها ". ثمّ يعقّب على كلامه أنّه في حالة عدم رضوخهم لهذا الإجراء يجب أن: " يتوقعوا جزاء جرائمهم عقوبات مؤلمة إنهم عنيدين، فلنكن أكثر عنادا منهم "[3].

ذكر أحد الكتاب سنة 1845 ضمن حديثه عن التّنظيم العسكري في الجزائر، ومسألة تهجير الأهالي المسلمين لتوفير الأرض للاستعمار؛ أنّه من الملائم البقاء من وجهة نظر الاستعمار السريع وواسع النطاق، فبإمكاننا الرجوع لحاجة الاستبدال الكامل لشعب بالآخر. فان دعامة الاستعمار حسب اعتقاده؛ يتمثل في حالة سكاننا وشروط حياتنا الحالية. يجب لأجل إرضائهم وتلبية حاجياتهم توفير الأرض الحرّة والتي يمكن الاحتفاظ بها، وهذا يفترض فعله لاحقا، لكن مع ذلك فالجيش ضمن خياراته ليس بإمكانه طرد السكان القدامى بسرعة كبيرة[4].

يرى الدكتور بورديي (Bordier) ضمن مؤلفه " الاستعمار العلمي والمستعمرات الفرنسيّة " بأن الطرق المستخدمة في مسألة التعامل مع الأهالي قد اختلفت؛ فطرق الاستعمار كانت ثلاثة رغم اختلافها عن بعضها، فلكلّ منها أنصارها والمدافعين عنها وهي: الامتناع (l'abstention)، التهجير أو الإفراغ (refoulement)، والانصهار(fusion). بالنسبة لأسلوب الصبر أو الامتناع لا يمكن أن نركّز عليها، فأسلوب التهجير هو السائد ضمن توصيّات الحكومات التي مسكت الجزائر، فطريقة

---

[1] وهو عقيد، ثم جنرال ن شارك في الحملة على بني مناصر سنة 1871 ،وكان معارضا لآراء بعض العسكريين والمعمّرين حاملي شعار الإبادة والإبعاد للأهالي الجزائريين، كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص27.

[2] **نفسه.**

[3] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص ص 112-113.

[4] Anonyme, **étude sur quelques détails d'organisation militaire en Algérie,** op.cit, p22.

التّهجير والتّفريغ للأهالي من خلال مصادرة الملكيّة تسمح ببناء قرى يسكنها المعمّـــرون فقط[1].

على عكس هذه الآراء المتطرفة؛ حاول " بوجولا " تفنيد آراء من يـــسعى إلـــى دعـــم سياسة طرد وتهجير العرب من أراضيهم لكون ذلك حسب اعتقاده: "يتطلب بذل جهـــود جبّارة واستعمال قوّة غاشمة "[2].

كما حاول أيضا أحد الفرنسيين؛ إبراز ما يطمح إليه أنصار نظريّة تهجيـــر العنـــصر العربي؛ حيث يرى النائب دسجوبير أميدي (Amédée Desjobert)؛ ضـــمن إبـــرازه مقارنة بين ما عرفته فرنسا في الولايات المتحدة الأمريكيّة وما واجهته في الجزائر؛ حيث طرح مسألة مفادها أن ّسكان أمريكا كانوا صيّادين في الغابات؛: " ولكن، فـــي الجزائـــر، ليس لدينا عمل مع صيّادين، بل مع سكان زراعيين. كلّ الـــبلاد مـــشغولة. المـــزارعين المستقرّون لديهم مساكنهم، والتي لا يمكن أخذها مثل الصيّاد ببندقيّة. والمزارعون البـــدو لديهم خيامهم وماشيتهم: إذا ما دفعت قبيلة (refoulée)، ستصل إلى منطقة قبيلة أخـــرى والتي لها أيضا خيام وماشية، وراء هذه القبائل يوجد رمال الـــصحراء ". وهـــذا يعنـــي بالنسبة له " الموت لكلّ الكائنات الحيّة ". ليخلص في آخـــر كلامـــه إلـــى القـــول بـــأن: "الاستعماريين يبحثون على إبعاد العرب إلى الصحراء الكبرى، والعرب يبحثون إلى إبعاد المستعمرين إلى البحر المتوسط "[3].

تناول موريس وحل (Maurice Wahl)[4]، في كتاب له سنة 1882 هذا الموضـــوع بالتحليل وطرح كلاما قد يبدو مثاليّا من حيث مضمونه ومعاكسا لتيّار الإدارة الاستعماريّة الجارف لكل ما هو أهلي مسلم. ومما ما جاء في كلامه: " من جهة أخرى نسمع كل يـــوم ترديدا أنّه يجب إبعاد الأهالي، وعند الضرورة تحطيمهم وبأن بيـــنهم وبـــين الأوروبـــي صراعا على الحياة يجب أن يفنى أحدهما؛ هذا يقتل ذاك، هناك رأي عنيف يجعـــل حـــل المشكل في القضاء على الأهالي؛ لكن هذا الرّأي لم يجد آذانا صاغية لنتشرف بمناقـــشته

---

[1] Bordier.A (Dr), **La colonisation scientifique et les colonies Françaises**, Typographie Paul Schmidt, Paris, 1884, p188.

[2] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص83.

[3] Amédée Desjobert, **L'Algérie en 1838**, op.cit, pp 53-54-55.

[4] وهو أستاذ بثانوية الجزائر، ينظر، كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص29.

فالكرامة الفرنسيّة تنفر من مثل هذه الأفكار، يضاف إلى ذلك: إذا أردنا واستطعنا القيام بهذا العمل الدّنيء، فسيكون ذلك ضدّ مصالحنا "[1].

مع احترامي لهذا الرّأي الذي يبدو إنسانيا إلى حد ما، ومتعاطفا مع الأهالي المسلمين ومسألة وجودهم في البلاد، غير أن الواقع يثبت عكس هذا الكلام فالسّلطة الفرنسيّة سواء كان ذلك في المتربول أو الجزائر، قد شجّعت سياسة التهجير وطبّقتها عمليّا، وبعدة أشكال خلال القرن التاسع عشر على الأقل.

حاول موريس وحل (Maurice Wahl) في مؤلّفه " الجزائر والمصاهرة الفرنسيّة "؛ إبراز فكرة استحالة اندثار العرب، وضرورة إيجاد مخرج لجلبهم إلى صفوفهم؛ حيث يقول ضمن هذا الرّأي: "بما أنّ هؤلاء السكّان الأهالي مستمرين، بما أنّهم بعيدين عن الاختفاء (الاندثار)، إنهم يزدادون، انّه من الضروري عدم الاستهانة بهم، للعمل على جلبهم لنا، بصورة أن يصبحوا نحن، بأن يكونوا يوما ما فرنسيين. حاليا هم ليسوا كذلك. لا يمكننا القول بأنّ كلّ أهالي الجزائر هم أعداء لنا. التّعصّب، البغض العمى، الذي كان في السابق بالتقريب لدى كلّ الأنفس، قد وهن بشكل ملحوظ، خاصّة منذ خمس عشرة (15) سنة "[2].

يعتقد الدكتور بورديي (Bordier)؛ " أن أسلوب التهجير لم يؤد إلى الآن سوى إلى إبادة (إفناء) الأهالي. ففي اثنين وأربعين (42) سنة الأولى من الاحتلال، تمّ اختفاء 874.949 بمعنى 20.000 للسنة؛ من 1866 إلى 1872 فالمجاعة، والتي كانت إدارتنا عاجزة عن منعها، نتائجها أدت إلى فقدان 527.021 أهلي، بمعنى 87.000 للسّنة! ولقد قلت سابقا بأنّه لدى السكان العرب فالولادات لا تعادل الوفيات "[3].

3-أمثلة من هجرة الجزائريين ومواقف الإدارة الاستعمارية منها:

أ)الهجرة الداخلية:

كانت الهجرة الداخلية للجزائريين خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1914؛ مرتبطة أساسا بسقوط مدينة الجزائر وتوسّع الاحتلال الفرنسي، وما ترتّب عن ذلك من

---

[1] **نفسه.**

[2] Maurice Wahl, **l'Algérie et l'alliance Française,** op.cit, pp 8-9.

[3] Bordier.A (Dr**), op.cit**, p189.

قمع وقتل وتخريب وسلب ونهب ومصادرات، فما كان خيار الجزائريين سوى اختيار أماكن أبعد ما تكون عن أيادي الاحتلال القمعيّة. إن هذا ما يفسر إفراغ المدن من سكانها المسلمين، واحتلالها من طرف الغزاة والمهاجرين الأوروبيين، الذين رافقوا عمليّة احتلال الجزائر، وازدادت أعدادهم بتوسّع مناطقه ومشاريع الاستعمار.

كما كرّست أيضا سياسات الحشر والتجميع، ولاحقا فرض الملكيّة الفرديّة وإنشاء الدوار، وتوسّع المنطقة المدنيّة إعادة انتشار جديدة للسكان خلال القرن 19. إن هذا الأمر يطرح مدى مسؤوليّة الإدارة الاستعماريّة فيما يمكن اعتباره تهجير أو تشريد للمجتمع الجزائري المسلم، والذي يدخل في الواقع ضمن سياسة تعمل على اندثار العنصر الأصلي المسلم أو على الأقل التّقليل من أعداده، وحصره في مناطق لا تسمح له بالحصول على وسائل عيشه.

رغم إقرار كمال كاتب بأن السّكان الأهالي المسلمين للمدن، لا يمثلون إلا جزءا قليلا من السكان الحضريين قبل الاحتلال، غير أنّ؛ " التّوزيع النّوعي للسكان اضطرب بسبب السياسة الاستعماريّة في حجز الأراضي وترحيل السكان الرحّل وأشباه الرحّل ". ووفق ما يقوله هذا الأخير فانّ؛ " هناك ثلاثة عوامل أثّرت على نمط معيشة السكان الأهالي الشّيء الذي غيّر التّوزيع النّوعي للسّكان: عمليّات التّجميع للعشائر، وبداية تشكيل قرى مشتركة، وإحداث مراكز استعماريّة تلبية لحاجيات المعمّرين الجدد. وأخيرا الخصخصة للأراضي الجماعيّة بهدف إحداث سوق عقاريّة، تسهيلا لعمليات البيع العقاري لفائدة السكان الأوروبيين "[1].

إن حاولنا استنطاق الأرقام في إبراز هذه الظّاهرة، ّ نقول؛ بأن وهران التي كانت تعدّ 40.000 نسمة قبل الغزو الفرنسي للجزائر، فإنّهم كلّهم رحلوا من المدينة في 1831، ولم يتجاوز سكانها سنة 1838 سوى 1000 نسمة ، ليصل تعدادهم إلى 2120 نسمة سنة 1845، ثم 2895 نسمة سنة 1861 وصولا إلى 8421 نسمة سنة 1861[2]. ما كان قد حصل في الجزائر العاصمة ينطبق على باقي المدن[3].

---

[1] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص115.
[2] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 229.
[3] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص113.

وفق ما يقوله كمال كاتب مجدّدا؛ فقد فقدت مدينة قسنطينة عشيّة الاحتلال نصف سكانها البالغ عددهم 40 ألف نسمة. كما أن الأمر نفسه ينطبق على مدن المديّة وملياناة وشرشال سنة 1840، بعد احتلالها. حيث خلّفت هذه الأوضاع هجرة سكان هذه المدن[1]. هكذا، كانت المدن الرئيسية في منتصف السنوات 1850 مأهولة بالأوروبيين في غالبيتها. كما أن تزايد عدد سكان هذه المدن ارتبط في البداية بعامل أساسي؛ يتعلّق بتزايد عدد الأوروبيين. لتدخل لاحقا عوامل أخرى تتمثّل في " الهجرة الريفيّة الّتي كانت سببا في تعمير المدن الأهالي وإعادة التّوازن في الحجم مع السّكان الأوروبيين (...) كان يجب انتظار بداية القرن العشرين حتّى تجد العاصمة 1906 وقسنطينة 1911 السّكان الأهالي الجزائريين الذين كانوا فيها سنة 1830 و 1837 "[2] .

ب) الهجرة الخارجية:

كانت هذه الهجرة في جزء كبير منها إجباريّة، حيث أجبر آلاف الأتراك على مغادرة وطنهم عقب احتلال مدينة الجزائر[3]. كما ساهمت سياسة إدارة الاحتلال الفرنسي في هجرة أعيان المدينة، حيث يذكر حمدان خوجة بشأنهم؛ " إنّ الإدارة إذا، لا تقوم بواجبها، إنّها لا تهتم إلا بالذّهب والفضّة، وأضلّ رجال السّلطة سعيهم وراء الثّروات (...) إنّ هذه الأساليب قد أجبرت الأغنياء على مغادرة البلاد على الرغم من أنّهم هو المورد الوحيد بالنسبة للطّبقات الفقيرة.."[4].

كما يضيف هذا الأخير ضمن حديثه؛ الإشارة إلى تأثير سياسة القمع والتّخريب والنّهب التي تبناها الجيش الفرنسي بقوله: " كانت هذه أحد الأسباب الرئيسيّة التي دفعت الملاّك إلى التّنازل عن ممتلكاتهم بالشّروط الّتي تقدّم لهم وبأسعار بخسة. وهكذا لم يعد في استطاعة أيّ واحد أن يفخر بكونه يمتلك عقارات في الجزائر "[5].

كانت الهجرة الخارجية للجزائريين المسلمين باتّجاه المغرب وتونس والإسكندرية واسطنبول وبلاد الشام والحجاز. وما نلاحظه على هؤلاء المهاجرين الأوائل، أنّهم كانوا

---

[1] **نفسه.**
[2] **نفسه**، ص114.
[3] **نفسه**، ص80.
[4] بن عثمان خوجة حمدان، **المصدر السابق**، ص229.
[5] **المصدر نفسه**، ص234.

من الفئة الموسرة والمثقفة في أغلب الأحيان. وبذلك خسرت البلاد بهم ثروتها الاقتصاديّة والعلميّة[1].

يذكر محمد أمطاط بخصوص هذه الهجرة؛ أنّه بمجرّد سقوط مدينة الجزائر بدأت موجات الهجرة الجزائريّة نحو المغرب حيث تشير الوثائق المخزنيّة إلى " وصول سفينتين محمّلتين بالمهاجرين من العاصمة إلى تطوان، يتشكّلون في أغلبهم من التّجار والجنود وأهل الحرف وبعض الأعيان "[2].

كما كان هناك في المغرب حسب آجرون (Ageron)؛ " مستعمرة من المهاجرين، ناس من الجزائر(العاصمة) في تيطوان، سكان وهران ومن مستغانم في وجدة وتازة، أهل تلمسان في فاس. بعد أخذ معسكر وتلمسان، عدد كبير من الوجهاء (المشاهير) الوهرانيين توافدوا على فاس في 1836؛ وأتبعوا بقبائل هاشم وبني عامر قدموا في هجرة مؤقتة "[3].

يروي أيضا هذا الأخير؛ فصول ما تعرّض له الجزائريون من تهجير جرّاء سياسات الإدارة الاستعمارية والجيش الفرنسي بقوله؛ أن العديد من المغادرين بعد سقوط عاصمة أحمد باي قسنطينة بداية 1837، قد اتّجهوا نحو تونس ومن هناك نحو سوريا[4].

أشار آجرون (Ageron) أيضا؛ إلى هجرة سكان من القبايل (les kabyles)، والّذي وصفهم بأنّهم من " المحكوم عليهم بشكل خاص من طرف البعض على أنّهم مسلمون فاترون ". حيث هاجروا بدورهم في 1849 على قدم المساواة مثل العرب، بتأثير؛ " نداء من مرابط في أعالي سيباو (Haut-Sebaou)، الشّيخ المهدي، العديد من العائلات القبائليّة، 3000 شخص بالتّقريب، ذهبت لسوريا. في كلّ تقدّم داخلي لهيمنتها على القبايل (Kabylie)، عائلات جديدة تابعة للطّريقة الرّحمانيّة، تذهب لزيادة المستعمرة القبائليّة اللاّجئة في دمشق (في 1864 نسجّل وصول 200 عائلة قبائليّة) "[5].

كانت تونس محطّة العبور المفضّلة للجزائريين في طريقهم نحو الشرق وسوريا بالخصوص، مثلما كانت هي أيضا ملجأ مؤقتا لهم في أوقات الشدّة، وعندما تشتدّ عليهم

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص ص 79-80.

[2] محمد أمطاط، **الجزائريون في المغرب مابين سنتي 1830-1962 مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر**، دار أبي قراف للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2008، ص44.

[3] Charles-Robert Ageron, **op.cit**, p1049.

[4] **Ibid.**

[5] **Ibid**, pp 1049-1050.

الرّقابة الفرنسية، ليواصلوا لاحقا مسيرتهم إلى سوريا، وهذا ما تبرزه التّقارير الفرنسيّة بين سنتي 1800 و1860 والّتي تشير إلى هجرة قبائل جزائرية إلى سوريا[1].

إن الهجرة الفردية أو الجماعية التي ارتبطت بتاريخ الاحتلال نحو البلاد العربية، من الصّعب إحصاؤها. غير أنّها إن أضيفت إلى الخسائر التي خلّفتها الحرب المميتة والدموية التي أعلنها الفرنسيون المحتلّون على الأهالي المسلمين، مع ما تسببت فيه الأوبئة والمجاعات المتعاقبة من خسائر بشرية فادحة في صفوفهم، نجد أنّها قد ترتّب عنها مجتمعة، تراجعا ديمغرافيا مذهلا للسّكان الأهالي المسلمين بالبلاد[2].

كانت هذه الهجرات في معظمها في الواقع سريّة، وهذا ما يفسّر عدم طلبهم أو حصولهم على رخصة الخروج، بما في ذلك عدم توفّر هذه العائلات على جوازات السّفر الضّرورية لمغادرة الجزائر[3]. حيث ذكرت في أوائل شهر أوت 1910 بعض الجرائد المحليّة السوريّة؛ " أن معدّل المهاجرين الجزائريين الوافدين على سوريا يوميّا يتراوح بين 20 و 30 مهاجرا، وأنه خلال السّنة المذكورة قد حلّ على مدينة دمشق وحدها حوالي 12.000 مهاجرا جزائريّا "[4].

يشير آجرون (Ageron) بأنّ سنة 1911 قد أرّخت في الجزائر؛ " من خلال هجرة جدّ هامّة لبضعة مئات من المدنيين المسلمين لمدينة تلمسان، نجحوا في مغادرة الجزائر، سرّا أم لا (...) أخذت لاحقا مكانا معتبرا في الصحافة الاستعماريّة والفرنسيّة.. "[5].

إن المتمعن في موقف الإدارة الاستعمارية في تعاملها مع مسألة هجرة الجزائريين خاصّة نحو المشرق العربي؛ يخرج باستنتاج مفاده؛ أن موقف الفرنسيين كان مزدوجا؛ بين تأييد هجرة الجزائريين من بلدهم، بهدف توفير أراضي كافية لمشاريع الاستعمار. وكذا محاولة التّحكم في هذه الهجرة وإخضاعها لرقابة صارمة، خوفا من تداعيات داخليّة تتعلّق بضياع عمالة للمستعمرة ومورد ضريبيّا هام، وكذا مخاطر استغلالها من طرف العثمانيين بالخصوص لضرب مصالح فرنسا في الجزائر والمشرق العربي.

---

[1] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**، المرجع السابق، ص89.
[2] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص92.
[3] **المرجع نفسه**، ص82.
[4] عمّار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، المرجع السابق، ص 99.
[5] Charles-Robert Ageron, **op.cit**, p1047.

استنتاج جزئي:

بعد استعراضي للأساليب التي انتهجتها السياسة الإدارية الفرنسيّة في الجزائر في التعامل مع الانتفاضات الشعبيّة وتحركات المعارضين الجزائريين لسلطتها، يمكن القول حسب تقديري بأنّ هذه الوسائل الجهنّميّة والماكرة في نفس الوقت قد نجحت إلى حدّ بعيد في إحباط تحركات الثائرين والوطنيين الجزائريين، بدليل استمرار سلطة الفرنسيين في الجزائر لعقود.

إن كلامي هذا لا يقلّل من الانتصارات الظرفيّة والمؤقتة التي حقّقها المنتفضين الجزائريين ضد جيش الاحتلال الفرنسي ومعاونيه، ولا من الدّماء الغزيرة التي سالت فداء للوطن الجزائري وعقيدة البلاد، إلا أنّ قوّة الاحتلال الفرنسي وتفوّقه من حيث العدّة والعتاد، ناهيك عن مكر السياسة الإدارية الاستعماريّة ودهائها من خلال معرفة مسبقة دقيقة بنقاط قوّة وضعف الخصم، قد ساهم في استعمالهم لأساليب مختلفة عملت على استدراج الجزائريين نحوهم، وكذا ضربهم بعضهم ببعض، بالإضافة إلى تفرّق المقاومات الجزائريّة المختلفة من حيث المكان والزمان. كلّ ذلك كان له دورا فاعلا في حسم المعركة لصالح المحتل الفرنسي مؤقتا.

الفصل الثاني: أدوات إدارة الاحتلال الفرنسي في التحكّم بالجزائريين سياسيّا وأمنيّا:

أوّلا) استقطاب وإغراء أعيان الجزائريين وقادتهم.

ثانيا) محاولة توظيف واحتواء شيوخ الطّرق الصوفيّة.

ثالثا) استخدام المكاتب العربيّة كأداة توغّل وتحكّم في المجتمع الجزائري.

رابعا) تشديد إجراءات الرقابة الأمنيّة على الأهالي المسلمين.

خامسا) اعتماد السّجن والاعتقال كأداة ردع لمخالفات الأهالي المسلمين.

سادسا) استخدام السلطات التأديبيّة للتّحكّم في الأهالي المسلمين وإخضاعهم.

سابعا) اعتماد قانون الأهالي كأسلوب لإخضاع الجزائريين والتحكّم فيهم.

لم تكتف الإدارة الاستعمارية في الجزائر بمواجهة الانتفاضات المتعـدّدة فـي الـبلاد المناوئة لسلطتها الجديدة، بل سارعت إلى تكبيل العنصر الأساس فـي المعادلـة أمنيّـا وسياسيا، والمتمثل في المجتمع الجزائري، وإجباره للخضوع إلى سلطة الاحتلال الفرنسي من خلال توظيف أساليب متنوعة؛ جمعت بين استعمال التعسّف والقوّة إلى جانب فـرض التشريعات العديدة، والتي حرصت من خلالها إدارة المحتل على فرض رقابـة صـارمة شملت كلّ تحرّكات الجزائريين في الداخل والخارج.

عمل الفرنسيون في الجزائر لضمان إخضاع المجتمع الجزائري لهم إلى استدراج بعض قياداته الدينيّة والقبليّة، من أجل دفعهم للتحرّك ضمن توجّهات الإدارة الاسـتعماريّة بعـد إدراكهم لمكانة هذه العناصر، وقدرة تأثيرها في أوساط قومها وأتباعها. كمـا اسـتعملت أيضا ترسانتها العقابيّة من خلال تكثيف إجراءاتها التعسّفيّة؛ من الاعتقال والـسجن إلـى فرض الغرامات بحق المعارضين من الجزائريين، وكذا قهرهم بواسطة منظومة قانونيّـة تعسّفيّة منافية للمنطق والقانون العقابي المتعارف عليه، والتي يمثّلها بالخصوص السلطات التأديبيّة وقانون الأهالي اللّذين كانا يخضعان لهما الجزائريين.

أولا) استقطاب وإغراء أعيان الجزائريين وقادتهم:

منذ احتلال فرنسا مدينة الجزائر وسعيها لتوسيع نفوذها الاستعماري في البلاد سـعت لاستخدام أسلوب جد خطير مع الجزائريين يتمثل في محاولة استقطاب وإغراء زعامـات جزائرية سياسية، دينية وقبلية، لاستدراجها للعمل في صفوفها وخدمة لمشاريعها، رغبـة من الفرنسيين في توظيفهم، ضمن مخطط إسكات السّكان، وكبت شوكة المقاومة للاحتلال المتصاعدة. وكذا ضمان استغلالهم كوسطاء في التعامل مع السكان، لإخضاعهم ومراقبتهم لكونها على دراية بأوضاعهم وشؤونهم .

لقد أخذت هذه الإغراءات عدّة مظاهر من ذلك، تقليد بعض الشخصيات مناصب معيّنة سواء كانت مدنيّة أو دينيّة داخل المدن وفي الأرياف، بشرط اعترافهم بسلطة الاحـتلال الفرنسي كسلطة شرعيّة في البلاد، وضمان دفع اللاّزمة أو الضريبة بالنسبة لحكام الأقاليم والمناطق، كدليل اعتراف وخضوع للسّلطة الفرنسية في مدينة الجزائر، مع مـنح هـذه الشخصيات امتيازات مادية ومعنوية معتبرة.

1-إستراتيجيّة الإدارة الاستعمارية في استدراجها:

استعرض مختار هواري؛ قراءة جد هامّة لإستراتيجيّة الاحتلال الفرنسي في التّعامل مع الأعيان والقبائل والعائلات الكبيرة، ارتأيت من المهم الاستشهاد بها؛ حيث علّق قائلا بأنّ الإدارة الاستعمارية: " أمام المقاومة العنيفة للجزائريين خاصّة في بداية الاحتلال، والتي فاجأت الفرنسيين، لم يجد هؤلاء ربّما من وسيلة غير الإبقاء في بادئ الأمر على التنظيم الإداري العثماني السّابق دون إحداث تغييرات جذرية إلاّ للضّرورة "[1].

كما عملت الإدارة الاستعمارية؛ حسب هذا الأخير للإبقاء على " نفوذ الأسرة الكبيرة في المناطق التي كانت أقلّ خضوعا للسيطرة العثمانية، فاعترفوا بالمشيخات الموروثة وإذا اقتضى الأمر استبدلوا شخصا بآخر أو عوّضوا صفّا تقليديّا بآخر(...) وفق ما يخدم المصالح الاستعمارية. لقد كان الاعتماد على هذه القيادات ضمن سياسة متدرّجة تهدف إلى الحدّ من خطورتها لإدراك الفرنسيين لنفوذها في أوساط السكان "[2].

حاول الفرنسيون في البداية تطبيق هذا الأمر مع أعيان مدينة الجزائر، حيث كان الاعتقاد الشائع لدى الفرنسيين أن حضر الجزائر كانوا متضايقين من الإدارة العثمانية، لذلك فهم حسب رؤيتهم؛ طبقة صالحة للتعاون معهم ضد هذه الإدارة. وهكذا نجدهم قد استعملوا بعض أعضاء الحضر في البداية، ولكن سرعان ما انقلبوا عليهم، واتّهموهم بالتآمر والطّموح ونحو ذلك، ونفوا زعمائهم من مدينة الجزائر[3] .

يبدو لي مما سبق، أن الفرنسيين أرادوا استخدام أعيان الحضر في البداية كمرحلة انتقالية لا غير إلى حين ترتيب بيت الإدارة الفرنسية في الجزائر، من خلال استدراجهم بالحفاظ على مكانتهم ومنحهم مناصب إدارية فخرية، لتسيير شؤون السكان مؤقتا، بل أكثر من ذلك أرادوا أن يكون هؤلاء الأعيان في واجهة الاحتلال للتعامل مع السكان، ليسهل إخضاعهم ومخادعتهم للقبول بالأمر الواقع .

تجاوزت هذه السّياسة الاستعمارية تجاههم في الواقع، إلى الرّغبة في استخدام هؤلاء الأعيان والمشايخ لأغراض أمنية جاسوسيّة، من قبيل معرفتهم بالسّكان وبالتالي إشراكهم

---

[1] مختار هواري، **المرجع السابق**، ص37.

[2] **نفسه.**

[3] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، المرجع السابق، ص 58.

في مشروع الاحتلال، من خلال الكيد ضد الثائرين والمشاركة في عمليات استهداف الزعامات الثائرة واعتقالهم، ضمن شعار يمكن وصفه بـ" احتلال البلاد بأولاد البلاد ".

لقد وصلت الوقّاحة بهؤلاء المتعاونين مع الاحتلال، وفق ما يراه مصطفى الأشرف؛ إلى الانتقام من الأهالي المقاومين، من خلال تزويد الإدارة الاستعمارية الغازية بالرّجال والعتاد، وأكثر من ذلك أنهم كانوا يتقاسمون معها الغنائم التي كان الاستعمار ينهبها من إخوانهم وبني جلدتهم الجزائريين. كما كانوا أيضا يتقاسمون مع الأوروبيين الأراضي التي تنتزع من الفلاحين المقاومين الجزائريين[1].

يمكننا ضمن هذا المجال، أن نبدأ الاستشهاد بذكر بعض أعضاء الهيئة المركزية التي أنشأتها لجنة الحكومة، بأمر من القائد العام للحملة على الجزائر " دي بورمون ". حيث ضمت المنظمات السبع الهامة في مدينة الجزائر، والذين كانوا جميعهم تقريبا من حضر مدينة الجزائر. وكان من بينهم " الحاج علي بن أمين السكة، وابن مرابط، وإبراهيم بن المولى محمد، وحسن قلعاجين ومحدد بن الحاج عمر، وأحمد بوضربة، والحاج قدور بن عشائش ". ولاحقا انضمّ لهذه الهيئة عنصرين أهليين إسرائيليين هما ابن بكري وابن دوران، اللذان لعبا دورا واضحا في التمهيد للاحتلال، حتى " أن بعض أعضاء هذه الهيئة كانت له شهرة في التّعاون مع الفرنسيين، مثل بوضربة "[2].

كان الهدف من إنشاء هذه الهيئة المركزيّة حسب ما يطرحه سعد الله يتمثل؛ في ترضية الجزائريين، ولاسيما الطبقة التي تعاونت معهم والتي كانت تظنّ أنّ إنهاء الإدارة العثمانية يعني انتقال الحكم إليها، غير أن السّلطة الحقيقية في الواقع كانت في يد اللجنة الحكومية[3].

وفق ما يشير إليه المؤرخين الفرنسيين ومنهم " بيليسي دي رينو "؛ في كتابه " أخبار الجزائر"، فان حضر مدينة الجزائر كانوا يحلمون برجوع الحكم الإسلامي في الجزائر، لذا حاول أعيان المدينة ربط اتصالاتهم بالفرنسيين أو بالدّاي المخلوع وحتى بالحاج أحمد باي رغبة منهم في تحقيق هذه الغاية[4].

---

[1] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص ص 58- 61.

[2] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، المرجع السابق، ص 58.

[3] **نفسه**، ص 60.

[4] **نفسه**، ص 65.

لقد كان الأعيان والتجار وأصحاب الورشات في مدينة الجزائر، حسب وصف شـــارل أندري جوليان، مستعدين لكلّ التنازلات من أجل الحفاظ على مصالحهم[1]. ولعل هذا مـــا سهل من عملية استدراجهم واستقطابهم من طرف سلطة الاحتلال الفرنسي الناشئة.

ضمن دعمه لهذه الآراء؛ يذكر حمدان خوجة في كتابه " المرآة " بأنّ: " أعيان مدينـــة الجزائر وأعضاء الحاشية (أعضاء الديوان والموظّفون السامون) الذين لا يسكنون القصبة وضعوا مساكنهم تحت تصرّف ضباط الجيش السامين ليـــسكنوها. فكانـــت لكـــلّ واحـــد حصّته"[2].

حاول الفرنسيون في بداية الأمر، الاعتماد على رجال الأرستقراطيّة التركيّة، وكـــذا رجال المخزن الإقطاعيين مثل ملاّك الأراضي والدوابر والزمالة في وهران. ولم ترفض هذه الفئات المذكورة هذا العرض الفرنسي من الإدارة الجديدة، لكون أولئك الإقطاعيين قد " رأوا فيه وسيلة لتوطيد سلطتهم التي انهارت بسقوط الجزائر"[3].

كما كان الإقطاعيون حلفاء القوّة الاستعمارية في الجزائر؛ مثل التضافر الذي حـــصل في بايلك قسنطينة، ابتداء من سنة 1837 بين الإقطاعية والاســـتعمار، بحيـــث أن الإدارة أصبحت تعتمد على نفوذ شيوخ الخيام الكبيرة. والذي من مظاهره هـــو إقـــرار ســـلطة الاحتلال الفرنسي في الجزائر " أصحاب الإقطاعيات الكبيرة الوراثيّة المقراني في المجنة وابن حبيلس في التل وابن عاشو في الفرجيونة وابن قانة في الزيبان وسمّتهم خلفاء على الأراضي التي كانوا شيوخا عليها "[4].

أشار أميدي ديسجوبير (Amédée Desjobert) ضمن مؤلفه " الجزائر في 1838"؛ إلى مسألة مفادها؛ بأن نظام الأتراك في إدارة شؤون الجزائر مثلما كان مفيدا لهم، سيكون مثمرا لنا أيضا، لذا من المهم أن نجعله موضع التنفيذ[5].

حرصت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على تشجيع إنشاء مخزن جديد، من خلال طبقة جديدة من ذوي الامتيازات والإقطاعيين، الذين لا يهتموا سوى بخدمة مصالحهم، حيـــث

---

[1] جوليان شارل أندري، **المرجع السابق**، ص131.
[2] بن عثمان خوجة حمدان، **المصدر السابق** ، ص215.
[3] نوشي، لاكوست، برنيان، **المرجع السابق**، ص 232.
[4] **المرجع نفسه**، ص 301.
[5] Amédée Desjobert, **L'Algérie en 1838**, op.cit, p43.

يعلّق أوغسطين برنار عن هذه النقطة بقوله:" أن العمل الأساسي الذي قام به المارشال فالي (Valée) هو تنظيم إقليم قسنطينة، فطبق فيه أساليب السياسة الخاصة بمعاملة الأهالي، تلك السياسة التي أصبحت فيما بعد تطبق على مستوى القطر الجزائري بأكمله. وقوام هذه السياسة هو إسناد إدارة البلاد إلى الأعيان من الأهالي "[1].

سعى المؤرخ الفرنسي لويس رين (Louis Rinn)، إلى توضيح الخدمات المنتظرة من هذه العائلات الكبرى، والتي تتوقعها منهم الإدارة الاستعمارية حسب الامتيازات التي تحصّلوا عليها وفق قرار 30 سبتمبر 1838، والذي يخصّ ولاية قسنطينة حيث ورد ضمن كلامه ما يلي: " لم نكن في حاجة لا إلى رجال الإدارة، ولا إلى موظفين، بل كنّا في حاجة إلى حلفاء من ذوي الجاه والسلطان، أي إلى قوم، يمكن بما لهم من شخصية ومن حسب ونسب، أن يكونوا خير رسل لنا لدى الأهالي الذين استطاع الأمير أن يؤثر فيهم باسم الإسلام "[2].

كما أشار هذا الأخير أيضا إلى الدور المنتظر هؤلاء الحلفاء الجدد من الأهالي، وأقصى ما يمكن تصوره منهم بتأكيده أنه "قد يكون من السخف بمكان أن نتوقع من هؤلاء الحلفاء الذين لم نكن نحلم بهم إذ عرضوا علينا فتح مناطق لم نكن نعرفها، ولم تطأها أقدامنا من قبل، قد يكون من السخف أن نتوقع منهم شيئا آخر غير الدعم السياسي والعسكري. وكذلك كان الأمر" [3].

يعلق المؤرخ " روسي " أيضا، من خلال استعراضه الصعوبات التي واجهتها الإدارة الاستعمارية في تجنيد العملاء من الأعيان والقادة، بقوله أنه: " كان من الصعوبة بمكان اختيار من يليق، بين الأعيان الكبار، لأن الأمير عبد القادر كان أدرى الناس بأقدار الرجال ، فاختار بينهم النخبة، ولم يترك لنا سوى الأوباش "[4].

أقر تنظيم 1844 الذي عمل به بيجو (Bugeaud)، بأن يترك لزعماء الأهالي المناصب الثانوية. وضمن هذا التوجه منحت الدوائر الكبيرة إلى خلفاء و باش آغاوات، حيث تقسّم إلى تقسيمات برئاسة آغاوات؛ وقد كان لكل قبيلة في الآغاليك قايد، وإذا ما

---

[1] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص ص 59- 60.
[2] **نفسه**، ص ص 60- 61.
[3] **نفسه**، ص 61.
[4] **نفسه**، ص 92.

كانت هامّة، يتم تقسيمها إلى فركاس (ferkas)، حيث تدار من طرف شيوخ. يتم اختيارهم من طرف الجنرالات قادة المقاطعات، مع استفادتهم من امتيازات ضريبية[1].

كما كان اختيار القيّاد يخضع لعدّة شروط معقّدة منها: " قوّة شخصيتهم ومدى تأثيرهم على محيطهم ومكانتهم العائليّة بالإضافة إلى الخدمات التي قدّموها هم أو أسلافهم للإدارة الفرنسية "[2].

وفق ما تراه امريت مارسيل (Emerit Marcel)؛ فان الماريشال بيجو (Bugeaud) كان يرغب في العثور على " قبائل أكثر نشاطا لضمان الاتّصالات مابين مناطق معسكر وملیانة، لكن واجه نفس مشاكل داي الجزائر في السابق. والهيمنة على هذه المنطقة تطرح مشكلة القبائل المستقرّة والتي تقدّم امتيازات أقلّ شساعة في نطاقها "[3].

لقد نجحت السّلطة الفرنسية في استقطاب بعض الزعامات ودفعها للعمل من مصالحها، من ذلك لا على سبيل الحصر؛ شخصية أحمد بن سالم زعيم الحي الشرقي والذي استطاع بنفوذه السّيطرة على الأغواط، ومجابهة الأمير عبد القادر عندما حاصر عين ماضي. وما كان ذلك ليكون لولا استعانته بالفرنسيين " في أفريل 1844 لتقديم الدعم له مع الاعتراف به كخليفة على الأغواط. وكان لهذا التعاون الماكر دورا في مدّ نفوذ السلطة الفرنسية في المنطقة واحتلالها نهائيا عام 1852 "[4].

كما وفقت أيضا؛ في استدراج بعض الأسر القوية بالصحراء والتي وصفت بالميل إلى القوّة الفرنسية بداية الأمر، من ذلك فرع من أسرة أولاد سيدي الشيخ، والذي يمثله سي حمزة ابتداء من عام 1850، حيث " تمكن الفرنسيون بفضل مساعدة سي حمزة من التوسّع في الصحراء والدّخول إلى ورقلة بصفة قويّة عام 1853. ففاز سي حمزة بثقة الفرنسيين المحدودة وعيّن خليفة على مناطق واسعة من الصحراء امتدت من البيّض إلى ورقلة ، وخلفه ابنه أبو بكر عام 1861 "[5].

---

[1] Wahl Maurice, **L'Algérie** , op.cit, p240.

[2] فتيحة معمري، **المرجع السابق**، ص14.

[3] Emerit Marcel, "Les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du 19ème siècle, **Annales économies, sociétés, civilisation**, 21ème année, n°1, 1966, p51.

[4] حميدة عميراوي، **من الملتقيات التاريخية الجزائرية**، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 2000، ص ص 158-160.

[5] **المرجع نفسه** ، ص 160.

لم يكن موقف البرجوازية في المدن في الواقع، أقل تخـــاذلا مـــن الإقطـــاعيين فـــي الأرياف وخاصّة من انتفاضة المقراني سنة 1871، وعلى غرار الباشاغوات في الريف، يذكر مصطفى الأشرف، بأن أعيان قسنطينة أعلنوا هم أيضا، إخلاصـــهم للـــوالي العـــام مندّدين بموقف الثوار الذين وصفوهم بالمتمرّدين، حيث جاء في رسالة جماعية لهم بتاريخ 21 أفريل 1871، نقلا عن رين (Rinn) بأنهم: " من سكان المدن المـــستقرين المثقفـــين الميالين للهدوء والسّلم والطمأنينة والهناء(..) وبما أن غايتهم هي كسب الـــرّزق، فـــإنهم يمارسون المهن اليدوية والتجارة والفلاحة وجميع أنواع الصنائع. وهم يحترمون الـــسلطة ويحبون النظام(..) وكل ما يتأملونه أن يعيشوا في هناء مع زوجاتهم وأولادهم.." [1].

صنف السيد قورجو (Gourgeot) ضمن مؤلفه " وضع الجزائر الـــسياسي "؛ القـــادة الكبار للأهالي إلى صنفين: الصنف الأوّل وتمثّله: " العائلات الكبيرة للبلاد والتي تمتلـــك تأثير حقيقي وتقليدي على السكان "؛ ووفق ما يراه هذا الأخير؛ بإمكاننا الاســـتفادة مـــن خدماتهم باستخدامهم لكي نحكم بهدوء. وهذه العائلات هي أقلّ بكثير ممّا كنّا نعتقده بشكل عام. أما الصنف الثاني: فيمثّله بعض الشخصيات التي لا يمكنها التأثير كـــسلطة بـــدون دعمنا لها؛ " فالخدمات الكبيرة العسكريّة والسياسيّة التي قدّمتها لفرنسا قد جلبـــت إلـــيهم النّظر من الحكومات والتي كافأتهم بقيادات كبيرة وتكريمات "[2].

تتمثل مهمة رؤساء العائلات أصحاب النفوذ في الأهالي في الأدوار التالية:

1-تطبيق الأوامر الصادرة عن الضباط العسكريين.

2-مراقبة تحركات السكان وضبط سياستهم.

3-استخلاص الضرائب بوسائل التّهديد والقهر[3].

كان الشيوخ والقياد يخضعون للمسائلة والتأنيب والعقاب؛ سواء كـــان ذلـــك داخـــل الجزائر أو خارجها. من ذلك ما ورد في مذكرة موجهة من المراقب المدني بتونس السيد توشون (Touchon)؛ إلى السيد ريني ميلي (René Millet) المقيم العـــام للجمهوريـــة الفرنسية؛ مؤرخة في 12 ماي 1899؛ بخصوص ركوب أهالي نحو الشرق حيـــث ورد

---

[1] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 63.

[2] Gourgeot.F, **op.cit**, pp 91-92.

[3] فتيحة معمري، **المرجع السابق**، ص15.

فيها؛ أن المراقب المدني في تونس قد وجه خلالها " أقسى الانتقادات لشيخ ناس مقاطعة قسنطينة للموقف الذي نسب إليه لركوب أهالي نحو الشرق، في الوقت الذي تلقى فيه التعليمات الأكثر رسمية بأن لا يترك صعود أيا من خاصته وأن أوامر أعطيت له من أجل التقيد مثل الشيوخ الآخرين في خدمة الشرطة لمنع الصعود على متن السفن عوضا من حمايتهم (تغطيتهم) كما كان يفعل "[1].

2-أساليب إدارة الاحتلال في احتواء واستقطاب الزعامات الأهلية:

أ)استعمال التظليل والخداع والتآمر:

لجأت الإدارة الاستعمارية إلى أسلوب استهدفت به الشخصيات والزعامات الأهلية، سواء كانت شخصيات دينية أو ثقافية وفكرية وحتى الاجتماعية منها، والمتمثل في حبك المكائد والدسائس لهم، وكذا تشويه صورتهم لدى العامة والرأي العام، بغية استدراجها واستقطابها في صفها لخدمة مشروعها الاستعماري، أو على الأقل السكوت عن تجاوزاتهم، أو العثور على المبرّرات الكافية لتسليط العقوبات عليها مثل الإبعاد والنّفي.

وفق ما يذكره العربي الزبيري، فانّ البيانات الدعائية التي رافقت الحملة الفرنسية؛ المطمئنة للمسلمين قد كان لها دورا كبيرا " في التأثير على النفوس وفي استمالة الأشخاص نحو الوسائل السلمية ودفعهم إلى الابتعاد عن الداي "[2].

ومما يجب الإشارة إليه هنا، أن الفرنسيين قد حاولوا في فترة لاحقة، استخدام الضغط على أعيان مدينة الجزائر، لزيادة إخضاعهم، من ذلك توظيفها لتهمة الرغبة في عودة الحكم الإسلامي في الجزائر كوسيلة تخويف في وجههم[3] . حيث يبدو لي أن هذا الأسلوب يدخل ضمن عملية تصفية لهذه الطبقة بطريقة غير مباشرة.

لقد حاول جاهدا " علي أفندي " ابن حمدان خوجة؛ الدّفاع عن مواقف أبيه من التعاون مع الفرنسيين في البداية، من خلال استعراضه للضغوط التي وضع فيها من عدة أطراف. ومما جاء في كلامه قوله: " عندما أحسّ أبي بتخوّف وقلق الفرنسيين من أن الأمور لا تسير وفق مشاريعهم. وتأكّد له أن لليهود ولغيرهم من السفهاء نفوذا تمكّنوا به من وضع

---

[1] **A.N.T, Série: A, Carton: 276, Dossier: 13/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie 1885-1948**.** Note du contrôle civil monsieur Touchon à monsieur R.Millet résident Général de la France à Tunis, n° 374, Tunis le 12 mai 1899.

[2] بن عثمان خوجة حمدان، **المصدر السابق**، ص9.

[3] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، المرجع السابق، ص 70.

والدي موضع شبهة؛ بحجّة أنّه كان منتميا إلى حزب الأتراك، ويعمل من أجل عـودتهم. وأنه كان باستمرار على صلة قويّة بكل الدّايات دون استثناء؛ الأمر الذي سبّب له متاعب كثيرة.."[1].

كانت فرنسا منفى للعديد من المورسيكيين، فحمدان خوجة ورغبة منه في الهروب من المصير الذي عرفه رفقائه من الأهالي، أراد القيام بمهام معيّنة من خلال إرسـاله إلـى قسنطينة من أجل إقناع الحاج أحمد باي إلى الاعتراف بالسّيادة الفرنسية، غيـر أنّ هـذه المهمّة لم تحقق شيئا[2].

نصل الآن إلى توضيح على درجة عالية من الأهميّة، أبرزه " شارل ريـشار "، فـي كتابه " حكومة العرب والدستور الذي يجب انتهاجه ". ومما أبرزه ضـمن كلامـه عـن إستراتيجية استقطابهم بأن " الوسيلة الوحيدة لقهرهم في البداية، وتسييرهم بعد ذلك ، بنوع من السهولة، هي معرفة مكامن خباياهم المحرجة لمركزهم، وإشعارهم خلال المحادثـات السريّة معهم بأنّ ما من شيء قد يؤدي إلى شنقهم بمنتهى البساطة (...) ومن هنا يجب أن تتكرّر مثل هذه المحادثات السريّة مع الأشخاص الهامين الذين يرتجى منهم شيء.. "[3] .

ب)استخدام القمع والاختطاف كوسائل ضغط:

من الأساليب الماكرة التي استخدمها الفرنسيون للضّغط على أعيان مدينة الجزائر، ما قام به كلوزيل (Clauzel) طلب منهم منحهم خمسين من أبنائهم، لكي يقوم بإرسالهم إلى فرنسا بحجّة تعليمهم الفرنسية، غير أن ذلك ما كان سوى مكيدة وخطّة لاستدراجهم إليهـا كرهائن حسب رواية حمدان خوجة، لاستخدامهم كورقة ابتزاز لهؤلاء الأعيان[4] .

كما كان لحادثة " بن العنابي " ونفيه من الجزائر إلى الإسكندرية، تأثيرا بالغا، سـاهمت في صمت السّلطات التشريعية في البلاد كالقضاة والمنفيين، حيـث لـم يعـد بإمكـانهم الاحتجاج عن مسألة عدم احترام شروط تسليم الجزائر، حسب وثيقة 5 جويليـة 1830، لكي لا يعرفوا نفس مصير المفتي " بن العنابي "[5] .

---

[1] علي أفندي، **وصف رحلة من الجزائر إلى قسنطينة عبر الجبال 1832**، تع. عميراوي حميدة، المكتبة الجامعيّة غريان، ليبيا، ط1، 2003، ص 25.

[2] Victor-Amedée Dieuzaide, **op.cit,** pp 301-302.

[3] عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900**، المرجع السابق، ص 178.

[4] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، المرجع السابق، ص80.

[5] **المرجع نفسه**، ص 75.

اقترح ألكسيس دي طوكفيل في مسألة التّعامل مع الأشراف رغبة في استدراجهم إلى صفوف الفرنسيين أو على الأقل الحدّ من خطورتهم، استعمال أسلوبا مخالفا للمنطق ويحمل كل مظاهر التعسّف والإكراه مفاده " أنّه عندما يستحيل استمالة الأشراف إلى قضيّتنا، علينا أن نخطفهم ونبعدهم في الفيافي والمناطق التي لا يملكون فيها شبكاتهم التقليدية، من أجل وضع حدّ لتأثيرهم السّلبي وتهديدهم لاستقرار المستعمرة "[1].

إن توظيف هذا الأسلوب المتعلق بحجز الرهائن لإخضاع الجزائريين؛ قد أشارت إليه أيضا، إميل مارسيل (Emerit Marcel) من خلال تأكيدها؛ بأن مخزن وهران المتكونين من 3200 فارس، كان يدفع لهم مقابل خدماتهم، كما أشارت إلى أن ولائهم كان مضمونا من خلال رهائن[2].

كانت فكرة اللجوء إلى أسلوب حجز الرهائن المسلمين الجزائريين، من بين الرؤساء والأعيان، ومن ذوي الجاه، من بين العائلات الكبرى والطوائف المختلفة، ترجع في الواقع إلى مقترح قدمه المارشال سولت (Soult) وزير الحرب الفرنسي[3].

لقد استجاب الماريشال فالي (Valée) لهذه الفكرة ، لذا سعى لتطبيقها على أوسع نطاق، حيث كتب عن هذه الإستراتيجية في رسالته التي وجّهها إلى وزير الحرب الفرنسي بتاريخ 30 نوفمبر 1840[4].

كما أشار أيضا الكولونيل فوري (Forey)؛ ضمن كتاباته سنة 1843 إلى استعمال أسلوب اللجوء إلى الاختطاف واتخاذ الرهائن، من خلال قوله: " انطلقت من ملیانة وشرشال سبعة طوابير بهدف التّخريب واختطاف أكبر عدد ممكن من قطعان الغنم، وعلى الأخص اختطاف النساء والأطفال ، لأن الوالي العام (بيجو Bugeaud) كان يريد بإرسالهم إلى فرنسا، أن يلقي الفزع في قلوب السكان.."[5] .

من خلال بحثي في أرشيف ما وراء البحار باكس بروفانس، صادفت علبة تتعلّق بتربية الشباب العرب في فرنسا، وترجع وثائقها إلى الفترة الممتدة من 1839 إلى 1847.

---

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص133.

[2] Emerit Marcel, "les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du 19ème siècle, **op.cit**, p51.

[3] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 323.

[4] **نفسه.**

[5] **نفسه**، ص 108.

وضمت محتوياتها العديد من تقارير مسؤول المؤسسة التعليمية الفرنسية التي يدرسون بها، ولكن أبرز ما اطلعت عليه ضمن محتوياتها هو العدد المعتبر من الرسائل المتبادلة باللغة العربية بين هؤلاء الشباب العرب وأسرهم في الجزائر.

لقد توصلت إلى استنتاج من خلال مضمون هذه الرّسائل، مفاده أن هؤلاء الشباب العرب، كانوا متواجدين رغما عنهم في فرنسا، وكان لديهم رغبة في الرجوع إلى الوطن، مما يعطي انطباعا عن استخدامهم كرهائن من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي. وسأكتفي باستعراض مقتطف من رسالة موجهة إلى أحد هؤلاء الشباب العرب من أسرته في الجزائر. وقد وجّهت هذه الرسالة إلى السيد " أحمد بن رويلة " وهو أحد الشباب الأهلي الذين يتربون في فرنسا في مدرسة خاصة؛ وكانت مؤرخة في 16 شوال 1260؛ ومما ورد فيها حسب نسختها الأصليّة: " الحمد لله وحده والسلام على رسول الله وآله. الشاب الأنجب السيد أحمد بن رويلة السلام عليك ورحمة الله وبركاته وبعد السؤال عنك وعن كافة أحوالك وان سالت عنا فنحن بخير ولا يخصنا سوى الاجتماع معاك عن قريب ان شاء الله. وقرولنا كتابك وحمدنا الله على عافيتكم وبعث لي خليفة المرشال وأخبرني عنك بالتفصيل ونحن بخير وأمك بخير(...) بل هي صابرة لقضاء الله.." [1].

كما ورد أيضا في الرسالة؛ عبارات أبلغه فيها بتحيات وسلام بعض أفراد العائلة والأقارب ومن ضمن هذه العبارات: ".. ومن عند جميع أهل الدار حتى من الخدم والسلام من الجميع على السيد على الشريف وأخبره بأن أحبابه كلهم بخير وأن أباك السيد قدورا بن رويلة فهو في تونس بخير يا سيد لابد لك من الصبرات (...) واستهلوا في صلاتكم وقراءتكم والله يفرّج عن قريب.."[2].

من خلال ما ورد في الرسالة استنتجت؛ بأن وجود الشاب الأهلي في فرنسا كان فوق إرادة العائلة من خلال عبارات " ..بل هي صابرة لقضاء الله " وعبارة " يا سيد لابد لك من الصبرات(..) والله يفرج عن قريب.." وكأن المعني في سجن وليس في مدرسة تعليمية. وهذه حقيقة الوضع في الواقع.

---

[1] **A.N.O.M**, **F.M**, **F80/1571,** Education des jeunes arabes en France (1839-1847). Lettre en arabe d'une famille Algérienne à son fils en France le nommé Ahmed ben Rouila le 16 choual 1260 hedjri.

[2] **Ibid.**

أما بخصوص المستوى الاجتماعي للعائلة فيبدو لي؛ أنّها كانت ميسورة الحال بـــدليل امتلاكها لخدم من خلال عبارة "..ومن عند جميع أهل الدار حتى من الخدم..". مما يعطي انطباعا بأنّ الإدارة الاستعمارية كانت تنتقي هؤلاء الشباب لإرسالهم إلـــى فرنـــسا، مـــن عائلات مرموقة إلى حدّ ما؛ لغاية تهدف من خلالها لاستخدامهم كرهائن وأدوات ضـــغط على عائلاتهم، والتي قد يكون لها مكانة اجتماعية أو دينيـــة أو سياســـية فـــي مجتمعهـــا ومنطقتها. كما لا يفوتني هنا؛ الإشارة إلى أن تقرير مدير المؤسسة التربوية في فرنـــسا، والتي تتكفّل بتربية هؤلاء الشباب العرب. كان قد أشار أيضا إلى أن من أهـــداف تعلـــيم هؤلاء الشباب، هو تكوين مترجمين من الأهالي لتسهيل عمل الفرنسيين في الجزائر.

ج)توظيف الإغراءات المادية والامتيازات:

نجحت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر في استعمال الوسائل الكفيلة باستدراج هذه الفئة من الإقطاعيين لخدمة مشروع الاحتلال الفرنسي في الجزائر، من خلال الإغراءات التي كانوا يقدّمونها لهم بضمان مكانتهم ونفوذهم وأوضاعهم ومصالحهم المادية، وفي ذلك زيادة لثرواتهم وأملاكهم، مع إخضاعهم لسلطتهم وتعويدهم على التذلّل للقـــوي الحـــاكم والذي يرعى ما هم فيه من نعم وثروات ووجاهة[1].

كما استخدم أسلوب الإغراءات بالمناصب أيضا، من طرف الفرنسيين مع الحاج أحمـــد باي حاكم قسنطينة، من خلال مواجهته لعدة ضغوط دبلوماسية، حيث وصلته رسالة مـــن طرف قائد الجيش الفرنسي الجديد الجنرال " كلوزيل "، يقترح عليه فيها تعيينه بايا علـــى قسنطينة باسم ملك الفرنسيين، بشرط التزامه بدفع اللازمة إليهم، غير انـــه رفـــض هـــذا المقترح الفرنسي، فما كان من الفرنسيين، إلا أن قرّروا عزله من ولاية الإقليم، وهذا مـــا يفسّر مقاومته للتوسع الاستعماري في الشرق الجزائري، وأكثر من ذلك دبّروا له مكيـــدة من خلال ضربه بحاكم تونس[2].

رغم أن بيجو(Bugeaud) كان يؤمن بقوّة السّلاح؛ مع ذلك اتّخذ سياسة ماكرة قائمـــة على تحريض خلفاء الأمير لضرب صفوفه؛ " من خلال منحهم امتيازات كثيـــرة مثلمـــا صنع فالي (Valée) مع خلفاء الباي أحمد ". وهذا ما جعله يقدم مع بداية أفريل 1841،

---

[1] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق** ، ص 58.

[2] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، المرجع السابق، ص 136.

إلى التفكير بوضع موارد سريّة معتبره " تحت تصرّف " لامورسيار" الذي كان يطلبها منه بغرض فصل أهم القادة وإبعادهم عن الأمير بمنحهم بعض المكافآت المعتبرة "[1].

وضمن هذا التوجه أعلن بيجو (Bugeaud)؛ من خلال رسالته لوزير الحرب المؤرخة في الجزائر في 4 مارس 1842 بأنه: " يجب بناء منزل جميل في وهران للزعيم الأكبر للدوابر، مصطفى بن إسماعيل، رافعا أجرته إلى 24.000 فرنك والتي سيضاف لها 6000 فرنك للسّنة على حساب الأموال السريّة، لدفع ثمن مهام الشرطة الدائمة التي ستكون لهذا الزعيم، واثنا عشر حصّة من المواد الغذائيّة والأعلاف "[2]. والجدول التالي يبرز تخصيص مبالغ سريّة في مصاريف الإدارة الاستعمارية للأهالي سنة 1844.

جدول رقم 08: مصاريف ميزانية الدولة على الأهالي سنة 1844.

مصارف ميزانية الدولة على الأهالي	المبالغ المالية
موظفين وأعوان أهالي	330.000 فرنك
مساجين عرب في فرنسا	100.000 فرنك
خدمات عسكريّة غير منتظمة	9.089.329 فرنك
المبالغ السريّة الممنوحة للجزائر للحصول على تأثير على الأهالي وكأمثلة(مسدسات 1300 فرنك، سيوف 1200 فرنك، سيوف تركيّة محدّبة 900 فرنك، سلاسل للساعة 523 فرنك...الخ)	239.000 فرنك
أجور الزعماء الأهالي	373.000 فرنك
موازنة الخيّالة و .....askars .	333.000 فرنك
إسعافات للأهالي الضروريّة	30.000 فرنك
مجموع المصاريف	10.429.329 فرنك

المصدر: Amédée Desjobert, **L'Algérie en 1844**, imprimerie Doudey-Duprée, Marais, 1844, p48.

[1] جوليان شارل أندري، **المرجع السابق**، ص327.

[2] Emerit Marcel, "les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du 19ème siècle ", **op.cit**, p50.

أشار آجرون (Ageron) بخصوص هيكلية تنظيم القيادات الأهليّة، إلى مسألة مفادها أن السّلطة الفرنسية، قد حافظت على السلم القيادي المتعارف عليه في الجزائر؛ والمتمثل أساسا في " الآغوات " و" الخلفاء " مع الاحتفاظ بحريّة التصرّف في تعديله واللجوء إلى استحداث وظائف أخرى مثل وظيفة تدعى " باشاغا ". كما كان هؤلاء القياد يتقاضون راتبا محددا، وتوضع " تحت تصرفهم فرق من أعوان الأمن تدفع أجورهم من طرف الإدارة الفرنسية، ويتم اختيارهم إما من بين الموالين لنا، منذ الوهلة الأولى، أو من بين الأعيان المتواطئين معنا أو الذين انضموا إلينا "[1].

كانت المهام المسندة لهؤلاء القيادات الأهلية تتمثل في وظائف الشرطة وتحصيل الضرائب، حيث كانوا يتقاضون " خمس " المبالغ التي يجمعونها. غير أن هذه النّسبة تم تحفيظها إلى العشر بعد صدور أمر 17 جانفي 1845. كما " احتفظوا أيضا بحقّ تسخير الناس لأشغال الحرث والحصاد ونقل الحبوب(..) كان الباشاغا الذين يعدون من الأسياد الأقوياء يمارسون سلطات قضائية "[2].

من بين ما قامت به أيضا الإدارة الاستعمارية لاستمالة بعض قادة الأهالي المسلمين؛ أن نظمت لهم رحلة إلى فرنسا، كانت أهدافها مكشوفة هو محاولة التأثير في عقولهم، من خلال انبهارهم بالتقدم والرّقي في فرنسا آنذاك مقارنة بالجزائر، في إطار الدّعاية للسلطة الفرنسية أكثر بين صفوف هؤلاء القادة والأعيان الأهالي.

كلّف بهذه المهمة ليون روش (Léon Roches)[3]، حيث يذكر بأنّه؛ باقتراح من وزارة الحرب والماريشال سولت (Soult) أعطي الأمر لمصلحته، بأن يتم وضع الزعماء العرب التالية أسماؤهم تحت إدارته بمفرده، وهم مثلما أشار هذا الأخير إلى مصيرهم آنذاك كما يلي:

---

[1] أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون..**، المرجع السابق، ص249.

[2] **نفسه.**

[3] ولد في مدينة غرونوبل (Grenoble) بفرنسا في 27 سبتمبر 1809 من أبوين فرنسيين، كما توفي بنفس المدينة في السادس والعشرين جوان 1901. بدأ دراسته في ثانوية غرونوبل وأتمّها في ثانوية تورنون (Tournon) التي نال منها شهادة البكالويا سنة 1828، ودخل معهد الحقوق في غرونوبل لمدّة ستّة أشهر، كما كان واسع الطموح ميّالا الى المغامرة. غادر فرنسا في 30 جوان 1832 للالتحاق بوالده في الجزائر، وبقي فيها 32 سنة مثلما يذكره في كتابه. تعلّم العربيّة بسرعة واستخدم لاحقا كمترجم لجيش فرنسا في افريقيا (الجزائر). شغل أيضا منصب السكرتير الشخصي الوفي للأمير عبد القادر من 1836 الى 1840. وبتوجيه من بيجو التحق بوزارة الشؤون الخارجيّة كمترجم في 1845 و 1846، ثمّ سكرتيرا في طنجة والمغرب، كما عمل قنصلا في طرابلس، وتونس. ينظر، يوسف مناصرية، **مهمّة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832 1847**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 13.

1- القائد علي بن بدّة أحمد خليفة قسنطينة، ومات أثناء خدمة فرنسا.

2- سيد لخضر بن عوان، قايد سطيف، المقتول من طرف العدو.

3- سي محمد بن الشريف البورودي، قايد " فيليب فيل "، والمقتول من طرف العدو.

4- سيد بولخرص بن قانة بن شقيق فرحات المسمّى بأفعى الصحراء، واليوم هو خليفة بسكرة[1].

5- سيد محمد بن أحمد المقراني ابن خليفة مجّانة.

6- سيد أحمد بن المقران، و كان مرابط وفيا لفرنسا، لكن بلا أهميّة.

7- سيد محمد شادلي، قاضي قسنطينة، مات أثناء أداء مهامه.

8- سيد الحاج محمد الطرودلي، سكرتير سابق للأمير، مات بدون أن يحتشد حقا لقضيّتنا[2].

يذكر ليون روش (Léon Roches)؛ بأنّه غادر مع هؤلاء الزعماء العرب والماريشال القائد الأعلى الجزائر، حيث استقلوا الباخرة البخارية " مونتيزوما " في 16 من نوفمبر، متّجهين نحو مرسيليا، وحضروا جميعهم حفل مع سكان مرسيليا بمناسبة الانتصار في معركة أيسلي[3].

نظّم هذا الأخير حسب روايته؛ زيارة لهم إلى " تولون "، " ليون "، بيسونصو(Besançon)، " ميلوز "، " ستراسبورغ "، " ميتز " و " نانسي ". وخلال جولاته؛ حاول حسب ما يقول؛ أن يظهر لهم قوّة فرنسا، وجيشها وتجارتها وشوارع فرنسا الجميلة. فكانت بالنسبة لهم أول مرّة يرون فيها مثل هذه الأشياء، حيث تأثّروا بما رأوه وكذا باستقبال العائلة الملكيّة[4] لهم والوزراء والدوق نمّور(Nemours)، الدوق دومال...الخ. كما أشار بأنه لم يكن بإمكانه الإجابة على آلاف الأسئلة التي طرحوها عليه حسب قوله. وأكثر من ذلك أنّ الزعماء العرب قد حضروا سهرة في قاعة تعود إلى العائلة الملكيّة، بحضور الأميرات وبناتهن الجميلات. حيث انشغلن بتحضير ملابس

[1] Roches Léon, **Trente deux ans à travers l'islam (1832-1864), mission à la Mecque, le maréchal Bugeaud en Afrique,** tome second, imprimeur de l'institut, Paris, 1885, p430.
[2] **Ibid**, p432.
[3] **Ibid.**
[4] **Ibid.**

للفقراء[1]. حيث كنّ النساء النبيلات يسألن ضيوفنا عن انطباعاتهم بعناية وعن جديد عائلاتهم[2].

أدرك المحتل الأجنبي وإدارته في الجزائر مدى أهميّة الاعتماد على القادة والأعيان المحليين في الحضر والأرياف، للسيطرة على المجتمع الجزائري المسلم؛ لذا سعى لاستقطابها في مرحلة ما رغبة منه في التقليل من المواجهات مع السكان، وضمان تحقيق ما يصفونه بالتغلغل السّلمي، والذي كان حسب تقديري أكثر خطورة وخبثا من التوسّع العسكري.

ثانيا) محاولة توظيف واحتواء شيوخ الطّرق الصوفيّة:

إن اهتمام الإدارة الفرنسية باستقطاب زعماء وشيوخ الطّرق الصوفيّة لم يكن عشوائيا أو غير مقصود؛ بل ينمو عن وعي تام بأهميّة هذه الزعامات في المجتمع الجزائري، وقدرة تأثيرها الفائق على أتباعها؛ خاصّة في مسألة إعلان الجهاد، وإثارة ما تصفه بالتمرّد ضدّ إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، والّذي يعدّ أخطر ما يهدد مصالحها، ووجودها في الجزائر.

وهكذا حرصت الإدارة الاستعمارية، على استقطاب هذه الزّعامات الدينيّة بمختلف الأشكال؛ من خلال استخدام الإغراء والقوّة والاستدراج؛ مع محاولة ضربها ببعضها البعض لإضعافها رغبة في سقوطها بين أحضان الإدارة الاستعماريّة، طلبا للعون والمساعدة والنّصرة على منافسيها التّقليديّين من الطّرق الصوفيّة؛ ولعلّ هذه الحالة نجدها بالخصوص بين الطّريقتين القادرية والتّيجانيّة، حيث تلاعبت إدارة الاحتلال بهما من خلال نجاحها في ضربهما ببعضهما البعض، وإثارة العداوة والخصام بينهما باستغلال التّباين الموجود بينهما.

1- مخاطر المرابطين والطّرق الصوفيّة على مصالح الاحتلال الفرنسي:

تشكّل الحماسة الدينيّة حسب وصف موريس وحل (Maurice Wahl)، العقبة الرئيسيّة الّتي صادفت الاحتلال الفرنسي خلال غزوه وتوسّعه في الجزائر؛ حيث يعتقد هذا الأخير بأنّها " تعوّض الرّوح الوطنيّة لأجل إنعاش الغضب وتشجيع المقاومات؛ كانت

[1] **Ibid**, p433.
[2] **Ibid**, p434.

تقريبا كلّ الثورات بسبب أوعاظ المرابطين؛ لأجل الحرب ضدّ غير المؤمنين فالانقسامات تتوقف، وكراهيّة القبيلة تنسى. قل هو سبب دائم النشاط، والّذي بالإمكان تخفيف تـأثيره، لكن بالطبع من الصّعب تدميره. إنّ تحويل العرب إلى المسيحيّة والّتي البعض حلموا بهـا هو وهم خطير. فالمسلم متعصّب وغير متسامح "[1].

كما أشار أيضا كاميل ساباتيي (Camille Sabattier) في مؤلفه " مشاكل جزائريـة مسألة الأمن، التمرّدات "، بخصوص ربط حالات التمرّد في الجزائر بزعمـاء الطّـرق الصوفيّة، من خلال قوله بأنّ: " الصّحراء هي أكثر انصياعا لإلهـام المـرابطين، أكثـر انضباطا تحت يدهم وأيضا أقلّ مراقبة منّا، نرى ولادة تمرّدات غير متوقعة تماما ومفاجئة جدّا "[2].

اعتبر ني نابليون (Ney Napoléon) تهديد الطّرق الصوفيّة في الـبلاد الإسـلاميّة، خطرا حقيقيّا على الشعوب الأوروبيّة ومصالحها في إفريقيا وآسيا؛ مـن خـلال نـشاط وحركيّة هذه الجمعيّات الدينيّة العديدة، والّتي عرفت انتشارا كبيرا في مختلف نقاط العالم الإسلامي، حيث تمارس تأثيرا واسعا على ما يصفه هذا الأخير بـــ " الكتـل العميـاء والمتعصّبة ". إنّ هذه الطّرق الصوفيّة الدينيّة " تشكّل مجتمعات سـريّة حقيقيّـة، مـع الشكليات الخاصّة بهم منذ البدء، درجة التّابعية لها، وعلاماتهم، وكلمات المرور الخاصّة بهم ووسائل الاعتراف بهم (...) فشبكتها تمتلك إلى غاية النقاط الأبعد للإسلام "[3].

سعى هذا الأخير أيضا؛ إلى ذكر بعض أسماء زعامات ما يصفه بالجمعيّات السريّة في الجزائر والعالم الإسلامي بقوله: " من بين الكبار المقدّسين للإسلام (...) سيدي مـولاي الطيّب، سيدي عبد القادر الجيلاني، سيدي محمد بن عيسى، سيدي عبد الرحمان، سـيدي أحمد التجاني، سيدي يوسف بن حنصالي، ..الخ (...) كلّهم مؤسّسين للطوائف الدينيّة "[4].

لقد وصف ني نابليون (Ney Napoléon) ضمن تحليله؛ الطريقة السنوسيّة بزعامـة مهدي السنوسيّة بطرابلس[5] بالعدو " الّذي لا يقبل المساومة في الهيمنة الفرنـسيّة بـشمال

---

[1] Wahl Maurice, **L'Algérie**, op.cit p177.
[2] Camille Sabattier, **op.cit**, p38.
[3] Ney Napoléon, **Un danger européen, les sociétés secrètes musulmanes**, imprimerie E.Arrault et Cie, Tours,1890**,** p 5.
[4] **Ibid,** pp 7- 8.
[5] **Ibid,** p 32.

إفريقيا. لقد وجدنا يد طريقته في كلّ جرائم المسافرين خلال السنوات الأخيرة ". حيث قدم هذا الأخير أمثلة عن أعمال مهدي السنوسيّة، ضدّ المهمّات الفرنسيّة بالصحراء الجزائريّة. كما اعتبره أيضا مسؤولا عن " الانتفاضة الأخيرة لأولاد سيدي الشيخ؛ التي وصفها بالقبيلة الدينيّة القويّة جنوب مقاطعة وهران في 1879، واعتبر المتسبّب فيها حسب زعمه هم مبعوثي السنوسي، في حين أن محركها كان " بوعمامة ". حيث أشار بشأنه؛ أنه كان مقدّما لزاوية سنوسيّة، قبل رفعه لواء الثورة ضد الفرنسيّين[1].

ذكر أيضا ليون روش (Léon Roches) كلاما عن الشّيخ السّنوسي وخطورة مواقفه ونفوذه على الفرنسيّين في الجزائر؛ حيث يقول: " لقد لاحظت أكثر من مرّة التأثير الخطير لهذا الشّيخ المتعصّب والّذي قنصلنا العام في طرابلس (...) قد شجّب مؤامراته وإثارته للحرب المقدّسة "[2].

كما أبرز ني نابليون (Ney Napoléon)؛ أيضا إلى معلومات أمنيّة عن الطريقة السنوسيّة؛ من ذلك أنّها كانت تمتلك سنة 1876 خمسة عشرة (15) مدفعا اشترتهم من الإسكندرية، وآلاف البنادق والكيلوغرامات من البارود من إنتاج انجليزي، وإسطبلات الزاوية تحتوي أعداد من الأحصنة. حيث يكفي أن نقول بأنّ الحرّاس الخاصّين لسيدي محمد المهدي في 1890، كانوا يتكوّنون من أربعة آلاف جزائري، من اللاجئين السياسيّين[3].

2-إستراتيجيّة الإدارة الاستعماريّة في احتواء الطرق الصوفيّة وتقيّيد نشاط شيوخها:

سعت الإدارة الاستعماريّة إلى استخدام كل أساليبها؛ في احتواء واستقطاب شيوخ الطّرق الصوفيّة في الجزائر، لإدراكها قيمة وأهميّة نفوذهم في الجزائر، وفي نفس الوقت المخاطر التي يمثّلها هؤلاء الشيوخ وزواياهم الّتي توصف ببؤر التعصّب على مصالح ومشاريع الاحتلال الفرنسي، خاصّة فيما يتعلّق بمسألتي كبح جماح المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي، والمشاركة في إخضاع الأهالي المسلمين للسلطة الجديدة، من خلال توظيف التأثير الرّوحي والسّياسي لهؤلاء الشيوخ على المجتمع الجزائري.

---

[1] **Ibid,** p 33.
[2] Roches Léon**, op.cit**, pp 130-131.
[3] Ney Napoléon, **op.cit,** pp 35- 36.

حرصت الإدارة الفرنسية على استخدام أساليب متنوعة في استدراج ولاء هذه الزعامات؛ من المغريات المادية والهدايا والامتيازات، وصولا إلى التعسف بفرض رقابة عن نشاط الزوايا ومراقبة شيوخها والتضييق عليهم، من أجل إخضاعهم لسلطتها. كما جربت أسلوب ماكر من خلال إضعافها وضربها بعضها ببعض، مثلما فعلت مع الطريقتين التيجانيّة والقادريّة. بالإضافة إلى ذلك؛ كانت المكاتب العربيّة تمارس رقابتها وسلطتها أيضا على هذه المؤسسات الدينيّة بحكم إشرافها على شؤون الأهالي، فهي الوسيط بين إدارة الاحتلال والمجتمع الأهلي في الجزائر.

يروي السيد قورجو (Gourgeot)؛ أنّه جاء في تعقيب طالب لملك المغرب في حضور مهمّة فرنسيّة عام 1836 قوله: " بإمكانكم أن تحققوا أكثر بكثير في مكناس مع العرب بواسطة الأطباء والمرابطين أكثر مما هو بالمدافع والبنادق "[1]. إن المغزى من ذكر هذه المحادثة كان الغرض منها إبراز مدى أهمية توظيف المرابطين والأطباء في السياسة الفرنسية للتوغّل والتوسّع في البلدان الإسلاميّة.

وضمن هذا التوجّه؛ يفتخر كاميل ساباتيي (Camille Sabattier) بدور سلطة الاحتلال في ضمان ولاء مرابطين من خلال إشارته بأنه؛ أحيانا مثل ما هو موجود، لدى أولاد سيدي الشيخ ، فمنذ 1860، وبفضلنا، فالمرابطين يملكون في نفس الوقت سلطة دينيّة ونوعا من السّيادة السياسيّة[2].

أ) محاولات إدارة الاحتلال لاستقطاب واستعمال الطرق الصوفية:

نجحت الإدارة الاستعماريّة في استقطاب الطّريقة التّجانيّة؛ ضمن سياسة فرق تسد لضربها مقاومة الأمير عبد القادر، باستغلالها الخلافات الموجودة بين التّيجانيّة والقادريّة. هذا الخلاف الذي يصفه تلمساني بن يوسف بأنه مظهرا " من المظاهر السّلبية التي اتّسمت بها مقاومتها الشعبيّة في بداية عهدها وجعلتها تفشل أمام الاحتلال الفرنسي رغم التّضحيات الجسام، كونها كانت تحمل في طيّاتها بذور فشلها "[3].

---

[1] Gourgeot.F, **op.cit**, p151.

[2] Camille Sabattier, **op.cit** , p28.

[3] بن يوسف تلمساني، **المرجع السابق**، ص156.

ضمن هذا السّياق المتعلّق بالتّعاون بين الطّريقة التّيجانيّة وإدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر؛ يذكر ليون روش (Léon Roches)، قصّة تعاونه مع الطّريقة التّيجانيّة في الحصول على فتوى، من المجامع العلمية الإسلاميّة في القيروان والأزهر ومكة المكرمة؛ تنصّ على بطلان جهاد الجزائريين المسلمين. حيث يذكر هذا الأخير في بداية حديثه؛ بأنّه عندما غادر نحو تونس، التقى القنصل العام الفرنسي هناك، وسلّمه رسالة من الجنرال بيجو (Bugeaud)، ويحكي أنّه كان يفترض أن يمر على القيروان، وأنّ الهدف من مهمّته هو تقديم معلومات خاصّة على المنطقة الحدوديّة، وتونس، و أنه في يوم مغادرته قد لبس لباسا إسلاميا، واستقرّ في زاوية تأسّست لإخوان سيدي محمد التّيجاني، مع إشارته إلى مسألة مفادها، بأن بايات تونس وعائلاتهم والقسم الأكبر منهم منتمين إلى الطّريقة التّيجانيّة[1].

بانتهاء مهمته يشير ليون روش (Léon Roches)؛ بأنّه رجع إلى الجزائر في 3 جوان 1842 بعد رحلته من المشرق إلى أوروبا. ويحكي أنّه التقى بالحاكم العام ووالده، ورفقائه وأصدقائه المسلمين. وتحدّث عن تأثير الفتوى وفضل الأطراف المساهمة في الحصول عليها. حيث يعلق على ذلك بقوله أنه: " يجب أوّلا استغلال النتائج السعيدة التي أحدثتها مسبّقا على أرواح المسلمين الجزائريين إشهار فتوى القيروان والقاهرة ومكّة من طرف إخوان الطريقة التيجانيّة لسيدي عقبة، مولاي الطيّب، أولاد سيدي الشيخ والتي مقدّمها قد ساعد في الحصول على هذا القرار الهام"[2].

لقد وصف ليون روش (Léon Roches) سيدي محمد التيجاني بصديقه القديم بعين ماضي، وذكر أنّه في مراسلته مع زعماء الإخوان وأصدقائه القدامى، فقد وضعهم في حذر ضدّ سياسة الأمير، وأعلن لهم، باسم الحكومة العامة، الآن أنّ فرنسا لم تعد موافقة لتضطر إلى التّعامل معه. حيث يذكر أنّ سيدي محمد التّيجاني هو العدو الذي لا يمكن التّوفيق بينه وبين الأمير، حيث عارض بنجاح النّفوذ الديني الكبير له[3].

[1] Roches Léon, **op.cit**, p6.
[2] **Ibid**, pp 227-232.
[3] **Ibid**, pp 232-237-252.

كما تحدّث ليون روش (Léon Roches) لاحقا؛ عن صديقه سيدي محمد التيجاني بالقول أن: " سيدي محمد التّيجاني غالبا ما قدّم لفرنسا براهين رائعة وتأثير ديني كبير، ولولائه الذي لا يتزعزع، حيث أخشى الإسهاب في الحديث عن الدّور الهام الذي لعبه في الأحداث التي حكيت عليها ". حيث يذكر هذا الأخير؛ أنّه حتّى خلال زياراته لطرابلس وتونس، فقد كان يستقبله في أحيانا كثيرة أحد مقاديم التّيجانيّة، والذي يجلب له قليلا من الهدايا " مع تأمين المشاعر الحنون التي يبقيها لي أطفال صديقي القديم "[1].

إنّ هذا الكلام الذي يرويه ليون روش (Léon Roches) ؛ يبرز مسألة هامة مفادها بأن العلاقة بينه وبين زعماء الطريقة التيجانيّة، كانت تتجاوز الإطار الرسمي، لتصل إلى ربط علاقات صداقة شخصية معهم، تصل بالتّودد حتّى إلى أطفالهم الصغار. مما يعطي انطباعا عن قدرة تأثير شخصيته، والذي سبق له حتّى خداع فطنة ودهاء الأمير عبد القادر؛ بأن ائتمنه على سره وإدارته وجعل منه سكرتيرا خاصا له، رغم معارضة مستشاريه.

يرى بن يوسف تلمساني بأن؛ هناك عدة أسباب جعلت الطريقة التجانية تتجنّب الاصطدام بالاحتلال الفرنسي ومواجهته؛ من ذلك أنّها كانت ناقمة من الحكم العثماني في الجزائر خاصّة في أواخر عهده؛ وكانت عدّة حملات عسكرية قد استهدفت عين ماضي، ولاحقت " مؤسّسها وطردته سواء من مسقط رأسه أو من تلمسان وأبي سمغون، واضطرّته إلى الهجرة ". إنّ هذا ما جعل الشيخ أحمد التّجاني يدعو في كلّ مرّة على الحكم العثماني بالزّوال بقوله: " اللّهمّ أزل ملكهم كما أزلت ملك المسلمين من اسبانيا "[2].

إن التّفسير الذي قدمه هذا الأخير؛ والذي يبرّر موقف ارتمائهم في أحضان السّياسة الاستعماريّة مرده حسب قوله؛ إلى أن " هذه الطريقة الحديثة العهد، أصبحت تبحث لها عن موقع أحسن في ظلّ الوضع الجديد "[3].

إنّ هذا التوجّه لا ينف مع ذلك حسب هذا الأخير؛ بأنّ الرّعيل الأول من خلفاء الشّيخ أحمد التّجاني، كانوا " قد تعاملوا بحذر، حسبما تقتضيه المصلحة مثل الحاج علي

---

[1] **Ibid**, p364.

[2] بن يوسف تلمساني، **المرجع السابق**، ص197.

[3] **المرجع نفسه**، ص198.

التّماسيني الخليفة الأكبر لأحمد التّجاني مابين (1815-1844) أو محمد الصغير التجاني الذي تولى مقاليد الطريقة مابين (1844-1853)". في حين أن الرّعيل الثاني " سرعان ما أعطى بعدا آخرا لموقف الرّعيل الأوّل، مما أدى في النّهاية إلى الارتماء في أحضان السّلطة الاستعماريّة؛ هذا الارتماء تدرّج وفق السّياسة الاستعماريّة القائمة على الاحتواء ثمّ التوظيف "[1].

وضمن هذا المجال تذكر فتيحة معمري ؛ بأن السّلطات المحليّة للاستعمار قد استطاعت ضمان " ولاء عدد من النخبة الدينية الممثّلة في مشايخ الزوايا مقابل حصول هؤلاء على امتيازات ومصالح إقطاعية ". لتسترسل لاحقا بقولها أنه منذ 1880 " فقدت الطرق الصوفيّة والزوايا دورها السياسي والثوري في المجتمع، ولم يعد بالإمكان الحديث عن الزاوية كملجأ للثوار وكمؤسسة ثقافية متحرّرة من كلّ ارتباط من السّلطة الرّسميّة للاحتلال، وابتداء من هذا التاريخ دخلت الطرق الصّوفيّة مرحلة جديدة، وصارت وسيلة للهيمنة النفسيّة على المجتمع الجزائري لصالح الاستعمار "[2].

قامت الإدارة الاستعماريّة الفرنسيّة بتوظيف واستثمار علاقتها الوديّة مع الطريقة التّيجانيّة حتّى خارج الجزائر، ضمن أطماعها التّوسّعيّة في غرب إفريقيا. خاصّة في مواجهة مقاومة شرسة من هذه الشعوب؛ خاصة في منطقتي " القوتا " و " سيقو " عاصمة دولة أحمدو. حيث " أرسل قادة التّجانيّة رسائل توصية (بإيعاز من فرنسا طبعا) إلى خلفاء الطّريقة يحثّونهم على التّعاون مع الفرنسيين وفتح أراضيهم للتجارة وإبرام علاقات تجاريّة من شأنها أن تعود على الجميع بالفائدة "[3].

إنّ هذا الأسلوب الذي انتهجته الإدارة الاستعمارية في الجزائر، قد حاولت تطبيقه مع الطريقة القادرية وشيوخها، غير أن انتهاج زعمائها لخط المقاومة منذ بداية الاحتلال جعل منهم أطرافا مناوئين للسّلطة الاستعمارية. واستمرّ شيوخها بعد فشل المقاومات الشعبية أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 في التوجّس بالتّعامل مع إدارة الاحتلال، مع تبنيهم لسياسة فيها مزيج بين الحذر والمواجهة، أو لنقل هي نوعا من المقاومة السّلمية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 198-199.
[2] فتيحة معمري، **المرجع السابق**، ص15.
[3] بن يوسف تلمساني، **المرجع السابق**، ص239.

إنّ هذا الموقف المعادي من الطريقة القادرية للسّلطة الفرنسية، والمتمنّع إلى حد ما من التّعامل مع مشاريعها وسياستها، لا ينف مسألة مفادها؛ أنّ هناك من شيوخها من خـــالف هذا الخط، وأبى السباحة عكس هذا التيّار، مفضّلا التّعاون مع إدارة الاحتلال؛ بل وتقديم خدمات جليلة لها، باعتراف تقارير الإدارة الاستعمارية. وأخصّ بالذّكر شخصية " محمد الطيب بن إبراهيم شيخ القادرية بورقلة ". الذي يشير في رسائله بأنّه خدم فرنـــسا بقلـــب صادق، وأكثر من ذلك أنه تحمّل معاداة إخوانه المسلمين بسبب موقفه.

لقد مكنني البحث في أرشيف اكس بروفانس؛ من الاطلاع على وثائق عديدة عبارة عن رسائل بخط اليد بالعربية مرسلة من هذه الشخصية، وكذا مراسلات وتقارير فرنسية عن الأدوار التي لعبها في التّعاون معهم. سأحاول استعراض عيّنة منها.

في رسالة موجهة من محمد الطيب بن إبراهيم شيخ القادرية بورقلة إلى الجنـــرال " دو دفزيون " مؤرّخة في 4 سبتمبر 1899 بالعربية مع ترجمة لها بالفرنسية؛ جاء فيها كمـــا كتبت في نسختها الأصليّة: " إلى سعادة المحترم المعظم الهمام السيد الجنرال دو دفزيون الحاكم الكبير أمور اعرب(العرب) الجزاير السلام عليكم سلام تام يليق بقـــدرك وعلـــو منصبك السامي أما بعد سيدي إني محب للدولة الفرانصوية (الفرنسية) ونخـــدمها بالنيّـــة والقلب الصافي وعاديت جميع العرب لأجل خدمتكم ونصحي لكم وابذلت (بذلت) جهـــدي في خدمتكم إلى بلاد غاة (يقصد غات الطرابلسية) وقبضت على المسلمين[1] الـــذين هـــم خوتي في الدين لأجل محبتكم في قلبي ولم ربحت من الدولـــة الفرانـــصوية إلا الـــبغض والرفسة وصت العرب كافة فنطلب منك أيها السيّد فلا تنسانا من قلبك إننا أبناك والـــسلام من الراجي رحمة ربّه محمد الطيّب بن إبراهيم شيخ القادرية بورقلة ". وتضمنت الرسالة في آخرها ختم محمد الطيب بن إبراهيم شيخ القادرية ورقلة[2].

وفي مراسلة أخرى للحاكم العام موجّهة إلى الجنرال قائد قسمة الجزائر مؤرّخة في 23 جويلية 1900؛ ورد فيها؛ تأكيدا على الخدمات الجليلة التي يسديها محمـــد الطيـــب بـــن إبراهيم إلى سياسات فرنسا خاصة في الصحراء؛ بل تمنت إدارتها استغلال كفاءته أكثـــر

[1] يقصد من ذلك القيام بمهمة في القبض على قتلة الماركيز دي موريس (Marquis de Morès).

[2] **A.N.O.M, 2U22**, ALG, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania). Lettre en arabe avec traduction française du nommée Mohamed Taieb ben Brahim le 4 septembre 1899.

بشكل مباشر في توسّعاتها بالصحراء الجزائرية، لذا ارتأت الإعلان عن تكريمه؛ بتقليده "فارس وسام جوقة الشرف "، وممّا ورد في هذه المراسلة: " الشيخ محمد طيب بن إبراهيم، للقادرية بورقلة، منذ سنوات عديدة، هو تحت خدمة عملنا (نشاطنا) في الجنوب وفي الصحراء. التأثير الحقيقي جدا الذي يملكه على أتباعه الدينيين. بعد القبض على قتلة الماركيز دي موريس (Marquis de Morès)، الذي قام به لوحده وبمبادرة منه،(...) والتفاني الذي يظهره في المعارك (...) الحكومة قرّرت من الآخر الاعتراف بخدماته من خلال تقليده فارس وسام جوقة الشرف، لكن فكّرت أنّه كان يمكن استعماله بطريقة مباشرة أكثر، بالنّظر لتوسّعنا الصحراوي لمهارات وصفات الشيخ محمد طيب، من خلال مكافئة طريقة خدمته الجديرة بالثّناء "[1].

في رسالة أخرى باللّغتين العربية مع ترجمة بالفرنسية؛ لمحمد الطيب بن إبراهيم نائب القادرية في ورقلة يجدد فيها طلب؛ التعاون والعمل مع السلطة الفرنسية؛ وأكثر من ذكر اعتبر وفق ما تقوله الرسالة بأن " جميع من خدمكم بنيته يربح". وتاريخ الرسالة حسب الوثيقة مؤرخة في الجزائر 23 نوفمبر 1900 وورد فيها كما كتبت في نسختها الأصلية بالعربية: " إلى سعادة المعظم المحترم السيد الجينيرال حاكم ايالة الجزاير السلام التام يليق بقدك وعلو منصبك أما بعد سيدي اني نطلب من كريم فضلك أن تامن علي نسير مع المحلة الى توات أيها السيد ان قصدي لي تلك الطلبة (الطلب) نريد نخدم تحت درابو (العلم) متاع الدولة الفرانصوية (الفرنسية) كما لا يخفى سيادتك بخدمتي ونياتي الصافية معي (مع) الدولة الفرنصوه (الفرنسية) ومحبتي لها لأن جميع من خدمكم بنيته يربح والسلام من خديمك عبد ربيه محمد الطيب بن إبراهيم نايب القادرية بي ورقلة والسلام. من الطيب بن إبراهيم "[2].

[1] **A.N.O.M**, **2U22**, ALG, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania). Correspondance du gouverneur générale d'Algérie au générale commandant du division d'Alger n°2686, le 23 juillet 1900.

[2] **A.N.O.M, 2U22**, ALG, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania). Lettre en arabe avec traduction française du nommée Mohamed Taieb ben Brahim le 23 novembre 1900.

ب)استعمال إدارة الاحتلال الفرنسي أسلوب التودّد والهدايا والمكافآت كأدوات جذب:

في الواقع عادة ما تلجأ الإدارة الاستعمارية في الجزائر؛ إلى التودّد والتقرّب من الشخصيات الدينية خاصة التي لديها تأثير وأتباع كثيرين؛ كنوع من انتهاج أسلوب الإغراء والاستدراج للعمل ضمن صفوفها؛ مثل إرسال تعازي بوفاة أقرباء أو تخصيص الهدايا والعطايا كالمنح أيضا كنوع من المكافأة على أعمال قدّمت من طرفهم خدمة لسياساتها، من أجل استدراج هذه الزعامات إلى صفوفها.

إنّ هذا لا يعني أن من تلقى هذه المكافأة والهدية أو التهنئة؛ قد تعاون معها بالأسلوب الذي ترغب فيه إدارة الاحتلال، إذ نلاحظ بأن بعض زعماء الطرق الصوفية وخاصة بعد فشل المقاومات الشعبية والتي قادها شيوخها في العديد منها، اضطروا إلى مهادنة سلطة الاحتلال كنوع من استراحة مقاتل؛ أو لنقل الخضوع للأمر الواقع، والقبول بانتهاج أسلوب المقاومة السلمية التي تحافظ للشعب الجزائري على هويته رغم انكساره عسكريا أمام قوة العدو الفرنسي.

إنّ هذا التوجه حسب تقديري، لا يختلف كثيرا عن النّهج الذي سلكته الحركة الوطنية في بداية نضالها السياسي بعد الحرب العالمية الأولى حسب ما اعتقده. ويمكنني في سياق هذا الموضوع، أن استعرض أمثلة من هذا الأسلوب المتّبع مع هذه الشخصيات الدينيّة من خلال الشواهد التالية:

في رسالة موجهة من الحاكم العام للجزائر إلى الجنرال القائد لقسمة الجزائر مؤرخة في 9 جويلية 1907؛ ورد في مضمونها؛ إرسال سجّاد إلى زعيم زاوية الهامل كهديّة؛ ومما جاء في سياقها: " بأنّي منحت زعيم زاوية الهامل سجّاد (tapis) والذي خصّص له (...) إنني سعيد للاعتراف إذا بالإجراءات الحسنة والتي هذه الشخصية الدينية تقدّمها كبرهان في جميع الأوقات وجها لوجه لنا "[1].

ومن مظاهر التودّد أيضا من طرف الإدارة الاستعمارية لشيوخ الطّرق الصوفيّة النافذة؛ التلغرام المرسل من الحاكم العام في الجزائر إلى الجنرال القائد لقسمة الجزائر والمؤرخ في 4 أفريل 1901؛ والمتضمّن تعزية سي محمد الهاشمي نائب القادرية

[1] **A.N.O.M, 2U22**, ALG, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania). Correspondance du gouverneur générale d'Algérie au générale commandant du division d'Alger , n°2194, le 9 juillet 1907.

بالوادي؛ في وفاة أخوه سي محمد طيب بن إبراهيم، هذا الأخير الذي وصفته المراسلة بأنه " سقط بشجاعة (...) مقاتلا لأجل فرنسا "[1].

اعترافا من إدارة الاحتلال الفرنسي، للجهود الذي بذلها سي محمد طيب بن إبراهيم نائب القادرية؛ ارتأت أن تمنح مساعدات مالية لأسرة الفقيد الذي مات حسب ما تقوله المراسلة في صفوفها. حيث ورد في المراسلة الموجّهة من الحاكم العام في الجزائر إلى الجنرال القائد لقسمة الجزائر(الأغواط)؛ المؤرخة في 5 أفريل 1904؛ بخصوص الحوالة المالية الموجّهة لصالح سي محمد لمين في ملحقة ورقلة العبارات التالية: " لقد لفت انتباهي إلى حالة تستحقّ الاهتمام والتي توجد بها عائلة الفقيد سي محمد طيب بن إبراهيم، نائب القادرية، الذي قدّم لنا خدمات كبيرة جدّا في الجنوب ومات مقاتلا في صفوفنا، يشرّفني أن أحط علمك بأنّني خصّصت إعانة مالية بـ 3000 فرنك لزعيم هذه العائلة، سي محمد لمين بملحقة ورقلة "[2].

ج) إلزاميّة موافقة الإدارة على تزكية تعيّين مقاديم وشيوخ الطّرق الصّوفية:

يبدو أنّه كان لزاما الحصول على موافقة الإدارة الاستعمارية، لاستكمال عملية تعيين الشخصيات الدّينية في الطرق الصّوفية، وبعض المناصب الثانوية؛ من ذلك طلب رئيس بلدية الجزائر من محافظ الجزائر، بتعيين لحول بلقاسم بن لحول في منصب مقدّم، مع عبارة موافق على هذا الإجراء[3].

كما اطّلعت على طلب موجه للإدارة الاستعماريّة ممثلة في محافظ الجزائر؛ من طرف السيّد علي بن حمود رئيس جمعية حضرة سيدي عبد القادر؛ يحيط علم المحافظ بتعيين

[1] **A.N.O.M, 2U22**, ALG, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania). Correspondance du gouverneur générale d'Algérie au générale commandant du division d'Alger n°1696, le 4 avril 1901.

[2] **A.N.O.M, 2U22**, ALG, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania). Correspondance du gouverneur générale d'Algérie au générale commandant du division d'Alger (Laghouat) n°736, le 5 avril 1904.

[3] **A.N.O.M, 2U22**, ALG, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania). Correspondance du maire d'Alger au Préfet d'Alger, n°15706, le 7 décembre 1896.

رئيسة لشعبة النّساء لتعويض السيّدة " موني بنـــت خوجـــة (Mouni bent Khodja) المتوفيّة، بأن يمنح الوظيفة إلى السيّدة بيّة بنت سميلي (Beia bent Smili)[1].

تضمنت رسالة أخرى بالعربية مع ترجمة بالفرنسية؛ من الشيخ محمد بلقاسم الـــشريف بزاوية الهامل إلى القائد " أكرشار " حاكم أبي سعادة (بوسعادة) مؤرّخة فـــي 9 مـــارس 1896؛ معلومات تتعلق بالشخصية المقترحة لخلافة الزاوية، حيث ورد في هذه الوثيقة : ".. سعادة المعظم السيد الكماندات أكرشار الحاكم الكبير بأبي سعادة ودايرتها (دائرتهـــا) السلام عليك لطايف الاكرام وانعام وبعد فاني وصلني كتابك يوم 9 من مارس سنة 1896 وطلبت مني أن نجاوبك بالكلام الذي وقع بيني وبينك يوم أن تلاقيت أنا واياك في الـــواد مابين الهامل وبين أبي سعادة وذالك أنك سألتني ان قدّر الله علي الوفات (الوفـــاة) الـــذي قدرها الله تعالى على على(كلمة مكرّرة في النسخة الأصلية) كل نفس اتموت فلمن تكـــون الخلافة بعد وفاتي فقلت لك أن الخلافة بعدي تكون لولد أخي السيد محمد بن الحاج محمد لأنه هو الوارث للمقام علما وعملا وعمارة الزاوية بتدريس العلوم واعطاء الذكر للاخوان وترتيب الطلبة واكرام الاخوان بالأكل والفقراء والأيتام واصيته أن يسير بسيرتي بالعافية ولا يخرج على نظر الدولة الفرانساوي وهذا ما مني وبه يكون اعلامك والسلام من كاتبه (كاتبه) ومجيز محمد بن بلقاسم الشريف بزاوية الهامل وفقه اللّه آمين لتاريخ ما نسبه "[2].

لقد نجحت إدارة الاحتلال الفرنسي إلى حدّ بعيد في استقطاب العديد من شيوخ الطرق الصوفيّة على الأقل في مراحل متقدّمة من القرن التاسع عشر؛ باعتمادهـــا عـــدّة طـــرق وأساليب ماكرة جمعت بين التعسّف والإغراء والاستدراج، مستفيدة من نقطة ضعف هذه الطرق الصوفيّة والمتمثّلة في تنافسها فيما بينها. إن كلامي هذا لا ينكر الدور البارز الذي لعبته الطرق الصّوفيّة خلال المقاومات الشعبيّة في الجزائر باعتراف الفرنسيين أنفـــسهم. فلولا المكانة والأهميّة التي يحضون بها شيوخ الطرق الصوفيّة في الجزائر مـــا ســـعت إدارة المحتل الفرنسي لاستقطابهم.

---

[1] **A.N.O.M, 2U22**, ALG, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania). Demande de Ali ben Hamoud au Préfet d'Alger, s.d.

[2] **A.N.O.M, 2U22**, ALG, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania). Lettre en arabe avec traduction française du nommée Mohamed ben Belgassem Chérif Zaouïa El Hamel au commandant Akerchar le gouverneur du Boussaâda le 9 mars 1896.

ثالثا) استخدام المكاتب العربيّة كأداة توغّل وتحكّم في المجتمع الجزائري:

كان الهاجس الّذي أرّق الإدارة الفرنسيّة بعد غزو الجزائر وبداية احتلالها في 1830، هو كيفيّة التّعامل مع شؤون الأهالي. حيث سعت للبحث عن طريقة تسمح لها بإدارة شؤونها بما يوفّر لإدارة المحتل الأمن والاستقرار. ومما لاشكّ فيه أن المستعمر وجد نفسه مضطرا للتّعامل مع مجتمع غريب عنه من حيث اللّغة والعادات والتقاليد وحتّى أنظمة الحكم والإدارة والقوانين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذا كان التفكير في إنشاء مكتب شؤون الأهالي، والذي سيتطور إلى مكتب عربي، حيث سيكون هذا الأخير همزة الوصل بين سلطة الاحتلال الفرنسي والمجتمع الأهلي المسلم في الجزائر.

1-تأسيس المكاتب العربيّة وتنظيمها:

كانت إدارة السكان المسلمين في الجزائر تتم لمدّة طويلة؛ " من طرف أجهزة عسكرية فرنسيّة والّتي تدير في نفس الوقت مصلحة المعلومات، الرقابة والإدارة ". وفي 1832 ووفق ما تصفه امريت مارسيل (Emirit Marcel)؛ ورغبة منها في الخروج " من مناخ الجهل والمفاجآت "، قرّر الجنرال أفيزار (Avizard)[1]؛ إنشاء المكتب العربي، حيث كان لامورسيير أوّل من حمل اسمه[2].

كان هذا المكتب العربي الأول في مدينة الجزائر؛ " مكلّفا بمركزة الشؤون العربيّة، جمع الوثائق، ترجمة المراسلات وتحويل القرارات إلى الأهالي للقائد المسؤول "[3]. إنّ هذا المكتب العربي الأول، سيلغى لاحقا؛ حسب ما يقوله موريس وحل(Maurice Wahl)، ويعاد استعادته عدّة مرات[4].

نظرا للتحديات التي واجهتها الإدارة الاستعمارية في بداية الاحتلال؛ من ذلك " عدم كفاءة ضبّاط الأركان العامة لدراسة قضايا الجزائريين، حاول بعضهم إعادة إحياء

[1] Emirit Marcel , "les bureaux arabes", **Document Algérien,** Série politique, n°10 paru le 10 novembre 1847, mis en site le 15-08-2011, s.p.
[2] Wahl Maurice, **L'Algérie** , op.cit, p239.
[3] Alexandre Behaghel Arthur, **L'Algérie : histoire, géographie, climatologie, hygiène, agriculture,forêts, zoologie, richesse minérales, commerce et industrie, mœurs indigènes, population, armée, marine, administration,** imprimerie A.Molot et Cie, Alger, 1865, p283.
[4] Wahl Maurice, **L'Algérie** , op.cit, p239.

الوظيفة التركيّة القديمة وهي وظيفة آغا العرب ". خلال الفترة 1833-1834، غيـــر أن هذه الوظيفة لم تقدم ما يرضي إدارة الاحتلال، و لم تنل بذلك استحسانها[1] .

وفي ظل حكم المارشال فالي (Valée)، عين بيليسيي (Pélissier)، في 1837، مديرا لشؤون العرب. غير أن هذه التجربة دامت سنتين، ونتائجها كانت فقيرة[2]. لتنتهي بتقديم بيليسي استقالته مع بداية سنة 1839، فخلفه في مهمّته النقيب ألونفيل (Allonville)[3].

وهكذا نلاحظ بأن فرنسا قد استمرت؛ حسب وصف صالح فركوس؛ في طرح العديد من الأفكار والمناقـــشات الأكاديميّـــة المتباينـــة، بخـــصوص مـــسألة الإدارة المباشـــرة واللاّمباشرة، بهدف الوصول إلى الأداة الإدارية الفعالة التي بإمكانها بواسطتها إخـــضاع الجزائريين لسلطتها. " وبفعل الضرورة وقوّة الأشياء لاستكمال المؤسسات الاســـتعماريّة، كان لابدّ من البحث عن عناصر فرنسيّة عسكريّة تتكيّف مـــع الأهـــالي وتتوغـــل فـــي أوساطهم"[4]. لذا استحدثت المكاتب العربية.

لقد استحدثت المكاتب العربيّة؛ كهيئة محليّة بقرار وزاري مـــؤرخ فـــي 1 فيفـــري 1844. وكان بيجو (Bugeaud) هو صاحب هذه الفكرة. حيث كان الهدف منهـــا هـــو تطبيق مراقبة صارمة للمناطق التي أخضعها جيش إفريقيا. كما عملـــت إدارة الاحـــتلال الفرنسي على تعميمها تدريجيّا لفرض سيطرتها على البلاد. وأشـــركت هـــذه الأخيـــرة "رؤساء القبائل في تسييرها، سواء بمحض إرادتهم أو مجبـــرين، فـــي إدارة الأراضـــي المحتلّة وشؤون سكانها"[5]. حيث يعرف النّقيب هيقوني (Hugonuet) المكتـــب العربـــي بأنّه: "هو همزة الوصل بين الجنس الأوروبي والجنس العربي "[6].

كانت إدارة شؤون العرب في الواقع؛ ضمن مساهمات السلطة العسكريّة؛ حيث تنفّـــذ من طرف المكاتب العربية، وهي تتواجد في عواصـــم النّقـــسيمات والـــدوائر[7]. ورغـــم

---

[1] صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص13.

[2] Emirit Marcel , "les bureaux arabes", **op.cit** , s.p.

[3] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص ص 14-15.

[4] **المرجع نفسه**، ص18.

[5] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص283.

[6] أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون..**، المرجع سابق، ص249.

[7] Clément Duvemois, **L'Algérie, ce quelle est ce qu'elle doit être, essai économique et politique**, imprimerie Dubos frères,Alger, 1858, p105..

ارتباطها بالسّلطة العسكريّة؛ مع ذلك لا يوجد واقعيّا في الجيش رتبة لمسؤول المكتب العربي، أو خليفة، باش آغا، آغا، قايد[1].

كما كان المنشور الصادر في مارس 1867 قد أشار إلى أن القيادة الإقليميّة للمكاتب العربيّة تشتمل على: اثنا عشرة (12) شخص، المكاتب العربية في المقاطعات ثمانية (8) أشخاص، ومكاتب الدوائر أو الملحقات سبعة (7) أشخاص، أما المكتب السياسي المركزي فيعد ستّة عشر(16) شخصا[2].

كانت المكاتب العربية في الجزائر سنة 1870؛ تتشكل من مكتب مركزي، يقال أنه سياسي في مدينة الجزائر؛ ثلاثة مكاتب قسمات في الجزائر، وهران وقسنطينة؛ وخمسة وأربعون(45) مكتبا منتشرة في منطقة العرب، في المجموع لدينا تسعة وأربعون (49) مكتب عربي يضم 200 ضابط؛ بمن فيهم التّراجمة. وكانت تحت إدارتهم الشخصيّة موظفين أهالي يتشكلون من: ثمانية (8) خلفاء، ثمانية (8) باش آغا، أربعة وثلاثون (34) آغا، ستّمائة وستّة وخمسون (656) قايد، في المجموع سبعمائة وستّة(706) موظّف أهلي[3].

لقد كان ضباط المكاتب العربيّة يحصلون على أجورهم، اعتمادا على رصيد ميزانيّة الحرب، يضاف إليها منحة في المتوسط 1200 فرنك تكون على عاتق الضرائب العربيّة. أما الموظفين الأهليين فيحصلون على عشر(10/1) الضرائب العربيّة، بمعنى في المتوسط 1800 فرنك، والتي من خلالها يدفعون لعمالهم[4].

وفق ما يذكره فرانسوا ليبلون دي بريبوا (François Leblanc de Prébois) فانّ: "كلّ مكتب عربي يتكون من اثنين إلى ثلاثة ضباط يجب عليهم تسيير دائرة بحوالي 300 كلم مربع يسكنها 60 ألف عربي ومراقبة عمليات 15 زعيما عربيّا "[5].

---

[1] François Leblanc de Prébois, **Bilan de l'Algérie à la fin de l'année 1864 ou de la crise financière commerciale et agricole, ses causes et les moyens de la conjurer**, imprimerie de l'Akbar, 1865, p21.

[2] أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون..**، المرجع السابق، ص249.

[3] François, Le Blanc de Prébois, **Situation de l'Algérie depuis le 4 septembre 1870**, op.cit pp 28-29.

[4] **Ibid,** p29.

[5] François Leblanc de Prébois, **Bilan de l'Algérie à la fin de l'année 1864..,** op.cit**,** p23.

امتلكت تلك المكاتب صلاحيّات هامة، حيث كان يرأسها ضبّاط فرنسيون، وموضوعة تحت السّلطة المباشرة للجنرالات، وفي أعلى السلّم الإداري فهي تحت سلطة الحاكم العام. كان عملهم أساسا يتركز في مراقبة التحركات المناهضة للحضور الفرنسي، ومساعدة القيادة في سياستها تجاه الأهالي المسلمين[1]. كما أكّد الإمبراطور نابليون الثالث في رسالته إلى ماكماهون للحرص أن يكون اختيار رؤساء المكاتب العربيّة من رجال المخابرات[2]. في إشارة منه لأهميّة ودقّة العمل المنوط بهذه المكاتب العربيّة، ضمن منظومة إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر، وصعوبة إدارة شؤون الجزائريين المسلمين.

2-أهدافها ودورها في التحكّم في الأهالي المسلمين بالجزائر:

اعتمدت السلطة العسكرية في الجزائر على المكاتب العربيّة، التي يشرف عليها ضباط، مهمتهم التّجسس ومراقبة الأهالي المسلمين، " ابتداء بالشيوخ المعيّنين من طرف السّلطة الحاكمة، إلى أدنى أفراد الشعب مرتبة "[3]. وقد لخّص صالح فركوس أهداف المكاتب العربيّة فيما يلي:

1-تثبيت سلطة الاحتلال وإخضاع السكان لها.

2-مراقبة تحركات القبائل، خاصة العناصر المشبوهة بإحصائها والحصول على معلومات كافية عنها.

3-مراقبة نشاط الزوايا والطرق الصّوفية وشيوخها[4].

4-تقديم الدّعم اللاّزم للقادة العسكريّين، والحرص على تنفيذ الأوامر بما يخدم توجهات الاحتلال المختلفة.

5-الحرص على توفير الاستقرار والأمن بما يخدم مشاريع الاحتلال خاصّة الاستعمار والطرق التجاريّة.

6- الإشراف على عمليّة جمع الضرائب ومراقبتها.

7- إجبار السكان الأهالي للتّعامل مع الإدارة الاستعماريّة؛ مما يقلّص من نفوذ سلطة رؤساء الأسر والعائلات الكبيرة.

---

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص283.
[2] يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، المرجع سابق، ص127.
[3] مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 301.
[4] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص19.

8- تولّي مهام القضاء[1] والفصل في خصومات الأهالي[2].

كما يوضح بدوره كليمون ديفيموا (Clément Duvemois)؛ مهام المكاتب العربيّة ودورها في منظومة إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر بقوله: " إن المكاتب العربيّة لديها الاختصاصات الأكثر امتدادا. فهم من يراقبون سياسيّا القبائل: إنهم مكلّفين بإنشاء دورات الضرائب، وضمان القدرة على فهم الضرائب؛ إنّهم يراقبون تقارير الزعماء الأهليّين مع ناخبيهم، إنّهم يحاكمون معظم الجرائم والاعتداءات والّتي ترتكب في دوائرهم، وإنّهم يعلمون بكلّ القضايا التي تحوّل فيما بعد إلى مجالس الحرب؛ إنّهم يتدخلون بكل غير رسمي أو رسمي في العلاقات التي تتشكّل ما بين الأوروبيين والأهالي؛ إنّهم يديرون وينظّمون الزراعة والصناعة لدى الأهالي. إن لديهم اليد العليا على التوجيه العمومي. بكلمة واحدة، إنّهم هم الّذين بيدهم مصير اثنان مليون ونصف أهلي منتشرين على الأرض الجزائريّة "[3].

إنّ هذا الكلام في الواقع؛ يعطي انطباعا واضحا، بأنّ هذا الأخير يتحدث عن حكومة مصغرة للأهالي، وليس مجرد مكاتب إداريّة.

لقد شرح " دوماس " مهام المكتب العربي بقوله أنّه: "..المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان التهدئة، تهدئة القبائل بصفة دائمة، وذلك بإدارة عادلة ومنتظمة، وكذلك تهيئة السبل لاستيطاننا، ولتجارتنا عن طريق استتباب الأمن العام، وحماية كلّ المصالح الشرعية، وزيادة الرّخاء لدى الأهالي "[4].

إن ما يدعو للاستغراب في كلام الضابط " دوماس " عن مهام المكاتب العربيّة؛ هو وصفه لها بأنّها كانت " عادلة "، ودافعت عن " كل المصالح الشرعية "، وساهمت أيضا في " زيادة الرخاء لدى الأهالي ". إن مثل هذا الحديث عن العدل والشرعيّة والرخاء، يناقض الواقع الذي يكشف التعسّف والتّجاوزات المنتهكة من طرف هذه المكاتب العربيّة في حقّ الأهالي المسلمين.

---

[1] مع أنّ هذا يعدّ تجاوزا لصلاحيتها المسكوت عنها ضمنيا رغم الانتقادات الموجهة لها في هذه المسألة كمظهر من أساليب التعسف.

[2] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص20.

[3] Clément Duvemois, **op.cit** , pp 105-106.

[4] عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900**، المرجع السابق، ص 177.

كما أنّ الحديث عن حماية المصالح الشرعيّة، ما هو إلا تكريسا لسياسة قائمة على حماية مكتسبات الاحتلال الفرنسي بالجزائر. أما مسألة الرخاء فهذا يعدّ بهتانا، حيث ساهمت المكاتب العربيّة من خلال تحصيلها للضرائب في إفقار الأهالي المسلمين، والّذين للأسف لم يستفيد من عائدات الضرائب الباهظة التي يدفعونها لإدارة الاحتلال.

يقول أيضا الجنرال يوسف[1] واصفا دور ومهمّة المكاتب العربيّة بقوله أنّه: " لم يبق شبر من البلد لا نعرف أدنى أسراره، لقد بحثنا في كلّ مكان وأحصينا كلّ شيء بدقة، واستنار تاريخ كلّ القبائل بفضلنا (...) وأقررنا الأمن في كلّ مكان. كما لم يحدث أبدا من قبل "[2].

يفترض على المكاتب العربيّة أن لا تكون " معنيّة بالحكم على الجرائم والاعتداءات المرتكبة في دوائرها، فهذا ممنوع عليهم. يفترض منهم اعتقال المتّهمين وتسليمهم إلى مجالس الحرب ". إلا أن هذه الإجراءات لا تحترم، وفق ما يقوله كليمون ديفيموا (Clément Duvemois)؛ حيث نجد بأن مسؤولي المكاتب العربيّة يعملون على فرض القانون بأنفسهم، من خلال تسليط غرامات على من يصفونهم " بالميسورين من الأهالي المخالفين ". وبما أن السجون ضيّقة وقليلة لتسع عددا كبيرا من الأهالي المخالفين؛ يلجؤون إلى التّعزير من خلال الضّرب بالعصا مع من يصفونهم بأنّهم " غير القادرين على دفع هذه الغرامات "[3].

إنّهم يلجؤون إذا حسب وصف هذا الأخير لاعتماد " ضربات بالعصا! خمسة وعشرون، خمسون، مائة، حسب الحالات. ومع ذلك يوجد مناشير واضحة جدّا والتي تمنع استخدام ضربات العصا، كعقوبة تأديبيّة. لكن كيف يمكن منع رئيس مكتب عربي من استخدام، هذه الوسيلة، عندما لا يوجد شيء آخر لقمع الجرائم والاعتداءات؟ "[4].

إن العبارة الأخيرة للسيد كليمون ديفيموا (Clément Duvemois)؛ تعطي انطباعا بأنّ هذا الأخير، رغم استهجانه للقمع والتعسّف في حقّ الأهالي المسلمين من طرف

---

[1] اسمه الحقيقي ج. فنتيني ولد في 1808 وتوفي في 1866، اشتهر باسم يوسف، كان يوسف باي قسنطينة سنة 1836 ثمّ كولونيل ملازم في السنة الثالثة، وقاد فرقة السباهي(الصبايحيّة) في وهران قبل أن يتقلّد منصب جنرال سنة 1856، ينظر، غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص284.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 283-284.

[3] Clément Duvemois , **op.cit**, pp 109-110.

[4] **Ibid**, p110.

المكاتب العربيّة، غير أنه قد برّر لهم هذا السلوك بطريقة غير مباشرة، من خلال ربطه هذه التّجاوزات، بعدم وجود حلول لديهم لقمع ما يصفه بالجرائم والاعتداءات من طرف الأهالي.

كما يرى أوليفي لوكور؛ بأن المكاتب العربيّة قد حضت " بمصالح فوق عاديّة (...) مما يدلّ على تركيز نادر للصلاحيات في أيدي الضباط الّذين يقومون عليها ". كانوا إلى جانب المهام البوليسيّة التي يقومون بها، قد كلّفوا أيضا بمراقبة أسواق العرب، وبتحديد الضرائب ومعاقبة المخالفات والخلافات المعتادة في الأسواق، كما كان بإمكانهم فرض غرامات أو حتّى إصدار أحكام سجن الأهالي. وفي الحالات الأكثر دقة، " تعرض القضية على مجالس الحرب المختصة، والمكاتب العربيّة هي الّتي توفر الوثائق التي تؤدي إلى إدانة " الجاني"، وهكذا تكون هي طرفا في الدعوى وحكما فيها "[1].

إن هذه المكانة والصلاحيات المخولة للمكاتب العربية، تبرز بشكل واضح كيف أنّها "كانت تشكّل جهازا أساسيا في دواليب العدالة الاستثنائية المسلطة على السكان المحليين"[2].

إنّ المكاتب العربيّة وفق ما يصفه الدوق ماجينتا (le duc Magenta) حسب قوله: "تشكّل إدارة منفصلة، مستقلّة عن الجيش في حدّ ذاته، مناطق عربية أو عسكرية مغلقة أمام الاستعمار، هذا يعني تسعة على عشرة (10/9) من الجزائر خارج الحقّ العام "[3].

كان رئيس المكتب العربي يملك أيضا: " حق تعيّين وإقالة القادة والموظّفين الأهالي العاملين فيه، مع العلم أنّه يراقب القاضي الذي يعمل تحت سلطته، والّذي يفقد هكذا استقلاليّته وأصبح أداة أخرى في أيدي السلطات العسكرية المحليّة ". ونتيجة لذلك كان لضباط المكاتب العربية بشكل مباشر أو غير مباشر، السلطة الكاملة على القضاء، بحيث يمارسون ضغوطهم عليه ويوجّهونه كيفما يشاءون[4].

---

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص285.

[2] **نفسه.**

[3] Anonyme, **La famine en Algérie et les discours officiels erreurs et contradictions**, deuxième édition, Typographie L.Marle, Constantine, 1868, p6.

[4] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص285.

كان مسؤولي المكاتب العربيّة وفق ما يذكره دوماس (Daumas)[1]، يميلون أكثر فأكثر للبحث عن تطبيق ما يصفه بالحلّ السّلمي " لكلّ المشاكل التي كانت تتطلّب في أحيان كثيرة استعمال القوّة، والعمل للتّغلب على جميع العراقيل التي يواجهون بها مجتمع في غاية الاختلاف عن مجتمعنا بعاداته ودينه. وعن طريق دراسة البلاد، وتقييم جميع المصالح التي تحرك السكان العرب، سيتوصّلون إلى تعيّين الاستعمال الأكثر فائدة، والأكثر مناسبة للقوّة العسكرية في حالة الانتفاضة .."[2].

3-الانتقادات الموجّهة إلى المكاتب العربيّة:

ضمن انتقاده للدّور الذي لعبته المكاتب العربيّة في سياستها مع الأهالي المسلمين؛ يرى آجرون (Ageron) بأنّ: " مؤسسة المكاتب العربيّة، التي أنشأت أصلا لمهام الإعلام والرقابة والتفتيش. قد عبثت بصلاحيات عظمى، تولّتها شيئا فشيئا ومن غير أن تتطور تركيبتها البشريّة وفق الطموحات والواجبات المنشودة "[3].

كان كليمون ديفيموا (Clément Duvemois) يعتقد؛ بأنّه من الصّعب منع تجاوزات المكاتب العربيّة بحق الأهالي؛ والمتعلّقة أساسا بتدخّلهم في صلاحيّات المؤسسة القضائيّة، ومباشرتهم معاقبة المخالفين من الأهالي، سواء كان ذلك من خلال فرضهم الغرامات والسجن، أو من اعتمادهم الضرب بالعصا بالخصوص، هذا الإجراء الأخير الذي يخالفه القانون[4].

إنّ الأهالي المسلمين ليس بمقدورهم في الواقع متابعة هؤلاء المسؤولين؛ إذ يقرّ هذا الأخير، في شرح مطوّل من المهم الاطّلاع عليه، واصفا مسار هذا التّجاوز القانوني ومبرّراته بقوله: " انّه بالتّأكيد، من حيث المبدأ، على القيادات العليا للدوائر أو التقسيمات أن تعمل لأجل منع هذه التّجاوزات (...) لكن، في غالب الأحيان، ليس لديهم علم. فالعرب المتعوّدين منذ زمن سحيق على نظام الانتهاكات[5] وضربات العصا، لا يجرؤون على الشكوى. ومن جهة أخرى فانّ شكواهم، لكي تصل إلى القيادة العليا، يجب أن تمر

---

[1] جول أدولف دوماس، ولد في غرونوبل 2 أفريل 1812 وتوفي في كامبلان (Camblanes) في 16 نوفمبر 1891، كان ظابطا في المشاة الفرنسيّة.

[2] عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900**، المرجع السابق، ص 177.

[3] أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون..**، المرجع السابق، ص251.

[4] Clément Duvemois, **op.cit** , p110.

[5] **Ibid.**

بالمكتب العربي، والّتي تبقى هناك. إذا، عشوائيا، يعلم الجنرال بعمل تعسّفي، يتكلم مع رئيس المكتب العربي، وهذا الأخير لا يدّخر في أن يضعه أمام صعوبات الوضعيّة، وضعف وسائل تحركه، والطابع الشرير للعرب (...) إذا لم يترك يعمل بقسوة، لا يمكنه أن يستجيب للأمن "[1].

كما يعلق هذا الأخير لاحقا؛ على أن الجنرال الذي يجهل القضايا العربيّة، من شأنه الانهزام أما هذه المعطيات والمبرّرات التي يسوقها له رئيس المكتب العربي. وهكذا يعط الحق لرئيس المكتب العربي. وسيكون مصير هذا المسكين الذي اشتكى هو تلقي ضربات إضافيّة من الهراوة. إنّ هذا الشّاكي المنهزم في معركته القانونيّة مع رئيس المكتب العربي؛ من شأنه أن يحكي عن مشاكله طويلا إلى أصحابه ومعارفه وعن عواقب الرّغبة في الشّكوى إلى القيادة العليا[2].

وهكذا إذا؛ يعتقد كليمون ديفيموا (Clément Duvemois) بانّ كتابة المناشير لم تنجح في معالجة هذه الوضعيّة. فمنذ " عشرون سنة نقوم بها، والأشياء لا تمشي بتاتا نحو الأفضل. ما يفترض أن يكون هو تغيّير كامل للنّظام "[3].

لقد تطرّق جول (Jules) ضمن انتقاداته للمكاتب العربيّة؛ إلى ما يطلق عليه بالمملكة العربيّة حيث طالب بالتخلّي عليها. وأكثر من ذلك أنّه قد وصفها " بالخطأ البائس "[4]. كما اعتبر بأنّ هذه " المكاتب العربيّة قد شكّلت في السابق إدارة داخل إدارة؛ فالمكتب السياسي أصبح حكومة داخل حكومة (...) أو بالأحرى أصبح هو الحكومة في حدّ ذاته "[5]. في إشارة منه إلى تجاوزات المكاتب العربيّة في الجزائر.

ضمن هذه المسألة أيضا؛ يعتقد موريس وحل (Maurice Wahl)؛ بأنّه رغم تحفّظه على العتاب والنّقد الموجّه لعمل المكاتب العربيّة، والّذي كان دائما حسب وصفه " غير مستحقّ ". مع ذلك يرى هذا الأخير بأنّ ضبّاط " القضايا العربيّة يبالغون في قيمتهم الخاصّة بهم؛ في الجيش، يطلقون عليهم حزب الإعجاب المتبادل. كانوا مكلّفين فقط

[1] **Ibid**, p111.
[2] **Ibid.**
[3] **Ibid.**
[4] Jules (présenté par MM du Pré de Saint-Maur et Poeul Viguier au nom des colons Algériens), **Simple note sur les mesures urgentes à prendre pour répondre aux vœux de l'Algérie**, Typographie de E.Brière, Paris, 1870, p3.
[5] **Ibid**,4.

بالتحقيق في الحالات، لقد أصبحوا أقوياء جدّا لكي يحجزوا على الحكومة؛ إنّهم يعتقـــدون بأنّ الجزائر أصبحت ميدانهم. الاستعمار يتم التّعامل معه من طرفهم كعـــدو، فتـــأثيرهم المضر أوحى إلى نابليون الثالث نظريّة المملكة العربيّة والقرار المشيخي في 1863 "[1].

في الوقت الّذي انتقدت فيه بعض الكتابات عمل المكاتب العربيّة؛ ارتفعـــت أصـــوات أخرى لتدافع عليها من ذلك ما يذكره فرانـــسوا دي بريبـــوا (François de Prébois)؛ والّذي ذكر بأنّه لفترة طويلة كانت المكاتب العربيّة تتعرض إلى النقد والهجوم من طرف الصحافة الجزائريّة، وكذا الّتي في المتربول[2]، حيث تتّهم أنّها لا تتوقف عن وضع العقبات أمام الاستعمار، وكذا إثارة تمرّد فيفري 1871. ليجيب هذا الأخير على هذه الـــتّهم مـــن خلال تأكيده؛ على أنّ هذا الكلام عار عن الصحّة، بدليل أنّ الاستعمار قد استفاد من 525 ألف هكتار أو 5250 كلم مربع وضعت تحت تصرف الهيمنة الاستعماريّة، فالأراضـــي المتاحة الجديدة تسمح باستقبال 79 ألف ساكن زراعي جديد[3].

أمّا بخصوص التّهمة الثانية والمتعلّقة بدور ضباط وعساكر المكاتب العربيّة في تهيّيج وإثارة الأهالي وتمرّد 1871؛ يعتقد هذا الأخير بأنّ؛ ذلك يعدّ افتراء غير صحيح، بـــدليل أنّ أكثر من نصف ضبّاط المكاتب العربيّة كانوا غائبين عن الجزائر منذ ثمانية أشهر قبل التّمرد، للالتحاق بأفواجهم القتاليّة في منطقة الرين (Rhin)، والبعض الآخر استدعي في سبتمبر بعد سيدان (Sidan)[4].

لقد نجحت المكاتب العربيّة حسب هذا الأخير عمليّا في القيام بواجبها، ومعرفة أساليب إخضاع السكان الأهالي، حيث أنّهم منذ تقلدهم مسؤوليّة التكفّل الإداري بالأهالي، " سعوا للنّقل التّدريجي للأهالي نحو الحضارة "، غير أنّه لم يتم فهم حقيقة الدّور الّذي تقوم به هذه المكاتب العربيّة[5].

كما انتقل فرانسوا دي بريبوا (François de Prébois) لاحقا؛ للدفاع عـــن النظـــام العسكري في الجزائر في وجه الاتّهامات المعارضة من دعاة النّظام المدني ومناصـــريه

---

[1] Wahl Maurice, **L'Algérie** , op.cit, p241.
[2] François, Le Blanc de Prébois, **Situation de l'Algérie depuis le 4 septembre 1870,** op.cit**,** pp (27-28).
[3] **Ibid,** p28.
[4] **Ibid.**
[5] **Ibid,** p30.

من خلال قوله أنّ: " الحكومة المزعومة بأنّها عسكرية، والمسماة بنظام السّيف، هي كذلك اليوم " كبش الفداء "، والّتي على أساسها يستمر الصحفيين، والدّعائيين، ونواب الجزائـــر والّذين هم من المعارضة، في اتّهامها بأنّها العقبة الوحيدة للاستعمار". ليصل في الأخيـــر ضمن نهاية كلامه للقول؛ بنفي وجود نظام السّيف من أساسه من خلال قوله: " لا نفهم إذا وبدون مفاجئة بأنّ نظام السّيف لم يوجد أبدا في الجزائر "[1].

كان المعمّرون الأوروبيون يعارضون دور المكاتب العربيّة، لكونها لا تخدم مصالحهم في ما يتعلّق بالاستيطان في المناطق العربيّة العسكريّة. وضمن هذا التّوجه " ألـــحّ كـــلّ أوروبيي الجزائر على ضرورة إلغاء سيطرة الجيش، وإبعاده عـــن المجـــال الـــسياسي، وإعلان النّظام المدني الّذي سيمكّنهم من فرض سيطرتهم على البلاد كما يريدون "[2]. ولقد تحقق لهم ذلك بالفعل؛ حيث أنه في 25 أوت 1880 تمّ تعويض المكاتب العربيّة في التّل بإداريّين مدنيّين. مع ربط المناطق العسكريّة بالمناطق المدنيّة على امتـــداد 5.800.000 هكتار لتشمل 53 بلديّة و 900 ألف نفس[3].

وفق طرح السيّد قورجو (Gourgeot)؛ فانّ المكاتب العربيّة قد حاولت التّحكّم في كلّ شيء والقيام بكلّ شيء، لكنّها لم تتمكّن من ذلك. كما انتقد بدوره الإدارة المدنيّة واعتبـــر بأنّها: " مثلما تعمل حاليا، تتبع بشكل مطلق أخطاء المكاتب العربية "[4].

يسرد آجرون (Ageron) حوارا؛ جرى بين نابليون الثالث والسيّد ماكماهون الحـــاكم العام للجزائر، تضمّن وصفا وتفسيرا للصّراع والمجابهة بين المعمرين والمكاتب العربيّة. حيث سئل الإمبراطور نابليون الثالث[5] السيّد ماكماهون(Mac-Mahon)[6] بقوله: " لماذا

---

[1] **Ibid,** p32.

[2] يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، المرجع السابق، ص165.

[3] Say Louis (lieutenant de vaisseau), **op.cit**, p14.

[4] Gourgeot.F, **op.cit**, pp 162-164.

[5] ولد في 1808 وتوفي في 1873، كان امبراطورا لفرنسا خلال الفترة (1852−1870). ينظر، **Le Robert illustré 2014**, p 1228.

[6] مارشال ورجل سياسي فرنسي ولد في 1808 وتوفي في 1893، عيّن حاكما عاما للجزائر خلال الفترة (1864−1870) تقلّد قيادة جيش فرساي حيث شارك في القمع ببلدية باريس في مارس وماي 1871، انتخب بعد ماي 1873 رئيسا للجمهورية، واستقال في جانفي 1879. ينظر، **Ibid**, p1150.

يمقت المستوطنون الجزائريّون المكاتب العربيّة إلى هذه الدرجة؟ ". فأجابه الحاكم العـــام قائلا: "يا مولاي! انّه نفس السّبب الّذي يجعل المهرّب يمقت الجمركي .."[1].

يعتقد هذا الأخير بأنّ عدم شعبيّة المكاتب العربيّة ليس لكونها كانت " تجسّد الـــسّلطة والقوّة العسكريّة فحسب: وإنّما صار المستوطنون يمقتونها منذ أن نصبت نفسها للذود عن المسلمين وحمايتهم من نهم المستوطنين ومنذ أن لفتت انتباه السّلطة المركزيّة، في فرنسا، إلى مغبّة تضيّيق الخناق على الأهالي وحصرهم في مناطق محدودة ". كما اعتبر بأنّ هذه المكاتب العربيّة كانت تمثل صوت الأهالي المسلمين، في ظلّ غياب تمثيل نيابي أو جرائد تدافع عن مصالحهم وتعبّر عن معاناتهم[2].

مع تقديري لما ساقه أجرون (Ageron)؛ من غير المعقول محاولة إظهـــار المكاتـــب العربيّة كراع لمصالح الأهالي ومدافع عنهم، في مقابل إبراز المستوطنين لوحدهم كطرف وحيد في مآسي وأزمات الأهالي المسلمين. إن هذا الطّرح من شأنه إبراز منظومتين فـــي النّسيج الاستعماري للجزائر المحتلّة. كما أنّ هذا الطرح يصوّر لنا المستوطنون وكـــأنّهم أطرافا تعمل لمصالحها بصفة معزولة، على الرّغم من كونهم كانوا يمثّلون جـــزءا مـــن المنظومة الاستعماريّة في الجزائر، وأحد أذرعتها الضّاربة الّتي تسلّطت وظلمت بـــدعم وتواطىء من إدارة الاحتلال في شقّيها العسكري والسياسي (الإداري).

إنّ محاولة أجرون(Ageron)؛ تبرئة المكاتب العربيّة، يخـــالف فـــي الواقـــع الـــدور الخطير، الّذي لعبته هذه الهيئة في منظومة الاحتلال. إنّ تبليغها عن أحوال الأهالي لـــيس الهدف منه تحسين أحوالهم، بل رغبة منها في متابعة الرّأي العام السياسي لديهم لـــضمان اكتشاف ما يعتبرونه حركات تمرّد في مهدها، وليس بدافع معالجة أوضاعهم، فالمسألة هنا أمنيّة سياسيّة، ترتبط بمستقبل الاحتلال وصيانته.

إنّ خلاصة ما أردت التوصّل إليه، هي أن كلّ من المكاتب العربيّة (النّظام العسكري) والنّظام المدني (المستوطنون)، قد اتّصفتا بالتسلّط والتعسّف تجاه الأهالي المسلمين؛ إلاّ أنّ الاختلاف بينهما في أنّ الأولى كانت تعمل في إطار خدمـــة المـــصالح العامـــة لـــسلطة الاحتلال، والثانية في خدمة مصالحها الشخصيّة فقط. فالمكاتب العربيّة كانت تراعي فـــي

[1] أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون..**، المرجع السابق، ص43.
[2] **نفسه.**

تحركها الضّوابط والمحاذير الّتي تخدم مستقبل المستعمرة أمنيّا واقتصاديّا؛ في حـــين أنّ كتلة المستوطنين كانت لا تكترث بشيء مقابل تحقيق مصالحها الشخصيّة، حتى ولو كان ذلك يساهم في خلق اضطرابات تضرّ بأمن الاحتلال في الجزائر.

رابعا) تشديد إجراءات الرقابة الأمنيّة على الأهالي المسلمين:

كان الهاجس الأمني الشّغل الشّاغل بالنّسبة للإدارة الاستعماريّة الفرنسيّة في الجزائـــر، لاعتبارات تتعلّق بالحفاظ على مصالح سلطة الاحتلال؛ المرتبطة أساسا بقمع المخـــالفين وإخضاع الأهالي المسلمين لسلطتها، والسّعي لتوفير كل الشروط الأساسيّة لنجاح مشاريع استعمارها واستغلالها لهذه المستعمرة.

لتحقيق هذه الأهداف اعتمدت إدارة الاحتلال الفرنسي على بناء أجهزة أمنيّة متنوعـــة؛ أشركت في البعض منها أهالي مسلمين وقادة محليين من أجل فرض رقابة صارمة علـــى الأهالي المسلمين، والتدخل فيما يتعلق بالمخالفات والاعتداءات التي تراها سلطة الاحتلال الفرنسي خطرا على أمن المستعمرة.

1-هاجس أمن المستعمرة لدى إدارة الاحتلال الفرنسي:

كانت إدارة الاحتلال الفرنسي دائمة التوجّس والتخوّف من ردّة فعل الأهالي المـــسلمين باستمرار من غزوها الجزائر، وسياساتها في البلاد، وضمن هذا الإطار يـــذكر؛ شـــارل ريشار في كتابه " تمرّد الظّهرة "، معلّلا المخاوف المستمرّة حتّى من أعوان فرنسا مـــن الأهالي، حيث أشار إلى أنّ العدو(الجزائري) لا يترصّدهم فقط علـــى أطـــراف المدينـــة فحسب، " بل يوجد في كلّ مكان ويتآمر ضدّنا حتى في عقر دارنا. فما مـــن برنـــوس إلاّ ويختفي تحته " خائن " أو شخص يعادينا، ولا ينتظر سوى الإشارة ليرفع السّلاح "[1].

كما كان أيضا السيد دوفيرجي (Duverger)؛ قد أكّد على المسألة الأمنيّـــة وتـــشجيع الاستعمار، حيث أنّ تحريض الأوروبيين للهجرة إلى الجزائر مرتبط أساسا " من خـــلال ضمان أمنه ومنحه الوسائل لاستكمال المهمّة (...) فلنهتم أوّلا بالأمن "[2].

---

[1] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 349.

[2] P.D. Duverger, **La féodalité comme moyen de conserver et de civiliser l'Algérie,** imprimerie de Félix Locquinet Ce, Paris, 1840, p8.

وحاول هذا الأخير لاحقا التعرّض لشروط نجاح فرنسا في الجزائر بقوله: " إنّ مؤسسة جديدة تتطلّب: رؤوس أموال، رجال، سكينة، أمن، فرؤوس الأموال هي مصدر كل الإنتاج (...) السّكينة، هي هيئة العمل دون اضطراب، والأمن هو السّكينة للمستقبل "[1].

ضمن هذه المسألة يواصل قورجو (Gourgeot) تعليقاته؛ من خلال استشهاده بالوضع العام الأمني على الحدود، وتأثير دول الجوار على الأوضاع الأمنيّة بالجزائر، حيث يذكّرنا بما يحدث في طرابلس وتونس؛ مرورا من القيروان إلى خليج قابس، والى غاية مدن الجّريد، توزر ونفطه، فالحرب المقدّسة حسب وصفه: " يبشّر بها علنا ضدّ المسيحيين، وضدّ الفرنسيين بالخصوص؛ وما نراه يحدث في مقاطعة وهران، فالتمرّد يتسارع بكلّ الجنوب الجزائري والتّونسي، هذا الشّيء لا يحتاج إلى التّوضيح "[2]. في إشارة منه إلى ضرورة أخذ الاحتياطات الأمنيّة الكافية تجاه هذه التّهديدات والمخاطر.

كما تحدث أيضا هذا الأخير؛ عن أهميّة تأمين المعمّرين والاستعمار في المناطق التي تعرف توسّعا في الاستعمار خوفا من اعتداءات الصحراويين خاصة أمام ما وصفه بالعدو الماهر " والذي يعرف بعمق كلّ المسالك التي تسمح بالتوغّل في كلّ الاتّجاهات". واقترح لتأمين المراكز الزّراعية؛ مركزة ثكنات صغيرة في بعض المواقع التي تعرف توسّعا للاستعمار، والّتي يجاورها قبائل كثيرة العدد ومعروفة بمحاربيها[3].

وفق ما يستعرضه إداري في بلديّة مختلطة، بخصوص أمن المستعمرة، ضمن مؤلفه "الأمن في الجزائر وسائل تأمينه" فانّه يعلق بقوله أنّ : " أمن الأشخاص والممتلكات هو الشّرط الضّروري لتنمية مستعمرة ما. وهي اليوم أصبحت من الحاجيات الأكثر استعجالا (...) أكيد أنّ الهجرة لن تتفاقم على محمل الجّد، مادام الخوف من السّرقات يكون أيضا أكبر "[4].

إنّ المزارع المتربولي حسب هذا الأخير؛ يتوانى في القدوم بموارد زراعيّة وماشية هامة[5]، للاستقرار في بلاد أين الخوف بدأ ينتشر في أيامنا بسبب السّرقة، ولكنّه أيضا

---

[1] **Ibid,** pp 16-17.
[2] Gourgeot.F, **op.cit**, p7.
[3] **Ibid**, p141.
[4] Administrateur de commune mixte, **La sécurité en Algérie moyens de l'assurer**, typographie Adolphe Braham, Constantine, 1884, p5.
[5] **Ibid**.

مهدّد بفقدان حياته ومن معه بسبب ضربات ما يصفه بالبؤساء. حيث يفترض عليه حسب رأيه الصّراع للدّفاع عن ممتلكاته. ففي المدن لا يمكننا الشعور بهذا الخطـــر لأنّ قـــوات الأمن والدرك بقوّة كافية لحماية الأرواح والممتلكات لمواطنينا، عكس ذلك في الأريـــاف فالسّكان الريفيّون يتعرّضون يوميا نهارا وليلا لكلّ أنواع الأضرار[1] . ولقد أبـــرز هـــذا الإداري من خلال جدول تطور الاعتداءات على الممتلكات في المقاطعات الثلاثة خـــلال السّداسي الأول لسنوات (1880-1883).

جدول رقم 09: الاعتداءات على الممتلكات في المقاطعات الثلاثة خلال الـــسداسي الأول لسنوات (1880-1883).

السنوات	1880	1881	1882	1883
الجزائر	1925	1661	2729	3040
وهران	812	1656	2170	1671
قسنطينة	1922	2009	2366	2188

المصدر: **Ibid**, p8.

انتقد تونسي (Tounsi) في مؤلفه " اللاّأمن في الجزائر، أســبابه، ووســائل اســتعادة الأمن السابق "؛ مسألة التّخلي عن القيادات الأهلية، لأهميتها في الحفــاظ علـــى الأمـــن، خاصة إجراءات الحاكم العام " تيرمان " الذي أراد حسب وصفه: " تحطـــيم بـــأيّ ثمـــن القيادات الكبرى للأهالي، تدمير الزعامات الكبرى من أجل منع تجدّد التمرّدات ورجـــوع أحداث 1871". إلا أنّ السيد " تيرمان " قد تناسى الدور الهام لهؤلاء فـــي تـــأمين أمـــن المستعمرة في مناطقهم كما أنّه " لم يفكّر في نقطة الفوضى في الشرطة العامة للقبائل "[2].

2-إجراءات الإدارة الاستعماريّة في مكافحة الجريمة وفرض الرقابـــة لـــدى الأهـــالي المسلمين:

أ) دور المكاتب العربيّة في فرض الأمن والرقابة على الأهالي:

يعلق السيد برجولي (Bourjolly) ضمن مؤلفه " الاستعمار ونمط الإدارة في الجزائر"؛ على دور المكاتب العربيّة في توفير الأمن وفرض الرقابة، بالتأكيد على مسألة مفادهـــا؛

[1] **Ibid**, p6.
[2] Tounsi.A (un vieil Algérien), **L'insécurité en Algérie,ses causes, les moyens de rétablir la sécurité d'autrefois**, imprimerie L.Remordet et Cie, Alger, 1893, p10.

بأنّ الهدوء والأمن جلب في البلاد بفضل الرّقابة التي فرضتها هــذه المكاتــب العربيّــة، وتحت مسؤولياتهم وضعوا زعماء للقبائل، حيث أن عمل الشرطة كان يتم فرضــه مــن طرف العرب أنفسهم، فهم من يكفلوا بحراسة الطرق، من كيلومتر إلى كيلومتر. كما أنّ " كلّ قبيلة كانت مسؤولة عن الجرائم والاعتداءات التي تقع في منطقتها، ويجب عليها أن تسلّم المسؤول في أجل شهرين "[1].

اهتم ضباط المكاتب العربيّة بمراقبة أحوال الرأي الشعبي. حيث اعتبرت هذه المراقبة وسيلة جد فعّالة لاتخاذ الإجراءات والاحتياطات الضروريّة، في حالة وجود مخاطر تهدد أمن المستعمرة ومصالح الاستعمار. وضمن هذا التوجه يصرح الضابط فرديناند هيقونيت (Ferdinand Hugonnet)، رئيس المكتب العربي بمدينة القالة بما يلي: " لمــا كنــت رئيسا بمصلحة الشؤون العربيّة بدائرة القالة، كان همّي الوحيد هو مراقبة الــرأي العــام للسّكان والعمل على إخضاعه لتأثيري "[2].

ب) دعم الفرق الأمنيّة في مراقبة ومكافحة الجريمة لدى الأهالي المسلمين:

طرحت فكرة تكثيف الفرق الأمنية لمواجهة الجريمة الأهلية، وفرض رقابة كافية عليهم من أجل استتباب الأمن في المستعمرة ومنع الاعتداءات المختلفة؛ حيث أكد جــاكوب دي نوفيل (Jacob de Neufville)؛ على ضرورة توفير ثلاثة اقتراحات؛ من بينها: زيــادة موظفي مصالح الغابات. وإنشاء فرق درك متنقلة[3]. وضمن هذا التوجّه أيضا؛ يشير السيّد إميل لوايي (Emile Loyer) على أنّ: " مرسوم 15 مارس 1860 قــد مــنح صــفة الضبّاط في الشرطة القضائيّة للبحث عن الجرائم والاعتداءات المرتكبة من طرف العرب في منطقة القيادة "[4].

ومن الوسائل العملية أيضا لتحقيق الأمن؛ ما أوصى به إداري فــي بلديــة مختلطــة؛ لمكافحة " الجريمة والمنحرفين "، وقمع مختلف الاعتداءات؛ ويكون ذلك من خلال إنشاء فرق فرسان أهليّة، لتسهيل عملية تعقّب ما يعتبرهم بالمنحرفين، وإرســال هــذه الفــرق

---

[1] de Bourjolly Le Pays , **Colonisation et mode de gouvernement en Algérie**, imprimerie de Cosse et J.Dumain, Paris, 1851, p60.

[2] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص ص 45-46.

[3] de Neufville Jacob, **Notes au crayon sur l'Algérie présentées a la société de géographie commerciale de Paris**, imprimerie Chaix, Paris, 1882, p14.

[4] Loyer Emile , **La police judiciaire militaire en temps de paix et en temps de guerre**, 2ème édition, imprimerie militaire Henri Charles La Vauzelle, Paris, 1893, p35.

المتحرّكة يوميا عبر الدواوير والمراكز الاستعماريّة، ومراقبة مراكـــز الحراســـة. مـــع الحرص على إسناد فرق الأمن هذه إلى فرسان من الأهالي مختارين بدقة، ويكونون بذلك تحت تصرّف الإداري أو رئيس البلديّة[1].

وطبقا لهذه المقترحات؛ تمّ اعتماد فصيلة من 10 فرسان بقيادة قائد لواء. كما طرحـــت إمكانيّة توظيف تواصلها مع فرق الصبايحيّة في البلديات المجاورة، لتشكيل شبكة مراقبة أمنيّة فاعلة، على أن يتم القيام بدورة مراقبة عامة مرّة في الشّهر من طرف الإداريين في الدوائر[2].

ج) إحصاءات عن نشاط الرقابة الأمنيّة ومكافحة الجريمة لدى الأهالي في الجزائر:

ورد ضمن عرض الحاكم العام المدني جول كامبون (Cambon Jules) بخـــصوص الوضع العام في الجزائر؛ كلاما فيه ثناء على أعوان الرّقابة الأمنيّة في الموانئ والـــسّكك الحديديّة، حول إجراءات الرقابة المفروضة على المشبوهين وضدّ ما يصفه باعتـــداءات الأهالي والأجانب قوله أن: " الأعوان الخاصين الموضوعين للرقابة في السّكك الحديديّـــة وفي الموانئ يواصلون تقديم أحسن الخدمات (...) العناصر المشتبه فيهم مـــن جنـــسيات مختلفة، والذين يعبرون ممتلكاتنا يشكّلون عنصر رقابة متواصلة (...) فهذا العمل الدقيق يقع على مصالح الأمن للمحطّات والموانئ، حيث الموظّف رغم محدوديّته ينفّذ عمله بتفان وجدارة "[3].

كما أثنى أيضا هذا الأخير على مصالح الأمن والرّقابة بالتعليق؛ أنّها قـــدّمت حـــسب تقريره الدليل على نشاطها وتفانيها، وهذا تؤكّده النتائج المحقّقة في الأوقـــات الأخيـــرة: فالمراكز الأوروبيّة التي يطبّق فيها أمن يقض، لم يترك فيها المجـــال للانفـــلات بـــدليل انخفاض نسبة الجريمة المدنيّة بمدينة الجزائر الى 4% خلال هذه السّنة ويقصد 1884[4].

أبرز الحاكم العام جول كامبون (Jules Cambon) بأنّه لدعم إجـــراءات الرّقابـــة الأمنيّة في المستعمرة، تمّ إنشاء العديد من مراكز الأمن سنة 1884؛ فـــي لامورســـير

---

[1] Administrateur de commune mixte, **op.cit**, p22.
[2] **Ibid**, p23.
[3] Cambon Jules (G.G.A), **Exposé de la situation générale de l'Algérie**, imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1895, p28.
[4] **Ibid.**

(lamorçaire) وسبدو في مقاطعة وهران. وفي تبسّة وسوق أهراس، وفيليب فيل، وعين مليلة و دوفيفيي (Duvivier) وبجاية في مقاطعة قسنطينة، وكذلك في دويرة، مينيرفيل (Ménerville) ، تنس، أورليون فيل والعطّاف في مقاطعة الجزائر. كما أشار أيضا إلى أنّ هناك مراكز أخرى، " سيتمّ انجازها قريبا في النّقاط التي يكون فيها ذلك ضروريّا "[1].

جدول رقم 10: إحصاء بالجرائم والجنح المرتكبة من الأهالي المسلمين والفرنسيين والأجانب خلال الفترة من 1 جويلية 1893 إلى 30 جوان1894.

العناصر	اعتداءات على الأشخاص	اعتداءات على الممتلكات	اعتداءات على الأمور العامة
الأهالي	7.840	13.452	4.306
الفرنسيين	1.123	1.230	1.551
الأجانب	1673	1724	1.601
مجموع الجنسيّات	10.928	17.572	7.990

المصدر: Cambon Jules (G.G.A),**op.cit**, p22.

جدول رقم 11: إحصاء بالجرائم والجنح المرتكبة من الأهالي المسلمين والفرنسيين والأجانب خلال الفترة من 1 جويلية 1894 إلى 30 جوان 1895.

العناصر	اعتداءات على الأشخاص	اعتداءات على الممتلكات	اعتداءات على الأمور العامة
الأهالي	7279	11.325	3.794
الفرنسيين	1.069	1.047	1.559
الأجانب	1.620	1.560	1.822
مجموع الجنسيّات	10.168	14.888	7.457

المصدر: Cambon Jules (G.G.A),**op.cit**, p22.

[1] **Ibid**, p29..

إن المتأمّل في إحصائيات الجدولين يلاحظ تقلّص عدد الاعتداءات خلال الفترة الأولى الممتدة من 1 جويلية 1893 إلى 30 جوان1894، مقارنة بالفترة الثانية الممتدة من 1 جويلية 1894 إلى 30 جوان 1895 . مع ارتفاع الاعتداءات المرتكبة من الأهالي المسلمين مقارنة بالفرنسيين والأجانب، وكذا ارتفاع نسبة الاعتداءات على الممتلكات مقارنة بالأشخاص والأمور العامة.

يمكن تفسير تقلّص تعداد الاعتداءات الإجماليّة، فيما يبدو بتشديد الإجراءات الأمنيّة. أما ارتفاع نسبة الاعتداءات لدى الأهالي المسلمين، فيمكن القول بأن ذلك يعدّ نتيجة منطقيّة، لسياسة استعماريّة قائمة على تشريد و تفقير، اعتمدت في حق السكان الأصليين بمختلف أشكالها. لكن إن قارنا عدد سكان الأهالي بأرقام الاعتداءات الواردة في الجدولين نجد أن نسبة الاعتداءات لدى الفرنسيين والأجانب مرتفعة أيضا، بالنّظر إلى أن عدد سكان الأهالي أضعاف مضاعفة مقارنة بالعناصر الفرنسيّة والأجنبيّة.

وضمن نفس هذا التوجّه؛ في الاعتّداد بالأجهزة الأمنيّة لإدارة الاحتلال، والثّناء على إجراءات الأمن المتّخذة؛ يرى الحاكم العام المدني ريفوال بول (Revoil Paul)؛ بأنّ انخفاض عدد الاعتداءات والهجمات مابين الفترة 1 جويلية 1898 إلى 30 جوان 1899 والّتي كانت 28.494 مقارنة بالفترة 1 جويلية 1899 إلى 30 جوان 1900، والّتي أصبحت فيها 27.704، يمكن تفسيرها بنشاط أعوان الأمن خاصّة في مقاطعتي الجزائر ووهران، وهذا ما يبرّره عمليات التّوقيف المرتفعة خاصة بوهران، في الوقت الذي انخفضت فيه عدد الجرائم[1].

والجدولين التّاليين يبرزان هذا الانخفاض.

[1] Revoil Paul (G.G.A), **exposé de la situation générale de l'Algérie**, imprimeur du gouvernement général, Alger, 1901, p30.

جدول رقم 12: الاعتداءات والهجمات المسجّلة في الجزائر من 1 جويلية 1898 إلـــى 30 جوان 1899.

المقاطعات	الهجمات المرتكبة	عدد عمليّات التّوقيف	عدد الهجمات المرتكبة مـــن الأهـــالي ضـــدّ الأوروبيين
الجزائر	9.035	3.716	1.345
وهران	10.353	3.252	2.967
قسنطينة	9.106	3.530	1.458
مجموع المقاطعات	28.494	10.498	5.770

المصدر: Revoil Paul (G.G.A), **op.cit**, p31.

جدول رقم 13: الاعتداءات والهجمات المسجّلة في الجزائر من 1 جويلية 1899 إلـــى 30 جوان 1900.

المقاطعات	الهجمات المرتكبة	عدد عمليات التّوقيف	عدد الهجمات المرتكبة مـــن الأهـــالي ضـــدّ الأوروبيين
الجزائر	9188	3788	1656
وهران	9505	4247	3208
قسنطينة	9011	3358	1405
مجموع المقاطعات	27704	11393	6269

المصدر: Revoil Paul (G.G.A), **op.cit**, p31.

كما يذكر الحاكم العام جونار (Jonnart) في عرضه العام عن الجزائـــر؛ بخـــصوص أوضاع الأمن الخاصّة وأمن السّكك الحديدية والموانئ[1]. بأنّه خلال سنة 1907 تمّ اعتقال

[1] Jonnart.C (G.G.A), **exposé de la situation générale de l'Algérie**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1909, p16.

86 أهلي مع وضع 195 آخرين تحت الرّقابة الخاصّة. أمّا في 1908 فقد انخفضت هذه الإحصائيات إلى اعتقال 18 أهلي مع وضع 45 آخرين تحت الرّقابة الخاصّة[1]. ويمكـــن ملاحظة توزيع هذه الإحصائيّات على المقاطعات الثلاثة من خلال الجدولين التّاليين:

جدول رقم 14: حالات الاعتقالات والرّقابة الخاصّة في المقاطعات الثلاثة سنة 1907

المقاطعات	الاعتقالات	حالات الرّقابة الخاصّة
الجزائر	35	70
وهران	24	25
قسنطينة	27	100[2]

المصدر: Jonnart.C (G.G.A),**op.cit**, pp 14-15.

جدول رقم 15: حالات الاعتقالات والرّقابة الخاصّة في المقاطعات الثلاثة سنة 1908

المقاطعات	الاعتقالات	حالات الرقابة الخاصّة
الجزائر	13	21
وهران	02	03
قسنطينة	03	21

المصدر:.Jonnart.C (G.G.A),**op.cit**, pp 14-15

وفق ما أشار إليه أيضا، الحاكم العام للجزائر لوتو (Lutaud) في عرضه عن الوضع العام للجزائر؛ فقد تمّ اعتقال 17 أهليا، عقابيا في تادمايت بسبب القيام بالحج إلـــى مكّـــة دون إذن بذلك، خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي إلى 15 جانفي 1914. وهذا يتوافق مع تطبيق قانون الأهالي حسب مادّته السادسة عشر (16). يضاف إلى ذلك أنّه؛ وخلال هذه المدّة تم وضع خمسة (5) أهالي، تحت الرّقابة الخاصّة كاحتياط أمني عمومي[3].

كما أشار الحاكم العام أنّه؛ " منذ القانون الجديد حول نظام الأهـــالي، والّـــذي تـــزامن صدوره بضعة أيام تقريبا مع تاريخ مرسوم التّعبئة العامّة، فانّ أعداد مـــن الأهـــالي قـــد وضعوا تحت الرّقابة أو الاعتقال ". وقد حاول هذا الأخير تبرير هذه الإجراءات التّعسفيّة

[1] **Ibid**, pp (14-15).
[2] **Ibid.**
[3] Lutaud.CH (G.G.A), **exposé de la situation générale de l'Algérie**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1914, pp 21-22.

من إدارة الاحتلال الفرنسي من خلال قوله بأنّ ذلك كان: ".. دائما في مصلحة السّلامة العامّة والدّفاع الوطني وبحكم تطبيق الإجراءات الناتجة عن حالة الطّوارئ "[1]. وهكذا نجد بأنّ الحالة الاستثنائيّة ظلّت دوما، هي الحجّة الّتي تتّخذها الإدارة الاستعماريّة في تجاوزاتها القانونية التّعسّفية في حقّ الأهالي المسلمين في الجزائر.

إنّ رقابة الأجهزة الإداريّة الاستعماريّة في الجزائر للأهالي المسلمين، تتجاوز في الواقع حدود المستعمرة؛ من خلال فرض رقابة على المهاجرين الجزائريين بالبلاد الإسلاميّة[2]. من ذلك ما ورد في وثيقة صادرة عن وزارة الشؤون الخارجيّة الفرنسيّة، مؤرّخة في 3 جانفي 1900؛ بخصوص الهجرة الجزائريّة: حيث أشارت في بدايتها إلى أن ممثل فرنسا في مصر أبلغ بنشر جريدة إسلاميّة تدعى المؤيّد (El Moayad) لمقال يبرّر ويشجّع حركة الهجرة نحو سوريا، لذا فهو يحيط علمنا إلى الاعتراضات حول النّشر غير القانوني في الجزائر لهذا المقال، والذي ترجمته وردت في النّشرة العربيّة للمؤيّد (Moayed) في 11 ديسمبر الأخير[3].

كما يضيف هذا التّقرير في إحدى فقراته بأنّ هذا المقال الذي نشرته إحدى الصّحف، الّتي تظهر مع ذلك تعاطفها في معظم الأحيان بالنّسبة لفرنسا، يبدو أنّه يتعلّق بالحملة القوميّة الإسلاميّة الّذي ذريعتها أحداث المناطق النائية الطرابلسيّة. كما أشار المفوّض الفرنسي في مصر إلى أنّه يمكن أن يكون هناك بعض التّأثير على رعايانا المسلمين إذا كان العدد الذي يحتويه هذا المقال ينشر بشكل سري في الجزائر[4].

وفي وثيقة أخرى صادرة عن وزارة الخارجية في فرنسا، بنفس الملف، مؤرّخة في 21 مارس 1900 أشارت إلى منع انتشار جريدة المؤيّد في الجزائر بخصوص المقال

---

[1] **Ibid**, p22.

[2] ينظر عنصر مراقبة المهاجرين في الفصل الثالث من المذكرة.

[3] **A.N.T, S: A, C: 276, D: 13/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948**. Document rédiger à Paris de ministère des affaires étrangers,objet: article du journal "El Moayed", n°1, Paris le 3 janvier 1900.

[4] **Ibid.**

حول المهاجرين الجزائريين في سوريا[1]. وقد أكّدت هذه المعلومة وثيقة صادرة في باريس عن وزارة الشؤون الخارجيّة، مؤرّخة في 12 أفريل 1900[2].

د) إعداد بطاقات معلومات شخصية أمنية تتعلق بالمشبوهين والمخالفين من الأهالي:

لقد كان الهدف من هذا الإجراء، ضمان مراقبة ومتابعة المشبوهين والمخالفين من الأهالي، ليسهل مراقبتهم أو اعتقالهم من طرف السّلطات الأمنيّة في المستعمرة. وسأحاول استعراض عيّنة من هذه البطاقات الشخصيّة الأمنيّة، والّتي اطلعت على عدد منها في أرشيف اكس بروفانس .

تتعلّق هذه العيّنة ببطاقة معلومات شخصيّة (individuels)، تخصّ المسمّى كزّولي عمار بن سعيد (Kezzouli Omar ben Saïd) والّذي يطلب اعتقاله؛ وعمره 60 سنة يسكن في آيت علي أو موحند دوار ايلولا أو مالو(Illoula ou Malou) بمقاطعة الجزائر، حيث تضمّنت البطاقة معلومات كاملة عنه. أشير في بدايتها إلى معلومات عن الطول، العين، الوجه، الأنف، اللّون، الفم، اللّحية، وعلامات خصوصيّة. وتضمّنت الخانة الأولى من بطاقة المعلومات؛ اسم وعمر وكل أفراد العائلة (نساء، أطفال، آباء تحت كفالته). كما اشتملت الخانة الثانية؛ على ذكر إمكانيات المعيشة والثروة[3].

أما الخانة الثالثة فيبرز خلالها معلومات عن علاقاته بممثّلي السّلطة الفرنسيّة، المساعدين الأهليين، وكذا مع الأوروبيين وأهالي دوّاره. في حين أن الخانة الرابعة اشتملت سوابقه العدليّة؛ من ذلك طبيعة هذه السوابق، عنف، سرقة، تزوير..الخ؛ مع ضرورة تقديم تفاصيل إن كانت قد ارتكبت مع أوروبيين أو ضدّ أهالي[4].

احتوت الخانة الخامسة؛ على معلومات تتعلّق بالإدانات التي سبق للمعني بالاعتقال الخضوع لها، والعقوبات التأديبيّة المقرّرة في حقّه، من طرف اللّجان التأديبيّة والسّلطات

---

[1] **A.N.T, S: A, C: 276, D: 13/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948**. Document rédiger à Paris de ministère des affaires étrangers objet: article du journal "El Moayed", Paris le 21 mars 1900.

[2] **A.N.T, S: A, C: 276, D: 13/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948**. Document rédiger à Paris de ministère des affaires étrangers, objet: article du journal "El Moayed", Paris le 12 avril 1900.

[3] **A.N.O.M**, **1F33,** Alger, Département d'Alger, répression du banditisme en Kabylie (1893-1923). Renseignements individuels sur le nommé Kezzouli Omar ben Saïd dont l'internement est demandé.

[4] **Ibid.**

الإداريّة أو للمخالفات مع الأهالي. في حين أن الخانة السادسة فقد شملت الوقائع أو الأسباب التي جعلت من اعتقاله ضروريّا، مع ذكر مكان الاعتقال والذي يحدّد من طرف الحاكم العام، وتاريخ الاعتقال ومدّته. أما الخانة السابعة والأخيرة؛ فاحتوت على معلومات وملاحظات مختلفة. ومن خلال تفحّص الوثيقتين لتحديد تاريخ صدور اقتراح الاعتقال يبدو أنّه لم يكتب بدقّة ماعدا رقمين يتعلقان بالألفية والقرن 190 مما جعلني أتكهن بأن يكون مجال إطارها الزّماني ينحصر مابين 1900 إلى 1909[1].

رغبة منها في الحصول على بطاقات أو لنقل بنك معلومات أمنيّة عن الأهالي المسلمين؛ عمدت إدارة الاحتلال الفرنسي على تأسيس مصلحة القياسات البشريّة[2]: حيث استعرض عرض الحاكم العام المدني جول كامبون (Jules Cambon)؛ طبيعة عمل هؤلاء الأعوان المكلّفين بالهويّة البشريّة، في كونه؛ " يتمحور حول رفع مقاييس الهويّات البشريّة، الكشف، التوصيف، ومواضع العلامات والإشارات الاستثنائيّة، مع مسح منهجي لإشارات التكلّم، وأخيرا الكتابة التقليديّة لاستخدامها في انجاز بطاقات الهويّات القضائيّة". كما أشار أيضا ضمن عرضه؛ على أنه " سيتم إنشاء محطّات أخرى للقياسات البشريّة خلال السنة القادمة في المواقع أين عمل هذه المصلحة يظهر أنّه ضروريّا "[3].

كما أشار هذا الأخير لاحقا؛ إلى المنافع المرجوة من انجاز مصلحة القياسات البشرية، بقوله أن: " الهويّة القضائيّة سيكون لها نتائج مفرحة كثيرا في المستعمرة أكثر مما كان يتوقّع منها في المتربول (...) ستصبح بالنسبة للعدالة مساعد ثمين، وعامل قوي والّذي سيساهم في تأمين إضافة أخرى للأمن في البلاد، أين احترام الأشخاص والملكيّة أكثر من أيّ وقت مضى ضروري لأجل تنميتها وازدهارها "[4].

كانت إدارة الاحتلال تفرض أيضا؛ رقابة على المطلق سراحهم من المدانين المرحّلين لفرنسا. ففي وثيقة مؤرخة في باريس 28 سبتمبر 1847، تتعلّق بإرسال معلومات

---

[1] **Ibid.**

[2] كان لي زيارة لمعرض مخصّص للشرطة القضائية خلال فترة الاحتلال الفرنسي في باريس؛ أين عاينت بعض الصور والبطاقات؛ لأشخاص أهالي مسلمين جزائريين أنجزتها هذه المصلحة فترة الاحتلال الفرنسي خلال القرن 19. وكانت الزيارة رفقة مسؤولة السمعي البصري بالمكتبة الوثائقية الدولية المعاصرة بنانتير السيدة روزا ألموس (Rosa Olmos).

[3] Cambon Jules (G.G.A), **op.cit**, pp 29-30.

[4] **Ibid**, p30.

بخصوص ثلاثة عرب سيتمّ إطلاق سراحهم قريبا من سجن تولــون (Toulon)[1]. وفــي وثيقة ثانية؛ صادرة عن مصلحة الخدمات الإداريّة بــوزارة الحــرب والمــستعمرات[2]؛ مؤرخة في باريس 26 ماي 1848 وممضاة من مدير المصلحة الإدارية رقــم 6؛ وردت معلومات بخصوص مسجونين عربيين، والّذين يفترض خروجهما من نفس السجن[3].

3-اعتماد حضر الانتقال بين المناطق إلا برخصة كإجراء أمني:

حرصت الإدارة الاستعماريّة في الجزائر، على تقييد حرية الأهالي المسلمين في التّنقل بين مختلف المناطق، إلا بإذن مسبق من إدارتها. كما حدّد قانون الأهالي حريّة التّحــرك للأهالي في الأسواق، خارج مناطق سكناهم في البلديات المختلطة، من ذلك مــا يتعلّــق بالمادة الخامسة عشر (15) من هذا القانون، والّتي تؤكّد على أنّ كلّ أهلي قاد قطيع ماشية لأحد الأسواق خارج بلديّة إقامته، بدون إذن مقدم من طرف المساعد الأهلي، يعــدّ ذلــك مخالفة تستوجب العقاب[4].

إنّ هذا الإجراء الرّقابي التّعسفي انتقد حتّى من بعض الكتّاب الفرنسيين؛ فحسب ما يقوله أوكلير أوبيرتين (Auclert Hubertine) فانّ العرب حاليّا: " لا يمكنهم السّفر لأعمالهم، ولا للذّهاب من أجل زيارة أباه أو أمّه المتوفاة، بدون موافقة السّلطة ". كما تعرّض أيضا إلى انعكاسات هذا الإجراء على مصالح الأهالي المسلمين من خلال قوله: " لقد شــاهدت مسلما خسر إجراء هاما، لأنّه لم يتحصّل من الإدارة على رخصة انتقال للذّهاب من أجل الدّفاع عن مصالحه ". وواصل هذا الأخير انتقاده لهذا الإجراء إلى درجة التّعجّب والتّهكّم من تشريعه، بالقول أنّ المرأة " لا يمكن رغم ذلك اتّهامها للسّفر من أجل إحداث تمرّد "[5]. بمعنى أنّه ربّما قد يتفهّم تطبيقه على الرجال، لكن من غير المعقول تطبيقه على النّساء.

إنّ هذا التقييّد في تنقل الأهالي كإجراء تعسّفي، إلاّ بإذن من سلطتها؛ قد شمل تحرّكات الأهالي داخل البلاد وخارجها؛ حيث يشترط الحصول على إذن ســفر أو جــواز ســفر

[1] **A.N.O.M**, **F.M**, **F80/1665,** état nominatif des condamnés transférés d'Algérie en France. Service des affaires administratives au ministère de la guerre et colonies, Paris le 28 septembre 1847.

[2] ختم الرسالة مكتوب عليه " وزارة الحرب والمستعمرات السكرتارية العامة " 27 ماي 1848.

[3] **A.N.O.M**, **F.M**, **F80/1665,** état nominatif des condamnés transférés d'Algérie en France. Service des affaires administratives au ministère de la guerre et colonies, Paris le 26 mai 1848.

[4] Silex, **op.cit**, p19.

[5] Hubertine Auclert , **op.cit**, pp 38-39.

للانتقال إلى الخارج. حيث أشارت وثيقة عبارة عن منشور(مذكّرة) صادرة عن الإقامة العامة لفرنسا بتونس، من طرف قنصلها إلى السّادة المراقبين المدنيين ورؤساء الملاحق، مؤرّخة في 14 نوفمبر 1896 ورد فيها أنّ: " المتطلّبات القانونية المعمول بها في الجزائر تمنع على كلّ جزائري رعيّة فرنسي، السّفر بدون جواز سفر.. "[1].

تعتمد إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر؛ رخص انتقال أو سفر موقعة من طرفها للسّماح بتنقل الأهالي المسلمين. حيث تتضمّن البيانات المتعلّقة برخص السّفر معلومات دقيقة عن الشّخص الّذي تمنح له، تتعلّق بشخصه وسكنه واتّجاهاته؛ وهي باللّغتين العربيّة والفرنسيّة من اليمين لليسار، وفق التّرتيب التّالي وبعباراتها الأصليّة كما وردت في الوثيقة: " إن المسمّى؛ القطن (القاطن)؛ دايرة (دائرة)؛ سرحناه إلى؛ من عمالة، لأجل، العمر، القامة، الشعر والحواجب، العينين، الأنف، الفم، الدّقن، الوجه، اللّحية، لون الوجه، علامات استثنائيّة ". كما كتبت في الأسفل عبارة بأن يتم تسريح حامل الرّخصة عند حكام المدن التي يمرّ بها أو الّتي يقصدها[2].

يوجد أيضا رخص سفر ببيانات أقلّ تفصيلا؛ مثل الّتي تتعلّق بالمعني سي محمد بن(...)، الصادرة عن مقاطعة الجزائر، دائرة أوليون فيل(Orléonville)، البلدية المختلطة لتنس (Ténès)، والمؤرّخة على ما يبدو في مارس 1877 تحت رقم 16، والّذي كان قاصدا الذهاب إلى البليدة؛ حيث اكتفت الوثيقة بذكر الاسم واللّقب والدوار والقرية والمكان الذي يقصده والمدّة المتعلّقة بالرّخصة ومدّة صلاحيتها فقط مع ختم الإدارة المعنيّة[3].

كما تضمّنت مراسلة للحاكم العام إلى الجنرال القائد لقسمة الجزائر، المؤرّخة في 26 أوت 1911؛ الموافقة على طلب سي الحاج مختار بن الحاج محمد، أخ شيخ زاوية الهامل

---

[1] **A.N.T, S: A, C: 276, D: 13,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie 1896-1898**.** Note (circulaire) de monsieur le consul de France à Tunis aux monsieurs les contrôles civiles et responsables des annexes, rédiger en 14 novembre 1896, n° 4634.

[2] **A.N.O.M, 2U23**, ALG, département d'Alger, toutes les confréries religieuse sans (Rahmania et Kadria). Copie de permis de voyage du monsieur Si Ahmed ben El chikh n°31, délivrer par l'arrondissement du Média en septembre 1898.

[3] **A.N.O.M, 2U23**, ALG, département d'Alger, toutes les confréries religieuse sans (Rahmania et Kadria). permis de voyage du monsieur Si Mohamed ben ? n°16, délivrer par l'arrondissement d' Orléonville en mars 1877.

للذهاب لمدّة شهر إلى سطيف للعلاج، مع الاشتراط بعدم استقبال زيارات خلال مدّة تنقله، يضاف إلى ذلك التأكيد على ضرورة المثول أمام نائب محافظ سطيف عند قدومه لهذه المدينة[1].

ورد أيضا في رخصة تنقل (permis de circuler)؛ صادر عن عمالة الجزائر، دايرة أبي سعادة (بوسعادة) والمكتوب باللّغتين العربية (تضمنت كلمات بلكنة عاميّة) والفرنسيّة، والمتعلّقة بالسيّد سي محمد الحاج محمد شيخ زاوية الهامل؛ حيث تحصّل على رخصة تنقله في 22 أكتوبر 1907، وتضمّنت البيانات التالية: في البداية أشير إلى معلومات عن حامل رخصة التّنقل تتعلّق بأصوله القبليّة ومدّة التّرخيص " حامله، من عرش، أذن له بالسفر إلى، لأجل "[2].

وأدرجت لاحقا؛ معلومات عن طبيعة السّلاح الّذي يحمله ووسائل انتقاله " حامل معه بندقيّة، أو كابوس، أو خدمي، وبيده، ابل، خيل، بهايم (بهائم) ". وكذا معلومات حول هويّة الشّخص " عمره، قامته، عيونه، أنفه، لحيته، لونه، أمارة مختصّة (علامات خصوصيّة)". وأخيرا حدّدت مدّة تسريحه. لتنتهي الوثيقة بمقر إصدار الترخيص والهيئة التي أصدرته مثل " أبي سعادة يوم "، من طرف " شيف بيروعرب "[3].

4-فرض الرّقابة على تجارة البارود والسّلاح:

لقد شكّل امتلاك الأهالي المسلمين للسّلاح، ورواج تجارته غير الشرعيّة هاجسا لدى إدارة الاحتلال الفرنسي، رغبة منها في منع تجارته ومراقبة انتشار بطريقة غير قانونيّة بين السكان في المستعمرة. وضمن هذا التّوجه علّق الدكتور دوبي (Dupuy) بخصوص الرّقابة على تجارة السّلاح بقوله: " إنّ التّجارة غير القانونية للبارود تقام في الجزائر بسهولة لا يمكن توقعها؛ وهنا علينا فرض رقابة بأكثر فعاليّة؛ يجب أن نمنع على الأهالي

[1] **A.N.O.M, 2U22**, ALG, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania). Correspondance du gouverneur générale d'Algérie au générale commandant du division d'Alger , n°2322, le 26 août 1911.
[2] **A.N.O.M, 2U22**, ALG, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania). Permis de circuler du nommée si Mohamed El Hadj Mohamed , n° 3100, délivrer à Boussaâda le 22 octobre 1907.
[3] **Ibid.**

امتلاك أسلحة الرماية السريعة، طرد كلّ أوروبي يتّهم أنه باع أسلحة أو بارود إلى الأهالي "[1].

كما يرى فرانسوا ليبلون دي بريبوا (François Leblanc de Prébois) في مؤلّفه "حصيلة النظام المدني في الجزائر مع نهاية 1871 "؛ بأنّه يجب أن لا ننخدع بالوّهم بأنّ نزع سلاح الأهالي قد تمّ القيام به كما تروّجه التّقارير الرّسمية. إنّ الأهالي الّذين يتشكّلون من 2.5 مليون نسمة؛ كلّ رجاله جنود من 18 إلى 60 سنة.

أضاف هذا الأخير بأنّه: " يوجد في الجزائر على الأقل بندقيّة لكلّ عائلة من 10 أفراد، هذا يؤدي في المجموع، إلى 250.000 بندقية (...) فالعربي والقبائلي يحرم نفسه الشرب والأكل للحصول على بندقيّة والّتي يحتفظ بها مخفيّة بعناية، فهي بالطّبع ضروريّة لأمنهم في مواجهة السارقين والذين لا يفتقدون "[2]. في إشارة منه لارتفاع نسبة السرقات والاعتداءات بين الأهالي المسلمين. هذه التهمة التي سعت بعض الكتابات الفرنسية (خاصة المحسوبة منها على تيار المعمرين) إلى نشرها، لإعطاء مبررات كافية لإدارة الاحتلال الفرنسي والمتربول من أجل فرض قوانين خاصّة واستثنائية في التعامل معهم باستمرار، لضمان سلامتهم حسب زعمهم.

إنّ التّشريع الخاص بحيازة السّلاح، قد عرف في الواقع؛ تمييزا واضحا بين المعمّرين والأهالي المسلمين، حيث أنّه بعد ثورة 1871؛ وبعد إلغاء الميليشيّات سنة 1877، سمح بحيازة السّلاح: " لكلّ المعمّرين الفرنسيين، من أصل أوروبي، الّذين تجتمع فيهم الشروط اللاّزمة لاكتساب سلاح، والقاطنين في مناطق لا تستفيد من أيّ حماية عسكرية، سواء كان ذلك في مزارع معزولة أو أماكن لا توجد فيها معسكرات. ويمكن منح نفس التّسريح للعمّال الّذين يشتغلون في أماكن معزولة أو في المصانع والغابات ". في حين أنّ الأهالي المسلمين، كان يمنع عليهم حمل السّلاح أو حتّى مجرّد الظّهور به في المعارض والأسواق، ويشمل هذا الإجراء كلّ الأماكن العموميّة[3].

---

[1] Le docteur Dupuy, **Esquisse d'un programme Algérien essai de politique positive,** imprimerie P.Bienvenu, Alger, 1882, **p 30.**

[2] François Leblanc de Prébois**, Bilan du régime civile de l'Algérie à la fin de 1871**, imprimerie Balitout, Paris, 1872, p14.

[3] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص327.

لقد مكّنت سياسة الرقابة الأمنيّة الفرنسية في الجزائر إدارة المحتل في قمع معظم المقاومات وترصّد كلّ ما من شأنه تهديد ما يصفه الفرنسيين بأمن المستعمرة ومصالح المتربول والمعمّرين. يكفي لمعرفة مستوى الرقابة الأمنيّة التي فرضتها إدارة المحتل في الجزائر؛ التذكير بأنّ المسلمين الجزائريين كانوا مراقبين بصرامة داخل وخارج البلاد، ولعلّ هذا ما سمح حسب تقديري من بقاء المحتل في الجزائر 132 سنة.

خامسا) اعتماد السّجن والاعتقال كأداة ردع لمخالفات الأهالي المسلمين:

كان الاعتقال والسّجن من الأدوات التي اعتمدت عليها الإدارة الاستعماريّة، في قمع معارضات ومخالفات الأهالي المسلمين، ضمن منظومة الحفاظ على ما تصفه بتحقيق الأمن في المستعمرة، والمرتبط أساسا بحماية المعمرين وممتلكاتهم. وكذا قهر إرادة المسلمين الجزائريين في الاعتراض، على سياسة التّجويع والقهر الّتي تعرض لها السكان الأصليين، نتيجة لسياسات الاحتلال في مصادرة ممتلكاتهم ومحاصرتهم وتجفيف مصادر عيشهم؛ ولعل هذا ما يفسر ارتفاع معدل السّرقات في صفوفهم خاصّة في الثّلث الأخير من القرن 19.

لقد كانت هذه الظّاهرة نتاجا لسياسات المؤسّسة الاستعماريّة وتجاوزاتها؛ وهذا ما يعترف به البعض من الكتّاب الفرنسيين خلال القرن التاسع عشر، حيث سترد مواقفهم من هذا الأمر، ضمن استعراضي لهذا الأسلوب لاحقا. كما لم تكن هذه الإجراءات المتعلقة بالاعتقال والحجز مسلطة فقط على الأهالي المسلمين، بل كانت تشمل أيضا مختلف الأجناس والفئات في الجزائر.

1-المؤسسات العقابيّة في الجزائر وتنفيذ الأحكام:

كان كلّ سكان الجزائر، مهما كانت جنسيّاتهم (مواطنين فرنسيين، رعايا فرنسيين، أجانب)؛ معرّضين لأن يتم احتجازهم[1]. حيث يعدّ الاعتقال في الجزائر الفرنسيّة، ممارسة يطبّقها أعوان الدولة؛ من خلال فرض الإقامة الجبريّة، وكذا الاحتجاز في مؤسسة عقابيّة

[1] Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale camps, internements, assignations à résidence**, C.P.I, Firmin Didot, France, 2011, p9.

أو في مستودع خاص في المستعمرة[1]. لقد كان الاعتقال إذا في الواقع عملا روتينيّا في الجزائر مع نهاية القرن 19[2].

كانت المؤسسات العقابيّة في الجزائر تتشكّل من :

1-ثلاثة سجون مركزيّة: البرواقية (سجن زراعي)، ولامبيس (Lambèse) خاص بالرّجال، وكذا لازاريت (Lazaret) في مدينة الجزائر وهو مخصّص للنّساء.

2-مستودع المحكوم عليهم والمبعدين (reléguables) بالحرّاش قرب الجزائر.

3- ستّة عشرة (16) سجنا مقاطعاتيّا.

4-أربعة وأربعين (44) سجنا ملحقا بالمقاطعة وسبعة عشرة (17) سجنا مساعدا اظافيّا[3].

5-المستعمرة العقابيّة للمحبوسين الشباب: وتوجد في مزّيرا (M'Zéra)[4]، في بئر خادم بمقاطعة الجزائر [5].

كانت هذه المؤسسات مخصّصة للأهالي مثلما هي للأوروبيين، غير أن هاذين الصّنفين من المدانين مفصولين أو جنبا إلى جنب تقريبا؛ حسب ما يذكره " أرتور جيرولت "[6].

كان السّجن الزراعي للبرواقيّة والسّجن المركزي في لامبيس مخصّصين للرّجال؛ حيث يستقبلان المدانين بالسّجن والحبس لأكثر من عام. أما بخصوص السّجن المركزي لازاريت (lazaret)؛ فكان يستقبل النّساء المدانات بالأشغال الشاقة، والسّجن والحبس لأكثر من سنة؛ كما يستقبل المتابعات، كما كان به جناح خاص بالفتيات الشابّات المدانات بعقوبة التّصحيح. في حين أنّ المستعمرة العقابيّة مزّيرا (M'Zéra)؛ فتستقبل المحبوسين الشباب المدانين بتطبيق المادّتين 66 و67 من قانون العقوبات[7].

رغم هذا العدد من المؤسسات العقابيّة؛ إلا أن كاميل ساباتيي (Camille Sabattier)؛ قد انتقد في بعض الأحيان، نقص الإجراءات العقابيّة ضدّ نشاط من يصفهم بالأشرار

---

[1] **Ibid**, p13.
[2] **Ibid**, p154.
[3] Girault Arthur, **op.cit**, p541.
[4] G.G.C.A, **op.cit,** p288.
[5] Girault Arthur, **op.cit**, p541.
[6] **Ibid**, p542.
[7] G.G.C.A, **op.cit,** p288.

واللّصوص. كما أنّ متابعة واعتقال هؤلاء السارقين؛ حسب ما يراه، يتطلّب تضافر العديد من الهيئات؛ بدءا من الفرق الأمنيّة والمسؤولين الأهليين والفرنسيين وهيئات العدالة...الخ[1].

وفق ما يراه هذا الأخير؛ فمن غير السّجون المركزية الأكثر شدّة، لم تشيّد الإدارة الفرنسية في الجزائر عددا هاما من مراكز الاعتقال، في حين أنّ إخضاع الأهالي للنّقل إلى غيانا (Cayenne)، وكاليدونيا الجديدة كان يعدّ " إرهابا مبرّرا "، حسب وصفه. لكن الإدانات من هذا النوع الأخير كانت قليلة جدّا[2].

كان المساجين في الجزائر يخضعون؛ للقيام بأعمال خارجيّة عوض البقاء في ظلام السجن حسب وصف جيرولت أرتور (Girault Arthur)، ففي سجن البرواقية يشتغل المدانين في أعمال زراعيّة، خاصّة في زراعة الكروم. وفي مكان آخر، مثل سجن "لامبيس "، كان القسم الأكبر من المدانين يعملون في أشغال خارجيّة؛ والبعض منهم قد وضعوا في خدمة الاستعمار الخاص[3].

يبدو أن هذه الإجراءات لم تكن كافية؛ حيث سمحت المادة الثانية من قانون 21 ديسمبر 1897 للإداريين بتحويل العقوبات إلى خدمات. حيث تمّ في المرسوم المؤسس للمحاكم الزجرية للأهالي، إدخال فقرة ورد في مضمونها بأن: " الحبس المعلن ضدّ الأهالي يتم إجراءه إما في سجن أهلي، سواء في أماكن تأديبيّة، سواء في ورشات أعمال لمنفعة عامة ". أما عن طريقة تطبيقه، فقد تمّ شرحها لاحقا من خلال نشريّة الحاكم العام في 24 جوان 1902[4].

كما أقرّ الحاكم العام للجزائر لوتو (Lutaud) في عرضه الوضع العام للجزائر؛ بأن إدارة الاحتلال الفرنسي، كانت تستخدم هذه اليد العاملة " الإجرامية " حسب وصفه في أعمال خارجية؛ إذ كان هناك في 31 ديسمبر 1912؛ 45 ورشة تشغّل 2130 محتجزا،

---

[1] Camille Sabattier, **op.cit** , pp 11-12.
[2] **Ibid**, p13.
[3] Girault Arthur, **op.cit**, p542.
[4] **Ibid.**

وفي 31 ديسمبر 1913 ارتفع العدد إلى 49 ورشة تشغّل 2423 محتجزا؛ حيث يشغّلون في ورشات سجون المقاطعة والأشغال الفلاحيّة والتهيئة والفوسفات وفي أشغال البلديات[1].

2-إحصاء بعض حالات الاعتقال والسّجن بحقّ الأهالي المسلمين في الجزائر:

جدول رقم 16: تطور تعداد المساجين الأهالي المسلمين في المؤسّسات العقابيّة بالجزائر[2] من مختلف الأعمار والأصناف 1876-1884. المصدر: op.cit, G.G.C.A, p289

السّنوات	1876	1877	1878	1879	1880	1881	1882	1883	1884
المسلمين	2408	2669	3335	2994	2982	3871	3302	3134	3145
مختلف الجنسيّات[3]	3952	4446	4722	4358	4396	5395	4627	4772	4448

إنّ المتتبّع لأرقام الجدول يلاحظ ارتفاع نسبة المساجين لدى الأهالي المسلمين مقارنة ببقيّة الجنسيّات الأخرى في الجزائر؛ وهذا يرجع لتأثره بعاملين أساسيين يتمثّلان؛ في ارتفاع عدد سكانهم مقارنة بالجنسيّات الأخرى لكونهم يشكلون الأغلبيّة. وكذا بسبب تأثر السكان الأهالي المسلمين بسياسات الاستعمار، مما انعكس على بروز وارتفاع نسبة الإجرام خاصة السّرقات بين صفوهم كنتيجة لإجراءات الاحتلال التعسّفيّة. إنّ هذا الاستنتاج الأخير المتعلّق بمسؤوليّة الاحتلال في إجرام الأهالي المسلمين، يدعمه حتّى كتّاب فرنسيين سيرد استعراض جانب من آرائهم ضمن سياق العنصر.

وفق ما يراه كاميل ساباتيي (Camille Sabattier)؛ كان البؤس في الجزائر ومثل كلّ البلدان، السّبب الأكثر تنشيطا للجريمة، ونلاحظ ذلك لدى سكان القبائل والعرب. فالمجاعة عند القبائل كبيرة ومتكرّرة ومروّعة جدا، يكفي حدوثها بمجرّد أن تكون السّنة جافة، أما العرب ففي الواقع ليس لديهم موارد أخرى غير الحبوب وتربية الماشية. فبإمكان الجفاف

---

[1] Lutaud.CH (G.G.A), **op.cit**, p35.

[2] لا تشمل هذه الإحصاءات تلك المتعلّقة بالمساجين الأهالي المسلمين الشباب في مستعمرة مزّيرا M'Zéra حيث لم يحدّدوا في الجدول حسب جنسياتهم.

[3] تشمل جنسيات لمساجين؛ (فرنسيين، إسرائيليين مجنّسين، وغير مجنّسين، مسلمين رعايا فرنسيين، إنجليز، نمساويين، بلجيكيين، دنمركيين، أسبان، أمان، ايطاليين، مغاربة، روس، سويسريين، تونسيين، أتراك، ودول أوروبيّة أخرى وآخرون من بقيّة العالم).

أن يحرم العربي من وسائل عيشه، ولا تتأخر المجاعة أن تصطحبها المرافقين المعتادين الكوليرا والتيفيس[1].

يعترف ماتيو (Mathieu) ضمن مؤلفه " دراسة جزائرية، الأجناس والديانات في الجزائر"؛ بارتفاع معدلات الإجرام لدى الأهالي المسلمين، وارتباطها بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصاديّة البائسة؛ حيث يقول: " وبما أنّ البؤس هو الذي يدفعهم في العادة للسّرقة، فعلى الإدارة أن تستعلم عن طريق القيّاد ومراسلي الضّرائب لإعلامهم بقائمة المعوزين في الدوّار، وفي الفترات الصّعبة يوزّع عليهم الحبوب مقابل أشغال ذات منفعة عموميّة "[2].

إنّ هذا الرّأي؛ يدعمه أيضا تونسي (Tounsi)، ضمن دراسته عن التمرّد في الجزائر من حيث أسبابه ووسائل استعادة الأمن السابق للمستعمرة، في إشارة منه للمقارنة بين ما قبل 1870 وأواخر القرن 19. حيث أكّد هذا الأخير على مسألة مفادها أن العرب يعيشون دوما على الحبوب بالخصوص، لذا حسب تقديره؛ " عندما نبرز وضعيّة الزراعة الحاليّة نتساءل بفزع عن الّذي يحتفظ به السّكان الأهليين، فسنة 1894 ، بالخصوص في مقاطعة قسنطينة، كانوا مهدّدين بالمجاعة، بدون حماية ضدّ السّارقين، فالسّكان العرب ماديّا مجبرين للاستسلام إلى تحدّي حقيقي للحياة. العجزة والأرامل واليتامى ينتشرون في مدننا ويستسلمون للشّحاذة (التسوّل)، الرّجال ملزمون للالتحاق بالعصابات في الأشجار المتشابكة، مفضّلين العواء مع الذّئاب "[3].

كما استطرد لاحقا بقوله إنّ ما " يحدث اليوم، كتبت عنه بحدس منذ عشرة سنوات، في 1883 في مذكّرة وجّهتها لغرفة النوّاب عن طريق وساطة الجمعيّة الفرنسية لحماية الأهالي "[4].

---

[1] Camille Sabattier ,**op.cit** , pp 7-8.
[2] Mathieu.A, **op.cit**, p23.
[3] Tounsi.A (un vieil Algérien),**op.cit**,p13.
[4] **Ibid.**

جدول رقم 17: تطور تعداد المدانين بالحجز من طرف اللّجان التأديبيّة من الأهالي في أربعة سجون خلال الفترة 1872-1884.

السّنوات	سجن عين سي بالقاسم	سجن لالاّ عودة	سجن بوخنيفيس	سجن عين الباي	مجموع المحتجزين
1872	259	278	97	910	1.844
1873	221	238	60	472	991
1874	251	299	155	500	1.205
1875	207	248	159	508	1.122
1876	222	398	119	410	1.149
1877	359	579	105	520	1.563
1878	516	555	140	390	1.601
1879	423	282	203	552	1.460
1880	131	167	159	440	897
1881	118	73	369	82	642
1882	88	46	351	102	587
1883	104	48	157	141	450
1884	49	42	125	134	350

المصدر: G.G.C.A, **op.cit** , p335.

من خلال أرقام الجدول؛ نلاحظ ارتفاع عدد المدانين بالحجز خلال فترة السبعينات؛ لارتباط ذلك بردود الأفعال الاستعماريّة تجاه انتفاضة المقراني في 1870، وسياسات حكومة الجمهورية الثالثة في حقّ المسلمين الجزائريين، خاصّة في شقّها الأمني والاقتصادي والاجتماعي. كما كانت هذه الإحصاءات قد تأثّرت بالارتفاع النسبي لعدد المدانين في السّجون الأربعة، مع زيادة معتبرة بالخصوص في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة.

إنّ هذا التّفاوت بين مقاطعة قسنطينة التي تعرف نسبة الإدانات فيها ارتفاعا، وكل من مقاطعة الجزائر الأقل من الأولى بحوالي الثلث، وكذا مقاطعة وهران الأقل تماما بشكل

بعيد مقارنة بالأولى والثانية؛ في عدد الإدانات قد لاحظته في كل الجداول الإحصائيّة التي اطّلعت عليها.

إنّ هذه الوضعيّة منشأها حسب تقديري ترجع لارتفاع عدد سكان مقاطعة قسنطينة مقارنة بكل مقاطعتي الجزائر ووهران نسبيّا، يضاف إلى ذلك الآثار التي خلّفتها ثورة المقراني في 1870 على كل من مقاطعتي قسنطينة والجزائر إلى حد ما، يضاف إلى ذلك ما خلّفته سياسة الإدارة الاستعماريّة الفرنسيّة على ممتلكات الأهالي المسلمين من حجز ومصادرات خاصة في مقاطعتي قسنطينة ونسبيّا الجزائر مقارنة بمقاطعة وهران.

كما أن تكريس الملكيّة الفرديّة أواخر القرن 19 قد ساهم في تفاقم أوضاع الأهالي المسلمين أكثر، خاصة بالمناطق الشّرقيّة والوسطى من البلاد. والجداول الثلاثة الموالية تبرز هذه الظّاهرة أكثر بلغة الأرقام.

جدول رقم 18: الإدانات بالحبس لمخالفات قانون الأهالي في المقاطعات الثّلاث خلال الفترتين(1891-1892 / 1892-1893).

المقاطعات	1892-1891			1893-1892		
	أيام الحبس	الإدانات بالحبس	متوسط الإدانة	أيام الحبس	الإدانات بالحبس	متوسط الإدانة
الجزائر	16.649	4552	3,66	18.275	5238	3,48
وهران	9148	2772	3,30	9093	2977	3,05
قسنطينة	22.546	6435	3,50	26.547	7425	3,57
المجموع	48.343	13.758	3,54	53.915	15.640	3,44

المصدر: أرشيف ما وراء البحار، F80/1818، قمع مخالفات قانون الأهالي 1880-1898، أحكام السجن خلال الفترة من 1891-1892/ 1892-1893 في المقاطعات الثلاثة، الجريدة الرسمية للجمهوريّة الفرنسيّة، السنة 26، رقم 193، صادرة في 19 جويلية 1894، ص 3475.

جدول رقم 19: الإدانات بالحبس لمخالفات قانون الأهالي في المقاطعات الثلاث خلال الفترتين(1894-1895 / 1895-1896).

المقاطعات	1895-1894			1896-1895		
	أيام الحبس	الإدانات بالحبس	متوسط الإدانة	أيام الحبس	الإدانات بالحبس	متوسط الإدانة
الجزائر	28.559	7064	4,04	20.754	5391	3,84
وهران	11.338	3304	3,43	9745	2846	3,42
قسنطينة	37.030	9390	3,94	31.691	8338	3,80
المجموع	76.927	19.758	3,99	62.691	16.575	3,75

المصدر: نفسه، خلال الفترة من 1894-1895/ 1895-1896 في المقاطعات الثلاثة، الجريدة الرسمية للجمهوريّة الفرنسيّة، السنة 29، رقم 196، صادرة في 2 جوان 1897، ص 3699.

جدول رقم 20: الإدانات بالحبس لمخالفات قانون الأهالي في المقاطعات الثلاث خلال الفترتين(1896-1897 / 1897-1898).

المقاطعات	1897-1896			1898-1897		
	أيام الحبس	الإدانات بالحبس	متوسط الإدانة	أيام الحبس	الإدانات بالحبس	متوسط الإدانة
الجزائر	18.988	4885	3,88	16.784	4432	3,78
وهران	14.664	4167	3,51	14.104	3713	3,79
قسنطينة	35.173	9040	3,89	34.861	9017	3,86
المجموع	68.825	18092	3,80	65.749	17.162	3,83

المصدر: نفسه، أحكام السجن خلال الفترة من 1896-1897/ 1897-1898 في المقاطعات الثلاثة.

لقد بلغت عدد أيام الاحتجاز في المؤسسات العقابيّة في الجزائر خلال سنة 1908 عدد 2.210.142 يوما، يمثّل في المتوسّط من السكان 6060 محتجزا مقارنة بـــ 5849

محتجزا خلال 1907[1]. كما بلغت عدد أيّام الحجز في كلّ المؤسسات العقابيّة في الجزائر خلال سنة 1913، عدد 2.582.985 يوما مقابل 2.354.873 يوما في 1912. إن هـذه الإحصائيّات المرتفعة تعطي انطباعا واضحا فـي الواقـع، عـن انعكاسـات الـسياسة الاستعماريّة على أوضاع الأهالي المسلمين في الجزائر. والجدولين التّفصيليّين المـواليّين يوضّحان درجات هذه العقوبات وتصنيف أعداد المحتجزين خلال هاتين السّنتين[2]:

جدول رقم 21: عدد أيام الاحتجاز سنتي 1912 و 1913.

درجات العقوبات	1912	1913
أحكام طويلة	827.024	937.800
أحكام قصيرة	1.443.678	1.550.515
محتجزين شباب	84.171	94.670
المجموع	2.354.873	2.582.985

المصدر: Lutaud.CH (G.G.A), **op.cit**, p33.

جدول رقم 22: تعداد المحتجزين في المتوسط سنتي 1912 و 1913.

درجات العقوبات	1912	1913
أحكام طويلة	2.266	2570
أحكام قصيرة	3.955	4.248
محتجزين شباب	231	259
المجموع	6.452	7.077

المصدر: Lutaud.CH (G.G.A), **op.cit**, p33.

[1] Jonnart.C (G.G.A), **op.cit**, p18.
[2] Lutaud.CH (G.G.A), **op.cit**, p33.

3-أوضاع المساجين الأهالي المسلمين في المؤسسات العقابيّة:

لم تكن أوضاع المساجين بالمؤسسات العقابيّة في الجزائر حسنة؛ حيث جاء في كلام كلود ليوزو، بخصوص هذه المسألة بأنه خلال الفترة الممتدّة ما بين 1840 و 1850 "زاد معدّل الوفيّات بشكل معتبر في السجون نتيجة لزيادة مدّة العمل والتّخفيف الآثم للحصّة العائدة للسّجين من الأجرة ". حتى أن السيد شولشر (Sholcher) قد أشعر الجمعيّة الوطنيّة؛ من خلال ما يرويه السيد فيلارمي (Fillermé) بأنّ: " المساجين يموتون ويحيون حسب مشيئة الإدارة "[1].

لقد قدمت عريضة المستشارين البلديين لثلاثة بلديّات جزائريّة؛ معلومات هامّة بخصوص معاناة المساجين المسلمين في معتقلات وسجون الاحتلال؛ حيث يتعلّق الأمر ببعض الأهالي المسلمين الّذين ينهارون خلال 15 إلى 20 يوما؛ من تطبيق إجراءات حبسهم من طرف الإدارة الاستعماريّة. نظرا لكونهم يتواجدون محرومين من الخبز مع أنّ القانون يمنحهم كلّ حقوقهم كسجناء. وكنتيجة لذلك يفرض على نساء عرب التّنقل لغاية 15 كلم،على أقدامهم لكي يجلبوا الخبز لأزواجهم المصابين يوميّا[2].

كما عانى المساجين الأهالي أيضا من انتشار الأمراض؛ خاصة الحمى الصفراء. حيث يشهد التّقرير الذي وضعه طبيب سجن مستغانم في جوان 1843 عن هذا الوباء بقوله؛ أنّه قد بدأ في " هذا المستشفى أين تجمّع يوم 28 مارس 600 إلى 700 سجين عربي من بينهم 342 (رجال، نساء، وأطفال) أصيبوا بدرجات متفاوتة "؛ حتّى أنّ الطبيب العسكري الذي وضع التّقرير كان يجهل عدد الضحايا داخل السجن. ووفق ما يذكره أرمونقو (Armengaud) فقد " واصلت حالات الوباء ظهورها في السّجون وسجون المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة، هنا حيث ظروف المعيشة سيّئة وكذلك الوسائل الصحيّة "[3].

من خلال ما سبق نلاحظ كيف حوّلت إدارة المحتلّ الفرنسي الجزائر إلى سجن كبير، حيث كان الاعتقال والسّجن سيفا مسلّطا على رقاب المسلمين الجزائريين، الذين سعوا لردّ

---

[1] ليوزو كلود، **المرجع السابق**، ص57.

[2] Pétition faite par un groupe de conseillers municipaux…, **op.cit**, pp 27-28.

[3] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص ص 100-103.

العدوان الأجنبي، أو الدّفاع عن حقوقهم المسلوبة من طرف الغزاة الأجانب سواء كانوا عسكريين أو مدنيين.

سادسا) استخدام السلطات التأديبيّة للتّحكّم في الأهالي المسلمين وإخضاعهم:

كانت السّلطات التأديبيّة الممنوحة من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي، والجمعيّة الوطنيّة في المتربول، إلى الإداريّين في المناطق المدنيّة والعسكريّين في المناطق العسكريّة؛ تحمل في مظاهرها وتطبيقاتها، أقسى درجات التعسّف والقمع الإداري، الّذي تعرّض له المجتمع الأهلي المسلم في الجزائر خاصّة خلال القرن 19.

لقد كانت اللّجان التّأديبية والاعتقال الإداري مظهرا متكاملا لمنظومة استعماريّة، قائمة على اعتماد الحالة الاستثنائيّة باستمرار، كأداة ردع وإخضاع، في التّعامل مع سلوكات ومخالفات الأهالي المسلمين في الجزائر، حيث أسقطت هذه الثنائيّة كلّ الحريّات المكفولة في المجتمعات المتحضّرة، وكذا الحق في المحاكمات القانونيّة العادلة، والّتي تضمن حقوق مختلف الأطراف المتقاضية.

1-مبرّرات استخدام السلطات التأديبيّة ضدّ المسلمين وتطورها:

أ)الاعتقال الإداري:

وصف جيرولت أرتور (Girault Arthur) الاعتقال الإداري بالإجراء الاعتباطي، والّذي منشأه بالأساس ضرورات الحرب في الجزائر. حيث كان مجرّد إجراءا إداريّا، يتّخذ من طرف الحاكم العام. وقد حاول هذا الأخير تبرير استمرار إدارة الاحتلال الفرنسي في استخدامه بقوله أنّ ما؛ " جعله باستمرار دائم الاستخدام، لكونه كان مريحا ولمزاياه العمليّة الّتي لا ريب فيها "[1].

كما أنّ ما يدعو للحيرة حسب هذا الأخير؛ هو إقراره بعدم وجود نص قانوني " يمنح الحاكم العام حق إعلان اعتقال الأهالي ". واعتبر أيضا أنّ هذا النّمط من القمع، والّذي يصدم كلّ مبادئ قانوننا العقابي الأوروبي، كان سلوكا مقبولا جدّا في الجزائر المستعمرة. ليسترسل لاحقا بقوله: " انّه ذو صلة تماما مع عقليّة الأهالي "[2].

[1] Girault Arthur, **op.cit**, p516.
[2] **Ibid**, pp 516-517.

يرى أوليفي لوكور أيضا بأنّ " مقتضيات حرب الاحتلال هي ما يبرّر الاعتقال الإداري حسب المدافعين عنه، فتمّ تحديده ووضعه بأمر وزاري صدر سنة 1834، وتمّ في أفريل 1841 وأوت 1845. وبالتّدريج أخذ طابع العقوبة الدائمة، دون ما علاقة مع حالة الحرب الّتي برّرته في البداية "[1].

كما يعتقد هذا الأخير على أنّه إذا ما أردنا دراسة " الأسس السياسيّة والقانونيّة لتاريخ الاعتقال بصفته تقنية استثنائيّة، خارج أطر القانون العاديّة، علينا العودة إلى الإجراءات الّتي اتّخذتها السّلطات الاستعماريّة الفرنسيّة في سنوات 1830 ضدّ الأهالي بالفعل، لقد استخدم أوّل ما استخدم الاعتقال بصفة جماعيّة ضدّ الأهالي في الجزائر، قبل أن تطوّر وتوسّع ضدّ أوروبيين حسبوا خطيرين على سلطات بلدانهم "[2].

يشرح جيرولت أرتور (Girault Arthur) خلال دراسته؛ تفاصيل سيناريو الاعتقال بالتعليق؛ أنّه يتم اعتقال الأهالي، حيث يرسلون إلى مستودع كالفي (Calvi) في كورسيكا (la Corse)، وضمن هذه الحالة، فالاعتقال يشبه النّقل (الإبعاد) عندنا. وأحيانا يحبس في سجن بالجزائر، فالاعتقال يشبه هنا الحبس، وأحيانا يفرض على الأهلي ببساطة السّكن بعيدا عن قبيلته، في محل أو دوّار لا يمكن مغادرته؛ في هذه الحالة يخضع المعتقل للمراقبة من الشرطة أو يمنع من التّحرك، ومدّة العقوبة غير محدّدة، وتمدّد إلى غاية أن يقرّر الحاكم العام إنهائها[3].

لقد تجاوز الاعتقال الإداري واقعيّا؛ " كلّ التغييرات الّتي حدثت في الأنظمة، بما أنّه تمّ تأكيده بقرار وزاري آخر بتاريخ 27 ديسمبر 1897، تحت نظام الجمهورية الثالثة ". إنّ هذا الإجراء الإداري قد أصبح حسب أوليفي لوكور " بالتّدريج قانونا عاديّا يسري على العرب وحدهم ". كما حدد في تاريخ 27 ديسمبر 1858 على " أنّ الأهالي الّذين يعترّضون لعمل الإدارة أو الّذين يتورّطون في مؤامرات سياسيّة لخلق صعوبات للسّلطات

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص260.
[2] **نفسه**، ص268.
[3] Girault Arthur, **op.cit**, p517.

العموميّة معرّضون للاعتقال. وفي سنة 1902 ثمّ في 1910 أصبح ينفّذ فيمن يسرق غنما أو يحجّ دون تسريح "[1].

ضمن تطورات تطبيق الاعتقال الإداري يجب أن نشير أيضا إلى أنّ قانون 15 جويلية 1914؛ كان قد ألغى " الاعتقال في المقاطعات المدنيّة فقط، وعوّضها بالوضع تحت الرقابة الّتي لا تتجاوز خمس سنوات "[2].

كما يعلّق أوليفي لوكور؛ عن مبرّرات تحوّل الاستثناء إلى قاعدة من خلال الاستمرار في العمل بالاعتقال الإداري؛ حيث يقول ضمن سياق شرحه بأنّنا: " نرى إذن كيف أنّ الاستثناء أصبح هو القاعدة، وكيف أصبح الاعتقال إجراء قمعيّا دائما (...) ونرى هنا كيف أنّ معاونا إداريّا، وما الحاكم سوى ذلك في واقع الأمر، أن يملك صلاحيّة اعتقال من يريد، في اعتداء سافر على كلّ مبادئ التميّيز بين السّلطات.."[3]. نحن هنا إذا في الواقع أمام مجزرة قانونيّة بامتياز.

سأحاول من خلال الاستشهاد بقرار اعتقال أصدره الحاكم العام في الجزائر في قضيّة واقعيّة؛ إظهار مدى الاستهتار والعشوائيّة في إقرار هذا الأخير لقرارات الاعتقال الإداري؛ ويتعلّق الأمر بملف اعتقال أحد الشيوخ الدينيّين في الجزائر؛ وهو المرابط سي قويدر بن عمّار.

في مراسلة للحاكم العام في الجزائر إلى محافظ الجزائر في 8 جانفي 1882؛ متابعة لملف المرابط سي قويدر بن عمّار؛ جاء في مضمونها: " في رسالة 2 ديسمبر الماضي، لقد أعلمتني بتوقيف المدعو سي قويدر بن عمار مرابط أصيل بلدية فندوك الّذي يجوب بني خلفون، البلدية المختلطة لباليسترو، بدون أن يكون لديه رخصة (تصريح) سفر إلزاميّة. لقد رجوتني، في نفس الوقت بأن أمنحك تعليمات بخصوص هذا الأهلي والّذي سجنته في السّجن المدني للجزائر. يشرّفني بأن أعلمك سيدي المحافظ بأنّه بهذه المناسبة ليس لدي أيّ تعليمة استثنائية من أجل أن أسديها لك. في الواقع إذا السيّد: قويدر بن عمّار مذنب لعيب الّذي لا تحدّده الرسالة المذكورة أعلاه، فمن مسؤوليتكم أن أشير إلى الحزمة.

---

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص260.
[2] **نفسه**، ص263.
[3] **نفسه**، ص ص 260-261-262.

خلاف ما عليه أن يفعله، هو إعادة إدماجه في دواره كعفو عام، إلا إذا المعلومات الاظافيّة التي طلبتها من السيّد عمدة فندوك ضدّها الحقائق كافية لتبرير تطبيق إجراء الاعتقال الإداري من هذا القبيل "[1].

لقد قدم الحاكم العام في حالة المرابط سي قويدر بن عمّار؛ عدة آراء مناقضة لبعضها البعض، وهي؛ " بهذه المناسبة ليس لدي أيّ تعليمة استثنائية من أجل أن أسديها لك". " في الواقع إذا السيّد: قويدر بن عمار مذنب لعيب الذي لا تحدّده الرسالة المذكورة أعلاه". فمن جهة يقول أنه ليس لدي تعليمة ليسديها إلى المحافظ بخصوص المرابط سي قويدر بن عمّار، ومن جهة أخرى، يقرّ بأنّ الذّنب غير واضح في التّقرير.

في مكان آخر نجد أن الحاكم العام؛ يقترح على محافظ الجزائر اختيار عقوبة من حزمة عقوبات اقترحها عليه؛ متباعدة تماما في درجتها وقسوتها عن بعضها البعض؛ وهي كما وردت في نصّ المراسلة ".. خلاف ما عليه أن يفعله هو إعادة إدماجه في دواره كعفو عام، إلا إذا كانت المعلومات الإضافيّة التي طلبتها من السيّد عمدة " فندوك " ضدّها الحقائق كافية لتبرير تطبيق إجراء الاعتقال الإداري من هذا القبيل "[2].

من خلال ما ورد في هذا الحوار بين الحاكم العام ومحافظ الجزائر، يتبيّن لي أنّ إصدار الأحكام كان إلى حد ما عشوائيا وغير دقيق، فهل يعقل أن نطرح اقتراحين متناقضين من العفو والإدماج في دواره، إلى الاعتقال الإداري. كما أن الحاكم العام لم يكن المقرر الفعلي، بقدر ما كان يزكّي ما يقترحه معاونيه.

متابعة لقضية سي قويدر بن عمّار؛ أقول بأنّ حضه كان سيّئا؛ حيث أخذ أعوان الحاكم العام بالعقوبة القصوى؛ بأن اعتقل ونفي خارج الجزائر. وهو ما تبرزه فحوى مراسلة الحاكم العام للجزائر والموجّهة إلى محافظ الجزائر في 31 مارس 1882؛ حيث أصدر قرارا باعتقال وترحيل المرابط قويدر بن عمّار إلى " كابي " في " كورسيكا "؛ وورد فيها: "..السيّد وزير الداخلية أعلن الاعتقال في كابي (Cabi) كورسيكا لـ السيّد سي قويدر بن عمار(si Kouider ben Omar)، أصيل فندوك (Fendouk)، الموقوف حاليّا في

[1] **A.N.O.M, 2U23**, ALG, département d'Alger, toutes les confréries religieuse sans (Rahmania et Kadria). Correspondance du gouverneur général de l'Algérie au Préfet d'Alger n° 44, le 8 janvier1882.
[2] **Ibid.**

السّجن المدني للجزائر. تعليمات وجّهت إلى السّادة محافظي بوش دي رون (Bouches du Rhône) وكورسيكا، لأجل ضمان تنفيذ هذا الإجراء. بناء عليه يرجى أن ينقل على الفور هذا الأهلي إلى مرسيليا أين سيكون تحت تصرّف زميلك والّذي سيوجّه على كابي (Cabi)"[1].

لم يكن في الواقع لهذا الأهلي؛ الحقّ في محاكمة كاملة الشروط والإجراءات، وأكثر من ذلك لم يكن له إمكانيّة الاستئناف، فلا شيء من هذا القبيل كان متاحا له. إنّ الاعتقال بهذه الطّريقة في الجزائر حسب أوليفي لوكور " هو إجراء استثنائي له قدرة فائقة على سلب الحقوق إلى درجة العدم على المتّهم. وفي نهاية القرن التاسع عشر، وجد رجال قانون ليدافعوا دون هوادة عن مثل تلك القوانين الجائرة (...) في حقّ كلّ شخص تعتبره السّلطة متمرّدا أو ثائرا أو تهديدا على الأمن الوطني"[2].

دافع أحد خبراء القانون الفرنسيين عن الاعتقال الإداري، كعلاج فعال لتمرّد الأهالي المسلمين في الجزائر. حيث كتب ل.رين[3] في كتابه " النظام العقابي في قانون الأهالي بالجزائر، المصادرة والمسؤوليّة الجماعيّة " يقول: " قد يلعن بعضنا وجود المجالس الحربيّة، ويشتم المحاكم الثوريّة أو العسكريّة أو اللّجان المشتركة، والقوانين الاستثنائيّة وقرارات الاعتقال، هم محقّون في ذلك بدل المرّة ألف، لكن هذا لن يمنع أنّنا أمام وضعيّة ولدت من رحم تمرّد يقضي بوجود شيء آخر غير القانون العادي ويفرض على السّلطة التنفيذيّة أن تتدخل بصفة مباشرة وسريعة وصارمة، وإلا هي الّتي تنهار"[4].

لقد كان الاعتقال الإداري حسب توصيف أوليفي لوكور عبارة عن " وعيد معلّق على رأس كلّ واحد، الهدف منه، كما قيل الاحتياط من أيّ تهديد "[5].

---

[1] **A.N.O.M, 2U23**, ALG, département d'Alger, toutes les confréries religieuse sans (Rahmania et Kadria). Correspondance du gouverneur général de l'Algérie au Préfet d'Alger n°1940, le 31 mars 1882.

[2] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص263.

[3] ولد السيّد رين في 1838 وتوفي في 1905، كان كاتب كولونيل ملازم، ورئيس المكتب العربي في مدينة الميليّة سنة 1869، ثمّ أصبح رئيس قسم مركزي في قيادة الأركان بالجزائر سنة 1881، وكتب عدّة مؤلفات في القانون الاستعماري وفي اللغة الأمازيغية، منها كتاب " النظام العقابي في قانون الأهالي بالجزائر، المصادرة والمسؤولية الجماعية" الصادر في 1880، ينظر، **نفسه**.

[4] **نفسه**.

[5] **نفسه**، ص265.

ب)السّلطات التأديبيّة:

زودت القيادة العسكرية في الجزائر منذ سنة 1834 بسلطات واسعة جدا وهي: "سلطات التّقدير وسلطات خارج الأطر القانونيّة ". هذه السّلطات الّتي يصفها رين (Rhin) بأنّها كانت " مناقضة للمبادئ الّتي تؤسس تنظيمنا المجتمعي إلى درجة أن ليس ثمّة عقد تشريعي يمكن أن يعطي عنها تعريفا محدّدا أو يكرّس العمل بها"، حتّى وان أقرّ بيجو (Bugeaud) في 12 فيفري 1844، مرسوما " يحتوي تنظيمات تمّ بموجبها تحديد أنواع المخالفات التي لا تستوجب السّجن أو الحجز. وتمّ تقدير مبلغ الغرامات، أي تحديد الجرم والجزاء "[1].

يشير بدوره جيرولت أرتور (Girault Arthur)؛ على أنّ أصل اللّجان التأديبيّة يعدّ من الصفحات الأكثر غرابة في التاريخ الجزائري؛ حيث أن منشور بيجو في 12 فيفري 1844 " والذي يشكّل بحق قانون أهالي، ضبط حدّ أقصى للغرامات المعلنة من طرف القيّاد، الأغوات، الباش أغا، والخلفاء والقيادات العليا الفرنسيّة محدّدا في نفس الوقت نوع المخالفات"[2].

كما يعتقد آجرون (Ageron) أيضا بأنّ التّعسف؛ هو ما كان يميّز كاقة السلوكات والإجراءات الّتي أدّت إلى " إصدار عقوبات بالسّجن أو الحجز على الأقل طيلة الفترة السّابقة لصدور قرار 15 جوان 1855، ولقد حاول هذا القرار تحديد الحبس بمدّة أقصاها 6 أشهر، إذا نطق بالحكم بعض الجنرالات أو بمدة سنة إذا صدر الحكم من الحاكم العام". إلا أنه يستطرد بقوله أنّه؛ " رغم هذا فقد صدرت في حقّ الأهالي أحكام قاسية في قضايا يمكن أن ينطق فيها بالبراءة لو عرضت على مجلس الحرب نظرا لعدم توفّر الأدلّة "[3].

كما أشار أيضا جيرولت أرتور (Girault Arthur)؛ إلى هذا القرار الصادر عن وزارة الحرب في 25 فيفري 1855؛ والّذي حدّد لاحقا حدّا أقصى للحبس المعلن من

[1] أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون..**، المرجع السابق، ص311.

[2] Girault Arthur, **op.cit**, p524.

[3] أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون..**، المرجع السابق، ص312.

طرف الضبّاط، مع ذلك اعتبر بأنّ الحقائق التي يمكن أن تفرض السّجن ظلّت غير محدّدة[1].

كما أبرز هذا الأخير لاحقا؛ مسألة مفادها أن الأمير نابليون، عند قدومه لوزارة الجزائر؛ " رغب في وضع نهاية لهذه الحالة من الأشياء غير المنتظمة، من خلال قرار في 22 جويلية 1858 ، حيث يحدّد للجنرالات (...) عدم الإعلان الإداري عن المحاكمات ضدّ العرب المفترض مذنبين بجنايات أو جرائم، لكن تحويلهم كلّهم أمام مجالس الحرب"[2].

لقد شرح فيما بعد للأمير نابليون؛ بأنّ هذا الأمر يستحيل تطبيقه، لذلك أخرج أمر ونشريّة أخرى في 21 ديسمبر 1858، لم تلغ اللّجان التأديبيّة، لكنّها طالبت بضمانات للمتّهمين مع منع الاستبداد في العمليّة حسب زعمه. كما تمّ إعادة تنظيم عمل اللّجان التأديبيّة بطريقة عمليّة من خلال أمر 5 أفريل 1860، والّذي ترك ضمن "إطار معقول" للضبّاط وقادة الأهالي الحقّ في معاقبة الأهالي. ومن هذه الفترة أصبحت اللّجان التأديبيّة مصالح فعليّة[3].

علق آجرون (Ageron) على سياسة الحكومات المتعاقبة، ونظرتها لهذا الإجراء غير القانوني، بالتأكيد على أن الحكومات المتتالية، كانت منشغلة فقط بالسّعي لإضفاء شيئا من المشروعيّة على هذه الإجراءات التعسفيّة[4].

وفق ما يذكره الحاكم العام المدني في الجزائر؛ فقد تمّ إعادة تنظيم اللجان التأديبية من خلال أمريّة الحكومة العامّة في 14 نوفمبر 1874. حيث تتعامل مع الأعمال العدائيّة، الجرائم والاعتداءات المرتكبة في المنطقة العسكريّة من طرف الأهالي من هذه المنطقة غير المجنسين بالمواطنة الفرنسيّة والّذين يستحيل إخضاعهم للمحاكم المدنيّة أو العسكريّة. لكن هذه اللّجان لا يمكن لها التعامل مع قضايا أين مواطن فرنسي، أوروبي، إسرائيلي أو أهلي يسكن المنطقة المدنيّة يكون طرفا معني. أما العقوبات التي تعلنها هذه اللّجان التأديبيّة فهي:

---

[1] Girault Arthur, **op.cit**, p524.
[2] **Ibid**, pp 524-525.
[3] **Ibid**, p525.
[4] أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون..، المرجع السابق**، ص312.

1- الحبس في سجن أهلي.

2- الغرامة القصوى للعقوبات التي يعاقب عليها:

* بالنسبة للّجان التقسيمات (subdivision)؛ عام سجن و 1000 فرنك غرامة.

* بالنسبة للجان الدائرة والملحقة؛ شهران سجن و 200 فرنك غرامة[1].

يضاف إلى جانب هذه العقوبات المعلنة؛ فانّ اللّجنة التأديبيّة العليا المتمركزة في مدينة الجزائر قرب الحكومة العامة، " تقترح الإبعاد من الجزائر أو الاعتقال للأهالي المشار إليهم كخطيرين للحفاظ على الهيمنة الفرنسيّة أو النظام العام، والعقوبات القصوى لعام حبس و 1000 فرنك غرامة "[2].

كما تفصّل أيضا جيرولت أرتور (Girault Arthur)؛ في ذكره لأقصى العقوبات التي يحاكم عليها، والّتي تتراوح حسب السلطة التي أصدرتها والمتلائمة مع القاعدة المتبناة للعقوبات العسكرية؛ ضمن الحدود التالية:

- لجان التقسيمات: عام حبس، 1000 فرنك غرامة.
- جنرال قائد لقسمة (كتيبة): شهرين سجن، 300 فرنك غرامة.
- قائد(قبطان) تقسيم: شهر حبس، 100 فرنك غرامة.
- قادة(قباطنة) دائرة أو ملحقة: 15 يوم حبس، 50 فرنك غرامة.
- ضبّاط المكتب العربي، رؤساء المراكز(postes): 8 أيام حبس، 30 فرنك غرامة.
- زعماء أهالي: 20 فرنك غرامة[3].

نشر مقال في جريدة الصباح (le matin)؛ للحاكم العام في الجزائر، السيّد جونار (Jonnart) بعنوان " جونار والمسألة الأهلية "[4]؛ حيث استشهد فيه هذا الأخير بعدد الإدانات في فرنسا، وأوضح بأنّ فرنسا تعلن عن 500.000 إدانة سنويا؛ بواقع إدانة لكلّ

---

[1] G.G.C.A,**op.cit ,** p333.

[2] **Ibid.**

[3] Girault Arthur, **op.cit**, p526.

[4] نشر أيضا في جريدة الزمان(le temps)في 9 جوان 1912. ينظر، Comment organiser l'Afrique du nord**,** **Articles du temps et de la revue indigène**, imprimerie nouvelle, Thouars, 1912, p54.

80 ساكن. وأنّ السياسة المتّبعة في الجزائر تجاه الأهالي، تهدف إلى أن يعيش في حالة خوف، فهذا ضروري حسب قوله[1].

كما أشار إلى أن السّلطتين الإداريّة و القضائيّة في فرنسا تعدّان منفصلتان، لكن في البلديّات المختلطة في الجزائر، فهما متداخلتين. فالإدارة تحدّد الاعتداءات وتحاكمها، وإذا ما كانت الإدارة غير أمينة أو لديها مزاج سيّء، أو ببساطة تخطأ، فالأهلي ليس لديه ضمان ضدّ نزواته أو خيانة الأمانة له[2].

تناولت دراسة بعنوان " حول كيفيّة تنظيم إفريقيا الشماليّة "؛ من خلال مقالات نشرت في جريدة الوقت (le temps) ، والمجلّة الأهليّة (la revue indigène)[3]؛ نظرة الإدارة الفرنسيّة للأهالي المسلمين، حيث أشارت إلى مسألة مفادها أنه؛ خلال فترة ما وصفته بحقبة " التحدّي " من 1830 إلى 1871، فقد تعوّدنا على اعتبار الأهلي مثل العدو الذي يجب إرهابه من خلال العقوبات القاسية جدّا. وبعد 40 سنة من السّلم، نحن بقينا في نفس نقطة وجهة النّظر. غالبيّة المقاتلين في تمرّد 1871 توفّوا، وفرنسا تستمرّ في معاقبة أبنائهم[4].

لقد انتقلت منظومة العقاب الاستعماري في الجزائر في الواقع؛ من السّلطات الرّدعيّة إلى قانون الأهالي وظلّت الحالة الاستثنائيّة والقانون الخاص، هو المعيار المعتمد في التّعامل معهم دوما إلى غاية نهاية الحرب العالميّة الثانية على الأقل.

---

[1] **Ibid**, p52.

[2] **Ibid.**

[3] المجلة الأهلية؛ هي جهاز لمصلحة الأهالي في المستعمرات والبلاد المحمية، مديرها بول بورداري(Paul Bourdarie)، سكرتير التحرير روبير دوسي (Robert Doucet). تظهر في 30 من كلّ شهر، وعادة ما تتكون من 64 صفحة ، كما تمنح كلّ سنة مجلّد من حوالي 800 صفحة حسب الحاجيات. تنشر المجلة دراسات خاصة حول حرب الأفيون، التجنيد الإلزامي للعرب، المسائل التونسية، تجنيس المسلمين..الخ. والمجلّة الأهلية تقرأ في أوروبا، إفريقيا، أمريكا وآسيا. ويفترض أن تقرأ من أصدقاء الأهالي، ومن طرف الأهالي المتعلّمين. ينظر، **Ibid**, p62.

[4] **Ibid.**

2-عيّنات من إجراءات السّلطات التأديبيّة المطبّقة على الأهالي المسلمين:

جدول رقم 23: كشف بالقضايا التي فصلت فيها اللّجان التأديبيّة خلال الفتـــرة 1872-1884.

السّنوات	قضايا فصلت فيهـــــا ل.ت.للأقسام	قـــــضايا فصلت فيها ل.ت.للدوائر	قضايا طبّق عليها مبـدأ المـــسؤوليّة الجماعيّـــة للقبائل	قـــــضايا المـــذنبون فيهـــــا مجهولين	عدد الأحكام بالغرامات	مبـــــالغ الغرامات
1872	169	165	15	316	11.256	181.182
1873	337	173	08	253	15.870	268.526
1874	645	284	21	270	23.243	368.282
1875	72	372	23	304	29.940	395.745
1876	180	296	25	404	28.177	397.984
1877	141	386	37	398	29.662	378.135
1878	210	446	17	537	26.845	353.018
1879	295	301	21	366	25.495	311.738
1880	169	208	06	204	13.385	232.574
1881	74	124	05	173	9.585	142.616
1882	73	113	04	270	7.479	130.007
1883	48	131	04	121	8.571	137.540
1884	36	129	02	121	8.049	145.311

المصدر: G.G.C.A, **op.cit,** p334.

يلاحظ من خلال الجدول؛ أنّ القضايا الّتي فصلت فيها اللّجان التأديبيّة بداية من 1880 لم تكن كثيرة؛ والأسباب وراء هذا الانخفاض ترجع إلى امتداد المنطقـــة المدنيّـــة علـــى حساب المنطقة العسكريّة[1]. كما يبرز الجدول الموالي، تطور متوســـط العقوبـــات لهـــذه السّلطات التّأديبية في البلديّات المختلطة في الفترة المحصورة مابين 1887 و1893.

[1] G.G.C.A, **op.cit,** p334.

جدول رقم 24: تطوّر متوسط العقوبات للسّلطات التّأديبيّة للإداريّين في البلديّات المختلطة مقارنة بألف نسمة خلال الفترة 1887-1893.

السّنوات	1887	1888	1889	1890	1891	1892	1893
متوسّط العقوبات	11.89	10.14	10.60	9.21	8.50	7.64	9.63

المصدر: Cambon Jules (G.G.A), **op.cit,** p17.

أشار الحاكم العام المدني جول كامبون (Jules Cambon)، إلى تناقص طلبات الاستئناف المقدمة من طرف الأهالي، حيث " لا يقدمون على الاستئناف إلا في نسبة ضئيلة من التّعويض المنصوص عليه في قانون 25 جوان 1890 "[1].

وفق عرض الحاكم العام للجزائر السيد جونار (Jonnart) فانّ؛ عدد الإدانات المعلنة من طرف الإداريّين في البلديّات المختلطة خلال السداسي الثاني لسنة 1907 والسّداسي الأوّل لسنة 1908 وفق قانون 24 ديسمبر 1904 هو 28.531، بارتفاع قدره 330 على عدد المدانين خلال الفترة السّابقة وكانت هذه الإدانات موزّعة على المقاطعات الثلاثة وفق ما يلي: (مقاطعة الجزائر 7455، مقاطعة وهران 6112، مقاطعة قسنطينة 14.964)[2].

يلاحظ من خلال هذا التّوزيع؛ بأن مقاطعة قسنطينة تستأثر باستمرار بنسبة عالية من إدانات اللّجان التّأديبية، تليها بحوالي النّصف كل من مقاطعتي الجزائر ووهران.

كما كانت العقوبات المحوّلة إلى فوائد خلال الفترة (1906-1907)، قد وصلت إلى عدد إجمالي قدره 84.663 يوما؛ هذا الرّقم وصل خلال الفترة (1907-1908) إلى 97.657 يوما؛ بزيادة قدرها 12.994 يوما[3].

ضمن هذه المسألة يرى جيرولت أرتور (Girault Arthur)؛ بأنّ: " السلطات القمعية الممنوحة للإداريّين قد ارتفعت بشكل محسوس، من خلال المراسيم التي عملت على نقل محاكم الشّرطة التأديبيّة إلى محاكم قمعيّة، برئاسة قاض للصّلح لمعرفة الجرائم المرتكبة من طرف الأهالي "[4].

---

[1] Cambon Jules (G.G.A), pp 17-18.
[2] Jonnart.C (G.G.A), **op.cit**, p92.
[3] **Ibid**, p93.
[4] Girault Arthur, **op.cit**, p531.

من خلال عرض الحاكم العام للجزائر ليتو (Lutaud) فان تعداد العقوبات المعلنة من طرف الإداريّين في البلديّات المختلطة، من 2 سبتمبر 1913 إلى 1 سبتمبر 1914، بناء على قانون 24 ديسمبر 1904، كانت في حدود 16.749، بانخفاض قدره 2305 مقارنة بعدد العقوبات المعلنة خلال الفترة المماثلة (1912-1913). ويمكن توزيع هذه العقوبات عبر المقاطعات الثلاثة وفق ما يلي: (مقاطعة الجزائر 4093 عقوبة، مقاطعة وهران 4336 عقوبة. مقاطعة قسنطينة 8320 عقوبة)[1].

بناء على نفس العرض للحاكم العام ليتو (Lutaud)؛ فانه خلال الفترة 1912-1913، قد تمّ استئناف 70 عقوبة. بارتفاع قدره 30 استئنافا مقارنة بعدد المستأنفين خلال الفترة 1913-1914، والّذي وصل 40 استئنافا، من ضمنهم خمسة (5) في مقاطعة الجزائر، وثلاثة (3) في مقاطعة وهران، و واثنان وثلاثون (32) في مقاطعة قسنطينة. وكانت نتائج هذه الاستئنافات، بأن تمّ تثبيت 35 عقوبة، وعكس 4 عقوبات، وتخفيض عقوبة واحدة[2].

إن نضرة متفحّصة لعدد العقوبات المعلنة المرتفع مقارنة؛ بضآلة عدد حالات الاستئناف من طرف الأهالي، تعطي انطباعا عن حالة القهر الّذي كان يعانيه الأهالي المسلمين وضعف إمكانيّة استئناف أحكامهم لدى سلطة الاحتلال الفرنسي التعسفيّة.

سابعا) اعتماد قانون الأهالي كأسلوب لإخضاع الجزائريين والتحكّم فيهم:

شكّلت الحالة الاستثنائيّة أو قانون الأهالي، الإطار التّشريعي الّذي اعتمدته إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، للتّعامل مع من وصفتهم بالرّعايا الفرنسيين المسلمين في المستعمرة، بحجّة رغبة الإدارة الاستعماريّة المدفوعة من كتلة المعمرين للحفاظ على أمنهم. حيث عاشوا في ظل هذا الإجراء القانوني الاستثنائي غير المسبوق، حالة من القمع والاضطهاد والتعسّف، تحوّلت من خلالها حياة المسلمين الجزائريين إلى معتقل أو سجن كبير، محاصرين بحزمة هائلة من المواد القانونيّة الاستثنائيّة القمعيّة.

كانت هذه الإجراءات الاستثنائيّة في الواقع؛ بديلا عن القانون العام المطبّق على مختلف الجنسيّات في الجزائر. كما يوصف بكونه من أكثر القوانين عنصريّة وتعسّفا في

[1] Lutaud.CH (G.G.A), **op.cit**, p429.
[2] **Ibid.**

تاريخ الاستعمار. حيث حاول الكثير من المؤرخين عن قصد أو عن غير قصد ربط هـذا القانون بحكم الجمهوريّة الثالثة، مع ذلك نجد بأنّ السياسة الاستعماريّة الاستثنائيّة المنتهجة في حقّ الأهالي المسلمين، تكشف على أن جذورها في الواقع، ترجع إلى بداية الاحتلال[1].

1-مبرّرات الإعلان عن قانون الأهالي وحيثيّات صدوره:

يربط موريس وحل (Maurice Wahl)؛ اسم " أهلي " على كلّ من تواجد في الجزائر قبل 1830، ولأحفادهم من بعدهم، ماعدا الإسرائيليين المجنّسين بواسطة مرسوم كريميو 1870، وعدد قليل من المسلمين المجنّسين فرديّا. ومما يدعو للحيرة في كلام هذا الأخير هو وصفه للأهالي بأنهم قد " استمرّوا في تشكيل كتلة أجنبيّة متماسكة عن أفكارنا وأخلاقنا". مع ذلك يرى بأنّهم كانوا " في حدّ ذاتهم منقسمين إلى عرب، بربر، مورسيكيّون، كرغليون، زنوج ". حيث يقر بأنّ الّذي يجمعهم بالخصوص هو رابط الدّين المشترك[2].

كانت السّلطة الاستعماريّة تعتبر الشعب الجزائري مجرّد ملكية حصلت عليها من خلال الغزو، والاحتلال الفرنسي للبلاد، وبالتّالي لا حقّ لهم في المطالبة بالحقوق والمساواة مع الأوروبيّين في الجزائر. وبما أنّهم مغلوبين عليهم أن يخضعوا لسلطات الاحتلال وقوانينه، ومع أن القوانين الاستثنائيّة قد ظهرت منذ بداية الاحتلال أي 1830، إلا أنّ هذه السياسة تمّ التّقنين لها رسميّا كقانون للأهالي الجزائريّين، دون غيرهم من الفئات الأخرى في البلاد في عهد الجمهورية الثالثة، منذ 1870 مع انتهاء العمل بالمكاتب العربية[3].

رغم أنّ الجزائريون يعتبرون فرنسيّين منذ 14 جويلية 1865، إلا أنّهم لازالوا "يخضعون للقانون الإسلامي من جهة، والى الأحكام الخاصة التي تقرّرها السّلطات في الجزائر أو في فرنسا ". حيث يصف أوليفي لوكور وضعيّة العرب القانونيّة؛ بالغريبة والّتي " تمزج بين تأثير القانون التّقليدي الموروث من الأتراك، وتأثير القانون الفرنسي ". فالعربي كان ملزما بدفع الضرائب، لكنّه كان محروما في نفس الوقت من حقوق

---

[1] كريم ولد النبيّة، **المرجع السابق**، ص61.

[2] Wahl Maurice, **L'Algérie**, op.cit, p171.

[3] كريم ولد النبيّة، **المرجع السابق**، ص61.

المواطنة، والضمانات القانونيّة الكافية. " أما صفتهم الفرنسية فلم تجيز لهم أكثر من أن يكونوا رعايا يدفعون الضّرائب ويطيعون الموظّفين الّذين تبعثهم الحكومة هناك " [1].

إنّ التّشريع لهذه القوانين التعسّفيّة في الواقع، بدأت منذ عهد بيجو(Bugeaud)، عندما سمح لضبّاطه العسكريّين بالتّصرّف ضمن صلاحيات واسعة، تتيح لهم معاقبة الجزائريّين بسرعة وبقسوة، وكان ذلك بالطبع خارج دائرة القانون والتشريعات والمؤسسة القضائيّة الفرنسيّة[2].

لقد بعثت سياسة الإخضاع بالقوّة في الواقع، من خلال قانون الأهالي بعد سيطرة المعمّرين على إدارة شؤون الجزائر من خلال فرضهم النّظام المدني[3]. إلا أنّ التّعامل مع كتلة الأهالي المسلمين ظلّ هاجسا يؤرّقهم، خاصّة بعد إدراكهم بعدم إمكانيّة انصهار هذا العنصر الأهلي مع منظومة الاحتلال الفرنسي، وكذا للتّباعد بين الكولون والسّكان الأصليّين من حيث العادات والتّقاليد، والموروث الحضاري. لذا ولتأمين أنفسهم من هذا العنصر الأهلي غير القابل للاندماج، فكّروا في تقييّده برزمة من المواد القانونيّة الاستثنائيّة، تمنعه من تهديد مصالح المعمّرين العابثين بموارده .

جاء في تعليق " ف.بيكي " ضمن كتابه " الاستعمار الفرنسي في إفريقيا الشماليّة "؛ مدافعا عن القوانين الخاصّة الّتي تحكم العرب في الجزائر، من خلال قوله أن غالبيّة المختصّين ورجال القانون آنذاك قد اتّفقوا " على ضرورة اكتساب الدولة الغالبة أسلحة خاصّة لحماية نفسها من هجومات"، من يصفها " بالقبائل العربيّة المتوحّشة ". رغم إقرار هذا الأخير بالقساوة النسبيّة التي يتميّز بها قانون الأهالي، الّذي اعتبره " نظاما لا مثيل له في مستعمراتنا الأخرى"[4].

كما ساند هذا الرّأي أيضا ل.فينيون (Vignon)[5] في كتابه " فرنسا في الجزائر"؛ حيث ساق كلاما يبرّر من خلاله اللّجوء لاعتماد قانون خاص بالأهالي العرب في الجزائر ومما جاء فيه : " أنّه في سياق تعويض النّظام العسكري بالنّظام المدني، خاف المعمّرون

---

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص315.
[2] كريم ولد النبيّة ، **المرجع السابق**، ص62.
[3] **نفسه**، ص61.
[4] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص316.
[5] كان أستاذا في المدرسة الاستعمارية، وعضوا في لعديد من الوزارات، ينظر، **المرجع نفسه**، ص317.

أن يصبح القانون العادي هو القاعدة للعرب، مما سيجرّد الدّولة الاستعماريّة من كلّ حماية قانونيّة ". لذا كان التّفكير في وضع قانون الأهالي لمنح الإدارة وسيلة قمع استثنائيّة[1].

وفق ما يطرحه أيضا جيرولت أرتور (Girault Arthur)؛ كان لتوسع المنطقة المدنيّة تأثيرا في بروز السّلطات الاستثنائية في قانون الأهالي، حيث يرى بأن مراسيم 1874 لم تعد كافية. لذا تمّ التّفكير إذا " لمنح الإداريّين في البلديّات المختلطة الحقّ في القمع أيضا للمخالفات الخاصّة بالأندجينا. لكن بما أنّه يبدو صادما أن يمنح لإداري الحقّ في العقاب، تمّ الاتّفاق على أنّ هذا الحق لا يمنح لهم إلا استثنائيّا، بصفة مؤقّتة. إنّ قانون 28 جوان 1881 منحهم هذه السّلطات لسبعة سنوات ". وبانتهاء هذه الفترة، لم يكن هناك صعوبة في تمديده لسنتين بقرار من مجلس الشّيوخ في 27 جوان 1888[2].

لقد أعلن عن قانون الأهالي في الجزائر سنة 1881، " تكريسا لخصوصية منظومة جزائيّة معروفة باسم: النّظام الخاص بالأهالي (indigénat) ". وامتدّ العمل به إلى غاية 1944[3]. كان ذلك رغم اعتراضات بعض الأصوات الخافتة الفرنسيّة على الاستمرار بالعمل به لتشويهه سمعة فرنسا. حيث علّق عنه النائب ماريوس موتي (Moutet) بقوله أنّ: "سلطة الإدارة في الجزائر واسعة جدّا، لها الحقّ في الحجز والحكم والمحاكمة، وهذا غير معقول"[4]. حيث يعتقد آجرون (Ageron) في محاولته لتبرير موقف الإدارة الاستعمارية من وضع قانون الأهالي؛ بأنها كانت ترغب " في مراقبة كلّ نشاطات حياة المسلمين بصورة واسعة، وإخضاعهم للطّاعة الصّارمة ". كما استشهد أيضا بتصريح مجلس الحكومة بخصوص هذه المسألة بتأكيده أنّه؛ " لا بدّ أن يكون الأهلي حتما في قبضة الإدارة "[5].

لم يكن صعبا على إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر؛ تجديد العمل بقانون الأهالي، حيث سمح قانون 25 جوان 1890 بتجديده لسبع سنوات، كما أقرّ قانون 14 جوان 1897 بتمديده لستّة شهور، وقانون 21 ديسمبر 1897 لستّة سنوات إضافية. كما أشار جيرولت

---

[1] **نفسه.**

[2] Girault Arthur, **op.cit**, p528.

[3] أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون..**، المرجع السابق، ص311.

[4] كريم ولد النبيّة، **المرجع السابق**، ص65.

[5] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة...**، **المرجع السابق**، ص38.

أرتور (Girault Arthur) على أنّ هناك تساؤلا قد طـرح فـي 1890 وفـي 1897؛ لدراسة إمكانية منح الإداريين هذه السلطات بصفة نهائيّة[1].

لقد وصف " أوليفي بيكار " بدوره؛ قانون الأهالي بالوحش القانوني، والّذي سعى أساسا للحفاظ على السيطرة الفرنسيّة " في الحياة العامة وفي كلّ لحظة بإخضاع العرب لمعاملة جدّ خاصة "، مما يدل ذلك على " انتمائهم إلى فئة مختلفة يجب أن تبقى في الهامش لأنّها تهدّد الاستقرار "[2].

إنّ الأهالي المسلمين الخاضعين لقانون الأهلي، كانوا ملزمين بكـلّ الواجبـات نحـو الفرنسيّين، في حين أنّهم لم يكن لهم أيّة حقوق لديهم. كمـا اسـتفادت الإدارات المدنيّـة للبلديّات من تجديد العمل بقانون الأهالي في كل مرّة، من خلال معاقبة ومحاسبة الأهـالي المسلمين دون مراقبة. كما أن نفس هذه الصلاحيّات (الاستثناءات) قد منحت أيضا لقضاة العدل في البلديّات المختلطة. حيث كان الأهالي المسلمين عمليّا؛ محاصرين مـن خـلال مواد هذا النّظام الإداري حيث كـانوا دومـا تحـت الرّقابـة، والغرامـات الجماعيّـة، والحجوزات الفرديّة والجماعيّة. ففي المناطق العسكريّة كانت الجـرائم المرتكبـة مـن طرف الأهالي المسلمين، تحاكم من طرف مجالس الحرب " كما يعاقب مرتكبو المخالفات من طرف لجان مشكلة من ضابط وقاضي شرعي وأنّ الأحكام غير قابلة للاستئناف "[3].

بناء عليه؛ كان كلّ الأهالي المسلمين غير المجنّسين في المنطقة المدنيّة يخـضعون إلى نظام الأندجينا، غير أن هذا النّظام يختلف بشكل كبير حسب مناطق استقرار الأهالي في البلدية كاملة الصلاحيّات أو في البلديّة المختلطة:

1-كانت المخالفات تقمع في البلديّات كاملة الصلاحيّات من طرف قاضي الـصلّح؛ فـي حين أنّها في البلديّات المختلطة، تسلّط من طرف الإداري[4]. كما زاد قانون 15 جويليـة 1914 في منحها؛ صلاحيّات واسعة[5].

---

[1] Girault Arthur, **op.cit**, pp 528-529.

[2] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص314.

[3] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص142.

[4] Girault Arthur, **op.cit**, p526.

[5] كريم ولد النبيّة، **المرجع السابق**، ص63.

2–كانت قائمة المخالفات في البلديّات كاملة الصلاحيّات، تثبّت من خلال أمر مقاطعـــاتي، في حين أنها تكون في البلديّات المختلطة مدرجة في جدول ملحق بقـــانون 21 ديـــسمبر 1897.

3–إن الإدانات (الأحكام) المعلنة من طرف قضاة الصلح، تكون بدون استئناف(نهائيّـــة)، مهما كان المبلغ، على العكس من ذلك فالأهلي المعاقب من طرف الإداري لأكثر من 24 ساعة حبس أو 5 فرنك غرامة؛ بإمكانه الاستئناف أمام المحافظ أو نائب المحافظ.

4–لقد منحت المادة الثانية (2) من قانون 1897، الإداري حق جديد، في حالـــة غيـــاب نص، لا يكون معروف لدى قاضي الصلح: والمتعلق بتعويض العقوبـــات بالغرامـــة أو الحبس من خلال خدمات عينيّة[1].

5– سلطة المحاكم الزّجرية المختصة بالأهالي الجزائريين، وترجم ذلك من خلال تأسيس المحاكم الزجريّة (Tribunal répressif)، بضغط من نفوذ الكولون في الجزائر لتحـــلّ محلّ المحاكم من الدّرجة الأولى بالنسبة للجزائريين. كما استبدلت المحاكم الجنائيّة محـــلّ محاكم الجنح في جميع ما يختص بمخالفات الجزائريّين، والّتـــي تأســـست بمرســـوم 29 مارس 1902 مباشرة بعد أحداث عين التركي (Margueritte) يوم 26 أفريل 1901.

6– سلطة الحاكم العام في توسيع العقوبات على الجزائريّين ولها أربعة أشـــكال رئيـــسيّة هي:

* سلطة الحجز في المعتقلات.

* سلطة الوضع تحت الحراسة المشدّدة.

* سلطة فرض الغرامة الجماعيّة وهي وسيلة إداريّة رهيبة سلّطت على الجزائريّين أثناء المقاومة الشعبيّة، ثم صدر قانون الغابات بتاريخ 25 فيفري 1903، الذي أعطى ديناميكيّة وفعاليّة أكثر للقمع الاستعماري ضدّ الجزائريّين خاصّة في الأرياف.

* سلطة العزل وحبس الأشخاص، وهي سلطة قديمة متجدّدة منذ الاحتلال الفرنسي[2].

---

[1] Girault Arthur, **op.cit**, p526.

[2] كريم ولد النبيّة، **المرجع السابق**، ص ص 63-64.

2-مواد قانون الأهالي:

كانت تتشكّل في البداية أي في 1881؛ من 41 مخالفة؛ لكنها تقلّصت سنة 1890 إلى 21 مخالفة[1]. ويمكن استعراضها فيما يلي:

1-أقوال ضدّ فرنسا.

2-رفض خدمة الحراسة والمراقبة أو عدم القيام بهما.

3-رفض الأعوان المساعدين توفير -مقابل استرجاع فوري-الأغذية والنّقل للموظّفين.

4-عدم تطبيق الأوامر الواردة في نصّ قوانين 26 جويلية 1873 و 28 أبريل 1874 و 23 مارس 1882.

5-الإخلال بالمقرّرات الإدارية الخاصّة بإسناد الأراضي الجماعيّة.

6-التأخّر في دفع الضرائب.

7-رفض دعوة القاضي.

8-عدم التصريح بالمواد الموظّفة.

9-حجز الحيوانات الضائعة أكثر من أربع وعشرين ساعة.

10-حقّ اللّجوء لكلّ شخص أجنبي بدون رخصة تجوّل.

11-الأخطاء في تسجيل الأسلحة الناريّة.

12-المساكن المنعزلة خارج الدوار بدون ترخيص والإقامة على الأماكن المحرّمة.

13-الخروج من المنطقة البلديّة بدون إعلان والخروج من الإقامة بدون جواز سفر.

14-التغافل عن التوقيع في رخصة الخروج في الأماكن التي تتجاوز فيها الإقامة أكثر من 24 ساعة.

15-التعرّض للقانون لكلّ من لا يحمل ترخيصا في استعمال حيوان.

16-الخصومات والشّكايات وأعمال العنف.

17-الرّفض أو التّهاون في الأشغال والخدمات وفي تقديم النّجدة في الحوادث أو الضّجيج أو الأضرار وكذلك في حالة الانتفاضة.

[1] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص142.

18-الاجتماع بدون ترخيص لأكثر من 20 شخص في مناسبات الزّردة أو الزّيارة(الحجّ والولائم).

19-فتح المدارس الدّينية أو التّعليميّة بدون رخصة.

20-امتهان حرفة التّعليم الابتدائي دون إذن.

21-رفض المثول أمام الشرطة العدليّة[1].

لقد أضيف إلى هذه القائمة " عددا من المخالفات المصنّفة في عام 1881، مثل الأعمال و الأقوال التي تمسّ السّلطة أو عون من أعوانها وعدم امتلاك جواز سفر ورخصة سفر وبطاقة الأمن ودفتر الشغل.. ". كما أعادت الجمعية الوطنية بالتّنسيق مع إدارة الاحتلال الفرنسي مراجعة قوائم قانون الأهالي، في سنوات 1881 و 1890 و في 1904 لغاية التّنسيق بين المخالفات المتنوّعة وجمعها في قائمة موحّدة في عام 1914[2].

يرى أوليفي بيكار؛ بأن كثرة مخالفات قانون الأهالي؛ ساهمت في غموضها لدى الأهالي وهذا ما فتح الباب أمام القضاء والشرطة لتأويلها، وهذا ما فتح بذلك باب التعسّف في تطبيق مخالفاتها وعقوباته[3].

حاول قانون جويلية 1914 للعمل على الحدّ من التّأويل الشّخصي، وصفة الغموض للمخالفات فنذكر نصّ إحداها وهي؛ " أعمال الفوضى في الأسواق أو غيرها من أماكن التجمّع وصول صنابير الماء العمومية وموارده "، وكذا " التّقاعس أو الرّفض لتسجيل الأطفال في سنّ الدّراسة في التّعليم عندما تكون المدرسة لا تبعد أكثر من 3 كيلومترات ". وكان ذلك من غير أن يقدّم عذرا لذلك حسب تعليق نوشي وآخرون[4].

لقد دعّمت أصوات فرنسيّة إجراءات التعسّف الواردة في قانون الأهالي وبرّرت وجودها؛ من ذلك ما كتبه " ب. دوكتون " في كتابه" عرق البرنس" الصادر بباريس سنة 1911؛ بخصوص إجبار الأهلي في المناطق العسكرية بأن يتوقف أمام كل شخص بالزيّ

---

[1] نوشي، لاكوست، برنيان، **المرجع السابق**، ص374.
[2] كريم ولد النبيّة، **المرجع السابق**، ص64.
[3] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص322.
[4] نوشي، لاكوست، برنيان، **المرجع السابق**، ص375.

العسكري لتقديم التحيّة له من خلال قوله بأنّه: " مغلوب ويجب أن يتذكر في كـلّ مكـان وكلّ ظرف أن يبدي احترامه للغالب "[1].

كانت إجراءات قانون الأهالي محلّ نقد لاذع من كتّاب فرنسيّين؛ حيث يرى أوليفـي لوكور بأن قائمة المخالفات الخاصّة بالمستعمرين طويلة جدا، وغريبة تتحدّى كلّ معقول". وقد حاول تفسير أهداف إدارة الاحتلال الفرنسي من اقتراح بعض المخالفات بعينها؛ مـن ذلك أن " رفض الإدلاء بمعلومات حول جريمة أو جناية يعرّض صاحبه إلى عقوبة ممـا يعني أنّه يتوجّب على العرب التّعاون مع السّلطات البوليسيّة والقضائيّة الفرنسيّة ". كمـا رأى في ذلك إجبارا للأهالي على التّعاون مع الإدارة الاستعماريّة[2].

كما كانت مخالفات أخرى تهدف " إلى منع العرب من التّفوه بكلمة أو إصدار حركـة تعبّر عن رفضه أو إلغائه السّيطرة الفرنسيّة "، مما يبقيه إلى الأبد خاضعا ومغلوبـا فـي نظرهم لسلطة الاحتلال. حيث يرى أوليفي لوكور في ذلك؛ تكريسا لسياسة قائمـة علـى "إدانة كلّ خطاب، مهما كان، وإخضاع المستعمر لرقابة نفسه من كـلّ تعبيـر عمـومي وحر". إن هذا من شأنه منع كلّ حياة سياسيّة سواء كان ذلك على المستوى الفـردي أو الجماعي. بما أنّهم يتعرّضون للمتابعة بمجرّد خروجهم من الحيّز الخـاص الّـذي تريـد الدّولة الاستعماريّة سجنهم فيه، حيث تمنع عنهم كل اجتماع يضم أكثـر مـن عـشرين شخص، بدون ترخيص، ولو تعلق ذلك بمناسبات خاصّة مثل الحج. إن هذا فـي الواقـع يعبر عن "رغبة كبيرة في مراقبة مجمل الفرص التي قد تتحوّل إلى تجمع، وهو أكثر مـا تخشاه "[3].

إنّ تطبيق قانون الأهالي بهذه الصّفة على الأهالي المسلمين في الجزائر؛ قد جعلت منه محلّ سخرية وازدراء أيضا؛ حيث يصفه آجرون (Ageron) بأنّه أصبح مجرّد قـانون تهذيب صبياني، وأداة استغلال وتسخير. كما أصبح في أحيانا أخرى قـانون ضـريبي؛ مادام أنّ من يرفضوا القيام بعمل والخدمة المطلوبة منهم؛ تعرضهم مواد هـذا القـانون المسلّط عليهم إلى العقوبة بالحبس خمسة أيام وبغرامة 15 فرنك[4].

---

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص320.
[2] **نفسه**، ص318.
[3] **نفسه**، ص319.
[4] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة...**، **المرجع السابق**، ص38.

توصل تقرير باربديت (Barbdette)؛ والّذي يعد تقريـــرا رســـميّا، أجرتـــه الإدارة الاستعماريّة، حيث حقّق في أسباب الهجرة الجزائريّة لسكان تلمسان إلى المـــشرق؛ إلـــى نتيجة مفادها بأنّ؛ " قانون الأندجينا من أهم العوامل المساعدة على الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانيّة في الشرق العربي "[1].

3-أرقام إحصائيّة عن تطبيق عقوبات الحبس والغرامات المرتبطة بقانون الأهالي:

لقد شهد تطبيق قانون الأهالي 1881؛ حسب وصف آجرون (Ageron) " تطبيقا قاسيا في السنوات الأولى: 30.837 إدانة في البلديّات المختلطة في 1883 أي ما يقـــارب 17 إدانة لكلّ 1000 ساكن، وبلغ مجموع الغرامات 213.023 فرنك، ومجموع أيام الحبس[2] 82.402 أي 443 يوم لكلّ 1000 ساكن "[3]. كما بلغ عدد المعاقبين تحت طائلـــة قـــانون الأهالي، من طرف الإداريّين في البلديّات المختلطة خلال ســـنة 1894 عـــدد 24.862 شخص[4]؛ موزّعين عبر المقاطعات وفق الجدول التالي:

جدول رقم 25: توزيع مخالفات قانون الأهالي في المقاطعات الثلاثة سنة 1894.

المقاطعات	عدد المعاقبين	المتوسط مقارنة بألف نسمة
الجزائر	9.898	13.59
وهران	3.717	8.22
قسنطينة	11.247	9.83
المجموع	24.862	10.55

المصدر: Cambon Jules (G.G.A),**op.cit** , p17.

حسب عرض الوضع العام للجزائر المقدّم من طرف الحـــاكم العـــام ريفـــوال بـــول (Revoil Paul) فانّ؛ عدد العقوبات المعلنة حسب قانون 21 ديسمبر 1897 من طـــرف الإداريّين في البلديّات المختلطة بالمنطقة المدنيّة خلال الفترة الممتدّة من 1 جويلية 1899 إلى 30 جوان 1900 كان في حدود 25.708. بما يمثّل زيادة بـــ 2342 عـــن الفتـــرة السابقة. وحاول تفسير هذه الزّيادة؛ بأنها كانت في قسمها الأكبر بمقاطعة وهـــران وهـــي

[1] **عمّار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، المرجع السابق، ص 221.
[2] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة...، المرجع السابق**، ص38.
[3] **نفسه**، ص ص 38-39..
[4] Cambon Jules (G.G.A),**op.cit** , p17.

ناتجة تقريبا عن احتياطات صارمة خاصّة تمّ اتّخاذها من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي، لقمع ظاهرة إخفاء المواد الخاضعة للضريبة[1]. كما يمكن ملاحظة هذه العقوبات 25.708 المعلنة يمكن ملاحظة توزيعها على المقاطعات الثلاثة كما يلي: (5411 في مقاطعة الجزائر، 9262 في مقاطعة وهران، 11035 في مقاطعة قسنطينة)[2].

وأشار أيضا جيرولت أرتور (Girault Arthur) إلى ملاحظة مفادها؛ أن إحصاءات العقوبات عن مخالفات الأندجينا المعلنة من طرف الإداريّين، كانت تشكّل سنويا مضمون تقرير يدرج ضمن الجريدة الرسميّة للدّولة الفرنسيّة. حيث أن العدد السّنوي للإدانات كانت تتراوح مابين 20.000 و 25.000 . وخلال الفترة الممتدة من 1 جويلية 1901 إلى غاية 30 جوان 1902، وصل هذا العدد إلى 24.680 (من ضمنها 7148 حوّلت إلى أيام خدمة)؛ كما أدرجت 76.189 يوم حبس و 137.454 فرنك غرامة. وكان متوسط العقوبة 3 أيام و 5 فرنك غرامة لكلّ 100 ساكن[3]. وسأحاول فيما يلي استعراض عيّنات إحصائيّة بخصوص هذه الإدانات من خلال الجدولين التاليّين:

جدول رقم 26: ملخص الإدانات المعلنة بسبب مخالفات قانون الأندجينا خلال السّداسي الثّاني لسنة 1893 والسّداسي الأول لسنة 1894 بناء على قانون 23 جوان 1890 في المقاطعات الثلاث.

المقاطعات	غرامات وسجن	غرامات فقط	سجن فقط	مجموع الإدانات	مبلغ الغرامات	عدد أيام السّجن
الجزائر	2781	2622	4383	9726	42.540	27.838
وهران	791	534	2326	3651	9.178	9.745
قسنطينة	4657	1703	4233	10.593	50.638	32.705
المجموع	8229	4859	10.942	24.030	102.356	70.288

المصدر: أرشيف ما وراء البحار، F80/1818، قمع مخالفات قانون الأهالي في السداسي الثاني لسنة 1893 و السداسي الأول لسنة 1894 في المقاطعات الثلاث.

[1] Revoil Paul (G.G.A), **op.cit**, pp 21-22.
[2] **Ibid**, p22.
[3] Girault Arthur, **op.cit**, pp 530-531.

جدول رقم 27: ملخّص الإدانات المعلنة بسبب مخالفات قانون الأندجينا خلال السّداسي الثّاني لسنة 1896 والسّداسي الأول لسنة 1897 بناء على قانون 23 جوان 1890 في المقاطعات الثلاث.

المقاطعات	غرامات وسجن	غرامات فقط	سجن فقط	مجموع الإدانات	مبلغ الغرامات	عدد أيام السجن
الجزائر	2114	1144	2771	6029	2291	18.988
وهران	1562	963	2605	5130	19450	14.604
قسنطينة	4311	1558	4729	10598	49817	35.173
المجموع	7987	3665	10105	21757	92181	68.825

المصدر: أرشيف ما وراء البحار، F80/1818، قمع مخالفات قانون الأهالي في السداسي الثاني لسنة 1896 و السداسي الأول لسنة 1897 في المقاطعات الثلاث.

لقد كان قانون الأهالي عمليّا من أقصى الإجراءات التعسّفيّة والعنصريّة التي طبّقها الاستعمار في تاريخه الحديث والمعاصر، ولعلّ هذا ما أدّى بارتفاع أصوات فرنسيّة خلال وبعد القرن التاسع عشر، منددّة بهذا الخرق القانوني غير المقبول لأبسط الحقوق التي تكفلها القيم الإنسانية والمبادئ الدولية وقواعد الحرب.

استنتاج جزئي:

عانى الجزائريون إلى حدّ بعيد من الإجراءات الأمنيّة والسياسيّة التعسّفيّة التي اتّخذتها الإدارة الاستعماريّة بحقّهم، حيث عملت على تكبيلهم وقهرهم بكلّ الوسائل رغبة منها في إخضاعهم لنيرها وجبروتها، بغية تكريس سلطة الاحتلال وقهر الشعب الجزائري المغلوب عن أمره.

لقد كان الاعتقال والسجن والغرامة والرقابة الصارمة هي لغة إدارة الاحتلال الفرنسي في التعامل مع الجزائريين على الأقل طيلة فترة الاحتلال الممتدّة من 1830 إلى غاية 1914، حيث وظّفت خلالها مختلف آلياتها الردعيّة والقانونيّة لإذلالهم وتذكيرهم بهزيمتهم أمام الفرنسيين، وزوال حكمهم السابق.

إنّ هذا القهر الذي سلّط على الشعب الجزائري لم يحد من عزيمته في معارضة الاحتلال الفرنسي، ورفضه التجاوب مع عروضه المختلفة لاستدراج الجزائريين لصفوفه،

وقبولهم بسلطة الاحتلال الجديدة، حيث أجبر بمعارضته الدائمة وتحرّكاته المستمرّة المحتل على الاستمرار في رقابته، واستعمال كلّ إجراءاته التعسّفيّة للحدّ من مخاطره على مصالح الفرنسيين في الجزائر وحلمهم في استمرار الاحتلال الفرنسي للبلاد لفترة طويلة.

الفصل الثالث: أدوات الإدارة الاستعماريّة في الـــتحكّم بـــالجزائريين اجتماعيّا واقتصاديا:

أوّلا) استخدام الضرائب كأداة لإضعاف الجزائريين وتمويل ميزانيّـــة المستعمرة.

ثانيا) فرض الملكيّة الفرديّة لتفكيك بنية المجتمع الجزائري.

ثالثا) استغلال حرائق الغابات كـــأداة لمعاقبـــة الجزائـــريين وثـــراء المعمّرين.

رابعا) توظيف مؤسسات القرض الاحتياطي كوسيلة جذب وتحكّم فـــي الجزائريين.

خامسا) استهداف المرأة والأسرة الجزائريّة.

سادسا) فرض رقابة إداريّة على المهاجرين الجزائريين ورحلة الحج.

وظّفت الإدارة الاستعماريّة كلّ جهودها للتّحكّم بالمجتمع الجزائري اجتماعيّا واقتصاديّا، لإدراكها بأهميّة النمطين الاجتماعي والاقتصادي في حياة الجزائريين. لذا عملت على ضرب مكونات المجتمع، كما سعت إلى تفكيكه من أجل إضعافه ومن ذلك التحكّم في موارده المختلفة.

إن سياسة استهداف النظام القبلي في الجزائر والملكيّة المشتركة للأراضي؛ كانتا سلاح الإدارة الاستعماريّة الذي أشهرته في مواجهة الجزائريين. لم يكن هذا المخطّط مجرّد مشروع اجتماعي واقتصادي بقدر ما كان يحمل في مضمونه أهداف أمنيّة وسياسيّة بامتياز.

أولا) استخدام الضرائب كأداة لإضعاف الجزائريين وتمويل ميزانيّة المستعمرة:

كان تشريع الضرائب في حقّ الأهالي المسلمين خلال فترة الاحتلال الفرنسي، يحقق هدفين الأوّل: يتعلّق بإخضاع السكان من خلال إفقارهم وإجبارهم على دفع قسما من مداخيلهم لميزانية إدارة الاحتلال، وفي ذلك يتحقّق التّعامل مع إدارتها كسلطة حاكمة للبلاد. أما الهدف الثاني: فكان يتمثل في الحصول على موارد مالية إضافية على حساب الأهالي المسلمين، لتمويل ميزانية المستعمرة، ونفقاتها المختلفة خاصة في البلديات المختلطة، في الوقت الذي لم يكن دافعي الضرائب من المسلمين يستفيدون من عوائدها في شكل نفقات وخدمات، حيث كان المستفيد الأساسي من هذه العمليّة هم فئة المعمّرين.

إن النّظام الضّريبي الذي أخضع له المسلمين في الجزائر، قد احتوى تناقضات وتعسّفا غير منطقيّا، حيث كانوا مجبرين للخضوع إلى نظام ضريبي مزدوج، إذ كان الأهلي المسلم ملزما بدفع مستحقّات الضرائب العربية وكذا الضّرائب الإضافيّة التي أقرّتها إدارة الاحتلال الفرنسي. وبالتالي كان يدفع أموالا ضريبية أكثر مما كان يدفعه المعمر الأوروبي، الذي يستأثر بكل الموارد والامتيازات والمصاريف.

1-النظام الضريبي للأهالي المسلمين في الجزائر تحت سلطة الاحتلال:

أبرز موريس وحل (Maurice Wahl)؛ بأن إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر قد حافظت إلى حدّ ما، على التنظيم المالي الموجود منذ عهد الأتراك والأمير عبد القادر، حيث كان الأهالي يدفعون " العشور أو عشر الإنتاج الصافي للمحصول؛ الزكاة؛ ضريبة على الماشية؛ الحكور، ضريبة عن الأملاك. خاصّة بمقاطعة قسنطينة؛ في الجنوب ،

ضريبة على النخيل أو اللّزمة؛ في القبائل يؤخذ رسم على الرؤوس فقط. هذه الضرائب كانت في السابق تستلم عينا أصبحت الآن إجباريا نقدا، حسب رسوم أسعار تحويل تحدّد من طرف الحاكم العام"[1].

إنّ هذه المسألة الأخيرة المتعلّقة باستخلاص الضرائب العربية نقدا، قد أدرجت ضمن الإجراءات المطبقة خلال سنوات 1843-1850، بحيث اختفت الضريبة النوعيّة تدريجيّا لتحلّ محلّها الضريبة النقدية " مما حتّم على السكان الأهالي المرور على السّوق وبيع منتجاتهم والحصول على النّقود الضروريّة ". إنّ هذا كان مؤشرا في الواقع، على تغلغل اقتصاد السّوق الرأسمالي في أعماق المجتمع التقليدي[2].

كان الأهالي المسلمين في الجزائر، يدفعون إلى جانب الضرائب الرئيسيّة أيضا، ما يعرف بالسنتيمات الإضافيّة العاديّة " لأجل المصاريف التي يقال عنها فائدة مشتركة وسنتيمات استثنائيّة لأجل تطبيق القانون على الملكيّة "[3]. كما كانوا إلى جانب الضرائب العربية؛ ملزمين بدفع ما عليهم من الضّرائب الفرنسية المباشرة (ضرائب المهنة، الضرائب على الأملاك المبنيّة، رسوم البلديّة) يضاف إلى ذلك ضرائب غير مباشرة (رسم تحول البحر، حقّ التسجيل، حقوق الجمارك،...الخ) [4].

وهكذا، إلى غاية صدور مرسوم 30 نوفمبر 1918، الذي يضمن العدالة الضريبية بين الأهالي المسلمين والأوروبيين في الجزائر؛ فانّ الضريبة المطبّقة على السكان الأهالي المسلمين كانت تختلف عن التي تطبّق على الأوروبيين، حيث كانت " تجمع بين الرسوم والضرائب الغير مباشرة إلى الضريبة العربيّة "[5].

كانت الضرائب العربية تعتمد مع بداية الاحتلال الفرنسي على ضريبة نوعيّة مثل العشور وهو عشر المحصول، وكذا الزكاة وهي ضريبة تفرض على المواشي. إضافة إلى ضريبة نقديّة تقدّر بـ 55 فرنك لكل 10هكتار. كما تفرض في الزيبان بالأطلس

---

[1] Wahl Maurice, **L'Algérie**,op.cit p256.

[2] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص127.

[3] Wahl Maurice, **L'Algérie**, p256.

[4] أجرون شارل روبير، **المرجع السابق**، ص315.

[5] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص126.

الصحراوي على النخيل وفق قاعدة 40 سنتيما لكلّ نخلة، أمّا سكان القبائل فيدفعون ما يعرف باللّزمة[1].

لقد انتقد أعيان منطقة قسنطينة منذ 1869؛ النّظام الضّريبي للأهالي المسلمين، خاصّة مسألة إلزامهم " بدفع الضرائب حسب الشريعة الإسلامية ودفعها حسب القانون الفرنسي"[2]. وضمن هذا الموضوع، يشبّه أوليفي بيكار الضرائب العربية المفروضة على الأهالي في الجزائر، بالجزية التي يدفعها المغلوب للغالب حيث " أدرجت في المرسوم المؤرخ في 18 أوت 1868 والمتعلّق بإدارة الأهالي من قبل السلطات البلدية "[3].

بعد 1890؛ أبدى أحد مفتشي مجلس الشيوخ يدعى كلاماجران (Clamageran) انتقاده بشدّة للنظام الضريبي في الجزائر، عند رجوعه من زيارة لها حيث جاء في تعليقه بأنّ "العيب الأساسي في الضّرائب المفروضة على العرب وسكان منطقة القبائل، هو في وجودها أصلا ". كما اعتبر هذا الأخير أيضا بأن " هذه الضرائب التي تعود إلى غابر الأزمان تخلط النّظام الضريبي برمّته ". هذه الضرائب التي يصفها آجرون (Ageron) بأنها " لم تكن معقّدة وثقيلة فحسب بل كانت غير متكافئة إطلاقا وغير ملائمة اقتصاديا "[4].

جاء في خطاب الافتتاح، لأول دورة تخصّ وفود الهيآت المالية في المستعمرة سنة 1898، من طرف حاكم الجزائر ونائب الرئيس الأسبق لمجلس الدولة[5]؛ السيّد ادوارد لافرير(Edouard La Ferrière) بأنّ " من يدفعون الضرائب في المستعمرة لا يشكّلون، كما في فرنسا، كتلة متجانسة وخاضعة لنظام ضريبي وحيد تقريب(...) المعمرون الذين يمثّلون الأرض والزراعة ومصلحة الاستعمار، ثمّ من هم خاضعين للضريبة دون أن يكونوا معمّرين، وهم أصحاب التجارة والصناعة والعمال، وأخيرا الأهالي الذين يمثلون الزراعة البدائية والرّعوية والذين يخضعون لضرائب قديمة منذ عدّة قرون، ويشكّلون نظاما ضرائبيا على حدة "[6].

---

[1] **نفسه.**
[2] أجرون شارل روبير، **المرجع السابق**، ص313.
[3] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص325.
[4] أجرون شارل روبير، **المرجع السابق**، ص313.
[5] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص325.
[6] **نفسه**، ص326.

لقد دافع ادوارد لافرييز (Edouard La Ferrière) خلال هذه الدّورة المالية، عن النظام الضريبي للأهالي بسبب خصوصيّات الجزائر، وكذا باسم تقاليد لا يريد التخلّي عنها؛ بما أنّها مفيدة للخزينة الفرنسية[1].

إنّ هذه الثنائية في النظام الضريبي بين المعمّرين والأهالي تعبّر عن تمييز عرقي واضح وغير عادل؛ كما أنّ الأهالي لا يستفيدون بهذه الضّرائب من حيث الخدمات المقدّمة لهم .

يستشهد كلاماجيران (Clamageran) ضمن هذه المسألة؛ بأنّ الأوروبيون في الجزائر قد دفعوا سنة 1892 ضرائب تقدّر بحوالي 33 مليون فرنك؛ في حين أنّ الأهالي دفعوا 36 أو 37 مليون فرنك. فبعد الإصلاحات الضريبيّة في السنوات الأخيرة يلاحظ بأنّ العبء الضّريبي أصبح بالتقريب إلى النصف. كما قدم ملاحظة رأيت فيها إدانة لسياسة إدارة الاحتلال الفرنسي التمييزية في الجزائر، مفادها أنّه إذا كان عدد الأهالي أكثر بكثير، فإنهم أيضا أقل ثراء مقارنة بالأوروبيين. كما يقرّ أيضا بالخصوص؛ بأنّ كل المصاريف المنجزة في الجزائر هي تقريبا فقط للسّكان الأوروبيين[2].

كان يجب انتظار نهاية القرن لتصبح الضريبة المباشرة المدفوعة من طرف الأوروبيين أعلى من الضريبة التي تدفع من طرف الأهالي، مع تواجد ظاهرة جدّ متناقضة تتمثل في أن " الأوروبيين الذين لا يمثلون سوى سدس السكّان الإجمالي يجمعون بين أيديهم 43% من الثروات المنتجة "[3].

قدمت عريضة مقدّمة من زعماء أهالي مسلمين بناحية قستطينة؛ وصفا مؤلما لما يتعرّض له العنصر الجزائري المسلم، عندما لا يدفع ما عليه من ضرائب في الوقت المحدد. حيث إن هذا العربي حسب وصف العريضة؛ يتعرّض إلى الإذلال، ويجبر على دفعها بأسلوب مهين تفرضه إدارة الاحتلال الفرنسي. وتصف العريضة ذلك، بأنه عندما يأتي جباة الضرائب عنده لفرض الإجراءات، يجبر هذا العربي الفقير لقيادة قطيعه وزوجته بجانبه، وبحضور بعض الدرك وهو في حالة حزن ورأسه مطأطأ ليقودهم هناك،

---

[1] **نفسه.**

[2] Girault Arthur, **op.cit**, p461.

[3] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص127.

وراء الجبل، ويتم بيع ما عنده من ماشية، وإذا ما كان ثمن البيع يعادل مبلغ تكاليف الضريبة فقد نجا من مشكلته سالما مع زوجته. وان كان عكس ذلك يتم إطلاق سراح الرجل، وتترك زوجته في السّجن لضمان تسديد باقي المبلغ المالي للضّريبة[1].

كما اشتكى زعماء الأهالي أيضا؛ من التّضارب الحاصل بين تصريحات الأهالي، وما يفرض عليهم من طرف الإدارة من ضرائب. حيث انه أحيانا يصرّح بأنّ له 50 خروفا، لكن ما يسجّل عليه هو 70 خروفا، وعندما يقرّ بأنّ له 20 بقرة ؛ يتم أخذ إحصائية 30 بقرة. يتم دوما تطبيق مبدأ مضاعفة عدد الحيوانات المصرّح بها من طرف العربي[2].

إن مثل هذه المغالطات المتعمدة من طرف الأطراف المسؤولة على إحصاء الممتلكات المعنية بالتحصيل الضريبي، يمكن تفسيرها حسب اعتقادي، بتشكيك إدارة الاحتلال في الاحصائيات المقدمة من طرف الأهالي المسلمين، كما يمكن اعتبارها أيضا نوعا من التعسّف الإداري في حقّهم والذي كان أمرا مألوفا من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي.

2-تصنيف الضّرائب العربية:

تصنّف الضرائب العربية حسب الحاكم العام المدني للجزائر: " ضمن الضّرائب المباشرة، حيث تشكّل مصدرا أساسيا للميزانيّة العاديّة؛ لكن مردودها يحسب في جزئها الأكبر على نتائج المحصول وثروة القطعان، والتي تعرف أحيانا فوارق واضحة. هذه الضرائب تشمل: الحكور، العشور، الزّكاة واللّزمة "[3].

لقد صنّف شارل بينوا (Charles Benoist) ضمن مؤلفه " تحقيق جزائري "؛ الضّرائب العربية الحالية إلى أربعة أصناف هي: العشور وتمثّل عشر المنتج الصافي للمحصول، ويتم احتسابها حسب البذر، وهي ضريبة الحبوب. الزّكاة: وتؤخذ على القطعان، حيث كانت في السابق تحصّل عينا وحاليا تحصّل نقدا[4]. اللّزمة: وهي ضريبة تطبّق في منطقة القبائل على الأعناق، أمّا في جنوب مقاطعة الجزائر وقسنطينة فتطبّق

[1] Pétition faite par un groupe de conseillers municipaux…, **op.cit**, p24.
[2] **Ibid**, p25.
[3] G.G.C.A, **op.cit ,** p29.
[4] Charles Benoist, **Enquête Algérienne**, Typographie Oudin et Cie, Poitiers, 1892, p33..

على النخيل على أساس 25، 30، 35، 40، و50 سنتيما لساق الشجرة. وأخيرا الحكور: والتي تفرض على أراضي العرش[1].

إن ضريبة الحكور لا نلاحظها سوى في مقاطعة قسنطينة مثلما كانت في عهد الحكومة التركية، حيث تطبّق حصريا سوى على أراضي العرش بالاضافة للعشور. فالعشور ترفع على الحبوب وقاعدة الحساب المحراث[2]. والجدول الموالي يبرز تطوّر عدد المحاريث الخاضعة للعشور والحكور سنوات 1889-1894.

جدول رقم 28: تطوّر عدد المحاريث الخاضعة للعشور والحكور 1889-1894.

السّنوات	1889	1890	1891	1892	1893	1894
محاريث العشور	68.075	76.931	80.553	84.509	85.304	76.459
محاريث الحكور	52.163	58.338	60.858	64.483	65.342	58.823

المصدر: Cambon Jules (G.G.A), **op.cit,** p81.

أما الزّكاة فتطبّق على القطعان المحصاة؛ فالحكومة تصدر كلّ سنة أمريّة بخصوص أسعار هذه القطعان، حسب الأصناف بدون الأخذ في الاعتبار إن كانت المناطق مدنيّة أو عسكريّة. الجمال 4 فرنك؛ الأبقار 3 فرنك؛ الأغنام 20 سنتيما؛ الماعز 25 سنتيما. في حين أن ضريبة اللّزمة تطبق " حسب المنطقة التي تلاحظ منها، وتكون ضريبة على الرؤوس أو ضريبة على النخيل؛ فضريبة الرؤوس في القبائل الكبرى حسب قرار 18 جانفي 1858؛ والضريبة حول النّخيل في الصحراء "[3].

يتم تصنيف ضريبة الرؤوس وفق قواعد، تبدأ بعملية إحصاء الرجال القادرين على حمل السّلاح في كل قبيلة أو بمعنى آخر القادرين على السّعي لأعباء البلدية، حيث يتم تقسيمهم إلى أربعة أصناف: " الأول: ويشمل الناس الأغنياء أو الذين يتمتّعون بسهولة عالية نسبيّا. الثاني: الذين لديهم سهولة أدنى. الثالث: الرجال الذين يمتلكون ثروات فقيرة. الرابع؛ الذين لا يملكون شيئا ". إنّ الفئة الرابعة والأخيرة يتم الإعلان عن إعفاؤها من

[1] **Ibid**, p134.
[2] G.G.C.A, **op.cit,** p29.
[3] **Ibid.**

تبعات هذه الرسوم، في حين أن الأصناف الثلاثة الأخرى " يتم تغريمها حسب تصنيفها: فالصنف الأول تثبّت غرامتها السنوية في حدود 15 فرنك للشخص؛ الصنف الثاني 10 فرنك للشخص؛ والصنف الثالث 5 فرنك للشخص "[1].

أما فيما يتعلق بالضّريبة على النخيل؛ فلا تلاحظ سوى في مقاطعات الجزائر وقسنطينة؛ فكلّ ساق شجرة مرتبطة برسم يختلف من منطقة لأخرى. والرسوم وفق تأثيرها، أدناها 25 سنتيما و أقصاها 50 سنتيما حسب كلّ ساق[2].

3-تطوّر تحصيل الضرائب على المسلمين في الجزائر من خلال الأرقام الإحصائيّة:

لقد ساهمت سياسة مضاعفة الضّغط الجبائي للضريبة العربية، المسلّطة على الجزائريين المسلمين، بالانتقال من قرابة 300.000 فرنك في سنة 1840 إلى أكثر من 4 ملايين في سنة 1845. مع ذلك " لم يتم إلغاء التمييز الجبائي بين المعمرين والأهالي الذي استفاد منه أوروبيو الجزائر الذين كانوا خاضعين لضرائب أخف بكثير من تلك التي كان يخضع لها فرنسيو البلد الأم، إلا في 30 نوفمبر سنة 1918 "[3].

جدول رقم 29: تطوّر الضّرائب العربية 1840-1844.

السنوات	1840	1841	1842	1843	1844
الضرائب العربية	288.597	1.294.887	1.354.474	2.592.931	3.250.227

الوحدة: فرنك

المصدر: Alfred Legoyt, **De la colonisation civile et militaire de l'Algérie**, imprimerie de E.Dépée, Sceaux (seine), sans date, p9.

إنّ هذا التزايد في الضرائب العربية؛ يرجعه آجرون (Ageron) إلى " رفع بعض الحقوق والرّسوم، وفرض ضرائب جديدة (على التبغ مثلا) وخصوصا من تزايد الضّريبة على الخدمات (إذ أن هذه الضريبة كانت تمثّل 40% من الضّرائب العربية في سنة 1892 بلغت 60% في سنة 1907 و 80% في 1912) "[4].

---

[1] **Ibid.**
[2] **Ibid.**
[3] جوليان شارل أندري، **المرجع السابق**، ص399.
[4] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة...، المرجع السابق**، ص316.

كما وصلت الضّرائب العربيـــة ســـنة 1856 إلـــى 13.518.656 فرنـــك[1]، وكـــذا 13.332.767 فرنك سنة 1862 حسب الجنرال آلار (Allard). وإذا ما انتقصنا منهـــا العشر (10/1)، والذي يعود إلى زعماء الأهالي لدورهم في تحصيلها، نصل إلى المبلـــغ الإجمالي الصافي والمقدّر بـــ 12.026.500 فرنك؛ وبالتّالي ما سيستفيد منه 706 زعيما عربيا هو 1.333.277 فرنك؛ بواقع 1888 فرنك للزّعيم الواحد سنويا. حيث يعلّق على هذه الاستفادة فرانسوا ليبلون (François Le Blanc) بقوله: " لنفكّر هنا كيف بإمكـــان هذا الزّعيم العربي أن يفعل بمبلغ 1888 فرنك لتلبية المصاريف التـــي تفرضـــها عليـــه وظيفته لدفع مساهمات الخليفة والخوجة (الكتّاب)، والمخازنيّة (الفرسان) "[2].

جدول رقم 30: تطور الضّرائب العربية في الجزائر بالفرنك الفرنـــسي خـــلال الفتـــرة 1872-1883.

السنوات	الحكور	العشور	الزكاة	اللّزمة	المجموع
1872	385.127	1.657.713	1.727.578	607.861	4.378.279
1873	480.156	2.075.975	2.182.926	809.481	5.548.535
1874	501.309	2.784.950	2.763.022	685.586	6.734.867
1875	502.066	3.009.358	2.788.196	793.592	7.093.212
1876	491.801	2.929.712	2.734.007	860.396	7.015.916
1877	498.955	1.847.696	3.184.343	812.918	6.343.912
1878	407.248	2.235.947	2.754.491	790.176	6.187.862
1879	454.873	2.480.213	2.889.178	767.804	6.592.068
1880	439.959	2.445.800	2.569.441	861.819	6.317.019
1881	462.770	1.325.462	2.301.691	817.017	4.906.940
1882	433.600	2.115.167	2.110.210	742.486	5.401.463
1883	509.665	2.340.075	2.480.931	886.093	6.216.764

المصدر: G.G.C.A, **op.cit ,** p30.

[1] Bernard Victor, **indicateur général de l'Algérie ou description géographique et historique de toutes les localités comprise dans ses trois provinces**, Typographie et lithographie Rastion, deuxième édition, Alger, 1858,p47.

[2] François Leblanc de Prébois, **Bilan de l'Algérie à la fin de l'année 1864..**, op.cit, pp 22-23.

من خلال أرقام الجدول نلاحظ تفاوت الأرقام الضّريبية المحصّلة من سنة لأخرى، والتي يمكن تفسيرها بتذبذب الإنتاج والمحاصيل، بما في ذلك أعداد القطعان من سنة لأخرى تبعا لتقلّبات المناخ. أما الانخفاض المحسوس في مردود الضرائب العربية خلال سنتي 1881 و 1882، يمكن إرجاعه حسب تقرير الحاكم العام المدني إلى: " وضعيّة المحصول السيئ والأوبئة المتكرّرة اللتين أهلكتا القطعان "[1].

جدول رقم 31: تطوّر الضّرائب العربية 1886-1914.

السنوات	الضرائب العربية
1886	16.361.000 فرنك
1887	17.272.000 فرنك
1888	16.858.000 فرنك
1889	16.115.000 فرنك
1890	15.606.000 فرنك
1891	14.944.000 فرنك
1892	14.712.000 فرنك
1893	15.051.000.90 فرنك
1894	14.441.845.47 فرنك
1907	16.326.660 فرنك
1908	16.578.272 فرنك
1913	14.455.477 فرنك
1914	14.466.413 فرنك

المصدر: أنجزت هذا الجدول بناء على معطيات إحصائية من أربعة مصادر هي: ديسوليي فيليكس، الجزائر الحرّة دراسة اقتصادية عن الجزائر (ص 19)، جول كامبون صفحتي (74-75)، جونار (ص 108)، لوتو (ص 75).

[1] G.G.C.A, **op.cit ,** p30.

4-تأثير النّظام الضّريبي في الجزائر على المسلمين ومدى استفادة إدارة الاحتلال منه:

رغم أن العنصر الأهلي المسلم كان ملزما بدفع ضرائب مزدوجة مقارنة بالأوروبيين، إلا أن هذه الأموال التي تذهب لدعم خزائن البلديات ومشاريع الاستعمار؛ لم يكن للمسلمين إمكانية الاستفادة منها؛ إلا بدرجة قليلة جدا، كخدمات لتحسين أوضاعهم المتدهورة في الوقت التي تصرف بإسراف على امتيازات المعمّرين، حتى درجة التبذير باعتراف العديد من الكتّاب الفرنسيين.

إنّ هذه الوضعية غير المنطقيّة، وغير العادلة أيضا، قد جعلت فواسو (Voisent) يصرّح قائلا في 1861 بأن: " الأهالي يدفعون الضّريبة والسكان الأوروبيون يستهلكونها"[1].

كما يعلّق مينيو (Mignot) على هذه المسألة سنة 1887 بقوله: " بينما تقع 16 مليون ضريبة مباشرة على كاهل الأهالي لا تمنح للمدارس إلا 79 ألف فرنك. وهذه المدارس يتوجه إليها نحو 7 آلاف طفل فقط ليتعلموا لغتنا "[2].

لقد أقرّ الجنرال ويمبفون (Wimpfen)[3] في خطاب له في 28 فيفري 1868 من خلال وثيقة رسمية، بالإقصاء شبه المطلق للأهلي من دخل الضرائب، حيث قال: " إن القبائل العربية منذ إخضاعها، هي من الموارد الأساسية المالية للبلاد. فالضّرائب التي يدفعونها (...) والغرامات التي نضربهم بها، تذهب إلى صناديق الدولة وتغذّي الميزانيات الخاصّة والمحوّلة إلى حاجيات المناطق المدنية "[4].

كما يضيف أيضا فرانسوا ليبلون (François Le Blanc) ؛ ضمن انتقاده لهذه الوضعية، بأنه: " منذ 1837، عصر إخضاع الأمير عبد القادر، فالضّرائب العربية أنتجت على الأقل 180 مليون، من خلال هذه 180 مليونا، تمكنوا من فتح أكثر من 2000 من

---

[1] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص126.

[2] **المرجع نفسه**، ص127.

[3] رئيس اللّجنة المكلّفة بتوزيع الاغاثات للأهالي بعد مجاعة 1867.

[4] François, Le Blanc de Prébois, **Situation de l'Algérie depuis le 4 septembre 1870**, op.cit**,** pp 30-31.

الكيلومترات من الطرق المعبّدة، على أساس 25 ألف فرنك للكلم، تحت إدارة الهندسة العسكرية ومن خلال اليد العاملة العربية والعسكرية "[1].

يستشهد " أوليفي لوكور " بدوره، بمقولة أحد المسلمين الذي انتقد عدم المساواة بالإنفاق المالي في الجزائر بين المعمّرين والمسلمين حيث يرى بأن المال العام كان ينفق " بصفة شاملة تقريبا لتحقيق مصالح العنصر الأوروبي، بينما لا ترض أكثر حاجيات الأهالي استعجالا إلا بصعوبة جمّة "[2].

كما كتب " ج.مارسي"[3] بخصوص تناقض الإنفاق المالي في الجزائر بين المعمّرين والأهالي بقوله: " كانت تلك الوضعيّة تبدو غريبة أكثر لأنّ أكبر نصيب من الأموال التي تستفيد منها ميزانيات البلديات والمقاطعات تأتي من الضرائب التي يدفعها الأهالي "[4].

ضمن هذه المسألة أيضا، يشير فرانسوا ليبلون (François Le Blanc)؛ في مؤلفه "حصيلة النظام المدني في الجزائر نهاية 1871"؛ بأنه من غير بعض الطّرق الإستراتيجية التي فتحت اعتمادا على الاقتراض 100 مليون فرنك، فالمنطقة العربية لازالت دون مسالك اتصال سيّارة؛ فهي لازالت بلاد القوافل[5].

على نقيض هذه الآراء؛ حاول كاتب فرنسي مجهول؛ في مؤلفه " الجزائر، المهاجرون والأهالي "؛ نفي الادّعاء القائل بأن الجزائر تقتات على الضّرائب العربية؛ حيث يقول محللا هذه المسألة بقوله: " نكرّر دوما أنّ الجزائر تعيش بالضّرائب العربيّة، وأنّ الأوروبيين لا يساهمون في المصاريف العامة. هذا خطأ بالتأكيد. فالضرائب العربيّة المدفوعة من طرف الأهالي تنتج في المجموع 14.290.776 فرنك، وتكون بالنسبة لـــ 2.500.000 شخص، 5.72 فرنك للرأس "[6].

---

[1] **Ibid,** p31.

[2] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص ص 326-327.

[3] كان مدير مدرسة تلمسان؛ وذكر كلامه في تقديمه لكتاب السيّدة بن حبيلس " الجزائر الفرنسية، كما يراها أهلي"، ينظر، **المرجع نفسه**، ص327.

[4] **نفسه.**

[5] François Leblanc de Prébois**, Bilan du régime civile de l'Algérie à la fin de 1871**, op.cit, p11.

[6] Anonyme, **Algérie immigrants et indigènes**, imprimerie Balme et Ce, Paris Alger, 1863, p66.

في حين يرى هذا الأخير بأنّ " كتلة الضّرائب الأخرى ومستحقّات البحر ترتفع إلى 14.531.903 فرنك، مجموع أعلى من الضرائب العربيّة. هذه الضرائب تدفع من طرف أوروبيي وعرب المدن؛ وان افترضناهم برقم 500.000 ، فهم يدفعون 29 فرنك للرأس، بإمكاننا القول أنّ الأوروبي 40 فرنك..". مع ذلك يقر هذا الأخير بأنّ الأوروبيون لا يدفعون أيضا حتّى الآن ضريبة العقار[1].

قدّر النائب " كوشرري " ما يدفعه المسلمين من ضرائب مباشرة سنة 1907 بنسبة قدرها 69.6%، وباظافة ما تقدّمه أقاليم الجنوب من ضرائب تصبح 76%. وفي سنة 1912 قدر أحد رجال القانون في مدينة الجزائر وهو البروفيسور " وليد "، بعد دراسة معمّقة ودقيقة، ما يدفعه المسلمون الذين يملكون 38% من الثروة المنقولة والعقارية في الجزائر بنسبة قدرها (71.19% من الضرائب المباشرة الإجمالية)؛ في الوقت الذي تؤكّد فيه الصحافة الاستعمارية عكس هذه المعطيات بالقول؛ أنّ الأوروبيون في الجزائر يدفعون ضرائب أكثر من المسلمين. وفي هذا الإطار يؤكد أحد المندوبين الماليين من غير المعمّرين في سنة 1913؛ بأنّ المسلمين بعد حسابات قام بها، وجد أنهم كانوا يدفعون 66% من الضرائب المباشرة و 26% من الضرائب غير المباشرة؛ وفي المجموع 41% من الضرائب[2].

إنّ هذه الوضعية غير المتوازنة في دفع الضّرائب ما بين العنصرين الأوروبي والمسلم في الجزائر، قد دفعت بثلاثة مستشارين بلديين للأهالي ضمن عريضة لهم، للمطالبة بتحسين أوضاعهم ضمن سبعة نقاط من بينها؛ المطالبة بعدالة وتوازن في توزيع الضرائب[3].

يرى كمال كاتب؛ أنه لإبراز ضخامة حجم ما كان يدفعه الأهالي من ضرائب مقارنة بميزانية الجزائر؛ نطرح أرقام سنة 1874 كنموذج للقياس على هول ما كان يتعرّض له الأهالي المسلمين من استنزاف مالي غير معقول، مما يحدو بنا تصنيفه ضمن الإجراءات والسياسات القمعيّة؛ حيث بلغت قيمة الضرائب العربيّة التي دفعها السكان الأهالي

---

[1] **Ibid.**

[2] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة...، المرجع السابق**، ص317.

[3] Pétition faite par un groupe de conseillers municipaux…, **op.cit**, p47.

15.063.464 فرنك ، في الوقت الذي قدرت فيه ميزانية الجزائر سنة 1874 بـــ 32 مليون فرنك[1]. فالأمر هنا يتعلّق بحوالي نصف ميزانية الجزائر.

إن الأمر في الواقع حسب وصف هذا الأخير؛ لا يتعلّق فقط بمضايقة الأهالي من خلال ضريبة مرتفعة، وكذا " العمل على تحويل الموارد عبر توزيع ثانوي للمـــدخول. كانـــت هناك إرادة قويّة لتفقير العشائر وتخريب ثروة الخواص ". إذ يعبّـــر برنـــار (Bernard) بدوره عن ذلك بوضوح بقوله: " فالأمر يتعلق بتفقير العشائر إلى أقصى درجة، إن دخول الحياة الاقتصادية العصريّة في مجتمع الأهالي أوقف التـــوازن التقليـــدي، فتقريبـــا كـــل الثروات التاريخية اضمحلّت تحت وزن الأعباء الثقيلة والإسراف المفرط وعدم الكفـــاءة الماليّة "[2].

إنّ التّأثير المدمّر للضّرائب على المجتمع الأهلي؛ قد اعترفت بـــه حتّـــى التقـــارير الرّسمية لإدارة الاحتلال؛ من ذلك ما جاء في تقرير باربديت (Barbdette) حول أسباب الهجرة الجزائرية لسكان تلمسان للمشرق، والّتي من بينها حـــسب هـــذا التقريـــر هـــي الضّرائب؛ والّتي وصفها بأنّها كانت " كارثة كبرى خاصة بالنـــسبة للأمـــلاك العقاريـــة والتجار. لم يكن الأهالي يدفعون الضّرائب القانونية فحسب ولكنّهم أيضا كانوا يدفعون إلى الخزينة العامة الفرنسية الضّرائب الدينية كالزّكاة وغيرها "[3].

ورد في مراسلة من طرف المراقب المدني في مدينة الكاف التونسية ونائب قنـــصل فرنسا بتونس؛ إلى السيّد مندوب الإقامة العامة للجمهورية الفرنسية بتونس؛ مؤرخة فـــي 21 سبتمبر 1900، بخصوص ذهاب أهالي إلى الشرق؛ أن هناك أربعة أهالي من ورغه (Ouergha)، تقدّموا إلى المراقب بطلب التّرخيص بالذّهاب إلى سوريا، صـــرّحوا بـــأن النظام الجديد للعشور أخافهم لذا قرّروا الهجرة لأجل تجنّب ضريبة ثقيلة. ولقد تمكنت من طمأنتهم بإفهامهم بأنّه من الخطأ ترك بلدهم دون تأكدهم من الحصول على وضع أفـــضل في مكان آخر[4].

---

[1] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص127.

[2] **المرجع نفسه**، ص128.

[3] عمّار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، **المرجع السابق**، ص ص 219- 222.

[4] **A.N.T, S: A, C: 276, D: 13/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948**. correspondance du contrôleur civil du Kef à monsieur les portes de la

لقد كان المسلمون مدركين جيدا حسب وصف آجرون (Ageron) أنّ الضرائب قد سحقتهم، حتّى أنّ الحاكم ليتو (Lutaud) قد طمأن باريس بأنّ " الأهالي يجهلون حقوقهم وبالتالي لم يتقدّموا بأيّة شكوى "[1].

كان للضّرائب المسلّطة على الأهالي المسلمين في الجزائر عمليّا؛ آثار عديدة شملت الجوانب السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وكانت بحق عامل أساسي في مضاعفة بؤس المسلمين الجزائريين.

ثانيا) فرض الملكيّة الفرديّة لتفكيك بنية المجتمع الجزائري:

اعتمدت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر على الملكية الفردية كوسيلة لتحقيق عدة أهداف؛ من بينها ضرب نظام القبيلة المتعارف عليه لدى الجزائريين، وكذا الحصول على مساحات إضافية من الأراضي تحول إلى ملكية الدولة، ليسمح ذلك لاحقا بتوفير أراضي لمشاريع الاستعمار.

لقد سبق تطبيق أسلوبي الحشر وتطبيق الملكية الفردية في الواقع حملة مسعورة تنتقد ترك الأهالي المسلمين مالكين لمساحات واسعة دون استغلال؛ في إشارة ضمنية على أنهم لا يستحقون هذا الامتياز، الذي يجب أن يعطى لمستحقيه من المعمرين الأوروبيين.

ضمن هذا الإطار، يعتقد الهواري عدّي بأن ضرب توازن المجتمع الأصلي، يتم بالضرورة؛ من خلال انتزاع ملكيّة الأرض، والذي سيتحقق عن طريق انتزاع الملكيّة العقارية، بتوظيف مراسيم وقوانين عديدة، والتي تعرف تبلورا سنة بعد سنة. حيث " لعبت التشريعات العقاريّة الاستعمارية دورا حاسما في تطوّر المجتمع الجزائري لأنّها عمّمت الملكيّة الفرديّة وشجّعت المبادلات النقديّة، وضربت بالتالي التوازن الاجتماعي "[2].

إن هذا الكلام لا يعني بالضرورة عدم وجود الملكية الخاصة لدى المجتمع الأهلي في الجزائر؛ ويستشهد في ذلك بما يعرف بـ " أملاك الحبوس التي تغذّيها الهبات والأراضي التي تصبح بلا وريث بعد موت صاحبها ". وبالتالي يرى هذا الأخير بأن " المشروع

Fosse délégué à la résidence général de la République Française à Tunis, objet: départs d'indigènes pour le levant, n°2971, Kef le 21 septembre 1900.

[1] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع السابق، ص316.

[2] الهواري عدّي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960**، تر. جوزيف بن عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1983، ص ص 60-61.

الاستعماري هو الذي أشاع فكرة عدم وجود الملكيّة الخاصة في الجزائر، مـــن أجـــل أن يضم إلى أملاك الدولة المستعمرة أكبر قسم من الأراضي "[1].

كما يضيف هذا الأخير؛ مسألة جد هامة مفادها أن " أرض القبيلة لم تكن ملكيّة جماعيّة بمعنى أنّها لم تكن ميدانا لعمل جماعي أو لعمل تقدّمه الجماعة. كانت أرض القبيلة ميدانا مشتركا، كانت أرض: عرش (arch) وتسمّى بلاد الجماعة التي ترعـــى فيهـــا قطعـــان وتملكها ملكيّة خاصّة عائلات موسّعة ". وبالتالي فان "محصول الحبوب المنتج فـــي هـــذه الأراضي إلى العائلة التي زرعت قطعة الأرض "[2].

حاول كاتب مجهول في مؤلفه " المجاعة في الجزائر والخطابات الرســـمية، أخطـــاء وتناقضات"؛ التبرير لفكرة مفادها أن انغماس الأهالي المسلمين في الجريمة والسرقة سببه عدم تطبيق الملكية الفردية، إذ يبرر ذلك بتأكيده، أن الكثير من العرب كـــانوا يرتكبـــون اعتداءات بهدف وحيد هو أن يسجنوا وبالتّالي ضمان غذائهم[3].

كما أشار أيضا إلى أن الجمعية العامة الجزائرية قد حاولت تقديم تفـــسيرات مغـــايرة للكارثة الأهلية؛ بالتأكيد على فشل العرب في زراعة أراضيهم، وعدم العناية بماشـــيتهم ، وكذا رفضهم العمل الذي يقدم لهم في إطار الورشات. لذا حاول هذا الأخير؛ الوصول بنا إلى العلاج الفعّال للمشكلة حسب قوله؛ والمتمثّل في الملكيّة الفردية للأهالي، من خـــلال قوله بحسرة: " آه ؟ لو أنّ الملكيّة الفردية توجد ؟ لو أنّ العربي بإمكانه بيع الكل أو جزء من أرضه، الاقتراض، الرهن، إعادة شراء الماشية، والبذور.."[4].

كما أنهى هذا الكاتب المجهول رسالته، بكلام ناري وحاسم جاء فيه أنّه: " إذا مـــا أردت الحفاظ على بقيّة السكان العرب ورؤية الجزائر ترمّم آلامها، هناك وسيلة واحـــدة تمـــنح وتفرض. والمتعلّقة بعمل ثورة راديكالية للتنظيم الاقتصادي والتنظيم السياسي، مثل الثورة الاقتصادية، يجب انجازها فورا، غدا، الملكيّة الفرديّة لدى الأهالي "[5].

---

[1] **نفسه**، ص19.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 19-20.

[3] Anonyme, **La famine en Algérie et les discours officiels erreurs et contradictions**, op.cit, p24.

[4] **Ibid**, pp 24-25.

[5] **Ibid**, pp 27-28.

إن هذا الخطاب الدعائي المعسول لدى البعض عن الملكية الفردية، كان يقابله خطابا جد متطرف لدى البعض الآخر، يدعو إلى استعمال التعسف لفرضها عمليا، متحججا بحتميتها وفوائدها للأهالي المسلمين. من ذلك ما يشير إليه كاتب مجهول آخر في مؤلفه "الجزائر مهاجرون وأهالي "، حيث يصرح بقوله: " يجب أن تحل القبيلة، تهديم الأرستقراطيّة العربيّة، تخليص الحشود من خلال التأسيس للملكيّة الفرديّة حسب الموارد الماديّة لكلّ عائلة، من خلال التأسيس للبلديّة العربيّة. الملكيّة المشتركة هي خطر على فرنسا، وليست تقدّما بالنسبة للأهالي "[1].

1-إستراتيجية حشر وتجميع القبائل الجزائرية:

لم يكن في الواقع الإجراء المتعلق بمصادر أراضي القبائل الثائرة، المنصوص عليه في أمرية 31 أكتوبر 1845 " كافيا لتوفير الأراضي الضرورية للاستيطان (...) لذلك بات من الضروري على الإدارة الاستعمارية إيجاد طرق جديدة للحصول على الأراضي قصد تلبية متطلبات الاستيطان فلم تجد أمامها من وسيلة سوى اللجوء إلى أراضي العرش"[2].

تعود فكرة الحصر في الواقع إلى الماريشال بيجو(Bugeaud) الذي صرح في 10 أفريل 1847 بقوله: " مذهبي السياسي تجاه العرب ليس طردهم ولكن إدماجهم في حضارتنا، ليس تجريدهم من أراضيهم وإبعادهم عنها ولكن حصرهم في هذه الأراضي التي كانوا ينتفعون بها منذ زمن بعيد، وذلك عندما تكون هذه الأراضي تتناسب مع سكان القبيلة "[3].

كان ديفوموا كليمون (Duvemois Clément) من بين من شاركوا في هذه الحملة الدعائية المنادية بتحجيم ممتلكات الأهالي المسلمين، حيث يقول بأنه: " لحدّ الآن لم نفعل شيئا، فقد تركنا القبائل تتمتّع بالمساحة التي تشغلها منذ البداية، ولم نؤسس الملكيّة الفردية. ومنعنا العرب من أن يجعلوا أراضيهم في متناول الأوروبيين ". كما أكد هذا الأخير ضمن

[1] Anonyme, **Algérie immigrants et indigènes**, op.cit, pp 68-69.
[2] صالح حيمر، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أ.د علي آجقو، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، السنة الجامعية 2013-2014، ص105.
[3] **نفسه**، ص 106.

شروحاته؛ على أنه يجب أن تتركز إجراءات التجميع للعرب في المناطق التي يتواجد بها الأوروبيين بعدد كبير[1].

يبدو أن هذا الأخير؛ قد ترافع في قضية دعم سياسة تجميع الأهالي، وكأنه ممثل عليهم، بتأكيده تأييد معظم الأهالي المزارعين الصغار. هذا الأمر الذي يزعج فقط كبار الملاك حسب وصفه. وأكثر من ذلك اعتبر أن الأهالي سيكتشفون لاحقا محاسن سياسة التجميع عندما يصبحون مالكين لأراضي، حيث يقول موضحا موقفه: " إن التجميع سيكون من تأثيره الأول التغيير التام لهذه الوضعية، فالدولة حرّة في تقسيم الأرض ضمن إرادتها، بأن تمنح كلّ واحد ما يمكنه استغلاله، والعربي، ملاّك، سيحس قريبا الحاجة لتحسين حاله. وهكذا فالامتداد المشغول من طرف كلّ قبيلة سيكون قد انخفض ، لكن عدد أصحاب الأرض يكون قد ارتفع ضمن نسب كبيرة جدّا. فالتجميع بإمكانه إذا إزعاج بعض الزعماء، كلّ كتلة المزارعين الصغار سيستقبلونه كإحسان "[2].

لقد كان الهدف في الواقع من سياسة الحشر والتجميع لدى المستوطنين والتي كانت أول انشغالاتهم هي التطلع للحصول على المزيد من الأراضي[3].

كانت هدف الإدارة الاستعمارية في الواقع من سعيها لتطبيق سياسة الحشر أو الحصر (cantonnement)، هو استهداف أراضي العرش، " مستندة في ذلك على النظرية التي جاء بها قانون جوان 1851، القائمة على اعتبار أن الدولة هي مالكة الرقبة على العرش، وأن الفرد والقبيلة ليس له سوى حق الانتفاع بالأراضي فقط "[4].

إن سياسة الحصر قد قامت على فكرة تحمل في حد ذاتها مغالطة كبرى للمجتمع الأهلي في الجزائر " مفادها أن القبائل كانت تستغل أراضي لا تتناسب وعدد أعضائها وحاجتهم، لذلك يجب حصر سكان القبيلة في جزء من أرض العرش يتماشى وحاجياتهم الضرورية، والجزء الباقي يعود إلى الدولة باعتبارها مالكة الرقبة على هذه الأرض،

---

[1] Clément Duvemois, **op.cit**, pp 126-131.

[2] **Ibid**, p273.

[3] أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون..**، المرجع السابق، ص78.

[4] صالح حيمر، **المرجع السابق**، ص 105.

(...) وهذا يسمح بتغلغل المعمرين في الأجزاء العائدة للدولة داخل أراضي العرش وهكذا يتم اختراق القبيلة تدريجيا "[1].

لقد تكفل بإجراءات الحصر عمليا ضباط المكاتب العربية؛ هؤلاء الذين اكتشفوا من خلال تطبيقها مدى الضرر الذي ألحقوه بالسكان الجزائريين، حيث صرح أحدهم شارحا حقيقة هذه السياسة وآثارها المدمرة على الأهالي بمنطقة سكيكدة بقوله: " بموجب قيامي بمهامي باعتباري قائدا أعلى في دائرة فيليب فيل (Philippeville)، لمدة تزيد عن خمس سنوات، وحيث أنني أنهيت ما كلفت به من مهام الحشر فيها فإنني في موقع يجعلني أدرى بالجميع بما جرى هناك. ويمكن أن ألخص كل هذا في هاتين الكلمتين: سرقة ونهب "[2].

من مظاهر الإجحاف في سياسة الحشر أو الحصر؛ أنها طبقت على مختلف أراضي العرش وأراضي الرعي على حد سواء. كما أن هذه السياسة التي جرى العمل بها في البداية على سبيل التجربة، لم يكن لها في الواقع، سندا تشريعيا وقانونيا " ولما تأكدت الإدارة الاستعمارية من نجاح هذه التجربة، حاولت تعميمها على نطاق واسع، لذلك قامت الحكومة العامة، بإصدار قرار في29 ماي 1861 يوصي بتشكيل لجنة مهمتها إعداد مشروع مرسوم يحدد المبادئ والصيغ التي يجب إتباعها في ميدان الحصر "[3].

وتتمثل أهداف سياسة الحصر حسب ما ورد في مشروع اللجنة في:

1-الرغبة في العرف على أراضي الملك والعمل على تثبيتها بواسطة عقود ملكية جديدة.

2-السعي لأجل " تحويل حقوق الانتفاع الجماعية أو الفردية الممارسة على أراضي العرش من طرف القبائل أو فروع القبائل إلى حقوق ملكية الملك، مقابل اقتطاع جزء من هذه الأراضي لفائدة الدولة "[4].

نظرا للانتقادات الموجهة من طرف المكاتب العربية لسياسة الحشر؛ ألغت باريس هذه السياسة وسحب مشروع المرسوم المتعلق بسياسة الحشر[5]. حيث ذكر موريس وحل (Maurice Wahl) بأن: " عمليات التجميع للقبائل تمّ توقيفها نهائيا من خلال القرار

---

[1] **نفسه.**
[2] **المرجع نفسه**، ص 106.
[3] **نفسه**، ص ص 106-111- 112.
[4] **نفسه**، ص 112.
[5] **نفسه.**

المشيخي 1863. فالقبائل أعلنت مالكة لكلّ المناطق التي كانت تتمتّع بها تقليديّا، والذهاب للتحديد الفوري؛ لاحقا، فعرش القبيلة يفترض أنّها ستوزّع مابين الدواوير. والذي أرادوا تنظيمها كبلديات، وفي فترة متأخرة أيضا، فأرض الدوّار يفترض أن توزّع بين العائلات والأشخاص "[1].

2-مراحل رسم الأراضي وتطبيق الملكية الفردية:

أ)القرار المشيخي 1863 (سيناتوس كونسولت):

لقد أقر الإمبراطور نابليون الثالث في 22 أفريل 1863؛ قانونا في شكل قرار مجلس الشيوخ[2]. اشتهر بوصفه القرار المشيخي (سيناتوس كونسولت) 1863. إن القانون المشيخي 1863؛ قد جعل القبائل الأهلية مالكة لكلّ أراضي طوافها الخاصة بها[3]. والقانون المشيخي كان هدفه في الواقع " رسم (تخطيط) القبائل والدواوير فيما بينها وإعلانهم مالكين لعقارات لاقتصارها في نطاقها "[4].

وفق ما يقوله موريس وحل (Maurice Wahl) فان أرض العرش في القبيلة يفترض أنّها ستوزّع لاحقا مابين الدواوير. " والتي أرادوا تنظيمها كبلديات، وفي فترة متأخرة أيضا، فأرض الدوّار يفترض أن توزّع بين العائلات والأشخاص. لقد وعدت إذا بتأسيس الملكيّة الفرديّة، ولكن في انتظار ذلك، تؤسس الملكيّة الجماعيّة "[5].

كما أشارت أيضا ألان سانت ماري (Alain Sainte-Marie)؛ إلى مسألة مفادها أن الدوار المنشأ بناء على القرار المشيخي " تمّ تصميمه على أنّه نقطة الانطلاق للبلديّة المستقبليّة "[6]. وهكذا من خلال ما سبق ذكره، يبدو أن القرار المشيخي قد أراد تحديد الملكية الجماعية للقبائل تمهيدا لتفتيتها في مرحلة متقدمة.

إن هذا القانون الإمبراطوري قد أمر في مادتيه الثانية والثالثة؛ " بتوزيع أراضي كل قبيلة بين القرى التي تشكّلها. زيادة على ذلك فانّ الملكيّة الفردية تصبح ممكنة في كلّ

---

[1] Wahl Maurice, **L'Algérie**, op.cit, p261.

[2] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص119.

[3] Say Louis (lieutenant de vaisseau), **op.cit**, p14.

[4] Pétition faite par un groupe de conseillers municipaux…, **op.cit**, p14.

[5] Wahl Maurice, **L'Algérie**, op.cit, p261.

[6] Sainte-Marie Alain , "La province d'Alger vers 1870: l'établissement du douar commune et le fixation de la nature de la propriété en territoire militaire dans le cadre du sénatus consulte du 22 avril 1863", **Revue de l'Occident musulman et de la méditerranées**, n°9, 1971, p39.

قرية بعد عمليات عدم التحديد. هذه الإجراءات لمرسوم مجلس الشيوخ سنة 1863 دعّمت بالقانون العقاري لسنة 1872. حسب لاينيد (Laynaed) مدير العقارات بالجزائر"[1].

وفق ما يعتقده أيمي بوافر (Aimé Poivre): " لقد قدّمت الحكومة الفرنسية القانون المشيخي في الجزائر كعملا من أعمال العدالة وجبرا للضّرر في حقّ السكان العرب، كإجراء ضروري لضمان استقرار وازدهار الجزائر "[2]. لذا نجد أن القانون المشيخي قد طرح إمكانية الوصول في أقرب الآجال لتحقيق الآتي:

1-ترسيم مناطق القبائل.

2-توزيعها بين مختلف الدواوير لكلّ قبيلة.

3-التأسيس للملكية الفردية مابين أعضاء هذه الدواوير، في كلّ مكان يظهر فيه أنّ هذا الإجراء ممكنا وملائما[3]. غير أنه باستثناء هذه العمليّة لم يتم انجازها حسب ما تقوله ألان سانت ماري (Alain Sainte-Marie)[4].

ومن بين الإجراءات التي تمّ اقتراحها بخصوص الأهالي:

1-الحرص على احترام تنظيم القبائل وأن لا يتم التّقدم إلى إنشاء الملكية الفردية إلا استثناء، أين يتم المطالبة بها من المعنيين.

2-التقسيم النهائي للأرض مابين أعضاء الدواوير يشكّل الملكية الفردية، والتي هي الهدف النهائي والضّروري لإجراء تأسيس الدّواوير.

3-لا توجد ملكية العربي إلا في القبائل أو فرق القبائل، والقانون المشيخي هنا يستلم تطبيقه حسب ما توضّحه المادة الثانية من هذا القانون.

4-في قبائل الملك، تقتصر العمليات ببساطة على ترسيم القبيلة وتوزيع منطقتها مابين الدواوير[5].

وفق ما تراه أيضا ألان سانت ماري (Alain Sainte-Marie)؛ فان عدم وجود مسح منتظم، فرض ضرورة تحديد المساحات؛ " بناء على رسم (مخطّط) بصري يستند على

---

[1] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص119.

[2] Aimé Poivre, **Comment s'exécute le sénatus-consulte sur la propriété en Algérie**, imprimerie F.Paysant, Alger, 1868, p1.

[3] **Ibid.**

[4] Sainte-Marie Alain , **op.cit**, p37.

[5] Aimé Poivre , **Comment s'exécute le sénatus-consulte…**, op.cit p4.

الحسابات المثلّثيّة (triangulation graphique)، أين هناك أرقام متغيّرة وتقريبيّة. فاللّجان مضت قدما أيضا على أبحاث في تاريخ وموارد كلّ قبيلة، بهدف تأسيس الدواوير المتّسقة، لإيجاد أصول وطبيعة الملكيّة العقاريّة "[1].

لقد استعانت هذه اللجان في عملها بأرشيفات المكاتب العربيّة، حيث استعملتها " بشكل واسع والمعلومات التي تقدّمها سمحت برسم الحالة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للقبيلة نحو 1870 ". كما أشارت ألان سانت ماري (Alain Sainte-Marie) إلى مسألة هامة وخطيرة في نفس الوقت مفادها؛ أن المستهدف من القرار المشيخي هي القبيلة العربية، حيث تصرح بقولها أنه: " كتب في كثير من الأحيان بأنّ القرار المشيخي قد خلع القبيلة. هذا الحكم صحيح إذا ما تمسّكنا إلى الأثر الذي يبحث على محو(إزالة) فكرة القبيلة نفسها"[2].

خلال الخمس سنوات الأولى من تطبيق القانون المشيخي، فان عمليات الترسيم التي تمّ تنفيذها شملت رسم مناطق 153 قبيلة، وتوزيع مناطقها مابين الدواوير المنشأة. هذه العمليات تم رفعها على أساس أنّ 102 قبيلة كانت الأرض فيها ملك؛ بمعنى أنّ امتلاكها يرجع إلى أفراد أو زعماء العائلات العربية، و51 قبيلة كانت الأرض فيها عرش؛ بمعنى أنّ ملكيتها مشتركة بين أفراد القبيلة[3].

إن هذه العمليات في مجموعها قد " أفضت إلى إنشاء 286 دوّارا بمتوسط 57 دوّار في السنة، تحتلّ مساحة 2.256.960 هكتار، وهذا ما تمّ انجازه من ترسيم للقبائل، وإنشاء الدواوير في المقاطعات الثلاث للجزائر إلى غاية 1 جانفي 1868.وهذا بدون تمييز الجزء الذي يرجع لإدارة الماريشال بيليسي (Pélissier) والتي تنتمي إلى خليفته "[4].

وهكذا، بانتهاء المرحلة الأولى من تطبيق هذا الإجراء سنة 1870 ، نجد أن العملية قد " شملت 372 عشيرة قسّمت إلى 667 قرية "[5].

---

[1] Sainte-Marie Alain , **op.cit**, p37.
[2] **Ibid**, p38.
[3] Aimé Poivre, **Comment s'exécute le sénatus-consulte…**, op.cit, pp 5-6.
[4] **Ibid**, p6.
[5] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص119.

رغم ما تحقق من هذه المرحلة الأولى إلا أن موريس وحل (Maurice Wahl) يعتبر أن هذا غير كاف؛ وما أنجز لم يغير شيئا، حيث تواجد الاستعمار مشلولا خلال الفترة الممتدة من 1863 إلى 1870 " فالمعاملات (الصفقات) لم تعد ممكنة، مؤسسة الأهالي بقت ضمن أطرها العنيدة (المتصلّبة) "[1].

ضمن إبرازه لسخاء إدارة الاحتلال مع الأهالي المسلمين في عمليات الترسيم التي شملت ملكياتهم، يشير أيمي بوافر (Aimé Poivre) إلى: " أن الوعي العام والوثائق الرسميّة، تشهد بأنّ الحكومة كانت سخيّة جدّا لصالح الأهالي، ليس فقط من حيث أن تركت لهم الكثير من الأراضي، بل أكثر من ذلك بأن منحوا حقوق هامة جدا في غابات الدولة ". ويستشهد هنا بتقرير السيد الماريشال ماكماهون (Mac-Mahon) المؤرّخ في 23 أفريل 1868، والذي يقر بأنها قد منحت " إلى غاية 1 جانفي الأخير60.395 هكتار، قدّمت من أراضي البايلك، وأكثر من 293.830 هكتار كغابة من مختلف الأنواع، بحيرات وبما في ذلك مستنقعات في 286 دوّار المنشأة. وأخيرا تمّ الاعتراف لصالح هذه الدّواوير بحقوق الملكية على 2.256.960 هكتار من الأرض الزّراعية الخالصة "[2].

إن المعمّرون لم يروا في هذا القرار سوى دعما لشرعيّة أراضي كانت ملكا للأهالي في الأصل، مما ساهم في انزعاجهم وغضبهم. " في حين اكتشف الأهالي بأن القانون الاجتماعي السابق أصبح مهددا، وبما أنّ قادة الأهالي هم المعنيون بالدرجة الأولى من القانون المذكور فاحتجّوا بسرعة على الإجراءات العقاريّة الجديدة "[3].

ب)قانون 26 جويلية 1873:

يبدو أن القرار المشيخي لم يحقق طموحات المعمرين وإدارة الاحتلال الفرنسي في توفير أراضي قابلة للبيع والشراء، بين الأهالي والأوروبيين في الجزائر، لأن العقبة الدائمة لم تحل؛ والمرتبطة أساسا بتسريع عملية إقرار الملكية الفردية بين الأهالي المسلمين، وهو ما سعى قانون 26 جويلية 1873 لإقراره.

---

[1] Wahl Maurice, **L'Algérie**, op.cit, p261.
[2] Aimé Poivre, **Comment s'exécute le sénatus-consulte…**, op.cit, p12.
[3] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص120.

يعتبر موريس وحل (Maurice Wahl)، بأن قانون 26 جويلية 1873، قد اقترح معالجة آثار ما يصفه بالسياسة البائسة، في إشارة منه إلى القرار المشيخي 1863، حيث يعلق على القانون العقاري المستحدث بأنه؛ " كان له حتّى نيّة تأسيس الملكيّة الفرديّة ". ولتحقيق هذه الغاية فان محافظون محققون كلّفوا بالملاحظة، وانبثق عملهم عن تسليم قرارات نهائيّة فيما بعد للأهالي في الأراضي التي " بإمكانها التحويل أو البيع حسب ما يرونه جيّدا. من ذلك الحين وصاعدا، لم يعد هناك وجودا مشتركا، فالقبيلة تتواجد مصنّفة، المعاملات أصبحت سهلة ومضمونة. لم يعد هناك لا حاجة للتجميع أو لتدخل الدولة؛ وملك الاستعماري يتمدّد بنفسه من خلال اللّعبة الطبيعيّة للشراءات والمبيعات "[1].

إن هذه العبارة الأخيرة في كلام موريس وحل؛ تشير إلى مدى خبث ودهاء السياسة العقارية الفرنسية المطبقة على ملكيات الأهالي المسلمين، ومخاطرها القاتلة على مستقبلهم.

لقد أقرّ قانون 26 جويلية 1873، تأسيس الملكيّة الفردية لدى الأهالي من أجل السّماح بتبادل الأراضي بين العرب والعنصر الأوروبي[2]. ولعل هذا ما جعل الحاكم العام المدني للجزائر الجنرال شانزي (Chanzy)؛ يمتدح هذا القانون الأخير بوصفه أنه كان " عملا عظيما من خلال النتائج التي يمكن الحصول عليها للتنمية والاستعمار، والتقدّم والازدهار في البلاد "[3].

كما أشار عرض الحاكم العام شانزي (Chanzy)؛ إلى ستّة(6) مشاكل واجهها المشروع للتطبيق، وكذا إلى الوسائل المستخدمة وصعوبات لجان التحقيق الأولى، ووفق طرح هذا الأخير: " فاليوم، يبدو أخيرا أنّنا خرجنا من التجربة والخطأ "[4].

ومما ينبغي الإشارة إليه أيضا؛ أنه رغم حماسة الحاكم العام شانزي (Chanzy) من قانون 26 جويلية 1873 والملكية الفردية؛ فان عهده قد شهد تأخيرا في إنشاء ملكيّة الأهالي(1875-1879)[5].

---

[1] Wahl Maurice, **L'Algérie**, op.cit, pp 261-262.
[2] Say Louis (lieutenant de vaisseau), **op.cit** , p14.
[3] Le Général Chanzy (G.G.C, Commandant en chef des forces de terre et de mer), **Exposé de la situation de l'Algérie**, 1875, op.cit, p38.
[4] **Ibid.**
[5] Say Louis (lieutenant de vaisseau), **op.cit**, p14.

كان موريس وحل (Maurice Wahl) بدوره، متشائما إلى حد ما من تقدم تطبيق إجراءات قانون 26 جويلية 1873؛ حيث يعلق على ذلك بقوله: " سنسابق الخطر لانتظار أيضا طويلا نتائج قانون 1873. في 1 أكتوبر 1880 ، فالعمليات تمّ اتّخاذها وهذا صحيح، على امتداد 1.382.482 هكتار لكن القرارات النهائية لم تمنح بعد إلى 150.444 بعد سبع سنوات! ". لينهي كلامه بقوله أنه: " يجب انتظار قرن تقريبا من أجل أن ينتهي هذا العمل"[1].

لقد قدم الحاكم العام المدني للجزائر، ضمن الإحصاء العام للجزائر، عرضا بخصوص تقدم عمليات تأسيس الملكية الفردية بناء على قانون 26 جويلية 1873، حيث أبرز بأنها: " بدأت في 1 جانفي 1874 في مقاطعة الجزائر؛ وفي 1 فيفري 1874 بمقاطعة قسنطينة؛ وفي 8 فيفري 1874 في مقاطعة وهران، لكن أوراق الملكية لم يشرع في تقديمها للمعنيين إلا بداية من 1876 فقط. لقد سخّرت فترة 1874 إلى 1876؛ إلى مختلف الأعمال المتعلّقة بالتعرّف على الأرض: التحقق(التدقيق)، الإيداع، وغيرها من الشكليات المنصوص عليها في القانون؛ من 1876 إلى 31 ديسمبر 1884، فان أوراق الملكيّة قد سلّمت إلى 107 دوّار والتي تمثّل 712.125 هكتار "[2].

جدول رقم 32: عمليات تطبيق الملكية الأهلية في المقاطعات الثلاث 1876-1884.

السنوات	1876	1877	1878	1879	1880
عدد الدواوير	04	05	10	11	04
مساحة الأراضي	13.928	15.416	32.508	53.389	35.531
السنوات	**1881**	**1882**	**1883**	**1884**	**1884-1876**
عدد الدواوير	22	10	24	17	107
مساحة الأراضي	140.700	84.927	172.404	163.322	712.125

المصدر: G.G.C.A, **op.cit,** p194. الوحدة(دوّار، هكتار)

[1] Wahl Maurice, **L'Algérie**, op.cit, p262.
[2] G.G.C.A, **op.cit,** p193.

ج)قانون 28 أفريل 1887:

أشار ليون رويي (Léon Rouyer)[1]؛ في كتابه " ملاحظات عن الاستعمار والملكيّة الأهلية " إلى انتقاد وإدانة قانون 1873، لذلك ترك مكانه إلى قانون 28 أفريل 1887؛ مع إشارته إلى ملاحظة مفادها " أن قانون 1887 كان له مزايا و عيوب لكن كان أكثر مزايا منه عيوبا "[2].

وفق عرض الحاكم العام للجزائر جونار (Jonnart)؛ لقد حدّد قانون 28 أفريل 1887 "تقدّما في عمليات التخطيط والتوزيع المقدّمة من طرف القانون المشيخي 22 أفريل 1863 في القبائل التي لم يشملها بعد هذا الإجراء. والسياسة التي تمثّلها، وقد صممت هذه العمليات على وجه التحديد، لتحديد كيفيّة الطابع الخاص أو الجماعي للملكيّة وتسمح إذا لتحقيق إمكانية تأسيس الملكية الفردية "[3].

كما أشار هذا الأخير إلى أنها " قيد الانجاز حاليا في 26 قبيلة ". مبرزا ضرورة خضوعها إلى " أربعة خطوات: التخطيط، التوزيع، الإيداع، والموافقة "[4].

يشير العرض المقدّم من طرف الحاكم العام المدني في الجزائر ريفوال بول (Revoil Paul) بخصوص هذه العمليات في المنطقة المدنية؛ بأنه قد " تمت الموافقة بخصوص العمليات على 250 قبيلة: فالعمليات التي تمّ الموافقة عليها في 1 أكتوبر 1899 بتاريخ العرض الأخير المقدّم من المجلس الأعلى: 229 قبيلة وزّعوا على 356 دوّار ضمن مساحة إجمالية بـ 3.595.937 هكتار. العمليات التي تمّ الموافقة عليها من 1 أكتوبر 1899 إلى 1 جانفي 1901: 21 قبيلة قسّمت على 32 دوّارا؛ يشغلون في مجموعهم مساحة 329.684 هكتار. بمعنى أنّه إجمالا، 388 دوّار يشمل ما مجموعه 3.925.621 هكتار"[5].

---

[1] هو معمّر، ورئيسا للمجلس العام لقسنطينة، مندوبا للمجلس الأعلى للجزائر، مع نيله لوسام الشرف.

[2] Rouyer Léon, **Note sur la colonisation et sur la propriété indigène**, imprimerie Librairie Adolphe Braham, Constantine, 1900, pp 16-20.

[3] Jonnart.C (G.G.A), **op.cit,** p69.

[4] **Ibid.**

[5] Revoil Paul (G.G.A), **op.cit**, p140.

أما في المنطقة العسكرية؛ فان عمليات القانون المشيخي فقد؛ " تمّ اعتمادها على 15 قبيلة غير أنه لم يتم الموافقة عليها، سوى لأجل ثلاثة منها شكّلت 8 دواوير على مساحة إجمالية من 289.479 هكتار. تبقى من خلال ذلك، 12 قبيلة لم يتم متابعة القانون المشيخي بالنسبة لها كعقوبة نهائيّة "[1].

كما أبرز بدوره؛ عرض الحاكم العام للجزائر ليتو (Lutaud) إلى أن " عمليات تطبيق سيناتوس كونسيلت انتهت كليّا في مقاطعة قسنطينة، ولم يبق بشكل عام في وهران والجزائر، ماعدا قبائل الهضاب العليا أين السكان متناثرين ودمج الملكيّة هو أقل استعجالي مثلما هو في المناطق الأكثر سكانا وأين الاستعمار أكثر كثافة "[2].

وقد حاول هذا الأخير تقييم النتائج المحققة من هذه العمليات من خلال لغة الأرقام سواء قبل 1870 ومنذ 1887 وهو التاريخ الذي تمّ استعادتها فيها وخلص إلى " أنّها ركّزت على 678 قبيلة شكّلت 1180 دوّار، بمساحة إجمالية 15.882.374 هكتار. إلى جانب هذه الأرقام يجب إضافة المناطق المقدّمة في إطار تطبيق القانون المشيخي والتي سبق فرنستها إما من خلال نشرية (ordonnance) 1846 ومن خلال عمليات لجان المعاملات والتقسيمات المنجزة من خلال قرار 2 مارس 1851، وهي بالتقريب 260.000 هكتار "[3].

إن المساحة الإجمالية لمناطق الشمال جرى تقديرها حسب الحاكم العام ليتو(Lutaud) بمساحة قدرها " 20.773.931 هكتار، يتبقّى للقانون المشيخي أقل من 5 مليون هكتار ما يقرب من 1 مليون في منطقة قيادة مقاطعة وهران (أفلو، العريش، لا لا مغنيّة)[4]. فالعمليات قد بدأت في عدد كبير جدّا من القبائل، تبقوا لإخضاعهم لعمليات القانون المشيخي "[5].

---

[1] **Ibid**, p141.
[2] Lutaud.CH (G.G.A), **op.cit**, p416.
[3] **Ibid.**
[4] **Ibid.**
[5] **Ibid**, p417.

كما أشار هذا الأخير بأن توقف القتال سيسمح بتنشيط هذه العمليات، غير أنه يقر لاحقا بأن " الأحكام القانونية تعلّق المواعيد النهائيّة ومتطلبات جميع الإجـراءات، الإداريـة أو القضائيّة، تجلب حاليا تباطؤ محسوس للعمليات قيد الانجاز "[1].

د)قانون 16 فيفري 1897:

نظرا للآثار المدمرة التي خلفها تطبيق قانوني 1873 و 1887 على الأهالي المسلمين في الجزائر؛ مما رفع من المخاطر الأمنية من حدوث ثورة جديدة نهاية القرن 19. تقرر التحضير لإصدار قانون عقاري جديد، والمتمثل في قانون 16 فيفري 1897. كمـا تـلا صدور هذا القانون الأخير؛ الإعلان عن التعليمات والإجراءات العملية لتطبيقه ، من ذلك؛ صدور مرسوم 15 نوفمبر 1897، وتعليمات الحاكم العام الصادرة في 14 جوان 1897، و 7 مارس 1898، حيث كان الهدف منها توضيح إجراءات تطبيق هذا القانون[2].

إن الرؤية الأوّلية لقانون 16 فيفري 1897، توضح حسب توصيف صالح حيمر؛ بأنه ما كان " ليحدث انقلابا جذريا على التشريع العقاري القائم، وإنما كـان مجـرد قـانون انتقالي، اكتفى بإدخال بعض الإصلاحات، التي من شـأنها معالجـة العيـوب والحقـائق الموجودة بقانوني 1873 و 1887". بدليل أنه مراعاة لمصالح الكولون، ولكـي يـضمن المشرع الفرنسي مكاسبهم السابقة " تضمن هذا القانون بعض الاستثناءات فيمـا يتعلـق بالإجراءات التي تم إلغاؤها (...) وكان المقصود هنـا (...) ضـمان الحـصول علـى الأراضي الضرورية لإقامة مراكز استيطانية جديدة، والتمكن من ضبط حدود الغابات "[3].

إن هذا الكلام لا ينف وجود مزايا في الواقع، حصل عليها الأهـالي المـسلمين مـن تطبيق إجراءات هذا القانون منها؛ أن تحويل الملكية لم يعد إجباريا، كما أن الأهـالي لـم يصبحوا مرغمين على إجرائها إذا لم يطلبوا ذلك، حتى أنهم بإمكانهم البقـاء فـي حالـة الشيوع إن رغبوا في ذلك. كما أعاد أيضا قانون 1897؛ التمييز بـين أراضـي الملـك وأراضي العرش التي تجاهلها قانونا 1873 و 1887 [4].

---

[1] **Ibid**.

[2] صالح حيمر، **المرجع السابق**، ص ص 179- 181.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 181- 182.

[4] **نفسه**، ص ص 182- 183.

3-انعكاسات السياسة العقارية الاستعمارية الجديدة على المسلمين الجزائريين:

يرى أندري نوشي وآخرون بأن: " المبادرات السيّئة التي قام بها الحكام أيام الغـزو أحدثت الفوضى في النظام الاجتماعي العربي القديم " كما استنكر الأصوات القائلة بـأن المجتمع العربي قد شكل نظاما إقطاعيا، وأبرز أيضا سياسة حكام الجزائر في تفكيك نظام القبيلة وتشتيت شملها. حيث اتهمهم بأنهم قد " حطّموا التقاليد القديمة التي كانـت عليهـا أمّة"[1].

لقد أدى قانون سيناتوس كونسولت إلى تفكيك النظام القبلي الجزائري وكان؛ " سببا في ميلاد الفرد وإبرازه كعضو معزول عن إطاره الاجتماعي القبلي". كمـا أفقـدت عمليّـة التجزئة والتفكيك القبلي التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في حق معظم قبائل الجزائـر إلى ضرب " وحدة الهويّة الاسميّة التي تعدّ أساس روح الانتماء "[2].

كما اعتبر ياكونو (Yacono) أيضا سنة 1955، بأن قانون 1863 " قد أحدث مـن ناحية العقار آثارا لم يتصوّرها أصحابها، فما كان يبحث عنه في المجتمع الجزائري قـد وجد: الفوضى القبليّة.. ". وواصل هذا الأخير تعليقه لاحقا، من خلال إبراز الإرادة القويّة لدى الإدارة الاستعمارية لتجزئة النظام القبلي بقوله: " انّه هدف نسعى دائما لتحقيقه لأننـا نعتبره ضروريا للسيطرة الفرنسيّة وكذلك لمصلحة الأهالي، وهو تفكيك العشيرة ، الـذي ينتهي بتحرير الأشخاص واندماجهم في المجتمع الاستعماري، وبما أنّها فقدت في نفـس الوقت مصالحها الحيويّة وإدارتها الداخليّة فالعشيرة تختفي وتنزع من نظامهـا التقليـدي فيجد الفرد نفسه ملقى في دوّامة أقامها الاستعمار"[3].

لقد أبرزت عريضة المستشارين البلدين بناحية قسنطينة؛ تحفظاتها مـن الانعكاسـات السلبية لتطبيق القرار المشيخي وقانون 26 جويلية 1873؛ حيث اعتبرت العريضة أن ما ضمنه العربي من تطبيق هذه الإجراءات، كان " قانونا وضعيا غير قابل للتغيير، مقدّس. لكن هذا القانون الضروري جدّا والمفيد جدّا للأهالي، لم يكن أقلّ كارثيّة في تطبيقه "[4].

---

[1] نوشي، لاكوست، برنيان، **المرجع السابق**، ص303.
[2] يسمينة زمولي، **المرجع السابق**، ص22.
[3] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص ص 120-121.
[4] Pétition faite par un groupe de conseillers municipaux…, **op.cit**, p14.

ومن النتائج التي خلّفها القانون على لسان العريضة:

1-أنّ الذي يغادر القبيلة للبحث عن ثروة في قبيلة أخرى يخسر حقّ الملكيّة بسبب عامل واحد هو الهجرة.

2-الوريث الأجنبي للدوّار يطرد من وراثة ممتلكات عقارية لوالديه والتي تقسّم بين أعضاء قبيلة المتوفى أو تجمع (تضم) لعقار الدولة.

3-أنّ النساء لا يساهمون في خلافة ملكية أزواجهم أو آبائهم[1].

إن الجزائر بلد الرحل والشبه الرحل، قد أعادت سلطة الاحتلال الفرنسي تشكيلها طبقا لحاجيات المستعمر. حيث شنت هجوما عنيفا على المجتمع القبائلي بهدف "محو الملكيّة الجماعيّة الغير قابلة للتقسيم لانتزاع الملكيّة الفرديّة الخاضعة لقوانين السوق"[2].

ضمن إبرازه لسلبيات تفكيك نظام العشيرة وفرض الملكية الفردية؛ يذكر هواري عدي بأن الملكية الفردية قد حررت؛ الفلاحين الجزائريين من العلاقات التي تنسجها القبيلة، التي تمثل إطارهم الاجتماعي من دون إنشاء روابط أخرى بديلة لتلك العلاقات لتملأ الفراغ. حتى أنه وصف هذه العملية بأنها كانت قد شكلت " ارتدادا تاريخيّا (...) ولم يعد المجتمع ذلك الكل المنبني والهرمي، بل مجموعا من الأفراد المضافين إلى بعضهم البعض "[3].

إن آثار عملية تفكيك العشيرة لم تنعكس لوحدها على المسلمين الجزائريين، بل شمل تأثيرها أيضا الإدارة الاستعمارية؛ من ذلك حرمانها من الاعتماد على قادة العشائر كآليّة وساطة مع الأهالي، مما جعلها مجبرة للتعامل مع موظفين قيّاد لم يكن لهم تأثير حقيقي على الأهالي، ولا حضوة حسنة لديهم. إن هذه المسألة كان قد علق عليها " بيرنار " سنة 1929 بقوله: " لقد حطّمنا القوات التي يمكن أن تعترضنا، ولكن حطّمنا معها في نفس الوقت تلك التي يمكن أن نعتمد عليها (..) لم يعد أمامنا، حسب جول كامبون (Jules Cambon) ؛ إلا غبرة رجال أو غنم دون راعي "[4].

---

[1] **Ibid**, p15.

[2] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص136.

[3] الهواري عدّي، **المرجع السابق**، ص69.

[4] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص121.

أظهرت السياسة العقارية التي انتهجتها إدارة الاحتلال الفرنسي؛ مدى خطورة سياساته وخبث أساليبه في نفس الوقت، حيث أصابت المجتمع المسلم في مقتل، ألا وهي الأرض. هذه القاعدة الأساسيّة التي تتمركز حولها بنية المجتمع الجزائري القائمة على القبيلة. لقد كانت القبيلة هي النّواة التي سعى المستعمر إلى استهدافها؛ من خلال حرصه على تطبيق سياسات الحشر أو الحصر، وكذا فرض الملكيّة الفرديّة على المسلمين الجزائريين؛ متجاوزا في ذلك نظام اجتماعي واقتصادي يضرب بجذوره في عمق تاريخ البلاد.

ثالثا) استغلال حرائق الغابات كأداة لمعاقبة الجزائريين وثراء المعمّرين:

شكلت حرائق الغابات وسيلة من وسائل إدارة الاحتلال الفرنسي، التي ساهمت في استفزاز وإخضاع الجزائريين المسلمين، من خلال الغرامات الباهظة التي كانت تسلط عليهم بسبب حرائق الغابات، ولو كان ذلك لأسباب طبيعية.

كانت الغرامات التي تسلط على المسلمين في الجزائر، ضمن ذريعة مفادها بأنه كانوا يشكلون أعداء للغابة. فهي تحمل في طياتها هدف مزدوج؛ الأول يتعلق بإخضاع المجتمع المسلم لإرادة سلطة الاحتلال الفرنسي، والثاني حصول المعمرون على موارد مالية إضافية بحجة تعويض خسائرهم بسبب الحرائق التي تصيب مناطق امتيازاتهم الغابية.

1-قطاع الغابات في الجزائر و سياسة إدارة الاحتلال الفرنسي تجاهه:

وفق ما يذكره لويس دي باديكور (Louis de Badicour) في مؤلفه " الاستعمار في الجزائر وعناصره "، فقد شكلت مساحة الغابات في الجزائر 1.250.757 هكتار[1]. لكن حسب الإحصاءات الإدارية؛ التي أوردها موريس وحل (Wahl Maurice)، فالغابات في الجزائر تشغل 2.360.747 هكتار[2].

إن تصور السكان الأهالي في الواقع؛ كان يختلف تماما بشأن استخدام الغابات، حيث كان لهذه المسألة دورا سلبيا في التشريعات التي أصدرتها إدارة الاحتلال الفرنسي،

[1] de Badicour Louis, **La colonisation de l'Algérie ses éléments**, imprimerie Bailly Divery et Ce, 1856, p52.
[2] Wahl Maurice, **L'Algérie** , op.cit, p292.

بخصوص استغلال الغابات وتنظيمها. لقد كان تصور سكان أوروبا في الفتـــرة نفـــسها، يعتبر " بأنّ الغابة كانت دوما منطقة رعي بالنسبة لسكان الجبال المستقرين "[1].

إن هذه المعادلة لم تكن نفسها في الجزائر، إذ تستغل مـــن طـــرف قبائـــل الرعـــاة– المزارعين الذين كانوا " يعيشون كليا من المنتجات الفرعية للغابة التـــي كانـــت تمـــدّهم بالعديد من المواد القابلة للاستهلاك، ومختلف المنتجات الخشبيّة (...) كانت الغابة الحامية التي تغذي الأنعام والإنسان. كما أنها استقبلت فيما بعد السكان المجـــاورين لهـــا الـــذين طردهم الاستعمار فقاموا بزراعتها واستصلحوا مناطق منها كانت تعتبرها الإدارة مناطق غابيّة "[2].

لقد طرح الكاتب بري فيكتورينو (Praix Victorino) أيضا؛ ضمن مؤلفه " دراســـة عن المسألة الجزائرية "؛ فكرة الاستعمار من خلال الغابات وداخل الغابات؛ حيث يـــرى بأن "بين يدي الدولة، مساحات شاسعة محتلّة من طرف الغابات، والتي بقيت بكر من كلّ إسكان"[3].

منذ أن رسمت إدارة الاحتلال الغابات، كمجـــال اســـتعمار واســـتثمارات للمعمـــرين الأوروبيين، كان في ذلك زيادة لمتاعب السكان المسلمين في الجزائر، والتي كانت الغابة بالنسبة لهم موردا تكميليا هاما في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية. ليفتح المجـــال أمـــام استغلال واستثمار خيرات الغابات في الجزائر من طرف المعمرين، خاصة فـــي إنتـــاج الفلين الذي كانوا يصدرونه للخارج.

ففي الغابات ذات الأشجار الكبيرة، كان بإمكان كـــلّ واحـــدة منهـــا خـــلال عـــشرة سنوات(10)، أن تعطي 15 كلغ من الفلّين. وهي تتعرّض إلى الاعتداءات والتّناقص ومن ثمّ تضيع رؤوس أموال كثيرة، مع إمكانية فقدانها بسبب الحرائق التي تتعرّض لها، ومـــع غياب هذه الشروط فلا تمنحنا سوى من 2 إلى 3 كلغ في كلّ 10 سنوات، كميّة لا يمكنها أن تغطي لنا المصاريف حسب ما يقوله بري فيكتورينـــو (Praix Victorino)، حيـــث

---

[1] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة...**، المرجع السابق، ص335.

[2] **نفسه.**

[3] Praix Victorino, **Etude sur la question Algérienne**, imprimerie Léon Lampronti, Bône, 1892, p64.

يفترض الوصول وفق رأيه إلى كمية من 4 إلى 5 كلغ كلّ عشرة سنوات، غير أن هـذا ليس بالرّقم الحالي[1].

لإبراز أهمية قطاع الغابات، بالنسبة لاستثمارات وعوائد المعمرين في الجزائـر مـن خلال لغة الأرقام، نذكر بأنه خلال الفترة الممتدة من 1867 إلى 1876، صدّرت الجزائر 23.575 طن من الفلين الخام بقيمة رسمية تقدّر بـ 28.290.941 فرنـك. كمـا زادت أهمية هذه الحركة التجارية حيث صدرت الجزائر في 1878 كمية مقدارها 5161 طـن بقيمة إجمالية 6.193.909 فرنك؛ لترتفع الكمية المصدرة سنة 1879 إلـى 6093 طـن بقيمة مالية قدرها 7.243.594 فرنك[2]. والجدول الموالي يبرز عينات من صادرات الفلين خلال سنوات (1887،1877،1868).

جدول رقم 33: صادرات الفلين على مساحة 170 ألـف هكتـار سـنوات (1868-1877-1887).

السنوات	المبالغ المالية
1868	1.471.000
1877	4.310.000
1887	5.198.000
المجموع	10.979.000

الوحدة فرنك

المصدر: Praix Victorino, **op.cit**, pp(30-31).

وفق ما يراه بري فيكتورينو (Praix Victorino)؛ فإن متوسط المداخيل للفلّين قـد وصل إلى 354.833 فرنك للسنة بالنسبة لمساحة 170 ألف هكتار، على أسـاس 2.08 فرنك للهكتار الواحد في السنة، أما بالنسبة لمحصول 1887، فيجب أن ننتظر 10 سنوات أخرى مع كل المخاطر لجني محصول جديد. كما أكد هذا الأخير بأننا بعيـدين عـن 40 فرنك في الهكتار خلال العام، والتي نطمح إليها من خلال تقرير حسابات اللّجنة الخاصة،

[1] **Ibid**, p27.
[2] Wahl Maurice, **L'Algérie**, op.cit, p293.

وبعيدين أيضا عن 14 فرنك للهكتار التي هي في فرنسا، والتي تنتجها غابات الفلين للدولة، وحتّى 14 فرنك تعتبر ضعيفة لأنّ غابات الفلين تعد ضمن استغلالها الكامل[1].

نظرا لتزايد أهمية قطاع الغابات في اقتصاد المستعمرة، وموارد المعمرين؛ كثفت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر من إجراءاتها لحمايتها ومراقبتها؛ مع تبنيها أيضا سياسات صارمة للحفاظ عليها. حيث أظهر الحاكم العام شانزي (Chanzy) ضمن عرضه لوضع الجزائر بأن؛ " مسألة الغابات تشكّل أحد الاهتمامات لكونها تخلّف مصاعب ليس من السّهل مجابهتها وبعيدين عن ذلك "[2]. والتي يرجعها حسب اعتقاده " إلى شساعة المساحة الغابيّة وامتدادها الكبير على مساحة 2.237.272 هكتار. وهذا بالطبع يتطلّب مراقبة عامة غير أنّ النقص والعجز في الأعوان المكلّفين بهذه المهمّة يجعل هذا العمل بدون فعاليّة "[3].

إن أهمية قطاع الغابات قد فرض على إدارة الاحتلال الفرنسي حسب الحاكم العام شانزي (Chanzy) خلال 1875، " الزيادة في الموظفين المعنيين بالمراقبة بمصلحة الغابات بعشرون عاملا، كما تمّ بناء 12 منزلا غابيّا لأعضاء الرقابة أو أنّها في طور الانجاز "[4].

إن هذه الإجراءات لم تمنع في الواقع جاكوب دي نيفيل (Jacob de Neufville) من القول أنه؛ بسبب الحرائق الكبيرة للغابات والتي يتسبب فيها الأهالي، فالأمر يستوجب عملية إصلاح مستعجلة، فهي تختفي بسبب المراقبة غير الكافية، والعرب يستمرون في إحراقها في كلّ مكان، فالمعمّرون يطالبون برفع تعداد موظّفي الغابات للتّحكم في الوضع[5].

2-مظاهر استغلال حرائق الغابات كأداة ردع وثراء للمعمرين في الجزائر:

لقد أرغمت عمليات الحشر المسلطة على الأهالي المسلمين، لجوئهم " إلى إضرام النيران في الغابات عمدا بغرض تنقية مساحات غابيّة وشبه غابيّة معتبرة لاتخاذها

---

[1] Praix Victorino, **op.cit** , p31.
[2] Le général Chanzy (G.G.A), **Exposé de la situation de l'Algérie**, 1876, op.cit, p37.
[3] **Ibid**, p38.
[4] Le Général Chanzy (G.G.C, Commandant en chef des forces de terre et de mer), **Exposé de la situation de l'Algérie**, 1875, op.cit, p44.
[5] de Neufville Jacob, **op.cit**, pp 13-14.

أراضي للفلاحة والرعي "[1]. وبذلك كان ذلك نتيجة لسياسة استعمارية قمعية وتعسفية في حقهم، سعت لمحاربتهم في مصادر عيشهم.

أرجع جورج غرافيوس (Georges Gravius)؛ حرائق الغابات التي وقعت خلال سنوات 1860، 1863 و 1865، إلى الحقد من طرف الأهالي. وقد حاول هذا الأخير ضمن شروحاته، الاستعانة بوثائق وتقارير رسميّة ورسائل للأهالي تدعم حجّته[2]. من ذلك تأكيده على بأنّ هناك حرائق تحدث بسبب اللامبالاة، وحرائق أخرى لكونها مجاورة لمسارات الرّعي. كما تتوجّه العيون عند وقوع الحرائق إما إلى الأهالي أو إلى الشركات الغابية[3].

رغبة منه في تفادي هذه الحرائق التي تتهم فيها إدارة الاحتلال الفرنسي الأهالي المسلمين؛ قرر دي قايدون (de Gueydon) " تشديد عمليات القمع، واللجوء إلى الغرامة الجماعية، وإلغاء التسهيلات الممنوحة في دفع مبالغ المخالفات الغابية، وتقديم المذنبين إلى المحاكم الجنائية ". أكثر من ذلك؛ فقد أقر قانون 17 جويلية 1874، على حظر كل رعي في الغابات المحروقة لمدة ست سنوات، ردعا للحرائق التي تضرم لأهداف رعوية[4].

في الواقع؛ لم تعرف سنة 1875 وفق عرض الحاكم العام المدني للجزائر الجنرال شانزي (Chanzy)؛ ما عدا حرائق قليلة جدا، كما كانت في معظمها بلا قيمة. واستفادت احتياطات الرقابة لمواجهتها بمساعدة الجيش[5].

لقد بلغ مجموع الحرائق بالغابات في الجزائر خلال الفترة الممتدّة من 1876 إلى غاية 1884 عدد 1442 حريقا؛ تلقت من خلاله 160 قبيلة أهلية عقوبات بالغرامات بسببها؛ حيث بلغ مجموع الغرامات المسلّطة عليها خلال الفترة المذكورة 796.247 فرنك[6].

---

[1] أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون..**، المرجع السابق، ص ص 197-198.

[2] Gravius Georges, **les incendies de forets en Algérie leurs causes vraies et leurs remèdes,** chez louis Marle librairie, Constantine, 1866, p26.

[3] **Ibid**, pp 13-63-71.

[4] أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون..**، المرجع السابق، ص ص 209-213.

[5] Le Général Chanzy (G.G.C, Commandant en chef des forces de terre et de mer), **Exposé de la situation de l'Algérie**, 1875, op.cit, p45.

[6] G.G.C.A, **op.cit ,** p159.

كانت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر؛ تستند في تطبيق هذه الغرامات الجماعية على القبائل الجزائرية على المادّتين الخامسة والسادسة من قانون 17 جويلية 1874[1]. حيث كانت مقاطعة قسنطينة أكثر المقاطعات استهدافا من هذا الردع، حسب توزيع الإحصاءات على المقاطعات الثلاثة؛ من ذلك أنّ نصيب قسنطينة سنة 1876 كان اثنان وعشرون (22) قبيلة معاقبة من اثنان وأربعون (42) قبيلة في المقاطعات الثلاثة؛ وفي 1877 كان نصيبها أيضا ستة عشرة (16) قبيلة من سبعة وعشرون (27)قبيلة معاقبة. وفي 1878 كانت ثمانية (8) قبائل معاقبة من اثنا عشرة (12) قبيلة؛ وفي 1879 كانت سبعة وعشرون (27) قبيلة معاقبة من أربعة وثلاثون (34) قبيلة؛ وفي 1880 كانت أربعة (4) قبائل معاقبة من سبعة (7) قبائل مستهدفة؛ وفي 1881 كانت ثمانية وعشرون (28) قبيلة معاقبة من ثلاثة وخمسون (53) قبيلة مستهدفة بهذه الغرامات[2].

والجدول الموالي يقدّم تفاصيل حرائق الغابات والغرامات المسلّطة على الأهالي المسلمين بسببها خلال الفترة (1876-1884):

جدول رقم 34: تطور عدد الحرائق والقبائل المعاقبة بالغرامات بسببها سنوات 1876-1884.

السنوات	عدد الحرائق	عدد القبائل المعاقبة	مبالغ الغرامات
1876	120	22	92.538
1877	134	27	45.617
1878	164	12	86.467
1879	218	34	54.088
1880	137	07	1.177
1881	244	53	510.225
1882	130	02	282
1883	148	02	5.584
1884	147	01	269

المصدر: G.G.C.A, **op.cit ,** p159.

[1] **Ibid,** p168.
[2] **Ibid.**

أبرز موريس وحل بأن (Maurice Wahl) كلاما سعى من خلاله، لـربط حرائـق الغابات بوضعية المناخ في الجزائر من خلال تأكيده؛ على أن حرائق الغابات لـم تكـن استثنائيّة في الجزائر؛ فهي توجد بسبب الفصل الحار في سردينيا وكورسيكا؛ هذا لا يعني بأنّه لا يجب أخذ الاحتياطات، ففي 1880 لاحظنا مائة وسبعة وثلاثـون (137)حريقـا؛ ثمانية (8) منها أرجعت إلى سوء العناية، ومائة وثلاثة (103) إلى اللاّمبـالاة (العبـث) لوحدها[1]. كما وقع في 18 أوت 1881 حريقا عاما في غابات مقاطعة قسنطينة والتي هي بالقبائل في: جيمـابيس (Jemmapes)، مونـدوفي (Mondovi)، سـطورة (Stora)، جيجل، بجاية حيث اشتعلت كلّها نارا[2].

لقد أجبر الأهالي حسب هذا الأخير، على المشاركة في أعمال مراقبة الغابـات وفـي حالة وقوع حريق لم يحدد فاعله، يتخذ إجراء بغلق الغابـة لـستّة سـنوات عـن كـلّ الاستخدامات، ويتبعها فرض غرامات جماعيّة على القبائل[3].

يذكر ساي لويس (Say Louis) بأنّه خلال 20 سنة، فان أكثر من 300.000 هكتار من الغابات قد احترقت. حيث كانت سنة 1881 بالخصوص سيئة؛ إذ تمّ التبليـغ علـى مائتان وأربعة وأربعين (244) حريقا، دمّرت 169.057 هكتار وخلفت خـسائر ماليـة قدرها 9.042.440 فرنك[4].

رغبة منها في مواجهة هذا التحدي، عمدت إدارة الاحتلال الفرنسي وفـق مـا كتبـه الدكتور بورديي (Bordier) على اتّخاذ إجراءات أكثر صرامة، تمثلت في إقامـة 2465 مركز مراقبة (أبراج نواطير postes–vigie)، تتشكّل من اثنين (2) إلـى سـتة (6) أهالي، كما حوّل إلى هذه المصلحة 6516 رجلا، وتمّ العمل أيضا على انتـداب قـوّات للغابات الأكثر أهميّة. إن هذه الإجراءات المتخذة قد خلفت انعكاسا ايجابيـا فـي الـسنة الموالية؛ فالنتائج كانت مقبولة، حيث لم يتمّ تسجيل سنة 1882 سوى مائة وثمانية وأربعين

[1] Wahl Maurice, **L'Algérie**, op.cit, p295.
[2] Say Louis (lieutenant de vaisseau), **op.cit**, p14.
[3] Wahl Maurice, **L'Algérie** , op.cit, p296.
[4] Bordier.A (Dr), **op.cit**, p241.

(148) حريقا عوضا عن مائتان وأربعة وأربعين (244) حريقا في السنة التي سبقتها، ولم تمس النيران ماعدا 2464 هكتار، كما بلغت خسائرها 102.339 فرنك[1].

يشير عرض الحاكم العام جول كامبون (Jules Cambon)، إلى حصول ارتفاعا جديدا في عدد حرائق الغابات، بوصولها إلى 308 حريقا سنة 1894، موزعة على المقاطعات الثلاث: الجزائر اثنان وتسعون (92) حريقا، وهران سبعة وستون (67) حريقا، قسنطينة مائة وتسعة وأربعين (149) حريقا. بسبب هذه الحرائق ضربت ستة (6) مجموعات سكانيّة بغرامات جماعيّة؛ في حدود مبلغ قدره 89.135.69 فرنك. كما تمّ متابعة هذه الجنح أو الاعتداءات خلال 1894، بما في ذلك الإدانات الغابيّة. حيث شملت الإجراءات المتّخذة ضدّ الأهالي في المنطقة المدنيّة 12.392 شخص، وفي المنطقة العسكرية 197 شخص[2].

عرفت بداية القرن العشرين؛ تراجعا نسبيا في خسائر حرائق الغابات، حيث أحصي 211 حريقا في كامل المستعمرة سنة 1907 و بلغت خسائرها 93.000 فرنك. وكان عدد هذه الحرائق موزّعة على المقاطعات الثلاثة وفق ما يلي:

الجزائر خمسة وسبعون (75) حريقا، وهران ثمانية وثلاثون (38) حريقا، قسنطينة ثمانية وتسعون (98) حريقا[3]. لترتفع حرائق الغابات في الجزائر، بشكل غير مسبوق مع بداية العقد الثاني من القرن 20 حيث وصلت إلى 338 حريقا سنة 1912، لتتضاعف سنة 1913 إلى 696 حريقا بزيادة قدرها 388 حريقا[4]؛ حيث كانت موزّعة على المقاطعات الثلاثة حسب ما يبرزه الجدول التالي:

[1] **Ibid**, pp 241-242.
[2] Cambon Jules (G.G.A), **op.cit,** pp 296-300-302.
[3] Jonnart.C (G.G.A), **op.cit**, pp 357-358.
[4] Lutaud.CH (G.G.A), **op.cit**, p350.

جدول رقم 35: حرائق الغابات في المقاطعات الثلاثة خلال سنة 1913.

المقاطعات	عدد الحرائق	المساحة المغطاة
الجزائر	285	58.819 هـ
وهران	184	26.918 هـ
قسنطينة	227	52.453 هـ
المجموع	696	138.190 هـ

المصدر: Lutaud.CH (G.G.A), **op.cit**, p351.

لقد ارتفعت بدورها عدد الجنح الغابيّة سنة 1913 إلى 38.791 [1]؛ ويمكـــن ملاحظـــة توزيعها عبر المقاطعات الثلاثة وفق الجدول التالي:

جدول رقم 36: الجنح (لاعتداءات) الغابيّة سنة 1913.

المقاطعات	الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع
الجنح(الاعتداءات) الغابيّة	11.674	9861	17.256	38.791

المصدر: Lutaud.CH (G.G.A), **op.cit**, p348.

كما عرفت أيضا؛ سنة 1913 تزايدا في الجنح على الغابات، حيـــث يمكـــن ملاحظتهـــا مقارنة بالسنة السابقة 1912 عبر المقاطعات الثلاثة:

- مقاطعة الجزائر زائد 2463.
- مقاطعة وهران زائد 2817.
- مقاطعة قسنطينة زائد 2934[2].

كما بلغ عدد المحكوم عليهم في هذه الاعتداءات على الغابات مائتان وثمانية وعـــشرين (228) عبر المقاطعات الثلاثة؛ موزّعين كما يلي:

- مقاطعة الجزائر 96 مدانا.
- مقاطعة وهران 11 مدانا.
- مقاطعة قسنطينة 121 مدانا[1].

[1] **Ibid**, p348.
[2] **Ibid**, p349.

أما المبالغ المالية المدفوعة نقدا أو أشغالا سواء كانت قبل أو بعد الأحكام فهي 368.937.40 فرنك؛ موزّعة على المقاطعات الثلاثة وفق ما يلي:

- مقاطعة الجزائر 121.273.49 فرنك.
- مقاطعة وهران 75.225.23 فرنك.
- مقاطعة قسنطينة 172.438.68 فرنك[2].

كخلاصة فمجموع التغطية المنجزة، لفائدة الدولة سنة 1913 كأموال أو عينا قد ارتفعت إلى 499.858.70 فرنك، والنقص مقارنة بالسنة السابقة (أي 1912) كان في حدود 62.938.68 فرنك. كما وصلت عدد الاعتداءات المعنيّة بالتعويض إلى 35.526، في حين كانت القيمة المتوسطة للجنحة (الاعتداء) هي 14.07 فرنك[3].

كان صيف 1914؛ وفق عرض الحاكم العام للجزائر ليتو (Lutaud) صعبا نتيجة الحرارة ورياح السيريكو، ويمكننا القول أنّه كلّ عشرة سنوات تحدث أزمة مماثلة؛ وقد لاحظنا ذلك في 1881، 1894،1892، 1902، 1903، و 1913[4].

كما يبدو مجددا حسب عرض الحاكم العام ليتو (Lutaud)؛ أنّ أرقام السنة الواحدة هي معدّلات عشرية (عقدية)؛ ويمكن توضيح ذلك من خلال الإحصائيات التالية:

- 1874 إلى 1883 (32.072 هكتار حرائق).
- 1884الى 1893 (40.757 هكتار حرائق).
- 1894 إلى 1903 (50.978 هكتار حرائق).
- 1904 إلى 1913 (24.074 هكتار حرائق)[5].

لقد تحولت الغابة في الجزائر؛ والتي كانت موردا هاما للمجتمع الأهلي المسلم تمدّه بمختلف حاجياته؛ إلى عدو جبّار، تسلّط بسببها عليه إدارة الاحتلال الفرنسي كل أنواع الظلم من غرامات وأحكام سجن، وقرارات مصادرة لممتلكات القبائل المجاورة لها.

---

[1] **Ibid**, p350.
[2] **Ibid.**
[3] **Ibid.**
[4] **Ibid**, p352.
[5] **Ibid**, p353.

وكل ذلك بناء على قرارات غير عقلانية تستند إلى قانون استثنائي، يعتبر الأهلي المسلم دوما عدوّا للغابة، لذلك يجب أن يتحمّل المسؤوليّة عن كلّ ما يصيبها من إتلاف نتيجة الحرائق؛ ولو كانت أسبابها مناخية في الغالب؛ باعتراف بعض الكتاب الفرنسيين والتي ورد ذكرها في سياق استعراضي لهذا العنصر.

رابعا) توظيف مؤسسات القرض الاحتياطي كوسيلة جذب وتحكّم في الجزائريين:

ضمن انتهاج سياسة أنسنة الاستعمار، حاولت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، تبني أسلوب قائم على جذب الأهالي المسلمين للتعامل معها، من خلال اعتماد تأسيس ما يعرف بالجمعيات الأهلية للادخار أو مؤسسات القرض الاحتياطي.

لقد فرضت أوضاع الأهالي المسلمين المتدهورة اقتصاديا واجتماعيا، نتيجة للسياسات الاستعمارية المختلفة، القائمة على تفقيرهم ومصادرة ممتلكاتهم، وإثقال كاهلهم بالضرائب والغرامات الباهظة، إلى اعتماد إدارة الاحتلال الفرنسي، تأسيس المؤسسات الأهلية للاحتياط، بهدف التخفيف نسبيا من معاناتهم، غير أن هذه المؤسسات قد تحولت لاحقا إلى مؤسسات قرض، عملت على ربط ورهن الفلاحين المسلمين بها.

1-بروزها، تنظيمها وهيكلتها:

كانت في الأصل عبارة عن جمعيات للمنفعة المتبادلة غير الرسميّة، فالجمعيات الأهليّة للادّخار عرفت وجودها القانوني من خلال القانون العضوي لـ 14 أفريل 1893 تحت ضغط الشروط الاقتصاديّة الجديدة[1].

لقد حرصت الإدارة الاستعمارية في الجزائر على تطبيق سياسة، نتج عنها إفقار العنصر الأصلي في البلاد المتمثل في الجزائريين المسلمين؛ في الوقت الذي قدمت فيه إدارتها كل الامتيازات للوافد الأوروبي الجديد على حسابهم. ومن هنا نجد أنها قد تعاملت بأسلوب الكيل بمكيالين معهما[2]. حيث يرى جيرولت أرتور (Girault Arthur)، بأنه "مقارنة بالأوروبي فالأهلي هو ضحيّة الحاجة "[3].

---

[1] Anonyme, "Reformes des sociétés indigènes de prévoyance et du crédit agricole", **Document Algérien,** Série économique, n°11, paru le 25 mai 1946, mis en site le 20-12-2012. s.p.

[2] يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)**،الجزائر، 1991، ص142.

[3] Girault Arthur, **op.cit**, p625.

كانت المصارف والبنوك التي أسستها إدارة الاحتلال دوما في خدمة اقتصاد المعمرين ونشاطاتهم؛ في الوقت الذي كانت فيه مغلقة في وجوه الأهالي المسلمين. وأكثر من ذلك؛ "لم تبد من الحكومة الفرنسية أيّة بادرة لإقالة عثراتهم. لقد أنشئوا لأجله بعض الجمعيات الخيرية التي كانت بمثابة صناديق إعانة وتأمينا من الجوع "[1].

إن الأزمات التي أصابت المجتمع الأهلي في الجزائر، وتحويل الفلاحين إلى طبقة كادحة وارتفاع نسبة الإجرام، كانت من الدوافع التي فرضت على إدارة الاحتلال الفرنسي " إعادة النظر في السياسة المتوخاة إزاء الفلاحين. فمن ذلك تكوين شركات احتياطية للمواطنين (S.I.P) وتطويرها "[2].

لقد كشفت مجاعة الستينات حقيقة الوضع المأساوي للسكان الأهالي المسلمين في الجزائر، لفظاعة ما تعرضوا له من عمليات تدمير وتفقير ممنهجة منذ بداية الاحتلال؛ فالمصادرات قد لاحقت مساحات واسعة من أراضيهم بحجة دعمهم للمقاومة الشعبية، أو في إطار توسع مشاريع الاستعمار، الذي ما جنوا منه المسلمين الجزائريين إلا العلقم، خاصة مع توسع المنطقة المدنية.

إن ظروف مجاعة الستينات التي هلك فيها المسلمين؛ قد أحرجت إدارة الاحتلال، لكي لا أقول فرضت عليها، أو دفعت لذلك. حيث؛ " ظهرت مساعي إنسانية لتنمية الاحتياطات لدى الأهالي، وطرح الجنرال ليابير (Liabert) فكرة تنظيم جمعيات أهلية لتقديم دعمها للبؤساء زمن المجاعة من خلال منح البذور للفلاحين وحتّى من خلال منحهم تسبيقات ماليّة (...) وأسس في 1869 جمعية من هذا النمط في مليانة. هذا النموذج تمّ تقليده وطرح قانون في 14 أفريل 1893 "[3].

حسب قانون 14 أفريل 1893 فان الجمعيات الأهليّة للادّخار (S.I.P) هي " مؤسسة ائتمان وإحسان ". تتكفل بتوزيع مواد إغاثة للأهالي، مع منح قروضا زراعيّة لأعضائها[4].

وهكذا إذا ولدت وتأسست؛ " شركات الادخار والإنقاذ والقروض المتبادلة "، حيث يعتبر جيرولت أرتور (Girault Arthur)؛ بأنها قد حقّقت تطوّرا معتبرا منذ عشرة

---

[1] يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية...، المرجع السابق**، ص143.

[2] نوشي، لاكوست، برنيان، **المرجع السابق**، ص368.

[3] Girault Arthur, **op.cit**, p626.

[4] Anonyme, "Reformes des sociétés indigènes de prévoyance…"**, op.cit,** s.p.

سنوات. والتي من انجازاتها، انتشار استعمال المحراث الفرنسي في السنوات الأخيرة لدى الأهالي[1].

كما أشار يحي بوعزيز، بخصوص عمل هذه المؤسسة ؛ بأن هذه الجمعيات الخيرية للإغاثة والتسليف المشترك في الجزائر، كانت تهدف " لإعطاء مساعدات مؤقتة للمواطنين وللعمال الزراعيين أو المزارعين أو المزارعين الفقراء المصابين بالأمراض أو بالحوادث، وأن تقوم بمنح قروض سنوية عينية أو نقدية للمواطنين وللفلاحين والخماس، لكي يستثمروا في إصلاح زراعتهم ". مع ذلك يرى هذا الأخير بأن نتائج هذه الجمعيات الخيرية كانت وبالا على الفلاحين " فقد جعلتهم تحت رحمة المرابين ورجال الأعمال الخالين من الضمائر والشعور مما عجّل في خرابهم وبؤسهم "[2].

لقد نظم أمر الحاكم العام في 7 ديسمبر 1894، وضعية الجمعيات والمؤسسات ذات الفائدة العموميّة. وبناء عليه وضّحت هذه النصوص بعض الضوابط من ذلك؛ وقد قدم جيرولت أرتور (Girault Arthur) تفصيلا وافيا لطبيعة عمل هذه المؤسسات وفق الصيغة القانونية المؤسسة لها، حيث يقول: " أنّ هذه الشركات تكون بين مزارعين، والمشتركين يدفعون اشتراكا إما نقدا أو عينا حسب الخيار. فالشركة لديها هدف مزدوج فهي جمعية خيرية، من خلال تقديم مساعداتها للأهالي مؤقتا، والعمال المزارعين، والفلاحين الفقراء جدّا الذين يعانون أمراض أو حوادث، وفي نفس الوقت هي جمعيّة قرض ائتماني بهدف تقديم منح تسبيقات سنويّة عينا أو نقدا للأهالي الفلاحين أو الخمّاسة للحفاظ أو تنمية فلاحتهم(زراعتهم). وتطوير وسائلهم وقطعانهم (قانون 1893 المادة الأولى). المناصب الإدارية مجّانيّة، والفائدة 5% مما يسمح بالمقرضين بزيادة رأسمالهم (رصيدهم) الاجتماعي "[3].

ساعدت هذه الشركات الفلاحين على تنمية المعدّات الفلاحيّة، حيث اكتسبت بمقتضى قانون 1893 " وضعها القانوني والتنظيمي الموحّد في المقاطعات الجزائريّة الثلاث، فتحوّلت الشركات التي كانت ستحيي المخازن الاحتياطية إلى صناديق للقرض الفلاحيّة"[4].

---

[1] Girault Arthur, **op.cit**, pp 625-627.

[2] يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية..**، المرجع السابق، ص143.

[3] Girault Arthur, **op.cit**, p626.

[4] نوشي، لاكوست، برنيان، **المرجع السابق**، ص368.

كانت هذه المؤسسات الاحتياطية محل نقد لاذع من طرف بعض الكتاب؛ حيث اعتبر "نوشي وآخرون" بأن " الزيادة العدديّة من الأموال تنزع إلى تجاوز المخزون من الحبوب". يضاف إلى ذلك أيضا " أنّ قسما ضئيلا من الفلاحين قد شاركوا في شركات الاحتياط للمواطنين، في حين أنّ الذين كانوا أكثر فقرا وحاجة لا ينظرون تحت هذه الشركات فهم يرزخون تحت وطأة القرابين "[1].

وعلى الرغم من أنّ هذه القروض كانت حسب وصفهم " حقيرة "، مع ذلك كان "يصاحب توزيع القروض والحبوب على الفلاحين ضرب من المناورات المتعمّدة ومن التدليس على حساب الفلاح ولفائدة القايد (Caïd) ". وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انعدام الثقة لدى الكادحين من الفلاحين[2].

عمليا كان يفترض أن تكون مهمة هذه المؤسسات الأهلية تتمثل في تحسين أحوال الفلاحين الاقتصادية، ومساعدتهم على تجاوز الأزمات، غير أن أبعادها كانت وخيمة، " إذ صارت شيئا فشيئا إلى نوع من الصناديق القرضيّة للفلاحين عوض أن تكون خزائن احتياطيّة، وكثيرا ما كانت القروض لا تفي بالحاجة وتعجز عن محو الرّبا الذي يواصل هجوماته في صور مختلفة "[3].

إن الدور الفعال التي تقوم به هذه المؤسسات في الواقع كان " في أيام المحن بفضل انتشارها في البلاد ومدّخراتها الاحتياطيّة المستعملة بسرعة فهي تسمح بتوزيع الحبوب المقتناة من الخارج وبتخفيض أخطار المجاعة، لكنّها لا تبلغ حدّ مقاومة جذور الشرّ العميقة ". حيث علق أحد الولاة عن دورها الأساسي من خلال تأكيده بأنها: " تكتفي بدور خاص وهو التأمين ضدّ المجاعات "[4].

لقد حاولت إدارة الاحتلال التملص باستمرار من مسؤولياتها في معاناة المسلمين في الجزائر، وإهمال شؤونهم، وهو ما جعلهم عرضة للتدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وكانت الإدارة الاستعمارية، تسعى باستمرار لنفي مسؤوليتها في ذلك رغم ما تتضمنه بعض تقاريرها الداخلية، والتي تعترف بأخطاء عديدة تسببت في هذه

---

[1] **نفسه.**
[2] **نفسه.**
[3] **نفسه**، ص410.
[4] **نفسه.**

الوضعية، أو ترتبت على الأقل على سياسات الاحتلال في خدمة فئة المعمرين على حساب الأهالي المسلمين بحجة دعم الاستعمار.

ضمن هذا التوجه؛ نشر مقال للحاكم العام جونار (Jonnart) بعنوان " جونار والمسألة الأهلية"[1]، حيث نشر هذا المقال في جريدة الصباح (Le matin)[2]. حيث سعى هذا الأخير ضمن محتوى هذا المقال، للرد عن من يتّهم الحكومة بأنّها مسجونة ضمن حاجيات العنصر الأهلي، وأنها لا تفعل أشياء هامة للمسلمين[3].

رغبة منه في دفع هذه التهم؛ حاول التذكير بمنجزاتها ونفقاتها مقارنة بما يدفعه الأهالي من اشتراكات في مؤسسات الاحتياط، أو ضرائب لميزانية الدولة ؛ من ذلك أنها أسّست 208 مؤسسة احتياط أهلية؛ تعدّ اليوم 550.000 عضو، وتتصرّف في رأسمال قدره 21.452.854 فرنك، وهنا طرح جونار (Jonnart) تساؤلا؛ عن كيفيّة تغذية صناديق هذه المؤسسات؟ حيث أجاب عن ذلك بقوله: " من خلال اشتراكات الأعضاء؛ فهي لا تساوي شيئا (...) لقد فتحنا 80 قاعة تمريض مخصّصة للأهالي، فكيف يمكن العناية بها؟ من خلال السنتيمات الإضافيّة الموضوعة على الضرائب العربية الخاصة فهي لا تساوي شيئا بالنسبة للميزانية العادية (...) نحن نعلّم الأهالي استخدام المحاريث الفرنسية؛ يملكون اليوم 32.000. لكن هذه المحاريث تدفع من طرف الذين يستخدمونها "[4].

2-تطور أعمالها وتوزيعها:

شهدت مؤسسات الأهالي للاحتياط؛ تطورا كبيرا في نموها وتوسعها سواء كان ذلك من حيث عدد أعضائها أو ممتلكاتها خلال فترة 1895-1900. فمن 243.199 عضو وممتلكات قدرها 5.803.971.08 فرنك خلال النصف الأول لسنة 1895-1896؛ إلى 338.339 عضو وممتلكات قدرها 8.777.864.73 فرنك خلال فترة 1899-1900[5].

---

[1] نشر أيضا في جريدة الزمان le temps في 9 جوان 1912. ينظر، Comment organiser l'Afrique du nord, **op.cit**, p54.

[2] **Ibid**, p52.

[3] **Ibid.**

[4] **Ibid**, p53.

[5] M.Varnier (S.G.G**), Rapport sur les opération des sociétés indigènes de prévoyance de secours et de prêts mutuels des communes de l'Algérie pendant l'exercice 1899-1900**, imprimerie orientale Pierre Fontana et Cie, Alger, 1901, p6.

والجدولين المواليين يبرزان هذا التطور في مؤسسات الاحتياط مـــن حيـــث أعـــدادها وممتلكاتها من 1895 إلى 1900، وكذا المبالغ المتزايدة في أرصدة هذه المؤسسات خلال الفترة الممتدة من 1896 إلى 1900.

جدول رقم 37: أعضاء مؤسسات الاحتياط وممتلكاتها 1895-1900

العمليات	الأعضاء	الممتلكات
1896-1895	243.199 شخص	5.803.971.08 فرنك
1897-1896	250.244 شخص	6.278.933 فرنك
1898 -1897	272.626 شخص	7.000.821.25 فرنك
1899 -1898	327.346 شخص	7.911.106.79 فرنك
1900 -1899	338.339 شخص	8.777.864.73 فرنك

المصدر: M.Varnier (S.G.G), 1901, **op.cit**, p6.

جدول رقم 38: المبالغ المتزايدة في أرصدة هذه المؤسسات 1896-1900.

الفترات	المبالغ المالية المتزايدة
من 1 أكتوبر 1896 إلى 30 سبتمبر 1897	474.961.92 فرنك
من 1 أكتوبر 1897 إلى 30 سبتمبر 1898	721.888.25 فرنك
من 1 أكتوبر 1898 إلى 30 سبتمبر 1899	910.285.54 فرنك
من 1 أكتوبر 1899 إلى 30 سبتمبر 1900	966.757.94 فرنك

المصدر: M.Varnier (S.G.G), 1901, **op.cit**, p6.

لقد حصل هناك زيادة في عدد الأعضاء والذي نتج عنه في نفس الوقت زيـــادة فـــي رأس المال، حيث كان متوسط كلّ عضو 23.09 فرنك في 30 سبتمبر 1896، ليـــصبح 25.09 فرنك في 30 سبتمبر 1897؛ و 25.68 فرنك في 30 سبتمبر 1898؛ ويتراجـــع نسبيا إلى 24.16 فرنك في 30 سبتمبر 1899، ليرتفع مجددا إلى 25.94 فرنك فـــي 30 سبتمبر 1900 [1].

[1] **Ibid.**

إن رقم المؤسسات الأهلية في 30 سبتمبر 1899 يخص 128 مؤسسة، هذا الرقم سيعرف زيادة بـ 7 مؤسسات جديدة والذي سيصل بالرقم إلى 135 مؤسسة حاليا تعمل والممتلكات الإجمالية لهذه المؤسسات قد وصل لغاية 30 سبتمبر 1900 إلى 8.777.864.73 فرنك توزّع كما هو موضّح في الجدول التالي:

جدول رقم 39: تطور أصناف العمليات في مؤسسات الاحتياط الأهلية 1899-1900.

أصناف العمليات	المبالغ المالية
القيمة النقدية في الصندوق	5.556.305.86 فرنك
قيمة البذور في الصوامع	785.242.76 فرنك
تسبيقات نقدا	2.198.878.81 فرنك
تسبيقات عينا	93.702.93 فرنك
الاشتراكات المفروضة	143.734.37 فرنك
المجموع	8.777.864.73 فرنك

المصدر: M.Varnier (S.G.G**),** 1906**, op.cit**, p7.

في 30 سبتمبر 1903 كان هناك 157 مؤسسة تضم 416.718 عضوا. حيث كانوا يملكون رصيدا قدره 11.567.412 فرنك؛ يتوزّع على 10.697.884 فرنك نقدا؛ و 869.528 فرنك بذورا. خلال الموسم الزراعي 1902-1903 قدّموا قروضا بقيمة 4.581.779 فرنك[1]. مع نهاية عمليّة 1903-1904 كان 160؛ هذا العدد ارتفع حاليا إلى غاية 30 سبتمبر 1905 إلى 173 مؤسسة[2].

ويمكن متابعة تطور ممتلكات مؤسسات الاحتياط الأهلية، وإحصاءاتها المالية عبر المقاطعات والقسمات ومناطق الجنوب إلى غاية 30 سبتمبر 1905 من خلال الجداول التالية:

[1] Girault Arthur, **op.cit**, p627.
[2] M.Varnier (S.G.G**), Rapport sur les opération des sociétés indigènes de prévoyance de secours et de prêts mutuels des communes de l'Algérie pendant l'exercice 1904-1905**, imprimerie orientale Pierre Fontana et Cie, Alger, 1906, p9.

جدول رقم 40: تطور أصناف العمليات في مؤسسات الاحتياط الأهلية 1900-1905.

أصناف العمليات	المبالغ المالية
القيمة النقدية في الصندوق	8.550.273.75 فرنك
قيمة البذور في الصوامع	776.042.08 فرنك
تسبيقات نقدا	4.170.372.91 فرنك
تسبيقات عينا (بذورا)	262.355.55 فرنك
الاشتراكات المفروضة	162.273.42 فرنك
المجموع	13.921.317.71 فرنك

المصدر:.M.Varnier (S.G.G**),** 1906**, op.cit**, p9

جدول رقم 41: تطور ممتلكات مؤسسات الاحتياط 1900-1905.

العمليات	الممتلكات	الزيادة السنوية
1901-1900	9.623.593.76 فرنك	845.729.03 فرنك
1902-1901	10.575.757.88 فرنك	952.164.12 فرنك
1903-1902	11.567.412.94 فرنك	991.655.06 فرنك
1904-1903	12.742.520.04 فرنك	1.175.107.10فرنك
1905-1904	13.921.317.71 فرنك	1.178.797.67 فرنك

المصدر:.M.Varnier (S.G.G**),** 1906**, op.cit**, p6

من خلال أرقام الجدول يلاحظ تزايدا واضحا في ممتلكات هـذه المؤسـسات خـلال الخمس سنوات الأولى من القرن العشرين، والذي يتأثر بالزيادة السنوية المتتالية خـلال هذه الفترة المذكورة. إن هذه الزيادة ناجمة عن تزايد عدد المشتركين وكذا توسـع عـدد مؤسسات الاحتياط الأهلية، فمن 135 مؤسسة في 30 سبتمبر 1900 إلى 173 مؤسـسة إلى غاية 30 سبتمبر 1905.

جدول رقم 42: توزيع مؤسسات الاحتياط الأهلية في شمال وجنوب الجزائر وأرصدتها إلى 30 سبتمبر 1905.

المقاطعات	عدد المؤسسات	عدد الأعضاء	الممتلكات
مقاطعة الجزائر	34	128.503	3.066.461.65
مقاطعة وهران	61	61.104	3.096.368.04
مقاطعة قسنطينة	63	170.540	5.885.444.66
قسمة الجزائر	4	16.846	561.850.47
قسمة وهران	2	7.154	79.945.88
قسمة قسنطينة	3	23.163	260.991.76
مناطق جنوب الجزائر	3	20.346	587.207.51
مناطق جنوب قسنطينة	3	35.026	383.047.74
المجموع	173	462.682	13.921.317.71

الوحدة: فرنك

المصدر:.M.Varnier (S.G.G**),** 1906**, op.cit**, p7

لقد استمر مؤشر تزايد عدد وممتلكات هذه المؤسسات؛ حيث بلغ عددها في المنطقتين المدنية والعسكرية 192 مؤسسة سنة 1908 ؛ بدون احتساب مؤسسات مناطق الجنـــوب. كما بلغ مجموع " أصولها المملوكة في 30 سبتمبر 1908 ويشمل ذلك مؤسسات المنطقة المدنية أو العسكرية في الشمال 16.918.964.17 فرنك؛ والحصيلة المملوكـــة فـــي 30 سبتمبر 1907 هي 15.518.629.95 فرنك بزيادة قدرها فـــي 30 ســـبتمبر 1908 بـــــ 1.400.334.22 فرنك "[1].

[1] Jonnart.C (G.G.A), **op.cit**, p98.

جدول رقم 43: توزيع المؤسسات الأهليّة للاحتياط وممتلكاتها في المقاطعات والقسمات ومناطق الجنوب إلى غاية 30 سبتمبر 1908.

المقاطعات والقسمات	عدد المؤسسات	عدد الأعضاء	الممتلكات
مقاطعة الجزائر	44	148.194	4.543.563.90
مقاطعة وهران	62	72.098	4.225.815.65
مقاطعة قسنطينة	67	187.655	7.556.813.80
قسمة الجزائر	01	6.203	245.275.45
قسمة وهران	03	7.537	109.381.73
قسمة قسنطينة	02	15.890	251.805.08
مناطق الجنوب	11	77.692	1.337.191.10
مجموع المناطق	190	515.269	18.269.846.71

الوحدة(عضو، فرنك)

المصدر: M.Varnier (S.G.G**),** 1909**, op.cit**, p6

يمكن متابعة الإحصاءات المالية لمؤسسات الاحتياط الأهلية في المقاطعات والقسمات ومناطق الجنوب إلى غاية 30 سبتمبر 1908 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 44: أصناف العمليات لمؤسسات الاحتياط الأهليّة في 30 سبتمبر 1908.

أصناف العمليات	المبالغ المالية
القيمة النقدية في الصندوق	10.254.471.92 فرنك
قيمة البذور في الصوامع	1.595.898.80 فرنك
تسبيقات نقدا	6.018.546.94 فرنك
تسبيقات عينا (بذورا)	140.144.33 فرنك
الاشتراكات المفروضة	260.784.72 فرنك
المجموع	18.269.846.71 فرنك

المصدر: M.Varnier (S.G.G**),** 1909**, op.cit**, p8

كما وصل عدد هذه المؤسسات في شمال الجزائر إلى 206 موزعة على المقاطعات الثلاثة:(الجزائر 57، وهران 64، قسنطينة 82). وبلغ مبلغ رصيدها المالي في 31 ديسمبر 1914؛ 25.679.645.11 فرنك؛ بزيادة قدرها 1.896.105.02 فرنك عن سنة 1913 التي وصل مبلغ أرصدتها المالية 23.783.540.54 فرنك[1].

جدول رقم 45: توزيع المؤسسات الأهليّة للاحتياط وممتلكاتها في المقاطعات والقسمات ومناطق الجنوب إلى غاية 31 ديسمبر 1914.

المقاطعات والقسمات	عدد المؤسسات	عدد الأعضاء	الممتلكات
مقاطعة الجزائر	55	163.125	7.520.487.08
مقاطعة وهران	64	78.763	6.676.258.60
مقاطعة قسنطينة	75	214.930	10.809.663.27
قسمة الجزائر	—	—	—
قسمة وهران	03	9282	303.462.69
قسمة قسنطينة	—	—	—
مناطق الجنوب	14	88.469	2.154.053.39
مجموع المناطق	211	554.589	27.463.925.03

الوحدة(عضو، فرنك)

المصدر: M. Pévier Léon (S.G.G), 1917, p7.

من خلال ما سبق نلاحظ كيف تحوّلت الإدارة الاستعمارية في الجزائر إلى مسعف ومنقذ للمسلمين من المجاعات والأزمات الاقتصادية؛ في الوقت الذي تتحمّل فيه سلطة الاحتلال الفرنسي المسؤوليّة في كونها؛ السبب الأساسي في ما عرفه المجتمع الأهلي المسلم في الجزائر من بؤس اقتصادي واجتماعي فضيع.

كما أنّ المؤسسات الأهليّة للاحتياط لم تكن في الواقع سوى واجهة دعائيّة لسياساته؛ حيث حرصت على استغلال محنة الجزائريين، وتطبيق سياسات المحتل في إخضاعه بمختلف الأساليب.

[1] Lutaud.CH (G.G.A), **op.cit**, p433.

خامسا) استهداف المرأة والأسرة الجزائريّة:

شكّلت المرأة المسلمة الجزائرية محور اهتمام الفرنسيين بعد احتلال الجزائر؛ لا كعنصر أريد أن يتمّ تطويره وتثقيفه، بل محاولة منهم في توظيف هذا العنصر، واستغلال مكانته في المجتمع الجزائري، لاستهداف الأسرة الجزائرية المسلمة، والنجاح في اقتحامها، ومن هناك يتحقق لهم إمكانيّة فرنسة جانب من عاداتها وتقاليدها ولو نسبيّا.

لقد أخذت الدّراسات الاستعمارية عن المرأة المسلمة؛ جانبا مما كتبته الأقلام الفرنسية عن أوضاعها المتدهورة، كاشفة عن معاناتها وقهرها بمختلف الأشكال، وظلم الرّجل لها، وتكبيلها بعادات وتقاليد صارمة. هذا طبعا ليسهل لاحقا طرح أفكارهم، كبدائل لإنقاذ المرأة مما تعيشه من ظلم في مجتمعها، ليسهل بذلك استهدافها ضمن مخطّطات المشروع الاستعماري، و ذلك لتحقيق الأهم وهو ضرب الأسرة المسلمة في الجزائر.

1-نضرة الفرنسيين للمرأة والأسرة الجزائرية:

كان اهتمام الدّراسات الفرنسية بالمرأة الجزائرية وأوضاعها قد سبق فترة الاحتلال الفرنسي. من ذلك ما عبّرت عنه السيّدة مونجيلاس فاني (Mongellaz Fanny)[1]؛ في كتابها عن تأثير المرأة عن العادات والتقاليد والأسرة، المنشور في 1828؛ حيث كشفت في هذا الكتاب عن استيائها من وضع المرأة في الجزائر وتونس والمغرب. واعتبرت أنّ الرجال يعتقدون بأنّ النّساء إنما خلقن لأجل إمتاعهم فقط، وفي كلّ مكان نجد بأنّ المرأة تعامل كعبده، سواء كان ذلك في المحيط البائس أو الغني، حتّى أنّ أبناؤهن في حدّ ذاتهن يعلّمونهن على احتقارهن، كما يتركن في جهل تّام ولو تعلّق الأمر في عقيدتهن[2].

كما كان يرى القانوني سارتور(Sartor) بأنّ: " أفكار الناس عن المشرق، بخصوص المرأة، ليست مجهولة لأحد، كلّ العالم يعلم ما هي ظروفها. توجد في مكان بالعائلة في وضعية أقرب هي للإخضاع "[3].

---

[1] ولدت في 1798 وتوفيت في 1830 .

[2] Fanny Mongellaz (Madame**), De l'influence des femmes sur les mœurs et les destinés des nations, sur leurs familles et la société, et de l'influence des mœurs sur le bonheur de la vie**, imprimerie de selligue, tome second, Paris, 1828,p18.

[3] Sartor. J.E , **De la naturalisation en Algérie musulmans, israélites, Européens (sénatus-consulte du 5 juillet 1865),** typographie Walder, Paris, 1865, p27.

يعتقد ماتيو (Mathieu)، في مؤلفه " دراسة جزائريـــة، الأجنـــاس، والأديـــان فـــي الجزائر"؛ على أن القرآن يضع بالنسبة للمسلمين عقبات تعارض اندماج الأهالي؛ ووفق ما طرحه جيرمان ساباتيي (German Sabatier)، وهو عمدة تلمسان ونشرها في دراســـة بعنوان"إصلاحات جزائرية" في 1891؛ فان المسلمين يرون في المرأة " كائن أدنى، تافـــه وضعيف غير قادر على التسيير، إنها تعتمد على والدها، ثمّ زوجها بدون أن تتصرّف أبدا من نفسها. محجوزة بصرامة، وتتحجّب أمام كلّ رجل والذي لا يكون من الأقارب "[1].

لقد تحدّث أيضا أرتور ألكسندر (Arthur Alexandre)[2] في كتابه " الجزائر "؛ عن المرأة العربية، ومما جاء ضمن كلامه بأنّ: " النساء العربيات هنّ عبيدات أزواجهن (...) أين يقمن بكلّ الأعمال اليدويّة. باستمرار في وضعيّة دنيا مقارنة بزوجها، فالمرأة العربية لا تأكل معه، وأيضا أقلّ مع الضيوف ". ليضيف لاحقا بأنّ: " المرأة العربية تؤمّن للرجل ثلاثة أشياء أساسيّة في الحياة الماديّة؛ الغذاء، الملبس، الملجـــأ.(...) المـــرأة العربيّـــة لا يمكنها الظهور في الاجتماعات أين يوجد الرجال وتحافظ دوما على خمارها "[3].

كما حاول هذا الأخير لاحقا، مقارنتها بوضعيّة المرأة الموريسكيّة في المدن بقوله أنّ: "وضعية الموريسكيّة، أعلى بكثير من التي هي للمرأة العربيّـــة. بعيـــدة مـــن أن تعـــاني المعاملة السيّئة في الدّاخل "[4].

يذكر الكاتب " غاستينو بنجمان (Gastineau Benjamin)؛ فـــي كتابـــة " النـــساء والعادات في الجزائر "؛ بأنّ القرآن يمنح سلطة كاملة للأزواج علـــى نـــسائهم، والقـــرآن يسمح للزوج بضرب النساء عندما يتمردن على إرادته، مستشهدا في ذلك بآيـــة قرآنيـــة هي:" les femmes sont votre champ, dit-il; allez-y quand et comme vous voudrez "[5].

---

[1] Mathieu.A, **op.cit**, pp 11-19.

[2] عضو الجمعيّة التاريخية الجزائرية(1833-1888)، محرّر سابق لجريدة الأخبار L'Akbar و الأوبسرفاتير للبليدة Observateur du Blida. (واجهة الكتاب).

[3] Alexandre Behaghel Arthur, **op.cit,** pp 444-445.

[4] **Ibid,** p448.

[5] Benjamin Gastineau, **Les femmes et les mœurs de l'Algérie**, imprimerie René house, Abbeville, 1861, p15.

لم تكتف الدراسات الفرنسية بالحديث عن المرأة ومكانتها في المجتمع العربي المسلم بنظرة فيها من التشويه والسخرية؛ بل حرصت للتعرّض أيضا لقضايا الزواج والعلاقات الأسرية والعمل والحياة اليومية والأخلاق والعادات والتقاليد.

ضمن هذا التوجه كتب أوكلير أوبيرتين (Auclert Hubertine) عن زواج الفتاة عند المسلمين في الجزائر بقوله أن: " الزواج العربي هو اغتصاب طفل (...) بعض الفرنسيين والعرب يختلفون في العادات والتقاليد: إذا ما تزوّج مع بنت لم تصل سنّ البلوغ يعتبر ذلك لدى الغربيين جريمة، انّه عند العرب عادة؛ أيضا، فصغار العرب يتزوّجون في سنّ أين الفرنسيات الصغار لازلن يلعبن العروس "[1]. في إشارة منه إلى صغر سن الفتيات المسلمات اللواتي يتزوجن في الجزائر.

يرى موريس وحل (Maurice Wahl) أيضا؛ بأن ظروف النساء العربيات كانت سيّئة، فالزواج سوق، " وآباء الزوجة هم البائعين، فالزوج يشتري، يدفع ويتصرّف بطريقته بما دفع ". كما لا تملك المرأة العربية حسب هذا الأخير، " شباب ولا نضج، ومع طفل عندما تتزوّج، تشيخ بسرعة لقساوة مهمتها كخادمة.."[2]. إنّ هذه النّضرة يشترك معه فيها العديد من الكتاب الفرنسيين حول المرأة المسلمة في الجزائر، سيرد ذكرهم.

وفق ما يراه أوكلير أوبيرتين (Auclert Hubertine)؛ فانّ الأمر يتعلق هنا بالنسبة للآباء؛ بما تجلبه من " دوروّات". فهو بذلك يريد القول بأنها سلعة تباع وتشترى وأكثر. حيث يسترسل في طرحه بالإشارة؛ إلى أن المرأة بشكل عام تباع من 30 إلى 40 فرنك، والمرأة التي تعرف نسج البرنوس من 300 إلى 800 فرنك. وعندما تشاهد امرأة في 12 سنة تبدو لك من وجهها في 20 سنة، ومع بداية الاحتلال كانت النّساء العربيات المحتفظ بهنّ كرهائن يبادلون بالأحصنة، أو يباعون في المزاد مثل الدّواب بمبلغ. "وكلّما كانت الصغيرات العربيات جميلات سيكون أكيد أن يتم شرائهن من طرف أزواج مسنّين، من خلال وضعهم الذي يسمح بدفعهن غال "[3].

---

[1] Hubertine Auclert , **op.cit**, pp 42-43.
[2] Wahl Maurice, **L'Algérie** , op.cit, p179.
[3] Hubertine Auclert, **op.cit**, pp 43-44-45.

إنّ المرأة العربية حسب بينجمان غاستينو (Benjamin Gastineau) ؛ " تتـــزوّج دائما لمّا تكون صالحة للزّواج، وتذبل في ساعة مبكّرة؛ امرأة من 12 سنة، ستصبح الأمّ الولادة (matrone) في الثلاثين"[1]. فالعربيات يضعفن بسرعة بمجرّد أن يحملن كثيـــرا، فتتأثّر صحّتهن[2].

لقد تحدث أيضا بول لابي (Paul Lapie) عن نظام الزواج للفتيات المـــسلمات فـــي الجزائر؛ تناول مسألة مفادها بأنّ المرأة العربيّة تزوّج من والديها، وإنها لن تعرف سيّدها الجديد قبل الاحتفال الذي يوحّدهم إلا إذا كان من الأقارب[3]. كما يضيف أيـــضا أوكليـــر أوبيرتين (Auclert Hubertine)؛ ضمن هذه النقطة بالقول أن: " المرأة العربية التي تباع وهي صغيرة لزوج تكون محجوزة من هذا الزوج "[4]. مع ذلـــك يبـــدو أنّ المـــرأة الهندية تعامل أقل من المرأة العربيّة: هذا الجنس، يقول رئيس الدير ديبوا (Dubois): "لا يحتلّ في الهند مرتبة أعلى بكثير من العبيد "[5].

كما استرسل أيضا ديفوموا كليمون (Duvemois Clément) في استهدافه للرجـــل العربي واستغلاله لزوجته وبناته في كل شيء بقوله أنه: " من الناحية الأخلاقية، فالعربي قد سقط لآخر سلّم من التهور(...) زوجته هي دابّة بثمن والتي تذهب للبحث عن المـــاء، الحطب، وعليها يتركّز كلّ عبء الأشغال المنزلية. انّه متعدّد الزوجات(...) بنته يتم بيعها من طرفه لأوّل مشتر والذي يتقدّم بعدد كاف من الدورو "[6].

وفق ما يطرحه أوكلير أوبيرتين (Auclert Hubertine) فان: " الفرنسيين يـــسمحون للعرب للقيام بالتّعدّد في الزواج في حين يمنعونه على أنفسهم ". مع تعقيبـــه علـــى هـــذه المسألة بقوله أنه: " إذا ما كان التعدّد ضروري للعرب، فالأغنياء فقط، بإمكانهم.."[7].

---

[1] Benjamin Gastineau, **op.cit**, p23.
[2] Hubertine Auclert , **op.cit**, p65.
[3] Paul Lapie, **La femme dans la famille**, Octave. Doin. Editeur, Paris, 1908, p16.
[4] Hubertine Auclert , **op.cit**, p69.
[5] Paul Lapie, **op.cit**, pp 16-17.
[6] Clément Duvemois , **op.cit**, p100.
[7] Hubertine Auclert , **op.cit**, p64.

كما انتقدت الصّحافة التعدّد المسموح به للأهالي[1]. مع أن موريس وحل (Maurice Wahl) ينفي وجود التعدد لدى الأهالي كقاعدة من خلال قوله أن: " تعدد الزوجات هو أبعد من أن يكون عاما ، نعد فقط 20.000 أسرة متعددة بين الأهالي المستقرّين "[2].

إنّ هذا الطرح يشاركهما فيه أيضا السيد ريكو (Ricoux)؛ ضمن مؤلفه "الديموغرافية المصوّرة للجزائر "، حيث لم يكن يساند الفكرة الرائجة لدى الفرنسيين، بانتشار التعدد بين المسلمين الجزائريين. حيث يفسر هذه المسألة بقوله: " أنه لكي يكون لك نساء كثيرات، يجب أوّلا أن تكون مؤهلا لتغذيتهن. العربي الواحد ليس له سوى امرأة واحدة (...) غالبيّة هؤلاء الناس الفقراء، رعاة أو خمّاسة محكوم عليهم من خلال فقرهم نفسه، إلى عزوبيّة دائمة "[3]. كما أنها أيضا نفس نضرة أندري نوشي وآخرون؛ في أن تعدد الزوجات لدى المسلمين في الجزائر، كان " مقصورا في الريف إلا لدى الإقطاعيين"[4].

لقد أبرز موريس وحل (Maurice Wahl) مكانة الأب في العائلة العربية من خلال قوله بأنه: " محترم أكثر منه محب، يخاف منه أكثر من أن يحترم، لا أحد يجلس بحضوره، يأكل بمفرده، وانه فقط عندما يكون تخيما يأتي دور المرأة والأطفال "[5].

مع ذلك يرى هذا الأخير بأن الأمر كان مختلفا مع نساء منطقة القبائل: " فهنّ لسن محكومات للبقاء في البيت؛ أكثر حريّة من نساء العرب. ويأكلن بحضور الزوج، وتظهر بوجه مكشوف، يذهبن ويأتين عبر القرية، وجزء من وقتهنّ يقضينه في الينبوع، والذي هو نقطة اجتماعهنّ، وقاعة مناقشتهنّ، لكن لا يستحققن اللّوم بالكسل؛ إضافة للعناية بشؤون المنزل؛ إنهن يضعن اليد للمهمّة الكبيرة، يزرعن حقول الخضار، رجال ونساء"[6].

كما يستعرض بينجمان غاستينو(Benjamin Gastineau)؛ كلاما فيه مدح وذم لوضع النساء العربيات في منطقة القبائل، في كونهن يلعبن؛ " دور العمال العالميات في القبائل، فهنّ طحّانات، عاجنات، طبّاخات، منظّفات، خيّاطات..الخ، إنّهن يستعملن لأعمال الصّيانة

---

[1] **Ibid**, p71.
[2] Wahl Maurice, **L'Algérie**, op.cit, p179.
[3] **Ibid**, pp 179-180.
[4] نوشي، لاكوست، برنيان، **المرجع السابق**، ص213.
[5] Wahl Maurice, **L'Algérie**, op.cit, p179.
[6] **Ibid**, pp 183-184.

لأسيادهن، نصف الآلهة (الأزواج)، الذين يحتقرون أعمال الجملة (de peine)، ويقتلون الوقت في سباق الفانتازيا "[1]. في إشارة منه لاعتماد الرجل العربي على المرأة واستغلالها في كل خدماته، في الوقت الذي يتفرغ فيه للتسلية.

تجاوز بعض الكتاب الفرنسيين في حديثهم عن ظروف المرأة العربية، وما تعانيه من ظلم وقهر حسب رأيهم، لما يتعلق بالجانب الأخلاقي والسلوكي؛ حيث أطلقوا ألسنتهم عبثا للنّيل من سمعتهن و أخلاقهن. وضمن هذا التوجّه؛ يرى ديفوموا كليمون (Duvemois Clément) بأنّ:" المرأة العربية، كانت محرومة من كلّ تعليم أخلاقي، متعوّدة منذ طفولتها لاحتقار الجنس الأكثر قوّة "[2].

وأكثر من ذلك يتجاوز هذا الأخير بحقهن من خلال قوله بأنها " تمنح نفسها لأول من يأتي في أيّ ظرف كان. لتبرير إذا الغيرة أكثر منها الخوف الضعيف من زوجها. وتمنح نفسها لكلّ من بإمكانه أخذها، وليس لها إدراك بخزيها. عندما يتم التّجاوز عليها من خلال المعاملات السيّئة لسيّدها، إنها تصل إلى مغالطة مراقبته، إنّها تهرب للمدينة لتلجأ إلى منزل دعارة. أكثر من مرّة فزوجها، والّذي يعرف أين هي، يذهب لجلبها ويأتي بها عنده عن طيب خاطر أو بالقوّة "[3].

لم يكتف ديفوموا كليمون (Duvemois Clément)؛ بهذا القدح لشرف النساء العربيات المسلمات في الجزائر، بل تجاوز ذلك أيضا، من خلال إشارته لعدم وجود رابطة عائلية حقيقية؛ حيث يقول: " عند العرب إننا نرى، أنّ العلاقات العائلية لا وجود لها بتاتا ماعدا علاقات الملكيّة. الشعور بالواجب هو أجنبي عليه بالمطلق (...) يسرق، يقتل، يغتال، أيا كان! العربي يقول لما يكون لديك أياد قوية، لما تكون ذو طاقة، فلن يتكلموا عنك إلا باحترام "[4].

إنّ نضرة التشويه التي دأبت كتابات استعمارية على تدوينها، بخصوص المرأة والمجتمع المسلم عامة لتبرير سياسات إدارة الاحتلال في الجزائر. لا ينف وجود أقلام كتبت إلى حد ما بأدب وموضوعية عن المرأة العربية المسلمة، من ذلك ما أشاد به دي

---

[1] Benjamin Gastineau, **op.cit**, p16.
[2] Clément Duvemois , **op.cit**, op.cit, p101.
[3] **Ibid.**
[4] **Ibid.**

فوييد (de Feuillide) في مؤلفه " الجزائر الفرنسية "، حيث أبرز مكانة المرأة العربية في الجزائر من خلال وصف ساحر؛ جاء فيه أنه: " في الجزائر الأهلية فالمرأة أكثر تأثيرا، أقلّ عبودية ممّا نتوقعها. إننا نجدها هنا وفي كلّ مكان، بمقدرتها الطبيعيّة، وتدلّلها، فضولها، تغلفها، براعتها، بقوّة دموعها أو أفراحها، من خلال احتياطاتها أو بتخليها (...) خلال كلّ تركيز إمبراطوريتها، من خلال كلّ مهارتها لأن تفعل في الخارج نفس أقصى الاستفادة من خفض محاولات تمويهها، في أهواء الرجال سرّ قمّة ضعفهم. وبالتالي الحفاظ على قدر معيّن من النفوذ (التأثير) في التناقضات (...) والتي يحدّدها القانون الإسلامي ويشرعها "[1].

من بين هذه الأصوات الفرنسية المتزنة في كتاباتها؛ نذكر أيضا " أندري نوشي وآخرون "، في مؤلفهم " الجزائر بين الماضي والحاضر "؛ حيث أشاروا ضمن كلامهم على أنّه " من الخصائص المميّزة للمجتمع الجزائري منزلة المرأة فهي سيّدة البيت ". مع ذلك يرون بأنّها كانت " محجوبة عن الشوارع ومحرومة من التعلّم والشغل ". لينتقلوا لاحقا للحديث المرأة العربية بالمدن والأرياف، حيث رأوا بأنّهن في المدن " لا يجدن حرجا في تكليف الرجل بالمهمّات خارج البيت "[2].

وإذا ما كانت المرأة في الريف تخرج من البيت حسب ما يقولون؛ فكان ذلك " من أجل الشغل فهي تعمل لفائدة الرجل ". كما استشهدوا أيضا بمقولة " شالر " لنفي مزاعم استعباد المرأة العربية في الجزائر. هذا الأخير الذي قال بأنّهن: " لم يكنّ مستعبدات أو محلّ أفكار مظلمة أو عبارة عن زينة أو آداب "[3].

وضمن هذه المسألة أيضا؛ يعتقد حميدة عميراوي؛ بأنه " من الثغرات التي تسلّل منها الاستعمار الفرنسي إلى المجتمع الجزائري هي واقع المرأة العلمي. حيث استغلّ عدم اهتمام المجتمع الجزائري بتعليمها. وعدم السّماح لها بالخروج وممارسة المهن الحرّة "[4]. كذريعة للمرافعة عنها، مما دفعهم لاقتراح مشاريع سعت في ظاهرها إلى تعليمها وتوعيتها، لكن في حقيقة أمرها، كانت تهدف إلى دفعها للتمرّد والتحرّر.

---

[1] de Feuillide.C, **L'Algérie Française**, p243.

[2] نوشي، لاكوست، برنيان، **المرجع السابق**، ص213.

[3] **نفسه.**

[4] حميدة عميراوي، **فواصل في الفكر والتاريخ**، دار البعث ، قسنطينة،2002، ص 100.

إنّ من بين المواقف المشرّفة للمرأة الجزائرية، والّتي يرويهـا دومـاس (Daumas) نفسه في كتابه القبائل الكبرى (les Grande Kabylie)، على أنـه فـي سـنة 1844، وعندما سؤل رؤساء القبائل عن سبب دفاعهم بضراوة، ورفضهم الاستـسلام والجنـوح للصلح رغم عظمة القوّات الفرنسية المهاجمة بزعامة بيجو نفسه، فكان جـواب هـؤلاء بقولهم: " كنّا مستعدين أن نستسلم بعدما شاهدنا ذلك الجيش الجرار، إلا أن نساءنا اللّواتي ساءهن ميلنا إلى طلب الصلح، أقسمن اليمين على أن يخرجن عن طاعتنا إذا لم ندافع عن أنفسنا مهما يكن من أمر"[1].

2-إستراتيجيّة إدارة الاحتلال الفرنسي لاستهداف المرأة المسلمة الجزائريّة ومظاهرها:

لقد تبنّت إدارة الاحتلال الفرنسي، في إطار سعيها لتوغّلها في المجتمـع الجزائـري؛ استهداف المرأة المسلمة ومحاولة التلاعب بحجّة، ما تراه واقع متدهور ليظهر بـذلك، أنّ ما تقوم به هي مساعدة إنسانية لتحسين أحوالها، وبالتالي استدراجها ضمن ما يخطّط لـه الاحتلال من مكائد لضرب الأسرة والمجتمع المسلم في الجزائر عامّة.

ضمن هذا التوجّه؛ يذكر الجنرال بيجو(Bugeaud) بأنّ: " أفـضل وسـيلة لإركـاع المتمرّدين هو ضرب مصالحهم، وأول مصالحهم هم النساء "[2].

كما يشير أيضا صالح فركوس على أنه بداية من 1845 " بدت للقادة الفرنسيين فكرة إنشاء مدارس خاصّة بالفتيات المسلمات "[3]. مع العلم أنه لم يكن في مدينة الجزائر مدرسة للبنات العربيّات[4].

وهكذا مضت إدارة الاحتلال الفرنسي ضمن مخطّطها؛ بـأن فـتح المجـال لـبعض المغامرين من أجل الاهتمام بالبنت المسلمة، وكان ذلك من خلال دفعهـا للإقبـال علـى مزاولة التعليم المهني[5].

ضمن هذا التوجّه برزت إحدى المربّيات الفرنسيات تدعى السيّدة أليكس (Alix) حيث كتبت إلى وزير الحربية الفرنسي قائلة: " إنّكم سيدي الوزير لا تجهلـون (...) أنّ أكبـر

---

[1] مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 121.
[2] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص28.
[3] صالح فركوس ، **المرجع السابق**، ص285.
[4] Hubertine Auclert, **op.cit**, p138.
[5] حميدة عميراوي، **فواصل في الفكر والتاريخ**، المرجع السابق، ص 100.

تأثيرا في إفريقيا هو تأثير المرأة، كما هو الحال في أوروبا إنكم إذا خصّصتم لحضارتنا 100.000 من الفتيات الجزائريات اللاّتي ينتمين لمختلف طبقات المجتمع (...) ستصبحن في المستقبل بحكم الأشياء زوجات بارعات ومحظوظات (...) و سيضمنّ لكم خضوع البلد إلى الأبد (...) وذلك بالتّأثير على أزواجهنّ (...) غير أنّ تحقيق هذا الهدف الرائع، يقتضي مبلغا يقدّر بحوالي 200.000 فرنكا "[1].

لقد أقدمت السيّدة أليكس (Alix) سنة 1846، على فتح مدرسة لتعليم البنات الجزائريات اللغة الفرنسية والعربية، بجانب بعض المهن كالطّرز والخياطة . كما أسس بدوره بيجو (Bugeaud) عام 1847 مدرسة خاصّة في الجزائر العاصمة للبنات، لإظهار دعمه لهذه السياسة الفرنسية تجاه المرأة العربية[2].

إنّ هذه المرأة الفرنسية، كانت قد كرّست حياتها لتحقيق هذا المشروع الاستعماري. فقد كتبت تقول: " لقد جبت الأوساط العربية وتكلّمت إلى العائلات عن هدفي (...) وكنت أصطحب معي في زيارتي لكلّ عائلة هديّة إحسان وسخاء (...) وأكّدت خاصّة احترامي لدين البلد ". مع ذلك تعترف بأن تجربتها باءت بالفشل[3].

كما تبع ذلك لاحقا؛ الإعلان عن مراسيم عام 1850 والتي ترجمت من خلال فتح مدارس في المناطق العربية؛ بما في ذلك مدارس خاصة بالبنات المسلمات، حيث كانت "نفيسة بنت علي " أولى البنات الجزائريات اللواتي تحصّلن على شهادة البريفي عام 1856. كما فتحت أيضا مدارس كثيرة خصيصا للجزائريات، حيث كان يشرف عليها رجال الدين المسيحيين، مما يشير لارتباط مشاريع التنصير بتعليم الفتيات المسلمات. "فانتشرت هذه المدارس عبر أنحاء الوطن واتخذت طابع المدارس المهنية الحرّة خاصة مهنة نسج الزرابي "[4].

طرح دي فوييد (de Feuillide)؛ أفكاره وتصوراته بخصوص تعليم البنات واستغلال دورهم في المشروع الاستعماري في الجزائر، حيث دعا لإقامة مدارس داخلية في الجزائر، تضعها حسب وصفه " إدارة ذكية "، بشرط أن لا تفتقد للتلميذات. ففي غضون

---

[1] صالح فركوس ، **المرجع السابق**، ص285.
[2] حميدة عميراوي، **فواصل في الفكر والتاريخ**، المرجع السابق، ص 100.
[3] صالح فركوس ، **المرجع السابق**، ص285.
[4] حميدة عميراوي، **فواصل في الفكر والتاريخ**، المرجع السابق، ص ص 100- 101.

سنوات قليلة، فانّ المرأة في الجزائر الأهلية، ومن خلال الأهميّة التي تحتلها في الأسرة، وكذا من خلال المكانة والتي تحضا بها في المواضع المختلفة للمجتمع، " ومن خلال تأثيرها على الأخلاق، ستتقدّم بدورها في مسالك تحريرها، وتصبح إذن في إفريقيا، مثلما أصبحت عليه المرأة في أوروبا، أحد العناصر الأكثر تأثيرا في حضارة جنسها. انه من خلال المرأة إذا بإمكاننا أن نستكمل الانصهار الفرنكو-عربي "[1].

كان الهدف من هذا النّوع من التعليم المهني والمخصص للفتيات يتمثل في محاولة كسب الجزائريين واحتلال عقولهم ، كمقدمة للسيطرة على ثرواتهم، مع الحصول على إمكانية نشر اللغة والثقافة الفرنسية وسط المجتمع الجزائري، من خلال أطراف جزائرية. ومحاولة الفرنسيين تفتيت العادات والتقاليد الجزائرية ومن ثمّة تفتيت وحدة الصفّ الجزائري، من خلال خروج المرأة سافرة مع ممارستها لمهن وأمور لم يسبق لها أن مارستها في السّابق[2].

أشار دي فوييد (de Feuillide)؛ على أنّه بإمكاننا من خلال هذه التربية؛ أن نقرّب الجنسين العربي الأهلي والفرنسي الأوروبي ومن ذلك قد نصل في عملية الانصهار إلى الزيجات المختلطة ومن كلّ الطّوائف في الجزائر مسلمين ، فرنسيين، إسرائيليين، كاثوليك و بروتستانت[3].

كما طرحت مسألة استعمال الطبيب كأداة للاقتراب من الأسرة المسلمة؛ والمرأة بالخصوص، وضمن هذا التوجّه يقول دي فوييد (de Feuillide) أيضا؛ بأنّ " الطبيب الاستعماري لن يتأخّر عن أن يكون أكثر عامل مؤثر في الانصهار الفرنكو-عربي. سيكون لديه الرجال بل النّساء، والنّساء قبل الأطفال. لأنّ في الجزائر الأهلية فالمرأة أكثر تأثيرا "[4].

ضمن هذه النقطة يذكر برتراند إميل (Bertherand Émile) في مؤلفه " طب وصحة العرب، دراسات في ممارسة الطب والجراحة عند المسلمين في الجزائر "؛ بأنّه لم يكن من النّادر السّماح للجرّاحين الفرنسيين، بالتّوغّل لمعالجة نساء الأهالي وبناتهم خلال

---

[1] de Feuillide.C, **op.cit**, pp 245-246.

[2] حميدة عميراوي، **فواصل في الفكر والتاريخ**، المرجع السابق، ص 101.

[3] de Feuillide.C, **op.cit**, p246.

[4] **Ibid,** p243.

سنوات 1847، 1848 و 1850. إن حوالي 45.000 عربي قد عولجوا من طرف أطبّاء المكاتب العربيّة من ضمنهم 10.775 في مقاطعة وهران، 16.061 في مقاطعة قسنطينة؛ 17.382 في مقاطعة الجزائر[1].

لقد اعترض المسلمين أحيانا من تصرّفات بعض الأطبّاء الفرنسيين مع نسائهم؛ من ذلك ما جاء في تقرير باربديت (Barbdette) حول أسباب الهجرة الجزائرية لسكان تلمسان للمشرق، حيث ورد فيه كلاما بخصوص هذه المسألة: أشاروا خلالها السكان إلى "مشاكل الصحّة بإلحاح كبير، واشتكوا كثيرا من تصرّفات بعض الأطباء الفرنسيين مع نسائهم وبناتهم اللاّئي يضطرّون إلى زيارتهم "[2].

اقترح أيضا أوكلير أوبيرتين (Auclert Hubertine) أيضا، ضمن الأدوار المنتظر اعتمادها للمرأة العربية في الجزائر، أنه بالإمكان استخدامهن من أجل إجراء تحقيقات في الجزائر عن شؤون الأهالي والعرب[3]. غير أن بعض الكتّاب الفرنسيين أبدوا استيائهم من اعتراض المسلمين من سياسة الإدارة الاستعمارية تجاه المرأة المسلمة والرغبة في تربيتها وترقيتها وتهذيبها.

ضمن هذا التوجه؛ يذكر ماتيو (Mathieu) بأن المسلمون يقولون: " ما الذي ستقدّمه لها لغة الرّوامة (الأوروبيين) إلا إذا ما كانت ستسهّل مقابلات ممنوعة وخطيرة؟ فالقرآن يكفي لتلقينها واجباتها ". و حسب هؤلاء المسلمين فانّ تعليمها من شأنه أن يجعلها تكسب عادات وسلوكيات وأفكار تجعلها تتمرّد عن واقعها، وبالتالي تحدث مشاكل مع ربّ العائلة. ثمّ ما الذي ستقدّمها لها هذه الأجنحة التي ستكسبها من التعليم " إذا ما كانت غير قادرة ولا يجب أن تطير؟ ". فمثلما يقول هذا الأخير: " إن تعليم المرأة العربية سيكون تذويبا للأسرة المسلمة. مثلما نظّمها قانون محمد؛ والآن لا يقبل أن يرسل ابنته أبدا إلى المدارس العربية الفرنسيّة "[4].

---

[1] Bertherand Émile, **Médecine et hygiène des Arabes: études sur l'exercice de la médecine et de la chirurgie chez les musulmans de l'Algérie**, Germer Baillière, libraire-éditeur, Paris, 1855, p563.

[2] **عمّار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، المرجع السابق، ص ص 219- 225.

[3] Hubertine Auclert, **op.cit**, p23.

[4] Mathieu.A, **op.cit**, p19.

يبدو أنّ ماتيو (Mathieu)؛ قد وجد شيئا من العزاء في سياسة إدارة الاحتلال تجاه المرأة المسلمة بمنطقة القبائل؛ حيث أضاف بأنه على العكس من ذلك، فانّ المرأة القبائلية قد حافظت على بعض العادات من التقاليد المسيحيّة فيما يتعلق بالتنظيم العالمي؛ " فالمرأة أقلّ اضطهادا وحافظت على أكثر قدر من الاحترام والتأثير، وعدد كاف من الأولاد وبعض الفتيات يرتدن مدارسنا". مع ذلك يقر بأنه " منذ أن يتممن مستوى التعليم الابتدائي؛ فلن يجدن مكانا لا في الأسرة الأهلية والتي يرفضونها، ولا في الأسرة الأوروبيّة أين لا يمكنهم الدّخول، وسيكون من الصّعب عليهن خلق منزل صادق وسعيد والنتائج المتحصّل عليها غير مشجّعة "[1].

أما بخصوص البنات المشرّدات من جراء تأثير مجاعة 1867 فيذكر ماتيو (Mathieu) بان:" الكاردينال لافيجري اللاّمع جمعهنّ وربّاهنّ، فتدخله السّخي أنقض اللّواتي تزوّجن مع يتامى عرب وأصبحن مسيحيات وجمّعن في قرى خاصّة، لكن الأخريات رجعن إلى الدوّار للمعاودة مع الإسلام "[2].

إن الاستنتاج الذي نخلص إليه من آراء ماتيو (Mathieu)؛ مفاده أن محاولة تميّيع المرأة المسلمة وفرنسة عاداتها وتقاليدها لم تنجح على الأقل خلال القرن 19، وان نجحت نسبيا فليس لها حضّ في الاستمرار، وفي كلتا الحالتين، ذلك يعد فشلا لسياسة الإدارة الاستعمارية تجاه المرأة المسلمة. إنّ ذلك يبرز مجدّدا ما امتلكه المجتمع العربي المسلم الجزائري، من حصانة في مواجهة سياسة الفرنسة رغم أوضاعه المتدهورة.

أما بالنسبة للأسلوب المتعلّق بالانصهار، فبإمكانه حسب الدكتور بورديي (Bordier)، أن يؤدي إلى نتائج أكيدة. ويستشهد هنا بمنطقة القبائل؛ حيث يعتقد بأنّها تختلف عن مناطق العرب، فالمرأة القبائليّة حسب اعتقاده؛ لها خصوصيّات تؤدي إلى نجاح هذا الأسلوب في الاندماج مع الفرنسيين والأوروبيين مقارنة بالمرأة العربية، لأنه حسب مزاعمه فانّ: " القبائل يملكون في عروقهم قسما لا بأس به من الدّم الأوروبي"[3].

---

[1] **Ibid**, pp 19-20.
[2] **Ibid**, p20.
[3] Bordier.A (Dr), **op.cit**, p190.

كما اعتبر أيضا هذا الأخير؛ بأنّ منطقة القبائل تعدّ وفق ما يقوله: " حليفة طبيعيّة في الجزائر". غير أنّه يتحسّر بسبب ضعف الزيجات المختلطة بها، من خلال قوله أنه "للأسف فهذه الزيجات، وأتكلّم عن التي هي قانونيّة، لا يوجد وثيقة بالنسبة للآخرين، هي نادرة: ففي مجال 47 سنة لا نعد سوى 120 زيجات مابين أوروبيين ونساء مسلمات، من ضمنها 53 فقط تمّ عقدها من طرف فرنسيين ". في حين كان يرى بأن " الاتّحاد بين الفرنسيين والنّساء اليهود هو نسبيّا أكثر تواترا "[1].

إنّ هذه الحسرة والأسف لدى بعض الكتّاب الفرنسيين، لإظهار فشل سياستهم تجاه المرأة المسلمة التي لم تثمر، وفق ما كان يخطّط لها. لم تمنع أحدهم من استعراض ما اعتبره عمل منجز من طرف الفرنسيين.

أدرك لافيجري (Lavigerie) بدوره؛ مقام المرأة في الأسرة والمجتمع الجزائري، حيث وجه اهتمامه في العمل على التأثير عليها، كان يرى بأن المرأة هي مدار الحياة الاجتماعية والوصول إليها، يعني حتميا الوصول للأسرة كلّها. لتحقيق هذه الغاية سعى هذا الأخير لتأسيس فرقة خاصة بالتبشير وسط العنصر النسوي، حيث كان يصرح باستمرار بأنه: " عند المسلمين لا توجد سوى المرأة التي يمكن أن تجابه المرأة، وتوصّل إليها تعاليم المسيحية وأنوارها الحضاريّة ". كما كان هذا الأخير؛ يوصي الأخوات البيض بضرورة " إحداث علاقات حميميّة مع الأسر الجزائرية والتركيز على المرأة: "لكونها شخصية جدّ مؤثرة في المجتمع الجزائري "[2].

إنّ اهتمام المبشرين بالمرأة الجزائرية منشؤه في الواقع لمقامها في الأسرة الجزائرية، ولتأثيرها على الزوج والأولاد " تحقيقا لأمنية لافيجري الذي كان يرى أن مهمّته ستبقى عقيمة ما لم تتوغّل إلى العائلة القبائلية حتّى تشمل المرأة نفسها ". حيث كان المبشّرون ينظرون بشكل عام للمرأة الجزائرية على أنّها " زبونة ثابتة لكونها تبقى في منطقة قارّة ولا تغادرها ولذلك فانّ تنصيرها حتميّة تستعمل على إخراجها من وضعية تعتبر في غالبيتها مزرية " [3].

---

[1] **Ibid.**

[2] مزيان سعيدي، **النشاط التنصيري للكاردينال لا فيجري في الجزائر 1867-1892**، ط1، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2009، ص ص 85-90.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 242-243.

من خلال ما سبق نلاحظ بأن المرأة الجزائرية المسلمة؛ قد كانت هدفا ووسيلة في إطار منظومة السياسة الفرنسية بالجزائر، لإدراك المحتل الأجنبي مدى أهمية وخطورة الدور الذي تلعبه في المجتمع الجزائري المسلم، لذا سعى الفرنسيون إلى توظيف وضعها المتدهور نسبيا في بعض المجالات أو المناطق؛ رغبة في استدراجها نحو سياساتهم الماكرة.

سادسا) فرض رقابة إداريّة على المهاجرين الجزائريين ورحلة الحج:

كانت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر والمتربول، تخضع المهاجرون الجزائريون إلى البلاد الإسلامية، وكذا رحلة الحج لرقابة صارمة من طرفها، تحقيقا لعدة أهداف؛ تتعلق أساسا بمنع تأثرهم بالدعاية المضادة خاصة منها العثمانية ببلدان المشرق العربي، خوفا منها من استخدامهم ودعمهم من هذه الأطراف في صراعهم مع سلطة الاحتلال الفرنسي.

كما كانت بدورها رحلة الحج مصدر تخوف من طرف الفرنسيين في الجزائر، من خلال إقرارهم بأنّ هذه الرحلة لا تزيد المسلمين الجزائريين سوى مزيدا من التعصب الديني. ولعل هذا ما يفسر إقدام الإدارة الاستعمارية بمنع بعض مواسم الحج بالنسبة للمسلمين الجزائريين لأعذار متعددة، ترتبط بالظروف الأمنية والصحيّة في المشرق العربي.

1-سياسة إدارة الاحتلال الفرنسي في تسيير ظاهرة هجرة المسلمين الجزائريين:

حملت مواقف الإدارة الاستعمارية في الجزائر تناقضات صارخة من مسألة سياسة التّهجير، وهجرة الجزائريين. كما كانت تتأثر بظروف المستعمرة وضغوطات أنصار التيارات المؤيدة والمعارضة لهجرة السكان المسلمين. لقد اختلفت هذه المواقف بين السنوات الأولى للاحتلال وفترة ما بعد استسلام عبد القادر على الأقل .

ففي البداية شجعت إدارة الاحتلال الفرنسي على تهجير العرب لتوفير مساحات كافية للمهاجرين الجدد ومشاريع الاستعمار. ولاحقا أصبحت سياستها تتأرجح بين التشجيع والتقييد وفرض رقابة عليها حسب المستجدات في المستعمرة. إذ نجدها تقبل بالهجرة المحدودة للأفراد والجماعات، وأحيانا تتفادى منعها رغبة في الحصول على أراضي للاستعمار والمعمرون الجدد.

لقد كانت أيضا في نفس الوقت؛ تعارض الهجرة الواسعة (المكثفة)، والتي من شـــأنها الإضرار بمصالح المستعمرة في ضمان هذه القبائل أمن طرق المواصـــلات، ومـــوارد الضرائب التي يدفعونها لخزينة إدارة الاحتلال الفرنسي، يضاف إلى ذلك مخاوف فقـــدان أيدي عاملة رخيصة للاستعمار. يضاف إلى ذلك مخاوف فرنسا مـــن اســـتغلال هـــؤلاء المهاجرون الجزائريون من طرف الباب العالي في المشرق ضـــمن الدعايـــة العثمانيـــة لضرب مصالح فرنسا في الجزائر والمشرق العربي.

ورد في جريدة المرشد الجزائري (Le Moniteur Algérien)، الجريدة الرســميّة للمستعمرة، عدد 408 والصادرة بتاريخ 24 نوفمبر 1840؛ كلاما فيه إطراء لسياسة إبعاد وتهجير العرب، من ذلك ".. وللحصول على أكبر النتائج، أرادت حكومة الملك الحصول عليها بمساعدة سكان الجزائر، بحيث في الوقت الذي يقوم فيه الجيش بإبعاد العرب يقـــوم المعمّرون بتغطية الأراضي التي يتخلّى عليها العدو [يقصد بذلك المسلمين الجزائريين] و ملء الفراغ الذي أحدثته الحرب "[1].

كان يخترق الإدارة الفرنسية في الواقع " تيارات متـــضاربة فـــي مواجهتهـــا لهـــذه الحركات، من جهة، فهي ترى في هذه الهجرة الأهليّة وسيلة لزيادة الأراضـــي المتاحـــة للاستعمار "[2]. ومن جهة أخرى كانت في بعض الحالات تسعى لتقييد هجرة الجزائـــريين، حيث اقترح الدوق أيسلي (le Duc d'Isly) في 11 أكتوبر 1845، فرض حضر علـــى القبائل المهاجرة. كما ورد في رسالة الحاكم العام إلى وزير الحرب كلاما يتضمن ردعـــا للهجرات الجماعية للجزائريين، حيث يقول: " لديّ رغبة المطالبة بأنّ كلّ القبائل التي لـــم ترجع لمناطقها، من الآن لغاية نهاية نوفمبر، يتم الحضر عليها وأراضيها تنتقـــل لملكيّـــة الدولة.."[3].

وهكذا تمّ الموافقة من حكومة الملك على هذا المقترح من خلال ردّ الـــوزير فـــي 22 أكتوبر 1845. غير أن رغبة إدارة الاحتلال في الحصول باستمرار على أراضي جديدة

[1] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص26.

[2] Kamel Kateb, **op.cit**, p411.

[3] **Ibid**, p412.

لمشاريع الاستعمار، قد جعل هذه الأخيرة تغض الطرف أحيانا عن حركة هجرة الأهالي المسلمين للخارج[1].

أثارت كثافة حملات الهجرة قلق الحاكم العام للجزائر، كما يبيّنه مستخلص سجل المداولات للمجلس الأعلى للإدارة في جلسة 17 أفريل 1846، حيث " كلّف السيّد بوشي (Poucher) من طرف الحاكم العام للجزائر بالبحث في كيفيّة وضع مشروع مرسوم بسرعة، يهدف إلى وضع حد " لهذه الظاهرة المتصاعدة خوفا من " الضغط الذي تشكّله حركات هجرة العشائر العربيّة، وخاصّة نحو المغرب"[2] .

كان مشروع هذا القرار في الواقع " يعكس محتوى النقاشات التي تأيّد أو تعارض هذه الهجرة، هجرة تعتبر صالحة للاستعمار الأوروبي ، لكنّها تثير مخاوف في المدى القريب لأنّنا نرى فيها خسارة وخطرا ". واستشهد كمال كاتب هنا بمسألتين حيويتين؛ الأولى تتعلق بفقدان " العشائر الذين هم مسؤولين عن أمن الأشخاص والقوافل المتنقلة ". وهذا من شأنه أن يفرض " تجنيد قوات عسكريّة هامّة لضمان أمن هذه القوافل ". بمعنى أن هذه الأخيرة ستضطر لسحبها من القوات العسكرية، وبالتالي نجد هنا بأن تسوية هذه المشكلة قد يوقعنا في مشكلة أخرى[3].

أما المسألة الثانية فتتعلق بنقطة مفادها أن هذه العشائر كانت تمدّ إدارة الاحتلال الفرنسي بوسائل نقل كبيرة والتي بدونها مجهودات الحرب تضعف " لأن التي هي تابعة للجيش لم تكن تمثل سوى عشر الاحتياجات[4].

لقد صودق في النهاية على قرار المشروع بالإجماع من طرف المجلس. حيث أشارت مادته الأولى إلى العشائر التي هاجرت، والثانية كانت احتمائيّة " وتعلن عن نزع الأرض من كلّ عشيرة أو جزء عشيرة تهاجر في أجل أقصاه شهر " مع إعلان كل الملكيات المشتركة أو الخاصة التابعة لعشائر أو جزء من عشيرة مهاجرة حاليا سواء بالمغرب أو بالصحراء كملكيات للدولة. أما المادة الثانية؛ فتضمنت ترتيبات مستقبلية تنصّ على أن

---

[1] Ibid.

[2] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص81.

[3] **نفسه**، ص83.

[4] **نفسه**.

"كلّ عشيرة أو جزء من عشيرة تهاجر تنتزع منها ملكياتها المشتركة أو الخاصة وفي أجل شهر ابتداء من يوم الهجرة إذا لم تحصل على الأمان من القائد الأعلى للفرقة.."[1].

حاولت الإدارة الاستعمارية السكوت مؤقتا على حركة الهجرة للأهالي للرغبة في استرجاع الأراضي بأقل تكلفة ممن طرف الاستعمار، حتى أنه ورد في رسالة وزير الحرب إلى الحاكم العام بالجزائر بتاريخ 4 أوت 1856، والمتعلقة بعدّة طلبات هجرة نحو سوريا لعائلات من منطقة معسكر؛ عبارات تفيد بدعم هذا التوجه الفرنسي تجاه هجرة الأهالي ، حيث جاء في كلامه: " كلّ يوم تتطلب عمليّة الاستعمار أراضي جديدة جاهزة، ولهذا تعتبر الهجرة غير ضارة، لأنّها تزيل عراقيل تواجهنا "[2].

سعت إدارة الاحتلال الفرنسي للتحكم في ظاهرة الهجرة الجزائرية، لكونها قد انتبهت إلى خطرها على المصالح الفرنسية في الجزائر والخارج، لذلك استعملت كلّ الوسائل لمنعها، من ذلك " إصدار قانون 1874 الذي يمنع الهجرة إلا بترخيص. ومن أجل إقناع الجزائريين بعدم الهجرة طلب المقيم العام سنة 1893 من شيوخ المذاهب الأربعة بمكّة إصدار فتوى بهذا الشأن، وقد استغلّت فرنسا تلك الفتوى المؤيّدة لوجهة نظرها إلى أبعد الحدود "[3].

إن حركة هجرة الجزائريين خلال القرن 19، وفق ما يراه أجرون (Ageron)، ستصبح صعبة جدا بعد احتلال الجزائر التام، وسعي السلطات الفرنسيّة للتحرك بقوة باتجاه عدم التسامح معها. مع ذلك حاولت عائلات بأكملها الوصول إلى تونس في عدّة مرّات في ظل حكم الإمبراطورية الثانية؛ خاصة في سنوات 1854، 1860،1861 و 1864، وكذا في 1870. غير أنه يرى بان "الحركة الأكثر أهميّة ربّما تقع ما بين مارس 1860 و مارس 1861". حيث ترتبط " بتوسّع المناطق المدنيّة وتهديدات تعميم التجميع"[4].

كانت السلطات الفرنسيّة في الجزائر حسب وصف كمال كاتب " مستعدّة للسماح بحركة الهجرة لأنّها تخدم مصلحة المستعمرين. لأنّ الأمر يتعلّق باسترجاع الأراضي

---

[1] **نفسه**، ص84.

[2] **نفسه**، ص87.

[3] حميدة عميراوي وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانيّة في المجتمع الجزائري(1830-1954)**، سلسلة المشاريع الوطنيّة للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنيّة وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص51

[4] Charles-Robert Ageron**, op.cit**, p1050.

دون تكلفة كبيرة وإعطائها للمعمّرين. اظافة إلى ذلك فانّ الأهالي الذين يرحلون هم أشدّ عداوة للاستعمار (المرابطون المتشدّدون) رحيلهم لا يزيد إلا تسهيلا للعملية الاستعمارية الفرنسية "[1].

كما لم تكن السلطة الفرنسية " مستعدّة لقبول هجرة كثيفة. وفي الجزائر بالذّات تعتبر المصالح الآنيّة للاستعمار قد تضرّرت بهذه الهجرة " فمن وجهة نظر عسكرية، يلاحظ تمركز القوات المعادية في الحدود، قبل استعمار المغرب وتونس، وهذا من شأنه فرض تحديات أمنية[2].

لقد ورد في جريدة الحاضرة[3]؛ الصادرة في تونس موضوعا مختصرا، يتعرض لأحوال المهاجرين الجزائريين الذين انتقلوا من تونس إلى بلاد الشام (دمشق). ويبدو من خلال سياقه أنّ فيه توجها دعائيا للحدّ من هجرة الجزائريين إلى بلاد الشام، مما يوحي بأنّ الإدارة الاستعمارية في الجزائر ليست بعيدة عن نشر مثل هذه الأخبار الدّعائيّة لجمهور المسلمين الجزائريين، خاصة أنّ إدارتها أواخر القرن 19 بدأت تراقب وتتحكم في تسيير هذه الهجرات للمشرق[4].

ومما تضمنه هذا المقال كما ورد في نسخته الأصلية: " لدينا أخبار خصوصيّة من دمشق الشام تفيد أن بعض العائلات التي بارحت الديار التونسية في السنة الفارطة بقصد الاستيطان بالديار الشامية حسب مواعيد طائلة حسنت لهم التنقل لتلك لأقطار [الأقطار] الخصيبة وهي مواعيد حركتها يد دسائس بعض لأورباويين [الأوروبيين] قد ساءت أحوالهم لقلّة ذات اليد ولعدم الحصول على ما وعدوا به فأصبحوا يتضوّرون من تعاسة الحال ويلتمسون أسباب المعاش من خدمة يومهم أو من السوال [السؤال] حتى اضطر كثير منهم إلى طلب ارجاعهم إلى أوطانهم من قنصلات الدولة الفخيمة الفرنسوية بالمكان ومعلوم أن غالب العائلات التي هجرت البلاد التونسية في العام الفارط هم خليط من الجزائريين الذين خرجوا برحالهم في القطر التونسي واستوطنوه منذ زمان بعيدة كقبائل زواوة وغيرهم من الجزائريين الذين تتونسوا وانخرطوا في سلك رعايا حكومة الحضرة

---

[1] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص91.

[2] **نفسه.**

[3] جريدة الحاضرة؛ جريدة تونسية أسبوعيّة سياسية أدبيّة، صدرت في سنة 1305.

[4] **الأرشيف الوطني التونسي**، مقال مجهول العنوان والكاتب، **جريدة الحاضرة**، العدد 548، السنة 13، الثلاثاء 21 محرم 1317 الموافق لـ 30 ماي 1899، تونس، ص 3.

العلية أما التونسيون أصلا ونشأة فبفضل الله لم يركبوا إلى الان هذا المركب الخشن ولـــم يخطر ببالهم ترك لأهل والوطن في طلب سعة الرزق موهومة المنـــال ولـــذلك ننـــصح للجمهور ان يعتبروا الحالة الحرجة التي اليها امر تلك العائلات وان يتدبر افرادهم عاقبة امرهم حتى لا يقعوا في مثل تلك المشكلات "[1].

حاولت الإدارة الاستعمارية إبداء رضاها في مراسلة أخرى عن عدم وقوع هجـــرات كبيرة منذ 1888 إلى المشرق العربي؛ بسبب ما يصفونه بأوضـــاع هـــؤلاء المهـــاجرين المتدهورة في المشرق. حيث ورد في مراسلة من الحاكم العام للجزائر إلى السيد وزيـــر الشؤون الخارجية الفرنسي، مؤرخة في باريس 9 أكتوبر 1896؛ العبارات التالية: "رغبت في كثير من الأحيان إحاطة علم معاليه، عن هجرة أهالينا نحو سوريا. منذ، الهجرة، فـــي 1888، لعديد الجزائريين من مناطق واد الزناتي وأم البواقي، دائرة قسنطينة، لم يحدث، ماعدا حالات معزولة، ولا حركة هجرة جديدة سجلت. من الواضح أن هذا الوضع ناشئ بطبيعة الحال، من الوضع المؤسف والمتداعي والذي الأهالي رأوه لدى إخوانهم في الدين بالتعهد لهم بالوعود الكاذبة لترك المستعمرة.. "[2].

إن ما كان يستفز الإدارة الفرنسية في الواقع؛ ليس هجرة الجزائريين إلى المشرق بقدر ما كان إعلانهم عند وصولهم الأراضي العثمانية؛ الرغبة في الحصول على صفة رعايـــا السلطان، والتخلي عن صفتهم كرعايا فرنسيين، وأكثر من ذلك استغلال الحكومة العثمانية هذه الهجرة ضمن دعاية معادية لفرنسا ومصالحها.

بخصوص هذه المسألة؛ ورد كلاما ضمن هذا السياق، في مراسلة من وزارة الـــشؤون الخارجية في فرنسا إلى الإقامة العامة لفرنسا بتونس؛ مؤرخة في بـــاريس 19 أكتـــوبر 1896، تتعلق بتسليم جوازات سفر للجزائريين للهجرة إلى ســـوريا مفـــاده أن " الـــسيد سوشار (Sochart) أعلمني بأن فرقة من الجزائريين رجال، نساء وأطفال ركبـــوا فـــي أربعة (...) في تونس على البخارية الإنجليزيـــة دانـــيش بـــرانس (Danish Prince) وصلوا للتو إلى بيروت باتجاه دمشق. ثمانية منهم أصولهم من تيزي وزو ودلس كـــانوا

---

[1] **المصدر نفسه.**

[2] **A.N.T, S: A, C: 276, D: 13,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie 1896-1898. correspondance du Gouverneur Général de l'Algérie au ministre des affaires étrangères, Paris le 9 octobre 1896.

حاملين لجوازات سفر لأجل بيروت صادرة من طـــرف نائـــب قنـــصلنا فـــي بنـــزرت (Bézerte)؛ لكن الكل صرحوا برغبتهم في أن يصبحوا رعايا عثمانيين. قنـــصلنا العـــام يضيف، حسب معلوماته، بأن هذه الهجرة كانت بتحريض أعوان أبناء عبد القادر بعد أن اعتنقوا الجنسية العثمانية. سوف أكون ممتنا إذا ما بلغتني عن هذه الحقائق، والتـــي أنـــا مندهش بأن دائرتي لم تحذر منها "[1].

إن إدارة الاحتلال الفرنسي لم تتورع على القيام بحملـــة مـــضادة لتـــشويه صـــورة المهاجرين الجزائريين في البلاد العثمانية، رغبة منها في الحد من ظاهرة الهجرة وفـــي نفس الوقت الرد على الدعاية العثمانية في هذا المجال. حيث ورد في مراسلة من الـــسيد ريفوال (Revoil) المفوض في الإقامة العامة الفرنسية بتونس، إلـــى الـــسيد ديلكاســـي (Delcassé) وزير الشؤون الخارجية الفرنسي؛ مؤرخة في 16 جوان 1899، بخصوص الهجرة إلى سوريا؛ حيث ورد في المراسلة، على أن السيد المفوض قد تلقى برقية في 3 ماي رقم 255 من حضرة الوزير أراد من خلالها تمرير تقرير للقنصل الفرنـــسي فـــي دمشق (Damas)، يعلمه من خلالها بالمأزق الذي يعرفه الجزائريون والتونسيون، الذين غادروا الحماية (la régence)، للذهاب إلى سوريا[2].

كما ذكر المفوض أيضا أنه يقدر بأن يسعى فخامته لحماية أهالينا، في مواجهة الوعود الكاذبة التي قد تدفعهم إلى الهجرة، من خلال السماح بمعرفـــة المـــصير البـــائس الـــذي ينتظرهم في سوريا، " تلك منها التي من شأنها أن تضيف مصداقية علـــى المعلومـــات المضللة التي يتم توزيعها(نشرها) في تونس "[3].

---

[1] **A.N.T, S: A, C: 276, D: 13,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1896-1898.** correspondance ce ministère des affaire étrangères au Résident Général de France à Tunis, Paris le 19 octobre 1896.

[2] **A.N.T, S: A, C: 276, D: 13/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948**. correspondance de monsieur Revoil, délégué à la résidence générale à Tunis à monsieur Delcassé ministre des affaires étrangère à Paris sur l'émigration en Syrie, Tunis le 16 juin 1899.

[3] **A.N.T, S: A, C: 276, D: 13/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948**. correspondance de monsieur Revoil, délégué à la résidence générale à Tunis à monsieur Delcassé ministre des affaires étrangère à Paris sur l'émigration en Syrie, Tunis le 16 juin 1899.

لقد أبرز المفوض أيضا؛ بأنه لم يتوانى عن إظهار(إخراج) موضوع في مقال بجريدة عربية في تونس، لا يمكن أن يفشل في إقناع قرائه. كما يذكر المفوض الفرنسي لـــوزير الشؤون الخارجية؛ بأنه يعتقد ويتمنى بأن فخامة الوزير يبادله نفس الشعور، بأن الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق الهدف ، يتمثل في أن نقترح على الأهالي الذين قدموا مـــن تـــونس وأعربوا لقنصلنا عن رغبتهم في العودة إلى وطنهم، فكرة الذهاب لهذا الغرض لحكومـــة الحماية عن طريق والديهم أو أصدقائهم المتبقين في المنطقة[1].

ورد أيضا في مراسلة السيد (Piat) القنصل العام المكلف بقنصلية فرنسا في دمـــشق إلى السيد (Stephen Pichon) وزير الشؤون الخارجية لفرنسا، مؤرخة في 2 جويليـــة 1910؛ بخصوص المهاجرين الجزائريين والتونسيين: حيث ذكر معلومات تتعلـــق بمـــا تقدمه الحكومة العثمانية لهم من إغراءات، حيث أن كل واحد منهم كان يحض بـــاثنين أو ثلاثة قطع خبز يوميا، منذ قدومهم إلى غاية حصول كل أب أسرة على أراضي زراعية، ومبلغ 600 فرنك لأجل استغلالها[2].

كما ورد في مراسلة أخرى للسيد (Piat) إلى السيد (Stephen Pichon) مؤرخة في 27 جويلية 1910؛ بخصوص المهاجرين الجزائريين؛ بأنه: " برسالة في 15 مـــن هـــذا الشهر، الحكومة العامة في الجزائر رجته لإعلامها إذا ما دعايـــة الـــسلطات العثمانيـــة بخصوص تشجيع الجزائريين للهجرة إلى سوريا، مستمرة في الممارسة وأن أقدم له، في نفس الوقت، المعلومات عن عدد المهاجرين الجزائريين والوضع الـــذي يـــتم لهـــم فـــي دمشق"[3].

خلال المراسلة مرّر قنصل فرنسا في دمشق معلومات، وقائمة بأمـــاكن تجمّـــع مـــن وصفهم في مراسلته " بالمنشقين " الجزائريين في المحال السورية، لتمريرها إلى الحـــاكم

---

[1] **Ibid.**

[2] **A.N.T, S: A, C: 276, D: 13/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie 1885-1948. correspondance de monsieur Piat consul général chargé du consulat de France à Damas à monsieur Stephen Pichon ministre des affaires étrangers, n°12, Damas le 2 juillet 1910.

[3] **A.N.T, S:A, C: 276, D: 13/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie 1885-1948. correspondance de monsieur Piat consul général chargé du consulat de France à Damas à monsieur Stephen Pichon ministre des affaires étrangers, n°21, Damas le 27 juillet 1910.

العام جونار (Jonnart) حاكم عام الجزائر. بناء على المعلومات "المقدمة من الأمير عمر (Emir Omar) ابن الأمير عبد القادر، فعدد المهاجرين يرتفع حاليا لأكثر من 18.000، وفي كل يوم، يصل جدد إلى دمشق على شكل مجموعات من 15 إلى 20 شخص "[1].

2-إجراءات إدارة الاحتلال الصارمة في تسيير مواسم الحجاج الجزائريين:

لقد شكّل ملف الحج نقطة أرّقت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر؛ لارتباطها بأهداف دينية وسياسية. حيث كانت إدارة الاحتلال الفرنسي تنظر إلى رحلة الحج، على أنها سبب للتعصب، بحكم أن الحاج الجزائري القادم بعد رحلة الحج يكون أكثر تشددا من الناحية الدينية وعادة ما يتأثر بالدعاية الدينية في رحلة الحج.

إنّ هذه النّظرة السلبيّة من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي تجاه رحلة الحج؛ أدّت إلى تعاملها بصرامة مع هذه المسألة، حيث كانت تتحجّج بذرائع من أجل تقييّد رحلة الحج ومراقبتها بصرامة وأكثر من ذلك، منعها في عديد المواسم بحجج صحيّة في أغلبها، ناهيك عن الأسباب السياسية المرتبطة بالأوضاع في المشرق خاصّة الدولة العثمانية وصراعها مع الأوروبيين نهاية القرن 19 ومطلع القرن 20. يضاف إلى ذلك انتقاد الظروف غير المقبولة التي تتم فيها رحلة الحجاج الجزائريين إلى مكّة.

لقد تمّ منع رحلة الحج إلى بيت الله على مسلمي الجزائر، من خلال مرسوم شهر أوت 1838 " لكن بعد سنتين من صدور المرسوم الأوّل تعالت الأصوات منددّة به، وصرّح بعض الجزائريين أنهم سيؤدون فريضة الحج مهما كانت العقوبات التي تفرضها عليهم فرنسا "[2].

في الواقع إن مرسوم أوت 1838 لم يمنع الجزائريين من تأدية فريضة الحج، بحيث كانوا يتحايلون على " سلطات الاحتلال بكلّ الطّرق والوسائل ". غير أنه عندما اتّخذت هجرتهم إلى المشرق العربي أبعادا خطيرة، من خلال اتخاذ رحلة الحج كذريعة للاستقرار بالمشرق، " انتبهت فرنسا إلى ذلك واستوقفت منح رخص الخروج من الجزائر إلى الأهالي لأيّ سبب كان "[3].

---

[1] **Ibid.**

[2] عمّار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، المرجع السابق، ص 30.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 30-31.

أشار ليون روش (Léon Roches) في مسار رحلتـــه للحـــج، المـــرتبط بمهمتـــه الجاسوسية لاستصدار فتوى من مكة تبطل جهاد الجزائريين ضد الفرنسيين، إلى الظروف السيئة لنقل الجزائريين للحج؛ وكذا ما وصفه بالمعاملة السيّئة التي يجدها الحجّاج البائسين المغاربة والجزائريين بالخصوص في " جدّة " و " القصير " و " ينبع ". حيث لا يجـــدون دعما من السلطات المحليّة، ورغم أن الجزائريون كانوا ينكرون أصولهم[1]، إلا أنه حسب هذا الأخير، كان يمكن التعرّف عليهم، ونفس الشيء بعد إكمالهم للحج والعودة إلى " جدّة" أو " ينبع " حين يرغبون في الرجوع إلى ميناء مصر، حيث يتم تكديسهم مثل " ماشـــية حقيرة " حسب وصفه؛ في قوارب سيّئة لعبور البحر الأحمر، وبذلك كان الكثيـــر مـــنهم يموتون جوعا أو بؤسا. والبعض منهم يختنقون في هذه القوارب المخيفة، فيرمـــون فـــي البحر[2].

يذكر هذا الأخير مجددا؛ بأنّه حضر بنفسه وصول سفينتين مكلّفتين بالحجيج، الأولـــى قادمة من السويس والأخرى من القصير(Koceir). كانت تحمل إحداها 200 حاج فـــي حين أنّها لا تتحمّل سوى 50 حاجا، حيث تحمّلوا خلال 20 يوما المصاعب الكثيـــرة ولا يأكلون سوى قطع كعك جافة، ويشترون الماء بالمال لكي لا يموتوا عطشا[3].

لكي يظهر ليون روش (Léon Roches) اهتمامه وحرصه على سلامة هؤلاء الحجيج الجزائريين، فقد كتب؛ بأنه لم يتوانى عن " إعلام الحكومة بالوحشيّة التـــي يعامـــل بهـــا الرّعايا الجزائريين الذين كانوا ضحايا. ولقد ساهم بذلك في التحـــسين بـــشكل ملحـــوظ لوضعيّة الحجاج المسلمين الموضوعين تحت حماية فرنسا "[4].

ضمن اعتمادها لإجراءات بهدف التحكم أكثر في مراقبة نقل الحجيج الجزائريين إلـــى مكة؛ وردت انتقادات من السماح للسفن الأجنبية بالقيام بهذه العملية للآثار المترتبة عنهـــا من ضعف مراقبة الإدارة وتحكمها في هؤلاء الحجيج الجزائريين. وفي هذا السياق أثارت مذكرة موقعة من الحاكم العام للجزائر بيليسيي (Pélissier)، مؤرخة فـــي الجزائـــر 20

[1] لقد كانت رحلة الحج بالنسبة لعدد من الجزائريين غير قانونية في بعض المواسم، لذا كانوا يضطرون لإخفاء هـــويتهم منعا لمتابعتهم من طرف الفرنسيين.

[2] Roches Léon**, op.cit**, p65.

[3] **Ibid.**

[4] **Ibid.**

أوت 1854 هذه المسألة، حيث أشارت إلى وجود تحفظات من إدارة الاحتلال من إقـدام سفن شراعيّة خاصة بالمسافرين على نقل بعض الراغبين من المسلمين الأهالي في القيام بالحج إلى مكّة[1].

كانت الإدارة الفرنسية ترى؛ بأنّ هذه السفن تعدّ خارج الرقابة الإدارية كمـا أن مـا يقلقها أكثر، أن بعض السفن حسب المذكرة؛ قد قبلت بعدد من المسافرين أكبر من حجـم قدرة هذه السفن، وهذا من شأنه التأثير على المسافرين من حيـث الظـروف الـصحيّة والأمنيّة. ووفق ما ورد فيها أيضا؛ فقد قرّر الحاكم العام بيليسيي (Pélissier)؛ بأنّه يمنع على أيّ سفينة حمل الأهالي الجزائريين وأخذ البحر إلا بعد الخضوع لزيارة مـن لجنـة مكلّفة بذلك. وعلى اللّجنة أن تتابع مدى توافق عدد المسافرين مع حجـم الـسفينة عنـد مغادرتها. وأشارت أيضا في نهايتها على أنّه " في مدن مثل الجزائر وهران (...) فهناك مكاتب مدنيّة أهليّة، والمسلمين ملزمين بالتوجّه إلى هذه المكاتب، والـى مـسؤول هـذه المكاتب العربية في محالهم في الموانئ الأخرى.."[2].

في وثيقة صادرة عن إدارة الداخلية في الجزائر مصلحة الشرطة العامة (جـوازات)، مؤرخة في 5 ديسمبر 1845؛ موجهة من طرف مدير الداخلية والأشغال العمومية إلـى السيد الماريشال، ورد في مضمونها؛ كلاما يتعلّق بالعدد التقريبي كلّ سنة للجوازات إلى الخارج التي تستصدر في الجزائر للحجاج الجزائريين للذهاب إلى مكة؛ ومما احتوتـه المراسلة التي تتكون من صفحتين: " من خلال برقية في 2 أكتوبر الماضي رقم 740، لقد أبلغتني بأنّ للعدد المتضاعف للحجاج الجزائريين الذين يذهبون كلّ سنة إلى مكّـة أجبـر السيّد وزير الحرب إلى الاستماع مع زميله في الشؤون الخارجية من أجل وضـع فـي متناول قنصل فرنسا في جدّة (Djedaa) أرصدة [أموال] لمساعدة الحجاج الأكثر حاجة. ليتسنّى لي معرفة في نفس الوقت الرغبة المعبّر عنها من فخامته لمعرفة على الأقل الرقم التقريبي للحجاج الجزائريين الذاهبين كلّ سنة لمكة. بناء على إحصاءين قمت بهما سواء في الجزائر مثل ما هو في وهران، فيليب فيل، قسنطينة وبون (Bône) فهذا الـرقم قـد

[1] **A.N.O.M, F80/1636,** Pèlerinage à la Mecque. Circulaire signé par Pélissier le gouverneur générale de l'Algérie, n°4268, Alger le 20 août 1854.
[2] **Ibid.**

ارتفع سنويا من 1200 إلى 1500 شخص، بما في ذلك النساء، هؤلاء الأخيرين بنسبة تقريبية 2 على 100. بالنسبة لرخص السفر المجانية الممنوحة للأهالي داخل بواخر الدولة لأجل الذهاب إلى مكة، من خلال العبور بالإسكندرية، فالسلطة المدنية لم تستدعي لإصدار هؤلاء حاملي الرخص، انه من الصعوبة بما كان أن يتم تحديد حتّى العدد التقريبي للذين تمّ منحهم. أنا مع احترامي سيدي الماريشال. خادمك المتواضع جدّا والمطيع مدير الداخلية والأشغال العموميّة "[1].

في وثيقة إدارية أخرى؛ صادرة عن الإدارة المركزية للشؤون العربية؛ ممضاة من طرف الكولونيل المدير المركزي للشؤون العربية دوماس (Daumas)، مؤرخة في 5 سبتمبر 1846؛ ومضمونها عبارة عن لقّة أسماء الأهالي من مقاطعتي الجزائر ووهران، الذين ركبوا في السفينة البخارية بريجوا (le brégeois) للذهاب إلى الحج بمكة. وضمت قائمة الحجاج الأهالي؛ 53 حاجا بين رجال ونساء وطفل صغير؛ موزعين إلى ثمانية حجاج من قسمة الجزائر يوجد بينهم المدعو محمد ولد الحاج براهم كاواوجي وهو عبارة عن طفل يتيم سيذهب للاجتماع بعائلته في الإسكندرية. عشرة حجاج من تقسيمة وهران باحتساب أنّ "علال العمري" قد أخذ معه زوجته وكذا "عبد الله بوستّه" الذي أخذ بدوره زوجته معه. 13 حاجا من مستغانم، ثمانية حجاج من معسكر، 14 حاجا من تلمسان[2].

وحسب وثيقة أخرى وصل عدد حجاج قسنطينة في 22 ماي 1851 إلى 104 حاجا[3].

حسب ما تشير إليه وثيقتان فرنسيتين؛ فان 79 حاجا من تقسيمة وهران قد استعملوا بواخر الدولة والتجارة للذهاب إلى الحج سنة 1846. أما في مقاطعة قسنطينة فخلال نفس السنة كان عدد الحجاج 57. وعدد حجاج فيليب فيل(سكيكدة) 26 حاجا[4].

---

[1] **A.N.O.M, F80/1636,** Pèlerinage à la Mecque**.** Correspondance du directeur de l'intérieur et travaux publique à monsieur le maréchal au sujet du nombre approximatif par année au passeport à l'étranger qui sont délivrer en Algérie au pèlerins pour se rendre à la Mecque, n°8376, le 5 décembre 1845.

[2] **A.N.O.M, F80/1636,** Pèlerinage à la Mecque. Etat numinatif des indigènes des provinces d'Alger et d'Oran qui ont été embarqués sur le bateau à vapeur le brégeois pour se rendre en pèlerinage à la Macque. 5 septembre 1846.

[3] **A.N.O.M, F80/1636,** Pèlerinage à la Mecque. Nombre des pèlerins de Constantine, Document daté le 22 mai 1851.

[4] **A.N.O.M, F80/1636,** Pèlerinage à la Mecque. Document daté en 1846.

كما أشارت وثيقة صادرة عن وزارة الحرب؛ إدارة شؤون الجزائر(مكتب الإدارة العامة وشؤون العرب)، مؤرخة في باريس 2 ماي 1847؛ وهي عبارة عن مراسلة موجّهة إلى الماريشال في الجزائر؛ إلى موضوع يتعلّق بانحراف باخرة حجاج في المياه يقدّر عددهم بـ 70 حاجا عربيا، كانوا متّجهين من مرسيليا إلى الجزائر، حيث تضمنت معلومات تقنية عن الحادثة، وكذا إشارات دعائية لاستخدام المساعدة الفرنسية للحجاج المنكوبين، للدعاية إلى سلطة الاحتلال الفرنسي في الجزائر[1].

ومما ورد في المراسلة؛ " .. نقل، على الباخرة البخارية للمراسلات، الذاهبة من مرسيليا إلى الجزائر في 30 من هذا الشهر 70 عربيا الذين دمرت سفينتهم على سواحل كورسيكا، قادمين من مكّة على باخرة عثمانية. إذا سمحت، عند وصول هؤلاء الأهالي للجزائر، امنحوا للعرب لأجل توفير احتياجاتهم مع الاقتصاد بحكمة وتسهيل رجوعهم لبلادهم. إذا ما كانوا مغاربة قوموا بتوجيههم على وهران، أين بإمكانهم الالتحاق بسهولة بوطنهم. أحب أن أعتقد أنّ الناس سوف ترى، في حرصنا على إنقاذ هؤلاء الغرقى الأهالي المساكين شهادة أخرى من التعاطف والتي نحن نرسمها للمسلمين.. "[2].

لم تتراجع فرنسا عن مرسوم أوت 1838 إلا في 16 أكتوبر 1858؛ حيث صدر مرسوما حكوميا " يلغي المرسوم الأوّل ويسمح للجزائريين بتأدية فريضة الحج في أوقاتها". غير أن هذا المرسوم الأخير قد فرض شروطا على الحجاج الجزائريين، تشمل " بعض الضمانات المادية والأخلاقية ". كما أكّد المرسوم على خضوع " طالب جواز السفر لتأدية فريضة الحج إلى تحريّات عميقة، تتمحور حول أصله والشجرة التي ينحدر منها، وثروته وسلوكه وأخلاقه "[3].

إن هذا المرسوم، لم يمنع من استمرار صرامة إدارة الاحتلال الفرنسي في منح تراخيص بالحج للجزائريين. ففي مراسلة للحاكم العام في الجزائر إلى السيد المقيم العام الفرنسي في تونس، مؤرخة في الجزائر 3 أفريل 1888، ورد فيها ما يلي: " السيد المقيم

---

[1] **A.N.O.M, F80/1636,** Pèlerinage à la Mecque. Correspondance de ministre de guerre(direction des affaires d'Algérie) à monsieur le maréchale en Algérie, n°476, Paris le 2 mai 1847.

[2] **Ibid.**

[3] عمّار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، المرجع السابق، ص 31.

العام في 4 أكتوبر 1885، كنت تود إعلامي، حول طلبي حسب تعليماتك، فحكومة الحامية أعطت أوامر لأعوانها بأن لا يتم استصدار جوازات سفر تونسية للجزائريين باتجاه مكة ما لم يملك ترخيص منتظم من طرف السلطة الجزائرية. بفضل هذا الإجراء، عدد الجزائريين الذاهبين بدون ترخيص للحج، انخفض بنسبة كبيرة خلال السنتين الأخيرتين. في حين لا يزال البعض ينجحون في الركوب خفية، دون أن يملكون وثائق من أي نوع، سواء في موانئ الجزائر وسواء في موانئ تونس. لقد أمرت من جديد بأن تمارس الرقابة الأكثر نشاطا على هذا الصنف من المسافرين سواء في الموانئ الجزائرية والتي في محطات شبكة السكة الحديدية. بهدف استكمال هذه الإجراءات، يشرفني لو تكرمت، السيد المقيم العام، لو تفضلت، من جهتك دعوة أعوان الحكومة التونسية وقف ترحيل كل رعية جزائري والذي، يسعى للمرور على متن سفينة متجهة إلى الشرق بدون استظهار جواز سفر إلى الخارج صادر للحج من طرف السلطة الجزائرية. أرجوا أن تتقبل، السيد المقيم العام، فائق تقديري "[1].

لقد سمحت إدارة الاحتلال الفرنسي في عهد الحاكم العام كامبون (Cambon)؛ للجزائريين بالحج. حيث يشير روبير أجرون، " إلى مغادرة 1500 حاج في1891، و1717 في 1892، و 7000 في 1893، وهي السنة التي صادف فيها عيد الأضحى يوم الجمعة. ولسوء الحظ، تفشت الكوليرا في مكّة (المكرّمة) حيث توفي أكثر من 2000 حاج. ثمّ تمّ تنظيم عمليّة الحج من جديد ومنع لمدّة سنتين. ثمّ رخّص به في سنة 1896، وأما في سنة 1897 فقد منعت الحرب اليونانية– التركية أداءه. ولقد رخص كامبون بأربع عمليات للحج أثناء مدّة ولايته التي استمرّت سبع سنوات. ومن ثمّ صار يتذرّع بالحجج الصحيّة أكثر من أيّ وقت مضى لمنع المسلمين الجزائريين من المشاركة في تلك الاجتماعات التي لم يكن من شأنها إلا تأجيج مشاعر التقوى التي تنطلق من كراهيّة المسيحي "[2].

---

[1] **A.N.T, S: A, C: 276, D: 2/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie 1885-1948. correspondance du Gouverneur Général de l'Algérie à monsieur le Résident Général de France à Tunis. objet: pèlerinage. N° 1938, Alger le 3 avril 1888.

[2] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع السابق، ص ص 283-284.

تبنت إدارة الاحتلال الفرنسي سنة 1899 قرارات صارمة، اتخذتها ضد الهجرة، حيث يذكر عمار هلال بأنه بسببها قد تم منع " الكثير من الجزائريين من تأدية فريضة الحج،عدا بعض الحالات الاستثنائيّة التي لم تستطع الإدارة الفرنسية الوقوف ضدّها للسفر إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، أما أغلبية الفلاحين والعمال والكادحين فلم تسمح لهم بأيّ حال من الأحوال خلال هذه الفترة كلّها بالسفر إلى الخارج سواء لتأدية فريضة الحج أو لغيرها من الأغراض التي كانوا يبتغون قضاءها "[1].

مع مطلع القرن 20؛ حاولت إدارة الاحتلال الفرنسي؛ إخضاع هويات الحجاج الجزائريين لإجراءات رقابة أكثر دقة؛ حيث ورد في مراسلة وزير الشؤون الخارجية الفرنسية إلى المقيم العام لفرنسا في تونس؛ مؤرخة في باريس 2 فيفري 1901؛ بخصوص الإبلاغ عن جوازات سفر الرعايا الفرنسيين المسلمين واستبدالها بالصورة الفوتوغرافية؛ إبراز مبررات اتخاذ هذا الأمر حسب الوزير. حيث أن هذا الأمر، جاء بناء على تقارير للقنصل الفرنسي في جدة، والذي ابلغ بناء على معلومات المطوفين، بسعي البعض بطريقة غير قانونية، التوغل في حوزتنا حسب القنصل. ووفق رواية وزير الشؤون الخارجية ، فقد دعا معاونه في جدة لكي يعلمه بأن يضمن عدم تعارض الأفكار الدينية للرعايا المسلمين الذاهبين إلى مكة للحج، إذا ما أجبرت سلطاتنا على استكماله بصورة مسجلة في جوازات سفرهم[2].

لكي تتفادى إدارة الاحتلال الفرنسي، عدم وجود اعتراضات دينية عن هذا الإجراء الرقابي، المرتبط بفرض الصورة الفوتوغرافية في جوازات الحجاج الجزائريين؛ ورد في مراسلة من بينوا (Benoît) المقيم العام الفرنسي بتونس، إلى ديلكاسي (Delcassé) وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، مؤرخة في تونس 4 مارس 1901؛ بخصوص التصريح بجوازات سفر الرعايا الفرنسيين المسلمين لاستبدالها بالصورة الفوتوغرافية فيما أمكن ترجمته؛ بأن القنصل الفرنسي في جدة، اقترح إجبار وضع صورة فوتوغرافية

[1] **عمّار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، المرجع السابق، ص 92.

[2] **A.N.T, S: A, C: 276, D: 2/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie 1885-1948. correspondance de monsieur Delcassé ministre des affaires étrangère à Paris à monsieur Benoît le résident Général de la France à Tunis, objet: signalement des passeports des ressortissants français musulmans à remplacer par la photographie, Paris le 2 février 1901.

للمعني في جواز السفر، لكن من خلال برقية في 2 فيفري لإدارة القناصل والشؤون التجارية، نيابة إدارة الشؤون القنصلية، " وبعد دراسته إذا ما كان المشار إليه من طرف السيد قيز(Gués) لا يعارض الأفكار الدينية لرعايانا المسلمين "[1].

وحسب هذا التقرير فان " إعادة إنتاج (استنساخ) الشكل البشري محظورا لدى المسلمين الأرثوذكس، لما فيه من اعتبارها أصيلة، وذلك من طرف سلطة لا جدال فيها مثل الكلمة الإلهية. ومع ذلك فان معلقي المذهب المالكي، والذي هو للسكان التونسيون، يفرق بين الاستنساخ والذي يدينه بشكل قاطع، واستنساخ اللوحة أو الرسم التي تقع في فئة الأفعال التي ينبغي أن يمتنع عليها الرجل التقي "[2].

مع ذلك أشار هذا الأخير في تقريره أنه يمكن مع ذلك حسب اعتقاده " إعداد الرأي العام وبعد التشاور مع الزعماء الدينيين، بأن يتم شرح للحجاج بأن إدراج صورة على جواز السفر هو إجراء أمني يهدف لتسهيل استكمال واجب سوف ينجزونه في المدن المقدسة. وقد ورد اقتراح السيد قيز(Gués) متأخرا جدا لذلك يمكن للمرء أن ينظر إلى المستقبل تطبيقه بالفعل. لكن تقترح الحكومة التونسية لدراسته ووضعه حيز التنفيذ، إلى أقصى تقدير ممكن، خلال موسم الحج 1319، إذا ما سمح لهذا الحج "[3].

كما ورد أيضا في مراسلة لوزارة الخارجية الفرنسية إلى المقيم العام الفرنسي في تونس بينوا (Benoît)؛ بخصوص الإبلاغ عن جوازات سفر المواطنين الفرنسيين المسلمين لتحل محلها الصورة الفوتوغرافية، مؤرخة في باريس 1 أفريل 1901 ما يلي: " سيدي، من خلال رسالة مؤرخة في 4 مارس، ردا على برقيتين في 2 فيفري، كنت تود إعلامي بشعورك على اقتراح من طرف قنصل فرنسا بجدة (Djedda)، يميل لإلصاق

[1] **A.N.T, S: A, C: 276, D: 2/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie 1885-1948. correspondance de monsieur Benoît le résident Général de la France à Tunis, à monsieur Delcassé ministre des affaires étrangère à Paris, objet: signalement des passeports des ressortissants français musulmans à remplacer par la photographie, Tunis le 4 mars 1901.

[2] **Ibid.**

[3] **Ibid.**

صورة فوتوغرافية للمعني على جواز سفر الحجاج الذاهبين لمكة. هذا الإجراء ألا يبـــدو لك غير قابل التطبيق لحج هذه السنة؛ لكنك أتظهر استعدادا للقيام بدراسته للحج القادم.."[1].

كان أجرون (Ageron) يرى بأن القرارات المتحمّسة التي هي في غير محلّهـــا؛ قـــد حولت الحج إلى مكة (المكرمة) إلى رحلة تخضع لتنظيم الإدارة ومراقبتها، حيث منعت سلطة الاحتلال الفرنسي " الحجّ في سنتي 1903 و 1904. غير أنّ تزايد الرحلات غير المرخّص بها وتكلفة إرجاع الحجيج الذين نفذت مؤنهم إلى الوطن، جعـــل الإدارة تتّخـــذ إجراءات ردعيّة. حيث يتعرّض الحجيج المتّجهون إلى البقاع المقدّسة بدون ترخيص إلى عقوبة الحبس فور عودتهم إلى جانب منح عدد أكبر من التراخيص ". وتـــمّ مـــع ذلـــك الترخيص بالحج أربع مرات خلال حكم جونار مثلما منع ثلاث مرّات[2].

لم تراجع الإدارة مواقفها من قضية الهجرة الجزائرية إلا في سنة 1905[3] . غيـــر أن الوضع الدولي المتدهور قد منح إدارة الاحتلال الفرنسي الحجج الكافية للتذرع بمنـــع أيّ ذهاب إلى البقاع المقدّسة بين 1910 و1912، رغم احتجاجات بعض الليبراليين الفرنسيين الذين كانوا يرون بأنه " لا توجد أيّة دواعي سياسية لمنع مسلم جزائري من الذهاب إلـــى مكّة أكثر جديّة منها لمنع كاثوليكي بريطاني للتوجه إلى القدس أو روما "[4].

يذكر الحاكم العام للجزائر ليتو (Lutaud)؛ ضمن عرضه السنوي عن الجزائر؛ أنـــه "من 1 جانفي إلى 15 جانفي 1914، تمّ اعتقال 17 أهليا عقابيا في تادمايت، بسبب القيام بالحج إلى مكّة دون إذن بذلك. وهذا ينطبق مع تطبيق قانون الأهالي حسب مادته 16 من هذا القانون "؛ والتي تشير إلى أن " الحجّ إلى مكّة غير القانوني يشكّل جنحة وليس عقوبة إدارية"[5].

نتيجة لردود الفعل المرتبطة باحتجاجـــات بعـــض الليبـــراليين الفرنـــسيين، ورغـــم الاحتجاجات الشديدة لإدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، ممثلة في شخصية الحاكم العام

---

[1] **A.N.T, S: A, C: 276, D: 2/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie 1885-1948. correspondance de ministre des affaires étrangères au Résident Général de France à Tunis, objet: signalement des passeports des ressortissants français musulmans à remplacer par la photographie, Paris le 1ère avril 1901.

[2] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع السابق، ص288.

[3] عمّار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، المرجع السابق، ص 92.

[4] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع السابق، ص288.

[5] Lutaud.CH (G.G.A), **op.cit**, p21..

ليتو (Lutaud)؛ " تمّ التصويت في النهاية على قانون 17 يوليو 1914، الـذي يقـضي بمنح المسلمين الحق في الحج دون الحاجة إلى ترخيص إداري، وتكرّس بـذلك انتـصار اللّيبيراليّة، ولو كان انتصار متأخرا، على الإدارة الجزائرية التقليديّة "[1].

وهكذا نجد بانّ المهاجرين المسلمين الجزائريين؛ قد كانوا دومـا محـلّ رقابـة دائمـة ومستمرة من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي والمتربول، سواء كان ذلك يتعلّـق بهجـرة مؤقتة أو دائمة، أو في إطار أداء مناسك الحج بالنسبة لهم. هذه الفريضة التي كانت تزايد من خلالها إدارة الاحتلال الفرنسي، من خلال إقرارها سنوات ومنعها لـسنوات أخـرى مستندة في ذلك على حجج واهية.

استنتاج جزئي:

في الواقع لم يكتف الفرنسيون بسلب أموال وأراضي الجزائريين فقط من خلال فرض ضرائب باهظة أو التشجيع على خلق الملكيّة الفرديّة؛ بل تجاوز مخططهم إلـى تغييـر منظومة المجتمع الجزائري قاطبة من خلال سعيهم لإزالة نظام القبيلة ونهـب أراضـيها بحجّة رسم الأراضي ومخطط الدوّار الجديد.

لقد أحدثت التشريعات العقاريّة الاستعماريّة وقراراتها التعسّفيّة فيما يتعلّـق بمكونـات المجتمع الجزائري؛ مجزرة قانونية اجتماعيّة واقتصاديّة بامتياز. كما كشفت مخططـات المستعمر لرسم أراضي وممتلكات الجزائريين مدى جشع الإدارة الاسـتعماريّة وغـلاة الاستعمار من المعمّرين في نهب واستباحة أراضيه بحجج واهية.

كما كان من نتائج هذه السياسة الفرنسية هو تزايـد حـالات البـؤس والفقـر لـدى الجزائريين، ممّا جعلهم عرضة لطمع المعمّرين بجهودهم مقابل مبالغ زهيدة، أو الهجـرة نحو الخارج، إن لم يكن الاستسلام للموت جوعا أو مرضا، ولعلّ الكـوارث الإنـسانية أواخر القرن 19 في الجزائر خير شاهد عن مخلّفات السياسة الاجتماعيـة والاقتـصادية التي انتهجتها الإدارة الاستعماريّة بحق الجزائريين المسلمين.

[1] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع السابق، ص288.

الفصل الرابع: أساليب الإدارة الاستعماريّة في محاربة الهويّة الجزائريّة.

أوّلا) انتهاج سياسة تستهدف الدين الإسلامي.

ثانيا) السعي لإقصاء القضاء الإسلامي وتقليص دوره تدريجيّا.

ثالثا) فرنسة القضاء واستخدامه كآليّة ردع للمسلمين الجزائريين.

رابعا) سياسة إدارة الاحتلال الفرنسي بين تقييد التنصير ودعمه.

خامسا) طرح سياسة تجنيس وإدماج المسلمين الجزائريين.

سادسا) توظيف المدرسة في تسويق المشروع الاستعماري والثقافة الفرنسية.

كانت هويّة المجتمع الجزائري بدورها هدفا ضمن سياسة سلطة الاحتلال الفرنسي، من خلال منظومتها المختلفة الشخصيّة، الدينيّة، القضائيّة، والتعليميّة..الخ، حيث لم يكتف الفرنسيّون باحتلال الأرض الجزائريّة؛ بل عملت الإدارة الاستعماريّة على تغيير مظاهر مجتمع الدولة المحتلّة، من خلال سعيها على إزالة كلّ ما له علاقة بالشخصيّة العربيّة المسلمة للمجتمع الجزائري.

لقد تجاوز المخطط الفرنسي عمليّا مسألة فرنسة الأرض للسعي إلى فرض ثقافة ولغة وعادات المحتل على المجتمع المحلّي، من خلال محاربة مؤسساته الدينية ومصادرة أوقافه، والتضييق على لغته، ثمّ لاحقا تقليص دور مؤسسته القضائيّة الإسلاميّة وإجباره للتقاضي وفق قوانين العدالة الفرنسية، هذا إن كان للاستعمار عدالة في الواقع.

أولا) انتهاج سياسة تستهدف الدين الإسلامي:

رغم أنّ فرنسا دولة علمانيّة؛ إلا أنّ إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، قد حرصت للإشراف على مؤسسات العبادة الإسلامية في البلاد، وكذا على مختلف المؤسسات التعليمية الدينية الملحقة بها؛ من حيث فرض رقابة صارمة بخصوصها، وكذا التكفّل بمصاريف البعض منها أيضا، حسب أهميّة هذه المساجد أو المؤسسات الدينية، وتمّ تصنيف أهميتها من خلال دراسة دقيقة لها.

لقد امتدت أيادي إدارة الاحتلال الفرنسي أيضا للاستحواذ على بعض المساجد والمؤسسات الدينية الإسلامية، بما في ذلك مؤسسات الأوقاف. إن هذا الإجراء قد شكّل في الواقع اعتداء سافر على ممارسة الحرية الدينية في الجزائر، وتجفيفا لموارد ماديّة كانت تساهم في دفع مصاريف هذه المؤسسات الدينية والتكفّل بموظفيها.

1-إشراف إدارة الاحتلال الفرنسي على شؤون الديانة الإسلامية في الجزائر:

يرى آجرون (Ageron) بأنّ " فرنسيي القرن التاسع عشر كانوا يقفون موقف جهل أو احتقار إزاء الدين الإسلامي "، كما كان يشق على الإدارة الفرنسية أيضا، فهم ماهية الإسلام في الجزائر. ولعل هذا ما يفسر التعسف والتناقضات التي مست سياساتها تجاه الدين الإسلامي ومؤسساته في البلاد[1].

[1] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع السابق، ص271.

كما عانت مؤسسات العبادة الإسلامية في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي؛ من مظاهر التضييق والإهمال وسيطرة الإدارة الاستعمارية عليها. يضاف إلى ذلك تقلص النفقات على صيانتها وأجور العاملين بها، في الوقت الذي تغدق فيه الأموال على مؤسسات العبادة المسيحية الأخرى بمختلف فروعها.

لإبراز هذا التمييز بلغة الأرقام؛ أبرز شارل بينوا (Charles Benoist)؛ الفوارق بين الأهالي والأوروبيين من خلال المخصّصات المالية للدولة لهم في الميزانية المسجّلة لسنة 1887. حيث خصص للعبادة الإسلامية 216.340 فرنك؛ في الوقت الذي خصص فيه للعبادة المسيحية 899.400 فرنك[1].

لقد تباهى نائب جزائري في البرلمان سنة 1880 بأنّ " الديانة الإسلامية لم تكلّف إلا 0.07 فرنك عن الفرد الواحد بينما كانت الديانة الكاثوليكية تقتضي 2.93 فرنك. والديانة البروتستانتيّة 11.08 فرنك ". في الوقت الذي أشار فيه على " أن مسيحيي الإمبراطورية العثمانية لم يعرفوا الاهانة، حيث لم يوضع رهبانهم تحت الوصاية الإدارية ولم تصادر أملاك الكنيسة، ولقد كانوا أوفر حظا من مسلمي الجزائر الذين كانوا يعانون اضطهاد هذا النظام "[2].

مع ذلك كانت فرنسا الرسميّة تعتقد أنها طبقت نظاما متسامحا " بما أنّه كان يتيح حريّة الاعتقاد ". إلا أن الواقع كان غير ذلك ويناقض هذه الرواية الرسمية. " فقد توقف التكوين الحر لرجال الدين، كما أصبحت التظاهرات الدينيّة التقليدية المحضة، مثل الاحتفالات والحج، مرهونة بتراخيص إدارية؛ حيث كانت السلطات تظنّ أنّ المسلم إذا قصد مكّة لأداء مناسك الحج، ينقلب شخصا متعصّبا ومتمرّدا، وعليه كانت تحاول صرف المسلمين عن أداء هذه الفريضة بمنح عدد ضئيل من جوازات السفر"[3].

كان تنظيم الديانة الإسلامية من اختصاصات وزارة الحربية، كما كانت المؤسسات المخصّصة للعبادة كثيرة جدا في بداية الاحتلال، لذا " كان التفكير في الاحتفاظ بها برمّتها مستحيلا بالنظر إلى المصاريف التي تتطلبها من الدولة التي كانت وارداتها المحدودة لا

---

[1] Charles Benoist, **op.cit**, pp 143-144.

[2] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة...**، المرجع السابق، ص ص 272-273.

[3] **نفسه**، ص273.

تسمح بذلك. وأمام هذا الوضع عمد إلى تصنيفها بحسب أهميتها. وما دخل منها ضمن هذا التصنيف سيشارك في الانتفاع من المنح المخصّصة لصيانة مباني الدولة "[1].

وقد صنفت المساجد إلى خمس درجات وفق ما يلي:

الدرجة الأولى: للمساجد ذات المآذن الكبرى.

الدرجة الثانية: للمساجد التي لها منبر للخطبة.

الدرجة الثالثة: للمساجد ذات أهمية أقل.

الدرجة الرابعة: للمساجد التي ليس لها منابر.

الدرجة الخامسة: للمعابد الصغيرة أو الزوايا.

بناء على هذا التصنيف توجد ستة (6) مساجد من الدرجة الأولى، وتسعة (9) من الدرجة الثانية، واثنتا عشر (12) من الدرجة الثالثة، وأربعة عشر (14) من الدرجة الرابعة، وسبعة وثلاثون (37) من الدرجة الخامسة. والعاملون بهذه المساجد يتم تعيينهم من طرف الإدارة الاستعمارية ويتقاضون مرتبات سنويّة قوامها 66.000 فرنك على حساب الميزانية المحليّة والبلديّة[2].

كان يشرف على دور العبادة الإسلامية عدد من الموظفين، حصرهم أكتاف تيسيي (Octave Tessier)؛ في ما يلي:

1- المفتي؛ وهو مسؤول العبادة (الممارسة الإسلامية).

2- الإمام؛ وهو الذي يدير الصلوات والخدمة الدينيّة.

3- المدرّس: أو الأستاذ وهو يختص فقط من خلال تكليفه بالتعليم العالي في المساجد[3].

4- الباش حزّاب؛ أو رئيس القرّاء.

5- الحزّابين؛ وهم قرّاء القرآن.

6- الموقت (mouaktin)؛ وهو الذي يحدّد ساعة العبادة.

---

[1] أرشيف وزارة الحربية بفانسان H 229، نقلا عن عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900**، المرجع السابق، ص 251.

[2] **نفسه.**

[3] Octave Tessier , **Algérie (géographie,histoire, statistique, description des villes, villages et hameaux, organisation des tribus, nomenclature des Khalifaliks et Kaidats),** typographie Ve Maruisolive, Marseille, s.d, p28.

7- المؤذن؛ أو المصوّت في المساجد؛ والذي يكلّف بالإعلان من أعلى المنارة على ساعات الصلاة.

8- الطلبة؛ ويخصّصون للوظائف الدينيّة[1].

رغم إجراءات التقييد للعبادة الإسلامية والإهمال، إلا أن إدارة الاحتلال قامت حسب ما يذكره آجرون (Ageron)، و بناء على طلب من الحاكم العام كامبون (Cambon)؛ "دون اعترافها بالمبدأ القائل بأنّ الأعياد الإسلامية في الإقليم الفرنسي يمكن اعتبارها أعيادا قانونيّة، بمنح عطل للتلاميذ المسلمين الذين يدرسون في المدارس الفرنسيّة ". حيث كان هذا الإجراء قد طبّق في ظل حكم الإمبراطورية الثانية، إلا أنه " سرعان ما تمّ نسيانه في ظلّ النظام المدني "[2].

لم يسمح في الواقع " الجوّ المشحون بالنضال المناهض للديانة الذي كان يسود الجزائر وفرنسا في بداية القرن العشرين، بمواصلة سياسة الانفراج الديني التي كان كامبون يرغب في إحلالها (...) ولكن بما أنّ الاعتمادات المخصّصة لم ترتفع عموما، فقد وجب تقليص عدد مستخدمي المساجد البسطاء، منهم الحزّابون(قرّاء القرآن) والمدرّسون (...) كما انخفض عدد المساجد التي كانت الدولة تتولى صيانتها من 188 في سنة 1898 إلى 174 في سنة 1902 "[3]. في توجه واضح للتخلي التدريجي عن التكفل بهذه المؤسسات الدينية الإسلامية.

كانت عمليات بناء وفتح مساجد أو زوايا للعبادة، أو تنظيم كل نشاط ذو طابع ديني؛ يمر حتما بموافقة إدارة الاحتلال الفرنسي؛ من ذلك ما ورد في رسالة بالفرنسية موجهة من القاضي " محمد بن أحمد بن زروق مالك " إلى محافظ الجزائر عن طريق نائب المحافظ؛ حيث جاء فيها: " أنا القاضي محمد بن أحمد بن زروق مالك، أسكن في حوش بوزرمان، دوّار سيدي ناصر، بلدية الأربعاء. يشرفني سيدي المحافظ أن ألتمس لطفك الترخيص بالسماح لفتح جامع صغير والذي بناه على ملكيته وأن يعتزم تعليم أطفاله وبعض الجيران الصغار من قبيلته من طرف أستاذ عربي [طالب] من أجل منحهم

---

[1] **Ibid**, p29.

[2] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة...**، المرجع السابق، ص284.

[3] **المرجع نفسه**، ص285.

التعليم (...) وفي نفس الوقت الترخيص لفتح يوم في الأسبوع حضرة للرحمانيّة. أين بإمكان الجيران القدوم لأجل القيام بالصلاة ". كما كتب في آخر الرسالة عبارة بالعربية " القاضي محمد بن أحمد بن الزروق "[1].

كما تضمنت رسالة باللّغة العربية ومترجمة إلى الفرنسية، موجهة من الشيخ " أحمد الشابي " المدعو بوشقور، إلى حاكم عمالة الجزائر؛ مؤرخة في 2 فيفري 1886؛ معلومات بخصوص طلب ترخيص فتح زاوية له بمدينة الجزائر. حيث ورد في نسختها العربية كما هو مكتوبا بها: " إلى حضرة سعادة المعظم المحترم السيد البريفي (Préfet) (...) حاكم عمالة الجزاير أيدكم الله السلام عليكم (...) أما بعد فالمعروف على مسامعكم الكريمة هو أنني مقدّم الشيخ البركة سيدي عمار بوسنة الدفين بين قالمة و عنابه في عرش ولد بواعزيز المشهور وفي عمر ثمانون سنة (...) وهذي أوّل مرّة دخلت للبلد الجزاير(المدينة) قاصدا حضرتكم وأردت أن نفتح محلا بالجزاير يجميع (يجمع) الاخوان وذكر الشيخ فنطلب من كريم فضلكم الإذن في ذلك لئلا (لأن لا) يتعرض لي أحد ولتعلم سيدي البريفي (المحافظ) واني عندي زاوية في بلاد قسنطينة وهي عامرة بالاخوان في غاية ما يكون وانتم إن اقتضى نظركم السعيد بالسؤال في شاني (شأني) من حكام بلاد قسنطينة.."[2].

كتب أيضا السيد " فشوان إبراهيم بن محمد " رسالة إلى الإدارة الفرنسية في الجزائر بالعربية مع ترجمة لها بالفرنسية، مؤرّخة في 4 نوفمبر 1903 يطلب من خلالها أيضا الموافقة على تنظيم حضرة الرحمانية؛ ومما ورد فيها بعد ديباجة الترحيب: ".. فانّا نطلب من سيادتك العليّة أن تمنّ علينا بالإذن في الاجتماع للحضرة الرحمانية في مسجدنا الكاين (الكائن) بجماعة اخذاع ليلة واحدة في الأسبع (الأسبوع) وهي محفوظة مما تنكره القوانين

[1] **A.N.O.M, 2U22,** ALG, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania). Lettre en en français du Cadi Mohamed ben Ahmed ben Zarrouk par le sous-Préfet au Préfet d'Alger le 15 juillet 1895.

[2] **A.N.O.M, 2U23**, ALG, département d'Alger, toutes les confréries religieuse sans (Rahmania et Kadria). Lettre en arabe avec traduction française du nommée Ahmed Chabi au Préfet d'Alger le 2 février 1886.

الشرعية من الرفص (الرّقس) والجدب ونهب دراهم الناس وغير ذالك (ذلك) من الأشياء المزمومة (المذمومة).."[1].

لقد جاء في تقرير الحاكم المدني شانزي (Chanzy) بخصوص ما تقدّمه الإدارة للديانة الإسلاميّة: " وأخيرا، فالثقافة الإسلاميّة تمّ المحافظة عليها من طرف الدولة حيث أنّه في هذه السّنة، تكفّلت على عاتقها بمصاريف الموظّفين الصّغار للمساجد "[2].

كما أبرز أيضا حاكم عام الجزائر ريفوال بول (Revoil Paul)، وضعية المخصصات المالية للعبادة الإسلامية بقوله أنه؛ " بالنسبة لمباني الثقافة الإسلامية وترميمها والذي كان 100.000 فرنك خلال 1899 تمّ رفعه إلى 150.000 فرنك. هذه الزيادة سمحت للتعهّد ببناء مساجد جديدة في بجاية، الطاهير، سبدو والقالة (بلدية جليل المختلطة). وبالموازاة هناك إمكانية لإحداث أشغال كبيرة هامة للترميمات أو التحسينات المختلفة في مساجد عديدة بالجزائر والبليدة وسيدي بلعباس وسطيف ووهران وغليزان وندرومة وملیانة ومازونة وسوق أهراس وتيزي وزو ومراد (Meurad) ". كما كانت بدورها مجموع القروض المخصّصة لهذه الأشغال تتعدّى 90.000 فرنك[3].

أشار آجرون (Ageron) بأن تنظيم سنة 1907، قد أبقى الأمور على حالها لمدّة عشر سنوات إلا أنّه بالمقابل قد عمد إلى تخفيض أجور المفتي، بما في ذلك " الاعتمادات الإجمالية المخصّصة للديانة الإسلامية، حيث كانت قد بلغت هذه الاعتمادات 431.736 فرنك في سنة 1901 و 349.938 فرنك في 1907 ثمّ انخفضت إلى مبلغ 283.292 فرنك سنة 1908 ومبلغ 163.000 فرنك كمعدّل سنوي إلى غاية 1914 "[4].

وهكذا إذن نجحت المندوبيات المالية في استغلال " الخصام القائم حول اللائكيّة لاقتصاد المال على حساب المسلمين. ومع ذلك فقد سمح القانون بإنشاء جمعيات دينيّة

---

[1] **A.N.O.M, 2U22,** ALG, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania). Lettre en arabe avec traduction française du nommée Fachouane Brahim ben Mohamed le 4 novembre 1903.

[2] Le général Chanzy (G.G.A), **Exposé de la situation de l'Algérie**, 1876, op.cit, p22.

[3] Revoil Paul (G.G.A), **op.cit** , p51.

[4] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع السابق، ص286.

مكلّفة بتسيير المساجد، ولقد منحت هذه الجمعيات الحق في عرض مترشّحين على الإدارة لشغل وظائف دينيّة "[1].

إن سياسة التضييق على شؤون العبادة الإسلامية، قد عبّر عليها كاتب مجهول؛ من خلال دعوته لإقصاء العبادة الإسلامية. حيث أكد على أن الجزائر بحاجة إلى اندماج تام لسلطتها القضائيّة للتّي هي بفرنسا. يجب أن تصل إلى إلغاء سلطتها القضائيّة الإسلامية، والتشريع الإسلامي[2].

2-هدم بعض المساجد والزوايا بحجج واهية وتحويل بعضها إلى كنائس:

يشير " هنري كلين " في كتابه " تاريخ الجزائر "، إلى قائمة طويلة للمؤسسات الدينية الجزائرية التي صادرها الاستعمار الفرنسي، ووضع يده عليها في بداية الاحتلال. كما يذكر السيد دوفول (Devoulx) أنه كان بالجزائر العاصمة قرابة 176 مؤسسة دينية؛ 13 مسجدا جامعا، 109 مسجد، 23 قبّة وزاوية سنة 1830. " وفي سنة 1862 نظرا للنهب والتخريب الذي تعرضت له هذه المؤسسات من طرف الفرنسيين لم يبق قائما منها إلا 67 مؤسسة؛ 9 مساجد جامع، 19 مسجدا، 15 قبة، 5 زوايا، لا تعمل منها سوى 21 مؤسسة، أما ما تبقى فهو عاطل عن العمل وليس له أيّة وظيفة "[3].

وهكذا نجد بأن المؤسسات الدينيّة ستشهد انخفاضا ملموسا كمّا وكيفا بعد 1862 "بسبب الإجراءات التعسّفية التي اتّخذها الاستعمار الفرنسي ضدّها لشلّ حركتها ولمنعها عن مواصلة رسالتها الحضارية والثقافية في الجزائر "[4].

وفق كشف قدمه اللّواء قائد المقاطعة في 7 فيفري 1866، حول وضعية المؤسسات الإسلامية بها. لقد هدم 63 مؤسسة بين مسجد وزاوية في قسنطينة، لوقوعها في الطريق العام أو خصّصت للمصالح العمومية؛ من ذلك جامع رحبة الصوف الذي حوّل إلى مستشفى ومسجد سيدي عبد الرحمان المناطقي الذي حوّل إلى سجن مدني، وجامع سوق

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] Anonyme, **Algérie immigrants et indigènes**, op.cit p68.

[3] عمّار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، المرجع السابق، ص 174.

[4] **نفسه**، ص ص 174- 175.

الغزل الذي خصص للديانة الكاثوليكية. كما حوّلت أربع (4) مساجد أو زوايا إلى دير للأخوات الإسعاف الطيب، وملجأ للأولاد الأوروبيين، وروضة للأطفال، ومعبد[1].

كما تمّ تخصيص كلاّ من جامع القصبة و جامع سيدي يحي الورّاد لإسكان الوحدات، وكذا ستّة (6) مساجد أو زوايا لإسكان الوحدات والصبايحية والهندسة العسكريّة وأحدها حوّل إلى سجن. ومن المساجد والزوايا التي شملتها عمليات التهديم مسجد سيدي فرج ومسجد سيدي بومعزة وزاوية النجارين أو رضوان، ومسجد سيدي بوقصيبة ومسجد سيدي علي بن مخلوف، ومسجد سيدي علي الناس، ومسجد سيدي فبركان، وزاوية المدني، مع وجود ثمانية وثلاثون (38) بين مسجد وزاوية ملّكت أو هدمت لوقوعها في الطريق العام[2].

لم تسلم في الواقع حتّى الأضرحة من اعتداءات إدارة الاحتلال الفرنسي؛ من ذلك ضريح سيدي " بتقة " الذي احتلّه مهندسون عسكريون فرنسيون وحوّلوه إلى مصلحة الجسور والطرقات. ضريح " بنت جعفر" الكتّانيّة وتمّ ردمها لتوسيع مدينة الجزائر، ويوجد خارج باب الوادي. ضريح " بوحمّة " والذي هدم لتوسيع الطريق العام بمحاذاة باب عزون؛ ضريح " سيدي السيّد " وتمّ إلحاقه بثكنة الدرك عام 1833؛ ليحوّل عام 1844 إلى مدرسة الطرز[3].

3-الاستيلاء على الأوقاف والاستحواذ على موارده:

شكلت الأوقاف في الجزائر موردا أساسيا ذا أهمية، لتقديم المساعدات للمحتاجين من الجزائريين، ولدعم المكتبات وتعليم فئة من السكان ودفع رواتب المعلمين، بالاظافة لأوقاف مخصصة للحج وتسمى أملاك مكة والمدينة، وهناك أوقاف لإقامة العيون وحماية الثكنات، وأخرى لبناء واستصلاح المساجد والزوايا كأوقاف " سبل الخيرات ". كانت هذه الأوقاف مخصصة لإيواء فقراء مكة والمدينة مجانا، بالاظافة إلى أوقاف أخرى كانت منتشرة في مختلف مدن الجزائر[4]. وهناك أيضا أوقاف الأولياء الصالحين مثل أوقاف

---

[1] . A.O.M. 16H75، نقلا عن عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900**، المرجع السابق، ص ص 254-255.

[2] **نفسه.**

[3] بوضرساية بوعزّة وآخرون، **المرجع السابق**، ص ص 159-160.

[4] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، المرجع السابق، ص 160.

سيدي عبد الرحمان، وهناك أوقاف أهل الأندلس التي كانت مخصصة إلى النازحين والمنفيين من مسلمي الأندلس[1].

عندما أدركت السلطات الاستعمارية، أهميّة هذه الأوقاف في حياة العامة من الجزائريين، ودورها في دعم مختلف الشؤون الحياتية والاجتماعية والدينية والثقافية، رأت أنه من الضروري الاستيلاء عليها والتحكم فيها. ولقد خلفت عملية الاستيلاء على أملاك الأوقاف استياء كبيرا لدى الجزائريين مما أدى بنفي القاضي والى طرد العديد من زعماء وأعيان الجزائر[2]، ممن عارضوا هذه السياسة الفرنسية تجاه الأوقاف و رأوا في ذلك مخالفة وخروجا عن الالتزام بوثيقة التسليم التي أمضاها الداي حسين عام 1830.

حسب ما يقوله حمدان خوجة في كتابه " المرآة " فقد " أمر المكلّف بإدارة أملاك مكّة والمدينة بأن يدفع إلى صندوق أملاك الدولة كلّ ما كان يحتفظ به من أموال ". كما صرّحت الإدارة الاستعمارية في الجزائر بأنّ جميع المساجد والمؤسسات الخيريّة والأوقاف ملك للدولة. وهكذا تمّ الاستحواذ على جزء كبير من المساجد، حيث أجّر بعضها لتجار حوّلوها إلى محلات، وخصّص بعضها الآخر لإسكان جيوش الحملة[3].

وضمن هذا التوجه يستشهد هذا الأخير؛ بتصريح " جانتي دوبيسي " الداعم لهذه السياسة الجديدة، حيث قال أمام الملأ؛ " بأنّ كلّ المساجد والمؤسسات الخيرية تابعة لأملاك الدولة، والإدارة العامة هي التي تتصرّف فيها وتستغلّها كيفما شاءت تكتريها كمحلات أو تستعملها لأشياء أخرى "[4].

لقد اعترض مستشارين بلديين أهالي في عريضة لهم نهاية القرن 19 على إجراءات إدارة الاحتلال في نقض معاهدة 1830 التي وقعها الفرنسيون الغزاة مع داي الجزائر، ومصادرة الأوقاف؛ ومما ورد في كلامهم؛ ".. نحن نريد التساؤل عن الدواعي التي جعلت فرنسا تحيد عن خطّ القيادة الحكيمة، والتي راهنت على انتهاجها بغضّ النّظر عن الشعب المهزوم، إن فرنسا في 1830 قد أعلنت احترام الدين والقانون[5] والتقاليد الأهليّة

---

[1] **نفسه**، ص 161.

[2] **نفسه**.

[3] بن عثمان خوجة حمدان، **المصدر نفسه**، ص ص 261-262.

[4] **نفسه**، ص281.

[5] Pétition faite par un groupe de conseillers municipaux…, **op.cit**, p11.

بأن تترك لكلّ واحد حقوقه وأن لا تغيّر شيئا، لكن بعد وقت هذا الوعد المقدّم تمّ اغتصابه (التراجع عنه). وبدأت المصادرات للأراضي وتوزيع منافع ممتلكات الحبوس والتي يرفض القانون الإسلامي تغييرها ويدافع عنها.."[1].

يرى آجرون (Ageron) بأن؛ السلطات الفرنسية كانت عازمة على " تسيير الإسلام كدين لا يمكن أن يمارس بكلّ حرية. وكان من المقرّر أن تغطي مصاريف "ممارسة الديانة الإسلامية" بفضل إجراءات الأملاك الوقفية (الحبوس) التي كانت تديرها أملاك الدولة ". إلا أن الأخطاء التي ارتكبتها، من خلال التنازل عن العقارات الريفيّة لصالح المستعمر، ساهمت في انخفاض الإيرادات التي شهدت تضاؤلا من سنة إلى أخرى[2].

4-تضييق الخناق على التعليم القرآني والنشاطات الدينية:

وضعت إدارة الاحتلال الفرنسي المساجد تحت رقابة صارمة، والتي بموجبها أصبحت تراقب عن كثب " خطب الوعظ والإرشاد التي يلقيها الأئمة والمفتون. ولا يجوز إلا للموظف الديني الرسمي فقط أن يعظ ويرشد ". في المقابل كانت الإدارة الفرنسية " تمنع علماء الدين الغير الرسميين من أن يعظوا ويرشدوا، وكثيرا ما تحرر خطب الوعظ والإرشاد بمكاتب الإدارة الاستعمارية، ثم يقوم المفتون بتلاوتها تحت رقابة البوليس السياسي "[3].

ضمن هذا التوجه؛ يشير صالح فركوس إلى تلقي " ضبّاط المكاتب العربية تعليمات بمقتضى منشور صادر من الحاكم العام، بتاريخ 27 نوفمبر 1847 لجمع كلّ المعلومات المتعلّقة بالزوايا وأتباعها حتّى يتمّ مراقبتها مراقبة محكمة "[4] .

كما كانت المكاتب العربية تحرص وفق ما يذكره دي فويليد (de Feuillid)، على مراقبة مسألة عدم تناول العبارات القرآنية التي تتناول الكراهية القديمة للرومي. و كان هدف المكاتب العربية في ذلك هو الحرص للحفاظ على السلم حسب زعمه[5].

---

[1] **Ibid**, p12.

[2] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع السابق، ص272.

[3] يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية ..**، المرجع السابق، ص88.

[4] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص74.

[5] de Feuillide.C, **op.cit**, pp 78-80.

أشار تقرير مكتب قسنطينة خلال شهر جويلية 1852، بأن الزوايا والمساجد كانت "تشكّل موضوع مراقبة يقظة وشديدة من طرف هذه المؤسسة، ذلك أن في أوساط تجمعات عناصر تلك المؤسسات الدينيّة تنشأ الدسائس وتعلوا الأصوات الحاقدة ضدّ سيطرتنا وترتّل الآيات القرآنية الخالدة والداعية إلى الجهاد "[1].

يذكر آجرون (Ageron) بدوره؛ أن المدارس القرآنيّة التابعة للزوايا كانت تحارب بضراوة؛ " أما المدارس التابعة للقبائل فقد كانت تحتمل ليس إلا ". حيث علق على هذه السياسة التعسفية بقوله: " .. تلك هي حصيلة مبادئ التسامح التي كانت تفتخر فرنسا باحترامها ". إلا أن هذا الأخير قد أقرّ بأنّ أهالي الجنوب و مزاب، كانوا يعاملون معاملة أقلّ تشدّدا، حيث "كانت الزوايا والمدارس التابعة لهم تتمتّع بحريّة أكبر". وكان تفسيره لهذه السياسة الفرنسية الدينية المتناقضة، بين الشمال والجنوب مفادها أن الفرنسيين كانوا "يعتقدون غالبا أنّ ديانة هؤلاء المستضعفين تتمثّل في الحقيقة في عبادة الأولياء الصالحين أو أحفادهم الأحياء، الذين كانوا يسمون المرابطين "[2].

كانت تقارير الشرطة الاستعمارية تتضمن جداول وكشوف تفصيلية لمختلف نشاطات المساجد والمدارس ضمن تطبيق الرقابة الإدارية والأمنية عليها؛ من ذلك ما تضمنه تقرير المحافظ المركزي للشرطة في قسنطينة المؤرخ في 27 جويلية 1897، حول وضع الزوايا والمساجد بها؛ حيث يتضمن الجدول سبعة خانات؛ الأولى: وكانت مخصصة لتسمية المسجد والثانية لتحديد موقعه بدقة، والثالثة للإشارة إلى اسم المقدّم أو الإمام، والرابعة لاسم الطالب. أما الخامسة فخصصت لذكر وضعيته المالية إن كان ذلك بكفالة الدولة أو غيره، أما السادسة فلتحديد عدد المصلين به، والخانة السابعة والأخيرة لتحديد عدد التلاميذ المزاولين لنشاطهم بها[3].

---

[1] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص ص 74-75.

[2] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع السابق، ص273.

[3] A.O.M. 16H9.، نقلا عن عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900**، المرجع السابق، ص ص 256-258.

لقد أشارت رسالة موجهة من نائب المحافظ في دائرة تيزي وزو إلى محافظ الجزائـــر مؤرخة في 10 فيفري 1883؛ إلى تقرير يتعلّق بغلق ثلاث زوايا في تيزي وزو[1]. كمـــا أقرت أيضا مداولات بلدية الأربعاء، دائرة الجزائر المؤرخة فـــي 21 أكتـــوبر 1885؛ بخصوص زاوية ومدرسة الأهالي لـــ سيدي خير الدين بدوّار سيدي راسم؛ إزالة " زاوية ومدرسة الأهالي سيدي خير الدين من أجل بناء مدرسة للأهالي محاذية لقرية العرب من لكي تكون تحت الإشراف المباشر للإدارة الفرنسية "[2].

كما تضمن أيضا؛ تلغرام من نائب المحافظ إلى محافظ الجزائر في 2 نوفمبر 1906، توصية بغلق زاوية ومدرسة حيث جاء فيه من: " نائب المحافظ إلى محـــافظ الجزائـــر، المسمّى بن دوبا (ben Douba) من الطريقة الشاذليّة تمّ التبليغ عنه بأنّ له موقف عدائي ماكر تجاهنا أقترح غلق بشقيه زاويته مثل مدرسته "[3]. ويقع مقر زاويته في روينة دائرة مليانة؛ حسب مراسلة نائب محافظ مليانة إلى محافظ الجزائر المؤرخـــة فـــي 8 نـــوفمبر 1906[4].

أشارت مجددا مراسلة[5] موجهة من الحاكم العام للجزائر إلى محافظ مقاطعة الجزائـــر، عن رفضها فتح زاوية؛ حيث جاء فيها " ردا على مراسلتكم في 3 سبتمبر الجاري، رقـــم 16.049، يشرفني أن أحيط علمكم، بناء على رأيكم، قرّرت بأنّه لن يتم منح أي إجـــراء لطلب المعني كيفان محمد (Kefane Mohamed)، الراغب في الحصول على الموافقة

---

[1] **A.N.O.M, 2U23,** ALG, département d'Alger, toutes les confréries religieuse sans (Rahmania et Kadria). Correspondance de sous-préfet de Tizi-Ouzou au Préfet d'Alger n°1428 le 10 février 1883.

[2] **A.N.O.M, 2U23**, ALG, département d'Alger, toutes les confréries religieuse sans (Rahmania et Kadria). Arrondissement d'Alger, commune l'Arba, délibération de 21 octobre 1885 sur la suppression de la zaouïa et l'école indigène de sidi Khair-eddine.

[3] **A.N.O.M, 2U23,** ALG, département d'Alger, toutes les confréries religieuse sans (Rahmania et Kadria). Correspondance de sous-préfet au Préfet d'Alger le 2 novembre 1906.

[4] **A.N.O.M, 2U23,** ALG, département d'Alger, toutes les confréries religieuse sans (Rahmania et Kadria). Correspondance de sous-préfet de l'arrondissement de Miliana au Préfet d'Alger le 8 novembre 1906.

[5] الأرجح أنها في عشرية 1900الى 1909 حسب الأرقام الواردة في الوثيقة حيث لا يظهر من أرقامهـــا ســـوى 190؛ وتاريخ وصولها في 24 سبتمبر.

لفتح زاوية في القليعة (Koléa) من أجل أتباع طريقة سيدي عمار بوسنّة(sidi Ammar bou Senna)"[1].

كانت الإدارة الاستعمارية والضباط الفرنسيين؛ تعتبر الجمعيات الدينيّة والطرق الصوفيّة مجرد جمعيات سريّة[2]، وهذا ما يفسّر سياسة الإدارة الحازمة تجاهها لأنّها كانت بالنسبة لهم تشكّل خطرا محدقا.

كما كانت إدارة الاحتلال الفرنسي، تقوم بعمليات تفتيش ومراقبة مستمرة لنشاط التدريس والوعظ بالمساجد. حيث ورد في أحد التقارير حول المدرسون بمساجد مدينة الجزائر سنة 1907، ملاحظات تتعلق بأئمة ثلاثة مساجد وهي؛ المسجد الكبير، ومسجد صيد الأسماك، ومسجد السفير[3].

ومما أشار إليه التقرير بخصوص المسجد الكبير، أن المدرّس السيد الحفناوي يشتغل به خمس مرات في الأسبوع، من منتصف النهار إلى الساعة الواحدة. وأن الذين يحضرون دروسه هم من عمال المسجد البسطاء، ومن الخواص المسلمين الذين هم غرباء عن المدينة أصلا. كما أنه " يدرس لمستمعيه باب الشعائر من الفقه الإسلامي وفقا لسيدي خليل. والمدرّس جدّ مثقف، ويتمتع بفكر حر وواضح، سلس في لغته (...) وهو يعرف عندما تحضره الفرصة كيف يعطيهم بعض مبادئ العلوم الأوروبية، ويجعلهم يتقبّلونها "[4].

إن هذا العداء تجاه كل ما هو إسلامي في الواقع؛ كان توجها، اعترفت به حتى تقارير إدارة الاحتلال الفرنسي. من ذلك ما ورد في تقرير باربديت (Barbdette) حول أسباب الهجرة الجزائرية لسكان تلمسان للمشرق، حيث أشار إلى مسألة عدم مراعاة الإدارة الفرنسية لأبسط القوانين الإسلامية[5].

---

[1] **A.N.O.M, 2U23,** ALG, département d'Alger, toutes les confréries religieuse sans (Rahmania et Kadria). Correspondance du Gouverneur Général de l'Algérie au Préfet d'Alger vers 190?.

[2] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع السابق، ص275.

[3] A.O.M.14 H 47.، **نقلا عن عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900**، المرجع السابق، ص 232.

[4] **نفسه.**

[5] عمّار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، المرجع السابق، ص ص 219- 220.

5-فرض رقابة صارمة على رجال الدين المسلمين ومتابعتهم:

اهتم ضباط المكاتب العربية بمراقبة رجال الدين والمرابطين، وضمن هذا التوجه؛ كلّف الضابط " دنفو " بإعداد " دراسة ميدانيّة تستهدف معرفة أصول وطرق وانتماءات هؤلاء الرّجال. وفعلا، فقد أعدّ كتابا ضمّنه مختلف تلك الطرق وتلك الزوايا تحت عنوان " الإخوان والطرق الدينيّة عند مسلمي القطر الجزائري عام 1849 "[1] .

كانت إدارة الاحتلال الفرنسي، تعمد إلى وضع بيانات استخباراتية عن الشخصيات الدينية في الجزائر. حيث تتضمن هذه الوثيقة معلومات تفصيلية فرديّة عن شخصيات دينية إسلامية؛ إذ يوجد على يمينها مكان مخصّص للصورة الشخصية؛ رغم عدم توفرها في الوثيقة والوثائق التي عاينتها. من ذلك بطاقة كتب عليها اسم المعني؛ مثل سي عبد القادر بن محمد، مع ذكر مرتبته في الطريقة مثل " مقدّم "، مع تصنيف بيانات الشخصيات حسب مكانة الشخصية الدينية في الطريقة الصوفيّة؛ تحت عبارة الفئة الأولى (1ère catégorie) لهذا الأخير. وعلى اليسار معلومات تتعلّق بالمنطقة الإدارية والجغرافية. أما باقي المعلومات في البطاقة فوزّعت على عدّة خانات يمكن التعرض لها بشيء من التفصيل[2].

تضمنت الخانة الأولى؛ معلومات شخصيّة؛ تتعلق بـ التاريخ العائلي، الأصل، مكان الميلاد، العمر، الطبع الذكاء، الأخلاق، المهارات، طريقة تعامله مع ممثلي السلطة الفرنسية..، الثروة الشخصيّة، تشكيل عائلته (شجرة العائلة، الإشارة إلى الأشخاص البارزين). أما الخانة الثانية فاشتملت على معلومات تخص؛ مدى تأثيره الأخلاقي والسياسي (إبراز تأثيره الذي يمتلكه من خلال طبعه، حلفائه السياسيين أو في العائلة مع شخصيات هامة..، هل له علاقات مع أوروبيين، أعوان قضايا..الخ[3].

اشتملت الخانة الثالثة من بطاقة المعلومات؛ على معطيات تتعلّق بتاريخ الطريقة الدينية التي يمتلكها وعلاقاته داخلها، ومدى الأبّهة التي يمنحه إياه لقب الشيخ أو المقدّم، وهل له أتباع داخل الجزائر؟ كما تتضمن الورقة الثانية لبطاقة المعلومات؛ مكان

[1] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص60.

[2] **A.N.O.M, 2U22,** ALG, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania). Fiche des renseignements individuel sur les confréries religieuse musulmans du nommée Si Abdelkader ben Mohamed.

[3] **Ibid.**

مخصّص لتصميم أو صورة الزاوية. إلى يسارها خانة رابعة بها أيضا معلومات عن الزاوية التي يسيّرها الشيخ أو المقدّم أو المرابط، وكذا وصف للمباني، معلومات عن المدرسة وعدد الأساتذة والطلبة والشواش ودرجة التعليم وطبيعته[1].

كما طرح بها تساؤلات من قبيل؛ هل الزاوية مخصّصة للزيارة (الحج) من طرف الأتباع؟ هل يتم الاستفادة من ناتج الزيارة في الزاوية؟ هل هناك تطبيقات غامضة يتم استخدامها؟ المبلغ الإجمالي السنوي أو الشهري لمنح الأساتذة والطلبة.، كيف تنظّم التبرّعات؟ إبراز حصيلة الزاوية، طبيعة المداخيل، هل تملك حبوس؟ هل الفقراء يتم إيوائهم وإغاثتهم؟ هل يتم ارتيادها من طرف الحجّاج(الزوّار)؟ مع منح رقم تقريبي سنوي، هل يتم زيارتها من طرف الأجانب؟ ثمّ تساؤلات أخرى من شاكلة؛ كمسجد: هل هي مفتوحة لكلّ الأهالي من دون اعتبار للطريقة؟ العدد التقريبي للمؤمنين التي تخدمها. التقدير والرأي الشخصي للسلطة المحليّة لمستقبل الزاوية وجانب الإدارة الذي يمكن الاستفادة منه[2].

أما الخانة الخامسة فاحتوت معلومات شخصية للسلطة المحليّة. في حين أنّ الخانة السادسة خصّصت لملاحظات الجنرال القائد للتقسيمة أو لنائب المحافظ. أما الخانة السابعة والأخيرة فتركت لملاحظة الجنرال القائد للقسمة أو المحافظ[3].

استمرارا لموضوع بطاقات التحريات الدقيقة حول شخصيات الطرق الدينية الإسلامية؛ تسنّى لي في أرشيف اكس بروفانس؛ الاطّلاع و تصوير بطاقات المعلومات الفرديّة الخاصة ببعض الشخصيات الدينية التالية وهم:

1-محمد بن مرزوق؛ والمصنّف من الفئة الأولى، مقدّم في الطريقة الرحمانية.

2-الحاج مختار بن خليفة؛ والمصنّف في الفئة الأولى، مقدّم في الطريقة الرحمانيّة.

3-بالقاسم بن علي؛ مصنّف في الفئة الأولى، مقدّم في الطريقة الرحمانية.

4-قويدري الهادي بن وضّاح؛ مصنّف في الفئة الأولى، مقدّم في الطريقة الرحمانية.

5-علي بن بالقاسم؛ مصنّف في الفئة الأولى، مقدّم في الطريقة الرحمانية.

---

[1] **Ibid.**
[2] **Ibid.**
[3] **Ibid.**

6-محمد طيّب بن إبراهيم؛ مصنّف في الفئة الأولى، نائب للطريقة القادرية بورقلة[1].

يبدو لي أنّ رجال وأتباع الطرق الصوفية الجزائريين ليسوا متابعين ومحلّ رقابة في الداخل فقط، بل يتعدّى ذلك حدود الجزائر؛ حيث ورد في معلومة استخباراتية حول الطريقة الرحمانية؛ ضمن مراسلة موجهة من الحاكم العام للجزائر إلى محافظ الجزائر؛ مؤرخة في 3 جوان 1903؛ جاء في مضمونها أن السيّد المقيم العام لفرنسا في تونس (العاصمة) كتب له بأن: "عدد من أتباع جزائريين للطريقة الرحمانية تمّ إبلاغي باستمرار قدومهم للزيارة إلى زاوية سيدي بوحجّار (sidi bou Hadjer) في الكاف، والذي شيخها كان سي علي بن عيسى، توفي في 1901، يبدو لي من المناسب أن أحيط علمك بأنّ ابن المتوفى، سي صالح بن عيسى، لم يسمّى لخلافة والده كزعيم لزاوية بوحجّار، وهذا بسبب عدم الجدارة "[2].

يتّضح ممّا سبق؛ مدى العدائيّة الواضحة من طرف الإدارة الاستعماريّة في الجزائر لكلّ ما له علاقة بالهويّة العقائديّة الإسلاميّة للمجتمع الجّزائري؛ ولعلّ هذا ما يفسّر الاعتداءات المتكرّرة على مؤسّساته، وكذا مضايقة ممارساته ونشاطاته المختلفة.

ثانيا) السعي لإقصاء القضاء الإسلامي وتقليص دوره تدريجيّا:

كانت المؤسّسة القضائية الإسلاميّة في الجزائر؛ تشكّل مظهرا هاما في منظومة الدولة الجزائرية قبل وبعد احتلالها. لقد أدركت إدارة المحتل الفرنسي خطورة الإبقاء على هذه المؤسّسة الهامة التي تترجم مكونات وهويّة المجتمع المحلّي المسلم في البلاد؛ حيث رأت في الإبقاء عليها وعلى عملها وسط المسلمين؛ استمرارا لمظهر أساسي كان يعبّر عن الكيان الجزائري المسلم.

لذا وحرصا منها على إحداث القطيعة مع الموروث القضائي القديم، ورغبة منها في دفع الأهالي المسلمين للاحتكام إلى المؤسسة الفضائية الفرنسية وقوانينها؛ سعت إدارة الاحتلال الفرنسي لانتهاج سياسة متدرّجة؛ قائمة على التقليص من دور ونفوذ المؤسسة القضائية الإسلاميّة في البلاد، والحدّ من تأثير قضاتها؛ من خلال تقليص عدد محاكمها

[1] **A.N.O.M, 2U22,** ALG, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania). Fiches des renseignements individuels sur les confréries religieuse musulmans .

[2] **A.N.O.M, 2U22,** ALG, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania). Correspondance du gouverneur générale d'Algérie au préfet d'Alger n°1834, le 3 juin 1903.

والحدّ من اختصاصاتها القضائية وكذا التقليل من عدد القضاة المسلمين، تمهيدا لإلغائها نهائيا إن نجحت في ذلك، أو على الأقل التقليل من هيبتها ومكانتها في الوسط المسلم.

1-إستراتيجية إدارة الاحتلال الفرنسي في الإقصاء التدريجي للقضاء الإسلامي:

يذكر حمدان خوجة ضمن هذا الإطار أنّه لمّا: " استبدل المارشال بورمون بالجنرال كلوزيل (Clauzel). كان أول أعماله، لطمأنة سكان الجزائر، هو إلغاء ما يسمّى بالمحكمة الحنفيّة وإقرار محكمة الإسرائيليين ". حيث وصف هذا الإجراء الذي يلغي هذه المحكمة، بأنه كان خطأ لا يغتفر، كما يعد أيضا مناف لترتيبات قوانين الجزائر المتعارف عليها[1].

لقد ارتكبت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر اعتداءات عديدة في حق القضاء الإسلامي، من بينها القرار الصادر في تاريخ 10 أفريل سنة 1834؛ " والذي يسوغ استئناف الأحكام التي يصدرها القاضي المسلم أمام مجلس الاستئناف التي تتكون من أعضاء مسيحيين أو إسرائيليين ". ليس هذا فقط بل أجبر القضاة على أن يصدروا الأحكام باسم الملك الفرنسي، ولاحقا باسم الإمبراطور الفرنسي في عهد نابليون. وهذا يعد إجراء مناف لأحكام وتعاليم الدين الإسلامي[2].

كما انتقد أيمي بوافر (Aimé Poivre)[3] أيضا، ضمن مؤلفه " الأهالي الجزائريين، حالتهم المدنية ووضعهم القانوني "، ما يوصف بالإصلاحات العدلية لسلطة الاحتلال الفرنسي، بقوله أن: ".. أمرية 22 أكتوبر 1830 ومنشور 10أوت 1834 والمتعلقتان بعدالة الأهالي (...) لا تشكّلان إصلاحات حقيقية وتظهر أكثر شكل تكريس الدولة للأمور التي كانت موجودة في فترة الحملة "[4].

سعت إدارة الاحتلال الفرنسي إلى استخدام حيلها وأساليبها الماكرة، في محاربة القضاء الإسلامي، محاولة بذلك تقويض جهازه الذي كان من مفاخر البلاد قبل الاحتلال. " ولما تعذر على الاستعمار أن يقضي بجرّة قلم على القضاء الإسلامي بالجزائر، الذي

---

[1] بن عثمان خوجة حمدان، **المصدر نفسه**، ص242.

[2] يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية..**، المرجع السابق، ص89.

[3] وهو محام في المحكمة الإمبراطورية في مدينة الجزائر.(واجهة الكتاب).

[4] Aimé Poivre, **Les indigènes Algériens, leur état civile et condition juridique,** librairie Algérienne de Dubos frères, Alger, 1862, pp 7-8.

هو أحد الأركان الثلاثة للسيادة راح يضايق نفوذه ويحاول التنقيص من قيمتـــه بإصـــدار القرارات والقوانين والأوامر التي لا تحصى ولا تعد "[1].

جاء في تعليق أيمي بوافر (Aimé Poivre)؛ ضمن شرحه لطريقة إخضاع الأهـــالي المسلمين للقوانين الفرنسية، بأنه: " قبل إخضاع الأهلي للقوانين الفرنسية، كان لزاما فـــي البداية منحهم تربية مدنية من خلال استجلابهم(جذبهم) لنا، من خلال إقامة اتصال بيـــنهم وبين أخلاقنا العمومية ومؤسساتنا الاجتماعية، ثمّ إخضاع عدم اكتراثهم بقضاة محاكمنـــا، بهدف الوصول إذا للوسيلة الوحيدة الفعّالة التي بإمكانها ضمان تنفيذ إجراءاتنا من أجل أن تستكمل فرنسا في الجزائر مخططاتها "[2].

ضمن هذا التوجه؛ يعتبر هذا الأخير؛ بأن مناشير 28 فيفري 1841 و 26 ســبتمبر 1842؛ قد " سجلت كأولى محاولات الإصلاحات المنجزة على تشريع الأهالي (...) منذ هذه الفترة فالعدالة الأهلية، والذي نظامها الداخلي، وضع بالكامل خارج ميدان ســلطتنا، وضعت تحت رقابة النائب العام للجزائر في كلّ امتداد المنطقة المدنيـــة؛ هـــذه الرقابـــة والمراقبة والتي أصبحت ممكنة من طرف هيئة الاستدعاء، أصـــبحت كابحـــا للقاضـــي وضمانا للمتقاضين ". ليعلق لاحقا على هذه السياسة بقوله: " لم يكن ذلك ســـوى خطـــوة أولى ، بالطّبع موزونة، ومحسوبة بحكمة، نحو توحيد التشريع ونحو انـــدماج حتّـــى الآن بعيدا "[3].

لم يسلم القضاء الإسلامي بدوره من تدخل السلطة الفرنسية، تدخلا يلغي في النهايـــة كل مفعول له تقريبا. وكان تدخلها فيه على مراحل. في البداية تركت القضاة المـــسلمين يتصرفون في كل القضايا والحكام ماداموا ملتزمين بالتوجه الرسمي لهم عند التوظيـــف. وكان ذلك خلال العشرية الأولى من الاحتلال. ومنذ 1841 انتزع إصدار الأحكـــام فـــي الجنايات والجنح من أيدي القضاة المسلمين، وحول إلى قضاة المحاكم الفرنـــسية، وذلـــك باستثناف المتقاضين عندها إذا أرادوا[4].

---

[1] يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية..**، المرجع السابق، ص ص 88-89.

[2] Aimé Poivre, **Les indigènes Algériens..,** op.cit , p7.

[3] **Ibid,** pp 8-9.

[4] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر، المرجع السابق،** ص ص 73-74.

وهكذا انحصرت بذلك اختصاصات القضاة المسلمين وفق ما يقوله يحي بوعزيز؛ " في دائرة ضيّقة النطاق لا تتجاوز الدعاوي المتعلّقة بالأحوال الشخصية والإرث. وجرّدوا من الحق الذي يخوّل لهم النظر في الدعاوي الجنائية والمدنية والتجارية، كما انتزع منهم حق النظر في أمور العروض والعقارات وأكثر من ذلك أن الاستعمار الفرنسي قد سنّ الخيار في القضاء الذي يسوغ للخصوم المسلمين رفع دعواهم لدى المحاكم الفرنسية ، حتى ولو كانت الدعاوي من مشمولات القاضي المسلم "[1].

كما يستطرد هذا الأخير هنا للتوضيح بأنه " على الرغم من أن القاضي المسلم هو الممثّل الوحيد للسلطة الدينية التي تخوّل له وحده الحق في إصدار الأحكام المتعلّقة بالشريعة الإسلامية فانّه أصبح تحت نفوذ قاضي الصلح الفرنسي "[2].

تواصلت بذلك تشريعات إدارة الاحتلال الفرنسي؛ فيما تعتبره إصلاحات تمس مؤسسة القضاء الإسلامي. وضمن هذا الإطار أقرّ أمر(arrêté) 20 أوت 1848 التمييز في الجزائر بين عدالة فرنسية، مرتبطة بوزير العدل، وعدالة إسلامية موضوعة تحت سلطة وزير الحرب وبالتالي الحاكم العام[3].

يعلق أيمي بوافر (Aimé Poivre) على السياسة العدلية الفرنسية وتطبيق الأمرية الأخيرة لسنة 1848، من خلال أسفه على أن " هذه الإجراءات الحذرة جدا والوقائية، قد عرفت في البداية مقاومات غيورة في المنطقة العسكرية ". إلا أنه يرى بأن " أمرية 20 أوت 1848 التي عوّضت مصلحة ورقابة العدالة الأهلية في اسنادات وزارة الحرب، قد قدمت للمساهمة في شلل كلّ الفعاليّة، إلى غاية اليوم أين دمّرت وألغيت تماما من خلال مرسوم 1 أكتوبر 1854 "[4].

وفق مرسوم 1 أكتوبر 1854، فالجزائر مقسّمة إلى دوائر قضائيّة محدّدة، تشمل كلّ واحدة محكمة إسلامية تتشكل من قاض " معيّن من طرف الحاكم، وعدلين (كاتبين) "[5].

---

[1] يحي بوعزيز ، **السياسة الاستعمارية..**، المرجع السابق، ص89.

[2] **نفسه.**

[3] Guiter Christian**, Aperçu de quelques spécifiés du droit répressif Français applicable aux indigènes du territoire civile de l'Algérie de 1881 à 1944**, médiathèque Aix, Aix-en-Provence, 1977, p14.

[4] Aimé Poivre, **Les indigènes Algériens..,** op.cit**,** p9.

[5] Guiter Christian, **op.cit**, p14.

ضمن حديثه عن تطور التشريعات القانونية المتعلقة بإصلاحات القضاء الإسلامي، يرى برنارد فيكتور(Bernard Victor)؛ بأنه يجب أن الإشارة إلى مرسوم 15 فيفري 1853؛ الذي أخضع أيضا إلى امتحان مسبق، المترشحين لوظائف المفتي، القاضي، والأعوان الآخرين للقضاء الإسلامي[1].

كما يعلق أيمي بوافر(Aimé Poivre) مجددا؛ على مرسوم 1 أكتوبر 1854، من خلال قوله بأن هذا المرسوم قد ألغى " هيئة الاستدعاء أمام المحكمة بالنسبة لقرارات القضاة، وخلق القدرة الكليّة للعدالة الإسلامية من خلال تنصيب مجالس المحاكم السيادية". حيث ينتقد هذا الأخير هذه الخطوة، من خلال تأكيده على أن فرنسا قد ضيعت " إذا الملاذ الأخير للعدالة والذي ما يميّز سيادتها، ولم تعد بذلك المنطقة العسكرية بطريقة أخرى منطقة فرنسية، من خلال الاستقلالية المطلقة للقضاة الأهليين "[2].

ليخلص (Aimé Poivre) لاحقا؛ للحديث عن خلفيات إقرار هذا المرسوم ، والذي اعترف بأن الاستقلالية المطلقة فيه " وتعميم نظامين للعدالة لم يكن سوى تفكير الحاكم العام للجزائر، والذي أراد على العكس من ذلك مضاعفة التواصل مابين العنصر الأهلي والعنصر الوطني، من خلال إخضاع المحاكم الإسلامية إلى هيئة الاستدعاء بالنسبة لقسمة الجزائر، والى المحاكم الابتدائية بالنسبة لمقاطعات وهران وقسنطينة ". حيث انتقد هذا الأخير إقرار مرسوم 1 أكتوبر 1854 واعتبره تراجعا للوراء عن الإجراءات المتخذة سابقا[3].

كما استعرض بدوره أبو القاسم سعد الله هذه ما يعرف بالإصلاحات العدلية المتعلقة؛ باستحداث تنظيما جديدا للقضاء سنة 1854، من خلال قوله؛ بأنه أعيد تشكيل المجلس الشرعي الأعلى فأصبح هيئة استئنافية، كما استحدث المجلس الشرعي الأعلى في العاصمة فقط، وكان يضم عددا من رجال القضاء والفتوى، ومهمته الإشراف على أحكام المجالس الشرعية الأخرى وتوحيد القوانين الشرعية[4].

---

[1] Bernard Victor, **indicateur général de l'Algérie ou description géographique et historique de toutes les localités comprise dans ses trois provinces**, Typographie .Rastide,troisième édition,Alger, 1867,p52.

[2] Aimé Poivre, **Les indigènes Algériens.., op.cit,** p9.

[3] **Ibid.**

[4] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص74.

يستطرد هذا الأخير لاحقا، بتأكيده على أن هذه الإجراءات لم تدم طويلا، فقد تراجع الفرنسيون عن موقفهم تحت ضغط الأوروبيين اللذين كانوا يتهمون القضاة المسلمين بالاستقلالية والتهاون والتساهل حماية لمواطنيهم. فصدر قرار سنة 1859 ألغى تنظيمات 1854 وأعاد الأمور إلى ما كانت عليه من قبل[1].

يعتقد أيمي بوافر(Aimé Poivre) ؛ بأن السيد شاسلوب لوبا (Chasseloup-Laubat): " لم يستسغ مسألة عدم إخضاع العدالة الإسلامية للمحاكم السيادية الفرنسية ورأى في ذلك خطرا كبيرا، لذا دعّم هذا الأخير وضع مرسوم 31 ديسمبر 1859 والذي بناه على اقتراح هذا الوزير ، تمّ وضع القضاة المسلمين تحت رقابة سلطتنا القضائية، وزيادة نقاط الاحتكاك مع حضارتنا، من خلال وضع ممتلكاتهم واتفاقاتهم تحت رعاية قوانيننا "[2].

كما أن مرسوم 31 ديسمبر 1859؛ كان قد نظّم العدالة المدنية الإسلامية، حيث كرّس الرقابة على العدالة الأهلية من طرف السلطة القضائية الفرنسية[3]. في حين أنّ مراقبة القضاة المسلمين عهدت من خلال مرسوم 31 ديسمبر 1859 إلى المحامين العامين واستئناف أحكامهم ترفع أمام محاكم فرنسيّة[4].

يخلص أيمي بوافر (Aimé Poivre) لاحقا؛ إلى امتداح هذا الإجراء الأخير بقوله هنا بأنه: " من خلال هذه الإجراءات، إننا نضمن لهم عدالة أكثر دقة، مراقبة أكثر(...) وأكثر صرامة (...) من وجهة النظر هذه، يمكن أن نعتبر مسبّقا أنّ مرسوم 1859 كتقدّم حقيقي (...) بالنسبة حتّى لأعماق التشريع وعادات البلاد، فهذه الإصلاحات طلبت منذ مدّة طويلة من طرف الأهالي.. "[5].

إن هذا التعليق الأخير في الواقع يدعو للاستغراب، من تفكير رجال القانون الفرنسيين في تلك الفترة. إن الحديث عن الدقة، العدالة، والتقدم في إجراءات مرسوم 1859، تدفعني للشفقة عنهم من هول هذه المغالطات غير المنطقية، والتي تتعارض وحجم الضرر الذي

---

[1] **نفسه.**

[2] Aimé Poivre, **Les indigènes Algériens..,** op.cit**,** pp 9-10.

[3] Bernard Victor, **indicateur général de l'Algérie..**, 1867, op.cit, p52.

[4] Guiter Christian**, op.cit**, p14.

[5] Aimé Poivre, **Les indigènes Algériens..,** op.cit**,** pp 10-11.

أحدثه المشرع الفرنسي في القوانين الإسلامية للجزائر، وتنظيمها العدلي. أمـــا الأكذوبـــة الكبرى أن يأتي أحدهم بالقول؛ أن هذه الإصلاحات قد طلبت منذ مدة طويلة من طـــرف الأهالي.

وفق ما يراه أيمي بوافر (Aimé Poivre) مجددا، فان الأحوال الشخـــصية الأهليـــة، كانت دوما محل تساؤل وجدال وآراء متعددة، وهذا يطرح التساؤل التالي؛ هـــل الأهلـــي الجزائري لديه صفة الفرنسي؟ فوضع الأهالي لا ينطبق على مختلف التشريعات القانونية للحالة المدنية المتعارف عليها بالنسبة للمواطنة الفرنسية. ليضيف هذا الأخير لاحقا بقوله: " إن هذه الوضعية الغامضة جدا، والمعقّدة جدا، والصعبة جدا من أجل أن تعرّف في لغة القانون، لم تغفل عن طرح بعض المشاكل.. "[1].

لقد خلص أيمي بوافر (Aimé Poivre) بالقول لاحقا، ضمن التوجهـــات المـــستقبلية للسياسة الفرنسية تجاه الأحوال الشخصية الأهلية؛ بالتأكيد على مسألة مفادها بأن قانونـــا " حول تجنيس الأهالي أصبح ضروري (...) والذي يفرض تربصا سياسيا من 10 سنوات، تتطلب الحاجة إلى تحسينات والتي تفرضها الشروط الخاصة التي توجـــد فيهـــا مختلـــف طبقات الأهالي "[2].

على الرغم من أنّ الأهالي الجزائريين أصبحوا خاضعين بالكامـــل للـــسيادة الكاملـــة والتّامة لفرنسا إلا أنّه ولا " إجراء تشريعي تمّ اعتماده لهم كصفة فرنسية، فهم بالوضعية المؤقتة (...) سوى رعايا فرنسيين، وهذا لا يعنـــي تبعيـــة سياســـية ولكـــن خـــضوعا للمنتصر..". كما يجب الإشارة أيضا حسب أيمي بوافر (Aimé Poivre) بأنه؛ " ضـــمن الحديث عن الحق المدني نلاحظ أنّ الحالة المدنية للأهالي ينظر لها بما يتلاءم وقـــانونهم الديني "[3].

بناء عليه، فخلال الفترة 1861 و 1862 تمّ إلغاء 46 منصب أهلي من موظّفي العدالة من بينهم:(20 قاضي، 15 باش عدل، 12 عدل). في حين بلغ عدد من قدّموا اســـتقالتهم

[1] **Ibid**, pp 12-14-19.
[2] **Ibid,** p20..
[3] Aimé Poivre, **Les indigènes Algériens..,** op.cit**,** pp 21-22.

50 من بينهم (17 قاض، 16 باش عدل، 17 عدل)[1]. حيث استقاء هذه المعلومات بنـــاء على جريدة الأخبار(Akhbar) المؤرخة في 5 فيفري 1863.

يعتبر قيتي كريستيان (Guiter Christian)؛ بأن مرسوم 13 ديسمبر 1866 قد شكل بدوره؛ " آخر جهد للحفاظ على العدالة الإسلامية والتي تختص سوى بالتقاضي المـــدني، حيث يسعى إلى التوفيق بين القوانين المناسبة للمسلمين وقواعد العدالة الفرنسيّة "[2].

ضمن هذا التوجه يشير بيرناند فيكتور (Bernard Victor)؛ بأن مرسوم 13 ديسمبر 1866، قد أعاد تنظيم المحاكم المدنيّة الإسلامية، حيث يتعامل فقط مع القانون الإســـلامي الذي يحكم كلّ الاتفاقيات وجميع المنازعات المدنيّة، بالإضافة إلى مـــسائل الدولـــة. أمـــا بالنسبة للدعوة إلى الاحتكام بين المسلمين، فيوجد غرفة خاصة تتشكّل من قضاة فرنسيين ومساعدين أهليين[3].

وأصبح بذلك المتقاضين المسلمين يتقاضون أمام قاضي الصلح الفرنسي، وأصـــبحت مهمة القاضي المسلم تتمثل في تنفيذ الأحكام الصادرة عن قاضـــي[4] الـــصلح، ثـــم أنـــشأ المجلس الأعلى للشّرع الإسلامي وكان يضم خمسة من كبار العلماء، ومهمة هذا المجلس استشارية فقط لدى دوائر الاستئناف الفرنسية. ولكن هذا المجلس ألغي أيضا فـــي عهـــد الجمهورية الثالثة سنة 1875[5].

في هذه الظروف تصاعدت الدعوات لإلغاء القضاء الإســـلامي وإخـــضاع الأهـــالي المسلمين لسلطة موحدة، التي هي بالطبع سلطة القانون التشريعي الفرنـــسي ومؤســـسته القضائية. وضمن هذا التوجه قال كاتب مجهول بأنه: " من مـــصلحة فرنـــسا أن تجعـــل الجزائر فرنسيّة قلبا وجنسا لكي تضاعف تأثيرها السياسي. فالجزائر هي مستعمرة سياسية أكثر منها تجاريّة؛ فالارتباط مع فرنسا يجب أن يكون قويّا "[6].

---

[1] Anonyme, **Algérie immigrants et indigènes**, op.cit, p20.
[2] Guiter Christian, **op.cit**, p14.
[3] Bernard Victor, **indicateur général de l'Algérie..**, op.cit, 1867,pp 52-53.
[4] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص74.
[5] **المرجع نفسه**، ص75.
[6] Anonyme, **Algérie immigrants et indigènes**, op.cit, p67.

ليشرح هذا الأخير لاحقا؛ طريقة تنفيذ ذلك من خلال قوله: " الجزائر بحاجة الى اندماج تام لسلطتها القضائيّة للتّي هي بفرنسا. يجب أن تصل الى إلغاء لسلطتها القضائيّة الإسلامية، والتشريع الإسلامي، إلى تجنيس العرب "[1].

عبّر الحاكم العام " دي غايدون " بدوره في 1871، عن هذا الرأي المتصاعد من خلال قوله بأنّ: " العدالة هي إحدى رموز السيادة، والقاضي الإسلامي يجب أن يمحى أمام القاضي الفرنسي، إننا الغالبون، فلنعرف كيف نمارس إرادتنا "[2].

ضعفت تدريجيا إذا اختصاصات المحاكم الإسلامية تمهيدا لإلغائها؛ حيث لم يعد القضاة المسلمين بناء على القانون العقاري في 26 جويلية 1873 معنيين بالتعرف بالقضايا العقارية. وهكذا فان فرنسة القضاء في الجزائر ستذهب إلى ما هو أبعد من ذلك من خلال مرسوم 29 أوت 1874، حيث أقرّ أنّ قضاة السلم هم الوحيدين المخوّلين بمناقشة مختلف القضايا في منطقة القبائل، من خلال إقصاء المحكمة، والتقاضي الإسلامي في المنطقة. ومن خلال مرسوم آخر في 11 نوفمبر 1875، فقد تم إلغاء المجلس الأعلى للقانون الإسلامي[3].

لقد أبرز يحي بوعزيز التجاوزات القضائية بحق المسلمين بمنطقة القبائل. حيث أشار إلى أن إدارة الاحتلال الفرنسي؛ قد فرضت على هؤلاء ببلاد جرجرة نظما استثنائية. حيث أصبحت " تصدر الأحكام وتحل المشاكل حسب العرف والعادة، لا طبقا للشريعة الإسلامية السمحاء، فكانت النتيجة أن صدر أمر بتاريخ 28 أوت سنة 1874 يقضي بحذف المحاكم الإسلامية بمنطقة القبائل وتعويضها بجماعات أهلية تعرف بالجماعة القضائية، غير أن القضاة الفرنسيين وحدهم هم الذين يصدرون الأحكام طبقا للعرف.. "[4].

أما بمنطقة ميزاب فقد وضع الاستعمار أيضا " نظاما استثنائيا يتولى تطبيقه القاضي الاباضي لكن كلما حدث نزاع وكان أحد الخصمين غير اباضي أحيلت قضيته على قاضي الصلح أو القاضي العسكري وكلاهما فرنسي"[5].

---

[1] **Ibid**, p69.

[2] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع السابق، ص52.

[3] Guiter Christian, **op.cit,** p15.

[4] يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية..**، المرجع السابق، ص ص 89-90.

[5] **نفسه**، ص90.

ضمن هذه المسألة يعلق أبو القاسم سعد الله بقوله؛ بأن من أغرب ما عرفه تطور القضاء الإسلامي في العهد الفرنسي، أنهم ألغوا وحدة القضاء بين الجزائريين فجعلوه أربعة أنواع: القضاء الغالب في المناطق المسماة مدنية، والقضاء في بلاد القبائل الذي احتكم فيه للعرف والجماعة فترة ثم للقضاء الفرنسي، والقضاء في منطقة ميزاب حيث يحتكم إلى المذهب الأباظي، ثم القضاء في المناطق الجنوبية الخاضعة للحكم العسكري[1].

حسب اعتقادي ليس الفصل بين الشمال والجنوب أو ميزاب مشكلة، بحكم الخصوصيات التاريخية للمذهب الأباظي والواقعية بين النمطين العسكري والمدني بين الجنوب والشمال، ولكن المشكلة هي في تمييز منطقة القبائل، لما له من أهداف استعمارية خبيثة لفصل المنطقة اثنيا واجتماعيا عن باقي الجزائر، ضمن مخطط لخلق صراع بين البربر والعرب، بهدف ضرب وحدة المجتمع الجزائري.

لقد أشار عرض الحاكم العام المدني الجنرال شانزي (Chanzy)؛ إلى ولادة المراسيم 29 أوت و 10 أكتوبر 1874 المتعلقة بتنظيم العدالة في منطقة القبائل، وهنا يجب أن نفهم المنافع المتوخاة من هذا الإصلاح وهدفه الحقيقي والامتيازات التي يقدّمها. حيث يعتبر هذا الأخير بأن ".. قاعات محاكم قضاة السّلم يتم اللّجوء إليها من طرف القسم الأكبر من سكان القبائل، على الرغم من مقاومة واضحة ناجمة عن تفسير غير دقيق للنوايا الحقيقيّة لدينا "[2].

كما أشار أيضا هذا الأخير، ضمن استعراضه لأهداف الإدارة الاستعمارية من هذه السياسة العدلية الجديدة ومبرراتها؛ بقوله إن: " إدخال عدالتنا للبلاد العربيّة هي الهدف الثابت لكلّ جهودنا (...) نحن نريد أن نثبت للأهالي بأنّنا نهتم لمصالحهم (...) وأنّ الإصلاحات التي تمّ إدخالها لديهم لا تهدف سوى إلى استيعابهم نحونا، وليس لتهديد ما يمتلكونه من حقوق للحفاظ على تقاليدهم وعاداتهم "[3].

ليخلص لاحقا ضمن سياق كلامه لتوضيح الأساليب المنتهجة لتحقيق ذلك عمليا من خلال قوله: " لكن لكي يتحقّق هذا التقدّم ويكون حقيقة، فلا يمكننا أن نرغب به إلا أين

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص75.

[2] Le Général Chanzy (G.G.C, Commandant en chef des forces de terre et de mer), **Exposé de la situation de l'Algérie**, 1875, op.cit, p14.

[3] Le général Chanzy (G.G.A), **Exposé de la situation de l'Algérie**, 1876, op.cit, p14.

يكون هناك إمكانية، بعد إعداد الأرضيّة وتنظيم الموظّفين القضائيين الـــذين بإمكـــانهم أن يكونوا بديلا عن القضاء الأهلي. فالإجراءات التي اتّخذت في 1874 و 1875 لتوســـيع نشاط محاكمنا، تركّزت على المناطق التي بالإمكان أن يطبق فيها جيّدا "[1].

أبرز الحاكم العام شانزي (Chanzy) من خلال عرضه؛ مسألة تتعلّق بتوفير المـــال اللاّزم للعمليّة، حيث يشير إلى أنه؛ يجب أن نمر بمعادلة إلغاء ما هو موجود من مناصب للقضاة المسلمين، بالتخفيض منهم ليتم استبدالهم بغيرهم من الفرنسيين والقضاء الفرنسي. ولقد أوضح أنّهم تمكّنوا من إلغاء محكمة واحدة هذا العام في فتّوش (Fetouch) بـــدائرة قالمة، كما أنّه لا زال حسب قوله: " يوجد في الجزائر لغايـــة اليـــوم 144 قـــاض، فـــي المناطق التليّة، أكثر من 6 قضاة موثّقين، 12 مجلس استشاري وثلاثة دوائر ملحقة والتي لا تتوفّر على رئاستها سوى على باش عدل. يجب أن نضيف إلى هذه الأرقام 48 دائرة[2] قضائيّة خارج التّل و7 مجالس، والذين لا يتمتّعون أعضائها بأيّة معاملة. إن رقـــم 144 قاض يعدّ منخفضا بـــ 69 عن الذي كان من عدد القضاة قبل 1875 ، فترة كان يـــصل فيها أيضا إلى 204 "[3].

كما صرح الجنرال شانزي (Chanzy) أيضا، بخصوص مـــصير مجلـــس القـــانون الإسلامي بقوله: " إن إلغاء مجلس القانون الإسلامي اتّخذ كإجراء اليوم وسيتم إخـــضاعه للتنفيذ. وسيسمح الاقتصاد بتوفير الوسائل لتمويل إنشاء محاكم السلم الجديدة"[4].

وفق ما يعتقده أجرون (Ageron)؛ لقد كانت من الطموحات الكبرى لرجال القانون الفرنسيين والإدارة الاستعمارية خلال سنوات 1871-1891 تتمثل " في جعـــل القـــانون الإسلامي يتطوّر، وذلك لتسهيل اندماج الـــسكان الأهـــالي ضـــمن القـــانون والقـــضاء الفرنسيين(...) لم تبق إذن إلا إرادة زرع المؤسسات الفرنسية والـــتخلّص مـــن القـــضاة

[1] **Ibid.**
[2] **Ibid.**
[3] **Ibid**, p15.
[4] Le Général Chanzy (G.G.C, Commandant en chef des forces de terre et de mer), **Exposé de la situation de l'Algérie**, 1875, op.cit, p50.

المسلمين ". ومما يدعم هذا التوجه هو صدور مرسوم في 1890؛ " ليلغي 13 محكمة قضاة رئيسيّة؛ وهكذا نقص عددها إلى 61 محكمة فقط "[1].

إن هذه السياسة الجديدة قد ترجمت أيضا، من خلال تقليص الاعتمادات المالية الموجهة للقضاء الإسلامي في الجزائر؛ حيث يبرز شارل بينوا (Charles Benoist)؛ الفوارق بين الأهالي والأوروبيين من خلال المخصّصات المالية للدولة لهم. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من خلال الميزانية المسجّلة لسنة 1887 لبعض القطاعات ومقارنتها بعدد السكان: ففي الوقت الذي خصص فيه مبلغ 1.036.792 فرنك للعدالة الفرنسية، لم يكن حظ العدالة الإسلامية سوى مبلغ هزيل في حدود 103.050 فرنك[2]. وهذا يعد مؤشر على محاولات تجفيف الموارد المالية والنفقات على العدالة الإسلامية تمهيدا لإلغائها نهائيا.

وهكذا؛ فقد أصبح قاضي الصلح بناء على قرار 1889 هو الذي يصدر الأحكام في قضايا المسلمين. ولم يحل آخر القرن أي في 1892 حتى صدر قرار جديد يجرد القضاة المسلمين من كل صلاحية عدا الأحوال الشخصية، كالزواج والطلاق والتركات، وحتى هذه الأخيرة، فإذا اختلف المتخاصمون في المستحق من التركات فيما زاد على الـ 500 فرنك، فان القضية تحول على القضاة الفرنسيين وتخرج من اختصاص القضاة المسلمين[3].

وفق ما يشار إليه في عرض الحاكم العام للجزائر جول كامبون (Cambon Jules)؛ فانه: "لا يوجد تغييرات خلال 1894 في نظام عمل العدالة الإسلامية، ماعدا الأمريّة التي تمّ اتّخاذها في 20 فيفري1895، والتي ضبطت وظيفة الوكيل (oukil)، فهذه الأمريّة تعوّض التي كانت في 30 نوفمبر 1855(...) حيث يفرض على كلّ مترشّح لوظيفة وكيل، شهادة إنهاء الدراسة، مسلّمة من طرف المدرسة ودفع مبلغ 500 فرنك"[4].

لقد أشار الحاكم العام للجزائر ريفوال بول (Revoil Paul) في عرضه السنوي؛ بأنه بسبب النقص في عدد التلاميذ المتخرّجين من المدارس بشهادات الدراسات العليا التي

---

[1] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع السابق، ص59.

[2] Charles Benoist, **op.cit**, pp 143-144.

[3] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص75.

[4] Cambon Jules (G.G.A), **op.cit** , p31.

يفرضها أمر 1 أوت 1895 للمرشحين لوظائف القاضي والباش عدل، فقد أجريت امتحانات في 28 ماي 1900؛ وفق الشروط المحدّدة في مرسوم 8 أفريل 1889، ونتائج الامتحانات كانت كالآتي:

* **بخصوص منصب القاضي:** كان عددهم 37 في مجموع المقاطعات؛ موزعين على (الجزائر 18، وهران7، قسنطينة 12).

* **بخصوص منصب باش عدل:** كان عددهم 48 في مجموع المقاطعات؛ موزعين على (الجزائر 22، وهران 8، قسنطينة 18) [1].

أبرز أيضا الحاكم العام للجزائر جونار (Jonnart) في عرضه السنوي، بأنه كان هناك تعديلات هامّة في 1908، حملتها قواعد تنفيذ العدالة في القانون الإسلامي والتنظيم القضائي في منطقة القبائل (Kabylie)[2]؛ ففي النقطة الأولى؛ أقر مرسوم 5 ديسمبر 1908 بأنّه مستقبلا، فالمحاكمات وفق القانون الإسلامي عندما يتعذّر تنفيذها، وفق الأشكال المعروفة في القانون الإسلامي أو القبائلي، بالإمكان تنفيذ مطابقتها مع قواعد قانون الإجراءات المدنيّة بدون الحاجة لحصولها مثلما كان سابقا؛ وفق أمر بالتنفيذ[3].

بالإضافة إلى ذلك ووفقا لمرسوم 29 أوت 1874؛ فقضاة السّلم في القبائل؛ بإمكانهم الحكم في قضايا شخصية ومالية مدنية أو تجارية إلى غاية 200 فرنك، وفي قضايا غير مالية إلى غاية 20 فرنك. إن مرسوم 12 ديسمبر 1908 قد يبسّط هذه القواعد المعقّدة قليلا؛ بحيث بإمكان قضاة الصلح في المستقبل وفي نهاية المطاف معالجة قضايا مدنيّة تجاريّة ماليّة وغير مالية والتي قيمتها لا تتجاوز 500 فرنك أساسا[4].

وفق عرض الحاكم العام للجزائر ليتو (Lutaud) فانه؛ " من خلال مرسوم 4 جويلية 1914، فالمحكمة الملحقة لكساني (Cassaigne) أقيمت كمحكمة رئيسيّة. فأهميّة عدد السكان الأهالي، والامتداد المعتبر للدائرة القضائية، بالإضافة للعدد المتزايد للأعمال أو الأحكام (المتوسط السنوي 2.162)، جعل هذا التحوّل ضروريا، فالموظّف الصغير

[1] Revoil Paul (G.G.A), **op.cit**, p50.
[2] Jonnart.C (G.G.A), **op.cit**, p90.
[3] **Ibid**, p91.
[4] **Ibid.**

للمحكمة الملحقة لا يمكنه تأمين الخدمة بشكل مرض. وأمريـــة 18 فيفـــري1914، قـــد ساهمت عمليّا في تطبيق دوائر قضائيّة إسلامية جديدة " في عدّة مناطق شملت مقـــاطعتي وهران وقسنطينة[1].

2-أمثلة من اعتراضات الأهالي المسلمين في الجزائر بخصوص تقليص دور القضاء الإسلامي:

برزت من حين لآخر معارضات من زعامات مسلمة في الجزائر منددة بالتجاوزات في حق القضاء الإسلامي. من ذلك ما ورد في عريضة مستشارين بلديين مـــسلمين فـــي ناحية قسنطينة. ومما ورد فيها؛ بأننا نحن الأهالي المسلمين نعاني مـــن نتيجـــة تطبيـــق مرسوم العدالة الإسلامية 10 سبتمبر 1886 مع أنّنا في البداية لم نعترض عليـــه، لأنّنـــا أردنا خلال بعض الوقت، أن نظهر للسلطات القضائيّة الاعتراضات التي ينـــتج عنهـــا، والتي يتحمّل ثقله المسلمين، ولكي تتأكد السلطة بنفسها من أنّ هذا المرسوم سيئ[2].

إن ما يؤكد على أنّ هذا المرسوم ضار في مختلف مناطق الجزائر، انه خلال رحلـــة السادة الوزراء والسيّد الحاكم العام في شهر أفريل الأخير، الكثير من الممثلين، أعداد من السلك النيّابي، وعدد كبير من الناس في المقاطعات الثلاث أخذوا واجبهم لعرض شكاوي الأهالي أمامهم. ومن الانتقادات الموجّهة للقانون:

1-التواضع المحسوس في تطبيقه في ظلّ إلغاء الأجـــزاء الأساســـيّة مـــن القـــانون الإسلامي.

2-التأخر والمماطلة لتسوية المنازعات من طرف قضاة الصلح بحجّة العدد الـــصغير لهؤلاء ولكونهم لا يعقدون جلساتهم الخاصّة إلا مرّة واحدة في اليوم. يضاف إلـــى ذلك اهتمامهم بمعالجة عدد كبير من القضايا الأخرى.

3-تكاليف الجلسات التي تثقل كاهل الأشخاص[3].

بالمقابل فزعماء الأهالي يطالبون من الحكومة النّظر لهم بطيبة وتترجاكم الرجـــوع مرسوم 10 سبتمبر 1886، واستعادة نظام العدالة الإسلامية هذا يعني اعتمـــاده حـــسب

[1] Lutaud.CH (G.G.A), **op.cit**, p429.
[2] Pétition faite par un groupe de conseillers municipaux.., op.cit, p37.
[3] **Ibid**, pp 37-38.

إجراءات مرسوم شهر سبتمبر 1866. وإذا قدرنا إلغاء مرسوم 10 سبتمبر 1886 فهذا أفضل[1].

وقد لخصوا في نهاية عرضهم سبعة مطالب اثنان منها تخص العدالة الإسلامية؛ وهي:

1-تعديل (تحسين) قانون القضاء.

2-إرجاع الوضع السابق للقضاء فيما يتعلّق بالسلطات التي تمّ سحبها منهم.

ليتم إنهاء العريضة المطولة والتي شملت العديد من القضايا بقولهم: " هذه سادتي النواب الإصلاحات التي نرغب رؤيتها مقضيه(منجزة) "[2].

كما اعترفت بدورها التقارير الرسمية، بتأثير سياسة الإدارة في استهداف العدالة الإسلامية. ومما جاء في تقرير باربديت (Barbdette) حول أسباب الهجرة الجزائرية لسكان تلمسان للمشرق، هو تحديدها العديد من الأسباب من بينها أنها أشارت إلى مسألة: " تعويض العدالة الإسلامية ونزع المهام القانونية من يد القضاة المسلمين، وجعلها بين أيدي القضاة الفرنسيين، وهو أمر يتنافى كلّ التنافي مع الأسس التي يقوم عليها المجتمع الجزائري من تقاليد وعادات وثقافة وأخلاق "[3].

يذكر حميدة عميراوي؛ بأن " المكي بن باديس "، والذي تولّى منصب القضاء من عام 1865 إلى عام 1876. " لم يتوان يوما ما في الدّفاع عن الشريعة الإسلاميّة. وفي عام 1882 ترك منصبه لابنه حميدة بن باديس في مجلس الولاية وقد واصل نضاله على منوال والده. بل وعمل على أن ينهج ابنه مصطفى منواله بالابتعاد عن التعليم في المدارس الشرعية الفرنسية وعن تولّي وظيفة القضاء في السلطة الفرنسيّة "[4].

يرى سعد الله بدوره؛ أن القضاء الفرنسي قد زعزع مكانة القضاء الإسلامي، الذي لم يبق له إلا الأحوال الشخصية مع شروط، ولذلك كانت ردود فعل الجهاز القضائي الإسلامي، سببا من أسباب التوتر الدائم في العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين، لاسيما

---

[1] **Ibid**, p39.

[2] **Ibid**, pp 47-48.

[3] عمّار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، المرجع السابق، ص ص 219- 222.

[4] حميدة عميراوي، **فواصل في الفكر والتاريخ**، المرجع السابق، ص ص 103- 104.

إذا عرفنا أن القضاة ومن في حكمهم كالعدول، كانوا يمثلون الفئة المتعلمة الموظفة لـــدى الإدارة الفرنسية والمتصلة مباشرة بالمواطنين[1].

لقد أدركت إدارة المحتل الأجنبي أهميّة المؤسّسة القضائيّة الإسلاميّة في الجزائر؛ لـــذا سعت إلى التضييّق عليها والحدّ من صلاحياتها تدريجيّا، رغبة منها في إنهـــاء وجودهـــا كمؤسّسة يلجأ إليها السكان المسلمين، ممّا يسمح ببقاء ارتباطهم بهويّتهم العقائديـــة والتـــي سعى المستعمر إلى طمسها.

ثالثا) فرنسة القضاء واستخدامه كآليّة ردع للمسلمين الجزائريين:

لم يكتف الفرنسيّون في الجزائر، بمصادرة سيادة البلاد وأراضيها، بل رسموا ضمن مخططاتهم، فرنسة المؤسسة القضائيّة، ليضمنوا بذلك تدريجيا، تطبيق القانون الفرنسي في إدارة شؤون المستعمرة ومؤسستها العدلية.

إن هذا المخطّط ما كان ليتحقق، لولا تنفيذ سياسة متدرّجـــة اســـتهدفت فـــي البدايـــة إضعاف المؤسّسة العدليّة الإسلاميّة، من خلال تحجيم دورهـــا وتقلـــيص اختـــصاصاتها، تمهيدا إلى إلغائها تدريجيا إن أمكن ذلك، أو على الأقل الحدّ من تأثيرهـــا بـــين الأهـــالي المسلمين.

في المقابل شجّعت إدارة الاحتلال الفرنسي، بروز مؤسسة قـــضائيّة فرنـــسيّة شـــكلا ومضمونا، بدعوى التّعامل مع حالة المخاطر الأمنيّة التي تعرفها البلاد، بسبب المواجهـــة بين سلطة الاحتلال الفرنسي والسكان الأصليين. كما كان مـــن شـــأنها أيـــضا الـــسماح للمعمرين للجوء إليها في معالجة مختلف قضاياهم، ولاحقا سوف يـــتم فرضـــها كبـــديلا للتقاضي على الأهالي المسلمين، في بعض التخصّصات التـــي صـــودرت مـــن طـــرف المؤسسة العدليّة الإسلاميّة، أو في المناطق التي سيلغى فيهـــا تمامـــا تطبيـــق القـــضاء الإسلامي مثل منطقة القبائل.

1-إستراتيجيّة فرنسة القضاء في الجزائر وتطوّرها:

لقد تبع القضاء الفرنسي في نشأته، النظام والإدارة الفرنسية[2] منذ البداية. حيث أنشئت المحاكم الابتدائية والجنائية والتجارية والعرفية والاستئنافية وقضاة الصلح. وقـــد نـــشأت

[1] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص76.
[2] **المرجع نفسه**، ص75.

المحاكم حيث الكثافات السكانية وتعددت أنواعها وأسماؤها حسب الدوائر والمناطق. ولكن يلاحظ أن المحاكم الجنائية كانت خاصة بالأوروبيين، أما المسلمون فمحاكمهم تسمى بمحاكم الجرائم، وذلك طبقا لقانون الأهالي المعروف. أما بقية المحاكم فيحتكم إليها الأوروبيون والمسلمون[1].

ساهمت المراسيم الملكية بتاريخ 28 فيفري 1841 و 26 سبتمبر 1842 في تنظيم القضاء على أساس الاختلاط بالقضاء الفرنسي، وبالتالي بدأ القضاء الفرنسي يزاحم القضاء الإسلامي الذي يستند إلى الشريعة الإسلامية تدريجيا، حيث خصّت الجزائر منذ ذلك التاريخ بمؤسسات قضائيّة فرنسيّة هي محاكم السّلم، والمحاكم الابتدائيّة، وكانت مهام هذه المحاكم تتمثّل في تطبيق قانون العقوبات الفرنسي في الوقت الذي ألغي فيه القانون الإسلامي الجنائي تماما، أما القضاة المسلمون ففقدوا سلطاتهم القضائيّة[2].

بناء على صيغة نشريه 26 سبتمبر 1842، فالجرائم والمخالفات المرتكبة في المنطقة المدنيّة من طرف الأوروبيين والأهالي، يتم التقاضي فيها في المحاكم الجنائيّة العادية؛ مرسوم في 15 مارس 1860، أخذ منذ ذلك لمجالس الحرب، وأشار إلى المحاكم الجنائيّة أيضا، والمحاكم التأديبيّة التعامل مع الجرائم والمخالفات المرتكبة في المنطقة العسكرية عندما تكون من طرف أوروبيين أو إسرائيليين. وتحكم المحاكم الجنائية دون مساعدة من هيئة محلّفين في كلّ أربعة أشهر؛ في كلّ عاصمة دائرة أين توجد محكمة ابتدائية، ويشمل ذلك؛ مدينة الجزائر، البليدة، وهران، مستغانم، تلمسان، قسنطينة، بون(عنابه)، فيليب فيل، وسطيف[3]. ويشرف على مصلحة العدالة النائب العام للمقاطعات الثلاثة، ووزارة العدل (أمر السلطة التنفيذية 20 أوت 1848) [4].

كما يذكر صالح فركوس أنه؛ مع اتساع مساحة المنطقة المدنية منذ 1853 " انتقل عدد كبير من الأهالي تحت السلطة القضائية المدنية ". وانتهجت إدارة الاحتلال الفرنسي سياسة قائمة على دعم فكرة الجزائر فرنسية من خلال استخدامها لكل الوسائل لتحقيق هذه الغاية. " ففي أكتوبر عام 1854 صدر مرسوم إمبراطوري يقضي بإعادة تكييف القضاء

---

[1] **نفسه**، ص76.

[2] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص128.

[3] Bernard Victor, **indicateur général..**, 1867, op.cit, p52.

[4] Bernard Victor**, indicateur général..**, 1858, op.cit, p54.

الإسلامي حتّى يتسنّى إخضاع الجزائريين تدريجيّا للقانون النابليوني. وفي 31 ديسمبر 1859 م، صدر مرسوم آخر يؤكّد على إخضاع القضاء الإسلامي إلى التشريع الفرنسي فقد نصّت على سبيل المثال المادة 3 منه على وجوب إخضاع القضايا الجنائيّة إلى قانون العقوبات الفرنسي. كما صارت القضايا والأحكام الصادرة عن القضاء الجزائريين تترجم إلى اللّغة الفرنسيّة "[1].

عبّر الحاكم العام " دي غيدون " في 1871؛ صراحة عن نوايا إدارة الاحتلال الفرنسي لفرنسة القضاء في الجزائر، وتعميمه على حساب مؤسسة القضاء الإسلامي، حيث أشار على أنّ: " العدالة هي إحدى رموز السيادة والقاضي الإسلامي يجب أن يمحى أمام القاضي الفرنسي، إننا الغالبون، فلنعرف كيف نمارس إرادتنا "[2]. وضمن هذا التوجه المتعلق باستغلال مؤسسة القضاء الفرنسي لإخضاع الأهالي المسلمين؛ يرى أندري نوشي وآخرون بأنّ إنشاء محاكم الجنايات جاء بهدف قهر المسلمين[3].

2-المحاكم العسكرية والمدنية الفرنسية في الجزائر وظروف عمل القضاة:

يوجد في الجزائر ضمن معطيات 1867:

1- محكمة إمبراطورية واحدة؛ تشمل النظر في مختلف قضايا الجزائر.

2- تسعة(9) محاكم ابتدائيّة.

3- أربعة وثلاثون(34) محاكم صلح حيث أن بعضها لها اختصاصات واسعة.

4- محافظين مدنيين يقومون بدور قضاة الصلح في بعض الأماكن.

5- فيما يتعلّق بالمنطقة العسكرية، فان قادة المكان، يملؤون هذه الوظائف[4].

أبرز السيّد مارشي (Marchis)، شروط التوظيف لمهنة القضاء في الجزائر، ومدى تأقلمها مع ظروف البلاد، من خلال قوله: " إن قضاتنا الجزائريين يتم تعيينهم في حدود الإمكان من ضمن الأشخاص الشباب الذين لديهم شهادة في القانون، المولودين في الجزائر، أو الذين يسكنون الجزائر منذ سنوات طويلة. فالتفكير الذي انتصر لهذا المبدأ

---

[1] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص130.

[2] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع سابق، ص52.

[3] نوشي، لاكوست، برنيان، **المرجع السابق**، ص313.

[4] Bernard Victor, **indicateur général de l'Algérie..**, 1867, op.cit, p50.

ممتاز. وفي الواقع ، فالأشخاص الشباب الجزائري متعوّدين علـــى مناخنـــا ويتحمّلونـــه بسهولة أكبر من الذين يأتون للجزائر بعد أن تأقلموا في فرنسا (...) لكـــن ومـــع ذلـــك فمعرفة العربية يعد من العناصر التي بإمكانها السّماح لهم بشغل مناصبهم بشكل كاملا "[1].

كما حاول تقرير هذا الأخير؛ التذكير بالمشاكل التي يعرفها قضاة الجزائر، رغم خبرة البعض وذكائهم، حيث يفتقدون للترقية إلى الصفّ الأول، مع أنّ البعض اجتـــاز عـــشرة (10) أو ثمانية عشرة (18) سنة من الخبرة في محاكم الدرجة الثانية، في الوقـــت الـــذي يجبرون فيه على العمل مع كثافة سكانيّة كبيرة، ويقطعون أحيانا مـــسافات طويلـــة مـــن خمسون إلى ثمانون كيلومتر بعائلاتهم. وأكثر من ذلك أنّه خلال عملهم كقـــضاة صـــلح مساعدين أو قضاة صلح سكنوا مراكز من 10 إلى 200 نفس، بدون أدنى راحة. ليخلص السيد مارشي (Marchis) في الأخير بالقول: " والسؤال الذي يطرح نفسه، ما هو الفرق بينهم وبين قضاة المتربول؟"[2]. في إشارة منه إلى ضرورة أن يحضوا بامتيـــازات عـــن قضاة المتربول بالنظر للظروف الصعبة التي يعملون فيها.

أ)مجالس الحرب:

من الناحية التاريخيّة، فان مجالس الحرب هي أولى المحاكم الفرنسية المنتظمة، والتي تعاملت مع المخالفات المرتكبة من طرف الأهالي. فأمر الجنرال كلوزيل (Clauzel) في 15 أكتوبر 1830 قد أقر؛ بأن الجرائم والجنح المرتكبة من طرف السكان في المنـــاطق العسكرية ضدّ الأشخاص والممتلكات الفرنسية، تحاكم في مجالس الحرب[3].

حاليا رغم أنّ المناطق العسكرية تناقصت مساحتها، فعدد الأهالي الذين عرضوا علـــى مجالس الحرب يظل معتبرا، حيث وصل إلى 588.000 بدون احتساب الجيش. وشروط تطبيق هذا الإجراء يتطلّب[4]:

1- أن يكون المذنب مسلم غير مجنّس.

2- أن تكون الجريمة أو الجنحة قد وقعت في المنطقة العسكرية[5].

---

[1] Marchis.F**, Des réformes à apporter à l'organisation et à l'administration de la justice en Algérie**, imprimerie centrale, Bône, 1891, p1.
[2] **Ibid**, p1.
[3] Girault Arthur, **op.cit**, p521.
[4] **Ibid**, p522.
[5] **Ibid**, p523.

وفق ما يذكره أدولف بيرجي (Adolphe Bergé)[1] في مؤلفه " الشرطة القضائية العسكرية " يوجد " مجلس حرب دائم مقرّه في كلّ دائرة عسكرية إقليمية، تتشكّل في الداخل تحت صفة منطقة جهاز الجيش أو القيادة العليا، وفي الجزائر تحت صفة شعبة عسكرية "[2].

ففي الجزائر يتم تمثيل مجلس الحرب كشعبة عسكرية[3]. حيث يتوزع في المقاطعات الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة)[4]. ومقر الشعبة العسكرية للجزائر هي تولون[5].

حسب ما يذكره الحاكم العام المدني في الجزائر؛ يوجد 6 مجالس حرب؛ موزعة على مدينة الجزائر، البليدة واثنان في وهران ، واثنان في قسنطينة. وتتعامل مجالس الحرب مع الجرائم والاعتداءات المرتكبة من طرف العسكريين، بالإضافة للجرائم والاعتداءات المرتكبة في مناطق القيادة من طرف الأهالي المسلمين[6].

كان عدد الاتهامات المعلنة من طرف هذه المحاكم العسكرية خلال سنوات (1882-1883-1884)؛ بعدد 5501 من بينها 4507 ضدّ عسكريين و 884 ضدّ أهالي مسلمين. وكذا 4479 قرار إدانة تمّ الإعلان عنها؛ من بينها 3920 كانت ضدّ عسكريين و 559 ضدّ أهالي مسلمين. أما الذين شملتهم أحكام البراءة فكان عددهم 1020 يتوزّعوا على 587 عسكريين و 433 أهالي مسلمين. وخلال هذه المدّة المذكورة أعلاه؛ أقرّت المحاكم العسكريّة 149 حكما بالإعدام (97 ضدّ عسكريين، و 52 ضدّ أهالي مسلمين)[7].

أما المدانين بالإبعاد من الأهالي المسلمين في المحاكم العسكرية خلال الفترة الممتدّة من 1876 إلى 1884؛ فقد وصل إلى 15 شخص؛ ثلاثة(3) مبعدين في 1880؛ و سبعة(7) مبعدين في 1881 ؛ و خمسة(5) مبعدين في 1882[8].

والجدولين التاليين يبرزان تطور تعداد المتهمين والمدانين بالإعدام من العسكريين والأهالي المسلمين خلال الفترة الممتدة من 1876 إلى 1884.

---

[1] يشغل منصب أرشيفي في القيادة العليا.

[2] Berge Adolphe, **Police judiciaire militaire**, imprimerie L.Baudoin et Ce, Paris, 1894, p70.

[3] **Ibid**, p220.

[4] Loyer Emile, **op.cit**, p8.

[5] **Ibid**, p323.

[6] G.G.C.A, **op.cit ,** p331.

[7] **Ibid.**

[8] **Ibid,** p332.

جدول رقم 46: تطور تعداد المتّهمين في المحاكم العسكرية من العسكريين والأهالي المسلمين خلال الفترة 1876-1884.

السنوات	1876	1877	1878	1879	1880	1881	1882	1883	1884
عسكريين	1582	1371	1190	1157	1293	1604	1836	1327	1644
أهالي مسلمين	710	719	699	815	847	489	332	341	321

المصدر: G.G.C.A, **op.cit ,** p332

جدول رقم 47: تطور تعداد المدانين بالإعدام في المحاكم العسكرية من العسكريين والأهالي المسلمين خلال الفترة 1876-1884.

السنوات	1876	1877	1878	1879	1880	1881	1882	1883	1884
عسكريين	20	20	20	08	15	14	24	24	49
أهالي مسلمين	30	64	34	23	104	54	12	23	17

المصدر: G.G.C.A, **op.cit ,** p332

ب)المحاكم الابتدائية:

حسب الحاكم العام المدني للجزائر يوجد في الجزائر 16 محكمة ابتدائيّة إلى غاية نهاية 1884؛ موزعة من خلال الجدول التالي حسب مناطقها وتواريخ إنشائها:

جدول رقم 48: المحاكم الابتدائية في الجزائر إلى غاية نهاية 1884.

مقر المحاكم	تاريخ الإنشاء	مقر المحاكم	تاريخ الإنشاء
الجزائر	1842	**تلمسان**	1860
البليدة	1844	**باتنة**	1883
أورليون فيل	1880	**بون "عنابه"**	1842
تيزي وزو	1873	**بجاية**	1873
وهران	1842	**قسنطينة**	1849
معسكر	1880	**قالمة**	1883
مستغانم	1856	**فيليب فيل"سكيكدة"**	1842
سيدي بلعباس	1883	**سطيف**	1860

المصدر: G.G.C.A, **op.cit ,** p271

ج)محاكم الصلح:

من خلال مرسوم 10 أوت 1875؛ حدد عدد محاكم الصلح، حسب عرض الحاكم العام المدني للجزائر الجنرال شانزي (Chanzy) سنوات (1882-1884)؛ بتسعة وستون (69) محكمة صلح؛ موزعة عبر المقاطعات الثلاث كما يلي: (25 في مقاطعة الجزائر، 27 في قسنطينة، 17 في وهران)[1]. ليرتفع هذا العدد في 31 ديسمبر 1884 ؛ إلى 105 محكمة صلح موزّعة بين 99 محكمة صلح مدنيّة و 6 محاكم صلح عسكريّة[2].

كما أبرز الحاكم العام المدني شانزي (Chanzy)؛ المعاناة التي يعمل بها قضاة الصلح، بالنّظر لشساعة المساحة التي يعملون بها، وعدد الأهالي وانتشارهم الواسع، وكذا

[1] Le général Chanzy (G.G.A), **Exposé de la situation de l'Algérie**, 1876, op.cit, p15.
[2] G.G.C.A, **op.cit,** p272.

حجم القضايا المدروسة. لذا اقترح تخصيص منح لهم بداية من 1 جانفي 1876 تقدر بـــ 40.000 فرنك[1].

إن هذه الصعوبات التي يواجهها قضاة محاكم الصلح في عملهم قد أبرزها شارل بينوا (Charles Benoist) ضمن مؤلفه " تحقيق جزائري "؛ من خلال شهادة أحدهم، حيـــث يشير إلى أن أحد قضاة الصلح قد قال له " بأنّه مكره لمحاكمة ستين قضيّة في يوم واحد. والسنة الماضية، قد نظر أيضا في 250 قضية جنائية، بمعنى قضية في يوم ونصف. أحد زملائه، خلال يوم واحد فقط؛ كان له 114 قضيّة بدوره؛ السنة الماضية كان لـــه ثلاثـــة آلاف ملف للدّراسة، و 200 قضيّة جنائية للنظر فيها "[2].

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا؛ كيف لهؤلاء القضاة بالنظر للعدد الهائل من القضايا المدروسة أن يضمنوا العدالة من حيث الشكل في معالجة قضايا المسلمين، هذا إن رجونا عدالة من إدارة احتلال؟

د)محكمة الاستئناف:

يوجد في الجزائر إلى غاية 31 ديسمبر 1884 ؛ محكمة استئناف واحدة مقرّها مدينة الجزائر؛ والتي يمتدّ اختصاصها إلى كامل المستعمرة وتونس[3].

والجدول الموالي يبرز تطور تعداد حالات الاستئناف ضد قرارات محاكم الصلح خلال الفترة الممتدة من 1877 إلى 1884.

جدول رقم 49: تطور تعداد الاستئناف ضدّ قرارات محاكم الصلح 1877-1884.

السنوات	1877	1878	1879	1880	1881	1882	1883	1884
التل	05	16	25	26	28	12	164	90
القبائل	486	661	302	592	332	179	1453	395

المصدر: G.G.C.A, **op.cit,** p280.

[1] Le général Chanzy (G.G.A), **Exposé de la situation de l'Algérie**, 1876, op.cit, p15.
[2] Charles Benoist, **op.cit**, p103.
[3] G.G.C.A, **op.cit,** p272.

هـ)محاكم قادة المكان:

لقد تم إقرار محاكم قادة المكان، أو الولاية القضائيّة الخاصّة من قادة المكان (juridiction spéciale des commandants de place). وفق الإحصاء العام للجزائر (1882–1884)؛ الصادر عن الحاكم العام المدني من خلال: " أمريّة (arrêté) الحكومة العامة بتاريخ 5 أوت 1843 ، بناء على النشرية الملكيّة لـــ 31 أكتوبر 1838"[1].

تعرض محاكم قادة الميدان، حسب الإحصاء العام للجزائر أيضا؛ " لاختصاص القضاء العسكري السكان المدنيين " في الأماكن، المراكز والمخيّمات التي لا يوجد بها لحد الآن سلطة مدنيّة[2].

امتدّت في 1 جانفي 1882 الولاية القضائيّة الخاصة بقادة المكان إلى " دوائر جيري فيل (Géry ville) ودايا Daya (قسمة وهران) فقط. خلال سنة 1883 (مرسوم 27 جانفي)، قرّر أنّه إلى حين تواجد مؤسسة محكمة صلح في دوائر غرداية (قسمة الجزائر)، عين الصفراء وفي مركز مشريّة (قسمة وهران)، فضبّاط من الجيش سيكونون مؤقتا منوطين بالصلاحيات المخوّلة لقضاة الصلح. نفس هذا الإجراء تمّ اتّخاذه في 1884 (مرسوم 6 أكتوبر)؛ كذلك في مركز خريدري Kreidery (قسمة وهران) "[3].

والجدول الموالي يبرز تعداد أحكام قادة المكان المعلنة وتصنيفها خلال الفترة الممتدة من 1876 إلى 1884.

[1] **Ibid,** p336.
[2] **Ibid.**
[3] **Ibid.**

جدول رقم 50: تطور تعداد أحكام قادة المكان وتصنيفها خلال الفترة 1876-1884.

السنوات	أحكام في مسائل مدنيّة	أحكام في مسائل تجاريّة	أحكام في مسائل سياسيّة (أمنيّة)	مجموع الأحكام
1876	30	43	01	74
1877	08	20	04	32
1878	01	04	03	08
1879	05	10	16	31
[1]1880	11	23	36	70
1881	12	12	25	49
[2]1882	10	29	82	121
[3]1883	30	41	92	163
[4]1884	93	64	215	372

المصدر: G.G.C.A, **op.cit,** p336.

و)المحاكم الردعية(الزجرية):

يشير أرتور جيرولت (Arthur Girault)؛ بأن التعرّف على الجرائم المرتكبة من طرف الأهالي قد رفع من محاكم الشرطة التأديبيّة ليمنح إلى محاكم زجريّة أهليّة، "تتكوّن من قاض للصلح يساعده أحد الأعيان فرنسي و الآخر أهلي "[5].

من خلال مرسوم 29 مارس 1902، والذي سيتمّم لاحقا بمرسوم آخر في 28 ماي من نفس السنة. فان فكرتين؛ الأولى تتعلق باللامركزية، والثانية بالأمن؛ قد استوحت هذا الإصلاح. حيث كان يراد من ذلك " تقريب المتقاضي، هذا الأخير والذي أصبح بإمكانه، أن يمتثل أمام عاصمة الدائرة القضائيّة (...) كان يراد بالخصوص. ضمان القمع السريع والفعّال لعدد أكبر من الجرائم المرتكبة من طرف الأهالي "[6].

[1] تشمل المناطق التي شملتها الأحكام من 1876 إلى 1880 ؛ جيري فيل، سبدو، دايا.
[2] تشمل المنطقتين جيري فيل، دايا، بسبب أنّ محكمة الصلح العسكريّة في" سبدو" قد توقفت.
[3] المناطق التي شملتها هذه الأحكام هي: جيري فيل، دايا، غرداية، عين الصفراء، مشريّة.
[4] المناطق التي شملتها هذه الأحكام هي: جيري فيل، دايا، غرداية، عين الصفراء، مشريّة، بالإضافة إلى خريدري Kreidery .

[5] Girault Arthur, **op.cit**, p532.
[6] **Ibid.**

على اثر استجواب في مجلس النواب، بتاريخ 4 أفريل 1903، قدّم من طرف النائبين روزي (Rozet) وبيرتي (Berthet)؛ تشكّلت لجنة مكلّفة بإعادة تنظيم المحاكم الزجريّة (الردعيّة). من هنا فان؛ " مرسوم 9 أوت 1903، ألغى المراسيم الداخليّة، التي تنظّم اليوم هذه الصّفة. هذا المرسوم، الأطول بشكل محسوس من سابقيه، يمس في نفس الوقت التنظيم، والولاية القضائيّة، وإجراءات وطرق الاستئناف "[1].

من حيث التنظيم؛ تمّ الاحتفاظ بالتنظيم الأوّل للمحاكم الزجريّة. حيث أشارت المادة الثانية(2) من مرسوم 9 أوت 1903 على أن؛ " المحكمة الزجريّة (الردعيّة) تتكوّن من قاضي صلح وقاضيين يختاران، واحد من ضمن الموظّفين أو مواطن فرنسي ذو مكانة (عين) عمره 25 سنة، والآخر من ضمن الموظّفين أو الأهالي المسلمين ذوي المكانة، عمره 26 سنة. القاضيين الاثنين يتم تعيينهم مع بداية كلّ سنة عن طريق أمر من الحاكم العام الذي بإمكانه، حسب حاجيّات الخدمة أيضا، تعيين واحدا أو العديد من المستخلفين.."[2].

أما المادة الرابعة فأشارت إلى أنّ؛ " القضاة لا يمكن توقيفهم، تعويضهم أو إلغاءهم إلا بأمر من الحاكم العام يتّخذ بناءا على طلب أو موافقة رؤساء المحكمة ". في حين أنه بالنسبة للولاية القضائيّة؛ فبناء على عبارات المادة الأولى من مرسوم 9 أوت 1903، فالمحاكم الزجريّة تتعرف(تختص)؛ " بالجرائم المنسوبة حصرا للأهالي المسلمين غير المجنّسين أو الأجانب المسلمين ضمن امتداد المنطقة المدنيّة في الجزائر"[3].

من حيث طرق الاستئناف؛ فقد وفّق مرسوم 9 أوت 1903 بين حاجتين؛ فمن جهة منع المتقاضي العربي بشكل طبيعي من تأخير تنفيذ العقوبة، من خلال استنفاذ كل موارد الإجراء، ومن جهة أخرى يضمن للمتّهم الضمانات الضرورية. فهو يوفّر ثلاثة طرق للاستئناف: المعارضة، الاستئناف، والقدرة على النقض[4].

---

[1] **Ibid,** p534.
[2] **Ibid**, pp 535-536.
[3] **Ibid**, p536.
[4] **Ibid.**

3-مواقف الأهالي المسلمين من سياسة فرنسة القضاء:

إن فرنسة القضاء لم يكن الهدف منها فقط، محاربة المؤسسة القضائية الإسلامية، بل أيضا تسليط المؤسسة القضائية الفرنسية، بمختلف ترسانتها القانونية،من أجل إخضاع الأهالي المسلمين وردعهم، لضمان ما يعتبرونه تحقيق أمن المستعمرة، وحماية مشاريع الاستعمار. إن هذه الممارسة القضائية الفرنسية، كانت للأسف على حساب المؤسسة العدلية الإسلامية وحقوق الأهالي المسلمين.

أشار الحاكم العام شانزي (Chanzy) بخصوص تطبيق المراسيم 29 أوت و 10 أكتوبر 1874 حول تنظيم العدالة في منطقة القبائل؛ بأن " قاعات محاكم قضاة السّلم يتم اللّجوء إليها من طرف القسم الأكبر من سكان القبائل ". رغم اعتراف هذا الأخير بوجود "مقاومة واضحة " مردها حسب تقديره إلى وجود " تفسير غير دقيق للنوايا الحقيقيّة لدينا"[1].

يرى كريم ولد نبيّة بأن؛ " هذا الرادع العقابي لم يكن فقط موجها لإخماد الانتفاضات الشعبية، وإنما كان أسلوب انتهجته الإدارة الفرنسية وأعوانها في تعاملها اليومي مع الجزائريين. فأي سلوك يبدر منهم تجاه الفرنسيين تسارع السلطات الإدارية بفرض الغرامة والعقاب "[2].

إن استياء المسلمين من المؤسسة القضائية الفرنسية، وما خلفته من تسلط وإرهاق كاهل المتقاضين ماديا مقارنة بالعدالة الإسلامية؛ قد عبر عليه مجموعة من المستشارين البلديين بناحية قسنطينة؛ حيث عبروا عن ذلك بقولهم: " ..إن السلطات المحليّة كانت قاسية معنا، وعندما نحن نشتكي؛ يتم الإجابة علينا من خلال الحبس أو غرامة (...) فعدالتنا السريعة وقليلة التكاليف استبدلت وعوّضت من خلال قانون طويل ومكلف "[3].

كما لخصوا في نهاية عرضهم مطالبهم، والتي ورد فيها فيما يتعلق بالمؤسسة العدلية:

1- إلغاء قوانين الاستثناء حول الأهالي والمسؤوليّة الجماعيّة.

2- تعديل (تحسين) قانون القضاء.

---

[1] Le Général Chanzy (G.G.C, Commandant en chef des forces de terre et de mer), **Exposé de la situation de l'Algérie**, op.cit, 1875, p14.

[2] كريم ولد النبيّة، **المرجع السابق**، ص66.

[3] Pétition faite par un groupe de conseillers municipaux.., **op.cit**, pp 46-47.

3- إرجاع الوضع السابق للقضاء فيما يتعلّق بالسلطات التي تمّ سحبها منهم[1].

أبرز أرتور جيرولت أرتور (Girault Arthur)، بأن المحاكم الزجرية؛ المطبقة من خلال مرسوم 29 مارس1902 ، والذي سيتمّم لاحقا بمرسوم آخر في 28 ماي 1902؛ "كانت محل، انتقادات حادّة جدّا منذ بداية ظهورها، حيث اعتبرت بأنّها غير عادلة "[2].

ورد أيضا تقرير باربديت (Barbdette) حول أسباب الهجرة الجزائرية لسكان تلمسان للمشرق؛ ذكر مسألة تتعلق بأن الأهالي لم يرتاحوا؛ " يوما ما لمحكمتي الرّدع والجناية منذ إنشائهما في تلمسان واعتبروها محكمتين استثنائيتين "[3].

لقد كانت سياسة فرنسة القضاء في الجزائر، واستخدامه كآليّة ردع تجاه المسلمين الجزائريين، أكبر تحدّي واجهه السكان في تعاملهم مع مشاريع الاستعمار الماكرة، والتي سعت باستمرار للنّيل من هويّته العقائديّة وعاداته وتقاليده، رغبة من إدارة المحتل الأجنبي لفرض القوانين والعقليّة الفرنسية في البلاد.

رابعا) سياسة إدارة الاحتلال الفرنسي بين تقييد التنصير ودعمه:

تعاملت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر مع مسألة التّنصير، بمنطق مزدوج. حيث اختلفت سياساتها بين فترة بداية الاحتلال وأواخر القرن 19. ففي الوقت الذي فضّل فيه البعض دعم التّنصير؛ أحجم البعض الآخر خاصّة ضبّاط المكاتب العربية من الانجرار إلى هذه الخطوة، بحجّة أنّ ذلك من شأنه إثارة حفيظة السكان المسلمين، وبذلك كانت حجّتهم سياسيّة أمنيّة لا دينيّة. غير أنّ البعض ممّن تقلّد مسؤوليّات في إدارة الاحتلال الفرنسي، وكذا بعض المسؤولين الفرنسيين في باريس، لم يخف دعمهم العلني للتنصير في الجزائر، معتبرين أن انتصار فرنسا بها؛ يعدّ انتصارا لأوروبا المسيحيّة.

إن هذا الكلام يدفعني للتساؤل، إن كان التنصير في الجزائر قد لقي دعما من إدارة الاحتلال الفرنسي من عدمه؛ تحقيقا لأهداف دينية وسياسية دعائية، الغرض منها تعبئة الفرنسيين لإنجاح الحملة العسكرية على الجزائر، وضمان استمرار دعمها من طرف

---

[1] **Ibid**, p47.

[2] Girault Arthur, **op.cit**, p532.

[3] عمّار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، المرجع السابق، ص ص 219- 221.

الرأي العام الفرنسي. وكذا طرح تساؤل آخر؛ مفاده، إن كان دعم الإدارة للتنصير بـــدافع شخصي أم ضمن إستراتيجيّة واضحة المعالم.

في الواقع من الصعب تقبل فكرة أن إدارة الاحتلال الفرنسي، قد دعمت التنصير في الجزائر، وسكتت عن مشاريعه لأهداف دينيّة، إذ كيف يمكن لدولة علمانية، سبق لهـــا أن أبعدت الدين عن الحياة السياسية، من رفع لواء حرب عقائدية في الجزائر. أم أن الصراع مع مسلمي الجزائر قد أحيا تاريخ الحروب الصليبية بين ضفتي الحوض المتوسط. بمـــاذا نفسر تناقضات إدارة الاحتلال الفرنسي في تعاملها مع التنصير، بين منعه وفرض رقابة على نشاطه من جهة، ثم تشجيعه والسكوت عن نشاطاته عمليا من جهة أخرى.

1-تعريف التنصير لغة واصطلاحا:

إن المفهوم اللّغوي لكلمة التبشير: " هو الإخبار المفاجئ بخبر يظهر أثره على بـــشرة الوجه خاصة وعلى باقي الجسم عامة، سواء كان هذا الخبر سارّا أم غير سارّ. هذا فـــي الأصل. ولكن غلب استعماله في الأخبار المفاجئ بخبر سار طيّب يسرّ الإنـــسان حيـــث يسمعه ويقابله الإنذار "[1].

إن تعريفات التّنصير جاءت متنوعة ومختلفة نظرا لاعتماد أكثرها علـــى الأهـــداف والوسائل دون المحاولة للوصول إلى مفهوم التنصير. حيث تعرّفه الموســـوعة العالميـــة بأنّه: " مصطلح يقصد به قيام مجموعة من النصارى بنشر النصرانية بين الناس في جميع أنحاء العالم بطريقة تنظيمية حتّى يعتنقها الكثيرون، ويرغبون عن دينهم الأصلي "[2].

يرى عبد المالك سلمان سلامة بأن: " التبشير ما هو إلا دعوة للتنصير بل أن التنصير هو التعبير الصحيح لما يقوم به هؤلاء جميعا في البلاد الإسلامية (...) والمبشّرون هـــم المنصّرون. وهم رسل هذا الغزو الفكري (...) ويلوحون الناس بأنهم ملائكـــة الرحمـــة ورسل الإنسانية وحملة مشاعل النور والثقافة "[3].

---

[1] عبد المالك سلمان سلامة، **أضواء على التبشير والمبشّرين**، ط1، مطبعة الأمانة، مصر، 1994، ص 18.

[2] عبد الفتاح إسماعيل غراب، **العمل التنصيري في العالم العربي ــ رصد لأهم مراحله التاريخية المعاصرة ــ** ، رسالة ماجستير، مكتبة البدر، ب.ت، ص ص9-10.

[3] عبد المالك سلمان سلامة، **المرجع السابق**، ص 22.

كما يعرف المسيحيين الأوروبيين التبشير من بينهم " غاردنر" بقولهم: " إن التبشير هو هجوم المسيحية على الديانات المستوطنة في البلاد التي يتوجه إليها المبشّرون المسيحيون للتبشير فيها، خصوصا الإسلام "[1].

أوضح بدوره عبد الفتاح إسماعيل غراب، على ان هذه التعريفات، لم تفرق؛ " بين التنصير العفوي والتنصير المؤسسي، الأمر الذي بدوره يشعرنا بأن كلّ تنصير لا يبدو أن يكون منظّما مخطّطا له تابع لمنظمة تديره وتتابعه "[2].

كما يعقّب محمود حسين أيضا؛ على استخدام مصطلح التبشير للدلالة على ما يعرف بالتبشير في البلاد الإسلامية منتقدا ذلك بقوله: " لا زال البعض، ومن ضمنهم بعض العرب والمسلمين مع الأسف، يطلق على هذه الحركة اسم (حركة التبشير)، وهو في اعتقادي تعبير خاطئ، والأصح منه هو(حركة التنصير)، لأنّ تعبير التبشير، أطلق على حركة نشر المسيحية قبل الإسلام، على اعتبار أنّ دعاة المسيحيّة كانوا يحملون للشعوب الوثنية بشارة الإنجيل ". حتى أن مصطلح إنجيل ما هو إلا لفظا يوناني الأصل ويعني البشارة[3]. إن هذا الطرح يشاركه فيه أيضا محمد عمارة؛ من خلال تأكيده على أن الأفضل للتعبير عن الدعوة النصرانية هو مصطلح التّنصير[4].

2-إدارة الاحتلال الفرنسي بين تقييد ودعم التنصير في الجزائر:

ينطلق النشاط التبشيري الذي تبنته ورعته الإدارة الفرنسية بالجزائر؛ حسب ما يراه مزيان سعيدي " من حوافز حضارية وخلفية ثقافية، فهو يرى في الفتح الإسلامي لبلاد المغرب العربي اعتداء حضاريا تعرضت له المسيحية بإفريقيا الشمالية "[5].

لقد تحدث المنصّر فيليكس شارميتون (Félix Charmetant) في كتابه " الشعب القبائلي وقبائل بدو الصحراء "؛ عن غزوات العرب المحمديين وكيف قدمت مثل "رياح السّموم" على المنطقة حيث " قتلوا وذبحوا البربر " وحوّلوهم عن دينهم، وتحدث عن التقاليد المسيحيّة التي لا تزال موجودة عند الميزابيين والذي " علم فراستهم كلّ مسيحي".

---

[1] **نفسه**، ص 21.
[2] عبد الفتاح إسماعيل غراب، **المرجع السابق**، ص10.
[3] **نفسه**، ص 15.
[4] **نفسه، ص 18.**
[5] مزيان سعيدي، **المرجع السابق**، ص 6.

ليضيف لاحقا بقوله: " ورغم اضطهاد العرب، تمكنوا من الاحتفاظ ببعض العادات، حتّى أنّ بعض التطبيقات في أصلها كاثوليك. وتمكّن المحمّديين المنتصرين فيما بعد بقـــرون، من تحطيم الثقافة التي لديهم بداية، وفرضوا عليهم اعتقادهم "[1].

كما استمر المنصّر هذا الأخير ؛ في التعبير عن حسرته على مسيحية منطقة القبائـــل، وتحدث عن مزاعم الاضطهاد، التي عرفها سكان القبائل على يد العرب المسلمين بقوله: " القبائل الكبرى التي كانت مسيحية في السابق وكيف فرض عليها المحمديين بقوة الـــسلاح نظير عقيدتهم المسيحية (...) هذا الشعب الذي يسكن الجبال يشكّل النواة الرئيسية للعنصر البربري (...) عاداتهم اليوم مازالت التي هي للنوميديين الـــذين شـــغلوا هـــذه المنطقـــة نفسها"[2].

بناء على المنشور الملكي في 25 أوت 1838؛ فالممتلكات الفرنسية في شـــمال إفريقيـــا شكّلت أبرشيّة[3] والتي أسقفيّتها أقيمت في مدينة الجزائر[4].

وفق ما يتناوله شارل دي ريانسي (Charles de Riancey) أيضا، بخصوص هيكلية تنظيم الديانة المسيحية في الجزائر أشار إلى انقسام: " أبرشيّة (le diocèse) الجزائر إلى ثلاثة مقاطعات كنسيّة هي الجزائر، قسنطينة وبون، وهران وتلمسان. كما فرضت الحاجة تشكيل التقسيم الرابع والتي تمثّل قسم من مقاطعة الجزائر والمتعلّقة بـــ تيطري. فالقسمات الثلاثة والقسم الرابع يترأس كلّ واحد منهم قس أو كاهن عام. وهناك قس عـــام خـــامس كلّف بالخصوص أكثر بخدمة المستشفيات العسكريّة، قوات التدخّل السريع، بكلمة واحـــدة القوات العسكريّة "[5].

---

[1] Félix Charmetant , **Les peuplades Kabyles et les tribus nomades du Sahara**, des presses à vapeur de la minerive, Montréal, 1875, pp 4-5-6-7.

[2] **Ibid**, p11.

[3] المنطقة التابعة للأسقف تسمّى أيضا diocesis ، وبالعربية أبرشيّة، من اليونانية Paroikia، بمعنى " الجوار"، وهـــذا المصطلح ما لبثت الكنائس الشرقية أن نقلته عن الغربية للدّلالة على المنطقة التابعة كنسيّا للأسقف ، وفي الـــشرق كمـــا في الغرب قسّمت كلّ أبرشيّة إلى وحدات كنسيّة سمّيت كل واحدة منها Paroikia ، أو باللاتينية paroicia ، وبالعربيّة "رعيّة" حتّى لا يكون هناك التباسا بين الأبرشيّة المعرّبة عن Paroikia بمعنى ولاية الأسقف واللفظة المعرّبـــة ذاتهـــا بمعنى الجزء الواحد من هذه الولاية. وأوكلت الرعاية الرّوحية لكلّ رعيّة إلى قسّ يتولّى شؤونها تحت إشراف أســـقف الأبرشيّة. ينظر: بن طلال الحسن، **المسيحية في العالم العربي**، المرجع السابق ، ص ص 51-52.

[4] Octave Tessier , **op.cit,** p27.

[5] de Riancey Charles, **Situation religieuse de l'Algérie (mémoires de M.l'évéque démissionnaire d'Alger),** typographie d'A.René, Paris, 1846, pp 16-17.

أ)مظاهر تواطؤ الإدارة في دعم التنصير في الجزائر:

رغم أن فرنسا كانت دولة لائكيه وفق ما ينص عليه دستورها، إلا أنها احتضنت "سياسة تبشيرية واسعة النطاق لتنصير الجزائريين، وتعاونت تعاونا كبيرا مع الهيئات التبشيرية المسيحية من مختلف أنحاء العالم من أجل القضاء على الإسلام في الجزائر (...) وقد أيدتهم بالمال والتأييد الأدبي كي يتمكنوا من الترويج للنصرانية في الجزائر والقضاء على الإسلام"[1].

إن هذا المنطق الفرنسي قد استمر حتى مطلع القرن 20؛ حيث أنه " عندما تقرّر فصل الدين عن الدولة في فرنسا طبقا لمرسوم سنة 1905، والمطبّق في الجزائر في عام 1907 بالنسبة للديانة المسيحية واليهودية، رفض الاحتلال تطبيق هذا المرسوم على الدين الإسلامي وحده ، فبقيت شؤونه خاضعة للحاكم العام الفرنسي في الجزائر"[2].

ورد في خطاب للملك شارل العاشر بتاريخ 2 مارس 1830، كلاما استعرض من خلاله أهداف الحملة العسكرية التي ستستهدف الجزائر؛ من ذلك تأكيده؛ أنه يجب أن يرضي ذلك شرف فرنسا، " ويرجع بفضل العناية الإلهية بالفائدة على المسيحيّة "[3].

كما خاطب الجنرال دي بورمون خلال حملته للقساوسة الستّة عشر (16) الذين جلبهم معه أثناء الحملة، عقب سقوط مدينة الجزائر قائلا: " إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا، ولنأمل أن تينع الحضارة التي انطفأت في هذه الرّبوع (...) لقد أعدتم الرّباط مع الصليبيين "[4].

صرح الملك لويس فيليب إلى الأسقف دوبوش (Depuch) في إطار تدشينه، وتشجيعه للنشاط التبشيري بالجزائر بقوله: " لا يكون العرب فرنسيين إلا عندما يصبحون مسيحيين، ويتوقف ذلك علينا الاثنين فلنعد الحياة إلى إفريقيا ". كما كرّر الملك لويس فيليب (Louis Philip) نفس كلامه الدعائي التحريضي الصليبي إلى الأسقف " بافي "، حيث قال له: " يجب أن نتحلّى بحسن التدبير للعمل على اعتناق العرب الدين المسيحي،

---

[1] رابح تركي، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص110.

[2] **نفسه**، ص111.

[3] شاوش حبّاسي، **من مظاهر الرّوح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962** ، دار هومة للطّباعة والنّشر والتوزيع، الجزائر، 1998، ص 12.

[4] **المرجع نفسه.**

أما إذا أسرعنا في ذلك فإننا سنضر بالقضية كلّها، وأخيرا لا يكون العرب فرنسيين إلا إذا كانوا مسيحيين "[1] .

ضمن هذا التوجه أيضا؛ دعّم رئيس الوزراء الفرنسي قيزو (Guizot)، فكرة وسياسة التبشير في الجزائر، ولو أن ذلك لم يكن بشكل معلن ولكن من خلال الممارسات التي انتهجت في ذلك. كما حرصت اللّجنة المسمّاة " لجنة المحلاّت العسكرية "، للاستحواذ على أكبر قدر ممكن من المساجد[2]، وكذا المؤسسات الدينيّة التابعة للدين الإسلامي في الجزائر، تنفيذا لسياسة تحويل الايالة عن هويّتها الإسلامية، من خلال تحقيق فكرة تمسيح الوسط قبل الرّوح.

لقد صرح الجنرال دي بورمون أيضا، لمجموعة من القساوسة جلبهم معه، عندما سقطت مدينة الجزائر ودخلها منتصرا: " إنكم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحيّة في إفريقيا؛ ولنأمل أن تينع قريبا الحضارة التي انطفأت في هذه الربوع ". كما طالب بأن تقام صلاة دينية في داخل القصبة. حيث تزامنت مع صلاة مسيحيّة أخرى في كنيسة نوتردام (Notre Dame) بباريس، من طرف الملك شارل العاشر، شكرا للعناية الإلهية على هذا " الانتصار الكبير "[3].

كما خاطب الجنرال دي بورمون جنوده بعد الاستيلاء على مدينة الجزائر بقوله: "لقد جدّدتم عهد الصليبيين "[4].

وفي عهد الدوق دي روفيقو (de Rovigo)، الذي خلف " برتيزين " حوّل مسجد كتشاوة إلى كنيسة 1830، حيث استخدمت إدارة الاحتلال القوة العسكرية الضاربة لتحقيق ذلك. من خلال الاستيلاء عليه بقوّة السّلاح في 18 ديسمبر 1831. وتم تدشين المسجد رسميا ككنيسة سنة 1832[5].

استمرار لهذا التوجه؛ أعلن سكرتير الحاكم العام الفرنسي للجزائر سنة 1832، رسميا عن سياسة التنصير في الجزائر بقوله: " إن آخر أيام الإسلام قد دنت وفي خلال عشرين

---

[1] **نفسه**، ص 13.
[2] **نفسه**، ص 14.
[3] عبد الجليل التميمي،" التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر"، **المجلّة التاريخيّة المغربية**، عدد1، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، جانفي 1974، ص14.
[4] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص51.
[5] شاوش حبّاسي، **المرجع السابق**، ص ص 17- 18.

عاما لن يكون للجزائر اله غير المسيح، ونحن إذا أمكننا أن نشك فـــي أن هـــذه الأرض تملكها فرنسا، فلا يمكننا أن نشك على أي حال بأنها قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد. أما العرب فلن يكونوا رعايا لفرنسا إلا إذا أصبحوا مسيحيين جميعا "[1].

إن قصّة تحويل إحدى الجزائريات إلى النصرانية وحمايتها من عقاب القاضي والأهالي في خريف 1834 لدليل آخر يسجّل على تواطؤ الإدارة الاستعمارية في الجزائر لخدمـــة سياسة التنصير. حيث لقيت دعما من الجنرال " فوارول "، حيث عبّر لـــوزير الحربيـــة ضمن مراسلته له في 11 سبتمبر 1834، عن عدم اعتراضه على تنصير هذه المـــسلمة بعبارة جاء فيها: " .. فأخبرتها بأنّ تغيير الدين ليس من اهتماماتنا في شيء، فأنا لا أشجّع ذلك كما لا أمنعه.."[2]. مع أن جواب وزير الحرب الحربية كان إلى حد ما مفتوح ويحتمل التأويل.

إن تقرير الجنرال فوارول (Voirol) في الواقع، لم يكن سوى محاولة لتغطيـــة مـــا قامت به الإدارة الاستعمارية في الجزائر، بالنّظر للضجّة الكبيرة التـــي أحـــدثتها قـــصّة تنصير وتمسيح هذه المسلمة الجزائرية[3].

يبدو حسب ما يعتقده شاوش حبّاسي؛ أنّ الغرض من القصّة بأكملها هو إبراز نمـــوذج لكي يقتدي به الجزائريين، من خلال إظهاره في صورة الخـــروج مـــن البربريـــة إلـــى الحضارة. والجنرال من خلال القصّة قد ضمن حماية من لديه نيّة في القيام بـــذلك[4]. إن هذا الأمر وفق ما أراه؛ يدخل ضمن الدعاية التي حرصـــت الإدارة الاســـتعمارية علـــى تنفيذها في الجزائر في مواجهة الجزائريين المسلمين.

لم يكن الجنرال دامريمون (Damrémont) يخفي بدوره اهتمامـــه بإقامـــة وتنظـــيم الشعائر الدينية الكاثوليكية في الجزائر، حيث ورد في رسالته لوزير الحربية بتـــاريخ 13 جوان 1837 : " السيّد الوزير، إن الدين المسيحي غير منظّم في الجزائر: ففي الجزائـــر العاصمة ووهران وعنابه فانه أسند إلى قساوسة من الجيش لم يؤدّوا مهمّتيهما العـــسكرية

---

[1] رابح تركي، **المرجع السابق**، ص ص 109-110.
[2] شاوش حبّاسي، **المرجع السابق**، ص 19.
[3] **المرجع نفسه**، ص 20.
[4] **نفسه**، ص 21.

والدينية في آن واحد على ما يرام . ففي بجاية لا يوجد أي تمثيل ديني، والسكّان محرومون من الحياة الدينية، وقد تكرّر تنبيه وزير الحربية بذلك "[1].

اثر سقوط مدينة قسنطينة في 1837 في قبضة المحتل الفرنسي؛ أرسل الملك الفرنسي لويس فيليب إلى رئيس أساقفة باريس برسالة مفادها: " إن قسنطينة أصبحت تحت سلطتنا. إن جيشنا قد وشّح بالمجد، ولأرفع شكري للعناية الالاهيّة لانتصارنا، فإنني أرغب أن تقام صلاة شكر في كلّ كنائس باريس "[2].

يذكر شارل دي ريانسي (Charles de Riancey) ضمن مؤلفه " الوضع الديني في الجزائر "؛ بأنه عندما اقترح الأسقف ديبوش (Depuch) للكرسي الجديد. حضي بقبول كبير وآمال كبيرة في فرنسا الكاثوليكيّة كلّها، وتمّ مباركة حماسيّة ليس فقط من الأبرشيّة التابع لها، ولكن أبعد من ذلك، لقد حمل هذا الأخير مسؤوليّة واسعة، ومهمّة باهرة توجّب ملؤها[3].

جاء في كلام للماريشال فالي (Valée) الحاكم العام للجزائر، ضمن إبرازه أهميّة الدين في الغزو وتثبيت الاحتلال الفرنسي بأنّ: " فرنسا تبقى أكثر في بلد ترفع فيه الصليب من رفعها العلم الفرنسي فقط ". ولعلّ هذا ما يترجم سياسة هذا الحاكم في دعمه لتحويل المساجد إلى كنائس في الجزائر، مثلما فعل مع أجمل جامع بمدينة البليدة؛ حيث حوّله إلى كنيسة كاثوليكيّة[4].

لقد كتب " لويس فييّو" وهو كاتب الجنرال " فالي " نقلا عنه بأن: " الدين(المسيحي) ضروري لتحقيق أغراض الفرنسيين بالجزائر، وأن فرنسا ستبقى أطول في المكان الذي تغرس فيه صليبا من المكان الذي ترفع فيه علما فقط ". كما ارتبط اسم الجنرال " فالي "، بتحويل جوهرة مساجد البليدة إلى كنيسة في 4 نوفمبر 1840[5].

أنشأ الماريشال "سولت" بتاريخ 1841 لجنة من الخبراء برئاسة " دوكورسيل "؛ لبحث وسائل الاستعمار بواسطة الجماعات الدينيّة، حيث قامت هذه اللّجنة بدراسة مختلف

---

[1] **نفسه**، ص ص 21– 22.

[2] عبد الجليل التميمي، **المرجع السابق**، ص18.

[3] de Riancey Charles, **op.cit,** p6.

[4] عبد الجليل التميمي، **المرجع السابق**، ص18.

[5] شاوش حبّاسي، **المرجع السابق**، ص 22.

جوانب الموضوع وبقيت في الجزائر ثلاثة أشهر، وقدّمت تقريرها النهائي الذي تسلّمه " دوكورسيل" وزير التربية والتعليم، ومما جاء فيه: " لا يمكن للجزائر أن تكون فرنسية إلا إذا أصبحت مسيحيّة "[1].

يشير النائب أميدي دسجوبير (Amédée Desjobert) ضمن مؤلفه " الجزائر في 1844"؛ إلى سياسة الإدارة في دعم الجمعيات الدينية المسيحية؛ من خلال قوله أن أمرا وزاريا قد صدر في 11 جويلية 1843 قد " اعترف لجمعية الترابيست (trappistes) بـ 1020 هكتار في سطاوالي، ومنحها إعانة بـ 62.000 فرنك. بفائدة قدرها 4% بعد خمس سنوات، وإعفائها من الضرائب خلال 10 سنوات ". ليس هذا فقط بل يقر أيضا، بأن إدارة الاحتلال الفرنسي قد سلمتها أيضا " أبقار، ثيران، أغنام وحملان جلبوا من الغارات (...) وزّعت عليهم أشجار وبذور، وأقرضتهم (انتدبت لهم) مدنيين عسكريين لمساعدتهم في انجازاتهم، وأخيرا قدّمت لهم أدوات زراعيّة "[2].

كما قدّم لوباي دي بورجولي (Le Pays de Bourjoully)، ضمن مؤلفه " الاستعمار ونمط الإدارة في الجزائر "؛ معلومات بخصوص جماعة " الترابيست " الدينية؛ حيث أشار إلى قدومهم واستقرارهم بإفريقيا (الجزائر)، وخضعوا وتقربوا من الجيش في البلاد. " أسّسوا مزرعتهم في سطاوالي على بعد 6 كلم من الجزائر (...) أما الأب برونولد (Brunauld)؛ فقد أتته الفكرة الخيّرة لفتح دار للأيتام في بن عكنون قرب دالي إبراهيم حيث استقبل فيها أكثر من 300 طفل يتيم أو مشرّد "[3].

يعتقد مزيان سعيدي؛ بأن التواطؤ بين السلطة العسكرية والكنيسة قد ظهر بشكل واضح سنة 1843 " بمناسبة تنصيب جمعية الترابست وظهر ذلك في الأقوال والأفعال الرسمية وفي النتائج الوخيمة المترتبة عنها "[4]. حيث ورد في رسالة وجهها الجنرال بيجو(Bugeaud) إلى الراهب ريجيس (Riggis)، جاء فيها قوله: " إن الخصال الحميدة

---

[1] عبد الفتاح إسماعيل غراب، **المرجع السابق**، ص ص 82- 83.

[2] Amédée Desjobert, **L'Algérie en 1844**, op.cit, p102.

[3] de Bourjolly Le Pays, **op.cit**, p25.

[4] مزيان سعيدي، **المرجع السابق**، ص108.

والأعمال الصالحة التي اشتهرت بها طائفة الإخوة لاتراب، سوف تساعد على استمالة قلوب العرب إلينا بعدما أخضعناهم بقوّة السلاح "[1].

ولقد أشاد الجنرال " دو فيفيي "، في رسالة له خصصت في معظمها لجهود وانجازات بيجو (Bugeaud) في التعمير بالجزائر، حيث يربط ضمن ثناياها؛ التنصير بالتعمير والاستيطان من خلال قوله: " لقد أرسلنا الإخوة لاتراب إلى إفريقيا لتفليح الأرض فيها، وهي فكرة جيدة لأنهم سيكونون قدوة حسنة للفرنسيين بعدما نذروا أنفسهم للعمل والانضباط والكفاف من العيش، وسيكون منهم النموذج الأمثل لما يجب أن يكون عليه المعمّرون (...) يجب أن تتحوّل هذه المستعمرة الإفريقية خلال القرن القادم، إلى مؤسسة دينية زراعية عسكرية كبرى تقوم على العمل والانضباط والكفاف في العيش "[2].

إن مثل هذا الكلام، يدعوا للشفقة والسخرية من صاحبه! عن أي أخلاق يتحدث هذا الجنرال؟ وأي تقشف هذا الذي يدعوا إليه؟ أفي نيّته أن يحول المعمّرون الذين في غالبيتهم وباعتراف الفرنسيين أنفسهم عبارة عن مجرمين ولصوص ومشردين إلى رجال مسيح طيبين؟ سيكون بمقدورهم لاحقا حمل رسالة المسيح في الجزائر والتأثير بقوتهم في الآخرين!

إن هذا الكلام لا يصلح في الواقع فقط، سوى لإبراز التواطؤ المفضوح بين الركائز الثلاثة للاستعمار الفرنسي في الجزائر، والذي يمثله الجيش والمال (الاستعمار) والكنيسة المسيحية، هذا الثالوث الذي سعى من خلال الكنيسة وجمعياتها الخيرية التنصيرية إلى أنسنة الحملة الفرنسية في الجزائر، ومحاولة مغالطة الجميع في الداخل والخارج. إذ كيف يمكن أن يتحول القاتل إلى طبيب في الجزائر! أم أن هذا ينطبق عليه المثال العربي "يشعل النار ويسأل عن الدخان"، إن مثل هذا الكلام يدعوا للشفقة من هذا الهوس والتخريف الذي آل إليه مثقفي تلك الحقبة من تاريخ فرنسا المعاصر، بالرغبة في تحقيق الانتصار والعظمة، والتي أصابت بعدواها الكثيرين.

كان الجنرال " راندون " المعيّن كحاكم عام للجزائر في ديسمبر 1851، بدوره خادما وداعما لمؤسسات الدين المسيحي في الجزائر، حيث امتدحه تقرير عسكري لوزير

---

[1] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 275.
[2] **المرجع نفسه**، ص 276- 277.

الحربية ووصفه بأنّه " ..ليس هناك أحسن منه في دعم وتطـوير المؤسـسات (الدينيـة المسيحية) التي أنشئت في عهد سابقيه..". حيث عرف عهد الجنرال " رانـدون "، بنـاء الكثير من الكنائس في المقاطعات الثلاث (سبعة كنائس جديدة بـالجزائر، واثنتـين فـي مقاطعة وهران، واثنتين في مقاطعة قسنطينة)، مع التذكير بأن هناك سبعة كنائس أخـرى كانت في طور الانجاز. كما لم يتوانى الجنرال " راندون " عن اصطحاب الأساقفة عنـد خروجه لمقاتلة الجزائريين، لإضفاء صفة البعد الديني عل الحرب في الجزائر[1].

كان لسياسة نابليون الثالث، من النشاط المسيحي في الجزائـر مـوقفين متناقـضين؛ أحدهما متحفّظ والآخر داعم بحذر. ومردّ هذا التحفظ يتعلّق بخشية هذا الأخير، مـن أن يساهم المنصّرين في تعقيد الوضع العسكري في الجزائر. إن هذه المخاوف هـي التـي أظهرت نوعا من الخلاف في سياسة المتربول الداعمة للكنيسة ونشاطاتها المختلفـة فـي الجزائر[2].

وبخصوص التنصير في منطقة القبائل صرح لافيجري (Lavigerie) منتقدا السياسة المنتهجة إلى غاية 1870 بتساؤله: " هل فهمنا ما تفعله فرنسا في الجزائر بعد أكثر مـن أربعين سنة من الاحتلال، فهل فهمنا حقا أنه لا يجب ترك العـرب وسـط قـرآنهم بـل إدماجهم وإغراقهم إن أمكن في الغزو السلمي لهذه المستعمرة "[3].

وصف الماريشال نيل (Niel) وزير الحربية آنـذاك، والجنـرال صـوني (Sonis) مشاريع لافيجري (Lavigerie) بأنّها؛ " المهمّة الوحيدة التي يمكنها أن تقدّم الحقيقة إلـى هذا الشّعب". في حين أنّ الجنرال ومفان (Wimpffen)، قد اعتبر استعمال لافيجـري (Lavigerie) لورقة اليتامى بأنّها: " أجمل وأجلّ مشاريع هذا القرن "[4].

كما كتب بدوره الطبيب وارنيي (Warnier)[5]، إلى الكاردينال لافيجري(Lavigerie) خطابا جاء فيه: " آمل أن تستمر في نشاطك من أجل انتصار الحضارة وبعـث الكنيـسة الإفريقية وسط هؤلاء الجبليين الذين كانوا مسلمين بالاسم فقط ". حيث أنه حسب اعتقـاد

---

[1] شاوش حبّاسي، **المرجع السابق**، ص 29.
[2] **المرجع نفسه**، ص 30.
[3] مزيان سعيدي، **المرجع السابق**، ص218.
[4] شاوش حبّاسي، **المرجع السابق**، ص 33.
[5] كان عضوا في مجلس الشيوخ.

وارنيي فان:"كلّ هؤلاء كانوا حريصين على أن تقتلع جذور الإسلام من الجزائر وأن تحلّ محلّه المسيحيّة "[1]. وفي مقام آخر قال له أيضا: ".. ذلك أنّه عندما يحارب المارقون عملنا، فانّه لا يكون من المفيد أن نظهر لفرنسا الكاثوليكيّة، أن لا مستقبل للعرب والإسلام في الجزائر"[2].

أيّد الأميرال دي قايدون (Gueydon) بدوره؛ منذ تعيينه على رأس الإدارة المدنيّة بالجزائر، سياسة الكاردينال لافيجري التبشيرية[3]. حيث أنه بعد سقوط العسكريين وتولي المدنيين السلطة في الجزائر بعد انتفاضة سنة 1871؛ " سيعرف التبشير نشاطا حثيثا في عهد الجنرال العام الأميرال قيدون (Gueydon) الذي كان يحقد على الإسلام ويعدّه وراء انتفاضات الجزائريين، وهذا ما يعلّل هجوماته عليه ". حيث حرص هذا الأخير على تقييد حريّة تنقل زعماء الطرق الدينيّة، وأكثر من ذلك أنه أمر بعدم زيارتهم، كما أعترض عن السماح للجزائريين بالحج، ولعل " هذا ما يفسّر تلقائيا سياسة التبشير الرسميّة التي تبنّاها وأعلنها بكلّ وضوح لافيجري (Lavigerie) "[4].

إن مثل هذا الموقف من السلطة المدنيّة في الجزائر، لا يدعو للغرابة؛ والتي تحالفت مع رجال الدين ضدّ نظام العسكر، فما يجمع الطرفان في الواقع، المصلحة المشتركة في معاداة نظام المكاتب العربية، الذي يعرقل نشاطهم المشترك، المتمثل في ثنائية التنصير والاستيطان الواسع على حساب المسلمين في الجزائر.

ذكر الحاكم العام المدني شانزي (Chanzy)، كلاما فيه إبراز، لانجازات الإدارة في دعم المسيحية بالجزائر، حيث أشار إلى أربعة فروع للثقافة الكاثوليكيّة تمت إقامتها بناء على مرسوم 10 جوان 1876: في عدة مناطق مثل القل (Col)، بني يعيش، سانت مونيك. وكذا في شارون (Charon) وبوغاري (Boghari). بالإضافة إلى " كنائس تمّ بناؤها في القرى الحديثة الانجاز بمجرّد ما سمحت به القروض (...) فالسلطة الكنسيّة،

---

[1] **نفسه.**

[2] عبد الجليل التميمي، **المرجع السابق**، ص22.

[3] خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871**، دار دحلب للكتاب، الجزائر، 1977، ص 153.

[4] عبد الجليل التميمي، **المرجع السابق**، ص22.

من جهتها، مطلوب منها كلّ يوم تضحيات، والهبات الطوعيّة تساعد بقوّة لهذه التحسينات والتي يتبقّى انجازها "[1].

ب)إجراءات إدارة الاحتلال في التضييق على التنصير ومراقبة نشاط رجاله:

خلال العشريّة الأولى للاحتلال وقف وزير الحربية الفرنسي " ضدّ السماح لنشاط المبشّرين خشية ردود فعل المواطنين ضدّ السلطة المحليّة، وفي رأيه أنّ المسائل الدينيّة تكتسب أيضا طابع الوطنيّة والتعصّب ". كما كان موقف وزير الحربية الفرنسي متحفظا، إلى حد ما من تنصير إحدى نساء المسلمين مع بداية الاحتلال، حيث اعتبر؛ ارتداد هاته المسلمة عن دينها واعتناقها المسيحية " من أخطر المشاكل التي تعرّض دوما علاقات السلطة المحليّة بالمواطنين إلى الخطر، في بلاد ما زالت حديثة العهد بفتحها وحيث تكتسي المسائل الدينيّة طابع الوطنيّة والتعصّب، وعلى الإدارة أن لا تبقى مكتوفة الأيدي أمام ارتداد هاته المسلمة، بل الواجب عليها أن تمنعها بالقوّة "[2].

ضمن هذه المسألة، يرى عبد الجليل التميمي، بأن؛ " سياسة بعض الحكام العسكريين الفرنسيين بالجزائر اتّسمت بالحيطة والحذر لكلّ ما يمسّ المعتقدات الدينيّة "[3].

إن سياسة التحفظ التي تبناها بعض المسؤولين الفرنسيين في الجزائر؛ خاصة ضباط المكاتب العربية. قد دفعت برجال الدين المسيحيين لانتقاد هذه المواقف. حيث جاء في كلمة لأسقف الجزائر " ديبوش " سنة 1840 في انتقاده لتصرّفات الإدارة تجاه الكنيسة المسيحيّة والنشاط التنصيري ودورها في المستعمرة حيث قال: " الحقيقة، لديّ الحق الآن لتلخيصها إذا: التنظيم الهرمي أعنف، الأعمال الحرّة غير مستقرّة، الخدمة الدينيّة للجيش ملغاة، تحويل الكفّار محظور، هذا إذا دور الإدارة "[4].

وفق مما يذكره لويس دي باديكور (Louis de Badicour) ضمن مؤلفه " الاستعمار في الجزائر عناصره "؛ لقد أرسلت وزارة الحرب، إدارة شؤون الجزائر، المكتب رقم واحد، رسالة إلى الماريشال من باريس مؤرخة في 3 فيفري 1846 بخصوص محاولات التبشير للأخوات سانت فانسان دي بول(les sœurs de Saint-Vincent de-Paul)،

---

[1] Le Général Chanzy (G.G.A), **Exposé de la situation de l'Algérie**, 1876, op.cit, p21.

[2] عبد الجليل التميمي، **المرجع السابق**، ص17.

[3] **نفسه**، ص21.

[4] de Riancey Charles, **op.cit,** p36.

وتعاملهم مع المرضى. حيث أشار إلى التأثيرات الخطيرة والتي سبق أن أشار له عنهـا؛ والتي كان يعتقد بأنه قد كتب للسيّد أسقف الجزائر رسالة عنها، إذ سيجد نسخة منها فـي المراسلة. لقد طلب في رسالته التنفيذ الصّارم لرقابة خاصة من طرف مـدير الداخليـة، لكونهن من خلال ما يقومون به سيثيرون الحيرة في وضع سياسـي وجهـا لوجـه فـي مواجهة أهالي الجزائر. فهذه التجاوزات التي لا يمكن تحمّلها[1].

هذا وقد تلقّت هذه الرسالة، الردّ عليها من طرف المستشفى المـدني، مؤرخـة فـي الجزائر 27 فيفري 1846، وموقعة من طرف مدير الداخلية والأشغال العموميّة، الكونت قيّو (Comte Guyot) [2].

كما طالب لافيجري (Lavigerie) أيضا في رسالة وجهها للحاكم العـام مكمـاهون؛ "بإلغاء المكاتب العربية وطالب بإلغاء الحواجز التي تمنع الأسقفية من الاتصال بالأهـالي الجزائريين (...) منعتم كل دعاية تبشيرية وسط الأهالي بدعوى إيقاظ المـشاعر الدينيـة المتطرفة "[3].

ضمن هذه المسألة، يشير أجرون (Ageron)؛ بأن العسكريون الرافـضون لتغييـر النظام القائم في الجزائر كانوا يرون " في شخص لافيجري عدوهم الرئيسي ، كونه مـنح للمعارضة ما كان ينقصها دائما، قناة مسموحة، رئاسة قطب معارض وظاهريـا قاعـدة أخلاقية دينية "[4].

لقد امتعض أيضا " هانوتو " من النشاط التبشيري في منطقة القبائل للأب " كروزا "؛ حيث راسل الجنرال " ومبفن " قائد القطاع العسكري لمدينة الجزائـر فـي 10 ديـسمبر 1868 يعلمه بمخاطر هذا النشاط قائلا: " سيكون للدّعاية نتيجة واحدة، وهي تزويد كـلّ من أراد أن يستأنف الحرب بمحرّك يدفعه إلى القيام بها "[5].

إن هذا الموقف لم يمنع الكاردينال لافيجري (Lavigerie) من أن يطلـب مـن الأب "كروزا" بمواصلة نشاطه التبشيري بمنطقة القبائل، على الرغم من تحـذيرات الجنـرال

---

[1] de Badicour Louis, **op.cit**, pp 264-265.
[2] **Ibid**, pp 265-266.
[3] مزيان سعيدي، **المرجع السابق**، ص ص 154-155.
[4] **نفسه**، ص159.
[5] خديجة بقطاش، **المرجع السابق**، ص ص 145- 146.

ماكماهون له بقوله: " أنّ النشاط التبشيري سيعمل على إيجاد ثلمه في الجدار القائم بين الكنيسة والسكّان المسلمين "[1].

ساهمت هذه الانتقادات في تصاعد حملة لافيجري (Lavigerie)، ضدّ النظام العسكري ومكاتبه العربيّة. واستغلّ هذا الأخير حضوره لحفل تدشين استعمال المحراث البخاري يوم 13 ديسمبر 1867 بالحرّاش، وبحضور كبار المسؤولين، لتوجيه رسائل مشفّرة لمن يهمّه الأمر جاء من ضمنها: " أطلب من فرنسا – ولأجل الجزائر – حريّات أوسع، لأنّها ضروريّة في هذا البلد الجديد، وأريد بذلك الحريّات المدنيّة والدينيّة والفلاحيّة والتّجاريّة، وأعتقد أنّنا في حاجة أكيدة إليها ". كما انتقل إلى باريس لمقابلة الإمبراطور نابليون الثالث بخصوص هذا الموضوع، والمتضمّن تسهيل فتح مراكز للأعمال الخيرية بمنطقة القبائل[2]. وهكذا اشتدّ الصراع بين العسكريين ورجال الدين في عهد نابليون الثالث هذا الأخير؛ "الذي أظهر تفهّما لمطالب الكنيسة في آخر عهده "[3].

أشار عبد الجليل التميمي؛ على أنّ ما يظهر هذا الارتباط بين السياسيين المبشرين ورجال الدين، هو أنّ البند الثامن والثلاثين بعد الأربعمائة من معاهدة فرساي (Versailles) التي أمضاها سياسيو أوروبا وأمريكا عقب الحرب العالميّة الأولى، كان ينصّ صراحة على حريّة وجواز التبشير. مما يعطي انطباعا، على الدعم الذي يجده التنصير في المستعمرات، من طرف الطبقة السياسية في بلدانها[4].

رغم الجهود الحثيثة التي بذلها المنصّرين في الجزائر بغطاء من إدارة الاحتلال الفرنسي، خاصة خلال الثلث الأخير من القرن 20؛ إلا أنهم فشلوا في تحقيق أهدافهم التي سعوا إلى تحقيقها، ممّا يعطي دليلا قويّا على مدى تمسّك الشعب الجزائري بعقيدته الإسلامية، رغم هزيمته العسكريّة أمام قوّة المحتل الفرنسي.

---

[1] **نفسه**، ص 147.
[2] **نفسه**.
[3] عبد الجليل التميمي، **المرجع السابق**، ص22.
[4] **نفسه**، ص23.

خامسا) طرح سياسة تجنيس وإدماج المسلمين الجزائريين:

تعتبر سياسة الإدماج والتجنيس؛ من القضايا الشائكة التي أرقت تفكير فقهاء السياسة والقانون خلال فترة الاحتلال الفرنسي، لما حملته من اعتراضات وتناقضات، وكذا ما واجهته من عقبات عديدة منعت تطبيقهما على نطاق واسع، مما يحقق أهداف الاحتلال الفرنسي في الجزائر، من خلال تجسيده لسياسة الاستيعاب داخل المستعمرة، بما يضمن مستقبل وحياة الجزائر الفرنسية، من خلال ربطها بالوطن الأم إداريا، قانونيا واجتماعيا وحضاريا.

في الواقع رغم المحاولات التي بذلتها إدارة الاحتلال الفرنسي، من أجل اعتماد الاستيعاب والانصهار للعنصر الأهلي المسلم، بعد فشل محاولات تصفيته والقضاء عليه بمختلف الأشكال. إلا أنها في النهاية أيقنت بفشل سياستها الاندماجية بخصوصهم، ولعل هذا ما جعلها تقتنع في النهاية، بإدارة شؤونهم من خلال قانون خاص وتعسفي؛ عرف بقانون الأنديجينا.

1-تعريف الإدماج:

يعرف " روبرتس " في رسالته حول " تاريخ السياسة الاستعمارية " بأن؛ الإدماج (Assimilation): " هو التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل في نظام الحكم والتسوية بينهما". حيث يرتكز مذهب الإدماج هنا على فكرة مفادها " أن إقليم ما وراء البحار ليس إلا امتدادا لدولة الأصل، فيجب إذن أن يوضع تحت نفس النظام هناك، أو على الأقل تحت نظام مقارب له ما أمكن ذلك، وأن سكان الدولة الذين في الجانب الآخر من البحر، يجب ألا تكون حقوقهم وضماناتهم أقل من حقوق وضمانات أولئك الذين يعيشون في الجزء الأقدم من الدولة"[1].

يترتب عن سياسة الإدماج هنا؛ حسب " رولان " و " لامويه "، اشتراك سكان أقاليم ما وراء البحار في الحياة العامة من الناحية الدستورية، بتعيينهم ممثلين عنهم. ومن الناحية التشريعية، فالإدماج هو تطبيق للتشريعات الصادرة عن المشرّع المركزي بقوة القانون، بمعنى إخضاع المستعمرات المدمجة إلى القانون المركزي الذي يسيّر دولة المركز، مع

[1] محمد حسنين هيكل، **الاستعمار الفرنسي، الاستعمار الفرنسي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط4، 1886، ص 33.

أن سياسة الإدماج لا تتعارض مع اللامركزية أو الاستقلال الذاتي، ومن الناحية الاقتصادية ، فهذا يستوجب الاتحاد الجمركي مع دولة الأصل، باختفاء الرسوم الجمركية في العلاقات التجارية [1].

كما يعرف رابح تركي دلالات الإدماج المطبق في الجزائر، على أن المقصود منه هو: "إذابة الجزائريين في الكيان الفرنسي العام، وبذلك لن تقوم للجزائر كجزء لا يتجزّأ من العالم العربي الإسلامي قائمة في يوم من الأيام، بعد أن يسلخ الجزائريون من دينهم ولغتهم وجنسيتهم، وبالتالي من حضارتهم الإسلامية. ويجتثوا منها اجتثاثا كما وقع للعرب المسلمين في الأندلس منذ قرون ".

كانت إدارة الاحتلال الفرنسي منذ البداية تسعى " لدمج الجزائر في فرنسا عن طريق ربطها سياسيا وإداريا بفرنسا وهضمها ثقافيا وروحيا ولغويا في الشخصية القومية الفرنسية. باعتبارها الشخصية المسيطرة عليهم سياسيا والمتحكمة فيهم إداريا وعسكريا، وبذلك يتم القضاء على شخصيتهم القومية تدريجيا حتى تذوب نهائيا في الشخصية الفرنسية في نهاية المطاف "[2].

إن مفهوم الإدماج من الناحية السياسية يعني؛ " جعل الجزائريين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها ". في حين أنه يسعى من الناحية الإدارية إلى " أن تكون الجزائر إقليما فرنسيا يتشكل من مقاطعات ويتجزأ إلى مديريات كما تتشكل وتتجزأ إداريا كل الأقاليم الفرنسية في فرنسا. ومن هنا يعني الإدماج إلغاء كل ما بفصل باريس عن المقاطعات الجزائرية "[3].

إن المتأمل لمفهوم ومدلول، إن لم نقل تطبيق سياسة الإدماج من طرف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، يسمح بملاحظة الاختلال في مقاصد هذه السياسة، والمفهوم في حدّ ذاته، لما نريد إسقاط تطبيقه على الأهالي المسلمين. حيث أنه يتعارض تماما مع ما عرف من دلالات لمفهوم الإدماج من النواحي القانونية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لأنه ؛ " لا ينطبق في الجزائر إلا على الأرض ومن عليها من المستعمرين

[1] **نفسه**، ص 34.
[2] رابح تركي، **المرجع السابق**، ص112.
[3] **نفسه**، ص 112-113.

أعضاء الجالية الأوروبية دون السكان الأصليين الجزائريين، الذين تستهدف السياسة الاستعمارية إقصائهم وإجلائهم عن أراضيهم. فالذي يريده المستعمرون في الواقع، هو دمج أرض الجزائر في فرنسا لا التسوية بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق، والواجبات كما يقضي بذلك منطق الإدماج، فهو إذن إدماج بالنسبة للمستعمرين، ولكنّه إخضاع بالنسبة للسكان الأصليين الجزائريين "[1].

2-نظرة الفرنسيين وإدارة الاحتلال من مسألتي إدماج الأهالي وتجنيسهم:

يرى كاتب مجهول ضمن مؤلفه " الجزائر المهاجرون والأهالي "؛ أنه من الصعب على الأوروبيين مجاورة الأهالي العرب الذي يأمرهم قرآنهم حسب زعمه بإلغاء غير الأوفياء[2].

إن هذا الشعور في الواقع كان موجود أيضا عند معظم السكان المدنيين، " المعنيين مباشرة بالمواجهة المسلحة مع الأهالي". ضمن هذه المسألة؛ لم يخجل ديومنتس (Démontes) في مؤلفه سنة 1923 من القول: " إنهم وقحون، ومتعجرفون، وهذا على الأقل عند العرب، فهم لا يشعرون بسعادة الوجود إلا في حياة كسولة منعزلة وفاسدة. ولهذا فهم لا يهضمون عادات الأوروبيين"[3].

تشكل المعارضة المنهجيّة لعملية دمج الأجناس، حسب رؤية الكاتب كليمون ديفوموا (Clément Duvemois) " أحد الأسباب الرئيسيّة والتي تبعد عن الجزائر الهجرة ورؤوس الأموال ". حيث لا يمكن توقع نجاح الهجرة في بلد لا تتوفر فيه أراض كثيرة. "فالرأسماليون سيرفضون القدوم إلى بلد أين أمّة من 2.500.000 منهزمة تبقى كتهديد مستمرّا معلّقا فوق رؤوس المنتصرين. ومن جهة أخرى فالعرب المفصولين عن الأوروبيين لا يمكنهم تحسين بربريتهم "[4].

كما يذكر ستيفان غزيل (Gsell)[5] في كتابه " مقدمة لتاريخ الجزائر ومؤرخيها " الصادر بباريس في 1932، كلاما عن مسألة فشل سياسة اندماج العرب جاء فيه: " أنّ

---

[1] **نفسه**، ص114.

[2] Anonyme, **Algérie immigrants et indigènes**, op.cit, p24.

[3] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص290.

[4] Clément Duvemois, **op.cit**, p131.

[5] ولد في 1832 وتوفي في 1864، أستاذ الأدب في جامعة الجزائر، كان عضوا في أكاديميّة العلوم الاستعمارية وأستاذا في جامعة باريس، غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص35.

ثمّة شعوب جديدة نشأت من عمليات انصهار ناجحة ذاب فيها الشعب المستعمر في الشعب الغازي، أما في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، فقد استعصى الأمر ". حيث سعى هذا الأخير لاحقا؛ لتفسير سبب هذا الفشل في تحقيق انصهار الشعب الجزائري العربي بقوله: " إن الاندماج استحال ويستحيل لأنّ بريق الحضارة وضع فوق الموجود الأصلي، دون أن يتغلغل في أعماقه، فلم يؤثر فيه إلا قليلا "[1].

إن هذه نضرة التشاؤم بخصوص إدماج الأهالي المسلمين في الجزائر، قابلتها في المقابل آراء أكثر تفاؤلا وأملا بنجاح سياسة الانصهار. حيث يتوقع الدكتور بورديي (Bordier) بإمكانية حصول نتائج بالتأكيد، ويستشهد هنا بمنطقة القبائل؛ حيث يعتقد بأنّها تختلف عن مناطق العرب، والمرأة القبائليّة لها خصوصيات، تؤدي إلى نجاح هذا الأسلوب في الاندماج مع الفرنسيين والأوروبيين مقارنة بالمرأة العربية لأن القبائل(les Kabyles) حسب زعمه " يملكون في عروقهم قسم لا بأس به من الدّم الأوروبي"[2].

كما أن منطقة القبائل حسب ما يقوله هذا الأخير هي :" حليفة طبيعيّة في الجزائر". غير أنّه يتحسّر لاحقا عن النتائج المحققة بقوله:" للأسف فهذه الزيجات (...) نادرة: ففي مجال 47 سنة لا نعد سوى 120 زيجات مابين أوروبيين ونساء مسلمات، من ضمنها 53 فقط تمّ عقدها من طرف فرنسيين. الاتحاد بين الفرنسيين والنساء اليهود هو نسبيّا أكثر تواترا"[3].

تزامنا مع حديثنا عن الزيجات المختلطة بين الجنسين الأهلي والأوروبي في الجزائر؛ فإن عدد الزيجات بين فرنسيين ومسلمات خلال الفترة من 1830 إلى 1877، وفق ما يذكره ديمونتي (Demontés) ضمن مؤلفه " الشعب الجزائري محاولة ديموغرافية جزائرية "، نقلا عن الدكتور ريكو (Ricoux) قد وصلت إلى 21 حالة، والزيجات بين فرنسيات ومسلمين وصلت إلى 32 حالة؛ ومابين أجانب ومسلمات وصلت إلى 35 حالة، ومابين مسلمين وأجنبيات وصلت إلى 32 حالة[4].

---

[1] **نفسه**، ص34.

[2] Bordier.A (Dr), **op.cit**, , p190.

[3] **Ibid.**

[4] Demontés.V, **Le peuple Algérien essais de démographie Algérienne**, imprimerie Algérienne, Alger, 1906, p241.

يذكر بدوره ج. شيلي بيرت (J.Chailley-Bert) في مؤلفه " عشرة سنوات من السياسة الاستعمارية "، بأن الاستعمار الفرنسي؛ والذي ضمّ عناصر أهلية مختلفين، سود، بيض في الجزائر، صفر في تونكين، خلق مسألة أهلية لدينا تتمثل في كيفية التعامل معها، وما يتعلّق بمسألة استيعابهم التي لا يحبّذها البعض[1].

مع ذلك يطرح بعض الفرنسيين ومن بينهم " أينار " فلسفة أخرى لمفهوم الاندماج لديهم، تتمثل في " أن نعمل جميعا متحدين حتى تصبح هذه المستوطنة الفرنسية مزدهرة". لكنه يستطرد لاحقا في كلامه بالقول: " هناك شيئا يحول دون تفاهم العنصرين الفرنسي والجزائري، وهو سيطرة أحدهما على الآخر". كما أبرز في حديثه نموذج الاتحاد بالقول: " لا يمكن أن يقوم التعاون بين العنصرين في هذه البلاد المغلوبة إلا على أساس إيجار الأرض، أو على أساس دفع الأجور للعمال، أي على أساس استيلاء الوافدين الجدد على جزء من الأراضي (...) وهنا تتعقد المشكلة بل تصبح من المشاكل العويصة "[2].

إن هذا الكلام الذي يطرحه " أينار " يبدو لي أن فيه تناقض، اظافة إلى أنه غير قابل للتطبيق من الناحية القانونية السياسية، وكذا من حيث المعايير الأخلاقية، فكيف نتصور شكل العلاقة بين غالب ومغلوب، وهل يمكن تصور أن يقوم البناء على الهدم والدمار والظلم والتعسّف، اللّهم إلا إذا مسحت ذاكرة الجزائريين مآسي، عهد السيف والمحراث التي تبناها بوجو أو غيره من القادة الفرنسيين في الجزائر، أو أعيد برمجة ذهنية الأهالي المسلمين.

إن ما يطرحه " أينار " في الواقع، يحمل شيء من المثالية، يغلفه شيئا من النفاق المكشوف في الشفقة على أحوال الجزائريين، عندما عجزوا عن إفنائهم، فرض عليهم التعامل معهم كأمر واقع.

لقد تحدث " أينار " أيضا، عن مسألة تحرير الجزائريين، عن أية حرية يتكلم؟، هل هي في استقلالهم عن الفرنسي؟ أم في حصولهم على المواطنة الفرنسية والخروج من تعسّف قانون الأهالي والأحكام العرفية القمعية والعنصرية؟ وان سلمنا بكلامه فهو لن يزيد عن إمكانية التجنيس بالجنسية الفرنسية والتمتّع بحقوق المواطنة، وضمن هذه المسالة

[1] J.Chailley-Bert, **Dix années de politique coloniale**, imprimerie Paul Brodard, Coulommiers, 1902, p50.

[2] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص98.

يعلّق مصطفى الأشرف بقوله: " وإذا كانت تسوية الخلافات القائمة مع العرب بطريقة سلمية لا تتم إلا بعد التجنيس، فانّ كلا من هذين الأمرين خيال في خيال "[1].

أما عن مسألة استشارة الجزائري في ما سيقرّر في الحكم والذي يعد نوعا من الإدماج أو لنقل حقوق سياسية، فنجد أن " شارل ريشار " يقول بخصوص هذه المسألة: " ومن الخطأ الفادح أن نستشيره حول ما قد يحتاجه، إذ نحن المسئولون عن اختيار المؤسسات التي تلاؤمه وعن تطبيقها مهما كان رأيه فيها (...) وإذا ارتكبنا غدا خطأ تعميم مزايا ميثاقنا وتشريعاتنا لتشمل العرب الخاضعين لنا، فلن يبقى أمامنا جميعا إلا الرحيل "[2].

لقد انطلقت في الواقع مناقشات عديدة حول مكان ودور الأهلي في المجتمع الاستعماري. وحسب ديمونتس (Démontes)؛ نستطيع أن؛ " نتعرف على 3 تيارات حول الفكرة التي نريد أخذها بالنسبة للأهالي: فالأولى تسمح بتطور الأهالي ضمن حضارتهم، والثانية تطلب سياسة اجتماعية والثالثة تسمح بسياسة تمثّل "[3].

إن مناصري التطور وفق ما يراه كمال كاتب؛ يريدون سياسة استعمارية لا تسمح بالتمثل، ولكنها تسمح بتطور الأهالي داخل حضارتهم، هذه السياسة تحمل في طياتها حسب "ديمونتس" الإضرار بمصالح المستعمرين الفرنسيين وحتى بالمجتمع المسلم، لأننا بهذه الطريقة لا نصل إلا لتكوين دولة فوضوية والى الأبد فيها معارضين. " إن هذه التطورات ظهرت بين الضباط والعلماء والحكام. فالأمر يتعلق احتمالا بالقديسيين السيمونيين الذين كان لهم تأثير كبير في الإمبراطورية الثانية، من 1860 إلى 1870، وخاصة بتوجيه سياستهم إلى المملكة العربية. فخلال هذه المرحلة وقع إمضاء مرسوم مجلس الشيوخ 1865 وهو بمثابة قانون الجنسية الذي يمكن تطبيقه في الجزائر "[4].

أكد قانون مجلس الشيوخ 1865، ضمن مادته الأولى على أن: " الأهلي المسلم فرنسي، إلا أنه يستمر في بقائه خاضعا لقوانين الشريعة الإسلامية ". إن هذه الصيغة القانونية للنص حسب كمال كاتب؛ تبرز لنا مفهومين مختلفين: " الجنسية الفرنسية والمواطنة الفرنسية. فهو يؤسس قانونا قضائيا للأهالي الجزائريين، الذين يصبحون شبه

---

[1] **نفسه**، ص ص 98-99

[2] **نفسه**، ص 338.

[3] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص279.

[4] **نفسه**، ص ص 279-280.

فرنسيين دون حقوق سياسية واجتماعية، ويخضعون إلى تشريع خاص. لكنّه في نفس الوقت يفتح الطريق أمام الحصول على هذه المواطنة للأهالي الجزائريين "[1].

إنّ هذا قد اصطدم في الواقع بوضع شروط قاسية وغير قابلة للتطبيق، بالنظر لمواقف الأهالي منها؛ والمتمثلة في ربط الحصول على المواطنة الفرنسية بالتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية من طرف الأهالي، قد انعكس ذلك على ضعف طلبات الجنسية الفرنسية، في الوقت الذي يطلب فيه المهاجرون الجزائريون في المشرق العربي الجنسية العثمانية، وفق ما يراه ج.ج. راجي (G.G.Rajer)[2] .

إن شرط التخلي عن الأحوال الشخصية في قانون الجنسية الموجه للأهالي المسلمين؛ هو ما تسبب في ثورة العلماء الجزائريين على هذا المرسوم[3]. بدليل أنه لم يستفد من تطبيق القرار المشيخي 14 جويلية 1865 خلال 35 سنة إلى غاية 1900 سوى 1159 أهلي من الجنسيّة الفرنسيّة، وفي 1907 جنّس 10 أهالي؛ بالتقريب كلّهم يعدون موظّفين[4].

كانت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، ومن خلال سياستها المنتهجة تجاه الأهالي المسلمين، تنظر إليهم كمسلمين وفقط، ومن وجهة نظر القانون الدولي فرنسيين، ومن حيث المعاملات داخل الحظيرة الفرنسية، مجرّد رعايا فرنسيين يقومون بواجبات تجاه الدولة الفرنسية، في مقابل حرمانهم من الحقوق الفرنسية، إلا إذا قبلوا الخروج من ارتباطهم الديني بالعقيدة الإسلامية، فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، وقبلوا الخضوع لأحكام القانون المدني الفرنسي؛ " لكن الجزائريون رفضوا التنازل عن أحكام الدين الإسلامي في أمور الأحوال الشخصية، كما رفضوا سياسة الإدماج التي فرضها عليهم المرسوم الفرنسي الصادر في 14 جويلية سنة 1865، القاضي باعتبارهم فرنسيين لأنها تتعارض مع مقومات شخصيتهم القومية "[5].

---

[1] **نفسه**، ص274.

[2] **نفسه.**

[3] حميدة عميراوي، **فواصل في الفكر والتاريخ**،المرجع السابق، ص 102.

[4] Capitaine Coipel (9ème régiment d'infanterie), **Le recrutement des indigènes d'Algérie**, imprimerie R. Charlot et Ce, Paris, 1910, p7.

[5] رابح تركي، **المرجع السابق**، ص115.

حرصت بعض الأصوات الفرنسية للدعاية إلى مسألة تجنيس الأهالي المسلمين، وإبراز المزايا المحققة للأهالي من وراء هذه الخطوة، رغم التحديات الكبيرة التي يواجهها المسلمين في هذا الوضع الجديد بالنظر لاعتقاداتهم السابقة.

وضمن هذا التوجه؛ يذكر القانوني سارتور (Sartor) في كتابه " التجنيس في الجزائر المسلمة، الإسرائيلية، الأوروبية " ؛ فان: " الأهلي المسلم، هو فرنسي، الأهلي الإسرائيلي هو فرنسي؛ ومع ذلك يستمر في الحكم بالقانون الإسلامي أو من خلال الأحوال الشخصية"[1].

وحسب هذا الأخير أيضا فان الأهلي يتواجد: " راض بأولى المزايا التي منحها له القانون، إذا كان الغالبية لديها من الآن مخاوف، من أن تصطدم مع العادات والحاجيات والأخلاق التي هي أحيانا أبويّة "[2].

كما يستعرض سارتور (Sartor) مجددا كلامه، في إبراز شخصية العربي وطباعه بالقول: " إن العربي حسّاس جدّا لإغراءات القيادة، والأمل في الوصول إلى منصب عال، سوف يكون مصدر جذب كبير للطموح المشروع على حساب تضحية مماثلة، والتي يمكن تسميتها، بتضحية للّذي يمكن أن يكون مصدر فوائد عديدة ". ليضيف لاحقا قوله: " منذ اللحظة التي قرّر فيها الأهلي طلب الجنسية والتي تحصّل عليها، من تلك اللحظة فهناك تغيير كامل حصل في حالته وشخصه "[3].

إن التجنيس حسب هذا الأخير؛ يمنح أيضا القبول بأن يتمتّع المجنّس بحقوق المواطنة الفرنسية، ومن خلالها بإمكانه أن يكون ناخبا، وأن يكون مؤهّلا لإمكانية تعيينه في مجالس المقاطعات، وكذا المشاركة في التنافس على إدارة البلدية والحصول على مقعد تشريعي، وأن يكون ضمن مجلس الشيوخ وأخيرا المشاركة في إدارة بلاده. وبالتالي يحصل على كلّ حقوقه المدنيّة. وهكذا نجد أنّ سارتور (Sartor) قد حاول من خلال شروحاته؛ إظهار علاقة الجنسية بالخضوع للقوانين المدنية للدولة الفرنسية، ومنافعها على المواطن وحقوق المواطنة[4].

---

[1] Sartor. J.E **, op.cit**, p13.
[2] **Ibid**, p23.
[3] **Ibid**, pp 23-25.
[4] **Ibid**, pp(35-39-40).

يؤيد كاتب مجهول أيضا ضمن مؤلفه " الجزائـــر المهـــاجرون والأهـــالي "؛ مـــسألة ضرورة دمج وتجنيس الأهالي المسلمين، دون الاهتمام بسلطتهم الدينية والقضائية، حيث يقول ضمن هذا التوجه بأن: " الجزائر بحاجة إلى اندماج تام لسلطتها القضائيّة للتّي هـــي بفرنسا. يجب أن تصل إلى إلغاء لسلطتها القضائيّة الإسلامية، والتشريع الإسلامي، إلـــى تجنيس العرب "[1] .

إن هذه النظرة التي تدفع بانصهار الأهالي المسلمين مع المجتمع الفرنسي والأوروبـــي الغازي، قد وجدت أيضا لدى رجال دين فرنسيين في الجزائر خلال القـــرن 19. حيـــث يقول رجل الدين المسيحي لابي لندمان (L'Abbé Landman) بأنه: " يجب أن نحـــشد إلى جانبنا وندمج الأهالي؛ الذين هم أعدائنا، يجب أن نجعل منهم أصدقاء وحتّى إخوة. انه عمل أيضا كبير وصعب، لكنّه غير مستحيل، لأنّ اللّه يرغب في ذلك ونحن نرغب فـــي ذلك، وأن خيره وحكمته لا توصينا أبدا بشيء مستحيل "[2].

حاول لافيجري (Lavigerie) أيضا في صراعه مع " ماكمهون " إبراز خطّتـــه فـــي الاندماج، من خلال سياسة التبشير والتي حسب اعتقاده تحقـــق فائـــدتين؛ الأولـــى: " أنّ تنصير الأطفال، بل وكل المسلمين سيعمل على تثبيت الوجود الفرنـــسي بـــالجزائر، لأن التبشير يخلق قوّة سياسية جديدة تتمثل في الأهالي الأوروبيين الذين سيعملون على إخماد الثورات "؛ وثانيها:" إن المسلمين الذين أخذوا على الأوروبيين عيوبا كبيـــرة يـــستعملون المبادئ الحسنة من المسيحية عن طريق التبشير، ففي نظـــره أن لا أخـــلاق ولا مبـــادئ للمسلمين "[3].

كان للكاردينال لافيجري (Lavigerie) في الواقع، نضرة خاصة في مسألة الانـــدماج وطريقة تطبيقه على الأهالي المسلمين في الجزائر من ذلك أنه: " كان ضد مسألة جعـــل اليتامى وسط المستوطنين الأوروبيين، بحيث أنهم سيجدون أنفسهم في نسق اجتمـــاعي لا يناسبهم بسبب العزلة التي ستفرض عليهم لاختلاف جنسهم، هذا من جهة، ومـــن جهـــة أخرى رفض تواجدهم وسط المجتمع العربي الجزائري، كونه مجتمع غلب عليه الروتين

---

[1] Anonyme, **Algérie immigrants et indigènes**, op.cit, p68.

[2] L'Abbé Landman (chanoine honoraire d'Alger**), Appel a la France pour la colonisation de l'Algérie,** Jacques le coffre et Cie libraire, Paris, 1848, p48.

[3] مزيان سعيدي، **المرجع السابق**، ص176.

والتعصّب الأعمى "[1]. فهل يريد هذا الأخير، من خلال رفضه اختلاط يتامى المسلمين مع المعمرين هنا، أن يبرز اندماجا من نوع خاص، يخص الوضع القانوني والعقائدي والحياتي، لا الاندماج الفعلي الاجتماعي والاقتصادي؟

تبنت إدارة الاحتلال الفرنسي ضمن سياستها الأهلية؛ أساليب متناقضة في التعامل مع المسلمين الجزائريين، حيث يقول شيلي بيرت (Chailley Bert) بأن: " الجزائر، بعد أن فكّرت باستمرار لاستيعاب وقمع الأهالي، وصلت إلى تسوية مؤقتة التي حاولت في بعض الأحيان، لثني الأهالي إلى تصاميمنا وقوانيننا. وأحيانا تقرّر احترام عاداتهم وتحيّزاتهم (...) إن مبدأ الانصهار والاستيعاب تمّ تنفيذه، لمدة طويلة "[2].

تناول الحاكم العام المدني الجنرال شانزي (Chanzy)، ضمن عرضه السنوي حول وضع الجزائر، مسألة مشروع إدماج الجزائر مع المتربول، حيث كان مع فكرة " الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية التي تخلق صعوبات في الأصول والعادات " التقاليد" المختلفة للسكان، حيث يتعلق الأمر بعملية بتحويل وتجميع. من أجل منحهم مظهر وحيد لمجتمع مرتبط بنفس المصالح، مدفوع بنفس مشاعر التعاطف المتبادل والوطنيّة "[3].

كما عبّر " مينيوت " في 1887 عن التوجهات الجديدة للسياسة الأهليّة بقوله: " بكلمة واحدة فانّ نظام الإبادة والإبعاد يجب أن يترك المكان لسياسة اختراق "[4].

ضمن الحديث عن الجوانب التشريعية المتعلّقة بالحق في التّجنيس بالفرنسيّة. يجب الإشارة إلى أن قانون 1889 المتعلق بمنح الجنسيّة الفرنسيّة؛ " يستثني في ميدانه التطبيقي السكان الأهالي الذين يبقون مسيرين بنصوص 1865(...) إن القانون الشخصي الإسلامي اعتبر مناقضا للقوانين الفرنسية. ففي القوانين الفرنسية أشياء لا يمكن تطبيقها على الأهالي المسلمين "[5].

ظلت قضية هوية الأهالي الجزائريين في الحقيقة؛ أكبر عقبة واجهتها الإدارة الفرنسية، في تطبيق قانون التجنيس، وكذا المضي قدما في سياسة إدماج الأهالي. كما يضيف كمال

---

[1] **نفسه**، ص ص 297-298.

[2] J.Chailley-Bert, **op.cit**, pp 51-52.

[3] Le Général Chanzy (G.G.C, Commandant en chef des forces de terre et de mer), **Exposé de la situation de l'Algérie**, 1875, op.cit, pp 5-6.

[4] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص30.

[5] **نفسه**، ص274.

كاتب أيضا مسألة جد هامة مفادها؛ " إن السكان الأهالي أنفسهم لا يعرفون أنفسهم كجزائريين ولهذا نجد كلمة عرب أو مسلمين مستعملة بكثرة لتعريفهم "[1].

في الوقت الذي عارض فيه الأهالي المسلمون في الجزائر التجنيس بالفرنسية، كانت لهم رغبة من خلال المهاجرين الجزائريين في المشرق لطلب الجنسية التونسية والعثمانية؛ غير أن إدارة الاحتلال الفرنسي كانت تعارض وبحزم تحقيق هذا الطموح، بل وتسبب ذلك في مشاكل دبلوماسية بينها وبين السلطة العثمانية[2]. إن هذه المفارقة في موقف الأهالي المسلمين من مسألة التعامل مع الجنسيتين الفرنسية والعثمانية، يبرز تأثير قضية الدين في هوية المسلمين الجزائريين.

لقد أبرز موريس وحل (Maurice Wahl)؛ مسألة هامة وخطيرة في نفس الوقت؛ مفادها أن الانصهار يجب أن يكون بديلا لاندثار وإبادة الأهالي المسلمين، لكون أن ذلك لم يتحقق. حيث يقول: " بما أنّ هؤلاء السكّان الأهالي مستمرين، بما أنّهم بعيدين عن الاختفاء (الاندثار)، إنهم يزدادون انّه من الضروري عدم الاستهانة بهم، للعمل على جلبهم لنا، بصورة أن يصبحوا نحن، بأن يكونوا يوما ما فرنسيين (...) حاليا هم ليسوا كذلك. لا يمكننا القول بأنّ كلّ أهالي الجزائر هم أعداء لنا. التّعصّب، البغض العمى، الذي كان في السابق بالتقريب لدى كلّ الأنفس، قد وهن بشكل ملحوظ، خاصّة منذ 15 سنة "[3].

كما أكد هذا الأخير لاحقا، على أن سياسة الإدماج تعد أمرا حتميا، لا خيار فيه للأهالي المسلمين، من خلال قوله بأن: " الجزائر اندمجت مع فرنسا، والمقاطعات الثلاث أصبحت مقاطعات فرنسيّة. كلّ السكّان الذين لا ينتمون إلى جنسيّة أجنبيّة يصبحون مواطنون فرنسيون، مع كلّ الحقوق وكلّ الواجبات التي تفرضها هذه الصّفة. فهذا لم يغيّر شيئا لدى مشاعر الأهالي، يمكن حتّى أن يقابل ذلك من جهتهم، بالعديد من الاحتجاجات والمقاومات. سيكونون فرنسيون رغما عنهم ". غير أنه يقر في الأخير بأنهم سيكونون "فرنسيين سيّئين جدّا "[4].

---

[1] **نفسه**، ص276.
[2] **نفسه**، ص279.
[3] Maurice Wahl, **l'Algérie et l'alliance Française,** op.cit**,** pp 8-9.
[4] **Ibid,** p13.

3-الإجراءات القانونية المطبّقة لتجنيس الأهالي وتطورها:

تخضع الجنسية في الجزائر في الواقع؛ لقانونين مختلفين: " قانون 26 جوان 1889، المتمّم بمرسوم 13 أوت من نفس السّنة؛ والقانون المشيخي لـــ 14 جويلية 1865 وملاحقه"[1].

وفق ما يطرحه جيرولت أرتور(Girault Arthur)؛ إن الأهلي المسلم هو رعيّة فرنسي، لكنه ليس مواطنا فرنسيا. فكونه رعيّة فرنسي تستوجب طاعة السلطات الفرنسية. هو ليس مواطن، إذا لا هو مرشح ولا ناخب وفي نفس الوقت غير خاضع للخدمة العسكرية، وغير مقبول أيضا في الوظائف العموميّة. إن الأهلي المسلم يبقى خاضع إذا للقانون الإسلامي[2].

إن إمكانية تجنيس الأهلي المسلم، والانتقال به إذا من صفة الرعايا إلى التي هي تتعلّق بالمواطنين تمّ اعتمادها إذا؛ لأوّل مرّة في القرار المشيخي 14 جويلية 1865 ضمن مادّته الأولى. ويمكن قراءة ذلك: " يمكنه، بناء على طلبه، أن يدرج للتمتّع بحقوق المواطنة الفرنسيّة؛ في هذه الحالة، يحكم من خلال القوانين المدنيّة والسياسيّة لفرنسا ". والشرط الوحيد ضمن هذا الإجراء أن يكون عمره 21 سنة حسب المادة 4 من القرار المذكور سابقا[3].

إن إجراءات تنفيذ هذا القانون، تكون من خلال وثيقة ميلاد أو من خلال وثيقة سمعة تمنح من طرف قاضي صلح أو من خلال القاضي (مرسوم 2 فيفري 1868)، وحسب مرسوم 21 أفريل 1866 (المادتين 11 و 14). فالأمر سهل للغاية، يكفي أنّ يتقدم الأهلي شخصيا أمام رئيس البلديّة أو الإداري في البلدية أو أمام رئيس المكتب العربي للإعلان لفظيّا عن طلبه، ليحصل لاحقا إجراء تحقيق حول سوابقه، ويحوّل الملف إلى الحاكم العام

[1] Eugène Audinet, **La Nationalité française en Algérie et en Tunisie d'après la législation récente (loi du 26 juin et décret du 13 août 1889,décret du 29 juillet 1887)**, Typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1890, p4.
[2] Girault Arthur, **op.cit**, pp 510-511.
[3] **Ibid**, p569.

عن طريق السلّم الهرمي، ولاحقا يتم الحكم (ينصّب) من خلال مرسوم لمجلس الدولة؛ وفقا للمادة الرابعة من القرار المشيخي 1865[1].

يعتقد جوليان دي لاسال (Julien de Lassalle) بانّ: " القرار المشيخي 14 جويلية 1865 والذي جاء لكي ينظّم في الجزائر الأحوال الشخصية، وأشكال التجنيس، أعلن الأهالي رعايا فرنسيين، من خلال الحفاظ على قانونهم الشخصي. فالحكومة الإمبراطورية أرادت أن تمنح هؤلاء السكان الدليل على الاهتمام والثّقة، والتي في تفكيرها، يفترض أنها ستسارع لمصلحتهم. ولم يبق لهم إلا خطوة واحدة للقيام بها للحصول على الحقوق الكاملة للمواطن الفرنسي "[2].

ضمن الحديث عن منافع التجنيس بالنسبة للأهالي المسلمين؛ يرى الكاتب أوكلير أوبيرتين (Auclert Hubertine) بان: " العرب المجنّسين يضمنون حريّتهم، ولن يكونوا مهدّدين بالعصا، الصومعة، وسلب ممتلكاتهم والمنفى "[3]. إن مثل هذا الكلام، يعد اعترافا صريحا من هذا الكاتب الفرنسي، بسياسة التمييز التي تمارسها إدارة الاحتلال تجاه الأهالي المسلمين، وما يتعرضون له من تجاوزات وقمع.

ترتكز الإجراءات المتعلّقة بتجنيس المسلمين الجزائريين اعتمادا على أساسيات إجراءات مرسوم 21 أفريل 1866 والذي من بين شروطه؛ شهادة تتعلّق بالأخلاق وسلوك صاحب الطلب بما في ذلك حتّى المنخرطين تحت العلم الفرنسي من الأهالي المسلمين؛ كما أنّ ضابط الحالة المدنيّة يجري تحقيقا على صاحب الطلب، يتعلّق بتاريخه وأخلاقه...الخ[4].

خلال سنة 1894، وفي إطار القانون المشيخي لـ 14 جويلية 1865 وقانون 26 جوان 1889؛ بلغ عدد الأجانب الذين جنّسوا فرنسيين 1460 من ضمنهم 1076 رجل و 384 امرأة. كان نصيب الأهالي المسلمين من هذا العدد؛ هو 48 موزّعة على المقاطعات

---

[1] **Ibid.**
[2] de Lassalle Julien, **étude sur la condition à faire au étranger établis en Algérie**, imprimerie nationale, Paris, 1894, p4.
[3] Hubertine Auclert, **op.cit**, p38.
[4] G.G.C.A, **op.cit,** p17.

الثلاث كما يلي: (الجزائر 27، وهران 11، قسنطينة 10). ومما يجب الإشارة لـه أنّ غالبيّة من جنّسوا من كلّ هؤلاء العناصر بالجنسيّة الفرنسيّة كانوا عسكريين[1].

لقد بلغ عدد الذين استفادوا من الأجانب بالجنسية الفرنسية 870 خلال سنة 1899؛ من بينهم 775 لرجلا و 106 امرأة و 7 أطفال بالغين جنّسوا في نفس الوقت مثل آبائهم. وبلغ نصيب الأهالي المسلمين من عدد المجنّسين 21؛ موزّعين على المقاطعات الثلاثة: الجزائر سبعة (7)، وهران ثمانية (8)، قسنطينة ستة (6)[2]. يوجد من بين المجنسين الأهالي خمسة عسكريين. كما وصل عدد المجنسين بالفرنسية 477 مجنسا سنة 1900. حيث كان نصيب الأهالي المسلمين من عدد هؤلاء المجنّسين 20 موزعين على المقاطعات الثلاثة: الجزائر سبعة (7)، وهران أربعة (4)، قسنطينة تسعة (9) ، يتوزعون إلى خمسة عشرة (15) مدنيين و أربعة (4) عسكريين[3].

باحتساب عدد المجنّسين من الأهالي بداية من سنة 1865 إلى غاية 1899؛ نجد أنّ عددهم قد وصل إلى 1131 مجنّسا بالفرنسية ؛ وهم بذلك ضمن المرتبة السادسة لدى الجنسيات الأجنبية الأكثر حصولا على الجنسية الفرنسية في الجزائر، بعد كل من الايطاليين و الألمان والأسبان والألزاسيين والانجليز والأنجلومالطيين. وان أضفنا لهم 20 مجنّسا أهليا عام 1900 يصبح العدد الإجمالي من 1865 إلى غاية 1900 عددهم 1151 مجنّسا أهليا بالفرنسيّة[4]. إن هذا يعدّ مؤشرا على ضعف طلبات التجنيس بالفرنسية من طرف الأهالي المسلمين في الجزائر؛ يقابله أيضا شروط قاسية للحصول عليها من طرف الأهالي بالخصوص.

تبنت إدارة الاحتلال الفرنسي في الواقع؛ سياسة متناقضة في تعاملها مع قضيتي إدماج وتجنيس المجتمع الأهلي في الجزائر. إن ذلك يرجع حسب تقديري إلى عدم وجود نيّة حقيقية للمضيّ قدما في سياسة إدماج المجتمع المسلم الجزائري، بسبب الاعتراضات المطروحة من طرف المعمّرين وأطرافا فرنسية؛ ناهيك عن تأكّدهم من وجود عقبة أساسية ضمن هذا الأمر كلّه؛ تتعلق أساسا بالدين الإسلامي؛ والذي يظلّ باعتراف

[1] Cambon Jules (G.G.A), **op.cit**, pp 31-32.
[2] Revoil Paul (G.G.A), **op.cit**, pp 51-52..
[3] **Ibid**, pp 55-58-59-61.
[4] **Ibid**, pp 57-63.

الفرنسيين الحاجز الذي يفصل العنصرين الفرنسي (الأوروبي) والأهلي المسلم في المستعمرة.

كان الدين الإسلامي هو المصل الذي حافظ على نواة المجتمع المسلم في الجزائر؛ رغم ضعفه وانهزامه أمام العدو، وكذا خبث السياسات التي طبّقتها إدارة الاحتلال الفرنسي للنّيل من هويّته. ولعلّ الأعداد المحدودة للجزائريين المجنّسين بالجنسية الفرنسية، منذ تطبيق هذا القانون منتصف ستّينيّات القرن التاسع عشر إلى غاية مطلع القرن العشرين مثلما ورد في استعراض هذا العنصر، كانت خير جواب؛ حيث عبّرت عن حقيقة موقف الشعب الجزائري المسلم من الخطاب الدعائي الواهم، الذي كان يدفع تجاه انصهاره في ثقافة وهويّة المحتل الأجنبي.

سادسا) توظيف المدرسة في تسويق المشروع الاستعماري والثقافة الفرنسية:

كانت إدارة الاحتلال الفرنسي تدعي في الظاهر؛ ضمن سياستها الاستعمارية، بأن قدومها إلى الجزائر إنما كان يهدف أساسا، سوى لنشر رسالتها الحضارية حسب ما تقول، حيث كان منهجها لتحقيق هذه الغاية، يتمثل في تعميم التعليم الفرنسي في البلاد، كخطوة أولى من اجل تهيئة السكان المسلمين لاستيعاب مبادئ الحضارة والمدنية الغربية، لكي يتسنى دمجهم في الحياة الفرنسية الغربية[1] .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا؛ هل كان الفرنسيون جادين في مسعاهم ومقاصدهم الحضارية في الجزائر المحتلة؟ وهل نجحوا في تنفيذ هذه الأجندة؟ وما العقبات التي واجهتهم لتحقيق هذه الأهداف جزائريا وفرنسيا؟

1-إستراتيجيّة إدارة الاحتلال لتوظيف المدرسة كأداة توغّل وانصهار في المجتمع المسلم:

أدرك الفرنسيون في الجزائر بمرور الوقت، أن القوة العسكرية بمفردها والعنف المفرط لن يحققا لها المشروع الاستعماري المنشود إلا مؤقتا، وأن الحل الأمثل والمستقبلي، يجب أن يكون ضمن إستراتيجية تسعى إلى احتواء الجزائر ثقافيا ودينيا بوسائل وأسلحة سلمية[2]. غير أن هذه الوسائل كانت مسمومة، بل وأشدّ خطورة في بعض

[1] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**، المرجع السابق،ص101.
[2] **نفسه**، ص109.

الأحيان من الأسلوب الأول، لأنها لا تتعلق بسلب الأرض فقط، ولكن خطورتها في أنها تستهدف الموروث الثقافي والديني للمجتمع الجزائري، والذي يمثل الحصن المنيع والمصل الضروري، لكل هبّة مستقبلية من شأنها تحرير الأرض وطرد المحتل الأجنبي.

لقد جاء ضمن تعليمات الإدارة الاستعمارية في الجزائر عقب الاحتلال الفرنسي؛ توجها مفاده أن ايالة الجزائر؛ " لن تصبح حقيقة مملكة فرنسيّة، إلاّ عندما تصبح لغتنا هناك لغة قومية، والعمل الجبّار الذي يترتّب علينا انجازه هو السّعي وراء نشر اللّغة الفرنسيّة بين الأهالي بالتّدريج إلى أن تقوم مقام اللّغة العربيّة الدّارجة بينهم الآن "[1].

أكّد العسكريون الفرنسيون منذ بداية الاحتلال، على اتّخاذ المدرسة كوسيلة للمدّ الاستعماري في الجزائر، مما يسمح بضمان أمن وسلامة المستوطنين. وقد تبنّى هذا الطّرح العديد من المفكرين الفرنسيين الذين نظّروا للاستعمار، واهتموا بتكوين المعلم الموجه للتدريس في الجزائر، حيث كان ينظر له كفاتح فكري وثقافي وناشر لفلسفة الاستعمار بلغة القلم لا السلاح. حتى أن احدهم قال: " يجب على المدرسة الفرنسية أن توجه سهامها وتضرب بقوة كل ما هو وطني وديني، وبخاصة كل ما من شانه أن يساهم في تكتل الأهالي حول هويتهم الأصلية ". ليضيف احد المسؤولين العسكريين أيضا بقوله: " إن أنجع وسيلة للوصول إلى سلام شامل ودائم في الجزائر (...) أن نعمل على نشر معارفنا ولغتنا بين الأهالي "[2].

جاء في كلام للدوق " دي ريفيقو "، فيما يتعلّق بتكريس الفرنسة ثقافيا والتضييق على اللّغة العربية قوله: " إن المعجزة الحقيقيّة التي يمكن صناعتها، تكون في إحلال اللّغة الفرنسية شيئا فشيئا محل اللّغة العربية "[3]. كما أضاف أيضا بأنه:" سيرى يوما المدرسة الفرنسية تساهم حقيقة في دمج الجماعات التي كانت تعيش في الجزائر ، من فرنسيين وجزائريين وايطاليين ويهود وغيرهم "[4].

---

[1] رابح تركي، **المرجع السابق**، ص108.

[2] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**، المرجع السابق، ص ص 135-136.

[3] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص283.

[4] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**، المرجع السابق، ص137.

ضمن هذا الإطار يصرح الدوق دومال (Duc Daumal) بأن: " الفتح يجب أن يتم بوسيلتين اثنين هما: السيف والمدرسة " ويضيف في مقام آخر؛ " لنشر السلام، فان فتح بين الأهالي له من الأهمية ما يضاهي نشر كتيبة عسكرية في منطقة ما "[1].

كتب أحد المسؤولين الفرنسيين يقول أن: " بناء مدرسة أفضل من فيلقين لإقرار السلم"[2]. كما جاء في أحد التقارير العسكرية كلاما عن استهداف الأهالي ثقافيا ورد فيه: " أنّ الحقيقة الأخلاقية تستهدف العقول (...) لتنويرها. أما الحقيقة السياسية (...) فهي الوسيلة الفعّالة للحكومة (...) وينبغي أن تسيطر الحقيقة الثانية على الأولى "[3].

كما ورد أيضا في تقرير رسمي سنة 1849: " لا ننسى أن لغتنا هي اللغة الحاكمة، فان قضاءنا المدني الجزائي، والعقابي، يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللّغة، وبهذه اللّغة يجب أن تصدر بأعظم ما يمكن من السرعة جميع البلاغات الرسمية. وبها يجب أن تكتب جميع العقود، وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا. فانّ أهم الأمور التي يجب أن يعنى بها قبل كل شيء، هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين، الذين عقدنا العزم على استمالتهم إلينا وتمثلهم بنا، وإدماجهم فينا وجعلهم فرنسيين"[4].

يذكر حمدان خوجة في كتابه " المرآة "؛ بخصوص تعليم أبناء قادة الأعيان الأهالي في فرنسا بأن السيّد " كادي دوفو "، كان قد حاول، إقناع الأعيان بأن يتم جمع على الأقل 50 من أبناء الأعيان، يبعثون إلى فرنسا كرهائن، وليتعلّموا اللّغة،.. الخ. ليضيف هذا الأخير بأنّ " رفض إرسال الأطفال إلى فرنسا سيعتبر خروجا عن طاعة الفرنسيين، والذي لا يريد الامتثال لهذا الإجراء يجب عليه أن يخرج من مدينة الجزائر. ومع ذلك، فانّه لم يجرأ أحد على الخروج من الجزائر، وعلى إرسال أبنائه إلى فرنسا"[5]. لكن يبدو أن هذا المخطط قد تحقق لاحقا خلال الفترة (1839-1847) [6].

---

[1] **نفسه.**

[2] رابح تركي، **المرجع السابق**، ص127.

[3] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص283.

[4] رابح تركي، **المرجع السابق**، ص ص 108-109.

[5] بن عثمان خوجة حمدان، **المصدر السابق**، ص254.

[6] **A.N.O.M**, **F.M, F80/1571,** Education des jeunes arabes en France (1839-1847).

ضمن مذكرة لوزير الحرب (مصلحة شؤون الجزائر)، مؤرخة في باريس 18 سبتمبر 1845؛ مرسلة إلى مستشار الدولة. وردت معلومات بخصوص السماح بـــذهاب شـــباب أهالي يتم تربيتهم في مؤسسة اجتماعية بفرنسا، لقضاء وقت العطلة مـــع عـــائلاتهم فـــي الجزائر؛ حيث ورد فيها؛ بأنّ السيد ديموينكور(Demoyencours) " قـــد رافـــق فـــي الجزائر الشباب الأهلي الذين تربوا في مؤسسة اجتماعية، والذي سمح لهم السيّد الـــوزير بالذهاب لقضاء وقت العطل مع عائلاتهم.." [1].

وفق مضمون هذه المذكرة، فقد قدّم مسؤول المؤسسة تقارير، تتعلّق بانطباع هـــؤلاء الشباب الأهالي، والذي حصل لهم مع قدومهم للجزائر، ومما ورد في تقريره؛ بأنّه استقبل من طرف عائلات هؤلاء الشباب في مدينة الجزائر، وذكـــر مـــن بيـــنهم الأب يوســـف (Yousouf) وكذا عبد الرحمان (Abder-rahman)، حيث فرحا بتعيين ابنيهما بـــصفة مترجم. ومن الملاحظات التي أشار إليها المدير أنّه "..هناك ملاحظة والتي كانت بـــشكل عام، على طول الطريق (...) إن الشباب الأهلي كانت لهم لهجة كبيرة، لقد تصرّفوا فيما يبدو بشكل جيّد للغاية، ويعبّرون بسهولة بلغتنا، وكلّ واحد كان يأتي ليحييني للعناية التـــي قدّمتها لهم.." [2].

كما يضيف التقرير بخصوص تأثير التربية الفرنسية في هؤلاء الشباب الأهلي، بالقول أنهم بالفعل " يدخلون في منازلهم عاداتنا الفرنسية (...) فالمعلومات الملاحظة من النتائج والتي نحققها بالفعل على عقول الأهالي. للتربية والتي قدمها الوزير إلى بعـــض هـــؤلاء الأطفال، يبدو أنّها جلبت اهتمام السيّد المارشال (...) مدير الشؤون الأهلية للجزائر يعتقد بأنّه من الناحية السياسية يمكن الاستفادة من الحالة الذهنيّة للأهالي.."[3].

لقد ورد في شرح دي فويليد (de Feuillide) ضمن مؤلفه " الجزائر الفرنسية "، بأنه؛ " من خلال المعلمين بإمكاننا أن نمسك بأجيال المستقبل"[4]. كما استرســـل لاحقـــا شـــارحا نضرته لتعليم الأهلي بقوله: " في الجزائر ، مدارس داخلية، مدارس، توضع من خـــلال

[1] **A.N.O.M**, **F.M, F80/1571,** Education des jeunes arabes en France (1839-1847). Note pour le ministre de la guerre à monsieur le conseiller de l'Etat, Paris le 18 septembre 1845.
[2] **Ibid.**
[3] **Ibid.**
[4] de Feuillide.C, **op.cit**, p241.

إدارة ذكية، ومزرعة محميّة من حرارة تبشير رجال الدين المسيحي (...) أن لا تفتقد تلميذات. في سنوات قليلة، فالمرأة في الجزائر الأهلية، فمن خلال الأهمية التي تحتلها في الأسرة، من خلال المكانة والتي أقيمت لها في المواضع المختلفة للمجتمع، من خلال تأثيرها على الأخلاق، ستتقدّم بدورها في مسالك تحريرها، وتصبح إذن في إفريقيا، مثل المرأة كيف أصبحت في أوروبا، أحد العناصر الأكثر تأثيرا في حضارة جنسها. انه من خلال المرأة إذا بإمكاننا أن نستكمل الانصهار الفرنكو-عربي "[1].

كما يرى هذا الأخير أيضا؛ أنه بالإمكان من خلال هذه التربية؛ أن نقرّب الجنسين العربي الأهلي والفرنسي الأوروبي، ومن ذلك قد نصل في عملية الانصهار إلى الزيجات المختلطة، ومن كلّ الطوائف في الجزائر مسلمين ، فرنسيين، إسرائيليين، كاثوليك و بروتستانت[2].

جاء في أحد التقارير الفرنسية على أن: " التعليم يهذّب الأخلاق ويليّن القلوب القاسية جدّا فيربطها بالحكومة(الفرنسية) ". كما كتب أحد ضبّاط المكاتب العربية قائلا: " إنني لا أيأس (...) أن يتم جمع اليهود والمغاربة والفرنسيين والايطاليين والأسبان أمام أستاذ واحد، وفي نفس الحصّة الدراسيّة. ينبغي أن يتمّ تحضير الإدماج (...) داخل المدارس ". لقد كانت غاية الاستعمار الفرنسي من فتح مدارس مختلطة في الواقع هو رغبتها في أن "يصبح فيما بعد، التلاميذ من أخلص المواطنين "[3].

كما يعتبر عمار هلال؛ بأن التعليم العربي الفرنسي إنما وجد أساسا، لتلبية حاجيات أبناء طبقة معينة من المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية؛ كالقيّاد، الباشاغوات، الإقطاعيين، التجار الكبار، الموظفين في الإدارة الفرنسية والمتعاملين معها، فنادرا ما كان يمس الطبقات الشعبية إلا في حالات محدودة[4] .

إن المدارس الفرنسية في الجزائر والمخصصة للأهالي، كانت تسمّى رسميا " مدارس أبناء الأعيان"[5]. مثلما يصفها عمار هلال؛ بمدارس" القربى"[6]. حيث يعتقد مصطفى

---

[1] **Ibid**, pp 245-246.
[2] **Ibid**, p246.
[3] صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص 283-284-286.
[4] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**، المرجع السابق، ص117.
[5] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 74.
[6] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**، المرجع السابق، ص107.

الأشرف بأن " هذه العبارة الأخيرة تشير إلى طبقة جديدة محدودة العدد، تتألف من الأهالي المتمتعين بالامتيازات. كان هؤلاء ينتمون بحكم تحالفهم أو ولائهم أو تفانيهم في خدمة الاستعمار، أو بحكم القرابة والانتساب للطرقية ينتمون للإقطاعية الإدارية أو شبه الإدارية، كالباشاغاوات، والقياد، والنواب، ورؤساء الجماعة ، والمندوبين في مجلس الولاية " [1].

لقد أسست الإدارة الاستعمارية هذه المدارس، وسخرت لها إمكانات محدودة بممرنين جزائريين من الأهالي، غير أنهم كانوا " هم أنفسهم بحاجة إلى تعليم وتثقيف، وأغلبهم لم يكن يعرف من الفرنسية سوى اسمها، ولم يكن له أي مستوى يؤهله للتعليم بهذه اللغة "[2].

اعتبر الحاكم العام المدني شانزي (Chanzy)؛ التعليم وسيلة فعّالة في ربط العلاقة مع الأهالي من خلال قوله : " في الواقع، إن انتشار التعليم هو أضمن طريقة يمكن تقديرها من طرف الأهالي، المزايا التي بإمكانهم إيجادها في الاتّصال بنا (...) لفوائد حضارتنا"[3].

2-السياسة التعليمية الفرنسية تجاه الأهالي المسلمين في الجزائر:

سعت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر إلى " ربط سياسة التعليم الفرنسي بسياستها الاستعمارية وبمشاريعها الكولونياليّة في البلاد ". ضمن هذا التوجه؛ حرصت على إيجاد نوع من التعليم الخاص بالأهالي، حسب سياسة التمييز التي ينتهجونها، كما كانت تتماشى وخصوصية الأهالي ومرجعيتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. ووفق رؤية الفرنسيين "فان المدرسة الفرنسية لن تقوم في الجزائر إلا على أنقاض المدرسة العربية التقليدية، والتي كانت في نظر هؤلاء تشكل حاجزا، وتحول دون قيام مدرسة استعمارية في الجزائر"[4].

لم تفكر في الواقع الإدارة الفرنسية بتنظيم التعليم الفرنسي للأهالي الجزائريين، إلا بعد عشرين سنة من فرض احتلالها للبلاد، ففي تصريح للجنرال " شرام " وزير الحربية في باريس بتاريخ 6 أوت 1850 جاء فيه: " إن الظروف الحالية ، وبعد حرب دامت 17 سنة

---

[1] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 74.

[2] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**، المرجع السابق، ص107.

[3] Le général Chanzy (G.G.A), **Exposé de la situation de l'Algérie**, 1876, op.cit, p18.

[4] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**، المرجع السابق، ص104.

فانه الآن يتعين على فرنسا القيام برسالتها الحضارية، بإرساء قواعد التعليم الفرنسي في الجزائر"[1].

تطبيقا لهذا الكلام أسست في بعض المدن الجزائرية ما يصطلح على تعريفه بالمدارس العربية–الفرنسية، حيث كانت عبارة عن مدارس بحجرة دراسية واحدة، يؤطرها مدرسان أحدهما جزائري والآخر فرنسي. وبلغ تعدادها في البداية في مدينة الجزائر وضواحيها ستّة مدارس، ليصل عددها سنة 1861 في الكثير من مناطق الوطن إلى 38 مدرسة، بتعداد قدره 13000 متمدرس جزائري. حيث صرح احد المسؤولين الفرنسيين سنة 1866 متفائلا بمستقبل التعليم الفرنسي في الجزائر قائلا: " خلال العشرية القادمة سيلتحق 50 ألف تلميذ جزائري بالمدرسة الفرنسية "[2].

إن هذا الكلام في الواقع؛ كان مجرد وهم لعدة اعتبارات؛ تتعلق أساسا بالعديد من العوامل التي ساهمت في إفشال التعليم العربي الفرنسي؛ منها الخاص بالطرف الفرنسي وكذا بالطرف الجزائري. بالنسبة للطرف الجزائري يجب القول هنا، أن نظرة الجزائري لهذا النوع من التعليم كانت سلبية، لذا كانت مقاطعة المؤسسات الفرنسية يدخل ضمن سياسة عدم التعامل مع المحتل الأجنبي، يضاف إلى ذلك خشية الجزائريين من تأثر هويتهم وعقيدتهم.

كما أن أوضاع الجزائري الاجتماعية والاقتصادية، بحكم أن غالبيته من سكان الأرياف، ناهيك عن السكان الرحل، ما كانت لتسمح بتشجيعهم على تدريس أطفالهم، بما في ذلك أوضاع المعيشية الصعبة، وحاجتهم لأبنائهم للعمل من أجل توفير لقمة العيش.

يضاف أيضا إلى هذه العوائق؛ أن نية الإدارة الفرنسية لم تكن جادة بالقدر الكافي على إنجاح هذا النوع من التعليم، على محدوديته لإدراكهم مخاطره هذا على مستوى الوعي العام للأهالي ومواقفهم مستقبلا من سلطة الاحتلال الفرنسي.

ومما دعّم هذا الرأي أكثر فئة الكولون، حيث أنهم لما تعاظم نفوذهم، حرصوا دوما على منع طرح أي سياسة من شانها التحسين من أوضاع الأهالي الجزائريين في مختلف المجالات، حيث كانوا يتحججون لمنع ذلك، بعدة معطيات تتعلق باستمرار الثورات

[1] **نفسه**، ص ص 111–112.
[2] **نفسه**، ص ص 112–116.

والتمرد من طرف الأهالي، وكذا وصفهم بكل مظاهر الجهل والتخلف، وعدم أهليتهم على التحضر والتطور، وكذا الرغبة في توفير الأموال اللاّزمة للتوسع والاستغلال الاستعماري في الجزائر، بدلا من تبذيرها على الأهالي الذين لا يرجى منهم شيئا.

لقد أنشأ التعليم العربي – الفرنسي بمرسوم بتاريخ 6 أوت 1850 ، وبرزت معه ستّ مدارس للبنين ومثلها للبنات في الجزائر العاصمة، وقسنطينة، ووهران وبـــون (عنابـــه) والبليدة ثم في مستغانم. ووفق ما يذكره يحي بوعزيز؛ " كان يسود التعليم في بادئ الأمر جوّ من الخمول كما كان ينقصه الإقدام والجرأة لأنّ المـــستعمرين، كمـــا أســـلفنا كـــانوا يناهضون الحركة التعليمية "[1].

نجحت السلطات العسكرية وفق ما يقوله أجرون (Ageron) في إقامة تعليم ابتدائي، "رغم المعارضة الشرسة التي واجه بها المسلمون هذا التعليم غير القرآني، وارتياب بعض الفرنسيين والمشاكل المعتبرة للمهمة ". حيث برزت للوجود حوالي 30 مدرسة عربية – فرنسية في 1870 وضمّت حوالي 1300 مسلم[2].

إن من أكثر العقبات التي واجهت عملية إحلال المدرسة الفرنـــسية محـــل المدرســـة العربية، والتأسيس لتعليم أهلي فرنسي في الجزائر هم المعمرون، حيث " اعتبروه تهديدا لمصالح فرنسا في الجزائر، وحسب اعتقادهم لا يعني شيئا، سوى التسليم في الـــبلاد لأن هؤلاء تعليمهم يعني تنويرهم، وفتح أعينهم على ما يدور في داخـــل الـــبلاد وخارجيـــا، وتعليمهم يعني توعيتهم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا". لتفضي هذه السياسة حـــسب اعتقادهم لاحقا إلى " أن تعميم التعليم في الجزائر، سيؤدي بالأهالي أن يصرخوا صـــرخة جماعية واحدة، هي: الجزائر عربية "[3].

لقد اعترض المعمّرون على سياسة تعليم المسلمين و محاولة فصلهم ضمن مؤســـسات خاصّة وكذا ثقل العبء المالي لهذه المؤسسات؛ حيث أسندت للبلديات كاملة الصلاحيات. وكان ردّ فعلهم شديد بغلق هذه المدارس، والى غاية 1870 في الواقع كانـــت المـــدارس

---

[1] يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية..**، المرجع السابق، ص164.

[2] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع السابق، ص ص 245-246.

[3] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**، المرجع السابق، ص ص 110-111.

العربية الفرنسية تسيّر من طرف أخوة المدارس المسيحيّة أو أعضاء في اخوانيات أخرى؛ وهذا ما يفسّر أنّ الأطفال المسلمين الذين التحقوا بها توقفوا عن الدراسة بها[1].

أكثر من ذلك، لقد وصفت الصحافة الاستعمارية إنشاء المعاهد العربية على أنّه "العمل الأكثر عدائية لفرنسا الذي ارتكب منذ الاحتلال، مادام يجري فيها، حسب جريدة الأخبار تكوين أنصاف علماء، متعجرفين صغار وخونة المستقبل، الذين سيتولون نشر مبدأ الإقطاعية العربية، وكهنة من نوع جديد، مهمتهم الحفاظ على النار المقدّسة للثورة مشتعلة"[2].

كان من نتيجة هذه المواقف أن ثار المعمرون الجمهوريون بعد 1871 على المدارس العربية الفرنسية الموجودة في المدن، مستغلين الظروف السياسية في الجزائر وفرنسا، حيث أزالوها في معظمها أحيانا، كما شمل مبانيها البيع في أحيان أخرى. لم يكتف بذلك بل عمدوا إلى خنق المعاهد العربية الفرنسية، حيث تقلص تدريجيا عدد التلاميذ الملتحقين بالثانويات الفرنسيّة؛ ووفق ما يقوله آجرون (Ageron) فإننا " إذا احتكمنا لإحصائيات ذلك الوقت المغالية شيئا ما، فإننا لا نكاد نحصي إلا 16 مدرسة عربية–فرنسية ذات القسم الواحد في 1882، مقابل 24 مدرسة في 1877 ثمّ ألغيت نهائيا في 1883 "[3].

انتقد السيّد " ب. لوروا– يوليو" التراجع الخطير في سياسة تعليم المسلمين إذ يقول: "انه لمن المحزن القول أنّه منذ 1870 والى غاية 1890؛ توقفنا بصورة تامة تقريبا عن القيام بمهمّة التربية والتعليم لصالح الأهالي "[4].

يذكر الحاكم العام للجزائر الجنرال شانزي (Chanzy)؛ بأن أمر 15 فيفري 1876، قد أعاد تنظيم مدارس منطقة القيادة، حيث ترك تحت الرعاية السامية للحاكم العام، تنظيم التعليم في المدارس العربية–الفرنسية، والشروط الماديّة المقدّمة لمدراء هذه المؤسسات. كما أن التفتيش يتم انجازه من طرف رئيس مفتّشي الجامعة[5].

---

[1] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة...**، المرجع السابق، ص247.

[2] **نفسه**، ص ص 247-248.

[3] **نفسه**، ص248.

[4] **نفسه**، ص250.

[5] Le Général Chanzy (G.G.A), **Exposé de la situation de l'Algérie**, 1876, op.cit, p20.

كما يقول هذا الأخير أيضا: " لقد أولينا اهتمامنا أيضا على المدرسة (médersas) أو مدارس المسلمين للتعليم العالي، والتي أعادت تنظيمها أمريّتي 16 فيفري و 20 جويلية 1876، على قواعد في نفس الوقت، أكثر اتّساعا، أكثر ليبرالية وأكثر فرنسيّة. يجب أن نضيف إلى المدرّسين الأهالي مدرّسين فرنسيين مكلّفين بتعليم التاريخ والجغرافيا. الحساب وأساسيات القانون. هنا أيضا فمدير الأكاديميّة يراقب الطلبة والانضباط الداخلي وتعليماتها والتي تتّهم أنّها بؤر للأخطاء والتحيّزات فتصبح مدارس خطيرة "[1].

ويضيف الحاكم العام شانزي (Chanzy) لاحقا؛ ضمن تأكيده على دور البلديات في تعليم الأهالي بقوله: " لأجل تشجيع هذه الميول (الأهداف) يجب على البلديات من جهتها، والتي بها سكان بكثرة، الوصول إلى تقديم جهود من خلال التسجيل في ميزانياتهم، لقروض لرعاية هؤلاء الأهالي الشبّان، المنتمين لعائلات المحتاجين، والذين تمّ ملاحظتهم في المدارس من خلال عملهم وسلوكهم (انضباطهم). هذا هو المفيد بشكل خاص، فرغم مساعدة الدولة، المقاطعة والبلديات الأهلية ومناطق العبادة، فطلبات القبول تم ّرفضها لعناصر تستحقّها كثيرا بسبب الموارد لأجل مواجهة المصاريف لرعاية هؤلاء الأطفال"[2].

وفق ما يشير إليه الحاكم العام المدني للجزائر، ضمن الإحصاء العام للجزائر (1882-1884)؛ فان الهدف من المدارس الإسلامية للتعليم العالي يتمثّل " في تكوين المرشّحين لوظائف الثقافة الإسلامية، في العدالة والتعليم العمومي للمسلمين، بالإضافة إلى الوظائف التي بالإمكان استنادا لمرسوم 21 أفريل 1866 أن يشغلها مسلمين غير مجنّسين "[3].

والجدول التالي يبرز تطور تعداد طلبة هذه المدارس الثلاثة في الجزائر وتلمسان وقسنطينة سنوات 1882-1884:

[1] **Ibid**, p20.
[2] **Ibid**, pp 20-21.
[3] G.G.C.A, **op.cit,** p237.

جدول رقم 51: تطور تعداد طلبة المدارس العليا الأهلية الثلاثة 1882-1884.

المدارس/ السنوات	1882	1883	1884
الجزائر	39	20	21
تلمسان	41	38	83
قسنطينة	29	30	37
مجموع المدارس	109	88	91

المصدر: G.G.C.A, **op.cit,** p237.

لقد شهد التعليم الفرنسي للأهالي المسلمين؛ تطورا مع صدور المرسوم بتاريخ 13 فيفري 1883؛ حيث كان جول فيري الوزير الفرنسي للتربية الوطنية " من هؤلاء الذين كانوا يرون في المدرسة سلاحا ماضيا للتغلب على الروح المعنوية التي أدت إلى الثورة الوطنية عام 1871 "[1].

كما أبرز الحاكم العام المدني للجزائر أيضا؛ من خلال " الإحصاء العام للجزائر سنوات 1882 إلى 1884 "، إلى مسألة صدور مرسوم 13 فيفري 1883 والذي؛ " أصبح قيد التنفيذ بداية من 1 جانفي من نفس السنة، حيث أدمجت نهائيا الجزائر إلى فرنسا من وجهة نظر مبادئ مجانيّة وإجبارية التعليم الابتدائي، بالإضافة إلى لائكيه المدارس. بالموازاة مع ذلك فهذا المرسوم قد افترض سنتيمات خاصّة والتي ليس بإمكان النظام المالي للجزائر تطبيقه، صمّم على أساس أن يكون بإمكان للبلديات، الحق في إعانات الدولة، لأجل النفقات الناتجة عن هذا التعليم. أمّا بخصوص السكان الأهالي، فمرسوم 13 فيفري لا يمدّ إليهم تطبيق الإجبارية، لكن يترك للحاكم العام عناية توضيحه من خلال أمريات، وفق ما يراه ممكنا، للبلديات أو أقسام البلديات (fractions)، التي بها سكان يمكن تأمينها "[2].

يذكر رابح تركي بأن إدارة الاحتلال الفرنسي؛ " عندما نظمت أمور التعليم الابتدائي في الجزائر طبقا لمرسوم 13 فيفري سنة 1883، جعلته فرنسيا خالصا في اللغة، والمناهج والتوجيه العام، وأنشأت نوعين من المدارس أحدهما خاص بأبناء الأوروبيين

[1] يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية...**، المرجع السابق، ص165.

[2] Gouvernement Général Civil de l'Algérie, **op.cit,** p243.

المستوطنين في الجزائر والآخر بأبناء الجزائريين، وجعلت التعليم فيهما معا باللغة الفرنسية "[1].

إلى غاية 31 ديسمبر 1881 كان هناك في الجزائر بالمقاطعات الثلاثة؛ 775 مدرسة عموميّة و 141 مدرسة حرّة ؛ وهكذا في المجموع 916 مدرسة ابتدائيّة. و من 31 ديسمبر 1881 إلى 31 ديسمبر 1884 ارتفع عدد المدارس الابتدائيّة بواقع 130 مدرسة ابتدائية(14 مدرسة خلال 1882 و 116 مدرسة خلال سنتي 1883 و 1884 في إطار تطبيق مرسوم 13 فيفري 1883؛ أمّا المتعلقة بالمدارس الابتدائية الحرّة فارتفعت بواقع 10 مدارس حرّة خلال نفس الفترة[2].

يبدو أنّ نصيب الأهالي المسلمين كان ضعيفا من هذا الارتفاع في عدد المدارس الابتدائية خلال هذه الفترة؛ والجدول الموالي يبرز هذه المفارقة بين الأهالي وبقيّة العناصر في الجزائر في الاستفادة من المدارس العموميّة خلال الفترة(1882-1884):

جدول رقم 52: مقارنة تطور مدارس الأهالي المسلمين الابتدائية بمجموع المدارس الابتدائية 1882-1884.

السنوات	1882	1883	1884
مدارس الأهالي[3] المسلمين الابتدائية	21	21	31
مجموع المدارس الابتدائيّة	789	822	905

المصدر: G.G.C.A, **op.cit,** p245.

إن هذه الوضعية المزرية لمدارس الأهالي، لا تختلف عن أحوال المسلمين في التعليم الثانوي والذي كان بدوره في تراجع مستمر، وهو ما يعبر عليه تطور تعداد المسلمين في التعليم الثانوي خلال الفترة من 1877 إلى 1893؛ مثلما هو موضح في الجدول الموالي:

[1] رابح تركي، **المرجع السابق**، ص125.

[2] G.G.C.A, **op.cit,** p243.

[3] كلّ المدارس الابتدائية الأهلية كانت لائكيه، **Ibid,** p247.

جدول رقم 53: تطور تعداد المسلمين في التعليم الثانوي(1877-1893).

السنوات	1877	1882	1886	1889	1893
عـــــــــدد المسلميـــــن	216	198	115	81	69

المصدر، أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع السابق، ص250.

وفي سنة 1891 تأسست لجنة برلمانية يرأسها جول فيري (Jules Ferry)، لدراسة أوضاع الجزائر ماديا ومعنويا للوصول إلى كيفية نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين. ونظرا لهذا الاهتمام الذي أبداه هذا الأخير بتعليم الأهالي في الجزائر، ارتفع تعداد التلاميذ المتمدرسين بين سنتي 1887 و1896 إلى أزيد من عشرة آلاف تلميذ، على أساس 9064 تلميذا في السنة الأولى،و 19885 تلميذا في السنة الثانية، غير أن هذه النسبة مقارنة بعدد الجزائريين في سن الدراسة، تظل متواضعة ومحدودة جدا[1]، ويمكن ملاحظتها من خلال هذا الجدول التالي:

جدول رقم 54: تطور المتمدرسين في التعليم العربي الفرنسي بالجزائر(1872-1887).

السنة	1872	1883	1886	1887
عدد التلاميذ	3172	4095	7341	9064
النسبة المئوية	0.62	0.77	1.37	1.69

المصدر: عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**، المرجع السابق، ص 115.

في المقابل فان؛ مرسوم 18 أكتوبر 1892، قد عمل على الحدّ من انتشار التعليم العربي، حيث أقرّ هذا الأخير بعدم فتح مدارس عربية إلا برخصة من الإدارة الفرنسية، ودعّمه قرار عام 1904 والذي يمنع التعليم العربي كذلك[2].

[1] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**، المرجع السابق، ص ص 115-116.
[2] بوضرساية بوعزّة وآخرون، **المرجع السابق**، ص158.

يذكر الحاكم العام ليتو (Lutaud)؛ أن عدد الأقسام بالنسبة لمدارس التعليم الابتـــدائي للأهالي قد بلغ 843 قسما سنة 1913، بزيادة قدرها 60 قسما مقارنة بسنة 1912. فهي أفضل نسبيا مقارنة بالسنة الدراسية 1911-1912 وتعادل التطور الذي حـــصل خـــلال السنة الدراسية 1910-1911. ومن ضمن 60 قسم جديد خصّص 58 قـــسما للـــذكور. وخلال السنة الدراسية 1913 لم يفتح سوى قسم واحدا للفتيات الأهليّات، والمتعلّق بالقسم الرابع لمدرسة أوفوار (ouvoir) بوهران. أما البرنامج المعتمد ســـنة 1908، فيتـــضمّن سنويا ابتداء من 1909 فتح 22 قسما ابتدائي و 60 مدرسة مساعدة (auxiliaire)[1]؛ غير أنّ هذا المخطّط لم يتحقق عمليا سوى نسبيا ويمكن ملاحظة ذلك من خـــلال المعطيـــات التفصيليّة التالية:

* في 1909 (20 قسم ابتدائي عوضا من 22، و 51 مدرسة مساعدة عوضا عن 60).
* في1910 (26 قسم ابتدائي عوض 22، و45 مدرسة مساعدة عوضا عن 60).
* في 1911 (16 قسم ابتدائي عوضا عن 22، و26 مدرسة مساعدة عوضا عن 60).
* في 1912 (20 قسم ابتدائي عوض 22، و 28 مدرسة مساعدة عوضا عن 60)[2].

ومما يجب الإشارة إليه؛ حسب عرض الحكام العام؛ أنه يوجد في الجزائر13 مدرسة خاصّة للأهالي هيكلّها مدارس دينيّة. وخلال السنة الدراســـية 1912-1913 اســـتقبلت المدارس الابتدائيّة الخاصّة بالأهالي 37.677 أولاد و 2348 بنات بعدد إجمـــالي قـــدره 40.025 تلميذا وتلميذة[3].

أما بخصوص التعليم العالي للمسلمين (médrasas) ؛ فقد أشار بأنه خلال سنة 1912 كان عدد المرشحين في المدارس الثلاثة 93 والمقبولين 50. ويطمع تلاميذ هذه المدارس في التوظيف بعد التخرّج بالمحاكم، فالآباء المسلمين يدركون الآن ليس فقـــط أنّ أبنـــائهم المقبولين في المدرسة، يسكنون في ظروف جيّدة في غرف نظيفة بتهوية جيدة، وتحـــت رقابة مكثّفة من المدير، ولكن أيضا وبالخصوص عندما تنتهي دراستهم سيكونون من بين الأوائل الذين يتم اختيارهم لشغل الوظائف المخصّصة للأهالي في الإدارة الجزائرية وفي

[1] Lutaud.CH (G.G.A), **op.cit**, p543.
[2] **Ibid**, p544.
[3] **Ibid**, p545.

المغرب. والقبول في المدارس يصبح سنة بعد سنة أسهل أكثر. وقد بلغ تعداد المتمدرسين في المدارس خلال سنة 1912-1913 عدد 227 طالب؛ من بينهم 10متطوّعين: بمعنى 14 طالب أكثر مقارنة بسنة 1911-1912[1].

يرى آجرون (Ageron)؛ بأن المدرسة الأهلية، قد وجدت بين؛ امتناع المسلمين في غالبيتهم على ارتيادها، وعدائية ورفض المعمرين لها. لذا " لم تعرف إلا تطورا بطيئا جدّا. ولم تكن تعني إلا الذكور وحدهم. وأمام تعميم المجتمع الإسلامي على رفض تمدرس بناته "[2].

كما يروي هذا الأخير بأنّ أحد أرباب الأسر قال لضابط فرنسي يستعجلهم في إرسال أبنائهم للمدارس العربية- الفرنسية كلاما جاء فيه: " إننا نفضّل على ذلك أن نربط في فوهة مدفع! ". وحتى الذين قبلوا بهذه الخطوة " بحكم الخضوع أو بسبب حساب طموح، فانه كان عليهم مواجهة الاستياء الشديد لإخوتهم في الدين وسخط الأولياء "[3].

لقد تعاملت فرنسا مع الوضع في الجزائر من منطق أنه بعد احتلال الأرض ، وبسط سيطرتها على البلاد ، توجب عليها إبادة الإنسان وثقافته في إطار سياساتهم الاستعمارية في الجزائر، وكانت بذلك الثقافة والمدرسة هي الوسيلة الفعالة، التي بإمكان المشروع الاستعماري استخدامها لضرب المجتمع الجزائري في صميم تراثه الثقافي العربي والإسلامي، ليسهل لهم التمكين لعملية الإلحاق النهائي والاستيعاب للبلاد في إطار المنظومة الثقافية والحضارية الفرنسية، بما يحقق للاحتلال أهدافه الخفية من احتلال الجزائر والتي تكشف زيف الادعاءات التي ساقتها الحملة الفرنسية على مدينة الجزائر في 1830.

---

[1] **Ibid**, p504.

[2] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع السابق، ص267.

[3] **نفسه**، ص246.

استنتاج جزئي:

رغم المحاولات العديدة للفرنسيين، وترسانة قوانين الفرنسة التي استهدفت أركان هويّة المجتمع الجزائري، المتمثّلة في مؤسساته الدينيّة والقضائيّة والتعليميّة، إلا أنّ أهداف وتطلّعات إدارة المحتل قد اصطدمت بإصرار هذا الأخير للحفاظ على دينه ولغته ومؤسسته العدليّة.

قد أقول دون مبالغة ولا محاباة أو حماسة تجاه وطني؛ بانّ الإجراءات الفرنسيّة المطبّقة في الجزائر لضرب ركائز شخصيّة الجزائريين، لو استعملت مع شعب آخر خارج العالم الإسلامي ما بقي لديه سوى ظلال هويّة، مما يدعم فكرة مفادها بأنّ عقيدة الجزائريين كانت هي صمّام أمان هذا المجتمع في مواجهة سياسة التغريب والفرنسة التي تبنتها إدارة المحتل الفرنسي تجاهه.

إن هذا الفشل في الواقع يعترف به العديد من الكتّاب الفرنسيين، بمن فيهم أقطاب مشاريع فرنسة وإدماج وتنصير المجتمع الجزائري بأنفسهم، حيث ورد بعض مما قالوه في سياق استعراضي لهذا الفصل.

الفصل الخامس: أساليب التوسّع والاستغلال الاستعماري.

أوّلا) تعزيز القوّات الاستعماريّة.

ثانيا) إغراء وتسخير الجزائريين ضمن القوّات الاستعماريّة.

ثالثا) توظيف المواصلات كأداة لتحقيق التوسّع واستغلال المستعمرة.

رابعا) تشجيع الهجرة الأوروبيّة للجزائر ودعم سياسة الاستيطان.

خامسا) توظيف الاستعمار كأداة لتخفيف مشاكل المتربول واستثمار ثروات البلاد.

سادسا) تبنّي آليات تجاريّة تخدم مصالح اقتصاد المتربول.

اعتمدت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر لتحقيق توسّعها وهيمنتها على المستعمرة على أربعة ركائز هي: القوّة العسكريّة، المهاجرون الأوروبيون، الاستعمار، المواصلات والتجارة. لم يكن عمليّا هدف المتربول والفرنسيين من وراء مهاجمة مدينة الجزائر مجرّد الرغبة في تأديب الداي حسين والقضاء على تهديد القراصنة في حامية الجزائر، مثلما تروّجه البيانات الفرنسية التي سبقت ورافقت الحملة الفرنسية في صيف 1830، بل كانت الطموحات الفرنسيّة تسعى إلى إنشاء مستعمرة عسكريّة وتجاريّة في جنوب المتوسط لتزيد من أطماعهم في الهيمنة على الحوض الغربي للمتوسط.

وبما أنّ هذا الطموح الفرنسي كان سيلقى معارضة كبيرة، ومواجهة شرسة من أصحاب الأرض؛ كان لزاما على الإدارة الاستعمارية حماية وتأمين نجاح هذه الأطماع من خلال تعزيز قدرات الجيش الفرنسي العامل في الجزائر، ولو تطلّب ذلك الاستعانة بالجزائريين في إطار قوات عسكرية غير نظاميّة، وكذا دعم تواجدهم من خلال مجموعات سكانيّة أوروبيّة سينقلون إلى الجزائر، لكي يتم الاعتماد عليهم لاحقا في نجاح مشاريع الاستعمار بهذا البلد، وبالتالي استفادة المتربول من خيراته وأسواقه المفتوحة لهم بقوّة السلاح.

أولا) تعزيز القوّات الاستعماريّة:

اعتمدت الحملة الفرنسيّة في الجزائر منذ البداية على تفوقها العسكري؛ من خلال تجهيز قوات عسكريّة ضخمة رغبة منها في إخضاع البلاد والتمكين لمخطط احتلالها. إن هذه السياسة العسكرية المرتبطة بدعم قواتها العسكرية في الجزائر، قد استمرّت طيلة فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر. كما كانت تتسارع أكثر خاصة فترة ما يصفه الفرنسيون بالتمرّدات. إن إستراتيجية عسكرة المستعمرة كانت هي المبدأ السائد في الجزائر عمليّا؛ خاصّة خلال القرن التاسع عشر.

1-إستراتيجيّة توسّع الاحتلال العسكري وتوزيع المراكز العسكريّة:

أ)إستراتيجيّة توسّع الاحتلال العسكري للجزائر:

شهدت إستراتيجية الاحتلال العسكري للجزائر، وكذا تقدم القوات الفرنسية فيها وإخضاعها بالكامل اختلافا كبيرا، بين آراء الساسة والعسكريين الفرنسيين، منذ نجاح جيش الحملة في احتلال مدينة الجزائر.

اختلفت لجنة إفريقيا التي عينها ملك فرنسا بتاريخ 12 ديسمبر 1833[1]، فيما يتعلق بتقريرها المصادق عليه في 7 مارس 1834؛ فيما يخص نقطتين أساسيتين؛ الأولى: " لم تتقبّل الاحتلال التدريجي للداخل، حيث حصرت العمل العسكري في مدن الجزائر، وبونه، ووهران، وبجاية " وكذا في الإقليم المحدّد أمام المدنيين الأوائل، الذين رافقوا الحملة أو جاؤوا بعدها بفترة قصيرة. والثانية: تخص مسألة استيطان المعمرين، حيث " فصلت اللّجنة في صالح سياسة متأنّية تسمح بعد النجاحات الجزئيّة، بالتقدم خطوة خطوة والمضيّ بشكل تدريجي وعدم زيادة النّفقات إلا إذا تحققت النتائج المنشودة "[2].

ضمن هذا التوجه المتعلق بإستراتيجية توسع سلطة الاحتلال الفرنسي في الجزائر؛ يرى دوفيرجي (Duverger) بأن: " احتلال الجزائر لغاية الآن، بدون اتفاق على خطّة، ولا هدف يحدّد التّقدّم، سيكون من الآن فصاعدا مستحيلا ". ليستعرض لاحقا الوسائل الكفيلة بالاحتفاظ بها من خلال قوله: " يجب أن نبحث من الآن عن الوسائل " الأكثر نظافة " للاحتفاظ بقطعة من إفريقيا والتي بإمكان أسلحتنا إخضاعها لنا (...) هناك نظامين للاحتلال: الأول: يتمثل في الاكتفاء باحتلالنا للساحل فقط، والآخر: يفرض الاحتلال المتعاقب لحامية الجزائر "[3].

رغم ذلك كان في اعتقاد هذا الأخير، أن هناك حقيقة يجب الإقرار بها، مفادها أنه مهما اختلفت الأنظمة المتبعة في احتلال هذا البلد، سوف " يكون دائما محفوفا بالمخاطر ومكلفا دائما ". كما أن التغيير في تقاليد وعادات الأهالي لن يجعلهم أكثر قربا منّا[4].

انتقد دوفيرجي (Duverger) أيضا، تبني سياسة الاحتلال المحدود، واعتبر بأن "تأثيرنا على تقاليد العرب سيكون عديم الوجود، وهؤلاء لن يفقدوا شيئا من عاداتهم التي حافظوا عليها بعناد منذ قرون. إن نظام الاحتلال المحدود، مكلف زمن السّلم، خطير في زمن الحرب، مفيد لتجارتنا وبدون تأثير حضاري، يقود بطريقة لا يشوبها خطأ إلى ترك

[1] جوليان شارل أندري، **المرجع السابق**، ص199.
[2] **نفسه**، ص ص 200-201.
[3] P.D.Duverger, **op.cit,** pp 3-4.
[4] **Ibid,** p4.

سواحل الجزائر في غضون فترة أكثر أو أقل قربا ". كما حذر من الحصول على نتيجة سلبية، بسبب الوقوع في نفس أخطاء الأسبان سابقا، وبالتالي سنقع في نفس نتائجهم[1].

أضاف هذا الأخير لاحقا؛ أنه إن أردنا: " احتلال كلّ الجزائر، والسّعي لأن نجعل من هؤلاء السكان فرنسيين، والحراسة الأولى للحضارة في إفريقيا في فترة معيّنة، فتلك عمليّة كبيرة، تفرض إن أردنا إنهائها، جيش بعدد كبير، مصاريف معتبرة وخصوصا المثابرة ووحدة العمل، والتي ربّما من الصّعب الحصول عليها من الحكومة الحالية "[2].

كتب ديدفيل (d'Ideville) بدوره عن مسيرة بيجو (Bugeaud)، حيث يقول في 1882 :" إن الفضل الأكبر الذي ينبغي أن نعترف به لبيجو هو أنه أدرك بأننا لا نواجه جيشا حقا. بل نواجه السكان أنفسهم، وأنه لابدّ لكي نستقر في مثل هذا البلد، أن لا يقل الجيش في حالة السّلم عما هو عليه في حالة الحرب من حيث العدد والعدّة "[3].

لقد أرسلت فرنسا لجيش إفريقيا خلال معركة المقطع 7278 رجلا؛ وفي معركة تافنة 4575 رجلا؛ وكذا 4069 رجلا خلال الحملة الأولى على قسنطينة، ليصل العدد إلى 6000 رجلا في الحملة الثانية على قسنطينة. إن هذه الإجراءات لدعم جيش إفريقيا؛ جعلت اللّجنة الإفريقية تعترف بأنّه؛ في حالة حرب هامة بأوروبا:" لن يكون بإمكاننا توفير القوات للدّفاع عن المتربول فيجب على العكس أن نرسل إليه الدعم "[4].

إن الاحتياجات العسكرية المتزايدة، أرغمت المسؤولين الفرنسيين على تجنيد فرق غير نظامية من الأهالي المسلمين والأجانب، لدعم قوات الاحتلال الفرنسي في الجزائر، وصل مداها أن طرح الماريشال سولت (Soult) فكرة استخدام العبيد من السودان الشرقي، بعد شرائهم "كما جعلتهم يفكرون في استخدام اللاّجئين الاسبان "[5].

شرح النائب أميدي دسجوبير (Amédée Desjobert) ؛ التحديات التي ستواجهها القوات العسكرية الفرنسية في الجزائر والتي ستختلف عما عرفوه من قبل. حيث يذكر

---

[1] **Ibid**.
[2] **Ibid,** p5.
[3] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 299.
[4] Amédée Desjobert, **L'Algérie en 1838**, op.cit, p102.
[5] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 325.

سنة 1838 بأنه " للقيام بحملة، يجب على فرنسا بأكملها التحـــرّك[1] (...) فـــي إفريقيـــا، الجيش هو السكان(...) ما الذي بإمكان التقنية الأوروبيّة فعله في مواجهة عدو مـــراوغ، والذي يقوم اليوم بالحرب مثلما فعلها أمام الرومان؟(...) إن الجندي العربي لا يحسب لا أخطار ولا صعوبات. انه يسير على صوت مسؤوليه هناك أين يشار إليه عدو، هناك أين يبرزون له مجد الانتصار، هناك أين يمثّلون له مصالح البلاد للدّفاع عنها "[2].

إن مثل هذا الكلام عن قتال المسلمين الجزائريين، يعد إقرارا فرنسيا، عـــن شـــجاعة وبسالة السكان في الدفاع عن أرضهم ووطنهم، في مواجهة عدو أجنبي أكثر منهم عـــددا وعدة وتنظيما. غير انه باعتراف الفرنسيين قد اعتمد على وسائله القتالية الخاصة. ولعل هذا ما يفسر طول الفترة التي شغلتها المقاومات الشعبية في الجزائر طيلة القرن 19.

كما شرح ألفريد ليقوي (Alfred Legoyt)؛ إســـتراتيجية الحـــرب فـــي الجزائـــر وتحركات جيش إفريقيا بقوله أن: " مراحل الاحتلال الفرنسي تمّ تحديدها حسب حاجيـــات الحرب، والرّسم الطوبوغرافي للجزائر. إلى غاية 1837، لم نكن نملـــك ســـوى مـــدن الجزائر، بون، وهران، بجاية، ومستغانم؛ وراء أسوار هذه المدن، فهيمنتنا كانـــت تـــشهد تنافسا شديدا (...) في 1838، قسنطينة (...) سقطت أخيرا تحت سيطرتنا، القالة وقالمـــة تمّ احتلالها. وفي 1838 تقرّر إنشاء فيليب فيل؛ ميليّة، القل وبليـــدة أصـــبحت مراكزنـــا الأماميّة. في عام 1859 شهدنا اندلاع أزمة عميقة في ممتلكاتنا الإفريقية، تمّ المساس بكلّ فتوحاتنـــا؛ فالمتيجـــة اقتحمـــت وأحرقـــت المراكـــز الأوروبيّـــة إلـــى غايـــة أبـــواب الجزائر(العاصمة)"[3].

أحدث جيش إفريقيا نزيفا لجيش فرنسا في المتربول، بالنظر لمتطلبات الحـــرب فـــي المستعمرة، حتّى أنّ الماريشال قروشي (Grouchy)، عبر عن هذا الأمر بألم وحسرة من خلال قوله: " لإصلاح الخسائر التي تمسحها نار العدو وتأثير المناخ، فأنتم مجبـــرين لأن ترسلوا لهم مفارز مسحوبة من الأفواج التي هي بفرنسا، إجراء مؤسف، لأنّها تترفزهم و

[1] Amédée Desjobert, **L'Algérie en 1838**,op.cit, p59.
[2] **Ibid**, p60.
[3] Alfred Legoyt, **op.cit**, p5.

مؤلمة لرؤسائهم، ومن النوع الذي تـــصيب ضـــبّاطهم بالاشـــمئزاز، والـــذين يوجـــدون محرومون من الجنود للتكوين، الذين نذروا لهم الرعاية الطويلة والمؤلمة "[1].

كان النقيب فرانسوا باسيل (François Basile) يرى؛ بأن الحرب في إفريقيا تتطلب منا؛ عدد كبير من الفرسان. كما أن: " نمط الحرب عند العرب، هـــو لمـــضايقة البـــؤر الاستيطانية بشكل غير متوقع، لمفاجئة وقتل الأشخاص المعزولين، أو القدوم لنهب وسلب القبائل الواقعة تحت حماية أسلحتنا. في هذه الحالات (...) لملاحقة العدو، الوصول إليـــه (...) يجب الاعتماد على الفرسان ". كما يؤكد هذا الأخير أيضا؛ بأنّ الكّل يقر، بأنّـــه لا يمكن أن يكون هناك استعمار في الجزائر بالقرب العرب، بدون حماية الجيش[2].

إن هذا الطرح الأخير، يدعمه أيضا كاتب مجهول ضمن مؤلفه " الحقيقة عن استعمار الجزائر "؛ من خلال ذكره أنه لكي يتم تأمين حراسة المستوطنين، يجـــب إحاطـــة كـــلّ المنازل والمباني في المزارع بخندق، مع وجود نصف كتيبة مشاة، ستسكن فـــي مركـــز حراسة، ويتكفّل السكان بتغذيتهم، يخرجون معهم في الصباح، ويعودون معهم لتأمينهم[3].

لم يكتف الدكتور دوبي (Dupuy)[4] بهذه الإستراتيجية، بل طالب بتسليح الكولون من خلال تنظيم مجتمع رماية، واعتبرها من الضّرورات الأولى؛ حيث وصف ذلـــك بقولـــه: "رجل متمرّس ولديه عيون جيّدة، ليتحمّل بشجاعة العرب ". وتساءل لاحقا بقوله: " فـــي كلّ المراكز السكانية الأوروبية ألا يمكن إيجاد مخزن لبنادق دهنية (fusils gras) مزوّدة بـــ 200 خرطوشة للبندقية كاحتياط يحفظ في مكان جاف بعيدا على السطو؟ فعدد البنادق يجب أن يحسب على أساس عدد السكان الذين هم من 16 الى 60 سنة. وفوق ذلك، فكلّ معمّر يجب أن يكون له بندقية دهنية بـــ 90 خرطوشة، سلاح وذخيرة للـــصيانة والتـــي يكون مسئولا عليها "[5].

---

[1] Amédée Desjobert, **L'Algérie en 1838**, op.cit, pp 107-108.

[2] François Basile, Peyrony, **considérations politiques sur la colonie d'Alger**, imprimerie de Madame Poussin, Paris, 1836, pp 185- 200.

[3] Anonyme, **La vérité sur la colonisation de l'Algérie**, imprimerie de Marius Olive, Marseille, 1846, p27.

[4] طبيب استعمار في غيليزان.

[5] Le docteur Dupuy, **op.cit**, pp 25-26.

أشار الكولونيل بوفور (Beaufort) بدوره؛ إلى أن تقلبات الحرب في إفريقيا غالبا ما تفرض الزيادة في تعداد الجيش. وبما أنّ مناخ فرنسا يختلف عن الذي في إفريقيا فنحن نتوقع أنّ ذلك من شأنه التأثير على صحّة الرجال[1]. كما استخلص الكولونيل بضرورة تأسيس شعبة احتياط تستقر قرب البحر، ليكون بالإمكان نقلها إلى إفريقيا عند الضّرورة، بدون ضياع لليوم في عمليّة تحويل الجنود من فرنسا لإفريقيا، بحكم أنّ مناخ المدن الساحليّة الجنوبيّة لفرنسا مثل " تولون " قريب من مناخ سواحل إفريقيا، وبالتّالي نحقّق إمكانية الأقلمة بالنسبة للجندي[2].

كان أوّل اهتمام للحكومة الجمهورية، وفق ما يطرحه الدكتور دوبي (Dupuy)، هو قضية الأمن والدّفاع العسكري عن الجزائر " ليس فقط ضدّ قوّة أوروبيّة، ولكن أيضا بالخصوص هذه اللحظة، ضدّ عدوّنا الآخر الوراثي المسلم. تلك الوسائل الدّفاعية والأمنية يجب العثور عليها دون إخلال لأجل الوطن الأم، في حالة قدوم الطوارئ الشديدة، التي تجري على خلاف ذلك من طرف السيّد بسمارك تأتي للحدوث في أوروبا. ليس على الجزائر فقط التي يجب أن تتكفّل لوحدها بدفاعها من خلال تنظيم ذكي، ولكن أيضا أن تكون بالنسبة لعدو الوطن الأم، خصما مهيبا "[3].

ب)إنشاء المراكز العسكرية ونقاط المراقبة:

أبرز " دي طوكفيل " أنه كان ضمن إستراتيجية فرنسا الأمنية في الجزائر؛ وجوب السعي إلى: " إبقاء كل الموانئ على الشاطئ في قبضتنا، وإبقاء الشاطئ كله تحت مراقبتنا. إذا تركنا أية نقطة مهمة من بين أيدي العرب فذلك يعني تهيئة مكان آمن وملجأ لأول قوة مسيحية ستدخل في حرب معها. وهو كذلك توفير إمكانية طبيعية لكل أعدائنا للتواصل مع الأهالي وإثارة الحرب ضدنا لفائدتهم. ذلك أن قسما كبيرا من العرب المنحصرين بيننا وبين الصحراء لا يمكنهم العيش إلا بصعوبة كبيرة "[4].

يذكر النائب أميدي دسجوبير(Amédée Desjobert) بأنه خلال سنة 1843؛ تم الاتفاق بين الحكومة والغرفة على حدود الاحتلال العسكري؛ بحيث " يجب إتباع خط

[1] Le colonel de Beaufort (47 régiment), **de la création d'une division de réserve de l'Armée d'Afrique,** imprimerie de J.R.Alzine, Perpignan, 1840, pp 2-3.
[2] **Ibid, p14.**
[3] Le docteur Dupuy, **op.cit**, p13.
[4] دي طوكفيل ألكسيس، **المصدر السابق**، ص ص 40-41.

يؤخذ من تلمسان ليتمدّد عبر معسكر، وادي الشلف، مليانة، مديّة، سطيف وقسنطينة. انه على هذا الخط أين يجب أن تكون المراكز العسكرية الدائمة (...) حاليّا خط المراكز العسكريّة الدائمة؛ جعلت من التّل إلى غاية دواخل الصحراء الصغيرة وحسب السيّد الماريشال سولت Soult ، فان الخبرة تعني التي أشارت علينا بهذا الخط العسكري الجديد: باحتلال خط الوسط، إننا نخشى اضطرابات في الجنوب، وباحتلال خط الجنوب، نغطّي في نفس الوقت التّل والصحراء الصغرى "[1].

وفق ما يراه الدكتور دوبي (Dupuy) مجددا؛ هناك شيئين بإمكانهما حفظ الدّفاع عن الجزائر؛ يتمثّل الأول في الدفاع عن السواحل والموانئ، أما الثاني؛ فيتمثل في الدفاع الداخلي. وحسب هذا الأخير:" يجب أن نفكر من الآن بإنشاء حاميات كبيرة للساحل، أين هي المكان الطبيعي لمراكز عسكرية هامة، وستكون في المدن والتي ستكون قريبا مرتبطة بأربعة خطوط حديدية، وعلى هذا الأساس فالثورة تصبح صعبة للغاية، وهنا يمكن أن تكون الأربعة مراكز العسكرية للمصادر والتموين والودائع والذخيرة. وفيالق المشاة الخفيفة، والفرسان. المدفعية الخفيفة يجب أن يتم تجمعهم في المراكز الحدودية مثل جيري فيل (Géry ville) ، تيارت، آفلو، الأغواط...الخ. وكل هذه المراكز(postes) يجب أن يتم ربطها من خلال خطوط تلغرافية وأجهزة بصرية. مصادر التموين للحرب يجب أن تكون على الأقل لـ 6 أشهر. سيارة إسعاف متحركة مجهزة ماديا وبشريا، يجب أن تكون دوما متواجدة في كل المراكز. فبعد المشهد الحزين في بداية الحملة على الجنوب الوهراني، كلّ العالم يعترف بالحاجة المطلقة لجيش دائم لإفريقيا "[2].

كما أشار ألفريد ليقوي (Alfred Legoyt)، من خلال شرحه لإستراتيجية القوات الفرنسية في الجزائر؛ بأنه كان لزاما علينا في السنوات القادمة، أن نسيطر على المناطق التليّة من تلمسان إلى قسنطينة، وأن نضمن إخضاع هذه المناطق لنا؛ " ولكي نضمن حريّة انتقال القبائل وحرية التجارة، فرض علينا تأسيس مراكز عسكرية من لالاّ مغنيّة، سبدو،

[1] Amédée Desjobert, **L'Algérie en 1844**, op.cit, p32.
[2] Le docteur Dupuy, **op.cit**, pp 21-22-23.

سعيدة، تيارت، ثنيّة الحد، باتنة، وبسكرة، والمحدّدة إلى غاية أمر آخـــر، لكـــي تـــشكّل الجنوب، حدودنا العسكريّة "[1].

لقد حدد أيضا أوغيست وارنيي (Auguste Warnier) ضـــمن مؤلفـــة " إمكانـــات ضمان الهيمنة الفرنسية في الجزائر"؛ أبرز مراكز المراقبة بالنسبة للجيش الفرنسي فـــي الجزائر إلى غاية 1846 وهي وفق ما يقوله: " جامع غزوات، لالاّ مغنيّـــة، ســـبدو،دايّا (Daia) ،سيدي بلعباس، سعيدة، ســـيدي بلحـــسل (sidi bel-hacel) ، الخمـــيس (El khamis) ، تيارت، ثنيّة الحد، بوغار، برج مجّانة، بسكرة وباتنة. وهذه في حالة الحرب يمكن اعتبارها فقط كأنها مراكز– مخازن، بإمكانها أن تخفّض إلى ثكنة (حامية) مـــن 2 إلى 300 رجلا، وبالنسبة للثلاثة عشرة مركزا(بريّا) 4200 رجلا "[2].

أما فيما يتعلق أيضا بمراكز المراقبة لأغراض أمنية مختلفة؛ يمكن الإشارة إلى وثائق اطلعت عليها بأرشيف اكس بروفانس؛ بخصوص مراكز المراقبة فـــي منطقـــة القبائـــل لمواجهة ما تعتبره إدارة الاحتلال الفرنسي " لصوصية "؛ ورد في وثيقة بـــدون تـــاريخ؛ الأرجح أنّها تكون خلال سنتي 1914 أو 1915؛ لتواجدها ضمن وثائق ملف بنفس هـــذه التواريخ. حيث يبرز من خلالها مراكز المراقبة؛ وهي حسب الوثيقة ثمانية، من ضـــمنها اثنان في دوار فليسة امكيـــرة (Flissa M'Kiira) همـــا مركـــز بوحـــاج (Bouhadj) واميليشن (Imilichen)؛ عدد الرجال بهما 20 على أساس 10 أفراد لكلّ منهما. وأعوان القيادة في مركزي حراستهما يرئسه حارس غابة (garde champàche)، أما مـــسؤول رقابة القطاع بالدوار فهو بومقار أحمد العيد (Boumghar Ahmed Laid) مـــن دوار مكيره[3].

كما كان يوجد في دوار ايسرفيل (Isserville) مركز مراقبة واحد فـــي ســـيمزغيت (لوك الحد) (Cimezrit louk el had)، ويتشكل مركز المراقبة من 10 رجال؛ يترأس

---

[1] Alfred Legoyt, **op.cit**, p5.

[2] Auguste Warnier, **Des moyens d'assurer la domination Française en Algérie,** imprimerie de A.Guyot, Paris, 1846, p14.

[3] **A.N.O.M, 1F33,** Alger, Département d'Alger, répression du banditisme en Kabylie (1893-1923). L'Administrateur principal de commune mixte de Dra-el-Mizan, Poste de surveillance fournis par la commune mixte en vue de la répression du banditisme.

المركز أهلي برتبة حارس غابة؛ أما مسؤول القطاع فهو المدعو قارا عامر (Kara Ameur)[1].

يحتوي دوار أولاد يحي موسى (Oulad Yahia Moussa) على أكبر عدد من مراكز المراقبة؛ وهي خمسة؛ أوّلها هو مركز اسيحان (Issihen) ويحرسه 10 رجال برئاسة أهلي برتبة حارس غابة؛ والمركز الثاني في بيرو السيفاو (Birou el cifaou)، ويحرس المركز ثمانية رجال؛ مسؤول المركز برتبة حارس غابة؛ والمركز الثالث في كاورقا (Caourga) ويحرسه 10 أفراد ويرأس المركز شيخ ايمارلاك (cheikh Imarlak)؛ أما المركز الرابع فيوجد في كاشليسيون (Cachlisuin) ويحرسه 10 أفراد، ويرأس المركز شيخ أيت اليمان (cheikh Ait Ilimane)؛ أما المركز الخامس والأخير ففي سوق شيكا (Souk Chika) ويعدّ أكبر مركز مراقبة من حيث عدد أفراده الذين يبلغون 20 رجلا؛ ويرأس المركز شيخ علالا (Cheikh Allala) ؛ أما مسؤول القطاع بالمراكز الخمسة فهو كريم حسين حارس غابة لدوار أولاد يحي موسى[2].

2-مضاعفة تعداد القوات العسكرية وتأثير ظروف عملها عليها:

يتكوّن جيش إفريقيا من: (أفواج خط[3]، كتيبة صيادين على الأقدام[4]، كتائب مشاة[5]، أفواج زواف، أفواج أجانب[6]، فصائل المدفعيّة، الهندسة وأطقم القطارات، أفواج صيادي إفريقيا، أفواج صبايحية، سلاح فرسان خفيف من فرنسا)[1].

---

[1] **Ibid.**

[2] **Ibid.**

[3] تعرف بمشاة الخط (**l'infanterie de ligne**)؛ وشكّلت جزء من حملة فرنسا على الجزائر في 1830، ينظر، Alexandre Behaghel Arthur, **op.cit**, p405.

[4] تعرف بالقناصة المشاة (chasseurs à pied)؛ تأسست بناء على قرار ملكي في 14 نوفمبر 1838، وكانت البداية من خلال كتيبة قناصة نظّمت في فانسان أين الاسم الشهير بـ " قنّاصة فانسان tirailleurs de Vincennes"، والذي يمنح لليوم كاسم الى قناصة المشاة. وكان الدوق أورليون le duc d'Orléans ، هو من قرّر تأسيس هذه الهيئة الجديدة. وقد أرسلت لإفريقيا في 1840. وهكذا ومنذ 22 نوفمبر 1853 فعدد كتائب قناصة المشاة رفع الى 21. وعدد كبير من الضبّاط الجنرالات قد قادوا كتائب قناصة المشاة. ينظر، **Ibid**, pp 403-404.

[5] تعرف **بالمشاة الخفيفة لإفريقيا (L'infanterie légère d'Afrique)**؛ تأسس الفيلقين الأوّلين للمشاة الخفيفة لإفريقيا بناء على المرسوم الملكي ordonnance Royale 3 جوان 1832، والفيلق الثالث من خلال المرسوم الملكي 20 جوان 1833. ويتكوّن من عسكريين خريجي المؤسسات العقابية، ولديهم أيضا وقت خدمة لإنهائها قبل أن يتحرّروا، ويلقّبون بـ" الزّفير Les Zéphyrs "، ولديهم قيمة وطاقة كبيرة في المعارك والقتال. ينظر، **Ibid**, p399.

[6] أنشأ بناء على قانون 9 مارس 1831 ، وعرف هذا الفيلق العديد من المراحل وعديد التعديلات، وأعيد تنظيمه في مدينة بو (Pau) مع نهاية 1833، ووصل فيلق الأجانب في أوائل شهر جانفي 1833، ويتداخل تاريخ الفيلق مع التاريخ المتعلّق بجيش إفريقيا. ينظر، **Ibid**, pp398-399.

يضاف إلى ذلك فيلق درك إفريقيا من خلال المرسوم الملكي 30 سبتمبر 1839، وكان هذا الفيلق يتكوّن من أربعة كتائب والتي مقرّاتها في مدينة الجزائر، البليدة، قسنطينة ووهران[2]. هذا الفيلق الأخير، الذي كان الجنرال ويمفن (Wimpffen) يقول دوما بشأنه؛ أنّه مع 12000 دركي، فإننا لسنا بحاجة لقوات من أجل التحكّم في الجزائر[3].

دأبت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر على مضاعفة عدد قواتها العاملة في الجزائر؛ سواء كان ذلك بقوات من المتربول أو فرق أجنبية أو قوات أهلية محلية. كان هذا الدعم لقواتها العسكرية، يتلاءم وتعاظم حجم التحديات، ليس فقط المتعلقة بانتفاضات الجزائريين ضد سلطة الاحتلال الفرنسي؛ بل أيضا بسبب الخسائر البشرية الناجمة عن وفيات عدد كبير من جنود الاحتلال، بسبب ظروف البلاد، عدم التأقلم، وانتشار الأمراض بين جيش الاحتلال للظروف غير الملائمة التي كان يعمل فيها الجنود.

في فترة الماريشال كلوزيل؛ كان الجيش يحتوي على 22920 رجل؛ واليوم الجيش ارتفع إلى 90.000 رجل[4]. خلال حملة معسكر في 1835 كان تعداد الجيش بإفريقيا 33.226 جندي. في حين أنه خلال حملة قسنطينة الأولى في 1836 كان تعداد الجيش 32.729 جندي؛ لكن ارتفع خلال حملة قسنطينة الثانية الى 51.000 جندي. مع الأخذ بعين الاعتبار؛ بأنه كان هناك 55.000 أهلي غير منتظم في الجيش الفرنسي خلال 1836[5].

جدول رقم 55: تطور تعداد القوات الفرنسية في الجزائر 1831-1844.

السنوات	**1831**	**1832**	**1833**	**1834**	**1835**	**1836**	**1837**
القوات	17.190	21.511	26.681	29.858	29.485	29.497	40.147
السنوات	**1838**	**1839**	**1840**	**1841**	**1842**	**1843**	**1846**
القوات	48.167	50.367	61.231	72.000	77.226	80.410	101.000

[1] Ferdinand Hugonnet, **Français et Arabes en Algérie, Lamorçière, Bugeaud, Daumas, Abd el Kader,etc**., imprimerie de L.Tinterlin et Ce, Paris, 1860, p234.
[2] Alexandre Behaghel Arthur, **op.cit**, p405.
[3] Le docteur Dupuy, **op.cit**, p27.
[4] Amédée Desjobert, **L'Algérie en 1844**, op.cit, p28.
[5] Amédée Desjobert, **L'Algérie en 1838**, op.cit, pp 84-85.

المصدر: أنجز هذا الجدول بناء على مصدرين هما؛ ألفريد ليقوي (Alfred Legoyt) ص 9، دي جيراردان اميل (de Girardin Emile,) ص 73.

وفق ما يشير إليه الحاكم العام المدني في الجزائر، خلال الإحصاء العام سنوات 1882-1884، كان جيش إفريقيا يتكون " من 19 فيلق ويشمل قوات من كلّ الأسلحة: قيادة عامة، درك، مشاة (بما فيهم " فرقة الانضباط ")، سلاح الفرسان، سلاح المدفعيّة، الهندسة، أطقم القطارات، المصالح الإدارية، قوات الإدارة، فوج الأجانب، القوات الأهليّة، السجناء العسكريين ". وفي 1882 كان قوام هذه القوات 60.314 رجل ويشمل ذلك الضبّاط والقوات؛ و 15.796 حصان، وفي 1883 انخفضت الى 58.414 رجل و 15.112 حصان. كما انخفضت مجدّدا في 1884 الى 53.646 رجلا و 14.850 حصان[1]؛ بسبب إرسال قوات الى طونكين TonKin [2].

لقد أثرت الوفيات على الجيش بإفريقيا، رغم وجود المستشفيات؛ " ففوج قناصة إفريقيا في بون (عنابه) والتي قوامها 1200 رجل فقدت سنة 1837؛ 418 جندي من ضمن هذا الرقم 412 جندي توفوا بالمرض، و 6 من خلال نار العدو. فالاستيلاء على قسنطينة لم يكلّفنا سوى 200 (...) فالقاعدة هي الموت بالمناخ والبؤس، موت المستشفى.." [3].

من خلال جدول وضعيّة الجزائر يذكر أميدي ديسجوبير (Amédée Desjobert) بأن فرنسا قد فقدت في المستشفيات بإفريقيا، من 1831 إلى 1837 في الاثنين ضمنا 16.482 رجلا، حيث فقدت سنة 1830 في المستشفيات 1341 رجلا، هذا يجعل الرقم في حدود 17.823 وفاة. وإذا ما أضفنا الجنود الذين توفوا في المعارك بإفريقيا نصل إلى رقم من 22 إلى 24.000 رجل متوفي. رقم مرتفع جدّا[4].

في الواقع، عانت الحملات العسكرية من الأخطار والحرارة العالية. ولعلّ هذا ما يفسّر ارتفاع عدد المرضى في المستشفيات. غير أنّ تحسّن أوضاعهم إقامتهم وتخييمهم، والرعاية الطبية التي حضوا بها. بالاظافة لتحسن وأوضاع المستوطنين، سمح بانخفاض

---

[1] يمكن الاطلاع على جدول يبرز تطور تعداد القوات البرية في الجزائر خلال الفترة (1871-1884) ضمن الملحق رقم ؟، صفحة رقم ؟.

[2] G.G.C.A, **op.cit,** p315.

[3] Amédée Desjobert, **L'Algérie en 1838**, op.cit, p80.

[4] **Ibid**.

نسبة المرضى والوفيات لديهم. والجدول التّالي يبرز هذا التحسّن في قسمة الجزائر بفضل التقدّم في الحالة الصحيّة لجيش فرنسا خلال الفترة الممتدة من (1840-1844)[1].

جدول رقم 56: إحصائيات المرضى العسكريين في قسمة الجزائر 1840-1844.

السنوات	أيام الاستشفاء	المرضى العسكريين
1840	37	—
1841	33	3463
1842	26	2794
1843	22	2585
1844	19	2443[2]

المصدر: Alfred Legoyt, **op.cit**, p8.

من خلال أرقام الجدول يظهر بوضوح انخفاض عدد أيام الاستشفاء والمرضى العسكريين في قسمة الجزائر خلال الفترة المذكورة آنفا. يفسر ذلك بتحسن أوضاع جيش إفريقيا من حيث المرافق والرعاية الصحية.

إن انخفاض عدد المرض سينعكس حتما على عدد المتوفين من العسكريين في المستعمرة؛ حيث يبرز الجدول الموالي عدد وفيات العسكريين والأوروبيين في قسمة الجزائر (1840-1844).

جدول رقم 57: تطور الوفيات لدى العسكريين والأوروبيين في قسمة الجزائر 1840-1844.

السنوات	1840	1841	1842	1843	1844
عدد الوفيات	5814	3860	2518	1988	1750

المصدر: Alfred Legoyt, **op.cit**, p8.

[1] Alfred Legoyt, **op.cit**, p8.
[2] **Ibid.**

كانت القوّة العسكرية الفرنسية في الجزائر؛ هي الأداة الضاربة التي اعتمد عليها دوما في ضمان تمدّد الاحتلال وتوسعه، وكذا إخضاع الجزائريين لسلطتهم وكسر شوكة مقاومتهم التي استمرت طيلة القرن التاسع عشر، حيث لم تهدأ إلا فترات قليلة، بل وامتدّت لغاية الحرب العالمية الأولى.

ثانيا) إغراء وتسخير الجزائريين ضمن القوّات الاستعماريّة:

سعت الإدارة الاستعمارية من أجل دعم مشروعها الاستعماري في الجزائر، لإدماج وتسخير آلاف الجزائريين ضمن قواتها الاستعمارية ومختلف مؤسساتها الأمنية، ضمن العديد من المهام والمسميات، والتي تجاوزت عملها حتى حدود البلاد، لخدمة مشاريع وطموحات الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية.

في الوقت الذي انتفض فيه المقاومون الجزائريون طيلة القرن التاسع عشر، ضد الاحتلال الفرنسي الذي احتل بلاده، واغتصب أرضه، أبى فريق من الجزائريين إلا التعاون مع العدو خدمة لأغراض دنيوية، أو قبولا بالأمر الواقع، أو تحت قهر سلطة الاحتلال الفرنسي. حيث نجحت هذه الأخيرة في استدراج بعض الجزائريين، للانضمام إلى صفوف مؤسساتها الأمنية والعسكرية، مستغلين في ذلك كل الوسائل لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، التي أصبح عليها المجتمع الجزائري بسبب التسلط الاستعماري وسياساته في البلاد.

1-تجنيد إدارة الاحتلال الأهالي المسلمين ضمن القوات الخاصة ومبرراته:

منذ 1837 برزت بقوة فكرة الاعتماد على فرق اللفيف الأجنبي، وكذا الصبايحية والزواوة لتعزيز القوات الضاربة الاستعمارية، وهي ثلاث تنظيمات عسكرية خاصّة بإفريقيا[1].

حاولت الإدارة الاستعمارية في الجزائر الاستفادة من العنصر المحلي الجزائري في دعم قواتها العسكرية وجهودها القائمة على تحقيق التوسع وإخضاع الجزائريين، من خلال تطبيق المثال القائل :" احتلال البلاد بأولاد البلاد ". حيث أدركت السلطة الفرنسية أهمية القوّة المحلية الجزائرية، المتمثلة خاصة في القوّة المخزنيّة وقوة زواوة. إذ نبه

[1] مسبيرو فرانسوا، **المرجع السابق** ، ص100.

محافظ الشرطة دوبينوسك القائد العام " دي بورمون " إلى ما يمكن أن تفيد به قبيلة زواوة المتوطنة بجرجرة التوسّع العسكري في الجزائر[1].

هكذا عمد الماريشال فالي (Valée)، ورغبة منه للسيطرة على الجزائريين، إلى فرض التجنيد الإجباري للجزائريين المسلمين منذ نوفمبر 1840، وشكّل فرق لا تختلف عن الحركة الذين اعتمد عليهم خلال حرب التحرير، واتخذ هؤلاء المجنّدون كرهائن، مع أن الجزائريون كانوا حتى قبل معاهدة تافنة، يعملون كأعوان للجيش الفرنسي، ولم يكن في نيّة الفرنسيين في البداية تجنيدهم بسبب الحاجة إليهم، بل لنية أخرى يبرزها الماريشال كلوزيل (Clauzel) بقوله: " لم تستهدف زيادة القوات الفرنسية عددا عن طريق التجنيد، بقدر ما استهدفت فتح المجال أمام قسم من السكان للانضمام إلى صفوفنا، لكي يتميّزوا عن غيرهم من السكان، كمثال تقتديه فئة من المسلمين موالية لفرنسا "[2].

إن هذا الكلام يدعم فكرة أن التجنيد كان يدخل ضمن العمل الدعائي، التي سعت الإدارة الاستعمارية من خلاله، للتأثير في الأهالي وإيهامهم بأن الاستعمار يلقى الدعم والمساندة والتأييد من الشعب الجزائري.

استجاب الماريشال فالي (Valée) لهذه الفكرة مكرها، والتي لم يكن متحمسا لها، حيث سعى لتطبيقها على أوسع نطاق، ومما كتبه في الرسالة التي وجّهها إلى وزير الحرب الفرنسي بخصوص هذه المسألة، بتاريخ 30 نوفمبر 1840 : " إن تشكيل فرق من الصبايحيّة[3] غير النظاميين وفّر لنا من هؤلاء عددا كبيرا من الرهائن. وعما قريب سوف

---

[1] حميدة عميراوي ،**السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838-1858**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004، ص 26.

[2] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 322.

[3] بإيحاء من يوسف الجنرال كلوزيل (Clauzel) أخذ زمام المبادرة لملء الفراغات في جيشه، باعتماد حل قائم على استدعاء الصبايحيّة (Spahis) الأتراك والذين عملوا تحت سلطة الداي حسن. لقد أعلن عن قراره من خلال رسالة مؤرخة في 8 أكتوبر 1830. هذه القوّة الجديدة برزت في معركة القل(Col) في موزاية (Mouzai) في 21 نوفمبر 1830؛ والوزير أرسل له 1500 سيف، وقانون في 9 مارس 1831 " سمح خارج البرّ الرئيسي من فرنسا، تشكيل سلك عسكري يتكوّن من الأهالي". أتبع بأمر ملكي في 21 مارس 1831. في 4 أكتوبر 1841، تمّ تنظيم الصبايحية في هيئة عاديّة corps régulier تحت قيادة الفارس الأكبر بإفريقيا، الملازم الكولونيل يوسف (Yusuf)، حيث كان يشمل 20 سريّة(سربا) وله قوام قدره 4000 رجلا، ولكي يتسنى قيادة هذه القوّة الهامة كان ليوسف تحت قيادته (أوامره) سبعة(7) قيادات للسّرايا. في 21 جويلية 1845، تمّ تنظيم الصبايحيّة إلى 3 أفواج. الأولى تمّ تعيينها في محافظة الجزائر والتي قائدها دوماس (Daumas)، والثانية عيّنت في وهران بقيادة من طرف العقيد كوزان دي مونتوبان (Cousin de Montauban). والثالثة تمركزت في محافظة قسنطينة، والتي كانت تحت أمر الكولونيل بوسكاران (Bouscarin). ينظر، Anonyme, "les Spahis Algérien", **Document Algérien,** Série militaire, n°12, paru le 27 juillet 1953, mis en site le 14-02-2004, sans pages.

نسخّر لخدمة فرنسا في مقاطعة قسنطينة 1500 فارس (...) وسوف نتّخذهم ضمانة لولاء الأهالي الآخرين، كما أن كتيبة التيرايور في قسنطينة وقرت لنا عددا كبيرا من الرهائن (...) فهذه العائلات هي في الواقع رهائن بين أيدينا، وبهذه الكيفية تصبح العلاقات بين الشعبين أوثق وأمتن "[1].

واسترسل هذا الأخير لاحقا في رسالته؛ بالحديث عن انتهاج هذه الإستراتيجية في مختلف المناطق من خلال قوله: " واتبعنا نفس الأسلوب في مقارعة الجزائر (...) وسوف تلاحظون يا سيادة الماريشال أنّني فضلا عن الإجراءات التي أشرت إليها، خوّلت نفسي حق أخذ الرهائن من جميع القبائل الخاضعة لنا. وسوف أعمل على تطبيق هذا الأمر بشكل خاص عندما تعلن قبائل التيطري ووهران انفصالهما عن عبد القادر "[2].

إن ما ورد في هذه الرسالة، من شانه دعم الفكرة القائلة باعتماد القهر والتعسف في تجنيد هؤلاء الجزائريين، من خلال اعتماد أسلوب خطف رهائن كأداة ضغط. أما عبارات الماريشال فالي (Valée) عن العلاقات بين الشعبين والتي يجب أن تكون أوثق وأمتن، من خلال خطف ورهن أبناء القبائل والأعيان، فإنها تدعو في الواقع للشفقة، كما تعد ضحكا على الذقون، فكيف يمكن تصور العلاقة بين الجلاد والضحية! إلا إذا حصل أن تعايش الذئب مع الخرفان.

سرعان ما استقرّ الرأي على فكرة تكوين فرق من الأهالي وكانت " في الواقع خليطا من الزواوة (les Zouaves)[3] والسبايس (les Spahis) والقناصة (les Tirailleurs)

---

[1] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 323.

[2] **المرجع نفسه**، ص 323.

[3] وفق ما ذكره أرتور ألكسندر في كتابه" الجزائر"؛ فانّ أمر(arrêté) في 1 أكتوبر 1830 ، وافقت عليه نشريه ملكية في 21 مارس 1831 أسّست كتيبتين للمشاة الأهالي، وتمّ تسمية هؤلاء الجنود للكتيبتين بـ" الزّواف"، باسم القبيلة المشهورة زواوة (Zouaoua)، والتي كانت تموّن في بعض الحيان قوات فانتازيا (Fantassins) للدّاي. وكان كلا من القبطان مومي (Maumet) ، والقبطان دوفيفيي (Duvivier) قد ترأسا هاتين الكتيبتين. وبما أنّ التجنيد لم يكن حيوي جدا، تمّ تجنيد أوروبيين أيضا في الزواف، وفي 1832 تمّ جمع الكتيبتين في واحدة بقيادة دوفيفيي (Duvivier). ولقد شارك الزواف في معظم الأحداث المعتبرة لحملة 1841، كما شاركوا ببطولة في معركة واد فضّة سبتمبر 1842، وخاضوا معارك قاسية وطويلة في حملات 1843 و 1844. كما منح مرسوم 15 فيفري 1852 تنظيم جديد لهيئة الزواف، حيث أصبح هناك ثلاثة أفواج في نواة واحدة منها واحدة من الثلاثة كتائب الموجودة. ينظر، Alexandre Behaghel Arthur,**op.cit**, pp(393-395-396-397).

الأفارقة[1]. كما اتجه الرأي أيضا إلى تجنيد الأجانب ضمن فرق اللّفيف الأجنبي. ثم تأسست الفيالق الإفريقية وفرق التأديب والانضباط "[2].

يذكر ضمن هذا المجال أكتاف تيسيي (Octave Tessier)؛ بأن خمسة فرق خاصّة تأسست في الجزائر هي: " صيادو إفريقيا، الصبايحية، الزواف، القناصة الأهليين، والفرق الأجنبيّة (légion étrangère). ففرق الصبايحية والقناصة الأهليين[3] تتكوّن حصريّا من العرب، والقبايل والزنوج. الضبّاط السامون والقباطنة هم كلّهم أوروبيون "؛ أما بالنسبة لصغار الضبّاط و ضبّاط الصف، فيتم اختيارهم مناصفة ما بين الأوروبيين والأهالي[4].

يذكر فرجي (Vergé)؛ في كتابه المعنون بـ " ضرورة الحفاظ وزيادة فرق المشاة الأهلية في الجزائر"، كلاما يتعلق باستغلال الوارد البشرية للجزائر عسكريا، والتحديات التي تطرحها هذه السياسة. حيث أنه منذ 14 سنة (1830)، فان تنظيم مشاة الأهالي، كان يطرح أحيانا تساؤلات كثيرة، لذا تم التفكير ضمن مبدأ معين بأنّه " من الأفضل تكوين فرق أهلية خالصة، دون اختلاط للعناصر الأجنبيّة، ونمنحهم في كلّ مرّة إطارات تتكوّن من ضبّاط وبعض صفّ الضبّاط الفرنسيين، ولكن فيما بعد تمّ التخلي عن هذه الفكرة واعتقدنا أنّه من الأفضل تكوينهم بطريقة مختلطة (...) وأنشأنا الكتائب الثلاثة للقناصة الأهليين "[5].

وفق ما يراه هذا الأخير أيضا؛ فانه: " مثلما نحن نستفيد من موارد البلاد من الحبوب والماشية والمنتجات من مختلف الأنواع، يبدو لي طبيعيّا الاستفادة من الذي يقدّمه السكان، من خلال استخدامه لمعرفة مهنة الأسلحة وتأسيس قوات مساعدة، قابلة لتقديم خدمات في أوروبا مثلما هو في الجزائر ". غير أنّه استعرض لاحقا؛ مخاوف البعض من هذه الإستراتيجية؛ حيث أنّ هناك من يطرح تخوّفا من مسألة تأسيس قوات أهلية، تتلقى تدريبا

---

[1] لقد أقرّ المرسوم الملكي (ordonnance royale) في 8 سبتمبر 1841، بأن يتم اعتماد كتيبة واحدة من كتائب الزواف لاستقبال الأهالي تحت اسم القناصة الأهالي، وحسب تنظيم 10 أكتوبر 1855 أصبح في الجزائر ثلاثة أفواج من القناصة الأهالي، بالنسبة للضباط السامين والقباطنة (النقباء)، يتشكّلون من فرنسيين، أما ضباط الصّف فيتم اختيارهم مناصفة مابين الأهالي والفرنسيين. ينظر،.(398-397)pp ,**Ibid**

[2] مسبيرو فرانسوا، **المرجع السابق**، ص83.

[3] Octave Tessier, **op.cit,** p30.

[4] **Ibid,** p31.

[5] Vergé.Ch, De **la nécessité de conserver et augmenter les troupes d'infanterie indigène en Algérie**, imprimerie de Hiss, Toul, décembre 1844, p2.

على استخدام السلاح وتقنيات الدّفاع . إن هذا من شأنه أن يطلعها على قدراتنا الداخليـــة وأسرارنا الحربية. فمن الذي يضمن حسب ما يقولونه؛ أنّها لن تستخدم ضدّنا هذه الخبرة والمعلومات في حالة انتفاضة عامّة؟[1]

لقد حاول فرجي (Vergé)، التعقيب على هذه المخاوف بقوله: " إن هـــذه المخـــاوف مبالغ فيها، فالأمر لا يتعلق بإرجاع كلّ الأفواج الفرنسية، وأن يبقى احتلالنا للجزائر مـــن خلال القوات الأهلية فقط (...) فيجب أن نظل أقوياء في إفريقيا بفضل العناصر الوطنيّة. فلا يجب أن تكون الفرق الأهلية سوى مساعدين، نافعين ضدّ العدو، لكن موضوعين في شروط، بحيث لا يمكنهم بتاتا أن يصبحوا، لا محرجين، ولا ضارين بالنسبة لنا "[2].

حاول بدوره راسبايل (Raspail)، في كتابه المعنون بـــــ " دراســـة عـــن الخدمـــة العسكرية الإجبارية للأهالي في الجزائر "؛ الإشارة إلى مسألة تجنيد الأهالي في الجزائـــر من خلال رجوعه إلى قانون 1844، والذي أسّس أوائل الكتائب التركيّة، وكيف أنّ فرنسا قد " طبقت في الوقت المناسب، المبدأ المتعارف عليه في الحروب الاستعمارية في الهنـــد الصينية ومدغشقر وفي إفريقيا الغربية، والذي مفاده (الحفاظ والسيطرة علـــى الأهـــالي بواسطة الأهالي) "[3].

أبرز أيضا كاتب مجهول مسألة تجنيد الأهالي المسلمين؛ ضمن مؤلفه " دراســـة فـــي بعض معطيات التنظيم العسكري في الجزائر" وهذا من خلال إشارته بأنه؛ منذ مدّة جـــاء التفكير بتأسيس أفواج أهلية دائمة، لأنّ استخدامهم أصبح فعّالا جدّا، وســـعى للاستـــشهاد بتأسيس أول فوج عسكري أهلي، والمتمثل في فرقة الزواف (les Zouaves)[4].

كما أشار هذا الأخير في نهاية بحثه إلى بعض الملاحظات، تتعلق؛ بطرح فكـــرة أنـــه بتنظيم الشعب الجزائري لنفسه بنفسه، من خلال اعتماد قوّة جزائرية تحت قيادة مسؤولون

---

[1] **Ibid**, pp 4-7.
[2] **Ibid**, p7.
[3] Raspail.A (Lieutenant de tirailleurs Algérien, breveté d'Etat major), **Etude sur le service militaire obligatoire des indigènes en Algérie,** librairie militaire R.Chapelot et Ce, Paris, 1910, p7.
[4] Anonyme, **op.cit**, pp 83-84.

فرنسيون، ومن خلال تأسيس هذا الجيش من الأهالي، يمكن لفرنسا ضمان حماية البلاد من كل اعتداء، حيث طرح هذا الأمر كفكرة لمستقبل المستعمرة البعيد[1].

نفس هذا الطرح يقول به أيضا " نوشي وآخرون "؛ من خلال تأكيدهم على أن الحرب في الجزائر، قد فرضت على فرنسا وإدارة الاحتلال استخدام جنود مرتزقة ؛ من ذلك تأليفها لجيشها الإفريقي من المساعدين من الأهالي، حيث بلغ عددهم 9654 مقاتل من مجموع 80.862 مقاتل سنة 1844، و 13.259 مقاتل من مجموع 83.870 مقاتل في 1859؛ أي ما نسبته 16%[2].

رغم تأكيد دي كاروج (de Carrouges)؛ على خطورة إنشاء هيئة خاصّة عسكرية أهلية في المستعمرات، إلا أنه حرص على إبراز مزاياها لفرنسا. من خلال تأكيده على "أنّ استعمال أهالي مجنّدين بمنحة لأجل المستعمرات (...) له مزايا خطيرة، بأن نرفع من البلد نفسه، القسم الذي لا يهدأ من السكان وتعويضهم بناس من جنس آخر، بفضل منحة تدفع لاحقا، لمصلحة خاصّة بنا بأن يكونوا أوفياء ". مع ذلك نجد أنّ هذا الأخير يرى أيضا بأنّ كلّ الشعوب تقريبا في المستعمرات الفرنسية " هم شجعان ومنضبطين؛ لا ينقصهم إلا التعوّد على الأسلحة وقادة أكفّاء لكي يؤسسوا لنا قوات معتبرة "[3].

ضمن استعراضه مزايا تجنيد الأهالي يشير فرجي (Vergé) مجددا: " إن الأهالي أكثر كفاءة أن يكونوا جنود مشاة والذي لم نتصوّره فهم أشدّاء (...) وبإمكانهم قطع مسافات طويلة، وهم معرّضين للعطش والجوع والذي بإمكانهم تحمّله "[4].

كما أوضح هذا الأخير لاحقا، مزايا كل جنس في الجزائر، وقدرته على دعم الجيش الفرنسي حسب إمكاناته وقدراته، حيث يقول بخصوص هذه النقطة: " يوجد من بين السكان الأهالي في الجزائر عرقين متميّزين، وهما العرب والقبايل؛ هذا الأخير بإمكانه تقديم جنود مشاة جيدين، لكونه يتكوّن من أفراد متعوّدين على الحياة في الجبال، والجري

---

[1] **Ibid**, p135.

[2] نوشي، لاكوست، برنيان، **المرجع السابق**، ص305.

[3] A.de.Carrouges, **Troupes coloniales, nos colonies les musulmans**, imprimerie Schiller, Paris, s.d, pp 4-5.

[4] Vergé.Ch, **op.cit**, p9.

عبر الصخور والمنحدرات، وتحمّل تقلبات كلّ الفصول". أما العرب فهم فرسان ومتعودين على المشي، حيث يصارعون بشدّة متسابقينا المقدامين[1].

رغم هذا الإطراء للقوات الأهلية والمزايا التي بالإمكان تقديمها للفرنسيين، إلا أن دي كاروج (de Carrouges)؛ لا ينف بروز مظاهر تمرد لديها؛ من ذلك ما يرويه الكولونيل ترومیلي (Trumelet)؛ عن واقعة دموية في 8 أفريل في عين بوبكّر، وتقع على كيلومترات إلى الشرق من مركز عسكري متقدّم في جيري فيل (Géryville) وجنوب قصر "ستيتن"؛ حيث تعرّض المقدّم بوبراتر(Beauprètre)؛ القائد الأعلى لدائرة تيارت، وبعض الضبّاط ومائة رجل من المشاة من ضمنهم ستّون قنّاصا جزائريا، لعمليّة خيانة من طرف قوم هارار (Harar)؛ ضمن صراع عشرة ضدّ واحد[2].

إن هذا الحدث الذي يصفه بالمؤلم في قلب فرنسا، سيؤدّي إلى التفكير في الأمن العميق الذي تمتّعت به الصّحراء منذ عشرة سنوات، فهذا النّصر الذي حققه العدو، وتمّ الحصول عليه من خلال وسائل بغيضة لأسلحة متمدّنة حسب وصفه؛ لم يكن وفق تعليقه سوى " تقدّما في عيون السكّان الصحراويين "[3]. في إشارة منه لعدم تأييد هذا التمرّد من طرف الأهالي المسلمين في المنطقة. كما يشير بدوره؛ مصطفى الأشرف بخصوص مسألة تمرد المجنّدين من الأهالي أيضا؛ بأنه في شهر جانفي 1871، وقبيل اندلاع انتفاضة المقراني، حصل تمرّدا للصبايحيّة[4] في العديد من مناطق الجزائر، رافضين نقلهم خارج البلاد إلى فرنسا[5] .

وتناول أيضا فرجي (Vergé)، مسألة الفارين من الكتيبة الأهلية لمدينة الجزائر والتّيطري سنوات (1842-1842)، والتي قمت بتلخيص أرقامها الإحصائية في جدول مختصر والموضح أدناه:

---

[1] **Ibid**, p10.

[2] Comeille Trumelet, **études sur les régions Sahariennes histoire de l'insurrection dans la province d'Alger en 1864,** Typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1879, p1.

[3] **Ibid**, pp 1-2.

[4] ويطلق عليهم الجزائريين مصطلح السبايس (spahis) ، وأصل الكلمة تركي، وتعني الخيالة، وقد أنشأت الإدارة الاستعمارية فرق الصبايحية في 1834 ، مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 66.

[5] **نفسه.**

جدول رقم 58: عدد الفارين من الكتيبة الأهلية للجزائر العاصمة والتّيطري منذ تأسيس جهازهم في 1 أوت 1842 إلى غاية 1 أكتوبر 1844.

المقاطعات	عدد الفارين	عدد البنادق المأخوذة من الفارين
الجزائر	414	144
وهران	16	04
التيطري	68	22
قسنطينة	17	05
مجموع المقاطعات[1]	515	175

المصدر: Vergé.Ch, **op.cit**, pp(37-38).

كما استعرض أيضا فرجي (Vergé)؛ ضمن دراسته؛ بيانات بطاقيّة فار من الكتيبة الأهلية. حيث ورد في عنوان هذه البطاقة؛ " تقرير فار" من الخدمة؛ وهو المعني محمد بن عبد القادر؛ وشملت البطاقة تسعة خانات عموديّة واثنان أفقية؛ الأولى أشارت إلى الاسم واللّقب، والثانية تضمّنت كلّ المعلومات الشخصيّة بعنوان " التقارير" ؛ من ذلك أنّها أشارت إلى آخر سكن وهو في أهل " تيقزيل "، قبيلة " بني بودوان "، تقسيمة مليانة، مقاطعة الجزائر، مهنته مزارع، نجل الراحل " عبد القادر " و " زينب "، الساكنة في " عين قصّاب"، قبيلة سنجاس (Sendjès)، تقسيمة أورليانفيل، مقاطعة الجزائر. سنة الولادة خلال 1822، ولد في بلاس (Belas)، قبيلة " بني بودوان "، تقسيمة مليانة، مقاطعة الجزائر[2].

تضمّن التقرير أيضا توصيف للشخص، من حيث اللّون والطول والعلامات الخاصّة، حيث جاء فيها؛ أنّه بطول 1.60 متر، وجه بيضوي، جبهة عادية، عيون بنيّة، أنف عادي، فم متوسط، الذقن مستديرة، الشعر والحواجب بنيّة، البشرة سمراء. الإشارات المعيّنة؛ إشارة بجانب الفم. أعزب. أما الخانة الثالثة فقد شملت تاريخ دخوله للخدمة؛ وهو

[1] لقد وردت أخطاء في أعداد الجمع التفصيلي لمختلف المقاطعات في الكتاب؛ وقد تحققت من ذلك من خلال مراجعة عددها مرّتين؛ حيث يطرح الكتاب 521 كعدد للفارين من الكتيبة الأهلية و 173 كعدد للبنادق التي أخذها الفارين.

[2] **Ibid**, p40.

8 ديسمبر 1843، والخانة الرابعة أشارت إلى طريقة انضمامه للحالة العسكرية وكتب أنّ ذلك تمّ بناء على طلب منه، أما الخانة الخامسة ففيها الرتبة ومكتوب فيها أنّه قنّاص[1].

كما احتوت الخانة السادسة، على معلومات حول اليوم الذي أعلن فيه هروبه؛ إما بالداخل أو الخارج؛ فقد أشير إلى تاريخ إعلانه هاربا في الداخل، بتاريخ 16 جانفي 1844، أما الخانة السابعة فتعرّضت إلى الظروف الخاصة لهروبه وأشير فيها إلى العبارات التالية: " هذا الرجل غادر ليلة 15 إلى 16 جانفي 1844؛ وترك كلّ أغراض لباسه؛ لكن أخذ معه بندقيتين. تمّ الالتقاء به في 16 جانفي صباحا في وادي لودجار (l'ouedjer) "[2].

أما الخانة الثامنة؛ فاشتملت على معلومات وصفت بالمفيدة وهي: " لديه أخوين في أولاد علي، قبيل العطّاف، تقسيمة مليانة ". في حين أنّ الخانة التاسعة والأخيرة، فقد كانت بعنوان ملاحظات وكانت خالية تماما من المعلومات[3].

إن هذا الأمر من شأنه كشف؛ السياسة التي كانت تنتهجها الإدارة الاستعمارية في مراقبة ومتابعة المتعاونين معها. فرغم ولائهم لفرنسا الظاهر لكن لم تكن تثق فيهم، لأنها تدرك حقيقة أن هؤلاء بإمكانهم الانقلاب عليهم حسب الظروف، خاصة أن البعض منهم جندوا بغير إرادتهم، أو أنهم كانوا يراوغونها من خلال تعاملهم معها. حتى أن الإدارة الفرنسية كانت تتعمّد إفساد العلاقة بينهم وبين بقية الشعب من المقاومين، وأكثر من ذلك كانت إدارة الاحتلال الفرنسي تلجأ لإخضاع الأعيان إلى عمليات ابتزاز من خلال اعتقال بعض أبنائهم اعتمادا على عدّة حجج.

لم تكن الإدارة الاستعمارية، تعتمد فقط على قوات أهلية لمساعدتها في قمع الثورات؛ بل يتعدى ذلك إلى القيام بعدة مهام أمنية غير قتالية؛ من ذلك مكافحة ما تعتبره لصوصيّة وقطاع طرق في المناطق الأهلية. من ذلك ما تضمنته مراسلة لنائب المحافظ في تيزي

[1] **Ibid.**
[2] **Ibid.**
[3] **Ibid.**

وزو إلى محافظ مقاطعة الجزائر، مؤرخة في 12 أفريل 1895، موضوعها يتعلق باللّصوصيّة؛ حيث كتب في أعلاها ملاحظة بأنها وثيقة سريّة[1].

كانت هذه المراسلة تتشكل من عدّة صفحات، يمكن أن نقتطف منها بدايتها والتي ورد فيها ما يلي: " لقد تلقيت للتّو رسالتك في 5 أفريل 1895، والتي من خلالها كنت تودّ منّي تقديم مقترحات للسيّد الحاكم العام، تتعلّق بالإمكانيات التي بالإمكان استخدامها، من أجل القبض على بعض قطاع الطرق والذين تمنّعوا(هربوا) في الأبحاث الأخيرة. فلتسمح لي في البداية سيدي المحافظ مع احترامي، أن ألاحظ بأني في رسالة 19 ماي 1894. رسالة أرسلت تقريبا منذ عام، كان لي الشرف بأن قدمت للسيّد المحافظ المقترحات التالية: إنشاء 31 مركز(منصب) مساعد في " عزازقة "، هذا المساعد سيوضع برئاسة 20 أهلي مختارين بعناية ومسلّحين جيّدا. سيكونون مكلّفين حصريّا بالبحث وملاحقة قطاع الطرق.."[2].

2-مسألة التجنيد الإجباري للجزائريين (مبرراتها وردود الأفعال المختلفة):

تناول أدولف ميسيمي (Adolphe Messimy)[3]، في كتابه " قانون الأهالي الجزائريين "، الوضع الديمغرافي لسكان المتربول وعلاقته بالتجنيد في المستعمرة؛ حيث أبرز تراجع معدّل الولادات في فرنسا، والذي فرض فكرة ضرورة اللّجوء إلى تجنيد أهالي المستعمرات بالجزائر وتونس والمغرب، لصالح القوات المسلّحة الفرنسية؛ مستشهدا في ذلك بالتطور الديمغرافي في فرنسا خلال الفترة (1872-1911). حيث يذكر أنه بعد 1872 وعقب الحرب مع بروسيا؛ كان عدد الولادات في المتربول قد ارتفع إلى 966.000 شخص؛ لكن في 1902 وبعد ثلاثون سنة فيما بعد أصبح 845.000 شخص؛ وفي سنة 1911 أصبح أقل 742.000 شخص[4].

---

[1] **A.N.O.M, 1F33,** Alger, Département d'Alger, répression du banditisme en Kabylie (1893-1923). Correspondance de Sous Préfet de Tizi - Ouzo au Préfet d'Alger, n°58 le 12 avril 1895 (confidentielle).

[2] **Ibid.**

[3] وزير سابق للحرب والمستعمرات، ولد في 1869 وتوفي في 1935.

[4] Adolphe Messimy, **le statut des indigènes Algériens**, imprimerie militaire Henri Charles la Vaujelle, Paris et Limoges,1913, p11.

كما شرح الملازم راسبايل (Raspail)، عضو فرقة القناصة الجزائريين، الظروف التي فرضت طرح فكرة التجنيد الإجباري للأهالي المسلمين في الجزائر وتونس من خلال قوله بأنّ: " انخفاض الولادة في فرنسا وتطبيق قانون 24 مار 1905 (قانون لعامين)، فرض الحفاظ في المتربول على كلّ المجنّدين تقريبا. فهناك إذن انخفاضا في خطّة الحصص الفرنسية المرسلة للجزائر والى تونس. سيكون إضافة إلى ذلك صعبا جدّا، بل مستحيلا في بضعة سنوات الحفاظ على ضباط من الجيش النظامي حسب الرقم الحالي، وبالخصوص بالنسبة للمشاة. فهذه هي الأسباب، التي تمّ استعراضها طويلا من طرف السيّد " ميسيمي Messimy " في تقريره بخصوص ميزانيّة 1908، والتي دفعت البرلمان للتكفّل منذ هذه المرحلة، بتجنيد الأهالي المسلمين في الجزائر وفي تونس "[1].

أما بخصوص ردود الفعل المتوقعة من السكان الأهالي حيال هذا الاقتراح؛ يعتقد راسبايل (Raspail) بأن: " بعض الضباط الذين التقاهم في الجزائر أو تونس يعتبرون الخدمة العسكرية الإجبارية للأهالي مستحيلة في الوقت الحالي. فقضيّة تجنيد الأهالي بعيدة عن النضج: فالمعنيين بها يقبلونها بصعوبة، وتطبيقها سيعرّضنا إلى خطر كبير في الحسابات ". كما يضيف بأن هناك دوما اعتراض جدّي[2].

لقد حاول هذا الأخير استعراض اختلاف الوضع في تونس مقارنة بالجزائر، وردود فعل المعمرين والرأي العام الفرنسي من فكرة تجنيد الأهالي، من خلال قوله: " ولا مقارنة توجد بين الجزائر وتونس؛ ففي الحماية، التونسيون يعدّون جنودا للباي[3] (...) هناك عدد كبير من المعمرين والموظّفين الجزائريين الذين يكونون مقتنعين أو لمصلحة يتقاسمون هذا الرأي. ومن هنا تأتي هذه الفكرة واسعة الانتشار في فرنسا، التي هي

---

[1] Raspail.A (Lieutenant de tirailleurs Algérien, breveté d'Etat major),**op.cit,** p5.

[2] **Ibid,** pp 5-6.

[3] يذكر أرتور جيرولت بأن " هناك اختلاف واضح يوجد مابين الجزائريين والتونسيين. هؤلاء الأخيرين ينبغي لهم الخدمة العسكرية في الجيش التونسي بناء على مرسوم بايلكي(Beylical) في 12 جانفي 1892، يسمّى قانون التجنيد. منطقة الحماية تنقسم وفق هذا الرأي إلى منطقة المخزن ومنطقة التجنيد(مرسوم 23 مارس1899). السكان في مناطق المخزن (قيّاد وارقمّة Ouerghemma، ونفزاوة) ينبغي لهم تقديم الفرسان المقترحون لحراسة الحدود. باقي الحامية تشكّل منطقة تجنيد. من أجل تجميع المجنّدين سنويا، يلجأ إلى سحب مابين الأشخاص الشباب من 18 إلى 21 سنة. مدّة الخدمة هي ثلاثة سنوات. كلّ جندي شاب حدّد بالسحب له الحق بأن يتم تعويضه؛ بحيث عليه في هذه الحالة أن يدفع في صندوق الخزينة ثمن التعويض والذي مبلغه يحدّد كلّ سنة من خلال مرسوم (حاليا 800 فرنك). تشكّل أرصدة تعويض عسكرية للأهالي من خلالها تدفع منح التجنيد وإعادة التجنيد لعدد مساو من المتطوّعين(مرسوم 5 نوفمبر 1902) ". ينظر، Girault Arthur , **op.cit**, p735.

مفادها أنّ اليوم الذي نريد أن نجعل فيه من العربي جندي نظامي، فإننا سنصنع متمـــرّد. (...) إن الخدمة العسكرية الإجبارية للأهالي وثيقة الارتباط بمسألة تحفّظات الأهالي "[1].

أشار الكابيتان كوابيل (Coipel)، العامل في الفرقة التاسعة للمشاة في كتابه " تجنيـــد أهالي الجزائر "؛ إلى مسألة جدّ هامة تتعلّق بتحفّظات أبداها المعمرون، فيما يتعلّق بفرض التجنيد الإجباري على الأهالي في الجيش الفرنسي. حيث كانوا يعتقدون بأنّ الاحتيـــاطيين من الأهالي في الجيش، من شأنهم اكتساب الخبرة الحربيّة، والتي يمكن اســـتغلالها فـــي ثورة ضد فرنسا. حيث من الممكن أن يستخدموا هذه المعارف العسكريّة يوما مـــا ضـــدّ الفرنسيين والكولون[2].

وضمن حديث راسبايل (Raspail) أيضا؛ عن رؤيته لمدى الثقة التي يجب أن تكون تجاه تجنيد هؤلاء الأهالي، ورغبة منه في تبديد مخاوف البعض من هذه الخطوة قال أنه: "بإمكاننا أن نثق في أهالينا. فالبراهين التي قدّموها لنا بدون ضمانات لتفانيهم وقيمهم. لدينا في الجزائر 19 ألف أهلي تحت السلاح، ضمن عدد إجمـــالي 54 ألـــف رجـــل، يكـــون بالتقريب 1 أهلي مقابل 2 أوروبيين، في كلّ مستعمراتنا الأخرى، نحصل على العكـــس، جنديين أهليين مقابل جندي أوروبي، ألا يمكننا أن نفعل نفس الأمر في الجزائر؟ لا، يقول المعمّرون ويتحدّثون فيما بعد عن مجازر "[3].

أشار أيضا الكابيتان كوابيل (Coipel) مجددا. إلى موقف مناصـــري فكـــرة تجنيـــد الأهالي، والحجج التي يسوقونها. حيث يرون في أنّ العرب عندما يكونون تحـــت العلـــم الفرنسي، محاطين بالعناصر الفرنسية، فهذا ما يطمئننا أكثر بأن لا يكون هناك ثورة[4].

يسترسل راسبايل (Raspail) لاحقا، في استعراضه لاعتراضات المعمرين من هـــذه المسألة، حيث يقول على لسان هؤلاء: " لماذا نعلّم الأهالي إذا؟ فعندما تعلموهم اســـتخدام الأسلحة المتقدّمة، سيستخدمونها ضدّنا "[5].

---

[1] Raspail.A (Lieutenant de tirailleurs Algérien, breveté d'Etat major), **op.cit ,** p6.
[2] Capitaine Coipel (9ème régiment d'infanterie), **Le recrutement des indigènes d'Algérie**, imprimerie R. Charlot et Ce, Paris, 1910 , pp 4-6.
[3] Raspail.A (Lieutenant de tirailleurs Algérien, breveté d'Etat major),**op.cit,** p16.
[4] Capitaine Coipel (9ème régiment d'infanterie), **op.cit** , p4.
[5] Raspail.A (Lieutenant de tirailleurs Algérien, breveté d'Etat major), **op.cit ,** p16.

يرد هذا الأخير على ذلك؛ بالتعليق على أن العرب لا يستطيعون فعل ذلك، لأنّه ليس لهم فكرة إقامة وطن مستقل[1]. يرد أيضا أنصار الفريق المؤيد لتجنيد الأهالي على الكولون؛ بأنّ العرب ليسوا بحاجة لتعليمهم استعمال السّلاح؛ فهم حسب هؤلاء يشكّلون جنسا محاربا، وليسوا بحاجة لدروسنا لتعليمهم فنّ القتال، حيث يعرفون ذلك منذ طفولتهم، حتّى أنّ أفضل عقوبة لطفل عربي هي منعه من إطلاق الرصاص في يوم حفلة البارود. كما أنه على العكس من ذلك، فانّ زيادة وحدات القنّاصة من شأنه الرّفع أكثر من أمن المعمّرين، ومن شأن التجارة أن تنشط مع وجود هذه الحاميات[2].

ضمن حديثه عن مقارنة تكاليف الجندي المجنّد مقارنة بالجندي الأهلي، يوضّح راسبايل (Raspail)؛ أنّ الجندي الأهلي النظامي يكلّف 1500 فرنك، في حين أنّ الجندي الفرنسي أو الأهلي المستدعى للخدمة العسكرية الإجبارية، لا يكلّف سوى 480 فرنك سنويا[3].

في إطار إبرازه إمكانات التجنيد لدى الأهالي المسلمين في الجزائر؛ يذكر راسبايل (Raspail)؛ بأنه يوجد في الجزائر 20 ألف أهلي مشارك أو أعيد إشراكهم، وعدد السكان الأهالي في المناطق المدنية التي سيطبّق عليها الخدمة الإجبارية بالتقريب 4.2 مليون شخص. فان قسّمنا معادلة فرد لكلّ 100 شاب مابين 18 سنة و20 سنة الخاضعين للخدمة العسكرية فبإمكاننا أن نوفّر 42 ألف مجنّد. ويخلص هذا الأخير بقوله أن لدى فرنسا في الجزائر؛ " خزّان واسع من الجنود الحقيقيين؛ مثل ألمانيا، سيكون لدينا مجنّدين كثر لن يمكننا استخدامهم، فلنستعمل هذه الموارد "[4].

أبرز أيضا الكابيتان كوابيل (Coipel)؛ على أنّ استدعاء عرب الجزائر لخدمة العلم، لا يعدّ اعتراضا وتجاوزا لميثاق معاهدة 30 جويلية 1830، والمتعلّق باحترام الأشخاص؛ حيث يبرر لكلامه بقوله: " وفي الواقع فانّ الخدمة العسكريّة الإجبارية توجد مسبّقا في الجزائر؛ فالقوم يخضعون دائما لحماية المنطقة "[5].

---

[1] **Ibid.**
[2] Capitaine Coipel (9ème régiment d'infanterie), **op.cit**, p6.
[3] Raspail.A (Lieutenant de tirailleurs Algérien, breveté d'Etat major), **op.cit,** p17.
[4] **Ibid**, pp 18-23.
[5] Capitaine Coipel (9ème régiment d'infanterie), **op.cit**, p6.

يصل هذا الأخير في نهاية شرحه؛ لتبرير مسألة تجنيد الأهالي في الجيش، إلى طرح تساؤل، والإجابة عليه في نفس الوقت؛ من خلال قوله: " لكن، هل لنا الحّق لطلب ضريبة الدّم لرعايانا في إفريقيا الشمالية؟ نعم إذا كان احتلالنا بالنسبة للعرب مصدرا لفوائد حقيقيّة"[1].

إن التعليق المناسب على هذا الموقف غير الواقعي، تكون حسب رأيي، بطرح سؤال آخر مفاده: هل كان احتلال فرنسا للجزائر مصدر فائدة للسكان المسلمين؟ حتى يطالب هؤلاء بدفع ضريبة دم لسلطة الاحتلال الفرنسي! أم أنه حكم الغالب عن المغلوب!

تناول أيضا الكابيتان كوابيل (Coipel)؛ مسألة جد هامة مفادها عدم رغبة المجندين الأهالي الجزائريين بالعمل بعيدا عن مناطقهم. وكان تفسيره لهذا الموقف يتعلق حسب وصفه؛ بأنّ العربي يحب سماء إفريقيا، فهو لا يرغب في الابتعاد عن القبيلة؛ حتى أن إرسال الفيالق الأولى والثانية للقنّاصة إلى بنزرت (Bizerte)، قد أضرّ بالتجنيد في هذه الأفواج[2].

إن هذا الموقف نجده أيضا في الجزائر، حيث لا يرغب القناصة في الخدمة بالمدينة الأوروبيّة، وعلى سبيل المثال فان فيلق وهران من القناصة الأهالي، يفضّلون السكن في المركز الأهلي مثل غيليزان[3].

يرى جيرولت أرتور (Girault Arthur) بأنه يوجد اختلافا واضحا، من حيث التجنيد الإجباري للأهالي في الجزائر وتونس[4]. ففي ما يتعلق بتجنيد الأهالي الجزائريين، يشير هذا الأخير بأنهم على العكس من ذلك، لا يخضعون إلى قانون التجنيد، إن استثنينا فصائل عناصر المخزن[5] أو المساعدين الأهالي مثل القوم و غيرهم والتي اعتمد عليها

---

[1] **Ibid**, p7.
[2] **Ibid**, p8.
[3] **Ibid**, p9.
[4] Girault Arthur, **op.cit**, p735.
[5] كان الهدف من استخدامها من طرف الإدارة الاستعمارية في الجزائر هو خدمة " مصلحة الاحتلال وزرع الفتنة والتناحر بين أفراد المجتمع الجزائري.كانت هذه القوّة الأهليّة الغير منتظمة تشكّل العنصر الأساسي للقوات التركية بالجزائر، وهي " تمثل مجموعة من القبائل المعفاة من الضريبة، مهمّتها مساعدة المنتصرين لإخضاع المنهزمين"، على حدّ تعبير غرديناند لاباسيت (F.Lapasset) ، ولم تكن عناصر المخزن تخضع لتنظيم عسكري أو إداري، وإنما كانت مقيمة وسط أهلها وقبائلها تستجيب عند الحاجة لتلك المؤسسة الاستعمارية. وكانت مهمتها الأساسية تتمثل في التجسّس وجمع المعلومات الضروريّة لصالح المستعمر من قبل القبائل وكذا تبليغ أوامر المكاتب العربية إليها ومراقبة تحركات الأهالي. ينظر، صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص34.

لفترة من الزمن. غير أنه " تم ّالتوقف عن طلب الأهالي بتقـديم الفنتازيـا (askars) أو الفرسان (kielas)[1] ". حيث كان وضعهم أكثر ليونة مقارنة بتونس إذ كانوا لا يجنّـدون للخدمة العسكرية[2].

كما يشرح لاحقا جيرولت أرتور (Girault Arthur)، صـيغة الخدمـة العـسكرية المخولة لهم قانونا، من خلال قوله: " فأهالي الجزائر لهم الحق بأن يتعاقدوا طوعيا فـي الجيش الفرنسي. مدّة التجنيد هي أربعة سنوات. بإمكانه إتباعها بتجنيدين آخرين تـساوي أربع سنوات. فالأهالي إلى غاية اليوم، لا يتم إدماجهم إلا في القوات الخاصّـة (قنّاصـة جزائريين، صبايحيّة) "[3].

أشار هذا الأخير أيضا إلى مرسوم في 7 أفريل 1903؛ الذي كان يهـدف ضـمن مبررات إقراره إلى: " التخفيف في إجراء واسع للخدمة والتي هي عادة منهكة للمراكـز وفصائل الجنوب الجزائري للمستخدم الأوروبي (...) مما سمح للأهالي بالتعاقد من خلال عمليات تجنيد في أسلاك وفصائل مختلفة من الجيش المتمركزة في الجزائر ضمن أفواج القنّاصة والصبايحيّة "[4].

كما تعرض خلال شرحه أيضا إلى الرتب العسكرية، التي بإمكانهم تقلدها أثناء الخدمة وفق ما يسمح به القانون واللوائح التنظيمية، حيث يشير بهذا الصدد علـى أن " نـصف وظائف العريف (أو قائد لواء brigadier)، رقيب (أو مشير رئيسي) وملازم مخصّصة للأهالي. فضابط الصف الأهلي يتم ترويجه كضابط دون أن يمر بأي مدرسة. في حالـة هي بالطبع استثنائيّة، فالأهلي بإمكانه الوصول إلى رتبة نقيب، قبطان (capitaine) "[5].

---

[1] " أنشئت تلك الفرقة من أجل ضمان استمرارية البريد والاتصال بين المكاتب العربية ورؤساء الأهالي. وكذلك مـن أجل تبليغ أوامر السلطة العليا وتعليماتها والمساهمة في المحافظة على الأمن والاستقرار بالبلاد. الواقع أنّ هذه الفرقة تمّ تكوينها بمقتضى مرسوم مؤرخ في 16 سبتمبر 1843، أي قبل ظهور مؤسسة المكاتب العربية(...) الخيالة هـي قـوّة أهليّة غير منتظمة ولكنّها مرتّبة أي تتقاضى عناصرها رواتب، مقابل خدماتها المقدّمة للمكاتب العربية. خاصّة " تدعيم سلطة قادة الأهالي المخلصين للقضية الفرنسية". لقد أطلق الضابط شارل ريشارد (Ch.Richard)؛ على هـذه الفرقـة تسمية "الدرك السياسي". لماذا؟ لأنّها كانت مهيّأة أكثر من المخزن للمحافظة على الأمن العام، إنهـا كمـا قـال هـذا الضابط:" بمثابة أيادينا وأعيننا وآذاننا في البلاد". ينظر، **نفسه**، ص40.

[2] Girault Arthur, **op.cit**, p735.

[3] **Ibid.**

[4] **Ibid.**

[5] **Ibid.**

أبرز بيير أونسيي (Pierre Ancier) في مؤلفه " التجنيد الإلزامي لأهالي الجزائر والتنظيم العسكري لفرنسا " مسألة مفادها أنّه : " يطرح أمام الرأي العام حاليا مسألة التجنيد الإجباري المطبّق على الأهالي في الجزائر، وبشكل أدق، مسألة التجنيد الإلزامي المطبّق لأهالي مستعمراتنا بالنظر إلى مساهمتهم في الدفاع عن المتربول "[1].

وفق ما يطرحه هذا الأخير؛ فان فرنسا لديها: " في الجزائر حاليا فقط حوالي 20 ألف أهلي[2] تحت السّلاح، مشاة وفرسان (...) لسنا بحاجة إلى أطروحات طويلة (...) مع أقل من 20 ألف متطوع هذا يعني على الأقل 20 ألف عربي هم جنود لأنهم أرادوا ذلك بالطبع(...) يجب أن تكون نسبة على الأقل أكثر قوّة من الأوروبيين لضمان الأمن. وبالنّزول إلى نسبة أوروبي واحد مقابل أهلي واحد ، نحن بحاجة إلى تصوّر، أنّه بالنسبة للمقاطعات الثلاث الجزائرية جيش احتلال من 100 ألف لـ 120 ألف رجل، مع تونس ، لن نكون بعيدين عن 150 ألف رجل "[3].

يستطرد بالقول لاحقا: " نحن نمتلك حاليا في الجزائر 20 أهلي تحت السّلاح؛ نأخذ 60 ألف، وننقل 40 ألف لفرنسا. بهذه الطريقة لن يتغيّر شيئا في الجزائر". وبالتالي حسب المؤلف نضمن أفواج عسكرية إضافية في فرنسا، خاصة أنها على أعتاب حرب[4].

كما يعتقد بيير أونسيي (Pierre Ancier) أيضا؛ بأن تجنيد العرب الأهالي أفضل من الجنود السود، لأنّ الحضارة السوداء حسب زعمه أدنى من حضارة العرب. وقدّم تجارب من العمل مع القنّاصة الجزائريين والزنوج الذين تمّ تجنيدهم في أقصى الجنوب وفي السودان الغربي[5].

لقد حاول هذا الأخير تلخيص الأمر في مؤلفه بالقول: " فالجيش الأهلي للجزائر بالإمكان فرض إنشائه (...) في حالات نقص التجنيد، سنقوم بمعالجتها من خلال طرق التجنيد الإلزامي "[6].

---

[1] Pierre Ancier, **La conscription des indigènes d'Algérie et l'organisation militaire de la France**, imprimerie R.Chapelet et Ce, Paris, 1910, p1.
[2] **Ibid**, p5.
[3] **Ibid**, p6.
[4] **Ibid**, p10.
[5] **Ibid**, p12.
[6] **Ibid**, p45.

في الواقع مضت السلطة الفرنسية في إقرارها للتجنيد الإجباري للأهالي المسلمين في الجزائر سنة 1912؛ رغم إدراكها برفضهم لها. حيث يرجع آجرون (Ageron) هجرة أهالي تلمسان في 1909-1911؛ إلى تأثير " قرار من السلطة الفرنسية بوضع نظام للتجنيد خاص بالسكان الأهالي، والتي تعتبر فرنسيّة حسب القانون "[1].

كما اعترف تقرير باربديت (Barbdette) حول أسباب الهجرة الجزائرية لسكان تلمسان للمشرق، بتأثير التجنيد الإجباري للأهالي في بروز هذه الظاهرة، حيث ورد في التقرير العبارات التالية على لسان الأهالي المسلمين مفاده بأنهم: " سيجبرون على الخدمة العسكرية تحت علم الكفّار، وأنّهم سيجبرون بالتالي على محاربة إخوانهم في الدين، ويستعملون بنادقهم ضدّهم (...) فالجزائريون الذين يدخلون في الخدمة العسكرية الفرنسية سيرغمون على العيش في جوّ، وفي ظروف لن تسمح لهم بممارسة نشاطهم الرّوحي "[2].

كانت سياسة تسخير وتجنيد الجزائريين ضمن القوات الاستعمارية؛ من أخطر الأساليب التي لجأ إليها المتربول وإدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر. كما كان لهذه القوات دورا هاما في مساعدة الجيش الفرنسي على تحقيق التوغّل والتوسّع داخل البلاد، واستكمال سيطرته على المستعمرة مستفيدا من خبرة تلك العناصر القتاليّة، وكذا معرفتها بمختلف المسالك والتضاريس وكذا خبايا المجتمع الجزائري. يضاف إلى ذلك الدور الفعّال الذي لعبته القوات الأهليّة في إخضاع الجزائريين بذريعة الحفاظ على أمن المستعمرة.

ثالثا) توظيف المواصلات كأداة لتحقيق التوسّع واستغلال المستعمرة:

لعبت المواصلات دورا بارزا في السياسة الفرنسية بالجزائر؛ من خلال ما قدّمته من خدمات للتوسع الاستعماري، وفرض ما تعتبره الإدارة الاستعمارية ضمان أمن المستعمرة. كما كانت الوسيلة الفعالة لتقدّم قوات الاحتلال داخل البلاد. ووظفت كذلك لاحقا في تقديم الدعم الضروري للمشروع الاستعماري في الجزائر، وكذا السعي لتحويل البلاد إلى قطب تجاري في منظومة الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، ولعلّ هذا ما دفع الفرنسيون للاهتمام بتطوير قطاع المواصلات في الجزائر بما يخدم مصالحهم.

---

[1] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص143.

[2] عمّار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، المرجع السابق، ص 219.

1-إستراتيجيّة إدارة الاحتلال في الاهتمام بالمواصلات ومبرّراتها في ذلك:

وفق ما ذكره موريس وحل (Maurice Wahl)؛ لم يكن في الجزائر خلال 1830 سوى طريقا وحيدا، مع وجود مسارات عربيّة؛ بالكاد واسعة لأجل فارس. أما في الجنوب، فقد كانت القوافل تتبع مسالك تبعا لمسارات الآبار ونقاط الماء. إن هذه الوضعية الصعبة قد فرضت على السلطة العسكرية تسيير قوافل الجنوب، لذا كان لزاما عليها الاهتمام بالطرقات، وأولى هذه الطرق كانت التي تربط بين الجزائر في الساحل ومتيجة. حيث أنجزت بدعم من فرق الهندسة والجيش. كما أن خدمة الجسور والطرق لم تنتظم إلا فيما بعد[1].

إن نظرة التشاؤم هذه لوضعية الطرق في الجزائر غداة الاحتلال الفرنسي؛ كان يشاركه فيها أيضا أوكتاف تيسيي (Octave Tessier)؛ حيث يذكر بأنه قبل قدوم الفرنسيين للجزائر، لم يكن هناك مسالك كثيرة للاتصال ما بين مدينة وأخرى؛ بالتقريب تعدّ مسالك قليلة، سيّئة الصيانة. فالطرق لا تمنح في حامية الجزائر السابقة للمسافرين لا أمن ولا تجارة ولا موارد، والزراعة كانت تعاني أما العرب في الداخل فكانوا يعانون البؤس وخاصّة للاتصال من مقاطعة لأخرى ومن قرية لمدينة ، كما أن العلاقات كانت نادرة[2] .

كما كتب النائب السابق ديسوليي فيليكس (Dessoliers Félix) بدوره ضمن هذه المسألة في مؤلفه " الجزائر الحرة دراسة اقتصادية عن الجزائر "؛ قائلا بأن: " الجزائر التي لم تملك أبدا، نظام تبادل جيّد، لم تملك أبدا ولنفس الأسباب، نظام نقل جيّد (...) حيث يمكننا القول بأن مسألة النقل البحري قد ولدت مع الحملة على الجزائر نفسها. فعندما نزل الفرنسيون في إفريقيا، كانت الطرق تفتقد في الداخل، وحامية 1830 كانت من حيث الفاعليّة (الجدوى)، هي بنفس حالة المغرب اليوم. أما طرق البحر، فكانت تعبر ببواخر ذات حمولة صغيرة، والتي تضمن ما يشبه العلاقات التجارية مابين مختلف الموانئ و أحيانا مع أوروبا "[3].

---

[1] Wahl Maurice, **L'Algérie**, op.cit, p321.
[2] Octave Tessier, **op.cit,** p43.
[3] Dessoliers Félix (ancien député), **l'Algérie libre étude économique sur l'Algérie,** imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1895 **,** p162.

إن القول بضعف شبكة المواصلات في الجزائر قبل 1830، مقارنة بما هو موجـــود في فرنسا في تلك الحقبة، يعد أمرا منطقيا ولا اعتراض لي حوله، فالمسألة هنا مرتبطـــة بالثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا في تلك الفترة، وتزايد فجوة التفوق بين دول أوروبا مقارنة بالجزائر والأقاليم العثمانية بشكل عام. لكن ما لم يقله هؤلاء الفرنـــسيين، هـــو أن شبكة المواصلات المتواضعة التي كانت موجودة في البلاد، كانت كافية إلى حد ما، لتلبية حاجيات السكان في مختلف تبادلاتهم التجارية، وتنقلاتهم.

يضاف إلى ذلك أن طبيعة الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد علـــى الزراعـــة أساســـا والمبادلات التجارية الداخلية، لم يطرح بحدة بناء شبكة مواصلات حديثة على نمط ما هو متواجد في فرنسا، فهذه الأخيرة كانت تشكل قوة زراعية وصناعية وتجارية عالمية فـــي تلك الفترة.

يذكر ألفريد ليقوي (Alfred Legoyt) في كتابه " من الاستعمار المدني والعـــسكري في الجزائر"، بأن: " ساحل الجزائر يمنح موانئ طبيعيّة ذات مراسي ممتـــازة "[1]. حيـــث يمكن الاستفادة منها في المواصلات داخل المستعمرة؛ لكـــن بـــالنظر إلـــى أن أشـــكال التضاريس في المنطقة الساحلية وعرة جدا،فهذا يجعل " المواصلات البريّة مستحيلة بـــين مدينة الجزائر وبقيّة المدن والسهول الساحلية " وفق تعليق فرانسوا ماسبيرو[2].

كما يضيف هذا الأخير أيضا؛ بأن التوجه من الجزائر إلى وهران كان " يقتضي إمـــا السفر إليها عن طريق البحر أو التوغّل في عمق البلد، بعيدا عن الساحل (...) أما مدينة قسنطينة الموجودة فيما وراء الكتلة الجبليّة المنيعة مثل جبال البيبـــان الـــشهيرة المـــسماة بالأبواب الحديدية، فانّ الوسيلة الوحيدة للوصول إليها هي التوجه عن طريق البحر إلـــى مرسى عنابه ، ثمّ السير بعد ذلك برّا عدّة أيام "[3].

كانت أولى اهتمامات فرنسا فيما بعد وفق ما يطرحـــه أوكتـــاف تيـــسيي (Octave Tessier)؛ هو رسم الطرقات وتسهيل العلاقات ما بين الأهالي والأوروبيين بكل الطرق. وهذا ما أدّى إلى تصاعد ملحوظ للتجارة في بضعة سنين، وأصبح هناك فوارق كبيرة بين

---

[1] Alfred Legoyt, **op.cit**, p4.

[2] مسبيرو فرانسوا، **المرجع السابق**، ص87.

[3] **نفسه.**

حركة الأعمال التي كانت قبل 1830 وبين ما هي اليوم. وتمكن الجيش من فتح أكثر من 50 طريقا بطول إجمالي قدره 4000 كلم[1].

إن ما يؤسف له في كلام هذا الأخير هو تغييبه لمسألة مفادها، هو اعتماد إدارة الاحتلال الفرنسي أيضا على سواعد الأهالي المسلمين في انجاز شبكة الطرق في الجزائر. فلم يكن الجيش الفرنسي الطرف الوحيد في هذه الأعمال الضخمة، التي كانت أساسا موجهة لخدمة مصالحه الأمنية ومراكزه الاستعمارية.

لقد كان لهذه الانجازات دورا في خدمة الجيش بقوّة، سواء كان ذلك في تحقيق التقدّم والانتصار في الحرب، أو في دعم السّلم من خلال الانجازات التي كان يساهم فيها. ولقد استمرّ هذا العمل الذي بدأه الجيش من طرف الإدارة المدنيّة التي قامت بنشاط كبير، حيث تضاعفت معها شبكة الطرق التي تربط المقاطعات الثلاث، كما منحت الحكومة شركة باريس للبحر المتوسط ، السكك الحديدية في الجزائر حيث مدّدوها إلى 543 كلم[2].

لكي يتم تحقيق الربح والحركة الاقتصادية، كان لزاما الاهتمام بقطاع النقل لضمان سهولة وسرعة وصول المنتجات إلى الأسواق، عبر الموانئ والسكك الحديدية، لذا كان الاهتمام بدفع السكك الحديدية نحو المناطق الداخلية للجزائر لزيادة منافعها[3].

كان ديسوليي فيليكس (Dessoliers Félix) يرى بشكل عام، بأنه في كلّ دولة سواء كانت قديمة أو فتيّة، فالمسالك البحرية والبريّة والأسواق الداخلية أو الخارجيّة، مع نظام نقل مضاعف، سريع واقتصادي من شأنه التأثير على الازدهار المادي. إن نظام النقل في بلد جديد له أهميّة خاصة: " إنّ حركة التجارة في دولة فتيّة تفرض نفسها، لأنّ هذا البلد يجلب من الخارج كلّ عناصر عيشه في البداية، وفيما بعد على الأقل المواد الأساسيّة. ففي الخارج أين يتم طلب الرّجال، وفي الخارج أين يبحث عن رؤوس الأموال"[4].

---

[1] Octave Tessier, **op.cit,**p43.
[2] **Ibid**, p44.
[3] Dessoliers Félix (ancien député), **l'Algérie libre étude économique.., op.cit,** p158.
[4] **Ibid,** pp 159-160-161.

وهكذا كان يتطلّب حسب هذا الأخير؛ على البلدان الجديدة تقديم تضحيات كبيرة لتوفير مستلزماتها وحاجياتها في النقل. كما أنّه : " من وجهة نظر داخليّة، فالحاجة إلى نظام نقل جيّد، هذا يعني ضمان التدفقات الاقتصادية والماديّة المتسارعة الوفيرة "[1].

تحركت إذا إدارة الاحتلال الفرنسي باتجاه القيام بأشغال لانجاز طرق ومسالك برية معبدة. ضمن هذا التوجه يذكر حميدة عميراوي؛ بأن الجنرال فالي (Valée) حاكم قسنطينة قد تلقى مراسلة من وزير الحربية برنار (Bernard) في 10 ديسمبر 1837، تؤكد له فيها على ضرورة التفكير بإقامة إدارة بحرية عسكرية في " سطوره "، وتعبيد طرق المواصلات لربط " سطوره " بقسنطينة، واستجاب الجنرال فالي (Valée) لهذا الأمر من خلال مراسلته في 4 جانفي 1838، حيث لم يتردّد في إعطاء أوامره بوضع دراسة طبوغرافية عن المنطقة، كما استعان الفرنسيون ببعض الجزائريين لتسهيل مهمّتهم لاستعمالهم نحو منع معارضة بعض العروش لمشاريعهم[2].

كما شرع أيضا الجنرال فالي (Valée) " في تعبيد الطريق الممتد من قسنطينة إلى الكنتور (...) وواصل الجنرال قالبوا (Galbois) نفس سياسة نيقريي (Négrier)[3]، المتمثّلة في شنّ حملات عسكرية، وتعبيد الطرق (...) وهو ما حصل بالفعل إذ تعبّد الطريق الواصل بين الكونتور والحروش نهائيا مع موفّى شهر سبتمبر 1838 "[4].

اهتم الجيش الفرنسي مع تقدم احتلاله للأراضي الجزائرية، للاهتمام بالتحضير لطرق الاستعمار من خلال ما يصفه ألفريد ليقوي (Alfred Legoyt)؛ " بالأشغال الباهرة ". والنظام الجيّد للحركة بالداخل. وهكذا يرى هذا الأخير بأن؛ " السيارات بدأت في التحرك ولو ببطء في بعض المناطق، في النقاط الرئيسيّة للاحتلال مثل مابين بون (عنابه) إلى قالمة وحمّام المسخوطين، من فيليب فيل إلى قسنطينة وباتنة، الجزائر إلى المديّة، تنس أورليون فيل، وهران إلى مستغانم ومعسكر، والى غاية تلمسان "[5].

---

[1] **Ibid,** p161.

[2] حميدة عميراوي، **السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية..**، المرجع السابق، ص32.

[3] وهو قائد الحملة العسكرية التي وجّهها الجنرال فالي نحو سطورة يوم 7 أفريل 1838 ، والتي حققت مكاسب كبيرة أبرزها انضمام بعض الشيوخ الجزائريين إلى الصفّ الفرنسي مثل الشيخ السعودي بن اينال، ينظر، **نفسه**، ص33.

[4] **نفسه**، ص ص 33-34.

[5] Alfred Legoyt, **op.cit**, p6.

وفق ما يذكره هذا الأخير أيضا؛ فقد تم الانتهاء مع بداية 1844 من 1900 كلم من الطرق على الساحل، مثل ما هو في الداخل، مع وجود امتداد لمسالك ثلاثيّة ورباعيّة[1]. كما تم في 1845 " تحديد أربعة أصناف للطرقات: طرق ملكية، طرق إستراتيجية، طرق مقاطعاتيّة، طرق دوائر "[2].

رغم هذا الاهتمام المتزايد بالمواصلات في الجزائر من طرف إدارة الاحتلال والمتربول؛ إلا أن ديفوموا كليمون (Duvemois Clément)؛ كان ينتقد وضعيتها التي يرى بأنها ضعيفة وغير كافية. حيث يشير إلى أنه لا يوجد شبكة كاملة من المسالك المعبّدة في الجزائر، وينتقد في ذلك التقارير الرسمية القائلة بهذا. فلا يجب حسب ما يقوله؛ أن ينخدع القراء بهذا ويغامرون بالسفر فيها شتاء، فيجب بداية أن يستعلموا عن كلمة طريق في الجزائر، فبإمكانهم في هذا البلد أن يتوقفوا وسط الطريق لمدّة 15 يوم، ولا يمكنهم إكمال طريقهم بتأثير اثنان وثلاثون (32) واد غير مهيأة[3] .

إن هذه الوضعية حسب هذا الأخير؛ لا تنطبق فقط على مقاطعة الجزائر، بل ينطبق ذلك أيضا على مقاطعتي وهران وقسنطينة، فلا يوجد طرق مواصلات في الجزائر. إن نتائج هذه الوضعيّة تنعكس حتما على نقطتين أمن البلاد والاستعمار. فمن الناحية الأمنية فهي تشكّل خطرا كبيرا، فالبلد لم يهدأ فعليا إلى غاية الوقت الذي بإمكاننا فيه الانتقال في كلّ الاتجاهات وفي كلّ الفصول، حيث يتطلّب لضمان السير تواجد قوات مسلّحة [4].

أما فيما يخص الاستعمار فان حالة طرق المواصلات في الجزائر شيء يؤسف له، ونحن نعلنها، أنّه إذا ما استمر هذا الوضع، فان الاستعمار سيكون مستحيلا. فارتفاع أسعار الحبوب والقمح هنا في السنوات الأخيرة سببها ضعف مسالك للنقل، فلا يمكننا خفض هذه الأسعار المرتفعة دون تطوير النقل[5].

يرى كاتب مجهول أيضا ضمن هذا التوجه؛ بأن الأوروبي لا يمكنه الاستثمار إن لم يتحصّل على المسالك التي بإمكانها تصريف إنتاجه، وبالتالي تطرح إذا الحاجة إلى السكك

---

[1] **Ibid**, p6.
[2] Wahl Maurice, **L'Algérie**, op.cit p321.
[3] Clément Duvemois, **op.cit**, p187.
[4] **Ibid**, p188.
[5] **Ibid,** pp 189-190.

الحديديّة، وبذلك لا يمكنه الزراعة في المناطق الداخليّة بدونها[1]. كما يعتقد بأنه؛ " يجب تعزيز انجازها لشبكة الاستعمار المحدّدة من خلال خطوط السكة الحديديّة التي تحتل في حدّ ذاتها اتجاهات الخطوط الإستراتيجية. يجب عليها (الحكومة) إذا تنفيذ سكة الحديد في أقرب وقت ممكن، على عجل "[2].

إن تهيئة الاستعمار في الجزائر تتطلب حسب ما يقوله دي فويليد (de Feuillide)؛ تهيئة 4500 كلم من الطرق السيارة والحجرية[3]. كما يرى كاتب مجهول أيضا بأن؛ السكة الحديدية ليست ثروة بنفسها، فما هي سوى وسيلة أكثر سهولة لكي تسمح لنا بالتنقل، وبالتالي ضمان حركة المنتجات والسّلع[4]. إن إمكانيات النقل مثلما هو معروف " غير كافية، إذا لم ترتفع قدرتها، فالإنتاج الجزائري سيكون مجبرا على الانطلاق ضمن مجال جدّ محدود "[5].

من الإجراءات التي اتخذها المتربول لخدمة مصالحه على حساب المستعمرة الناشئة؛ القرار الذي اتخذ على أساسه، أنّه لا يمكن أن يكون النقل البحري بين فرنسا والجزائر إلا من خلال سفن فرنسية. بناء عليه تمّ وضع شرطة صحيّة في الموانئ الجزائرية بناء على مرسوم رئاسي في 24 ديسمبر 1850، ومرسوم إمبراطوري في 12 أوت 1853، وتمّ إرساء نظامها من خلال أمر وزاري في 23 مارس 1856[6].

2-تطور انجازات طرق المواصلات البريّة في النصف الثاني من القرن 19:

لم تبق إذا حكومة باريس؛ صامتة تماما للضغط المستمر من المستعمرة؛ حيث أعلن في 8 أفريل 1857 عن مرسوم إمبراطوري أنشأ من خلاله شبكة السكك الحديدية الجزائرية[7]. حيث أشار في مادّته الأولى إلى تأسيس شبكة سكة حديديّة في الجزائر لمقاطعاته الثلاث، والتي من شأنها مضاعفة حركة التبادل التجاري، وتصريفها نحو موانئ الشّحن لمنتجات السهول الشاسعة والممتدة من المغرب إلى حدود تونس، وكذا

[1] Anonyme, **Algérie immigrants et indigènes**, op.cit, p24.
[2] **Ibid,** pp 69-70,.
[3] de Feuillide.C, **op.cit**, p178.
[4] Anonyme, **op.cit**, p48.
[5] Clément Duvemois, **op.cit** , p194.
[6] Bernard Victor, **indicateur général de l'Algérie..**,1858, op.cit, pp 66-67.
[7] Clément Duvemois, **op.cit**, p194.

تصريف منتجات المصانع في الوطن الأم والتي ستقتحم بسرعة كلّ مناطق الجزائر، كما أنّ هذه الشبكة من السكك الحديديّة، سيساهم الجيش في عمليات انجازها وقت السّلم. إن هذه الإمكانية والأداة الجديدة من شأنها السّماح بتوسّع مساحات الحقول المرسومة للاستعمار الأوروبي في الجزائر[1].

كانت شبكة السكك الحديدية في الجزائر وفق ما يذكره النائب السابق ديسوليي فيليكس (Dessoliers Félix)؛ " تلامس المقاطعات الثلاث؛ هذه الشبكة تتكون من خط متوازي مع البحر ومن خلاله تأتي لتلتحم به خطوط عموديّة منطلقة من الموانئ الأساسيّة. لكن هذا المرسوم لـ 1857 لم يعرف انطلاق تنفيذه إلا فيما يتعلّق بخط الجزائر–وهران، وقسنطينة – فيليب فيل، عندما اندلعت ثورة 1870. في 1871 ، فمقاطعة وهران أخذت المبادرة، التي على أساسها مقاطعة الجزائر قرّرت متأخرة قليلا، بدورها، في لحظة كتابتنا، أنشأت خط سانت بارب (Ste Barbe) – تليلات إلى غاية بلعباس "[2].

تقرر خلال 1976 الشروع في انجاز ثلاثة خطوط للسكة الحديدية في مناطق: (أرزيو، سعيدة، بون، قالمة، تليلات ، سيدي بلعباس)[3]. كما سمح لاحقا قانون 18 جويلية 1879 باستئناف؛ " مسألة شبكة المنفعة العامة الجزائرية، حيث رتّب في هذه الشّبكة 20 خط (...) وفي نفس الفترة، قانون آخر لـ 19 مارس 1879 ، يرفع من 5 إلى 10 عدد الطرق الوطنيّة (...) إن الطرق العشرة (10) الوطنية المتوقعة يفترض أن تبرز تنمية 3000 كلم تقريبا "[4].

رغم هذه الانجازات يرى ديسوليي فيليكس (Dessoliers Félix)؛ بأن هذا الرقم يعد صغيرا بالطبع في بلد والذي مساحة منطقة التل لوحدها من 14 إلى 15 مليون هكتار. وضمن شرحه لهذه النقطة سعى لإجراء مقارنة بين ما أنجز في الجزائر، مع ما أنجز في المتربول؛ حيث يذكر بأنه يوجد في فرنسا 38.000 كلم طرق وطنية سنة 1888 لمساحة

---

[1] Bernard Victor, **indicateur général de l'Algérie..**,1858, op.cit, pp 65-66.
[2] Dessoliers Félix (ancien député), **l'Algérie libre étude économique..,** op.cit**,** pp 176-177.
[3] Le Général Chanzy (G.G.C, Commandant en chef des forces de terre et de mer), **Exposé de la situation de l'Algérie**, op.cit, 1875, p31.
[4] Dessoliers Félix (ancien député), **l'Algérie libre étude économique..,** op.cit**,** p177.

53 مليون هكتار؛ ليخلص لاحقا بقوله أنه: " إذا كانت الجزائر عوملت على قدم المساواة، يفترض أنّها تملك 11.000 كلم طرق وطنيّة فقط لأجل النّل "[1].

وفق ما يطرحه بورديي (Bordier) في كتابه " الاستعمار العلمي والمستعمرات الفرنسية "؛ عندما يتم الانتهاء من المشاريع المبرمجة للسكك الحديديّة في الجزائر، فإنها ستصل في المجموع إلى 3054 كلم، من ضمنها 1400 كلم تعمل مسبّقا أو تستعمل من الآن حتّى عام. وللعلم فان الحبوب والطّحين في الجزائر يمثّل 3/1 السلع من حيث مداخيل السكك الحديديّة، في حين أنّها لا تمثّل في فرنسا سوى 15/1. إن هذا يؤكد على أهميّة الفلاحة بالنسبة لسكك الحديد في هذا البلد ممّا يفرض تطويرها وتوسيعها وزيادتها[2].

إن هذه المقارنة الأخيرة التي سعى بورديي (Bordier) إلى إبرازها يفترض أن لا تغفل عند مقارنة الجزائر بالمتربول ، بإظهار مسألة هامة مفادها، أن الجزائر بلد زراعي مقارنة بفرنسا، مع ضعف النشاط الصناعي بها؛ لذا لا نستغرب سيطرة الحبوب على نشاط استغلال السكة الحديدية بها.

كان للإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والمتربول، مصالح في إنشاء ودعم مشاريع السكك الحديدية في الجزائر، لفوائدها على القطاع الزراعي خاصّة تصريف الحبوب من المناطق الداخليّة وكذا إنتاج الغابات وإنتاج المناجم، مع ما تقدّمه السكة الحديديّة لتسريع وتحضير مشاريع الاستعمار، فمن شأنها حتّى الرفع من قيمة الأراضي التي تمرّ عليها[3].

كما كانت أيضا تخفّض من تكاليف مصاريف النقل الاعتياديّة بالنسبة للدولة، ناهيك عن تخفيض تعداد القوّات العسكريّة. بالإضافة إلى أنّ أسعار اليد العاملة الأوروبيّة من شأنها أن تنخفض، بفضل سهولة الاتّصال والأسواق الجديدة التي يحدثها نقل البضائع القادمة من أوروبا، أين الأعمال المنجزة من طرف الدولة هي أقلّ تكلفة. إن استغلال السكك الحديديّة بإمكانها دفع تعويض مصاريف مشاريع الانجاز والتوسّع في خطوطها[4].

---

[1] **Ibid,** p177.
[2] Bordier.A (Dr), **op.cit**, p203.
[3] Anonyme, **Algérie immigrants et indigènes**, op.cit, p44.
[4] **Ibid**, p45.

ضمن الحديث عن الفعالية الأمنية والعسكرية للسكة الحديدية في الجزائر؛ كتب فرديناند كامبون (Ferdinand Cambon) في مؤلفه " لأجل الحكم المدني في الجزائر" يقول بان: " السكك الحديدية والتي أنشأتها الجزائر بمواردها الخالصة قد منعت، وخنقت تمرّد 1871 في بيضته. لكن هذا التمرّد عوقب، يبقى الفائدة التي يمكن جلبها من الاحتفاظ بالأراضي التي تمّ حجزها "[1].

يشير ديسوليي فيليكس (Dessoliers Félix) مجددا إلى أهميّة النقل البرّي من خلال السكك الحديديّة بالخصوص؛ والتي يرى بأنها " لم تظهر إلا في فترة متأخرة ارتبطت بالتهدئة التّامّة وفي جزء منها بالاستعمار عندما بدأت الجزائر تتحوّل إلى بلد مصدّر. فكان يفترض إنشاء طرق إستراتيجية لضمان اتصالات الجيش وعندما أخذ الاستعمار بعض القوّة، كانت الحاجة تدفع لتطويرها من خلال القدرة على حركة المنتجات، لكن الاهتمام كان متّجها في البداية نحو تلبية الحاجيات الاستعجاليّة للمراكز التي تمّ إنشاؤها"[2].

امتدح موريس وحل (Maurice Wahl) الأعمال المنجزة في طرق المواصلات بعد خمسين سنة من الاحتلال تقريبا؛ من خلال تأكيده بأننا أصبحنا في 1879 نلاحظ طرق مثلما هو متواجد في المتربول؛ " طرق وطنيّة، طرق مقاطعاتية، مسارات للمواصلات الكبرى، مسارات للمنفعة العامة. فشبكة الطرق الوطنية تشمل 2983 كلم، 1559 في مقاطعة الجزائر، 819 في التي هي بوهران، 605 في التي هي بقسنطينة. الطرق المقاطعاتيّة مصنّفة في 1.316.020 متر، المسارات الكبرى للمواصلات 4.982.328 متر، المسارات ذات المنعة العامة كانت 1.298.921 متر. التنمية الإجمالية تمثل إذا طول 10.579.921 متر ". إن هذا التصنيف قد رفع في 1879 من 5 إلى 10 عدد الطرقات الوطنيّة[3].

لست أدري هنا؛ لما رغب موريس وحل (Maurice Wahl) في استعمال وحدة المتر، لإظهار طول شبكة النقل في الجزائر المنجزة من طرف الفرنسيين، أم أنها الرغبة في تضخيم الأرقام لإبراز ما يعتبره الفرنسيون تقدم وانجازات حضارية في الجزائر.

---

[1] Cambon Ferdinand, **op.cit**, p16.
[2] Dessoliers Félix (ancien député), **l'Algérie libre étude économique..,** op.cit**,** pp 174-175.
[3] Wahl Maurice, **L'Algérie**, op.cit, p322.

كان نظام هذه الطرقات يشكل حسب وصف هذا الأخير؛ " شريان كبير يمتد مواز للساحل من حدود تونس إلى حدود المغرب، ليلتحم مع النقاط الرئيسية من جهة فيليب فيل، بجاية، الجزائر، مستغانم، أرزيو، وهران. وينفصل عنه خطوط توغّلات نحو الداخل إلى غاية بسكرة ، بوسعادة، الأغواط، وجيري فيل (Gery-ville) ، ومن ضمن هذه الطرقات الوطنيّة العشرة، أربعة فقط تمّ الانتهاء منها " [1].

يبرز ألفريد ليقوي (Alfred Legoyt)؛ في دراسته حول " الاستعمار المدني والعسكري في الجزائر "، بأن خطوط الاتصال الكبيرة والتجارة والأكثر إتباعا كانت "تذهب طبيعيّا من الشمال نحو الجنوب؛ والمتعلقة بالقالة وبون نحو تبسة وواحة سوف؛ ومن فيليب فيل إلى توقرت عبر قسنطينة باتنة، القنطرة وبسكرة؛ من سطيف ومجّانة إلى بني ميزاب من خلال بوسعادة والأغواط؛ من مدينة الجزائر البليدة والمديّة لمختلف النقاط في الغرب؛ من وهران وتلمسان بالخصوص نحو الداخل، ودائما نحو اتجاه بني ميزاب ومن هناك إلى تمبكتو (...) الاتصالات العرضية كانت اثنان؛ من حدود المغرب إلى التي بمدينة تونس في الشمال، من خلال تلمسان، وهران، الجزائر، سطيف، قسنطينة، وخط الجنوب الذي يتبع القافلة الكبيرة لحجّاج مكّة "[2].

إن هذه الانجازات في ميدان النقل البري قد سمحت للسلطة الفرنسية: " بالتحكّم في البلاد بقوات صغيرة نسبيا، منع أو قمع الثورات بطريقة فورية "[3]. كما أنجزت خطوط السكة الحديدية في الجزائر بطريقة تسمح بربط؛ " أهم المدن والموانئ والهياكل الرئيسية الاقتصادية بمختلف مراكز الإنتاج سواء الفلاحيّة أو المنجميّة "[4]. وهي مثلما تصفها السيدة ديفو (Mme Dufaux)؛ أصبحت تنقلك في بضعة ساعات إلى أماكن كنّا نصلها سابقا في أسابيع سيرا[5].

أبرز جاكوب دي نوفيل (Jacob de Neufville) في مؤلفه " ملاحظات بقلم الرصاص موجهة للجمعية الجغرافية والتجارية في باريس "؛ بأن مدينة الجزائر تربطها

---

[1] **Ibid.**
[2] Alfred Legoyt, **op.cit**, p4.
[3] Wahl Maurice, **L'Algérie** , op.cit, p324.
[4] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص141.
[5] Mme Dufaux.G, **En Algérie**, typographie A.Taftiu-Letort, Lille, 1892, p87.

السكك الحديدية بالشرق والوسط مع القارة الإفريقية نفسها. ليسترسل لاحقا بالحديث عن الداخل، وانعكاسات ذلك على الحركة الاقتصادية في البلاد؛ بتأكيده أننا مددنا سكك الحديد نحو بسكرة وتقرت مما أدّى بتوقف تجارة القوافل فماعدا حركة العبور التجاري مع السودان التي ستعمل بها القوافل والتي أصبحت تنتمي إليها من خلال عين صالح عوضا عن المرور من غدامس وطرابلس، كما أنّ سكة حديدية تعمل بدورها مابين قسنطينة وباتنة[1].

يعلّق الملازم لويس ساي (Luis Say) حول مسألة ربط المواصلات باستغلال ثروات الجزائر، وكذا أهمية السكة الحديدية بقوله : " نحن ندرك بسرعة أهميّة الخطوط الكبيرة للسكك الحديديّة العمودية، للتّوغل في الداخل، قاطعة كلّ المنطقة، مستنزفة كلّ الثروات: للمحاصيل؛ المعادن، الحطب، الحلفاء، القطعان، وتوصل الكل إلى موانئ الساحل. نحن نملك موانئ رائعة: أرزيو، شرشال، بجاية، و بون الذي كلّف 8 مليون، وفيليب فيل الذي كلّف 16 مليون، والجزائر الذي كلّف 52 مليون؛ ووهران 19 (...) كل الأراضي التي أصبحت متاحة للاستعمار فهي بفضل سكك الحديد "[2]. والجدول الموالي يبرز تطور السكة الحديدية في الجزائر خلال الفترة (1862-1899).

جدول رقم 59: تطور طول السكة الحديدية في الجزائر 1862-1899.

السنوات	**1862**	**1867**	**1868**	**1869**	1870	**1871**	**1876**	**1877**
الطول	49	51	182	222	395	513	601	688
السنوات	**1878**	**1879**	**1880**	**1881**	**1882**	**1883**	**1884**	**1885**
الطول	705	1153	1154	1373	1864	1595	1721	1810
السنوات	**1886**	**1887**	**1888**	**1889**	**1890**	**1891**	**1892**	**1899**
الطول	2019	2188	2562	2806	2817	2861	2905	2905

الوحدة (كيلومتر)

المصدر: G.G.A**, Notice sur les chemins de fer Algériens**, imprimeur du Gouvernement général, Alger, 1900, pp 4-5.

[1] de Neufville Jacob, **op.cit**, pp 9-11.
[2] Say Louis (lieutenant de vaisseau), **op.cit** , pp 12-13.

بلغ طول السكة الحديدية للصالح العام في الجزائر 3192 كلم سنة 1907، لتعرف زيادة سنة 1908 قدرها 45 كلم وتصبح 3237 كلم. كما أن مداخيل السكك الحديدية من طرف المسافرين قد حققت في كلّ الشبكات 11.770.524 فرنك سنة 1907 ؛ لترتفع إلى 13.402.460 فرنك سنة 1908[1]. أما طول السكة الحديدية ذات المنفعة العامة بلغت 3318 كلم سنة 1913. والمداخيل المحصّلة من المسافرين في مختلف الشبكات كانت 18.700.338 فرنك؛ بزيادة قدرها 296.658 فرنك عن سنة 1912 مع أن طول الشبكة كان نفسه[2].

أما بخصوص الشركات العاملة في السكك الحديدية في الجزائر فهي:

1- **شركة باريس ــ ليون ــ الحوض المتوسط** (compagnie Paris-Lyon-méditérannée).

2- **شركة بون ــ قالمة** (compagnie Bone-Guelma) .

3- **شركة الشرق الجزائري** (compagnie de l'est-Algérien).

4- **شركة الغرب الجزائري** (compagnie de l'ouest-Algérien) .

5- **الشركة الفرنسية الجزائرية** (compagnie Franco-algérienne) .

6- **شركة مكتة الحديد** (compagnie de Mokta-el-Hadid)[3] .

بلغ حجم المداخيل لهذه الشركات إجمالا من 1872 إلى غاية 1898، فيما يتعلق باستغلال منافع هذه الشبكة للسكة الحديدية في الجزائر مبلغا قدره 382.914.251.59 فرنك[4]. ويمكننا إبراز المداخيل الخاصّة بكل شركة بمفردها خلال هذه الفترة من خلال المعطيات الإحصائية التالية:

1- شركة باريس ليون- المتوسط (34.503.358،15 فرنك).

2- شركة بون-قالمة (147.852.911،43 فرنك).

3- شركة الشرق الجزائري (134.205.073،16 فرنك).

---

[1] Jonnart.C (G.G.A), **op.cit,** p228.
[2] Lutaud.CH (G.G.A), **op.cit**, p261.
[3] G.G.A**, op.cit**, pp 7-8-9.
[4] **Ibid**, p13.

4- شركة الغرب الجزائري (37.703.432 فرنك).

5- الشركة الفرنسية-الجزائرية (28.649.476،85 فرنك)[1].

إن مداخيل السكك الحديدية التي ارتفعت إلى 27.037.000 فرنك في 1881، قد عرفت انخفاضا إلى 26.445.000 فرنك في 1892، والى 22.951.000 فرنك في 1893[2].

كما تحدث أيضا فيليكس ديسوليي (Félix Dessoliers) عن قانون 19 ديسمبر 1900، الخاص بالسكة الحديدية في الجزائر، غير أنه حسب هذا الأخير " لم يهتم بتاتا سوى بالقسم المالي لمسألة السكك الحديدية "[3].

3-مشروع طريق السكّة الحديديّة العابرة للصحراء:

يشير ديسفوسي ادموند (Desfossés Edmond)؛ في مؤلفه " قضية المشرق، المسألة التونسية وشمال إفريقيا انجلترا- فرنسا- ايطاليا " بأنه؛ " في الفترة التي كنّا فيها نكتب هذا التقرير(1881)، ثلاثة مهمات استكشافية ذهبت من الوسط، الشرق وغرب الجزائر، للبحث إذا لم يكن ذلك ممكنا بأن يتم وضع خط حديدي عبر الصحراء إلى غاية السودان"[4].

كان الطول المتوقع للخط الحديدي العابر للصحراء حسب بونيفون (Bonnefon) هو 4800 كلم[5]. فالمسافة من بسكرة إلى أغاديس (Agadès) بطول 2400 كلم، على ستّة مقاطع من 400 كلم أو ستّة سنوات من الانجاز. وتعداد القوّة البشرية والحيوانية

[1] **Ibid**, pp 12-13.
[2] Dessoliers Félix (ancien député), **l'Algérie libre étude économique**.., op.cit, p17.
[3] de Solliers.F (ancien député délégué financier**), La question des chemins de fer d'intérêt général dans la nouvelle organisation administrative et finançaires de l'Algérie**, imprimerie orientale Pierre Fontana et compagnie, Alger, 1901, p8.
[4] Desfossés Edmond, **Affaire d'orient, la question Tunisienne et l'Afrique septontrionale Angleterre- France- Italie** , Challamel Aîné éditeur, Paris, 1881, p6.
[5] Bonnefon.E.L, **le transsaharien par la main-d'œuvre militaire étude d'un tracé stratégique et commercial**, imprimerie militaire Henri Charles-Lavauzeld, Paris et Limoges, 1900, p 19.

المتوسطة الضرورية لاستغلال خط بسكرة إلى أغاديس يتطلّب؛ 153 ضـــابط و 3435 رجلا من ضمنهم 144 أهليا، و 770 حيوان موزعة إلى 600 جمل و 170 حصانا[1].

أما فيما يتعلّق بالتكلفة المالية للمشروع، فمن خلال جدول مصاريف المـــشروع فيمـــا يتعلّق بمصاريف الموظّفين، فانّ تكلفة الكيلومتر الواحد تقدّر بـــ 11.289 فرنـــك. أمـــا بالنسبة لتكلفة مصاريف الكيلومتر الواحد المتعلّقة بالوسائل الماديّة للمشروع فتقـــدّر بـــــ 31.509 فرنك، ومجموع المـــصاريف الماديـــة هـــو 75.621.793 فرنـــك[2]. ويمكـــن استعراض مصاريف المشروع جزئيا وكليّا من خلال ما يلي:

مصاريف الموظفين : 22.101.110 فرنك.

المصاريف الماديّة : 75.621.793 فرنك.

مجموع المصاريف: 97.722.903 فرنك[3].

يتناول كاستري هنري دي لاكروا (Castries Henry de la Croix)، فـــي كتابـــه "المسألة الصحراوية والسكة العابرة للصحراء "، تفاصيل فشل انجاز هذا المشروع الضخم لإدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر والمتربول، من خلال قوله بأن السكة الجديدة بعد ما تمّ الاعتراف بها، كوسيلة حقيقية لتوغلنا الصحراوي، " لم يتم إنـــشاؤها.فهـــذه المـــسألة المتعلّقة بالصالح العام فشلت فـــشلا ذريعـــا أمـــام المنافـــسات البومـــة (des rivalité clochers)، فكل من المقاطعات الثلاث الجزائرية لم تقبل التزحزح من مطالبتها امتلاك قيادة الخط العابر للصّحراء المستقبلي "[4].

من خلال إقدامها على احتلال " توات " وتوقيع معاهدة 1845 والتوصل إلـــى اتفـــاق 1890. فان الإدارة الاستعمارية في الجزائر؛ كانت تهدف من خلال تحرّكاتها جنوبا فـــي الصّحراء، للإقفال على توات و قورارة وتيديكات في مناطق نفوذها[5].

---

[1] **Ibid,** pp 162- 163.
[2] **Ibid,** pp 189-191.
[3] **Ibid,** p192.
[4] de la Croix Castries Henry, **Questions sahariennes et transsahariennes,** imprimerie A.Burdin, Angers, 1902, p4.
[5] **Ibid**, pp 18-21.

4-النقل البحري الساحلي والخارجي:

ظهرت أهميّة النقل البحري منذ بداية الحملة في 1830، بسبب أنّ حامية الجزائر وجدت نفسها معزولة عن العالم الإسلامي، وممزّقة بالحرب، بحيث كان غير ممكن ضمان التموين بمختلف السّلع الغذائيّة، بالنسبة لقوات الاحتلال أو المهاجرين إلا بكميات قليلة، وبالتالي كانت الحامية مضطرّة لطلب ما تحتاجه من خلال الواردات البحريّة[1].

يذكر جاكوب دي نوفيل (Jacob de Neufville)؛ بأنّ نائب فرنسي معروف لدى رئيس بلدية الجزائر كتب سنة 1863 قائلا: " يجب أن يكون هناك نهر حديدي ليصبح نيل الجزائر، يجب على الناقلات البخارية أن تجلب إلى مينائكم الكنوز الطبيعية للأطلس الصغير والكبير، خلال بضعة أيام، أنا جريء بما فيه الكفاية لكي أتوقع، بحتميّة أنّ أن يخترق نهركم القاطرة الصحراء لكي يتقدّم على وديان السنغال، نهر ماء فرنسي حقيقي؛ لكن فلنترك السنوات تقوم بعملها.."[2].

وفق ما يشير إليه أيضا ديسوليي فيليكس (Dessoliers Félix)؛ فان اللّجنة الإفريقية سنة 1833، قد استنتجت بأنّه يجب أن: " يحفظ للسفن الوطنيّة نقل البضائع مابين فرنسا والجزائر وأن لا يوافق للسفن الأجنبيّة إلا لأجل نقل منتجات الدول التابعة لها. هذا الإجراء حسب قولهم، يمنح حركة أكبر بكثير لفرنسا في تجارة السلاح ، ويمنح كنتيجة، إمكانية زيادة ومضاعفة العمل في ورشات البناء"[3].

إن هذا الأمر تمّ تطبيقه عمليا من خلال البرنامج المتضمّن المناشير الجمركيّة لحكومة لويس فيليب (Louis-Philippe) خاصّة المتعلقة بـ 16 ديسمبر 1843 والتي أشارت في مادّتها الأولى إلى أنّ: " النقل مابين فرنسا والجزائر لا يمكنه أن يتم إلا من خلال بواخر فرنسيّة ما عدا في حالة الطوارئ والحالة المطلقة لمصلحة عموميّة ". أما المادة الثانية من نفس المنشور فقد أشارت إلى : " أنّ الملاحة الساحليّة من ميناء لآخر في

[1] Dessoliers Félix (ancien député), **l'Algérie libre étude économique.., op.cit,** p174.
[2] **Ibid,** pp 5-6.
[3] Dessoliers Félix (ancien député), **l'Algérie libre étude économique.., op.cit,** p163.

الجزائر بإمكانها أن تتم من خلال سفن فرنسية ومن خلال السفن الخشبيّة (sandales) الجزائرية، والى غاية أن يكون هناك أمر آخر، من خلال سفن أجنبيّة "[1].

قدم الأميرال ريقولت دي غرينويي (Rigault de Grenouilly) ضمن تقريره للإمبراطور، حول مرسوم 16 أكتوبر 1867، ظروف إقرار نظام الملاحة الساحليّة في برنامج اللّجنة الإفريقية؛ حيث رجع إلى فترة بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر، من خلال قوله بأن هذا: " التشريع قد قدم استثناء، لصالح الملاحة الساحليّة الجزائرية حسب شروط مفروضة في فرنسا على التجارة البحريّة، والمتعلّقة بجنسيّة المالكين، القباطنة، الأطقم، فالإدارة قدّمت نداء عبثا للبحارة الفرنسيين لإنشاء الملاحة الساحليّة الضّروريّة لنقل السّلع المستوردة من فرنسا إلى الجزائر والتي يفترض أن يعاد إرسالها نحو الموانئ الأخرى للمستعمرة "[2].

لقد أبرز ديسوليي فيليكس (Dessoliers Félix)؛ بأنه لغاية اليوم فان؛ " الحاكم العام للجزائر يحافظ أيضا، وفقا للمادة السادسة من قانون 19 ماي 1866، على حق السّماح للسفن الأجنبية للقيام بالملاحة الساحليّة مابين موانئ الجزائر. هذه الحماية لملاحة السّلع من طرف المتربول تمّ تدعيمها من خلال إنشاء رسوم خاصّة تضرب السفن الأجنبيّة (...) فالسّفن الأجنبيّة الداخلة إلى كل ميناء جزائري تدفع رسم 4 فرنك للطن. هذا الرسم له ثقل كبير على البضائع المنقولة من بلدان مجاورة تماما للجزائر، مثل اسبانيا وايطاليا، أين الشحن يتراوح مابين 8 و 16 فرنك للطن الواحد "[3].

كما قدم هذا الأخير؛ معطيات إحصائية تتعلق بحركتي الشحن والتفريغ في الموانئ الجزائرية لسنة 1878؛ حيث يذكر بأن: " حركة الملاحة عند الدخول شكّلت 4046 سفينة بحمولة 1.354.800 طن. ضمن هذه الحمولة فالقادمة من فرنسا كانت تشكّل نحو 840.961، والحمولة المتعلّقة بالأجنبي نحو 513.922 ، ففرنسا أخذت إذا 62% من الحمولة الإجمالية. عشرة سنوات بعد ذلك، في 1887، فحركة الملاحة الداخلة كانت تمثل بـ 4760 سفينة، بحمولة مجموعها 2.465.916 طن، من ضمنها 2231 سفينة فرنسية

[1] **Ibid,** p164.
[2] **Ibid,** p165.
[3] **Ibid**.

بحمولة 1.492.539 طن. فرنسا أخذت أيضا قسما يساوي تقريبا في الحمولة الإجمالية %60 "[1].

تشكّل الموانئ البحرية للجزائر، وفق عرض الحاكم العام المدني للجزائر جول كامبون؛ "الوسيلة الوحيدة للاتصال مابين المستعمرة والمتربول وبقيّة العالم، فهي تمثّل إذا من وجهة نظر التنمية التجارية ذات أولويّة "[2].

تمّ إنشاء عدد كبير من الموانئ في الجزائر، حيث يوجد على مسافة 1200 كلم من السواحل البحرية 22 ميناء كبير أو صغير[3]. ففي مقاطعة الجزائر لوحدها نجد ثمانية موانئ(8) هي: تنس، قورايا، شرشال، تيبازة، الجزائر، دلّس، ميناء قايدون، تيقزيرت. حيث بلغ وزن الحمولة المسجّلة بها 6.040.285 طن[4] سنة 1894. وفي مقاطعة وهران يوجد ستّة (6) موانئ هي: نمّور، بني صاف، مرسى الكبير، وهران، أرزيو، مستغانم؛ حيث بلغ وزن الحمولة المسجّلة في نفس السنة 2.665.387 طن[5].

أما في مقاطعة قسنطينة فنجد بها أيضا ثمانية (8) موانئ هي: بجاية، جيجل، القل ، ستورا، فيليب فيل، هيربيون (Herbillon)، بون، القالة؛ حيث بلغ وزن الحمولة المسجّلة بها 2.909.793 طن[6] سنة 1894. أما مجموع الحمولة المسجّلة في مجموع الموانئ الجزائرية فوصل 11.614.465 طن خلال سنة 1894[7].

من خلال ما سبق ذكره؛ يتّضح مدى أهميّة قطاع المواصلات بمختلف أنواعها في خدمة مصالح الاحتلال الفرنسي في الجزائر؛ بالنّظر للمنافع التي يقدّمها في عمليّة التوسع وتقدم القوات العسكرية، وكذا المزايا التي ساهم بها في دعم مشاريع الاستعمار في البلاد وتحوّل الجزائر إلى منطقة تجارية مرتبطة باقتصاد المتربول.

---

[1] Dessoliers Félix (ancien député), **l'Algérie libre étude économique..,** op.cit**,** pp 167-168.
[2] Cambon Jules (G.G.A), **op.cit**, p204.
[3] **Ibid**.
[4] بدون احتساب موانئ قورايا، بور قايدون، تيقزيرت.
[5] بدون احتساب ميناء هيربيون (Herbillon).
[6] بدون احتساب ميناء هيربيون (Herbillon).
[7] **Ibid**, p205.

رابعا) تشجيع الهجرة الأوروبيّة للجزائر ودعم سياسة الاستيطان:

من أجل فهم ظاهرة الهجرة الأوروبية نحو الجزائر وسياسة الاستيطان مع بداية الاحتلال الفرنسي، يجب الإشارة إلى المناخ التي كانت عليه أوروبا في تلك الفترة، لكونه العامل الأساس المؤثر في هذه الموجات التي شهدتها الجزائر بالخصوص خلال القرن التاسع عشر. إن هذا الكلام لا يسقط فكرة وجود إستراتيجية استعمارية فرنسية، لدعم هذه الأمواج البشرية المتدفقة نحو المستعمرة الجديدة، بما يخدم مصالح الدولة الفرنسية ومشروع الاحتلال في حدّ ذاته.

يعتبر القرن التاسع عشر بالنسبة لأوروبا فترة التطور والازدهار الاقتصادي والصناعي والتجاري، حيث كانتا كل من فرنسا وبريطانيا القطبين الأساسيين في هذه المعادلة، في حين كانت ألمانيا قبل وحدتها في 1870 مجرد بلد زراعي، كما كان الصراع على الزعامة بين هاذين القطبين قد تجاوز حدود القارة الأوروبية ، نحو المستعمرات البعيدة، رغبة منهما في تكريس هيمنتهما على المناطق الجديدة[1]. فأصبح بذلك للدولتين البريطانية والفرنسية، إمبراطوريتين استعماريتين في ما وراء البحار، شكلت موارد ضخمة خدمة لاقتصادهما، مثلما شكلت أيضا متنفسا لمشاكلهما الاجتماعية وأزماتهما الداخلية.

1-إستراتيجية إدارة الاحتلال الفرنسي في دعم هجرة الأوروبيين للجزائر:

رغم تحفظات القادة العسكريين في البداية، انتهجت إدارة الاحتلال الفرنسي، سياسة قائمة على تشجيع هجرة الأوروبيين إلى المستعمرة الفرنسية في شمال إفريقيا. ففي تقرير اللّجنة الخاصّة المعيّنة من طرف الملك في 7 جويلية 1833، ورد بأن: " نظام الطرد العنيف للأهالي، يعني احتلال الأرض تلقائيا، وهو ما عجّل في تزايد السكان الأوروبيين حسب التقديرات المقترحة وهي التي نودّ أن نراها باستمرار في احتلالنا لإفريقيا (الجزائر) "[2].

أشار دوفيرجي (Duverger)؛ ضمن دعمه لفكرة التشجيع على الهجرة الأوروبية نحو الجزائر بأنه: " إذا ما أردنا نقل الحضارة إلى الحامية والحصول من أرض إفريقيا على

[1] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**، المرجع السابق، ص61.
[2] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص55.

الثروات التي تخبّؤها، يجب بالتّأكيد القيام بنداء للأوروبيين، لأنه من خلال احتكاك هؤلاء بالأهالي يمكن للحضارة أن تتبت "[1].

إن الإشكالية التي يطرحها هذا الأخير، والتي يراها الأكثر أهمية في نظـــام الاحـــتلال التام للحامية وكذا ما يصفه بالتحضّر المتدرّج للأهالي مفادها: " كيف يمكننـــا أن نفعـــل لجلب سكان أوروبيين، كيف يمكن العمل للدفاع من خلال ضمان أمنه ومنحـــه الوســـائل لاستكمال المهمّة؛ كيف يمكن أن نحكمه لكي نجعله سعيدا ومزدهرا؟ ". حيث يذكر بـــأن أكثر من عشرون ألف أوروبي، لغاية الآن، قد ذهبوا إلى الجزائر[2].

أما بخصوص مسألة القدوة (l'exemple)؛ فقد حاول دوفيرجي (Duverger) التعليق عنها بقوله: " هذه الوسيلة القوية للحضارة، هي الوحيدة التي هي تحـــت تـــصرّفنا (...) يمكن الاستفادة من استعمالها إلا في الحقول (...) فلنهتم أوّلا بالأمن "[3].

لم تكن الهجرة نحو الجزائر عملا عشوائيا، حيث كانت هناك أطراف وراء تـــشجيع وتنفيذ هذه الهجرة الأوروبية، حيث اعتمدت على نظرية المجال الحيوي[4]. ومنذ أخـــذت الدولة الفرنسية على نفسها التشجيع على الهجرة والاستيطان من خلال توجيه النـــداءات إلى مواطني أوروبا عموما ترغيبا لهم في التوجه إلى الجزائر بدل التوجه إلى أمريكـــا، أخذت أفواج المهاجرين تتوالى على الجزائر، من فرنسيين وأســـبان وايطـــاليين وألمـــان وسويسريين ومالطيين...الخ. وكان عدد الفرنسيين يقل أحيانـــا أو يتـــساوى مـــع عـــدد الأوروبيين الآخرين، وقلما ارتفع عليه[5].

قد نتساءل عن مبررات وجود معمرين أوروبيين ضمن المعمرون الذين هاجروا مـــن أوروبا إلى الجزائر؛ فللإجابة على هذا التساؤل يجب أن نعرف ظروف فرنسا في تلـــك الفترة وخاصة خلال القرن التاسع عشر وفي 1830، حيث أن فرنسا لم تكن تملك الكثافة السكانية التي من خلالها يمكن دفعها نحو الجزائر، بسبب عدة عوامل ترتبط بمـــا خلفتـــه الثورات من خسائر بشرية وكذا الحروب النابليونيـــة، يـــضاف إلـــى ذلـــك الحمـــلات

---

[1] P.D. Duverger , **op.cit,** p6.
[2] **Ibid.**
[3] **Ibid,** p8.
[4] حميدة عميراوي،**السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية..**، المرجع السابق، ص54.
[5] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص 78-79.

الاستعمارية التي استنزفت شبانها، وبالتالي كان ضروريا على السلطة الفرنسية الاستعانة بالعناصر الأوروبية غير الفرنسية لتعمير الجزائر[1].

لكي تضمن نجاح هذه العملية، قامت السلطات الفرنسية بحملة دعائية واسعة موجهة نحو الأوروبيين، لتشجيعهم على الهجرة نحو الجزائر، مع استخدام العديد من المغريات، حتى التي لا تمت للأخلاق بصلة مع مختلف الوعود بتقديم الدعم لهم[2]. بما في ذلك استخدام الوعود الكاذبة والتغرير ببعض الأوروبيون، لإقناعهم بالقدوم إلى الجزائر التي وصفت لهم مثل كاليفورنيا في الو.م.أ.

مما يجب الإشارة له في هذا الموضوع، هو عدم الاستغراب من استغلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة لمثل هؤلاء المهاجرين، حتى أن معظمهم كانوا من الفقراء والبطالين، والمغضوب عليهم وغير الخبراء بشؤون الفلاحة. كان أغلبهم من شواطئ البحر المتوسط الجنوبية[3].

في الواقع لقد تفطن الفرنسيون منذ بداية سنة 1831، لهذا النقص والعائق والمتمثل في عدم كفاية المعمرون لتغطية هذا العجز بمفردهم، لذا صدر قانون 9 مارس 1831 الذي سمح بتكوين فرق اللفيف الأجنبي خارج التراب الوطني الفرنسي، وكان لهذا الإجراء الأثر في تشجيع الهجرة نحو الجزائر وتزايدها من بينهم الألمان، لانخراط عدد لا بأس به منهم في الفرق العسكرية الفرنسية، وكان معظمهم من المغامرين واللاجئين أو المجرمين الفارين من العدالة خوفا من القصاص[4].

كانت مقولة الماريشال كلوزيل (Clauzel) إلى الأوروبيين في الجزائر، خير تعبير لسياسة دعم هجرة الأوروبيون للجزائر واستعمارها؛ والتي كانت بمناسبة تقلّده لمنصب حاكم عام في الجزائر في 10 أوت 1835، ومما جاء في كلامه: " لكم أن تنشئوا من المزارع ما تشاءون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها، وكونوا على يقين بأنّنا سنحميكم بكل ما نملك من قوّة (...) وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد

---

[1] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**، المرجع السابق، ص63.

[2] **نفسه.**

[3] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص79.

[4] عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**، المرجع السابق، ص 67-68.

وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي واستقر في أمريكا منذ بضعة قرون"[1].

سعت الإدارة الاستعمارية إلى إضعاف الشعب الجزائري من خلال مضاعفة تعداد الأجانب باستمرار، بفضل مساندة الجيش الفرنسي[2] الذي كان يقدم الدعم والمساندة لهؤلاء المعمرين من خلال حراستهم أو التغطية عن تجاوزاتهم في حق الأهالي المسلمين.

بعد احتلال الجزائر العاصمة سنة 1830، وقعت مناقشات في الجمعية الوطنية الفرنسية وكذا بين السلطات الإدارية ورجال السياسة، حول مستقبل الاحتلال الجديد، حيث برزت العديد من الآراء المتعارضة. وكان بيجو و كلوزيل قد أبديا آرائهما في ذلك، في أن يجعلا من " الجزائر مكان تجمع البؤساء والمضايقين، فاقترح أن يجعل من سهل متيجة مستودع تسوّل أوروبا، محميّا من السكان الأهالي بجدار " [3].

صرح الماريشال كلوزيل (Clauzel) في غرفة النواب سنة 1832، بأنّه خلال عشرون سنة، فالمستعمرة ستحصل على 10 ملايين ساكن، هذا يعني 500.000 في كلّ سنة. يفترض أن تمثّل اليوم (1838) 2 أو 3 مليون ، لكن الأرقام تكذّب ذلك[4]. وان اعتمدنا على التموين للمستعمرة من فرنسا فسيخلق ذلك مشكلة في حالة حرب مع أوروبا للتموين اليومي للمستعمرة. فالاستعمار يكون من قبل أنصار إفريقيا في إفريقيا. يلزمنا شعب للهيمنة على البلاد ومقاومة الأجنبي وقت الحرب، حسب حسابات الماريشال كلوزيل (Clauzel) في 1832، فالجزائر يفترض أن تعتمد على 6 ملايين مستوطن[5].

يعتقد أميدي ديسجوبير (Amédée Desjobert)؛ بأن عدد الأوروبيين في الجزائر هو 65 ألف من بينهم 2337 فلاح. حاليا قواتنا الأوروبيّة والأهليّة ارتفعت إلى 90.000؛ والسكان الأوروبيين في 1844 هم 65 ألف نفس. يجب أن يكون هناك في الجزائر (إفريقيا) من أربعة إلى خمسمائة ألف فلاح لتغذية 155.000 غير مزارعين. إن هؤلاء السكان الأوروبيين اللّذين يتم إبرازهم كمؤشّر تقدّم ما هم إلا سكان طافين (flottante)،

---

[1] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 80.
[2] **نفسه**، ص 82.
[3] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص25.
[4] Amédée Desjobert, **L'Algérie en 1838**, op.cit, p130.
[5] Amédée Desjobert, **L'Algérie en 1844**, op.cit, pp 99-100.

والذي وجودهم مرتبط بالجيش، على الحكومة أن تجد الوسائل التي ترفع عدد المزارعين[1].

شكّل الاستيطان الحل الثاني إلى جانب القوّة العسكرية، لتحقيق أهداف الاحتلال الفرنسي في الجزائر وقهر السكان الجزائريين وإخضاعهم لهذه السلطة الجديدة، وفي هذا الأمر يقول لامورسيير (Lamoricière) : " من أجل تحقيق هذا الهدف، لا بدّ من الاستعانة بالمعمّرين الأوروبيين، وذلك أننا لا نستطيع على أية حال أن نثق ثقة تامة بالأهالي. فهؤلاء سيغتنمون أول فرصة ليثوروا ضدنا. فإخضاع العرب لسلطتنا إن هو إلا مرحلة انتقالية ضرورية بين حرب الاحتلال والفتح الحقيقي، والشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل أن نتمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر هو إسكان هذه البلاد بمعمّرين[2] مسيحيين يتعاطون الزراعة (...) ينبغي أن نبذل جميع المساعي لترغيب أكبر عدد ممكن من المعمرين في المجيء فورا إلى الجزائر[3]، وتشجيعهم على البقاء فيها بإقطاعهم الأراضي فور وصولهم "[4].

كما يدعم القائد العسكري " مارتنبري " والذي سيصبح واليا عاما للجزائر، هذا التوجه لاحقا، من خلال قوله: " يمكن أن يستتب الهدوء وأن يدوم بعض الوقت، باستنزاف الأهالي وإفقارهم. ولكن ذالك وحده لا يكفي، بل لابد من إدخال عناصر جديدة من السكان، وإخضاع الأهالي للوافدين الجدد، وبذلك يمكن تحقيق السيطرة الكاملة على المناطق المحتلة. وبعبارة [5] مختصرة، فهذا يتحقق عن طريق الاستيطان "[6] .

أشار ألفريد ليقوي (Alfred Legoyt) بأنه؛ رغم حركات التمرّد مع نهاية 1845، فالهجرة الأوروبية لم تتوقف عن القدوم للجزائر. وفي 30 ديسمبر الأخير فالسكان الأوروبيون ارتفعوا إلى 91 ألف ساكن وفي 31 ديسمبر1845 ارتفع السكان الأوروبيون إلى 95.321 نسمة. يتقدّمهم الفرنسيون بـ 47.000، والأسبان بـ 22.000 ساكن، ثمّ

---

[1] **Ibid**, pp 101-102.

[2] يقصد بكلمة معمّر، كل من أتى إلى الجزائر بنيّة الاستيطان، والمدنيون الأوروبيين يشكل عام الذي سكنوا الجزائر واستقرّوا بها خلال فترة الاحتلال الفرنسي. ينظر، مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 86.

[3] عندما كتب لامورسيير هذه العبارات لم يكن في الجزائر سوى أقل من مائة ألف معمّر. ينظر، **نفسه.**

[4] **نفسه.**

[5] مصطفى الأشرف، المرجع السابق ، ص 86.

[6] **نفسه**، ص ص 86- 87.

الايطاليين 7500، والمالطيين 7200 بدرجة أقل فالألمان 3500 والسويسريين 2000 ، فالانجليز 500...الخ[1].

تم بعد قيام الجمهورية في 1848، ترحيل أعداد كبيرة من العمال والبرجوازيين والمتمردين إلى الجزائر[2]، كان ذلك نتيجة للمحاكمات المعلنة في 1848 و 1851 بالخصوص، من طرف المحاكم الفرنسية[3]. واستفاد هؤلاء من الدعم والأراضي التي وزّعت عليهم[4]، في هذا الوقت كان هناك هجرة عكسية، فبينما كان الأوروبيون يفدون إلى الجزائر أفواجا، كان الجزائريون يهاجرون من مدنهم[5] .

لقد وجد الأوروبيون التسهيلات للإقامة وبناء حياة جديدة في الجزائر، حيث وجدوا الأرض والأمن والمعدات، وكانت السلطة الفرنسية توفر لهم كل أسباب العمل في أول الأمر بأسلوب مغر. فلمدة ثلاث سنوات لا يدفع المهاجر الضرائب ولا يرد سلفه نقدية، كما كان يجد الطرقات ممهدة والحماية من الاعتداءات عليه. وكان يعطى أحيانا عددا من الحيوانات للانطلاق في مهمته الفلاحيّة. وكانت السلطة نفسها تقوم بتجفيف المستنقعات ومد الطرق وتوفير الأرض[6] .

أبرزت إميل تيمين (Emile Temine) بأنه منذ بداية الاحتلال الفرنسي، تم تنظيم هجرة الأوروبيون إلى الجزائر ومراقبتها، إن لم تكن " مفروضة (imposé) من طرف السلطات (...) في هذه الفترة، استخدمت الجزائر، قبل كاليدونيا الجديدة، كأرض ترحيل (déportation) ". كما تضيف هذه الأخيرة أيضا بخصوص نضرة الفرنسيين للجزائر بقولها: " مع نهاية سنوات 1840، فالصورة التي تشكّلت في فرنسا عن الجزائر، صورة تختلط فيها أوهام الاستشراق الرومانسي بالحقائق القاسية للمرحلة الأولى من الاستقرار الأوروبي. فقط بداية من سنوات الخمسينات عملت سياسة حقيقيّة للاستعمار من طرف

---

[1] Alfred Legoyt, **op.cit**, p9.

[2] مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 302.

[3] Emile Temine, "La migration européenne en Algérie au 19ème siècle: migration organisée ou migration tolérées", **Revue de l'Occident musulman et de la méditerranées**, n°43, 1987, p33.

[4] مصطفى الأشرف، **المرجع السابق**، ص 303.

[5] أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص79.

[6] **نفسه**، ص80.

الإمبراطورية الثانية؛ مع الجواز أو الامتياز لمساحات من الأراضي الامتياز لشركات الاستغلال أو المستوطنين في المستقبل "[1].

قامت الإدارة الفرنسية بتنظيم دعاية في الخمسينات للهجرة الفرنسية نحو الجزائر، وكذا المهاجرين الأوروبيين[2] . وهكذا فمراقبة الإدارة لحركة الهجرة الأوروبيّة، تمّ اعتمادها من خلال ضمان الشروط المناسبة للسّفر، هذا الأمر لم يكن متاحا في السنوات السابقة، وكان الهدف الأول من ضمان السفر(الانتقال) للجزائر للسكان المرغوبين، لأجل منح قيمة للأراضي الموزّعة، فالأمر يتعلّق بهجرة عائليّة بالأساس، لأنّ الأمر يتعلّق بهجرة تهدف لاستقرار دائم. هجرة من أصل فلاحي[3].

خشيت السلطات الفرنسية من حدوث عدم توازن بين العناصر المهاجرة الفرنسية ونظيرتها الأوروبية. لذا تبنت سياسة هجرة تراعي هذه التوازنات من خلال؛ " عدم توسيع الهجرة لجنسيات أخرى أسبان وايطاليين خاصة، فانّ الامتيازات المخصصة للفرنسيين كإعطائهم أراضي مجانا، ومساعدتهم في الاستيطان، وتمويل النقل..الخ". لكن رغم أن المهاجرين من أصل اسباني أو ايطالي كانوا أقل حضّا في هذا الدعم والتشجيع، إلا أن هجرة هؤلاء السكان " كانت أكبر نظرا للأزمات السياسية والاقتصادية التي تمرّ بها بلدانهم "[4].

لقد طرحت في الواقع خيارات عديدة، لتحفيز الهجرة نحو الجزائر من مناطق أخرى غير أوروبا؛ مثل الأفارقة السود، والموارنة المسيحيين في المشرق العربي، وحتى من الصين. لقد كان لابي لندمان (L'Abbé Landman) يعتقد أنّه بإمكان فرنسا " فداء العبيد وتحضير الزنوج (...) ففي كلّ الجوانب الشماليّة لإفريقيا، في المغرب، وتونس، وطرابلس، وفي مصر، يوجد عدد كبير من العبيد الزنوج والذين البعض منهم أخذ من داخل إفريقيا، والآخرون ولدوا من آباء عبيد في هذه البلدان نفسها "[5].

إن هذا الطرح كان يشاركه فيه أيضا " أ. دي شانسيل " ؛ من خلال ما كتبه في جريدة المرشد الجزائري بأن:" تشتري الحكومة الفرنسية عبيدا أفارقة وتشجّع مجيئهم إلى

---

[1] Emile Temine**, op.cit**, p33.
[2] **Ibid**, p35.
[3] **Ibid**, p36.
[4] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص246
[5] L'Abbé Landman (chanoine honoraire d'Alger**), op.cit,** pp 51-52.

الجزائر، وهناك يشتغلون لدى أصحاب المصانع والمزارعين، ليس كعبيد بل كمستخدمين. وهكذا يصبحوا أعوانا مهمين للاستعمار "[1].

يصف بدوره " أ. بوديشون " نظريته في مسألة العمالة المقترحة لإنجاح الاستعمار في كتابه " دراسات عن الجزائر وإفريقيا "[2]؛ من خلال قوله: " سهول التّل ومتيجة الخصبة والمعتدلة المناخ ستخصّص للأوروبيين الذين سيطوّرون فيها الزراعة، معتمدين على يد عاملة خاضعة وزهيدة، تتكون من الصينيين والسود. أما واحات الجنوب، فستخصّص للسود الذين سيكونون القوّة اليدويّة، بينما يكون فيها البيض الرأس المدبّرة. أما العرب، المصادرين والمطرودين، فعليهم الاكتفاء بالصحراء لأنّها هي التي تليق بمزاجهم وقدراتهم دون أن يظلموا أحدا أو يهدّدوا مصالحه فكان ذلك شرعيا بما أنّ الفيافي تناسب ميولهم النفسية والفيزيائية، وتسمح لهم بممارسة نشاطاتهم المفضّلة، أي الصيد و التّرحال"[3].

لا أستغرب في الواقع من كلام " بوديشون " ضمن مقترح، جلب أفارقة وآسيويين وغيرهم، لكونهم يعدون أجانب ولا فرق بينهم وبين الأوروبيين من مختلف الألوان الذي اندفعوا نحو الجزائر بعد احتلالها. إلا أن ما يثير حيرتي أن يتحدث أحدهم عن ميول نفسية وفيزيائية لعرب الجزائر، لتبرير شرعية طردهم وتشريدهم نحو الصحاري والمناطق القاحلة.

إن هذا المقترح قد اعترض عليه ديموستيك (Dumoustic) في كتابه " الحل لمسألة الاستعمار الجزائري "، حتّى أنّه انتقد بعض المنادين باستدعاء زنوج أفارقة وآسيويين أو طبيعيين من الميسيسيبي، لأجل دعم مشاريع الاستعمار في الجزائر. إن هذه المقترحات بالنسبة له غير مقبولة، من جهة مكانة وقيمة فرنسا. حيث يعترض على فكرة استدعاء هؤلاء السود والصينيين والمالغاش لكون أنّ ذلك غير مقبول كحل لمشاكل الاستعمار[4].

---

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص70.
[2] **نفسه**، ص73.
[3] **نفسه**، ص ص 72-73.
[4] J.Dumoustic **Solution du problème de la colonisation Algérienne,** imprimerie Duclaux, Alger, 1860**,** pp 10-12-13**.**

لقد أشار أيضا؛ لويس دي باديكور (Louis de Badicour)؛ إلى اقتراح تم تداوله في الأوساط الفرنسية، يتعلق بتهجير المسيحيين الموارنة من لبنان نحو الجزائر. وفق ما يرويه هذا الأخير؛ فالموارنة في سوريا ظلّوا أوفياء للمبادئ المسيحية، وعند غزو المسلمون لهم لجئوا إلى جبال لبنان، حيث حافظوا على تطبيقات تعاليمهم المسيحيّة، ولعب الموارنة دورا كبيرا في الحروب الصليبية، وعلى أساسهم قامت المملكة المسيحية المنشأة في المشرق في تلك الحقبة. فلم يكونوا فقط حلفائنا بل كانوا التّوابع الأوائل للصليبيين الفرنسيين[1].

كما كان عدد الموارنة يشكّلون في سوريا 542.000 نسمة من مجموع عدد إجمالي لسكان سوريا قدره 1.269.000 نسمة من ضمنهم 512.500 في لبنان لوحدها[2].

إن فكرة تهجير الموارنة من المشرق إلى الجزائر لم تنجح، لارتباطها حسب رأيي بالحفاظ على المصالح الفرنسية ومناطق نفوذها بتلك المنطقة الهامة في السياسة الخارجية الفرنسية، لما تمثله من مجال حيوي في توازنات التنافس الدولي، بين القوى الاستعمارية في العالم وكذا صراع القوى المسيحية الأوروبية نع الدول الإسلامية في تلك الفترة خاصة الدولة العثمانية.

قدّم لوناي (Launay)[3] مقترحاته إلى الأمير نابليون المكلّف بوزارة الجزائر والمستعمرات، بخصوص الشروط والضّوابط الواجب توفرها في المهاجرين الأوروبيين القادمين للاستيطان في الجزائر، وضمّنها في دراسته المعنونة بـ " نظام سهل للاستعمار الجزائري "، ومن ضمن ما طرحه هذا المحافظ المدني:

1- أن يكون لدى المهاجر شهادة سلوك (أخلاق).

2- أن يتوفر المهاجر على مبلغ من المال بمقدار 2000 فرنك ، أو على الأقل 1000 فرنك؛ إذا ما كانت العائلة تتكوّن من أشخاص بإمكانهم كلّهم التوجّه للعمل.

---

[1] de Badicour Louis, **op.cit**, p234.

[2] **Ibid**, p246.

[3] وهو المحافظ المدني لمقاطعة مورينقو Moringo .(واجهة الكتاب).

3- يجب في حدود الإمكان أن يتم اختيار الأشخاص الذين لهم صحّة جيّدة لكي يتحمّلوا ظروف المناخ في المستعمرة[1].

هناك مسألة أخرى هامة طرحها المحافظ المدني؛ والمتعلّقة بمسألة أن يكون الأعوان الفرنسيون في الجزائر تحت أنظار السلطات الفرنسية، بحجّة أنّ الجزائر غير معروفة إلا قليلا، أو أنها غير واضحة في فرنسا حسب ما يقول المحافظ[2].

2- تركيب المهاجرون الأوروبيون في الجزائر و تطورهم من خلال لغة الأرقام:

كان المهاجرون الايطاليون والمالطيين يتمركزون في الشرق الجزائري، حيث كان المالطيون في معظمهم تجار ومزارعين، أما الايطاليون فكان معظمهم من الجنوب الايطالي وصقليّة، حيث سيطروا على معظم صناعة الصيد البحري في موانئ الشرق والوسط الجزائري، كما شكّلوا بدورهم عمالة ضرورية في مختلف نشاطات التجهيز كالموانئ والطرقات والسكّة الحديديّة[3].

كان الأسبان وبحكم قربهم من الموانئ الغربية للجزائر والوهرانيّة بالخصوص، وكذا لأنهم سبق أن تواجدوا بها لقرنين من الزمن، فقد شكلوا بها معظم الفئات المهاجرة الأوروبية، حيث قاموا في " البداية بأشغال سائقي عربات الطرقات، عمال مزارعين..الخ، وساهموا خاصّة في كلّ الأشغال لوضع هياكل المواصلات (طرقات، موانئ، سكك حديدية) "[4].

أما المهاجرين الألمان فلم يمثلوا سوى أعداد ضئيلة بداية من 1832، حيث امتدت هجرتهم لغاية 1890. حيث مثلوا 10.000 نسمة في 1855، و5722 نسمة حسب إحصاء 1876، وصولا إلى 3949 نسمة ضمن إحصاء 1881." إن النسبة المرتفعة للوفيات في السنوات الأولى من الاحتلال والتجنيس جعلت هذه المجموعة تختفي لتندمج مع المجموعة السكانيّة للألزاس واللّورين ". في حين أن السكان من أصل فرنسي؛ " والذين تشملهم عمليّة التجنيس كانوا أقليّة بالنسبة للمهاجرين. وأصبحوا ثلاثة أضعاف بين

---

[1] Launay.D, **simple système de colonisation algérienne**, Typographie et Lithographie Bastide, Alger, 1858, p8.

[2] **Ibid**, p9.

[3] كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص56.

[4] **نفسه.**

سنوات 1841 و 1846، المدّة التي خلالها كان الاحتلال الرّسمي حازما والذي وضعه بيجو، ووتيرة النمو بدأت تتناقص (8 في المائة في السنة بين سنوات 1846 و 1856، 6 في المائة بين سنوات 1856 و 1872). إلا أنّه وبدءا من سنة 1851 أصبح الفرنسيّون أكثر عددا من الأوروبيين الآخرين "[1]. كما أن وجود عدد كبير من السكان الأجانب (مثلما يوضحه الجدول الموالي)، والذي شكّل ما نسبته 49.7 في المائة سنة 1851، و 41.3 في المائة سنة 1872 من مجموع السكان الأوروبيون في الجزائر، زاد من قلق السلطات الفرنسيّة والتي حاولت معالجة ذلك بمنح إمكانية التجنيس من خلال قرار مجلس الشيوخ منذ 1865[2]. ففي الوقت الذي كان فيه عدد المهاجرون الأوروبيون في تزايد بالجزائر نلاحظ تراجع السكان الأهالي حسب المعطيات الرسميّة فمن حوالي ثلاثة ملايين سنة 1830 إلى 2.3 مليون نسمة سنة 1856[3] .

جدول رقم 60: تطور أعداد المهاجرين الأوروبيين والفرنسيين في الجزائر(1872/1833).

السنوات	مجموع الفرنسيين	الأوروبيين الأجانب	مجموع الأوروبيين
1833	3478	4334	7812
1836	5485	9076	14561
1839	11000	14000	25000
1841	15497	20230	35727
1846	46339	49780	96119
1851	66050	65233	131283
1856	92738	66544	159282
1861	112229	80517	192746
1866	122219	94871	217090
1872	[4]164175	115516	279691

الوحدة: نسمة.

[1] **نفسه.**
[2] **نفسه**، ص57.
[3] **نفسه.**
[4] يجب أن نأخذ بعين الاعتبار هنا تجنيس 34574 بالجنسية الفرنسية ، ضمن المجموع الموضّح سنة 1872.

المصدر: كمال كاتب، **المرجع السابق**، ص57.

وفق ما يطرحه دي بريبوا (de Prébois)؛ خلال رحلة الإمبراطور نابليون الثالث إلى الجزائر سنة 1865؛ كان هناك 220 ألف أوروبي، من ضمنهم 120 ألف فرنسي و 100 ألف أجنبي. منذ 1870 ازداد عدد الفرنسيين بـ 9 آلاف بفضل وصول مجموعات من النيسويين (Niçois)، وسكان الألزاس واللورين، في الوقت الذي ارتفع فيه عدد الأجانب بـ 15.616، بمعنى أكثر بزيادة قدرها 7 آلاف نسمة مقارنة بعدد الفرنسيين. بدون الأخذ بعين الاعتبار كزيادة ضمن عدد الفرنسيين 30 ألف يهودي تجنسوا ككتلة، "مثلما يفعله الإحصائيين الخياليين جدّا وعديمي الضمير "[1].

قدّم جوليان دي لاسال (Julien de Lassalle)[2] ؛ في كتابه " دراسة حول الشروط التي يجب القيام بها للأجنبي في الجزائر" المنشور سنة 1894؛ إحصاءات تتعلق بالمقارنة بين أعداد الفرنسيين والأجانب في المستعمرة؛ حيث أشار إلى أن عدد الفرنسيين 272.622 نسمة؛ وعدد الأوروبيون 219.920 نسمة. إذ طرح المؤلف فكرة مفادها؛ أنّ الأجانب الأوروبيون يحتلون مكانة كبيرة على الأرض الجزائرية، وهذا أمر يدعو للقلق، في أنّه إذا ما تركنا الوضع على حاله، سيصبح في فترة ما عدد الأجانب الأوروبيون مساوي أو أكثر من الفرنسيين[3].

إن هذا من شأنه أن يطرح بعض التعقيد، بل ويدفعنا حسب هذا الأخير للتساؤل؛ إن لم يكن هذا يشكل خطرا فعليا على مستعمرتنا؟ لذا يجب حسب ما يقول؛ تسهيل هجرة الفرنسيين إلى الجزائر، بأن نرسل أكبر قدر ممكن من الفرنسيين، غير أنّ الجهود المأمولة من الإدارة للوصول إلى هذا الهدف من خلال الاستعمار الرّسمي، لم تحقّق نتائج مرضية جدا[4].

منذ صدور القرار المشيخي سنة 1865 والذي يسمح بإمكانية التجنيس، بدون القيام بإجراءات معقدة، شريطة أن يكونوا قد قضوا ثلاث سنوات من الإقامة في الجزائر؛ إلا

---

[1] François, Le Blanc de Prébois, **Situation de l'Algérie depuis le 4 septembre 1870,** op.cit**,** p8.

[2] نائب مسئول مكتب في وزارة العدل (واجهة الكتاب).

[3] de Lassalle Julien, **op.cit**, p4.

[4] **Ibid.**

أنه لم يجنّس من الأجانب من 1865 إلى 1897 سوى 23.000. وبما أنّ الأجانب في الجزائر لم يكونوا يقبلون كثيرا التجنيس بالفرنسية؛ رأت السلطات أنّه يجب فرض ذلك فرضا لخشيتها من تعاظم أعداد الأسبان والايطاليين. إذ يسخر ضمن هذه المسألة لوروي بوليو (Leroy Beaulieu) من هذه الوضعيّة الخطيرة بقوله: " هل كانت فرنسا ستجد نفسها حاضنة بيضة ايطالية في منطقة قسنطينة وبيضة اسبانية في منطقة وهران "[1].

ضمن هذا التوجه؛ كتب أيضا الحاكم العام تيرمان (Tirman) يقول: " بما أنّه لم يعد لدينا أمل في رفع عدد السكان الفرنسيين بواسطة الاستعمار الرسمي، فانه لا بدّ من البحث عن العلاج في تجنيس الأجانب ". ولاتّخاذ كلّ الاحتياطات مسبقا " فان سلطات الجزائر أصدرت في سنة 1884 مشروع قانون للتجنيس يعتبر الأجانب المولودين على أرض الجزائر فرنسيين إلا إذا عبّروا عن رفضهم لذلك بأنفسهم "[2].

فرضت هذه المعطيات المرتبطة بانعكاسات القرار المشيخي 1865 في مسألة تجنيس الأجانب، على الحكومة العامة في الجزائر السعي لدراسة؛ مسألة التعديلات التي يمكن القيام بها، وبعد نقاش معمق، اعترف مجلس الحكومة بأنّ الجهود يجب أن تمنح لإدخال ضمن الأطر الفرنسية الأصليّة، كلّ الأجانب الذين ولدوا بالجزائر، والذين سبق تحضيرهم من طرف المدرسة الفرنسية ومن خلال استخدام لغتها، فهم مقبولين للحصول على منافع قانون التجنيس[3].

بناء على هذا التحرك من إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر والمتربول، تقدمت مدرسة القانون في الجزائر من جهتها؛ " بمشروع قانون والذي حوّل إلى وزارة العدل (...) ومن خلال هذا المشروع، يعلن فرنسي كلّ شخص ولد في الجزائر من أجنبي، على الأقل في السنة التي تتبع فترة سنّ الرشد، ولا تعلن صفة الأجنبي، وأن لا يثبت احتفاظه بجنسيّته الأصلية من خلال شهادة في شكل الواجب من الحكومة "[4].

حسب دي لاسال (de Lassalle) فان :" قانون الجنسية الفرنسية في 26 جوان 1889، والذي إجراءاته امتدّت للجزائر، حافظ لفرنسا بأكملها على مبدأ والذي يتطلب في

---

[1] أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة..**، المرجع السابق، ص ص 194-195.
[2] **نفسه.**
[3] de Lassalle Julien, **op.cit**, p6.
[4] **Ibid.**

مستعمرتنا الفرنسية تطبيقا خاص. إن إجراءات قانون 1889 ، يجب إذن أن تـــدمج مـــع التي هي للقرار المشيخي 1865. وهكذا فالأجانب بإمكانهم دوما الحصول على التجنـــيس بعد ثلاثة سنوات من الإقامة، بدون أن يكون مجبرا، مثل ما هو في المتربـــول، إمـــا أن تكون إقامة لعشر سنوات، أو إذن مسبق للمنزل، لكن من الممكن أيضا لهم على أســـاس القانون الجديد، أن يتم تجنيسهم خلال سنة، في حالات محدّدة، عندما يحصلون علـــى إذن لإقامة منزلهم في الجزائر"[1].

يعلق بوهرر (Bohrer)؛ في مؤلفه " الجزائر للفرنسيين الأصليين أو المغزى الحقيقي لمسألة مرسوم كريميو وقوانين الجزائريين حول التجنيس " المنشور سنة 1898، ضـــمن انتقاده منح الجنسية الفرنسية للأجانب ويهود الجزائر، مع ما يترتب عنهـــا مـــن حقـــوق سياسية مقارنة بوضع الأهالي المسلمين، حيث يقول: " إننا نحن الثلاثة مائة ألف فرنـــسي أصلي فقط، نتواجد مع خمسة مليون أجنبي من ضمنهم أربعة مليون ونـــصف عربـــي، وخمسمائة ألف ايطاليون، نابليونيون ، يونان، أسبان، ألمان، نمساويون..الخ. فالعرب هم رعايا فرنسيون من خلال القانون ليس لديهم الحق في الانتخاب (...) لكن لمـــاذا أنّ مـــا رفض للبعض من خلال العدالة أكثر منه احتياط، قد منح لآخرين بدون بصيرة؟ "[2].

عبّر السيد بوهرر (Bohrer) عن غضبه من هذه المسألة من خلال استنطاق الأرقـــام مستعملا في ذلك عبارات قاسية جاء فيها: " ولكي نعطي مثالا مع الأرقام الوحشية، والتي حصلنا عليها عشوائيا، في أرشيفاتنا الرّسميّة: بلدية مرسى الكبير، في تجمـــع وهـــران؛ الناخبون المسجّلون 373، الفرنسيون الأصـــليون 76، النـــابولونيين والايطـــاليين 216، الأسبان 81؛ المجموع يساوي 373. هل هذا ناجح. أنظروا من هنـــا فغالبيـــة البلـــديات الجزائرية تستلم في نفس هذه الشروط؟ أليس هذا خطر حقيقي أيّها الفرنسيين؟ "[3].

والجدول الموالي يبرز التزايد الخمسيني للسكان الأوروبيين في الجزائر خلال الفتـــرة الممتدة من 1876 إلى 1901.

---

[1] **Ibid.**

[2] .Bohrer.M (Jean de Fermatou), **l'Algérie aux français d'origine ou le véritable sens de la question du décret Crémieux et des lois Algériennes sur la naturalisation**, imprimerie Baldachino-Laroude-Viguier, Alger, 1898, p2.

[3] **Ibid,** p3.

جدول رقم 61: التزايد الخماسي للسكان الأوروبيين في الجزائر 1876-1901.

الفترات	القسم الخاص بالهجرة	القسم الخاص بالولادات	المجموع
1880-1876	71.755	6890	78645
1885-1881	64.109	11.133	75.242
1890-1886	53.155	10372	63.527
1895-1891	34.542	13.997	48.539
1901-1896	16.532	21.264	37.796

المصدر: Demontés.V, **op.cit**, p107.

لقد كانت هجرة الفرنسيين والأوروبيين نحو الجزائر خاصّة خلال القرن 19، أداة مدنيّة لضمان نجاح مخطّط احتلال الجزائر، والتمكين لمشاريع ومصالح الإدارة الفرنسيّة في البلاد، بعدما اتّضح للمتربول صعوبة الاحتفاظ بالجزائر كمستعمرة فرنسيّة اعتمادا على القوّة العسكريّة بمفردها.

خامسا) توظيف الاستعمار كأداة لتخفيف مشاكل المتربول واستثمار ثروات البلاد:

كان مخطّط استعمار الجزائر من أبرز الأساليب التي استند عليها المتربول وإدارة الاحتلال الفرنسي؛ لنجاح مخطط السيطرة على البلاد، بهدف استغلال واستثمار موارد المستعمرة بما يخدم مختلف مصالح الوطن الأم.

لقد عرفت مشاريع الاستعمار في الجزائر العديد من العقبات المتعلقة أساسا؛ بالجدل الحاصل حول طبيعة الاستعمار الذي يراد تطبيقه في البلاد، وكذا أساليبه وأشكاله المختلفة، ناهيك عن الإشكاليات المتعلقة بمصادر تمويله، و العقبات الميدانيّة التي واجهته.

كان ينظر للمعمّرين في الواقع ؛ على أنّهم عامل مهم في مقاومة الأهالي، لذا لم تتورع إدارة الاحتلال الفرنسي في تسليحهم " فهم الشعب الذي سيصبح سريعا اليد الثمينة التي يرتكز عليها جيش إفريقيا، حيث سيصبحون عيون وآذان السلطة الاستعمارية اليقظة

والمتحمّسة. وكان توزيعهم في كلّ الأراضي المحتلّة سندا هاما للجيش الذي سيعزّز بهم، خاصّة أنّهم منتشرين في كلّ مكان "[1].

لقد أبرزت الجمعيّة الفرنسية لتقدم العلوم سنة 1877؛ أشكال الاستعمار في القديم والحديث بقولها: " عرف الاستعمار لدى الشعوب القدامى والحديثة ثلاثة أشكال رئيسيّة: كان عسكريّا، تجاريا أو عقابيّا. إلى غاية نهاية القرن الأخير، أين نشأت المستعمرات، كانوا وجها لوجه مع الأمّة المستعمرة، في حالة من الخضوع التام "[2].

1-إستراتيجيّة الإدارة الفرنسية في دعم الاستعمار في الجزائر ومبرّراته:

ساد اعتقاد لدى الفرنسيين مع بداية الاحتلال نضرة تشاؤمية؛ بعدم جدوى غزو الجزائر والتمسك بها، حتى أن البعض قال بفشل مخططات ومشاريع الاستعمار المتوقعة في هذا البلد الإفريقي. من ذلك ما يذكره النائب أميدي دسجوبير(Amédée Desjobert) سنة 1838؛ حيث أشار إلى استبعاد الرأي العام لمسألة إفريقيا (الجزائر). ومفادها عدم توقّع فرنسا شيء من هذا البلد، الذي يصد الاستعمار، مما يوحي حسب قوله؛ بأن فرنسا لن تتمكّن من الاستعمار بطريقة الإغريق والرومان؛ مثلما أنه مستحيل أن نقتبس في مدينة الجزائر، طريقة حكومة الانجليز في الهند. فالجزائر لا تتوفر على عناصر الاستعمار؛ التي تمنح ازدهار الولايات المتّحدة الأمريكيّة[3].

لقد خلص هذا الأخير إلى القول بأن" النظام الاستعماري لا يمكن إدخاله لإفريقيا في الوقت الذي ينهار في كلّ مكان ". كما استحضر خلال شرحه، بمسألة انتقاده الشديد للحكومة الفرنسية، منذ خمس سنوات لمغالطتنا بخصوص قضايا إفريقيا، حيث يقول لنا تيير (Thiers) حسب تعليقه في غرفة النواب سنة 1837 بأن: " الحقيقة ليس من السهل الاستماع إليها "[4].

كما ذكر أميدي دسجوبير (Amédée Desjobert)، بنفقات فرنسا المرتفعة في الجزائر، حيث أشار إلى أن ميزانيّة الجزائر قد طلبت سنة 1839، تعداد قوامه 38 ألف

---

[1] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص136.

[2] Association Française pour l'avancement des sciences**, congrès du Havre**, imprimerie centrale des chemins de fer, Paris, 1877, p1.

[3] Amédée Desjobert, **L'Algérie en 1838**, op.cit, p3.

[4] **Ibid**, pp 4-5.

رجل، ومصاريف قوامها 31.548.573 فرنك، في حين أنّ القروض الاستثنائيّة لسنة 1838، عرفت مصاريف قدرها 39.317.907 فرنك. إننا لا نتفهم ما الذي تعنيه أرقام المصاريف للأعمال الاستثنائيّة. يبدو أنّ هذه المصاريف في زيادة مستمرّة، لقد وصلنا إلى مصاريف بحوالي 50 مليون فرنك[1].

كرر لاحقا هذا الأخير، موقفه من مسألة الاستعمار بقوله: " إنني أعيد في 1838 ما قلته في 1833، 1834، 1835، 1836 و 1837. لن نستعمر. والسبب أنّ الاستعمار مستحيل. وقد بيّنا هذه الاستحالة في الكتاب الذي طبعناه السنة السابقة "[2]. كما حاول أيضا، إجراء مقارنة بين استعمار الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، ليخلص في الأخير إلى أن استعمار الجزائر، من شأنه فرض خيارات إبعاد الأهالي المسلمين، وإحداث تدافع بين العنصر الفرنسي والعناصر الأهلية.

ومما أوضحه بخصوص هذه المسألة، وكذا معادلة الصراع بين العنصرين الأوروبي والأهلي؛ مفاده أن سكان أمريكا كانوا صيّادين في الغابات؛ ليقول لاحقا: " ولكن، في الجزائر، ليس لدينا عمل مع صيّادين، بل مع سكان زراعيون. كلّ البلاد مشغولة. المزارعين المستقرّين لديهم مساكنهم، والتي لا يمكن أخذها مثل الصيّاد ببندقيّة. والمزارعين البدو لديهم خيامهم وماشيتهم: إذا ما دفعت (refoulée) قبيلة، ستصل إلى منطقة قبيلة أخرى والتي لها أيضا خيام وماشية، وراء هذه القبائل يوجد رمال الصحراء، بمعنى الموت لكلّ الكائنات الحيّة (...) الاستعماريين يبحثون على إبعاد العرب إلى الصحراء الكبرى، والعرب يبحثون إلى إبعاد المستعمرين إلى البحر المتوسط "[3].

يعلّق رايموند توماسي (Raymond Thomassy) بدوره، عن تباين الآراء في السياسة المراد انتهاجها في الجزائر؛ من خلال استعراضه لمواقف متباينة؛ من ذلك الأنظمة التي تريد تحقيق احتلال فعلي ونهائي، والأخرى التي تختلف معهم بطرح فكرة الوسائل التي بإمكانها احتلال ما كان أكبر من حاجتنا والأكثر سلامة لنا مستقبلا. وهناك

[1] **Ibid**, pp 6-7.
[2] **Ibid**, p50.
[3] **Ibid**, pp 53-54-55.

من يحصر احتلالنا في نقاط دفاعية سهلة، وضمن استخدام فوري؛ ويتم حصر العرب في دوائر كبيرة بما أنّه لدينا إمكانية تجميعهم[1].

كما استطرد لاحقا بقوله: " يجب علينا إذا التمييز بين هذه الوسائل والطرق، التي تناسب طبيعة الأرض والسكان، يجب أن نجعل من احتلال الجزائر في نفس الوقت آمن ومنتج، شرطين مضاعفين للحياة بالنسبة لكلّ مستعمرة. وأوّلا لكي يكون احتلالنا منتج يجب أن يكون بالضروري زراعي وتجاري. لن يكون إلا بهذا الشرط بإمكانه أن يصبح مفيدا (نافعا) للوطن الأم. كلّ العالم متّفق في هذه النقطة، لكن كيف نجعله آمنا، وغير متزعزع؟ كيف يمكن وضعه بمنأى عن كلّ النكسات، سواء كان ذلك من جهة العرب، سواء كان ذلك من جهة كلّ عدوّ خارجي؟.."[2].

يشير أوليفي لوكور، إلى مسألة مفادها، أن الفرنسيين عندما قدموا إلى الجزائر "جمعتهم الإدارة في قرى محصّنة ومزوّدة بوسائل دفاعيّة، ونضّمتهم في شكل مليشيات مهمتها إبعاد القبائل التي خضعت دون أن يؤتمن شرّها، والتي يجب إحكام الرقابة والتهديد المستمر عليها وإلا ثارت من جديد "[3].

كانت هذه المليشيات في الواقع " مسيّرة من طرف ضباط يعملون على تلقينهم بعض العادات العسكرية، وإجبارهم على إتباع قواعد الحراسة والدّفاع عن أمنهم. وكلّها إجراءات تدلّ على عسكرة هامة للمجتمع الاستعماري، التي تضمحلّ فيها الحدود بين ما هو عسكري ومدني"[4].

لقد أشارت إحدى وثائق مشروع الجنرال بيرتون (Berthon) إلى القرى الدفاعيّة، بالنسبة للاستعمار من خلال دعم مشاريعها بمراكز سكانية[5]. كما أبرزت وثيقة أخرى صادرة عن وزارة الحرب، في 29 أكتوبر 1841، كانت مرسلة للسيد ماريشال المعسكر القائد الأعلى للهندسة في الجزائر؛ مسألة استمرار العقبات أمام الساحل؛ حيث أشارت الوثيقة إلى العقبات التي يواجهها الاستيطان وبناء القرى من الساحل وصاعدا خاصّة

---

[1] Thomassy Raymond, **de la colonisation militaire de l'Algérie**, E.Duverger imprimeur, Paris, 1840, p5.

[2] **Ibid,** p6.

[3] غرانميزون أوليفي لوكور، **المرجع السابق**، ص136.

[4] **نفسه.**

[5] **A.N.O.M**, **F80/1132,** Projet du générale Berthon (1831-1844).

باتجاه البليدة. وقد أوصى التقرير باستغلال استخدام جهود القوات (الجيش) من أجل تنفيذ الأشغال، ووضع القرى التي يراد انجازها، وكذا اتّخاذ إجراءات الأمن والمراقبة لتنفيذها[1].

وفي وثيقة أخرى صادرة في الجزائر 23 ديسمبر 1841؛ حدّد الرقم المقدّر لجدار قرية بوفاريك الدفاعي؛ وشمل ذلك اليد العاملة المدنية واليد العاملة العسكرية. وقدّرت قيمة الجدار المحيط بالقرية ومراكز المراقبة لها بـ 78 ألف فرنك. أما العمالة المدنيّة فقدّرت بـ 52 ألف فرنك[2].

يعتقد رايموند توماسي (Raymond Thomassy) أيضا أنّه؛ لكي يتم نجاح الاستعمار العسكري، ويكون لفرنسا مستعمراتنا العسكرية؛ عليها أن تختار الرجال القادرين على هذه المهمّة من المستوطنين، والذين سيكونون مستوطنين نموذجيين، سيتم استخدامهم لاحقا لتكوين مستوطنين آخرين. يجب تعليمهم التأقلم مع ظروف العيش في إفريقيا، وكيفية التعامل مع المناخ وطبيعة الحياة هنا، والعناية بالفلاحة، وكذا العلاقات التجارية والمبادلات التي يمكن إنشاءها مع العرب، وعليهم أيضا تعلّم فن الدفاع عن ملكيتهم الصغيرة، التي تتأسّس لاحقا من طرف مجموعات في المراكز الأكثر أهمية والأكثر ضعفا في الداخل[3].

لقد كان عليها تأسيس دفاعات في الجزائر من خلال تأسيس حاميات؛ " والتي تكون دوما على استعداد لملاحقة العرب اللّصوص أو دفع أعدائنا قليلي التجربة ضمن أحد أماكن مسوّرة، بعيدا من أن نكون مجبرين لمناداة جنود جدد تحت السلاح "[4].

في إطار تقييمهما لإمكانات الجزائر، والمشاريع الأولى للاستعمار في سهل متيجة، كتبا كل من ليباي دي بورجولي (Le Pays de Bourjoully)، وجون ألكسندر (Jean Alexandre)، في مؤلفهما " المستعمرات الزراعية في الجزائر"؛ على أنّ سهل متيجة

---

[1] **A.N.O.M, F80/1132,** Projet du générale Berthon (1831-1844). Correspondance de ministre de la guerre à monsieur le maréchal du camps ……. du génie en Algérie, le 29 octobre 1841.

[2] **A.N.O.M, F80/1132,** Projet du générale Berthon (1831-1844). Document rédiger à Alger le 23 décembre 1841.

[3] Thomassy Raymond, **op.cit,** pp 15-16.

[4] **Ibid,** p17.

الخصيب والذي هو على باب مدينة الجزائر، والمجاور للساحل لازال ليومنا هـذا غيـر مزروع في ثلاثة أرباعه(4/3)، لذا تساءلا بقولهما؛ أليس من المنطقي احتلاله وزراعته، وإقامة مستعمرات به؟ فهذا حسب ما يطرحانه، كان مما لاشـكّ فيـه اهتمـام الـسلطة العسكرية، غير أنها كانت مشلولة بسبب عقود الامتياز لهذه الأراضي، وعقود الذين لـم يصادروا بعد مثل العرب[1].

كما أضافا لاحقا بأن؛ هذا الأمر بالنسبة لهما كان مفروضا، لأنّ القـوانين والمناشـير بالنسبة لدفاتر الشروط الخاصة بالامتيازات، كانت تفرض على الحكومة واجـب سـحب الأراضي الممنوحة للامتياز في أجل عام. بالإضافة إلى أن هذا التدبير في اعتقادهما؛ يعد عادلا ومفيدا في آن واحد، لكنّنا توقفنا أمام المسائل الشخصية عاجزين عن إيذاء العرب؛ وهذا فرض على الاستعمار والمشتركين فيه انتظار مزيد من الوقـت للحـصول علـى أراضيهم. فاضطررنا للعمل بحذر و" العدالة تستوجبها "، وحرصنا على عـدم إزعـاج العرب ووضع القسم الأكبر من المعمّرين بالقرب مـن المراكـز الكبـرى، بحيـث أنّ مجاورتها تحقق لهم أمنهم[2].

كم هو جميلا وإنسانيا في نفس الوقت، أن يتحدث أشخاص محسوبين عـن المؤسـسة العسكرية الفرنسية، عن واجبات العدالة تجاه الأهالي المسلمين! وكذا الحرص على عـدم إزعاج العرب، أم أن التيار المسيطر مع بداية الاحتلال كان ضـد المغـامرة بمـشاريع الاستعمار العنيفة في البلاد، والتي طبعا ستكون على حساب الأهالي المـسلمين، الـذين يشكلون حسب أنصار الاستعمار أكبر عقبة أمامهم.

طرح كاتب مجهول أيضا؛ وجهة نظره بخصوص استعمار الجزائـر مفادهـا؛ أنـه يفترض على فرنسا أن تستعمر الجزائر لأجل الحفاظ عليها وكذا تمدين الأهالي، فيجـب عليها من أجل مصلحة ضمان صلابة مؤسساتها فـي الجزائـر؛ " إدخـال عناصـرها، قوانينها، أخلاقها، عبقريتها والتي يجب أن تكون بمفردها المسيّر والقائد للجزائـر. فهـذا كان رأي كلّ الحكومات ورجال الدولة الذين ترأسوا الحكومة في الجزائر".

---

[1] De Bourjoully Le Pays, Alexandre Jean, **Colonies agricoles de l'Algérie,** imprimerie de Corse et J-Dumaine, Paris, 1849, p11.

[2] **Ibid,** p12.

كما علّق أيضا؛ أنّه من مصلحة السكان العرب إذا، عدم الحصول على أكبر مساحة من الأراضي بدون أن تكون لها قيمة؛ " فمن واجب فرنسا ومصلحتها أن يتم تجميع وسط الأهالي، مراكز للأوروبيين على طول المسالك الإستراتيجية، بإحاطة المجتمع العربي بشبكة استعمار، لاختراقه من ناحية، ولجعله يمتص التأثير المفيد للحضارة "[1].

اقترحت في الواقع أشكال عديدة من أنماط الاستعمار في الجزائر؛ وضمن هذا التوجه يذكر لويس دي باديكور (Louis de Badicour)؛ بأنه قد طرح في فرنسا فكرة إرسال الأطفال المشرّدين بلا مأوى بها إلى الجزائر، من خلال إرسال 100 ألف طفل بميزانية قدرها 90 مليون فرنك، ومحاولة تحضير استقرارهم لاحقا في المستعمرات الفلاحيّة، حيث يؤخذون إلى الجزائر في عمر 12 سنة[2].

كما طرحت أيضا مسألة تحويل الجزائر إلى مستعمرة عقابية؛ من خلال إبعاد المدانين، وكان تفسير الإدارة الفرنسية لهذا المقترح، في أن هذا المدان سيساهم في ازدهار وطنه، لكي لا يكون عبئا على الدولة. ففي المنفى يمكن لهذا الشخص أن يجاهد لأجل وجود شريف بالنسبة له، حيث يضع قدمه على الأرض الأم[3].

كان ألفريد ليقوي (Alfred Legoyt) يرى في كتابه " من الاستعمار المدني والعسكري في الجزائر "؛ بأن الاستعمار وحده وليس الجيش الذي بإمكانه ضمان احتفاظ فرنسا بالجزائر. كما يعلق أيضا بقوله: " إن الإخضاع التام للعرب لا يمكن أن يكون إلا من خلال الاستعمار. فحتّى جيش من 100.000 رجل ينشر على منطقة واسعة جدّا لكي يتمكّن من منع كلّ الاعتداءات؛ بالكاد بإمكانه قمعها. فخبرة الستة عشرة سنة من الاحتلال أوضحت: بأنّ دور الجيش، حتّى كأداة غزو وتهدئة، غير كاف "[4].

إن أهم شيء فكرت فيه الحكومة لتقديم حاجياتها ومساعداتها للمهاجرين والسكان الفرنسيين الأوروبيين في الجزائر، هو دراسة طبيعة ملكية الأرض، فنحن هزمنا الجزائر، لكنّنا وعدناهم في نفس الوقت بحماية ممتلكات الشعب المهزوم، وبالتالي كان

[1] Anonyme, **Algérie immigrants et indigènes**, op.cit, p25.
[2] de Badicour Louis, **op.cit**, p372.
[3] **Ibid**, pp 387-388.
[4] Alfred Legoyt, **op.cit**, p13.

لزاما على الحكومة ليس فقط البحث عن رؤوس أموال، بل إيجاد وسائل تمكّنها من الحصول على الأراضي التي هي بحاجة إلى الإنتاج ودعم الاستعمار[1].

كان لأوضاع فرنسا الاقتصادية دورا في الدفع بسياسات ومشاريع الاستعمار في الجزائر؛ والتي لم تعد مجرد خيارا بل ضرورة حتمية، بسبب تضاعف العجز الغذائي في المتربول وارتباطه بالأسواق الخارجية لتلبية حاجياته الغذائية. حيث يبرز لابي لندمان (L'Abbé Landman) ذلك بأنّه؛ بناء على منشورات رسمية لوزارة المالية، فلقد اشترت فرنسا لاستهلاكها من 1830 إلى 1845 ما قيمته 442.500.000 فرنك وشمل ذلك القمح والطحين، وحبوب الجاودار (seigle)، والذرة، والشعير والأرز[2].

كما حاول هذا الأخير من خلال لغة الأرقام؛ التأكيد على العجز الغذائي الذي تعرفه فرنسا، ممّا يفرض عليها دعم مشاريع الاستعمار في الجزائر، لاستغلال خيراتها خاصّة في الجانب الزراعي. واستشهد في توضيح ذلك بالجدول التالي لتزايد السكان في فرنسا:

جدول رقم 62: تطور تعداد السكان في فرنسا 1815-1845.

السنوات	1815	1826	1835	1842	1845
السكان	29.152.743	31.851.545	33.326.575	34.376.722	35.400.000

الوحدة: نسمة

المصدر: L'Abbé Landman (chanoine honoraire d'Alger**), op.cit,** p11.

حاول لابي لندمان (L'Abbé Landman) لاحقا؛ استقراء هذه الأرقام بقوله: " لقد ازدادت فرنسا بـ 6.247.000 ساكن منذ 1815، باحتساب اثنان هكتولتر ونصف من القمح لكلّ شخص، هذا يفرض كلّ سنة زيادة قدرها من 15 إلى 16 مليون هكتولتر من الحبوب إضافيّة مقارنة بسنة 1815 . لكن تقدّم فلاحتنا خلال هذه الفترة لم تساير تقدّم السكان لكون أنّ فرنسا أرادت أن تتّبع آثار انجلترا بأن تجعل من فرنسا دولة صناعيّة كبيرة "[3].

[1] Rouyer Léon, **op.cit**, p4.
[2] L'Abbé Landman (chanoine honoraire d'Alger**), op.cit,** p9.
[3] **Ibid,** p11.

سعى هذا الأخير؛ من خلال تحليله واستعراضه للمعطيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة لفرنسا، التأكيد على مسألة مفادها أنّ استعمار الجزائر بإمكانه أن يكون الدواء الناجح لمعالجة حالة الندرة التي تعانيها فرنسا زراعيا وغذائيا. كما قال ضمن هذا الجانب بأن: " استعمار الجزائر سيساهم في إخراج فرنسا من حيرتها الماليّة "[1].

لقد صدّرت فرنسا من 1840 إلى 1846 ما قيمته 5.277.400.000 فرنك، غير أنّها في المقابل استوردت في نفس الفترة ما قيمته 5.887.700.000 فرنك؛ بمعنى أنّ هناك عجزا واضحا وكبيرا خلال هذه الفترة للصادرات مقارنة بالواردات بمقدار قدره 610.300.000 فرنك[2].

ضمن هذا الإطار أبرز لابي لندمان (L'Abbé Landman)؛ كيف كانت الجزائر من الأسباب المساهمة في خسارتنا لثرواتنا المالية، بالنّظر للأموال التي تصرفها الدولة على هذه المستعمرة، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا حسب هذا الأخير؛ لماذا عوضا أن تكون مصدر سعادة وقوّة، أصبحت لنا سبب إضعاف وهاوية لكنوزنا؟[3].

كما استعرض اقتراحه لمعالجة هذه الوضعية المعقدة بقوله: " فلو يتم تنظيم الاستعمار في الجزائر مثلما اقترحه فبإمكاننا استبعاد سبب هذه المصاريف الهائلة لأنه بالإمكان إنتاجها في زمن قليل "[4]. ولقد دعم آرائه بإحصائيات لتطور واردات فرنسا الأساسية من 1840 إلى 1846؛ والتي يبرزها الجدول الموالي:

جدول رقم 63: تطور واردات فرنسا الأساسيّة 1840-1846.

السنوات	1840	1841	1842	1843	1844	1845	1846
الواردات	376.9	395.1	401.2	430.2	428.2	410.5	471.7

الوحدة: مليون فرنك.

المصدر: L'Abbé Landman (chanoine honoraire d'Alger**), op.cit,** p23.

[1] **Ibid,** pp 17-18.
[2] **Ibid,** p19.
[3] **Ibid,** p21.
[4] **Ibid,** p22.

يلاحظ من خلال أرقام الجدول؛ بأنّ متوسط واردات فرنسا خلال ستّة سنوات كان حوالي 400 مليون فرنك. فاستعمار الجزائر سيكون حسب هذا الأخير الدواء الفعّال للعلّل التي تعاني منها الصّناعة والتّجارة الفرنسية[1].

حرصت إدارة الاحتلال الفرنسي على تكريس دعاية مفادها؛ أن العرب لا يستغلون أراضيهم كفاية، ومردود إنتاجهم هزيل، وأنهم بذلك لا يستحقونها. إن هذه المعادلة تستوجب حسب اعتقادها تقليص مساحة الأراضي التي يمتلكونها. إن ذلك سيكون بالطبع لصالح مشاريع الاستعمار والعنصر الأوروبي، فهو الذي بإمكانه استثمار الأرض الجزائرية بنجاح.

ضمن هذا التوجه؛ يرى ديفوموا كليمون (Duvemois Clément)[2]؛ بان العرب يحتلون في التل 12 مليون هكتار قابلة للزراعة، في حين أنّهم يزرعون فعليا لغاية 31 ديسمبر 1854 سوى 660 ألف هكتار؛ بمعنى تقريبا 20/1 من المساحة الكليّة. في المقابل فان الأوروبيين يشغلون في التل إلى غاية 31 ديسمبر 1853 مساحة قدرها 140 ألف هكتار؛ والمساحة التي يزرعونها بالحبوب 47 ألف هكتار؛ بمعنى 3/1 المساحة المشغولة. والعرب يحصلون في المتوسط على 6.63 هكتولتر في الهكتار من القمح الليّن أو 6.56 من القمح الصلب؛ أو 9.10 من الشعير؛ بمعنى في المتوسط 7.43 هكتولتر من الحبوب في الهكتار الواحد[3].

إن هذا يقابله في الجهة المقابلة إنتاجا مرتفعا لدى الأوروبيون؛ الذين ينتجون في المتوسط بالهكتار الواحد 12.17 هكتولتر من القمح الليّن، 9.64 من القمح الصلب، 11.03 من الشعير ؛ بمعنى متوسط إنتاج حبوب قدره 11 هكتولتر في الهكتار الواحد. وهكذا يصل هذا الأخير إلى استنتاج مفاده؛ أنّنا إذا ما منحنا الكولون أراضي التل وزرعوها سيحصلون على 44 مليون هكتولتر من الحبوب؛ في حين أنّ العرب لن

---

[1] **Ibid,** pp 23-26.

[2] محرّر سابق ورئيس جريدة الاستعمار بالجزائر العاصمة (واجهة الكتاب).

[3] Clément Duvemois **, op.cit**, pp 52-53.

يحصلوا سوى على 4.904.000 مليون قنطار في ظلّ الشروط والظروف الحالية، فالفارق هو لصالح الأوروبيون بواقع 39 مليون هكتولتر[1].

كما انتقد ديفوموا كليمون (Duvemois Clément) سياسات الإدارة المحتشمة تجاه هذه الوضعية بقوله أنه: " لحدّ الآن لم نفعل شيئا، فقد تركنا القبائل تتمتّع بالمساحة التي تشغلها منذ البداية، ولم نؤسس الملكيّة الفردية. ومنعنا العرب من أن يجعلوا أراضيهم في متناول الأوروبيين. وهكذا فالعرب يملكون أكثر من أن يكون لهم الحق في الزراعة أو في أن لا يزرعوا. وليس هناك مالكين كفاية من أجل أن يكون لهم الحق في البيع للأوروبيين الذين سيزرعونها "[2].

يرتبط الاستعمار في الواقع بوجود نفقات كبيرة، ومن ذلك يجب التفكير بطريقة توفير الأموال اللازمة لهذه العملية. فمن خلال استعراض نفقات أسرة من المعمرين في الجزائر؛ يمكن القول؛ أن تكلفة استقرار عائلة من الكولون تكلّف حسابيا 5268 فرنك، فالمنزل لوحده يكلّف في المتوسط 1800 فرنك، ومصاريف شراء 7 هكتارات تساوي 1050 فرنك؛ على أساس 150 فرنك للهكتار الواحد. في حين أن تكلفة حصص للعيش لأربعة أشخاص لثلاث سنوات هي 1827 فرنك...الخ. ولا يدخل ضمن هذا الحساب مصاريف النقل من فرنسا، ومصاريف أخرى قبل الاستقرار[3].

ليس هذا فقط حيث يرى دي فويليد (de Feuillide)؛ بأن تهيئة الاستعمار في الجزائر تتطلب انجاز 4500 كلم من الطرق السيارة والحجرية[4]. إن المسألة هنا، لا تتعلق فقط بالجوانب المادية؛ بل يجب أيضا؛ اختيار موظفي الكولون من ضمن المزارعين، بمعنى فلاحين حقيقيين من ضمن الجنود القدامى، المتحرّرين من الخدمة[5].

إنّ تاريخ الاستعمار في الجزائر، قد ارتبط بحلقات رهيبة خلال أكثر من 20 سنة من الحرب والارتياب السياسي الكبير، والتغيّرات غير المنتهية في الإدارة المحليّة، حسب ما

---

[1] **Ibid**, p53.
[2] **Ibid**, p126.
[3] De Bourjoully Le Pays, Alexandre Jean, **Colonies agricoles de l'Algérie,** op.cit**,** p16.
[4] de Feuillide.C, **op.cit**, p178.
[5] De Bourjoully Le Pays, Alexandre Jean, **Colonies agricoles de l'Algérie**, op.cit**,** p18.

يقوله كاتب مجهول. وهذا ما يجعلنا نبحث هنا في الدور الذي لعبه المهاجرون الأوروبيون في الاستعمار وتمدين البلاد[1].

2-قراءة مختصرة في مراحل تطوّر الاستعمار في الجزائر:

قسّم كاتب مجهول تاريخ الاستعمار في الجزائر إلى خمس مراحل؛ تنتهي بتاريخ صدور مؤلفه. اعتمادا حسب وصفه؛ على وثائق رسميّة في معظمها عبارة عن جداول أوضاع المؤسسات الفرنسية في شمال إفريقيا والتي تغطّي الفترة من 1831 إلى 1862[2]. المرحلة الأولى من 1830 إلى 1840؛ والثانية تحت إدارة الماريشال بوجو وتتوقف في 1847؛ والثالثة تمتدّ من 1847 إلى 1852 ؛ والرابعة تنتهي في 1858 ؛ والخامسة والأخيرة تصل إلى أيّامنا هذه (بمعنى 1862)[3].

كما قسم بدوره حميدة عميراوي الاستعمار في الجزائر إلى " موجتين كبيرتين كانا بينهما فاصل زمن وصل إلى ثلاثين عاما، فالموجة الأولى بدأت عام 1840 في شكلها العسكري ويقودها الجنرال بيجو، أما الثانية فكانت مدنيّة رسميّة وانطلقت بعد أحداث 1871 "[4].

اعتمدت إدارة الاحتلال الفرنسي والمتربول؛ تجارب عديدة للاستعمار في الجزائر؛ ومن بين ما طرح ضمن أنماط الاستعمار، ما يعرف بالمستعمرات العسكرية، وقد كانت هناك تجربة في ذلك، لكنها لم تنجح[5].

امتدح ألفريد ليقوي (Alfred Legoyt) في كتابه " من الاستعمار المدني والعسكري في الجزائر "؛ منجزات الاستعمار في الجزائر، من خلال تأسيس 35 قرية، إلى غاية 1 ديسمبر 1844، وكذا " سد سيق "؛ الذي أبهر حسب وصفه العرب؛ لإعجابهم به، حيث كان من أهم الأشغال، ولا يمكن مقارنته بالنظر للعراقيل الدائمة التي تمّ التغلب عليها، وكذا بناء ميناء الجزائر. كما يوجد أيضا في قسنطينة عدد من المزارع العسكرية أو الزراعات. والزراعات تعرف اتّجاها " باهرا ومنيرا ". بالإضافة للجهود المبذولة في

---

[1] Anonyme, **Algérie immigrants et indigènes**, op.cit, p46.
[2] **Ibid**.
[3] **Ibid**, p47.
[4] حميدة عميراوي وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانيّة..**، المرجع السابق، ص94.
[5] Anonyme, **étude sur quelques détails d'organisation militaire..**, op.cit, p45.

عمليات تجفيف المستنقعات، من خلال تحسّن الوضع الصحّي، حيث كانت من أبرز انجازات " التقدّم " في إفريقيا[1].

لقد تم إنشاء 50 مركزا استعماريا خلال الفترة الممتدة من 1841 إلى 1846، من ضمنهم ثمانية مدن[2]. والجدول التالي يبرز انجازاتهم السنوية خلال هذه الفترة المذكورة:

جدول رقم 64: تطور مراكز الاستعمار في الجزائر 1841-1846.

السنوات	1841	1842	1843	1844	1845	1846
مراكز الاستعمار	02	06	11	[3]12	[4]08	[5]11

المصدر: Anonyme, **Algérie immigrants et indigènes**, op.cit, p55.

يرى شارل ستروس (Charles Strauss) بأنّ: " الجزائر هي أرض التّقدّم؛ وسكانها تربّوا في مدرسة العمل القاسية ". وفي إطار تعقيبه على عدم استغلال خيرات الجزائر كفاية من طرف فرنسا خاصة ثروة أرضها، التي تعادل 14 مليون هكتار، نجده يقول:" لم نفكّر بعناية في استخدام هذه الوضعية الاستثنائية للجزائر، والتي من خلال موقعها الجغرافي والمناخي، تضعها في الشروط الأكثر قبولا لتمدد سريع. ففي الشمال الطريق الكبير البحري الذي يفتح لها طريق العالم، هذا البحر الذي يجب أن يبقى فرنسيا (...) وفي الغرب، إمبراطورية المغرب، والمتموقعة في مواجهة اسبانيا، يجب أن تكون مراقبة أكثر من أيّ وقت مضى (...) وفي الشّرق، خطر آخر، حامية تونس! "[6].

والجدول التالي يبرز تطور السكان الزراعيين الفرنسيين وكذا مساحة ممتلكاتهم الريفيّة، وكثافتهم الزراعية خلال الفترة (1863-1877):

---

[1] Alfred Legoyt , **op.cit**, p7.

[2] Anonyme, **Algérie immigrants et indigènes**, op.cit, p55.

[3] من ضمنها مدينتين.

[4] من ضمنها مدينتين.

[5] من ضمنها أربعة مدن.

[6] Strauss Charles, **L'assimilation et la reconstitution du ministère de l'Algérie**, imprimerie Jules Grisard, Nantes, 1874, pp17-19-20.

جدول رقم 65: السكان الزراعيون الأوروبيون وكثافتهم الزراعيـــة ســـنوات 1863-1877.

السنوات	السكان الزراعيون الأوروبيون	مـــساحة ممتلكـــاتهم الريفيّة	كثافة الـــسكان الـــريفيين الأوروبيون
1863	101.809 ن	5194 كلم^2	19.5 ن/ كلم^2
1875	118.852 ن	8.777 كلم^2	13.54 ن/ كلم^2
1876	123.304 ن	9.846 كلم^2	12.52 ن/ كلم^2
1877	143.349 ن	10.311 كلم^2	13.90 ن/ كلم^2

(الوحدة: نسمة، كلم^2)

المصدر: René Ricoux, **La démographies Figurée de l'Algérie: étude statistique des populations européennes qui habitent l'Algérie**, imprimerie B.Feuille, Philipville, 1880, p8.

استهلكت فرنسا بعد 38 سنة من احتلالها الجزائر 100 مليون فرنك عن كل سنة مـــن هذه السنوات، ؛ بمعنى على الأقل 4 مليارات فرنك سنويا[1].

انتقد أريستيد بيرارد (Aristide Bérard) سياسات فرنسا العسكرية في الجزائر، من خلال تساؤله: " نحن نريد من فرنسا أن تقول لنا، هل تنتظر أن تجعل من الجزائر مدرسة عسكرية تطبيقيّة أم تؤسّس لمستعمرة مفيدة!(..) إن النظام الحالي المطبّق فـــي الجزائـــر عاجز عن أن يخلق شيئا. فنظام السّيف لم يكن أكثر ذكاء هنا مثل ما هـــو فـــي أمـــاكن أخرى"[2].

كما طرح تساؤلا آخر فيما يتعلّق باستعمار الجزائر؛ مفاده؛ " هل يمكـــن أن نـــستخدم العنصر الأهلي العربي أم العنصر الأوروبي؟(...) إن الكثير من عرب السهول، هم رعاة أكثر منهم مزارعين "[3].

[1] Bérard Aristide, **L'Algérie sa situation présente son avenir**, imprimerie Balitat, Paris, 1868, p3.
[2] **Ibid**, p4.
[3] **Ibid**, p7.

أشار بدوره، م.مورينو (M.Morinaud)؛ ضمن كلامه في جريدة الجمهوري لقسنطينة (Républicain de Constantine) في العدد الصادر يوم 12 أكتوبر 1889. رأي يتعلق بضرورة تقديم الدعم لأبناء المعمرين لكونهم الأصلح على قيادة مشاريع الاستعمار الجديد[1].

كما ساند برقو راوول (Bergot Raoul) هذا الموقف، من خلال إشارته؛ إلى أن اتجاه المطالب يسير نحو المزيد من الزيادات في الامتيازات الموجّهة لأبناء المستوطنين[2]. ولقد حاول مؤيدي هذا الطرح إظهار العديد من الأحداث أمام الإدارة الاستعمارية في الجزائر؛ بالقول أنّ هناك موجة هجرة لجزائري الجزائر نحو جمهورية الأرجنتين والتي بها فراغ ومن ضمن هؤلاء المهاجرين سكان مزارعون. ففي الثلاثي الأخير لسنة 1881 غادر الجزائر من ميناء فيليب فيل 600 جزائري نحو بيونس ايرس (Buenos-Aires)، وفي شهر ديسمبر لوحده غادر 370 لجمهورية الأرجنتين[3].

كانت مساحة الأراضي الممنوحة للاستعمار إلى غاية 31 ديسمبر 1884، قد بلغت 501.793 هكتار؛ وقيمة هذه الأراضي يصل إلى 44.776.078 فرنك؛ وكان عدد العائلات المستقرّة في هذه المراكز المنجزة 11048 عائلة[4].

والجدول الموالي يبرز هذه المعطيات مفصلة خلال الفترة الممتدة من 1882 إلى 1884.

---

[1] Bergot Raoul, **L'Algérie telle qu'elle est**, nouvelle librairie parisienne, Albert Savine éditeur, Paris, 1890 , pp 297-306.
[2] **Ibid**, p307.
[3] **Ibid,** p309.
[4] G.G.C.A, **op.cit,** p171.

جدول رقم 66: تطور مساحات أصناف الأراضي الممنوحة للاستعمار فترة 1882-1884.

أصناف الأراضي	1882	1883	1884
أراضي مستخرجة من ملك الدولة	134.861	139.332	148.457
أراضي مستخرجة من الحجز	186.953	193.427	192.697
أراضي مستخرجة من التبادل	60.965	59.791	64.583
أراضي مستخرجة من المصادرة	90.947	89.216	93.963
أراضي مستخرجة بالتراضي gré à gré	2081	1250	2093
مجموع الأراضي	475.807	483.016	501.793

الوحدة: هكتار

المصدر: G.G.C.A, **op.cit,** p173.

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن؛ أراضي الحجز قد احتلت المرتبة الأولى في تصنيف الأراضي الموجّهة للاستعمار، خلال السنوات الثلاثة الواردة في الجدول؛ يليها في الترتيب أراضي الدولة؛ ثمّ الأراضي المصادرة؛ فيليها الأراضي المتبادلة؛ وأخيرا بنسبة ضئيلة الأراضي الممنوحة بالتراضي (gré à gré).

بلغت القيمة المالية لمصاريف الأشغال الجديدة المرتبطة بالاستعمار خلال الفترة (1873-1884) في المقاطعات الثلاثة 79.760.530 فرنك (مقاطعة الجزائر 27.793.055 فرنك؛ مقاطعة وهران 24.748.804 فرنك؛ مقاطعة قسنطينة 27.218.671 فرنك)، وتشمل هذه المصاريف المستهلكة من طرف الاستعمار؛ أعمال

التجفيف والري، والطرق والجسور والموانئ؛ والأضواء والفوانيس والمباني المدنيّة؛ وتكاليف الدراسات والمطبوعات وأشغال الاستعمار[1].

أما بالنسبة لمصاريف أعمال الصيانة المرتبطة بالاستعمار خلال فترة (1873-1884) فبلغ مجموعها 48.547.721 فرنك؛ موزعة على المقاطعات الثلاثة: (الجزائر 18.176.616 فرنك؛ وهران 14.200.160 فرنك؛ قسنطينة 16.170.160 فرنك)[2].

كما بلغت سنة 1908 القروض الممنوحة للاستعمار في الجزائر 1.414.725 فرنك؛ مع أنّ ذلك كان أقل من السنة السابقة 1907 بواقع 105.000 فرنك[3].

أشار الحاكم العام ليتو (Lutaud)؛ إلى أن أعمال الاستعمار الرسمي في الجزائر سنة 1913، قد تواصلت بنشاط وخاصة منذ تطبيق مرسوم 13 ديسمبر1904 القاضي بسلخ أراضي المناطق لصالح الاستعمار إلى غاية سنة 1913 فان: " فالمصاريف المنجزة خلال هذه الفترة لفتح الطرق والمسالك وإنشاء القرى الجديدة ومجموعات المزارع، وتوسيع أو تحسين المراكز القديمة تجاوزت مبلغ إجمالي من 30 مليون فرنك؛ الجزء الأكبر من هذه المصاريف، 22 مليون فرنك استهلكت لأجل إنشاء أو تمديد محيطات الاستعمار".

كما يواصل هذا الأخير استعراضه لهذه المنجزات من خلال تأكيده بأن هذا المبلغ الإجمالي قد " سمح بإنشاء 54 قرية جديدة، 43 نجوع (hameaux) أو مجموعات مزارع ولتوسيع 70 مركزا قديما. فالمناطق الجديدة إذا المفتوحة أمام الاستعمار والمتضمّنة الأراضي العامة أو أراضي البلديات والاحتياط على مساحة إجمالية بالتقريب 170.000 هكتار. ولا يمكننا الحديث هنا عن الحصص الصغيرة للتوسعة التي منحت للمعمرين القدامى الذين يستغلّون شخصيا أراضيهم، ولا إلى مجموعات الصناعيين التي بيعت لهم عن طريق اتّفاق متبادل في غالبية القرى، حيث أسّست 1913 ملكية جديدة،

[1] **Ibid,** p178.
[2] **Ibid,** p179.
[3] Jonnart.C (G.G.A), **op.cit**, p282.

بمساحة إجمالية قدرها 147.223 هكتارا؛ من ضمنها 802 (42.700 هكتار) منحت مجّانا، و1111 (104.523 هكتارا) بيعت (...) باتفاق متبادل "[1].

إن الوضع الاقتصادي للمراكز الجديدة المنشأة حسب وصفه؛ كانت مرضية رغم المشاكل والصعوبات التي عانى منها المعمّرون والمستثمرون في البداية، لكنّها في حالة ازدهار، مستفيدة من نوع الأرض والتربة الجيّدة، التي منحت لها هذه المحيطات الاستعمارية الجديدة[2].

دافع شارل بينوا (Charles Benoist) في مؤلفه " تحقيق جزائري "، عن المنح العشوائي لامتيازات الاستعمار قبل 1871، من خلال قوله بأنه؛ " من 1830 إلى 1871، فالدّولة التي منحت لم تختار من الذين تمنح لهم. لقد فرضت عليها من خلال الظروف أو الأحداث السياسية "[3].

كما اعترفت الجمعية الفرنسية لتقدم العلوم بأن: " عدد كبير من الوسائل تمّ استخدامها من أجل استعمار الجزائر، يجب أن نقر بأنّ نجاحها كان قليلا. بداية من المستعمرات العسكريّة للماريشال بيجو، ثمّ المستعمرات العقابية، وأخيرا الهجرة الألزاسيّة. بالتّأكيد ولا واحد من هذه العمليات قد حقق النتيجة المأمولة منها "[4].

خلص شيلي بيرت (Chailley Bert) بدوره، ضمن مؤلفه " عشرة سنوات من السياسة الاستعمارية "، من خلال تقييمه لسياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر؛ بقوله أنه: " منذ 70 سنة عن غزونا للجزائر، لا زلنا نبحث عن الذي بإمكانه إنتاج الأرض أو الذي تخبّأه تحت الأرض "[5].

وهكذا كان على المتربول وإدارة الاحتلال الفرنسي تجريب العديد من الخيارات لضمان نجاح السياسة الاستعمارية في الجزائر؛ بما يحقق مصالح الوطن الأم على حساب الاقتصاد المحلّي للمستعمرة والأهالي المسلمين.

---

[1] Lutaud.CH (G.G.A), **op.cit**, pp 348-349.
[2] **Ibid**, p349.
[3] Charles Benoist, **op.cit**, p44.
[4] Association Française pour l'avancement des sciences**, op.cit**, p2.
[5] J.Chailley-Bert, **op.cit**, pp 141-142.

سادسا) تبنّي آليات تجاريّة تخدم مصالح اقتصاد المتربول:

اعتبرت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، التجارة وسيلتها الفعّالة لتحقيق الاختراق داخل المستعمرة، ومن ثمّ التحكم في مصالح الأهالي المسلمين ليسهل إخضاعهم، حيث تبيّن ذلك من خلال سيطرتهم على سواحل الجزائر وتحكّمهم في التجارة البحرية للبلاد.

كما تبنّت فرنسا لاحقا العديد من التشريعات التي ربطت اقتصاد الجزائر وتجارتها بالمصالح التجاريّة في المتربول؛ ليتسنّى بذلك اعتماد المستعمرة كمورد هام في المواد الخام وسوق يسمح بتصريف جزء من الإنتاج الفرنسي، وإنعاش أسطوله التجاري الذي احتكر التجارة في البلاد من خلال قوانين؛ حيث سمحت هذه القوانين؛ بالحدّ من قدرات الأجانب على منافسة الفرنسيين، ولو كان ذلك على حساب مصالح المستعمرة؛ هذا الذي سيرد توضيحه لاحقا.

يوجد في الجزائر وفق ما ذكره ألكسندر أرتور (Alexandre Arthur)؛ نوعين من التجارة: تجارة داخليّة وأخرى خارجيّة. حيث تتم التجارة الداخلية في المدن والأسواق، وفي أماكن محدّدة أين يأتي إليها المنتجين بمختلف الأشياء للبيع أو المقايضة. إن السوق العربي يكون بشكل عام في مكان عار، أو يتموضع بالقرب من تواجد مرابط، حيث يجري فيه القيام بمشتريات صغيرة للحاجيات اليومية والمبادلات الكبيرة التي تشكّل قاعدة الحياة في البلاد بشكل عام[1].

يرى بلوندال (Blondel) بأن هناك كلام غير قابل للشك اليوم مفاده؛ أنّ المصلحة السياسية والتجارية تقتضي من فرنسا، الحفاظ على حامية الجزائر السابقة. كما أنّ تركها يعدّ مستحيلا. وانتقد كذلك سياسة الاكتفاء بالسيطرة العسكرية عليها فقط؛ هذه الأخيرة التي وصفها؛ بأنّها تعدّ نوعا من التخلّي المقنع. إنها حسب وصفه كحالة الذي يدفع بدون تعويض[2].

إنّ هذه التضحيات الواجب تقديمها، حسب ما يذكره بلوندال (Blondel)، إن لم نقدم عليها، فسنضيّع الهدف، ونصرف دون أن ننتج، ليعلّق لاحقا بقوله: " إنّ التجارة هي

---

[1] Alexandre Behaghel Arthur, **op.cit**, p286.

[2] Blondel.L, **Aperçu sur la situation politique commerciale et industrielles des possessions françaises dans le nord d'Afrique au commencement de 1836**, imprimerie Royale, Paris, mai 1836, p63.

الوسيلة الوحيدة والفعلية للحضارة، فالمصلحة الشخصية بإمكانها لوحدها أن تأرجح (balancer) التعصّب السياسي والديني. إن فقر العرب وحاجياتهم المحدودة الحالية ليست عقبة، فهم يحبّون المال، السّلطة، فالأشراف عندهم مثل ما هو عند الشعوب الأخرى (...) ينتظرون كلّهم الفرص للكسب، واحتياجاتهم تنمو ما دام أنّه بالإمكان تلبيتها "[1].

وضمن طرحه مسألة التحكّم في تجارة الأهالي المسلمين في الجزائر؛ يرى دي طوكفيل حسب إستراتيجيته بأنّ: " العناية بأمننا تجبرنا على إبقاء كل الموانئ على الشاطئ في قبضتنا، وإبقاء الشاطئ كلّه تحت مراقبتنا ". بحيث يصبح العرب غير قادرين على القيام بالمبادلات الضّرورية إلا بإتّباع رغباتنا، حتّى أنّ " أكبر ضرر سبّبناه للعرب هو منع التجارة.."[2].

كما يشير بلوندال (Blondel) أيضا، إلى مسألة في غاية الأهمية مفادها؛ أنه إذا كانت التجارة هي الوسيلة الأولى للحضارة، فالموانئ والمراكز السكانية هي مفتاح التجارة الداخلية والخارجية. لينادي بقوله: لا يجب بتاتا التراجع، لا تتردّدوا، يجب " زيادة نقاط اتصالنا بالعرب ومضاعفة علاقاتنا عند احتلالنا، سواء من خلالنا، أو حتى من خلال أنصارنا الأهليين (...) فالنظام المشار إليه هو الوحيد الذي بإمكانه إعطاءنا تعويضات فعليّة "[3].

كما استعرض لاحقا طريقة تطبيق هذه السّياسة التّجارية بقوله: " فالتّعويضات تولد من الاستعمار (...) لا يوجد تجارة بدون زراعة. وبدون تجارة، لا يوجد تعويضات. فالتعويضات الحقيقيّة، تتمثل في زيادة ثروة فرنسا، في استهلاك سلعها المصنّعة، في العمل، في المبادلات والنّقل الذي ينتج للمتربول وللمستعمرة، في الموارد التي تجدها، وفي زراعة الغّلال وتصدير المواد الأوّلية التي لا تنتجها أو لا تمتلكها "[4].

1-إستراتيجيّة إدارة الاحتلال الفرنسي لخدمة المصالح التجاريّة للمتربول وانعكاساتها:

حاول لستيبودوا (Lestiboudois)؛ إبراز أهميّة المجال الحيوي الفرنسي في الحوض المتوسط كالسواحل الفرنسية والجزائرية، أين تبرز خلالهما جزيرة كورسيكا،

---

[1] **Ibid**, pp 63-64.

[2] دي طوكفيل ألكسيس، **المصدر السابق**، ص ص 40-41.

[3] Blondel.L, **op.cit**, p64.

[4] **Ibid**, pp 64-65.

كأرض شامخة، مع التأكيد على إمكانية الحصول على حلفاء بالحوض المتوسط كاسبانيا واليونان وتركيا، أين بإمكان القوّة التجارية العظيمة لأوروبا، أن تتوحّد من جديد لضرورة لا مفرّ منها[1].

إنّ هذا الحوض الغربي المتوسط والذي نعتبره أجمل الشواطئ، والذي يمكن تسميته بالبحر الفرنسي حسب وصفه: إذا ما تمكنّا من تفعيل اتصالاتنا بالجزائر لتصبح بالكامل ممكنة، فهذا سيسمح لفرنسا بامتلاك قوّة تجارية كبيرة وموقعا استراتيجيّا في الحوض المتوسط[2].

يفترض أن تضمن الجزائر لفرنسا؛ حسب تعليق أميدي ديسجوبير (Amédée Desjobert)؛ أكبر قدر من المزايا التجاريّة، حيث تعد منتجاتنا بمصرف (سوق) معتبر من خلال الاستهلاك الموجود هناك، تجارة مفيدة مع دواخل إفريقيا، تجارة من شأنها أن تلغي التي هي بجبل طارق، فالجزائر يفترض أن تنمّي بحريتنا. حيث أشار إلى ارتباط كل من الاستهلاك بالإنتاج، و الشراء بوجود إمكانية للبيع. فالتجارة حسب وصفه ما هي إلا عمليّة تبادل[3].

كان للقوانين التجارية الفرنسية الخاصة بعلاقاتها التجارية مع الجزائر؛ في الواقع نتائج سلبيّة على المستعمرة، خاصة منها " قانون الجمارك الصادر عام 1835 الذي سمح ببيع الحبوب الفرنسية في الجزائر من دون فرض الضرائب عليها، في حين فرضت هذه الضرائب على الحبوب المصدّرة من الجزائر إلى فرنسا "[4].

ارتاد سواحل الجزائر في 1835 ما عدده 2090 سفينة بحمولة قدرها 136.240 طن، ضمن هذا العدد كان هناك 341 سفينة فرنسية، حيث تدخل فرنسا في سدس (6/1) عدد السفن، و خمس (5/1) حجم الحمولة، وسبع (7/1) عدد البحّارة. إن هذه الوضعية لم تكن لترضي المتربول، الذي سيقترح تشريعا جديدا، لتصحيح هذه الوضعية غير الملائمة لتجارة المتربول[5].

---

[1] Thémistocle Lestiboudois, **Des colonies sucrières et sucreries indigènes,** imprimerie de L.Damiel, Lille, 1839, p47.
[2] **Ibid,** p48.
[3] Amédée Desjobert, **L'Algérie en 1844**, op.cit, p107.
[4] حميدة عميراوي وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانيّة..**، المرجع السابق، ص41.
[5] Blondel.L, **op.cit**, p53.

إنّ هذه الوضعية المتعلقة بمساهمة فرنسا في حركة السفن القادمة للسواحل الجزائرية؛ لم تتغيّر كثيرا في 1842؛ حيث دخل ميناء الجزائر 5707 سفينة ضمن هذا العدد ففرنسا لم تقدّم سوى 1790 سفينة. وبالنسبة لصيد الخوخ المرجانيّة، فانّ قواربه قد وصلت إلى 162 قاربا؛ ضمن هذا العدد لم تكن تملك فرنسا سنة 1842 ولا واحدا منها؛ في حين كان لها قاربا واحدا سنة 1841. فهذا الصيد كان يتم بالكامل من قبل الأجانب، أما بالنسبة لصيد الأسماك فكان هناك 279 قاربا، من ضمن هذا العدد كانت فرنسا تملك ثمانية فقط[1].

لاحظ المتربول سنة 1842؛ وضعية تجارية اعتبرت بالنسبة له غير مقبولة، مفادها أن قيمة التجارة الخاصّة كانت عند الواردات في إفريقيا (الجزائر) بـ 76.414.922 فرنك، والتي ضمنها فرنسا؛ لم تموّن سوى بـ 31.738.019 فرنك، أما الخارج فموّن بـ 44.676.903 فرنك من ضمنها 33.602.464 فرنك لمنتجات أرسلت مباشرة و 11.074.439 فرنك لمنتجات سحبت من المستودعات الفرنسية، أي أنها لم تكن فرنسية بل مجرّد تجارة عابرة[2].

حاولت إذا الحكومة الفرنسية، تصحيح هذه الوضعيّة المخلّة بالاقتصاد والتجارة الفرنسيّة لصالح الأجانب، من خلال إقرار؛ " منشوري 16 ديسمبر 1843؛ فهاذين المنشورين شكّلا بداية النظام الاستعماري، نظام احتكار متبادل، نظام خلق اضطراب في كلّ مكان للحكومات (...) يقال أنّ النّظام الذي أدخله المنشورين لم يتمدّد كثيرا مقارنة بالنّظام الاستعماري، وأنّ السفن الأجنبيّة بإمكانها القدوم بنوع من المنافسة مع مصالحنا، لأنّ عدد كبير من المنتجات ترك خارج التعريفات، وحقوق الفارق ليست عالية "[3] .

لقد أقرّت وزارة الحرب من خلال أحد المنشورين؛ تنظيم " التعريف للجمارك في الجزائر. المبدأ هو الدخول المجّاني للسلع الفرنسية، وإقامة الحق على السلع الأجنبيّة (...) هذا الإجراء حسب ما تقول، لن يكون إلا مؤقتا؛ في 2 أفريل أعلنت عن الآثار القاتلة والتي أحدثها الإجراء. فسكان وهران يعانون مسبّقا من الحرمان الذي فرضه عليهم المنشور: لم تعد تتاح لهم الأطعمة التي كانوا يجلبونها من اسبانيا بأسعار معتدلة إلا بأثمان

[1] Amédée Desjobert, **L'Algérie en 1844**, op.cit, pp 126-127.
[2] **Ibid**, p110.
[3] **Ibid**, p112.

باهظة. إن ارتفاع تكلفة المواد الغذائية قد طردت العديد من الأسر العاملة وهم تباعا في كلّ مكان "[1].

إنّ سلوك الحكومة بهذه الطريقة حسب أميدي ديسجوبير (Amédée Desjobert)؛ يعد متناقضا: " من ناحية يدعو المستوطنين لتضحية كبيرة في إفريقيا؛ ومن ناحية أخرى فانّه يجعل من حياتهم صعبة، حتّى أنّها مستحيلة في بعض الوقت ". ليصل إلى القول؛ بأنّ الوضع المطبّق في الجزائر، قد سمح بأكل البنت الصغيرة (الجزائر) من طرف البنت البكر (الصناعة الفرنسية)؛ حيث يبدو له أنّه من الصّعب الاستجابة لهذا المنطلق[2].

كما يرى هذا الأخير " إن امتداد حدودنا الترابيّة لن تسمح لنا بمراقبة فعّالة للتهريب من خلال حدود تونس والمغرب، هذا التهريب سيكون أكثر نشاطا، فالعرب في أعمالهم التجاريّة لا يحسبون بتاتا المسافة، وليس لهم أيضا مسافة طريق طويلة للتموّن من الشرق أو الغرب من أن يصلوا إلى الشمال. إنّ التجّار الذين استقرّوا في الجزائر، وهران وبون، سيكونون ربّما مجبرين لنقل مؤسساتهم إلى طنجة أو تونس "[3].

وفق ما يذكره مجدّدا أميدي ديسجوبير (Amédée Desjobert)؛ لقد حصلت مشاكل في تطبيق هذه الإجراءات وخاصّة من جهة الجيش الفرنسي في إفريقيا الذي يتحمّل تكلفة كبيرة لما يستورده من مئونة؛ لذلك نجد أنّ " منشور 17 ديسمبر قد جعل كلّ الصناعات متساوية أمام القانون وهذا بسبب ما سيتحمّله الجيش من تبعات، وهكذا دخلنا في سلسلة مشاكل لا سبيل للخلاص منها، المنشور الثاني تمّ إقامته من طرف وزارة التجارة؛ وخفّضت إلى النّصف حقوق الدخول لفرنسا في قسم من سلع التّعريفة العامّة، والتي بإمكانها القدوم للجزائر. هذا المنشور حوّل اليوم إلى مشروع قانون. ولقد شاهدنا لاحقا أن صادرات إفريقيا لكلّ الدول قد ارتفعت سنة 1842 إلى 7.183.159 فرنك "[4].

إنّ من انعكاسات مشروع هذا القانون يتمثّل في فتح المجال للتّهريب. حيث يرجع ذلك هنا إلى أنّ: " المنتجات الأجنبيّة تأتي للتجنيس في الجزائر لكي يتم إدخالها لاحقا إلى فرنسا كمنتجات الجزائر ولن تدفع سوى نصف الحقوق. وهكذا تبقى الجزائر بدون

---

[1] **Ibid**, pp 112-113.
[2] **Ibid**, p113.
[3] **Ibid**, pp 113-114.
[4] **Ibid**, p115.

إنتاج.(...) تجمع الجمارك اليوم 137 مليون. من خلال التهريب، فالخزينة تضمن فقدان قسما هامّا من مدخولها، والصّناعة الوطنيّة ستصاب. هذا التّهريب لا يمكن تفاديه، انّه يحصل في المستعمرات من أجل السّكر(...) من طرف كورسيكا، لأجل الزّيت والحبوب (...) ما الذي تفكّرون به لهذه المنافسة الجديدة وتأثيرات هذا التّهريب، فالمنتجين في فرنسا اليوم يصرّفون منتجاتهم بصعوبة أكبر"[1].

أما بخصوص تجارة القوافل؛ لم يشر أميدي ديسجوبير(Amédée Desjobert)، في الواقع إلى وجود ضرورة، لتغيير تجارة القوافل المعتادة في الصحراء نحو الشمال والجنوب، نحو الشرق إلى طرابلس وغدامس ونحو الغرب إلى تافيلات وموقادور (Mogador) . فالعلاقات التجاريّة مع داخل إفريقيا؛ " ليس لها أيّ أهميّة بسبب النمو القليل للسكان الذين يسكنوها، وبسبب شساعة الامتدادات التي يتوجّب على التجارة أن تجوبها. الصادرات تتمثّل في غبار الذهب، أنياب الأفيال، ريش النعام. ويمكننا أن نرى من خلال جدول جماركنا بأنّ واردات هذه المنتجات في فرنسا بلا قيمة والتي هي كانت من طرف الدويلات البربريّة سلبيّة.."[2].

فيما يتعلق بمنشور 16 ديسمبر 1843، فقد منح الحق للمطالب الداعية لأن تمنح البحرية الفرنسية القسم الأكبر من النقل، وفرض إتاوات على الإبحار الأجنبي. لكن في وقت قريب سيجعل سلطات الاحتلال الفرنسي في الجزائر، تشتكي من ارتفاع أسعار السلع المستوردة في السفن الفرنسية مقارنة بالسفن الأجنبية. هذا من شأنه التأثير سلبا على المستعمرة ومصالح الكولون بها[3].

ظهر في جانفي 1851 قانون جديد من شأنه تنظيم العلاقات التجارية بين فرنسا والجزائر، وهو قانون ذو صبغة تحرّريّة حيث يسمح هذا الأخير؛ بحريّة التصدير للمنتوجات الفلاحيّة الجزائريّة وحريّة محدودة منقوصة للمصنوعات، في حين أنّ فرنسا كان لها أفضليّة التوريد بالنسبة للبلدان الأجنبيّة، إلا في مجال المنتوجات التي يستفيد منها المعمّرون. ويسعى هذا القانون التجاري الجديد لتنمية العلاقات التجاريّة بين فرنسا

[1] **Ibid**, pp 118-119.
[2] **Ibid**, p124.
[3] **Ibid**, p127.

والجزائر. كما سمح القانون التجاري لشهر جانفي 1851؛ وفق ما يراه نوشي وآخرون، بنمو الحركة التجاريّة بين الجزائر وفرنسا[1].

كان للتشريعات التجارية الفرنسية، الداعمة لمصالح المتربول في الجزائر الأثر الفعال في رفع عدد السفن التجارية الفرنسية القادمة للجزائر مقارنة بالسفن الأجنبية. ففي سنة 1864 وصل إلى موانئ الجزائر 3561 سفينة بحمولة 465.845 طن؛ مع 45.808 رجل كأطقم. ضمن هذا العدد فالسفن القادمة من الموانئ الفرنسية المتوسطيّة كانت تمثل 1295 سفينة ؛ بحمولة قدرها 294.656 طن، و 24.479 رجل كأطقم[2].

أما السفن القادمة من الموانئ الفرنسية الأطلسية، فوصلت إلى 26 سفينة؛ بحمولة قدرها 3694 طن، حاملة معها 204 رجل كأطقم. في حين أن السفن القادمة من بلدان أجنبيّة فعددها 2240 سفينة؛ بحمولة قدرها 167.495 طن، و 20.925 رجل كأطقم. وكانت الدول الأجنبية الأكثر علاقات تجاريّة مع المستعمرة (الجزائر)؛ إنجلترا، ايطاليا و اسبانيا[3]. أما فيما يتعلق بحركة الإبحار مابين الجزائر والخارج، فالسفن الحاملة للعلم الفرنسي تظهر بنسبة 15%[4].

إنّ هذا التوجه الفرنسي بأن يكون لفرنسا، اهتماما وطموحا أكبر بمصالحها التجارية في الواقع كان قديما متجددا؛ حيث كان نابليون الأوّل يرغب بأن يكون البحر المتوسّط بحيرة فرنسية. فمن الفائدة أيضا حسب ديسفوسي ادموند (Desfossés Edmond)؛ " أن يتم تنمية السّواحل الممتدّة مابين طرابلس ومصر. لأنّه عندما تجد القوافل كلّ الأمن للوصول إلى الجزائر، تونس أو طرابلس، يجب أن نسلّم بأنّها لن تغامر عبر المغرب؛ فهي ستتجه كلها نحو الساحل؛ إذن فكل هذا السّاحل يجب أن تمتلكه فرنسا "[5].

وفق ما يذكره ديسوليي فيليكس (Dessoliers Félix)؛ فانّ إجراءات حماية إنتاج المتربول المتّخذة في سنة 1884، كان من شأنها الإضرار بالسّلع الغذائية في المستعمرات الفرنسية، حتّى أنّ الأسعار ارتفعت أكثر بكثير في الجزائر مقارنة بالأسعار في فرنسا.

---

[1] نوشي، لاكوست، برنيان، **المرجع السابق**، ص ص 355-356.
[2] Bernard Victor, **indicateur général de l'Algérie..**,1867, op.cit, p60.
[3] **Ibid**,pp 60-61.
[4] Imbert.A, **Notice sur les services maritimes de l'Algérie**, Giralt imprimeur photograveur, Alger, 1900, p18.
[5] Desfossés Edmond, **op.cit** , pp 7-8.

وفي وقت قريب سيتم ربط الجزائر جمركيا بفرنسا بعد أن تصبح مندمجة تماما بها[1]. كما أشار هذا الأخير إلى مسألة هامة في مضمون دراسته تتمثل؛ في أنّ النضرة السابقة لفرنسا مفادها، أنّ المستعمرات ما هي إلا مصارف تجاريّة للحركة الصناعيّة والتجاريّة في الوطن والمتربول[2].

لقد أكّد أمبير(Imbert)[3] بدوره، من خلال ما ورد في مؤلفه " خدمات البحرية في الجزائر" بأنّ: " الملاحة مابين فرنسا والجزائر لا يمكن أن تكون إلا تحت العلم الفرنسي". هذا الإجراء، تمّ إقراره من خلال قانون 2 أفريل 1889 " بهدف تعزيز التجارة البحرية الوطنية (...) إنّ قانون 30 جانفي 1893 حول الشّحن البحري كان ينص على منح مزايا (أفضلية) للسّفن الفرنسية التي تقوم بالإبحار الطويل للمسافات أو للنقل البحري الدولي مابين موانئ الجزائر والموانئ الأجنبية، بنفس الصّفة مابين الموانئ الفرنسية والأجنبيّة"[4].

كما تحدث أيضا عن النّقل البحري السّاحلي الجزائري من ميناء إلى ميناء، والذي قال بشأنه أنّه كان: " يتم في السّابق بالقوارب الخشبية، حاليا بالتقريب يتمّ بالكامل عبر السّفن التجارية المنتمية إلى ملاّك سفن فرنسيين مستقرّين في المستعمرة. هذا النّوع من الإبحار دخل في المستعمرة ". كان ذلك من خلال نظام القانون العام منذ مرسوم 18 جوان 1897[5].

إنّ هذا الاهتمام التجاري الأوروبي، لم يكن ينحصر في الشمال فقط بل امتدّ أيضا إلى الجنوب؛ حيث كانت لهم طموحات متزايدة به، حيث أشار إلى ذلك " شارل فيرو " بقوله: " أنّه باحتلال ورقلة يمكن إقامة إدارة فرنسية قويّة أساسها السوق التجارية بهذه المدينة، التي ستكون هامّة للأوروبيين والعرب والميزابيين والسود واليهود، لأنّ في الصحراء ثروة هامة ذات مداخيل معتبرة "[6].

---

[1] Dessoliers Félix (ancien député), **l'Algérie libre étude économique.., op.cit,** pp 61-62-63.

[2] **Ibid,** p158.

[3] كاتب مكلف بالمعطيات الإدارية في مدينة الجزائر(واجهة الكتاب).

[4] Imbert.A,**op.cit**, p8.

[5] **Ibid.**

[6] حميدة عميراوي وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانيّة**، المرجع السابق، ص37.

كما أكّد بدوره دوماس(Daumas) على أهميّة التجارة في الجنوب الجزائري من خلال قوله: "تعدّ بسكرة مركزا هاما للتجار العرب الوافدين من بوسعادة وأولاد نايل وتوقرت ووادي سوف ونفطة. مثلما تعدّ بقيّة المدن الأخرى (...) وغيرها أهم المراكز التجارية الداخلية. ولهذا فالضرورة تقتضي توسيع احتلالنا من أجل تطوير تجارتنا إلى داخل إفريقيا "[1].

كان السّاسة الفرنسيون في الواقع " يرون في استعمار إفريقيا مسألة سياسية ومستقبلا تجاريا (...) وبهذا تكون الجزائر بالنسبة إلى فرنسا القوّة التي تضمن بها مستقبلها أمام المنافسة الدولية "[2].

كانت الفترة الكبرى للتّوسع الاستعماري في الصّحراء الجزائرية، وكذلك التوسّع في تونس، وصولا إلى المغرب الأقصى، تدخل ضمن صراع القوى الامبرياليّة على أقسام القارة الإفريقية. إنّ هذه العمليّة كان لها " صبغة إستراتيجيّة وتجاريّة بحيث يمكن خلق روابط بين القارات وبين العناصر المشتّتة لإمبراطورية استعمارية تأسست انطلاقا من مراكز ساحليّة نحو فروع تجاريّة داخليّة "[3].

حاولت الإدارة الاستعمارية التّحكم في المناطق الصحراويّة من خلال عدّة عناصر، أهمّها التّحكم في طرق القوافل، حيث تمّ الإخطار بها بداية من خلال تقييد مبادلاتها، بالنسبة لسلع السودان الغربي مع السلع الأوروبيّة مع جهة البحث. ولقد ركّزت الرحلات الاستكشافية في الصحراء مثل رحلة " دوماس " على استقصاء الأسواق لفائدة الاستعمال التجاري، وفي نفس الوقت يتعرّفون على القوّة العسكريّة المحليّة. وبالتالي كان هذه البعثات تجاريّة، علميّة واستخباراتيّة في آن واحد [4].

سعت إدارة الاحتلال الفرنسي إلى تحويل وجهة " رحلة القوافل التجاريّة منذ البداية من بلاد السودان، فمنذ الغزو الفرنسي أهملت المسالك التجاريّة بين وادي ريغ والميزاب لصالح طرقات طرابلس مرورا بغدامس والمغرب مرورا بساورة (Saoura).(...) ولم يسترد المستعمر القمرقية بمقتضى قرار المملكة الفرنسية في سنة 1843. فأثّر ذلك في

---

[1] **نفسه.**

[2] **نفسه**، ص38.

[3] نوشي، لاكوست، برنيان، **المرجع السابق**، ص ص 379-380.

[4] **نفسه**، ص385.

المنتوجات الفرنسية الواردة على الجزائر والتي ستمر عبر الصحراء إلى بلدان أخـــرى، كما نلاحظ أنّ هذا القانون الجمركي يقضي بمنع الصادرات البريّة وذلك حمايـــة للتجـــار الفرنسيين مما أدّى إلى كساد التجارة الصحراويّة بالجزائر، سواء كان ذلك في المنـــاطق المحتلّة أو غير المحتلّة "[1].

إنّ التوغّل الاستعماري وسياساته في الصّحراء، قد أصابت الاقتـــصاد الـــصحراوي بخيبة كبيرة؛ حيث كان ذلك نتيجة لقطع المناطق المحتلّة عن المناطق الحرّة وما جرّ إليه ذلك من تحويل لوجهة الحركة التجارية انحدارا في التجارة الاعتياديّة. إن هذا الأمر لـــم تقدر على إصلاحه حتّى التراتيب القمرقيّة المتوالية[2].

وهكذا إلى غاية سنة 1903، " كانت القوافل القادمة من صحراء الجزائر، وقد انتزع منها موردها من السودان فليس لها إلا أن ترد على التّل مكتفية بإنتاجها وحـــده، عـــاجزة عن نقل البضائع يحول دونها ودون ذلك غلاء السلع المستوردة من فرنسا التي توظّـــف الضرائب. وتقوم القمارق بعد ذلك بمراقبة البضائع المستوردة مـــن الأراضـــي المدنيّـــة الجزائريّة وبذلك تضعف منزلة العلاقات الاقتصاديّة بين القسمين الجغرافيين المتكـــاملين في الجزائر(...) وسرعان ما انقرضت المراكز الصحراويّة لتجارة الذهب والملح "[3].

كما تعمّدت إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر؛ إلى ربـــط اقتـــصاد هـــذه الأخيـــرة بالمصالح الفرنسية. من خلال؛ " إصدار عملة جزائرية تدور في فلك الفرنك الفرنـــسي، ووجهت البلاد نحو الزراعة وأبعدت الصناعة، وكانت المواد الأولية المعدنية تنقل إلـــى فرنسا لتحويلها إلى مواد مصنّعة ثمّ تعاد إلى الجزائر "[4].

يرى جاكوب دي نوفيل (Jacob de Neufville)[5] بأنّ :" كلّ بـــاريس تعـــرف اســـم الجزائر وعاصمتها الجزائر، لكن يجهل بشكل عام، وبشكل كامل تقريبا، ما هي المـــوارد الشاسعة والأهمية السياسية والتجارية لمستعمرتنا الجميلة (...) وضمن هذا الإطار فإننـــا نجهل حتّى حاجيات المستعمرة بشكل كاف "[6].

---

[1] **نفسه**، ص ص 387-388.
[2] **نفسه**، ص ص 402-403.
[3] **نفسه**، ص403.
[4] حميدة عميراوي وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانيّة..**، المرجع السابق، ص49.
[5] عون دبلوماسي سابق لفرنسا، عضو الجمعية الجغرافية في باريس (واجهة الكتاب).
[6] de Neufville Jacob, **op.cit** , pp 3-4.

2-طبيعة الواردات والصّادرات الجزائريّة وتطوّرها:

أ)طبيعة الواردات والصّادرات الجزائريّة:

من البضائع التي كانت تورّدها الجزائر إلى فرنسا، بناء على جدول تفصيلي لسنة 1845؛ حسب ترتيبها في القائمة؛ (الجلود الخام، كتل الصّوف، القمح، زيت الزيتون، العظام وقرون الماشية والتي وصلت قيمتها 130.534 فرنك لوحدها، الشّمع الخام، فرينة القمح، قماش الصّوف، العلف أم العلق قماش القطن، حزاز الصّباغة، الأحصنة، حصير القش والضّفائر، فواكه المائدة الجافّة وغيرها، الرماد (cendres et regrets d'orfèvre) ، مقتنيات، الكتّان والقنب القماش، عناصر أخرى)[1].

أما ما تصدّره فرنسا إلى الجزائر ودوما حسب الجدول التفصيلي لسنة 1845، كانت حسب ترتيب القائمة (قماش القطن، النبيذ، قماش الصوف، قماش الحرير، ملابس للارتداء، سكّر مكرّر، فرينة الحبوب، أقمشة الكتّان والعنب، جلود مفتوحة، المشروبات الرّوحيّة والخمور، الفخّار والزجاج والكريستال، أدوات وأغراض معدنيّة، قهوة، جلود معدّة، الحامض الدهني، لحوم مملّحة، أثاث خردوات وأزرار، ورق كتب ومطبوعات، زيت زيتون، حرير، صوف الكتلة، حبوب (لوبيا)، صابون، أدوية مركّبة، تبغ مصنوع، جبن، عناصر أخرى)[2].

كانت الجزائر تستورد بالخصوص منتجات مصنّعة، لأنها ليست صناعية، وكلّ سكانها إذا مستهلكون وليسوا منتجين للسلع الصناعية. ومع تطور توسع الاحتلال الفرنسي للبلاد واستغلالها لثروات مختلفة زراعية، حصل تنوع وتغير نسبي في قائمة الصادرات بالخصوص. ففي سنة 1893 صدّرت الجزائر من المنتجات ما مقداره 169.700.000 فرنك من ضمنها 142.366.000 فرنك لفرنسا بنسبة 80% و 27.477.000 فرنك للخارج بحوالي 20%. وأبرز هذه المواد المصدّرة حسب الأهميّة: الخمور، الحبوب، اللّحوم، والمواد الأوليّة(كتل الصوف، الجلود الخام، الفلين الخام، الحلفاء، المعادن..الخ)[3].

---

[1] L'Abbé Landman (chanoine honoraire d'Alger**), op.cit,** p28.

[2] **Ibid.**

[3] Dessoliers Félix (ancien député), **l'Algérie libre étude économique.., op.cit,** pp 77-133.

كما صدّرت الجزائر سنة 1892 من الخمور 2.848.521 هكتولتر بقيمة إجمالية قدرها 85.546.876 فرنك؛ ليتراجع هذا الرقم سنة 1893 إلى 1.848.562 هكتولتر بمبلغ قيمته 51.884.926 فرنك[1]. كما كانت التمور بدورها تشكل إحدى ثروات أرض الجزائر، حيث كانت ترتّب في الخطوط الأولى ، من خلال تقديمها تجارة صادرات معتبرة[2].

ب)تطوّر حجم التجارة البحريّة:

بلغت تجارة الواردات والصّادرات للجزائر سنة 1835: 19.282.287،42 فرنك، مع العلم أن 4.614.673،36 فرنك كانت تخص الجيش، أما 12.164.064،33 فرنك فتخص النشاط التجاري العادي. في حين أن الواردات الإجمالية كانت في حدود 16.778.737،39 فرنك، أما الصادرات فكانت أقل من ذلك بكثير، في حدود 2.503.564،03 فرنك. وإذا ما أضفنا البضائع المعنية بإعادة التصدير، وعمليات الساحل..الخ، فبإمكاننا قياس 23 مليون فرنك تقريبا هو مجموع الحركة التجارية عام 1835. وفق ما يراه بلوندال (Blondel)؛ فانّ ما تحقق في الواقع، يعدّ في حدّ ذاته انجازا، لما يتعلق الأمر ببلد لم تكن فيه العمليات التجارية مع الخارج قبيل 1830 تتجاوز الثمانية مليون فرنك[3].

بلغ عدد التراخيص الممنوحة للاستيراد 3050 ترخيصا سنة 1835، بزيادة قدرها 519 عن السنة السابقة، وشملت عناصر: اليهود، الموريسك والأوروبيين[4].

ويمكن ملاحظة توزيع هذه التراخيص على هذه العناصر في بعض المدن الساحلية للجزائر خلال سنة 1835 من خلال الجدول التالي:

---

[1] **Ibid,** p151.
[2] de Neufville Jacob, **op.cit**, p11.
[3] Blondel.L, **op.cit**, p54.
[4] **Ibid**, p57.

جدول رقم 67: توزيع تراخيص الاستيراد على مختلف العناصر سنة 1835.

المدن	الأوروبيون	اليهود	الموريسك	مجموع العناصر
الجزائر	867	427	985	2279
بونه(عنابه)	187	168	11	366
وهران	191	63	47	301
مستغانم	33	21	50	104
المجموع	1278	679	1093	3050

المصدر: Blondel.L, **op.cit**, p58.

يتضح من خلال الجدول تعاظم مساهمة العناصر الأوروبية واليهودية مقارنة بعدد السكان، رغم ارتفاع مساهمة الأهالي المسلمين المشار إليهم بالموريسك، و الذين هم سكان المدن خاصّة في الجزائر ومستغانم، ونسبيا إلى حدّ ما في وهران. إن هذه الوضعيّة ترجع في الواقع إلى الدعم والامتيازات التي حضيا بها كل من الأوروبيين واليهود في مسألة احتكار تراخيص التجارة الخارجية بنسبة كبيرة، مع أنّ اليهود كان تأثيرهم تقليدي يرجع لما قبل الاختلال الفرنسي.

جدول رقم 68: واردات وصادرات الجزائر 1831-1862.

السنوات	الواردات	الصادرات
1831	6.504.000	1.479.600
1836	22.402.768	3.435.821
1841	66.905.784	4.302.210
1846	115.925.525	9.043.066
1851	66.950.582	19.792.791
1856	108.916.095	39.100.720
1861	116.600.095	49.094.120
1862	137.000.000	63.000.000

الوحدة فرنك.

المصدر: François Leblanc de Prébois, **Bilan de l'Algérie à la fin de l'année 1864..**, op.cit, p8.

يلاحظ فرانسوا ليبلون (François Leblanc)؛ من خلال أرقام الجدول وجود عدم توازن بين الصادرات والواردات؛ وهذا ما يفسّر وضع آليات لتعديل هذا الأمر؛ من خلال الرفع من إنتاج الأهالي المسلمين ومساهماتهم. من ذلك فتح طرقات جديدة، فهذا الإجراء لن يكون في صالح الأهالي لوحدهم بل سيستفيد منه الأوروبيين، حيث بإمكانهم الذهاب إذا للبحث عن منتجات الأهالي في مناطق الإنتاج في حدّ ذاتها. كما أنّه بالإمكان إيجاد طريقة أخرى هي الحصول على قرض استعجالي ضروري لإنشاء هذه الحركيّة المطلوبة في الجزائر[1].

حدد ساي لويس (Say Louis) مجموع الواردات والصادرات من 1830 إلى 1880 بمبلغ 8.545.575.464 فرنك[2]. كما ذكر موريس وحل (Maurice Wahl)، بأن القيمة الإجمالية للتجارة البحرية للجزائر من الغزو إلى غاية 1881 هي 9.017.845.241 فرنك[3].

كما شهدت نهاية القرن 19 تزايدا لحجم تجارة الجزائر مع فرنسا بشكل كبير. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المتوسط الخماسي لتطورها خلال الفترة الممتدة من 1891 إلى 1904:

* **متوسط التجارة السنوي (1891-1895):** 508.542.501 فرنك.
* **متوسط التجارة السنوي (1896-1900):** 583.245.570 فرنك.
* **متوسط التجارة السنوي (1901-1904):** 619.579.700 فرنك[4].

وفق ما يوضحه الجدول العام للتجارة والبحرية، " فان واردات منتجات الجزائر إلى فرنسا قد ارتفعت سنة 1902 إلى 253.702.000 فرنك (تجارة خاصّة). حيث تحتل الجزائر المرتبة الخامسة ضمن ترتيب الدول التي تستورد منها فرنسا وكذا المرتبة الرابعة ضمن الدول التي تصدّر لها فرنسا "[5].

---

[1] François Leblanc de Prébois, **Bilan de l'Algérie à la fin de l'année 1864..**, op.cit, pp 15-16-18.
[2] Say Louis (lieutenant de vaisseau), **op.cit** , p15.
[3] Wahl Maurice, **L'Algérie**, op.cit, p315.
[4] Demontés.V, **op.cit**, p436.
[5] Girault Arthur, **op.cit**, p714.

أما تجارة الجزائر مع الخارج والمستعمرات خلال نفس السنة فرغم الانفصال الجمركي عرفت ارتفاعا ووصلت إلى 54.293.488 فرنك للواردات و 48.288.930 فرنك للصادرات(تجارة خاصة). من ضمن السلع المورّدة؛ فالبعض تأتي مباشرة من الخارج (37.527.282 فرنك) والأخرى تأتي من المستودعات في فرنسا (15.766.206 فرنك). والحقوق الجمركية المفروضة على هذه المنتجات ارتفعت إلى 6.468.212 فرنك[1].

جدول رقم 69: تجارة الجزائر الخارجية مع بعض الدول الأكثر نشاطا سنة 1902.

الدول	الواردات	الصادرات
إنجلترا	6.957.204	12.072.004
ألمانيا	1.415.077	3.774.339
الأراضي المنخفضة	758.308	3.096.616
بلجيكا	1.313.824	9.113.205
أسبانيا	5.347.824	1.704.303
ايطاليا	2.683.635	3.795.938
الو.م.أ	1.983.202	862.754
المغرب	10.612.671	188.392
تونس	5.374.600	4.844.797

الوحدة فرنك.

المصدر: Girault Arthur, **op.cit**, p715.

إنّ أفضل ما نختم به هذا العنصر؛ هو ما جاء في اعتراف الجمعية الفرنسية لتقدم العلوم في أحد مؤتمراتها بأنّ الهدف من كلّ مستعمرة كان هو تموين الوطن الأم بالثروات أو الرّجال، مع ذلك لم يكن لهم نصيب في النشاط السياسي. كما علقت عن علاقة المستعمرات الفرنسية بالمتربول؛ بأنها كانت " دوما وجها لوجه مع المتربول في حالة الدونيّة السياسيّة "[2].

[1] لا يدخل ضمن هذا الرقم الرسوم الجمركية على السكر القادم من المتربول والذي ارتفع إلى 7.521.308 فرنك. **Ibid**, p715.

[2] Association Française pour l'avancement des sciences**, op.cit**, p1.

استنتاج جزئي:

لم تكن الجزائر ضمن منظومة المستعمرات الفرنسيّة مجرّد مستعمرة عسكريّة؛ بقدر ما كان ينظر لها كجزء لايتجزّأ من الوطن الأم؛ حيث عملت طموحات الفرنسيين على رسم مخططات، واقتراح مشاريع لجعل الجزائر مستعمرة تجاريّة، تكون عنصر مغذّي ومكمّل لاقتصاد المتربول، وكذا مركز استقطاب للهجرة الفرنسية والأوروبيّة التي من شأنها تثبيت تواجد الفرنسيين في هذا البلد.

في الواقع لو نقيّم ما أنجزته الإدارة الاستعماريّة في الجزائر خلال الفترة الممتدّة من 1830 إلى غاية اندلاع الحرب العالميّة الأولى يمكن القول؛ بأنّ هناك أشغال وأعمال تستحق الحديث بشأنها على مستوى العمران والطرقات والسدود والزراعات..الخ، هذا بالطبع على الرغم ممّا خربوه من ممتلكات الجزائريين طيلة هذه الفترة خلال الحرب الجهنميّة التي أعلنوها ضدّهم بغير حق. لكن السؤال الكبير الذي يطرح نفسه هنا؛ لمن أنجزت هذه الأشغال؟ وما هي السواعد التي شاركت في انجازها؟ وما هي مصادر إدارة الاحتلال في مصاريف هذه المنجزات؟ وأخيرا على حساب من أنجزت هذه الأشغال؟

أعتقد أنّ الإجابات عن هذه الأسئلة لن تكون صعبة، حتّى أنّ الإجابة لا تحتاج إلى تفكير كبير. فما أنجزته إدارة الاحتلال كان للمعمّرين والمتربول. ومن أسال عرقه لكي ترتفع هذه المنجزات هم الجزائريين سواء كأجراء بسطاء أن قهرا من خلال السخرة. ومصادر هذه الأشغال في جزء هام منها كانت الضرائب التي يدفعها الجزائريون والغرامات المسلّطة عليهم، أما الأراضي التي أنجزت عليها فهي ممتلكاتهم المصادرة والمسلوبة.

وأخيرا كانت هذه الأشغال على حساب الجزائريين ممّا أدى بتعمّق الفجوة بينهم وبين المعمّرين الذي ازدادوا ثراء، في الوقت الذي اتّسعت فيه دائرة الفقر والبؤس بين الجزائريين باعتراف تقارير الإدارة الاستعماريّة بنفسها، وازدادت ونمت معها مشاعر الحقد لديهم تجاه الكولون والفرنسيين. إنّ هذه الإجابات المختصرة من شأنها أن ترد وتدحض كلام دعاة تمجيد الاستعمار واعتباره عامل ازدهار وتقدّم للشعوب المستعمرة!

خاتمـــــــــــة

لقد خلصت بعد بحثي في أساليب السياسة الإداريّة الفرنسية في الجزائر خلال الفترة الممتدّة من 1830 إلى 1914 إلى الاستنتاجات التالية:

– تباين سياسات الإدارة الاستعمارية خلال الفترة الممتدة من بداية الاحتلال الفرنسي إلى غاية اندلاع الحرب العالميّة الأولى في مختلف مجالاتها؛ من نمط إدارة الحكم، إلى السياسات المنتهجة، وصولا إلى الأهداف المتوخاة من عمليّة الاحتلال الفرنسي في حدّ ذاتها.

– رغم هذا الاختلاف في سياسة الإدارة الاستعمارية إلا أنّ منطقها في التعامل مع المسلمين الجزائريين لم يتغيّر كثيرا، سواء كان ذلك ضمن ما يعرف بنظام السيف أو الحكم المدني، حيث أن الاثنين كانا وجهين لعملة واحدة، من خلال اعتمادهما لسياسة قائمة أساسا على استخدام أساليب القمع والتعسّف والتهميش والإقصاء معهم، ضنّا من إدارة الاحتلال الفرنسي بأن هذا الأسلوب هو الوسيلة المثلى لضمان إخضاعهم وتثبيت سلطة الاحتلال الفرنسي في البلاد.

– التأثير الواضح لعدّة أقطاب في سياسة الإدارة الاستعمارية بالجزائر، والأساليب المطبّقة في ترجمة توجهاتها وهم: المتربول بكلّ أطيافه الرسميّة وغير الرسميّة ويشمل ذلك حتّى رجال الفكر والإعلام، العسكريين في الجزائر، كتلة المعمّرين، وبدرجة أقل رجال الدين المتحمّسين لفكرة التنصير في المستعمرة الذين كانوا يحصلون على دعم واضح من الفاتيكان والأطراف المتعاطفة مع توجههم في إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر والمتربول .

– لقد كانت الإبادة بمختلف أشكالها؛ من خلال القتل و الطّرد والتّهجير عملا ممنهجا، لضمان إفناء العنصر الجزائري المسلم أو على الأقل وضعه في شروط قاسية، كانت ستسمح بالطبع في تراجعهم ديمغرافيّا، وهذا ما حصل فعليّا بلغة الأرقام، وباعتراف كتّاب فرنسيين في الديموغرافيا على الأقل خلال العقود الأربعة الأولى من احتلال الجزائر.

كان النّفي والإبعاد من أشدّ الأساليب التي وضّفتها إدارة الاحتلال الفرنسي في التعامل مع زعماء المقاومة الجزائرية والوطنيين، وكذا مع بعض الحالات الخاصة المرتبطة بمدّة الأحكام المسلّطة عليهم، حيث لجأت الإدارة الاستعماريّة إلى هذا الأسلوب لإدراكها فعاليّة تأثيره على هذه الأطراف.

– لقد كان الاعتقال والسجن، أداة عقابيّة، ردعيّة وأمنيّة، سواء كان ذلك فرديّا أو جماعيّا بحقّ الأهالي المسلمين في الجزائر؛ سعيا من إدارة الاحتلال الفرنسي للحدّ ممـــا تـــصفه بحالات التمرّد ضدّ سلطتها، وكذا لضمان إخضاع البلاد لنفوذها.

– نجحت السياسة الإداريّة الفرنسيّة إلى حد بعيد في التّفريق بين الزعامـــات الـــسياسية والدينية الجزائريّة، باستغلال التّنافس الشّخصي فيما بينها للوصول إلى مناصب قياديّة في مجتمعاتها ومناطقها، وكذا تأثير سحر الإغراءات المادية لدى بعض زعماء المسلمين في الجزائر، مع توظيف برودة العلاقات بين بعض هذه الزعامات للحكم العثماني السابق في البلاد لاستدراجهم من أجل التعامل مع الفرنسيين.

– لقد استخدمت إدارة الاحتلال الفرنسي الحجز والمصادرة في البداية لأهداف أمنيّة، إلا أنّه تحوّل لاحقا إلى أداة جدّ فعالة لنهب وسلب ممتلكات الجزائريين، وإهدائها فيما بعد إلى الوافد الأوروبي الدخيل، والذي كان يشكّل اليد الناعمة الضاربة للجـــيش الفرنـــسي فـــي الجزائر.

– أحدثت الغرامات الحربيّة تأثيرا فضيعا في المجتمع الجزائري المسلم، حيث لم تكن فقط وسيلة ردع أمنيّة، بقدر ما كانت أداة إفقار وثراء لإدارة الاحتلال الفرنـــسي والمعمـــرين على حساب السكان الأصليين المغلوبين عن أمرهم.

– كان تطبيق مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة مع الجزائريين المسلمين تجاوزا قانونيا واضـــحا لمبدأ فرديّة العقاب والمسؤوليّة؛ ممّا جعله محلّ تهكّم حتّى مـــن طـــرف فقهـــاء قـــانون فرنسيين، لعظم آثاره المدمّرة على المجتمع الأهلي المسلم في الجزائر.

– تناقض سياسات الإدارة الاستعمارية في الجزائر فـــي تعاملهـــا مـــع مـــسألة هجـــرة الجزائريين ولجوئهم نحو الخارج؛ بين مؤيّد لهذه النتيجة الفظيعة لسياسات الاحتلال رغبة منهم في إفناء العنصر المحلّي من خلال تسهيل تهجيره، وبالتالي ضمان الاســـتفادة مـــن أراضيهم وممتلكاتهم لصالح مشاريع الاحتلال، مع معارضة أطراف أخرى لهذا التوجّـــه خوفا من آثاره السياسيّة والدعائيّة وكذا الاقتصاديّة على المتربول ومستعمرته في شـــمال إفريقيا؛ حيث كان المسلمون في الجزائر يشكّلون وعاء ضريبيّا مريحا لتموين ميزانيـــات البلديات المختلطة وكذا عمالة رخيصة للمعمّرين.

– تفطّن المحتل الفرنسي في الجزائر لمدى فعاليّة إستراتيجية الاعتماد على القادة والأعيان المحليين في الحضر والأرياف، للسيطرة على المجتمع الجزائري المسلم؛ لذا عملت الإدارة الاستعماريّة لفترة ما؛ على الأقل قبل 1870 على استدراجهم للعمل ضمن صفوفها.

– لقد نجحت إدارة الاحتلال الفرنسي إلى حدّ بعيد في استدراج وتوظيف العديد من شيوخ الطرق الصوفيّة على الأقل في مراحل متقدّمة من القرن التاسع عشر؛ باعتمادها عدّة طرق وأساليب ماكرة جمعت بين التعسّف والإغراء والاستدراج، مستفيدة من نقطة ضعف هذه الطرق الصوفيّة والمتمثّلة في تنافسها فيما بينها. إن هذا في الواقع لا يحجب الدور البارز الذي لعبته الطرق الصّوفيّة خلال المقاومات الشعبيّة في الجزائر باعتراف الفرنسيين أنفسهم، فلولا المكانة والأهميّة التي يحضى بها شيوخ الطرق الصوفيّة في الجزائر ما سعت إدارة المحتل الفرنسي لاستقطابهم.

– شكّلت المكاتب العربيّة لفترة طويلة من القرن 19 رغم تعسّفها وتجاوزاتها النمط الناجح في تسيير سياسة الإدارة الفرنسيّة مع المجتمع الجزائري المسلم رغم انتقادات دعاة الحكم المدني لها، حيث نجح رجالها وضبّاطها في التوغل في نواة المجتمع الجزائري ومعرفة كلّ أسراره؛ نقاط قوّته وضعفه. كما كانت المكاتب العربيّة تراعي في تحركها الضّوابط والمحاذير الّتي تخدم مستقبل المستعمرة أمنيّا واقتصاديّا.

– كان الجزائريون محلّ رقابة أمنيّة صارمة في الجزائر وخارجها لضمان ترصّد كلّ ما من شأنه تهديد ما يصفه الفرنسيون بأمن المستعمرة ومصالح المتربول والمعمّرين، ولعلّ هذا ما سمح حسب تقديري من بقاء المحتل في الجزائر لفترة طويلة.

– استعمال الإدارة الاستعمارية لمؤسساتها القضائيّة من أجل تسليط مختلف العقوبات بحقّ الجزائريين؛ هؤلاء الذين كانوا ضحيّة مجازر قانونيّة بامتياز، حيث كان من مظاهر تعسّفها ضعف إمكانيّة استئناف أحكامهم لديها.

– إنّ تشريع وتطبيق قانون الأهالي يعدّ حسب تقديري أقصى ما توصل إليه الاحتلال الفرنسي من سياسات ردعيّة بحقّ المسلمين الجزائريين لضمان خضوعهم لإرادته، حتّى هذا الإجراء التعسّفي قد انتقده كتّاب فرنسيون، منددّين بهذا الخرق القانوني غير المقبول لأبسط الحقوق التي تكفلها القيم الإنسانية والمبادئ الدولية وقواعد الحرب.

– لقد خلفت الضّرائب المسلّطة على الأهالي المسلمين في الجزائر آثـــار وخيمـــة علـــى المجتمع الجزائري المسلم في مختلف المجالات، حيث كانت بحق عامـــل أساســـي فـــي مضاعفة مظاهر البؤس والحرمان لديه.

– شكّلت السياسة العقارية المنتهجة من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي، خطـــرا محـــدقا أصاب الجزائريين في مقتل، من خلال استهداف رأس مالهم الأساسي ألا وهـــي الأرض. هذه القاعدة المحوريّة التي تتمركز حولها بنية المجتمع الجزائري القائمة على القبيلة، من خلال تطبيق سياسات الحشر أو الحصر، وكذا فرض الملكيّة الفرديّـــة علـــى المـــسلمين الجزائريين؛ متجاوزة في ذلك نظام اجتماعي واقتصادي يضرب بجذوره في عمق تاريخ البلاد.

– لقد تحولت الغابة في الجزائر ضمن هذه السياسة العقاريّة الماكرة مـــن مـــورد هـــام للمسلمين الجزائريين تمدّهم بمختلف حاجياتهم؛ إلى عدو كاســـر؛ ســـلّطت بـــسببها إدارة الاحتلال الفرنسي عليهم مختلف أصناف الغرامات وأحكام السجن، من خـــلال تحمـــيلهم مسؤوليّة حرائق الغابات والتي كانت أسبابها مناخية في الغالب باعتراف تقارير فرنسية.

– لم تكن في الواقع المؤسسات الأهليّة للاحتياط التي ابتدعتها إدارة الاحـــتلال الفرنـــسي أواخر القرن 19 سوى واجهة دعائيّة لسياساته؛ حيث كانت أداة حرصت من خلالها هذه الأخيرة على استغلال واستثمار محنة الجزائريين بما يخـــدم سياســـات الفرنـــسيين فـــي استدراج وربط السكان المسلمين بمؤسسات المحتل وقوانينه.

– لقد اكتشفت الدراسات الفرنسية للمجتمع الجزائري؛ مدى أهميّة ومكانة المرأة الجزائرية المسلمة في مجتمعها، لذا اعتمدت إدارة المحتل مشاريع لاستدراجها وتوظيفها كأداة تغلغل في المجتمع الجزائري المسلم، سعيا منها في التأثير على عاداتها وتقاليدها، وتحقيـــق مـــا يمكن وصفه بالتغلغل الناعم للثقافة الفرنسيّة؛ مستغلّين في ذلك الحرمان الذي كانت تعانيه في بعض الجوانب خاصة التعليم.

– كان المهاجرون المسلمون الجزائريون دوما محلّ رقابة دائمة ومستمرة مـــن طـــرف إدارة الاحتلال الفرنسي والمتربول، سواء تعلّق الأمر بهجرة مؤقتة أو دائمة، أو في إطار أداء مناسك الحج؛ هذه الفريضة التي كانت تناور إدارة الاحتلال الفرنسي فـــي إقرارهـــا سنوات ومنعها لسنوات أخرى مستندة في ذلك على حجج واهية.

– لقد كشفت إدارة الاحتلال الفرنسي عن مدى عدائها الواضح تجاه كلّ ما له علاقة بالهويّة العربيّة المسلمة للجزائريين؛ مما يترجم الاعتداءات المتكرّرة على مؤسّساته الدينيّة والعدليّة والتعليميّة، والذي من مظاهره هو تبني سياسة هدم وغلق وتضييق وإقصاء ورقابة نحو كلّ ما له علاقة بالموروث الحضاري للجزائريين.

– رغم دعم الإدارة الفرنسية للمؤسسات المسيحيّة ورجال الدين في مراحل متقدّمة من الاحتلال، ضمن مسعاهم لممارسة فنون التنصير بمختلف أشكاله من خلال التمريض والتعليم والأعمال الخيريّة، إلا أنّ صلابة المجتمع الجزائري وتمسّكه بعقيدته قد أفشل هذه المشاريع الماكرة بعقيدة الأمة الجزائرية باعتراف المنصّرين أنفسهم.

– سعى الفرنسيون بعد فشل إستراتيجية إفناء العنصر الجزائري المسلم إلى طرح مشاريعهم بخصوص توظيف إدماج وتجنيس المسلمين في الجزائر كأداة لفرنسة البلاد، إلا أنّ شروطه القاسية المرتبطة بتخليهم عن أحوالهم الشخصيّة الإسلامية وكذا الاعتراضات المطروحة من طرف المعمّرين وأطرافا فرنسية؛ ناهيك عن تأكّدهم من وجود عقبة أساسية ضمن هذا الأمر كلّه؛ تتعلق أساسا بالدين الإسلامي قد أفشل هذه المخطّطات الحالمة.

– كرّس الفرنسيون مع بداية الاحتلال سياسة تجهيل لفترة طويلة رغبة منهم في ضمان وقوع الجزائريين في دائرة الجهل والتخلّف تجاه كلّ ما له علاقة بثقافتهم الأصيلة؛ ثمّ اقترحوا لاحقا تحت الرغبة الملحّة للاعتماد على عناصر جزائريّة في مساعدتهم على إدارة شؤون البلاد إلى إقرار تعليم ببرامج فرنسية على نطاق محدود، بهدف استعمال المدرسة كوسيلة تأثير وتغلغل فعّالة في عقول الجزائريين.

– اعتمدت السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر دوما على القوّة العسكرية كأداة ردع للمقاومات الشعبيّة للجزائريين، وكذا وسيلة توغل وسيطرة وحماية لمشروع الاحتلال الفرنسي في البلاد، وحماية لمصالحها المتعدّدة في كلّ المجالات، لذا لم تتوان الإدارة الاستعمارية والمتربول في تعزيز قدرات الجيش الفرنسي في الجزائر، بل ودعم سياسة تسخير العنصر المسلم من خلال تأسيس فرق عسكريّة أهليّة غير نظاميّة، ثمّ لاحقا فرض التجنيد الإجباري على المسلمين الجزائريين.

– كانت للمواصلات بمختلف أنواعها أهميّة بالغة في خدمة مصالح الاحتلال الفرنسي في الجزائر؛ للمزايا التي توفّرها للفرنسيين في التوسع وتقدم القوات العسكرية، إضافة للمنافع التي تسديها لمشاريع الاستعمار في البلاد، وتحوّل الجزائر إلى منطقة تجارية مرتبطة باقتصاد المتربول، ولعلّ هذا ما يفسّر العناية والانجازات التي باشرتها إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر في هذا المجال الحيوي في المستعمرة، خاصة في قطاع السكة الحديدية بعد منتصف القرن 19.

– كان لزاما على الفرنسيين لضمان احتلالهم للجزائر واستمرارها تحت سيطرتهم الدفع بموجات هجرة أوروبية نحوها خاصّة خلال القرن 19. إن هذه السياسة كانت تشكّل الأداة المناسبة لنجاح احتلال مدني للبلاد كي يدعم الجهد العسكري، بعدما اتّضح للمتربول صعوبة الاحتفاظ بالجزائر كمستعمرة فرنسيّة اعتمادا على القوّة العسكريّة بمفردها؛ وبالتالي ضمان الاستفادة من خيرات البلاد المتنوعة بما يخدم توجّهات الفرنسيين.

– لقد شكّل سعي الفرنسيين لتبني سياسات اقتصاديّة تخدم مشاريع الاستعمار وكذا مصالح المتربول والمعمرين على حساب الجزائريين المسلمين أكبر انحراف وجريمة في حقّ الاقتصاد المحلي للسكان الأصليين، وتحطيم لقواعد ومبادئ الاقتصاد والمبادلات التجاريّة التي عرفتها الجزائر لقرون، مما أضرّ بمصالح الجزائريين في مختلف المجالات. كما عمّقت هذه السياسة التمييزيّة الفوارق بين المعمرين والمسلمين الجزائريين.

الملاحق

ملحق رقم 1: متابعة واعتقال منفي جزائري هارب من المستعمرة العقابية في غايانا[1].

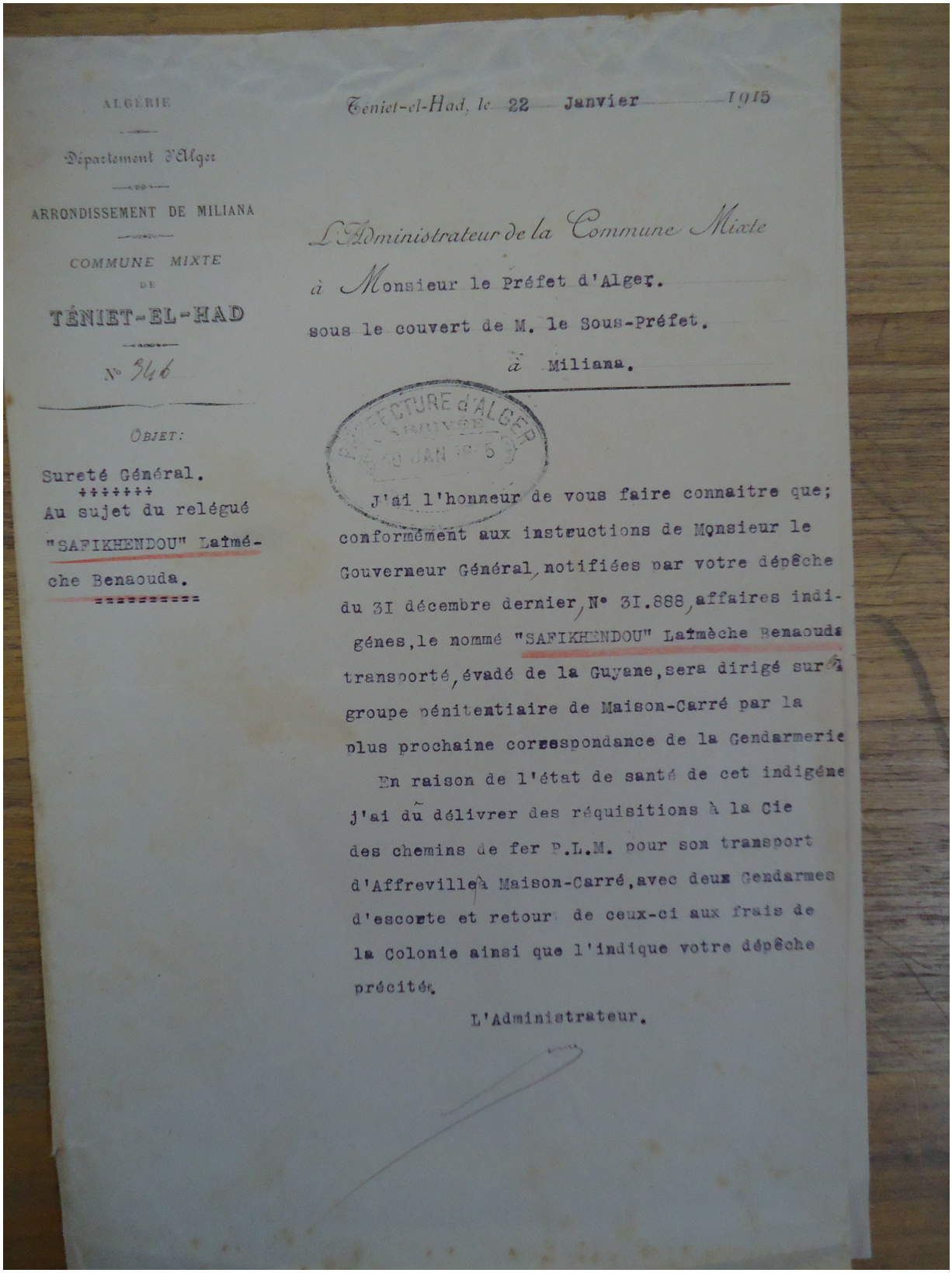

ALGÉRIE

Département d'Alger

ARRONDISSEMENT DE MILIANA

COMMUNE MIXTE
DE
TÉNIET-EL-HAD

N° 346

OBJET:

Sureté Général.
+++++++
Au sujet du relégué
"SAFIKHENDOU" Lafmé-
che Benaouda.
==========

Téniet-el-Had, le 22 Janvier 1915

L'Administrateur de la Commune Mixte

à Monsieur le Préfet d'Alger.

sous le couvert de M. le Sous-Préfet.

à Miliana.

PRÉFECTURE d'ALGER
ARRIVÉE
20 JAN 1915
BUREAU

J'ai l'honneur de vous faire connaitre que; conformément aux instructions de Monsieur le Gouverneur Général, notifiées par votre dépêche du 31 décembre dernier, N° 31.888, affaires indigénes, le nommé "SAFIKHENDOU" Lafmèche Benaouda transporté, évadé de la Guyane, sera dirigé sur le groupe pénitentiaire de Maison-Carré par la plus prochaine correspondance de la Gendarmerie.

En raison de l'état de santé de cet indigéne j'ai dû délivrer des réquisitions à la Cie des chemins de fer P.L.M. pour son transport d'Affreville à Maison-Carré, avec deux Gendarmes d'escorte et retour de ceux-ci aux frais de la Colonie ainsi que l'indique votre dépêche précitée.

L'Administrateur.

[1] **A.N.O.M, 1F13,**

ملحق رقم 2: نموذج لبطاقة هويّة جزائري في مقاطعة الجزائر[1].

CARTE D'IDENTITÉ

ورقة التعريف

No 67 du registre-matrice

عدد 67 من الدفتر الامي

Département : d'Alger

Commune : Cuvier

Section, tribu ou douar : ...

عمالة الجزائر

بلدة ...

القسم او الدوار او العرش ...

Nom patronymique et prénom :

Ainbouzid Mohammed ben Ahmed

الاسم النسبي والاسم الشخصي

عين بوزيد محمد بن احمد

[1] **A.N.O.M, 1F33.**

ملحق رقم 3: مراسلة تتضمّن الاستشارة في منح رخصة سفر لشيخ زاوية الهامل[1].

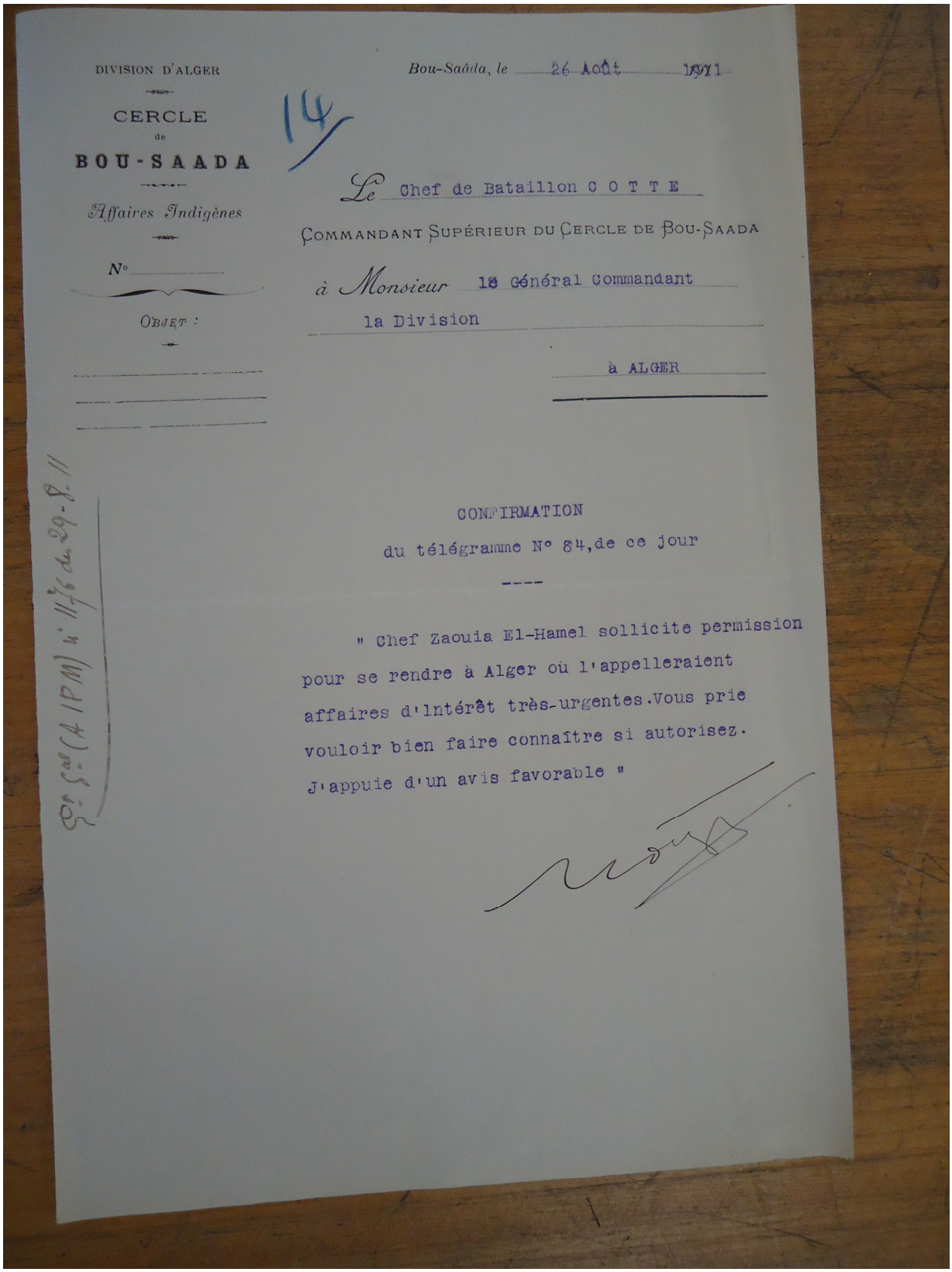

DIVISION D'ALGER

CERCLE
de
BOU-SAADA

Affaires Indigènes

N°

OBJET :

Bou-Saâda, le 26 Août 1911

14

Le Chef de Bataillon C O T T E

COMMANDANT SUPÉRIEUR DU CERCLE DE BOU-SAADA

à Monsieur le Général Commandant
la Division

à ALGER

CONFIRMATION
du télégramme N° 84, de ce jour

" Chef Zaouia El-Hamel sollicite permission pour se rendre à Alger où l'appelleraient affaires d'Intérêt très-urgentes. Vous prie vouloir bien faire connaître si autorisez. J'appuie d'un avis favorable "

Sr. Sec. (A.I.P.M.) n° 1176 du 29-8-11

[1] **A.N.O.M, 2U22.**

ملحق رقم 4: رخصة سفر لجزائري في البلدية المختلطة بتنس[1].

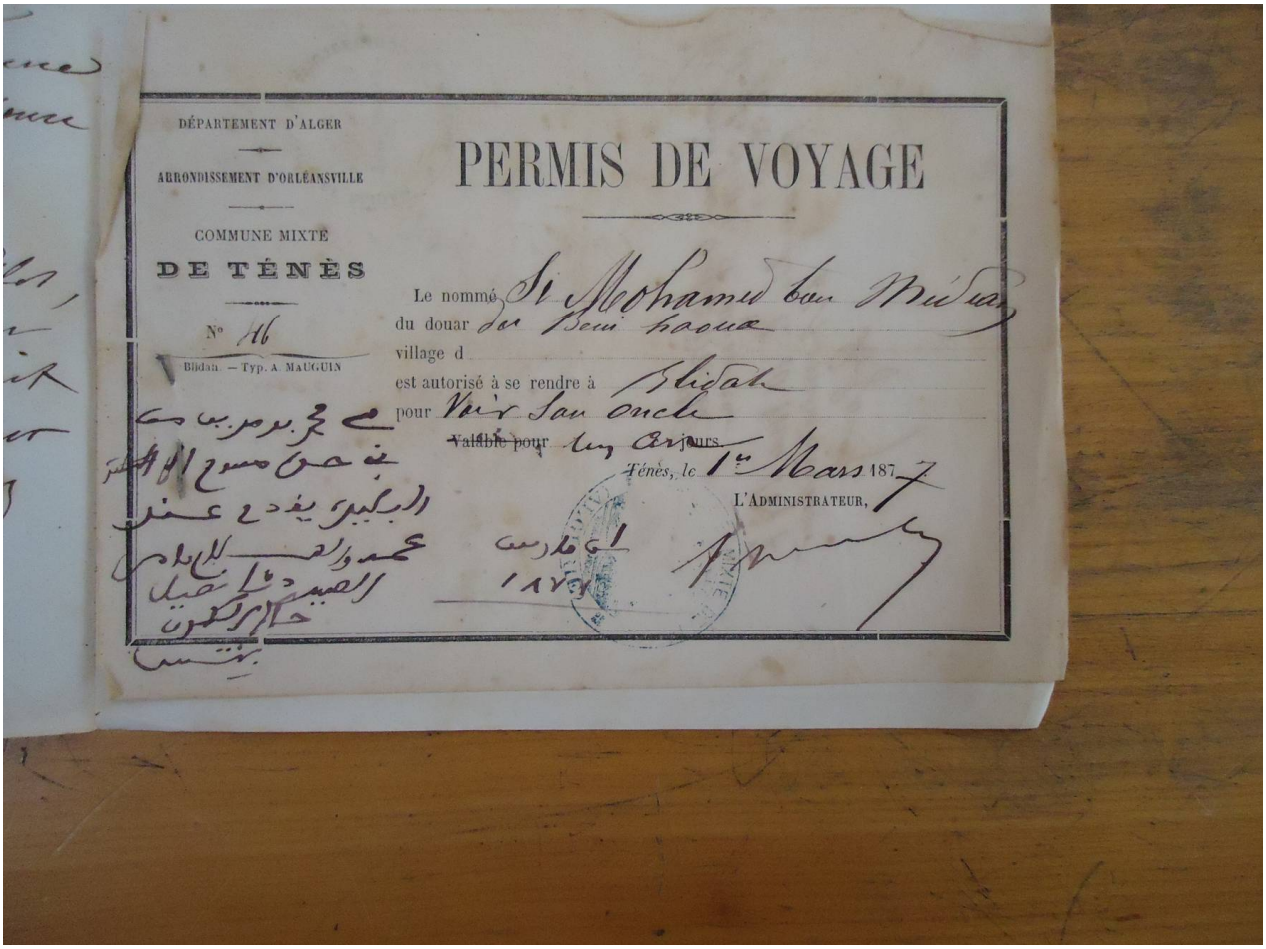

DÉPARTEMENT D'ALGER

ARRONDISSEMENT D'ORLÉANSVILLE

COMMUNE MIXTE

DE TÉNÈS

N° 16

Blidah — Typ. A. MAUGUIN

PERMIS DE VOYAGE

Le nommé Si Mohamed ben Mida

du douar Ouled Beni Haoua

village d

est autorisé à se rendre à Blidah

pour Voir son oncle

~~Valable pour~~ dix jours.

Ténès, le 1er Mars 1877

L'ADMINISTRATEUR,

[1] **A.N.O.M, 2U23**, ALG, département d'Alger, permis de voyage du monsieur Si Mohamed ben ? n°16, délivrer par l'arrondissement d' Orléonville en mars 1877.

ملحق رقم 5: رخصة سفر لجزائري صادرة عن دائرة المديّة[1].

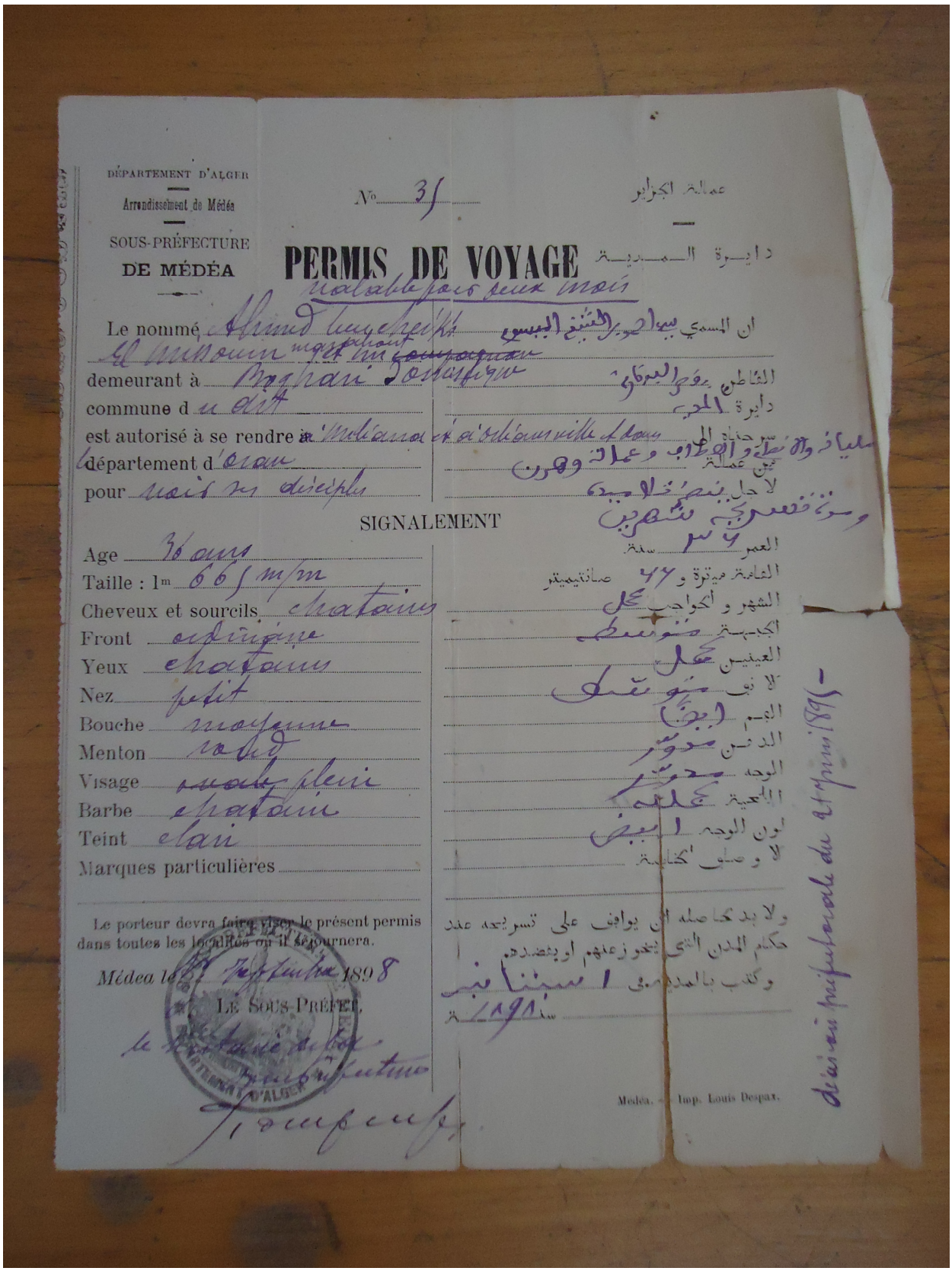

DÉPARTEMENT D'ALGER
Arrondissement de Médéa
SOUS-PRÉFECTURE
DE MÉDÉA

N° 31

عمالة الجزاير
دايرة المديـة

PERMIS DE VOYAGE

notable pour deux mois

Le nommé Ahmed ben Cheikh
demeurant à Bagharis Tamazgra
commune d'Aïn
est autorisé à se rendre à Médéa et à Orléansville et Aumale
département d'Oran
pour affaires et affaires d'affaires et affaires
pour affaires et affaires

ان المسمي سيد احمد بن الشيخ البسي
القاطن بقرية البقاري
دايرة المدية
سرحانة الى
من عمالة
لاجل بنصف سنة
وسنة قصيرة بشهرين

SIGNALEMENT

Age 36 ans	العمر ٣٦ سنة
Taille : 1m 66 m/m	القامة ميترة و ٦٦ سانتيمتر
Cheveux et sourcils chatains	الشعر و الحواجب محل
Front ordinaire	الجبهة متوسط
Yeux chatains	العينين محل
Nez petit	لا نف متوسط
Bouche moyenne	الفم (ابن)
Menton rond	الذقن مدور
Visage mouchetté	الوجه مدور
Barbe chatain	اللحية محلق
Teint clair	لون الوجه ابيض
Marques particulières	لا وصف اخاصة

Le porteur devra faire viser le présent permis dans toutes les localités où il séjournera.

ولا بد كما صلة ان يواقف على تسريحه عند حاكم المدن التي يخوز عنهم او يقصدهم

Médéa le 21 Septembre 1898
Le Sous-Préfet,

وكتب بالمدية في ١ سبتمبر سنة ١٨٩٨

Médéa. — Imp. Louis Despax.

Délivré par nous sous-préfet de l'arrondissement du 21 Septembre 1898

[1] **A.N.O.M, 2U23**, ALG, département d'Alger, Copie de permis de voyage du monsieur Si Ahmed ben El chikh n°31, délivrer par l'arrondissement du Média en septembre 1898.

ملحق رقم 6 : معطيات إحصائية عن وضعيّة السجن العسكري في وهران في ديسمبر 1851.[1]

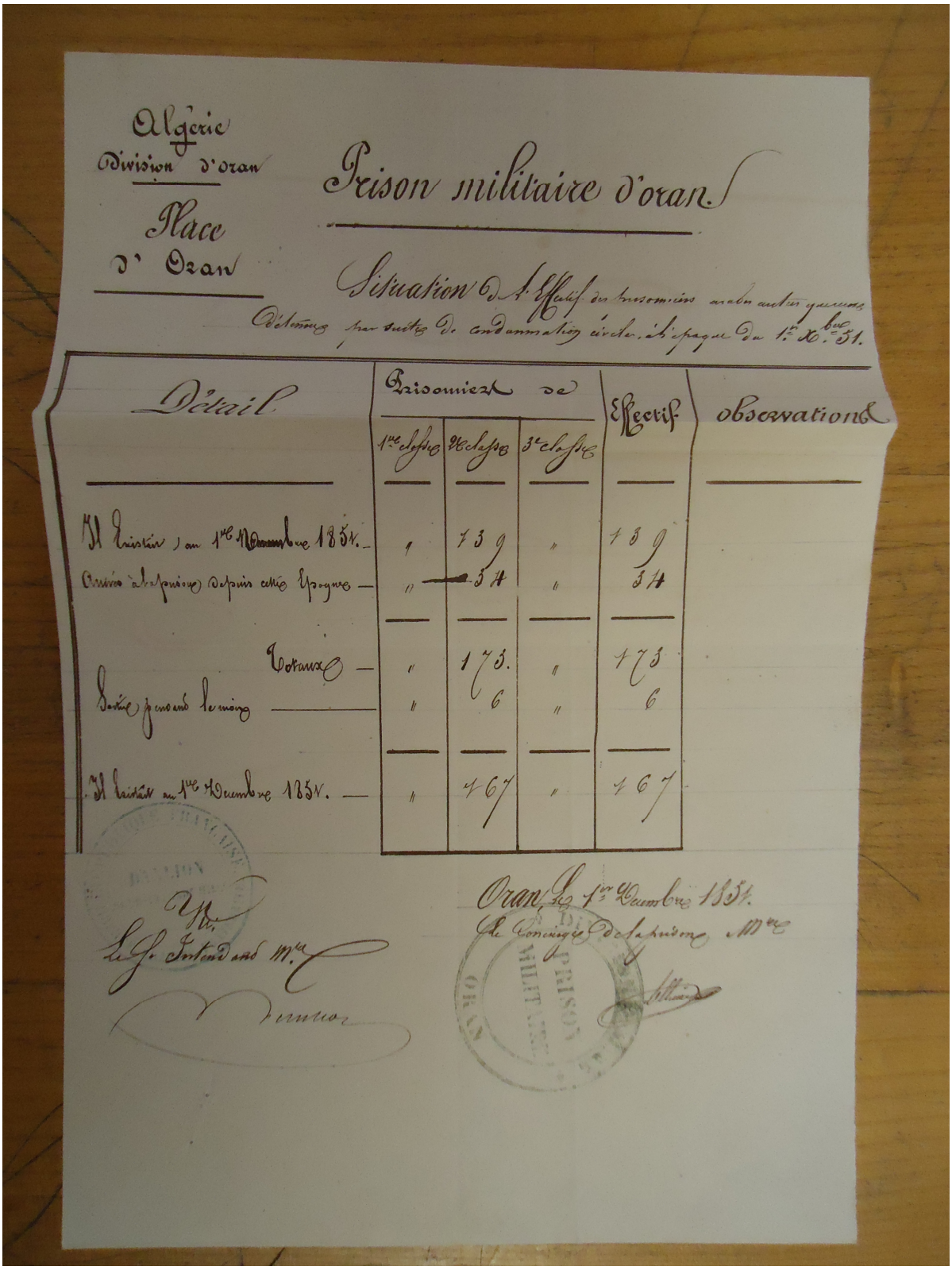

Algérie
Division d'oran
Place
d' Oran

Prison militaire d'oran

Situation de l'Effectif des prisonniers arabes autres que ceux détenus par suite de condamnation à l'époque du 1er Xbre 51.

Détail	Prisonniers de 1re classe	Prisonniers de 2e classe	Prisonniers de 3e classe	Effectif	observations
Il existait au 1er Décembre 1851.	1	739	"	739	
Rentrés de disposition depuis cette époque	"	34	"	34	
Total	1	773	"	773	
Sortis pendant le mois	"	6	"	6	
Il existait au 1er Décembre 1851.	"	767	"	767	

Oran le 1er Décembre 1851.

Le Sous Intendant Militaire

Le Commandant de la prison militaire

[1] **A.N.O.M, F80/573.**

ملحق رقم 7: رسالة جزائريين في 1841 يطالبون بإطلاق سراحهم من سجن سانت مارغريت بفرنسا[1].

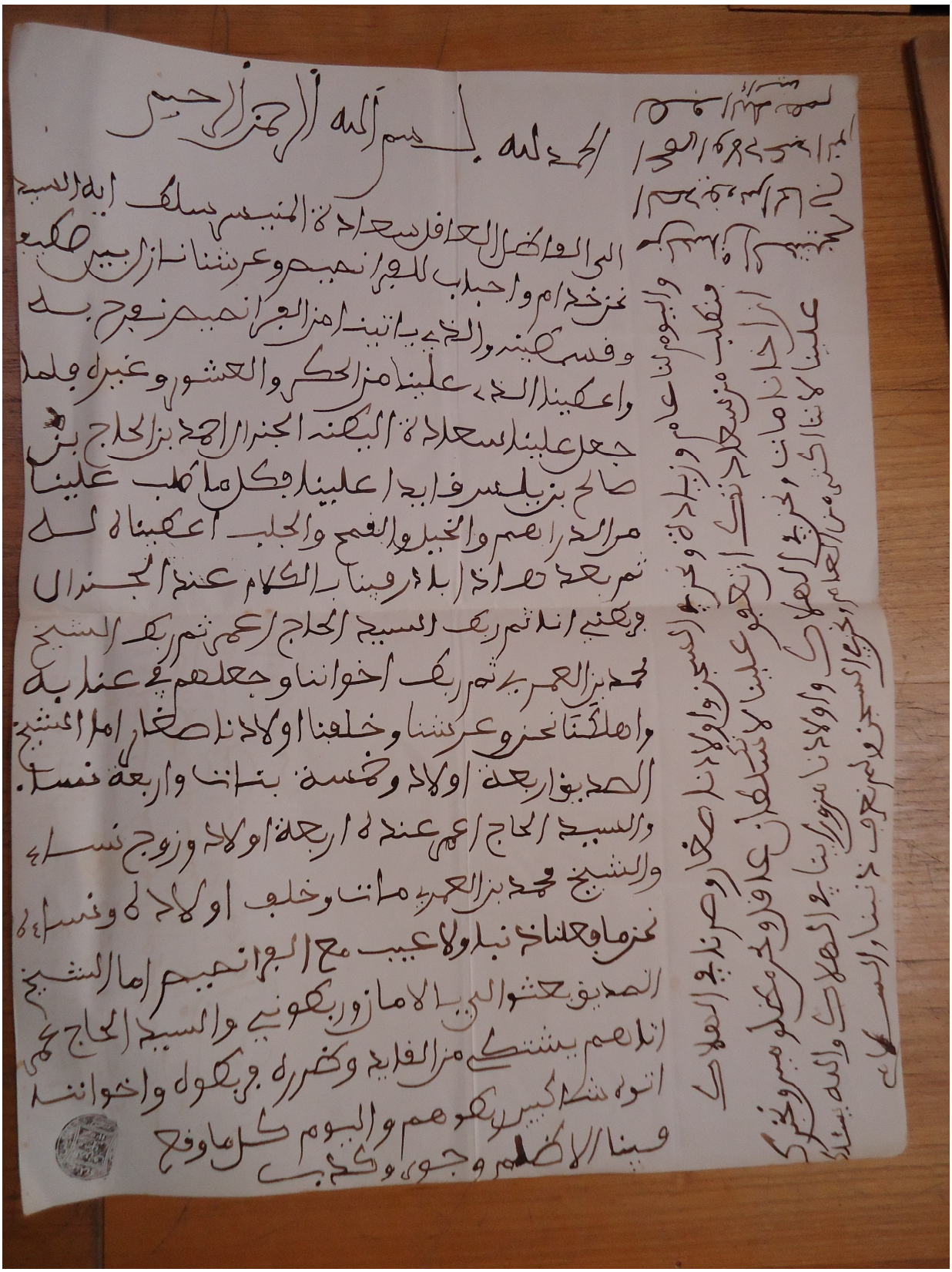

[1] **A.N.O.M, F80/574.**

ملحق رقم 8: رسالة التلميذ أحمد رويلة في 1845 وهو شاب جزائري أخذ لفرنسا والتي يطالب فيها برجوعه الى جزائر بسبب تدهور أحوال أسرته[1].

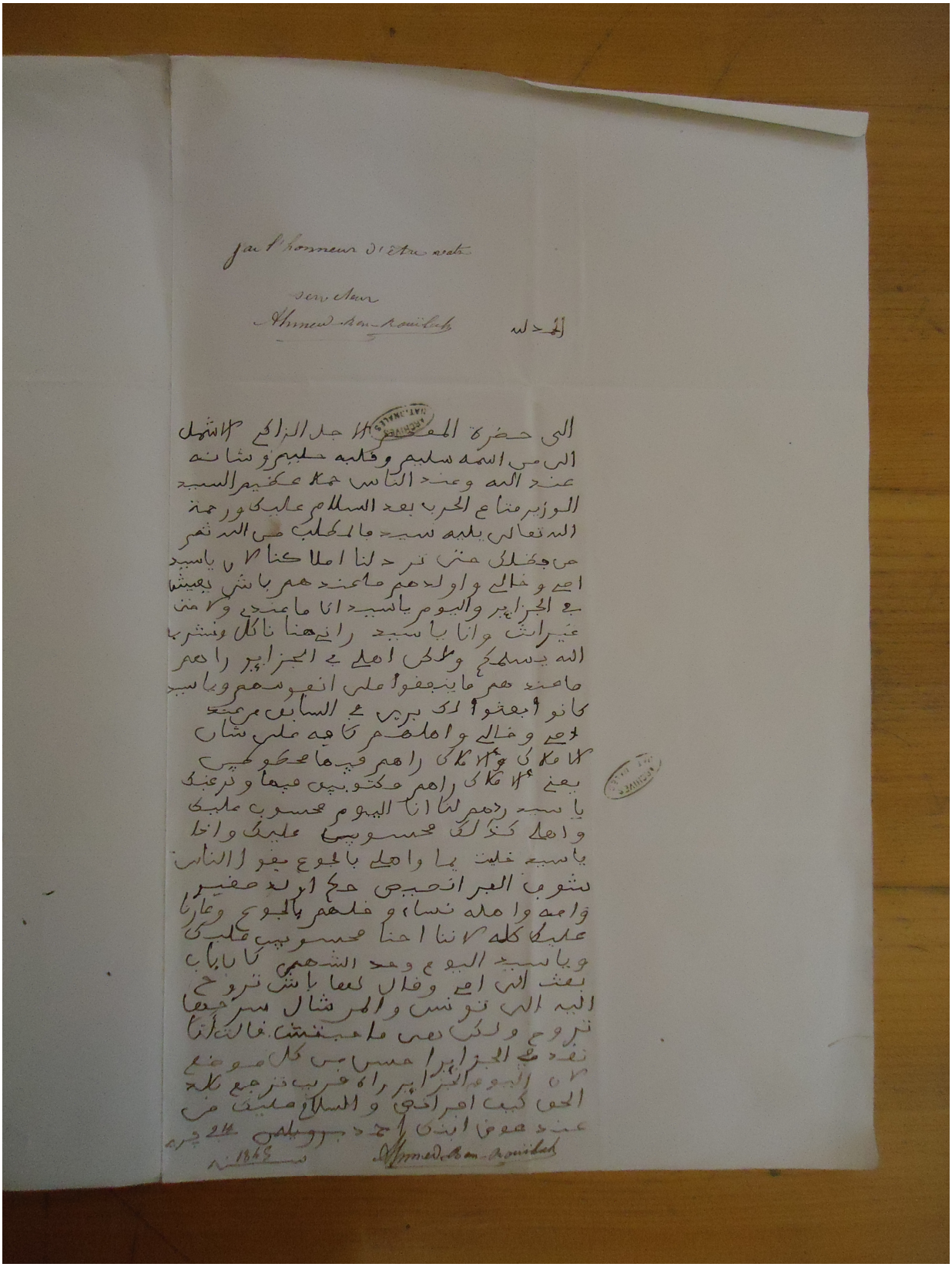

[1] **A.N.O.M, F80/1571.**

ملحق رقم 9: إعلان بخصوص البحث عن جزائريين متهمين بجريمة في مساء 21 ماي 1857 في قرية السانية قرب وهران[1].

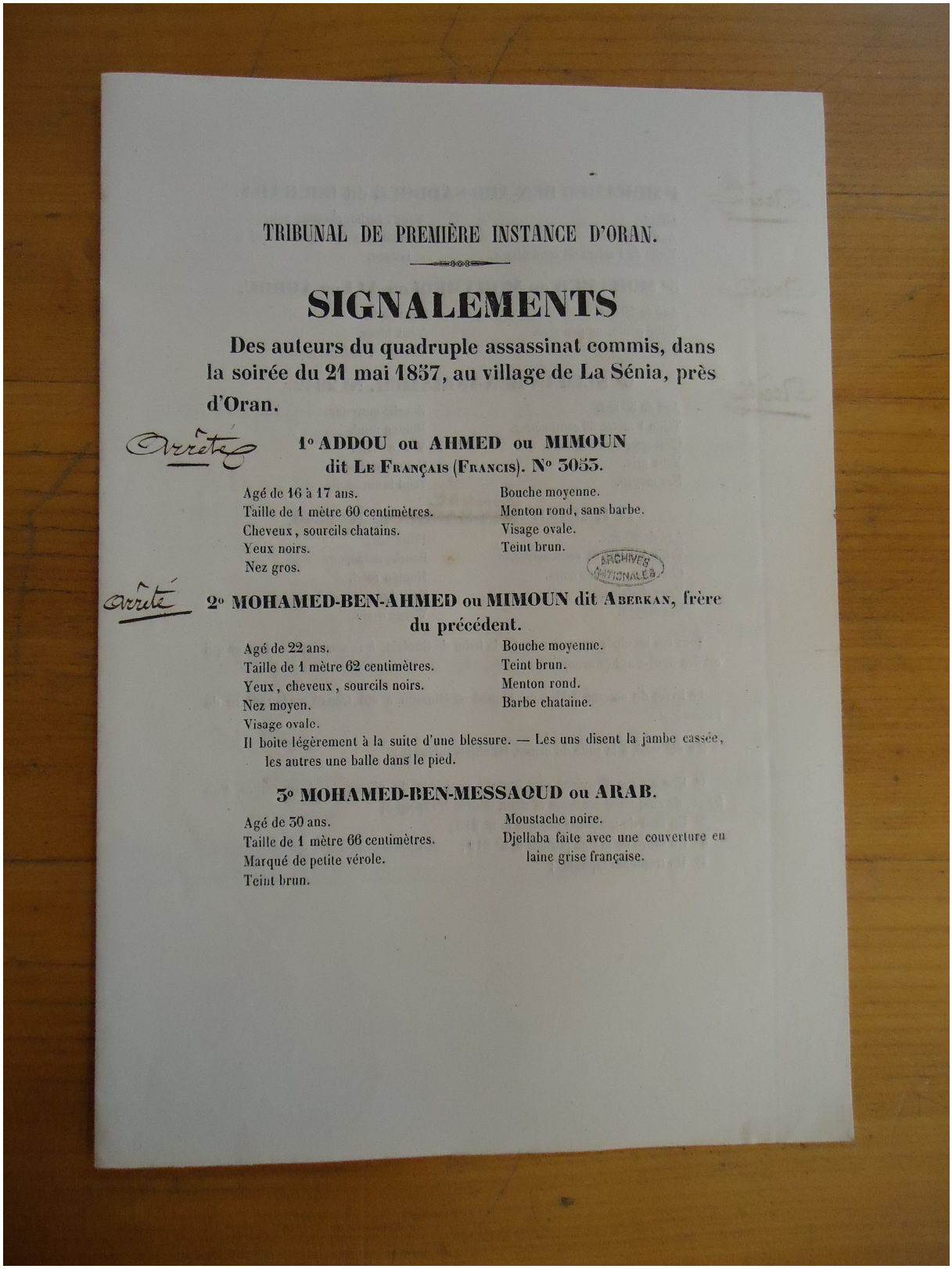

TRIBUNAL DE PREMIÈRE INSTANCE D'ORAN.

SIGNALEMENTS

Des auteurs du quadruple assassinat commis, dans la soirée du 21 mai 1857, au village de La Sénia, près d'Oran.

Arrêté

1° ADDOU ou AHMED ou MIMOUN dit LE FRANÇAIS (FRANCIS). N° 3055.

Agé de 16 à 17 ans.
Taille de 1 mètre 60 centimètres.
Cheveux, sourcils chatains.
Yeux noirs.
Nez gros.
Bouche moyenne.
Menton rond, sans barbe.
Visage ovale.
Teint brun.

ARCHIVES NATIONALES

arrêté

2° MOHAMED-BEN-AHMED ou MIMOUN dit ABERKAN, frère du précédent.

Agé de 22 ans.
Taille de 1 mètre 62 centimètres.
Yeux, cheveux, sourcils noirs.
Nez moyen.
Visage ovale.
Bouche moyenne.
Teint brun.
Menton rond.
Barbe chataine.
Il boite légèrement à la suite d'une blessure. — Les uns disent la jambe cassée, les autres une balle dans le pied.

3° MOHAMED-BEN-MESSAOUD ou ARAB.

Agé de 30 ans.
Taille de 1 mètre 66 centimètres.
Marqué de petite vérole.
Teint brun.
Moustache noire.
Djellaba faite avec une couverture en laine grise française.

[1] **A.N.O.M, F80/1662.**

ملحق رقم10: تطور تعداد المدانين من الأهالي المسلمين في المحاكم العسكرية والعقوبات المفروضة عليهم خلال الفترة 1876-1884.

السنوات	1876	1877	1878	1879	1880	1881	1882	1883	1884
المتّهمين	710	719	699	815	847	489	332	341	321
المدانين	350	440	431	541	472	326	170	208	181
الإعدامات	30	64	34	23	104	54	12	23	17
النّفي	–	–	–	–	03	07	05	–	–
الحبس	–	–	–	–	–	01	01	–	–
الأشغال الشاقة	86	97	101	186	138	76	48	86	65
réclusion	38	28	55	56	42	24	16	16	11
بانيسمون الطرد والنفي	–	–	–	–	–	01	–	–	–
الأشغال العموميّة	–	11	–	–	–	–	–	–	–
أومبريزونمو	148	170	193	243	246	78	80	81	72
العزل	–	–	–	–	–	–	–	–	–
غرامة	48	70	48	33	39	85	08	02	16
البراءة	235	279	268	274	272	163	162	132	139
الموجّهين للمحاكم العاديّة	–	–	–	–	03	–	–	01	01

المصدر: G.G.C.A, **op.cit**; p332.

ملحق رقم 11: رسالة بالعربية مع ترجمة بالفرنسية؛ من الشيخ محمد بلقاسم الشريف بزاوية الهامل إلى القائد "أكرشار" حاكم أبي سعادة (بوسعادة) مؤرّخة في 9 مارس 1896؛ معلومات تتعلق بالشخصية المقترحة لخلافة الزاوية.

".. سعادة المعظم السيد الكماندات أكرشار الحاكم الكبير بأبي سعادة ودايرتها (دائرتها) السلام عليك لطايف الاكرام وانعام وبعد فاني وصلني كتابك يوم 9 من مارس سنة 1896 وطلبت مني أن نجاوبك بالكلام الذي وقع بيني وبينك يوم أن تلاقيت أنا واياك في الواد مابين الهامل وبين أبي سعادة وذالك أنك سألتني ان قدّر الله علي الوفات (الوفاة) الذي قدرها الله تعالى على على(كلمة مكرّرة في النسخة الأصلية) كل نفس اتموت فلمن تكون الخلافة بعد وفاتي فقلت لك أن الخلافة بعدي تكون لولد أخي السيد محمد بن الحاج محمد لأنه هو الوارث للمقام علما وعملا وعمارة الزاوية بتدريس العلوم واعطاء الذكر للاخوان وترتيب الطلبة واكرام الاخوان بالأكل والفقراء والأيتام واصيته أن يسير بسيرتي بالعافية ولا يخرج على نظر الدولة الفرانساوي وهذا ما مني وبه يكون اعلامك والسلام من كاتبه (كاتبه) ومجيز محمد بن بلقاسم الشريف بزاوية الهامل وفقه اللّه آمين لتاريخ ما نسبه "[1].

[1] A.N.O.M, 2U22, **Algérie, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania). Lettre en arabe avec traduction française du nommée Mohamed ben Belgassem Chérif Zaouïa El Hamel au commandant Akerchar le gouverneur du Boussaâda le 9 mars 1896.**

ملحق 12: مخالفات قانون الأهالي في مقاطعة الجزائر في السداسي الثاني لسنة 1893 والسداسي الأول لسنة 1894 بناء على قانون 23 جوان 1830.

الدوائر	غرامة وسجن	غرامة فقط	سجن فقط	مجموع الإدانات	مبلغ الغرامات	عدد أيام السجن
الجزائر	459	475	1893	2827	6932	8740
المدية	27	60	349	436	867	1473
مليانة	354	97	588	1639	4286	3600
أورليونفيل	321	150	992	1463	2723	5257
تيزي وزو	1621	1840	561	4021	27.732	8768
مجموع الدوائر	2781	2622	4383	9786	42.540	27.838

المصدر: A.N.O.M, **F80/1818, Répression des infractions au code de l'indigénat (1880-1898).**

ملحق 13: مخالفات قانون الأهالي في مقاطعة وهران في السداسي الثاني لسنة 1893 والسداسي الأول لسنة 1894 بناء على قانون 23 جوان 1830.

الدوائر	غرامة وسجن	غرامة فقط	سجن فقط	مجموع الإدانات	مبلغ الغرامات	عدد أيام السجن
معسكر	178	129	281	588	2126	1143
مستغانم	237	201	1092	1530	3351	4226
وهران	156	25	295	476	1135	1483
سيدي بلعباس	99	24	178	301	448	629
تلمسان	121	155	480	756	2118	2264
مجموع الدوائر	791	534	2326	3651	9178	9745

المصدر: A.N.O.M, **F80/1818, Répression des infractions au code de l'indigénat (1880-1898).**

ملحق رقم 14: مخالفات قانون الأهالي في مقاطعة قسنطينة في السداسي الثاني لسنة 1893 والسداسي الأول لسنة 1894 بناء على قانون 23 جوان 1830.

الدوائر	غرامات وسجن	غرامات فقط	سجن فقط	مجموع الإدانات	مبلغ الغرامات	عدد أيام السجن
باتنة	660	219	141	1020	6956	2655
بون(عنابة)	308	17	541	866	3200	3595
بجاية	640	529	888	2057	10.504	6363
قسنطينة	1044	298	1352	2654	10.234	8996
قالمة	256	124	416	796	2887	2239
سكيكدة	631	97	132	860	4282	2525
سطيف	1118	419	763	2300	12.575	6332
مجموع الدوائر	4657	1703	4233	10.593	50.638	32.705

المصدر: A.N.O.M, **F80/1818, Répression des infractions au code de l'indigénat (1880-1898).**

ملحق رقم 15: أعضاء وأرصدة المؤسسات الاحتياطيّة الأهلية عبر المقاطعات موسمي 1898-1900.

المناطق	الأعضاء	الممتلكات لغاية 30سبتمبر 1899	الأعضاء	الممتلكات لغاية 30 سبتمبر 1900
مقاطعة الجزائر	83.045	1.654.187.44	84.869	1.854.647.65
مقاطعة وهران	53.474	2.020.269.96	53.182	2.219.222.28
مقاطعة قسنطينة	122.159	3.466.852.36	128.704	3.780.843.97
قسمة الجزائر	29.858	693.220.17	29.305	762.449.43
قسمة قسنطينة	38.810	76.476.86	42.279	160.701.40
المجموع	327.346	7.911.106.79	338.339	8.777.864.73

الوحدة: (عضو، فرنك)

المصدر: M.Varnier (S.G.G), **Rapport sur les opération des sociétés indigènes de prévoyance de secours et de prêts mutuels des communes de l'Algérie pendant l'exercice 1899-1900**, p45.

ملحق رقم 16: توزيع مؤسسات الاحتياط الأهلية في شمال وجنوب الجزائر وأرصدتها إلى 30 سبتمبر 1905.

المقاطعات	عدد المؤسسات	عدد الأعضاء	الممتلكات
مقاطعة الجزائر	34	128.503	3.066.461.65
مقاطعة وهران	61	61.104	3.096.368.04
مقاطعة قسنطينة	63	170.540	5.885.444.66
قسمة الجزائر	4	16.846	561.850.47
قسمة وهران	2	7.154	79.945.88
قسمة قسنطينة	3	23.163	260.991.76
مناطق جنوب الجزائر	3	20.346	587.207.51
مناطق جنوب قسنطينة	3	35.026	383.047.74
المجموع	173	462.682	13.921.317.71

الوحدة: فرنك

المصدر: M.Varnier (S.G.G), **Rapport sur les opération des sociétés indigènes de prévoyance de secours et de prêts mutuels des communes de l'Algérie pendant l'exercice 1904-1905**, p7.

ملحق رقم 17: توزيع أعضاء مؤسسات الاحتياط حسب نمط البلديات إلى غاية 30 سبتمبر 1905.

المقاطعات	بلـــديات كاملـــة الصلاحيات	بلديات مختلطـــة أو أهليّة	مجموع البلديات
مقاطعة الجزائر	4.425	124.078	128.503
مقاطعة وهران	7.486	53.618	61.104
مقاطعة قسنطينة	9.642	160.898	170.540
قسمة الجزائر	—	16.846	16.846
قسمة وهران	—	7.154	7.154
قسمة قسنطينة	—	23.163	23.163
منـــاطق جنـــوب الجزائر	—	20.346	20.346
منـــاطق جنـــوب قسنطينة	—	35.026	35.026
المجموع	21.553	441.129	462.682

الوحدة: عضو

المصدر: المصدر: M.Varnier (S.G.G), **Rapport sur les opération des sociétés indigènes de prévoyance de secours et de prêts mutuels des communes de l'Algérie pendant l'exercice 1904-1905**, p7.

ملحق 18: مجموع المجنسين من المسلمين الجزائريين في الجزائر 1866-1914 .

السنوات	1866	1867	1868	1869	1870	1871	1872	1873
المجنّسين	14	36	30	26	20	——	33	52
سنوات	1874	1875	1876	1877	1878	1879	1880	1881
المجنّسين	36	124	17	17	23	30	18	30
السنوات	1882	1883	1884	1885	1886	1887	1888	1889
المجنّسين	26	33	47	55	23	13	27	25
السنوات	1890	1891	1892	1893	1894	1895	1896	1897
المجنّسين	26	16	46	37	48	31	45	75
السنوات	1898	1899	1900	1901	1902	1903	1904	1905 1914
المجنّسين	32	21	20	13	30	38	40	431

المصدر: أنجز بناء على معطيات؛ ف.ديمونتي (Demontés.V)، **مصدر سابق**، صفحة 546. كمال كاتب، **مرجع سابق**، صفحة 273.

ملحق رقم 19: تطور الزواج المختلط بين الأهالي المسلمين والأوروبيين 1873-1884.

السنوات	زواج مابين المسلمات والأوروبيين	زواج مابين المسلمين والأوروبيات
1873	02	05
1874	05	03
1875	04	01
1876	11	04
1877	02	06
1878	09	09
1879	04	05
1880	05	06
1881	12	03
1882	06	14
1883	07	09
1884	05	09

المصدر: G.G.C.A, **op.cit**; p58.

ملحق رقم 20: توزيع عدد التلاميذ في المؤسسات الثانوية حسب الجنسيات خلال فترة 1872-1884.

سنوات/جنسيات	فرنسيين	إسرائيليين	أجانب	مسلمين	مجمـــــوع الجنسيات
1872	1466	212	159	226	2063
1873	1522	226	284	181	2213
1874	1660	283	210	185	2338
1875	1664	335	208	188	2395
1876	2268	518	302	213	3301
1877	2308	490	317	216	3484
1878	2466	430	360	228	3484
1879	2759	422	373	263	3817
1880	2507	405	260	232	3404
1881	2596	443	257	205	3501
1882	2719	526	333	193	3771
1883	2879	524	315	172	3890
1884	2677	453	256	145	3534

المصدر: G.G.C.A, **op.cit**; pp240-241.

ملحق رقم 21: تطور تعداد القوات البريّة في الجزائر 1871-1884.

السنوات	الضبّاط	القوات	المجموع	الأحصنة
1871	3667	82.655	86.322	16.448
1872	3144	70.409	73.553	15.723
1873	3280	66.923	70.203	15.051
1874	3.96	49.490	52.586	14.264
1875	2486	58.501	60.987	15.445
1876	2358	48.240	50.598	14.036
1877	2293	53.064	55.357	13.816
1878	2296	52.853	55.149	14.258
1879	2620	53.317	55.937	14.478
1880	2528	50.233	52.761	14.425
1881	3081	78.169	81.250	16.278
1882	2549	57.765	60.314	15.796
1883	2367	56.047	58.414	15.112
1884	2165	51.482	53.647	14.850

المصدر: G.G.C.A, **op.cit**; p318.

ملحق رقم 22: أمثلة إحصائية عن تطور أصناف قوات الاحتلال الفرنسي في الجزائر.

تطور تعداد قوات فوج الأجانب[1] 1882-1884.

السنوات	الضبّاط	القوات	الأحصنة
1882	70	4287	37
1883	102	5527	43
1884	34	3903	14

تطور تعداد مشاة الخطوط 1882-1884.

السنوات	الضبّاط	القوات	الأحصنة
1882	571	18.452	328
1883	468	17.992	230
1884	411	17.404	221

تطور تعداد قوات الدرك 1882-1884.

السنوات	الضبّاط	القوات	الأحصنة
1882	21	991	762
1883	28	1013	789
1884	28	1041	799

[1] حسب توزيع معطيات الجدول التفصيلي لا يوجد فوج الأجانب سوى في مقاطعة وهران. Gouvernement général civil de l'Algérie, **Statistique général de l'Algérie années 1882 à 1884 ,** p317.

تطور تعداد قوات أطقم القطارات 1882-1884.

السنوات	الضبّاط	القوات	الأحصنة
1882	49	2902	3712
1883	47	3261	3510
1884	61	2991	3325

تطور تعداد قوات الهندسة 1882-1884.

السنوات	الضبّاط	القوات	الأحصنة
1882	120	847	570
1883	125	472	378
1884	102	522	311

تطور تعداد قوات مدفعيّة الميدان 1882-1884.

السنوات	الضبّاط	القوات	الأحصنة
1882	130	3371	1901
1883	118	2921	1565
1884	110	2880	1426

المصدر: G.G.C.A, **op.cit**; pp 316-317.

ملحق 23: أرقام إحصائية عن القوات الأهليّة في الجيش الفرنسي.

توزيع تعداد قوات الصبايحيّة الأهليّة في المقاطعات الثلاثة في 1882.

المقاطعات	الضباط	القوات	الأحصنة
الجزائر	53	929	880
وهران	51	1066	1062
قسنطينة	51	1045	1035
مجموع المقاطعات	155	3040	2977

توزيع تعداد قوات الصبايحيّة الأهليّة في المقاطعات الثلاثة في 1883.

المقاطعات	الضباط	القوات	الأحصنة
الجزائر	56	936	931
وهران	54	1104	1074
قسنطينة	54	1041	1005
مجموع المقاطعات	164	3081	3010

توزيع تعداد قوات الصبايحيّة الأهليّة في المقاطعات الثلاثة في 1884.

المقاطعات	الضباط	القوات	الأحصنة
الجزائر	55	884	868
وهران	52	1046	1036
قسنطينة	53	975	971
مجموع المقاطعات	160	2905	2875

توزيع تعداد قوات القناصة الجزائريين الأهالي في المقاطعات الثلاثة في 1882.

المقاطعات	الضباط	القوات	الأحصنة
الجزائر	102	3471	36
وهران	100	2696	38
قسنطينة	99	2659	42
مجموع المقاطعات	301	8826	116

توزيع تعداد قوات القناصة الجزائريين الأهالي في المقاطعات الثلاثة في 1883.

المقاطعات	الضباط	القوات	الأحصنة
الجزائر	78	3224	36
وهران	102	3019	41
قسنطينة	54	1262	23
مجموع المقاطعات	234	7505	100

توزيع تعداد قوات القناصة الجزائريين الأهالي في المقاطعات الثلاثة في 1884.

المقاطعات	الضباط	القوات	الأحصنة
الجزائر	53	1674	21
وهران	101	2958	39
قسنطينة	46	1599	21
مجموع المقاطعات	200	6231	81

المصدر: G.G.C.A, **op.cit**; pp 316-317.

ملحق رقم 24: مداخيل السكك الحديدية المستغلة[1] في الجزائر 1872-1884.

السنوات	المداخيل بالفرنك
1872	5.386.213
1873	5.697.581
1874	6.440.767
1875	6.180.943
1876	6.704.475
1877	5.718.189
1878	5.747.389
1879	6.489.824
1880	7.345.195
1881	7.322.921
1882	8.493.879
1883	7.710.822
1884	8.585.179

المصدر: G.G.C.A, **op.cit**; p184.

[1] يشمل ذلك 513 كلم من السكك الحديدية المستغلة في الجزائر.

ملحق رقم 25: إحصاءات السكان كل خمس سنوات في الجزائر (إحصاءات رسميّة) 1841-1901.

السنوات	الفرنسيين	اليهود الأهـــالي أو المجنّسين	المسلمون الرعايـــا الفرنسيون
1841	15.497	10.431	25.191
1845	46.339	18.689	66.619
1851	66.050	21.048	[1]84.817
1856	92.738	جمعوا مع المسلمين	2.328.091
1861	112.229	28.097	2.741.511
1866	122.119	33.952	2.652.070
1872	129.601	34.574	2.125.052
1876	156.601	33.312	2.462.936
1882	195.418	35.663	2.842.497
1886	219.627	42.595	3.264.481
1891	267.672	47.459	3.559.687
1896	318.139	48.763	3.764.600
1901	[2]364.257	57.132	4.072.089

المصدر: Demontés.V, **Le peuple Algérien essais de démographie Algérienne**, imprimerie Algérienne, Alger, 1906, p39.

[1] تخص إحصاءات المسلمين في سنوات 1841 و 1845 و 1851 إحصاء المسلمون في المدن فقط.
[2] هذا العدد للأوروبيين سنة 1901 من ضمنهم 71.793 مجنّسا.

ملحق رقم 26: المصاريف المالية للأشغال المرتبطة بالاستعمار خلال الفتـــرة (1873-1884).

السنوات	مقاطعة الجزائر	مقاطعة وهران	مقاطعة قسنطينة
1873	2.110.624	1.340.984	2.763.674
1874	2.336.743	1.603.510	2.083.356
1875	2.199.063	1.882.629	1.875.865
1876	2.134.405	1.960.527	3.091.594
1877	2.320.117	1.931.131	3.086.127
1878	2.122.385	2.061.530	2.684.052
1879	1.903.087	1.705.856	2.021.238
1880	2.426.280	1.813.864	1.640.187
1881	4.073.975	3.213.348	2.199.493
1882	2.281.957	2.358.462	2.498.898
1883	2.147.311	2.935.963	2.068.587
1884	1.737.108	1.940.900	1.205.600

الوحدة فرنك

المصدر: G.G.C.A, **op.cit**; p178.

ملحق رقم 27: تجارة الجزائر مع فرنسا 1891-1904.

السنوات	الواردات	الصادرات	مجموع الـــواردات والصادرات
1891	277.770.289	235.725.130	513.495.419
1892	253.076.418	243.967.164	497.043.582
1893	239.698.385	192.628.131	432.326.516
1894	265.134.026	265.713.285	530.847.311
1895	261.212.341	307.787.357	568.999.698
1896	275.798.959	247.409.742	523.208.701
1897	276.901.427	295.728.063	572.629.490
1898	302.223.058	285.768.687	587.991.745
1899	319.847.503	346.415.000	666.262.503
1900	323.818.325	242.317.000	566.135.325
1901	318.593.000	261.915.000	580.538.000
1902	325.686.000	299.172.000	621.858.000
1903	345.617.000	287.697.000	633.314.000
1904	367.411.000	272.198.000	639.609.000

الوحدة فرنك

المصدر: Demontés.V, **op.cit**, p 436.

قائمة المصادر والمراجع

أوّلا: المصادر.

1) الأرشيفات غير المنشورة:

Archives Nationale outre mer Exe-Provense:

1- A.N.O.M, 2U23, Algérie, département d'Alger, toutes les confréries religieuse sans (Rahmania et Kadria).

- Correspondance du gouverneur général de l'Algérie au Préfet d'Alger n° 44, le 8 janvier1882.
- Correspondance du gouverneur général de l'Algérie au Préfet d'Alger n°1940, le 31 mars 1882.
- Lettre en arabe avec traduction française du nommée Ahmed Chabi au Préfet d'Alger le 2 février 1886.
- Correspondance du gouverneur général de l'Algérie au Préfet d'Alger vers 190?.
- Correspondance de sous-préfet de Tizi-Ouzou au Préfet d'Alger n°1428 le 10 février 1883.
- Correspondance de sous-préfet au Préfet d'Alger le 2 novembre 1906.
- Correspondance de sous-préfet de l'arrondissement de Miliana au Préfet d'Alger le 8 novembre 1906.
- Arrondissement d'Alger, commune l'Arba, délibération de 21 octobre 1885 sur la suppression de la zaouïa et l'école indigène de sidi Khair-eddine.
- Copie de permis de voyage du monsieur Si Ahmed ben El chikh n°31, délivrer par l'arrondissement du Média en septembre 1898.
- permis de voyage du monsieur Si Mohamed ben ? n°16, délivrer par l'arrondissement d' Orléonville en mars 1877.

2-A.N.O.M, 2U22, Algérie, département d'Alger, contrôle des personnages religieuse (Kadria et Rahmania).

- Lettre en arabe avec traduction française du nommée Fachouane Brahim ben Mohamed le 4 novembre 1903.

- Lettre en en français du Cadi Mohamed ben Ahmed ben Zarrouk par le sous-Préfet au Préfet d'Alger le 15 juillet 1895.
- Correspondance du gouverneur générale d'Algérie au générale commandant du division d'Alger , n°2322, le 26 août 1911.
- Correspondance du gouverneur générale d'Algérie au générale commandant du division d'Alger , n°2194, le 9 juillet 1907.
- Correspondance du gouverneur générale d'Algérie au générale commandant du division d'Alger (Laghouat) n°736, le 5 avril 1904.
- Correspondance du gouverneur générale d'Algérie au générale commandant du division d'Alger n°1696, le 4 avril 1901.
- Permis de circuler du nommée si Mohamed El Hadj Mohamed , n° 3100, délivrer à Boussaâda le 22 octobre 1907.
- Fiche des renseignements individuel sur les confréries religieuse musulmans du nommée Si Abdelkader ben Mohamed.
- Fiches des renseignements individuels sur les confréries religieuse musulmans
- Correspondance du gouverneur générale d'Algérie au préfet d'Alger n°1834, le 3 juin 1903.
- Correspondance du maire d'Alger au Préfet d'Alger, n°15706, le 7 décembre 1896.
- Demande de Ali ben Hamoud au Préfet d'Alger, sans date.
- Lettre en arabe avec traduction française du nommée Mohamed ben Belgassem Chérif Zaouïa El Hamel au commandant Akerchar le gouverneur du Boussaâda le 9 mars 1896.
- Lettre en arabe avec traduction française du nommée Mohamed Taieb ben Brahim le 4 septembre 1899.
- Lettre en arabe avec traduction française du nommée Mohamed Taieb ben Brahim le 23 novembre 1900.
- Correspondance du gouverneur générale d'Algérie au générale commandant du division d'Alger n°2686, le 23 juillet 1900.

3- A.N.O.M, Fonds ministériels, F80/ 573, indigènes internés en Algérie.

- indigènes internés en Algérie. Dépôt des prisonniers arabes en constantine**.**
- indigènes internés en Algérie. Dépôt des prisonniers arabes d'Alger.
- indigènes internés en Algérie. Prison militaire d'Oran.
-Etat nominatif des indigènes détenus dans les diverses prisons de la subdivision de Constantine pendant le moi de décembre 1848.
-Etat nominatif des indigènes détenus dans les diverses prisons de la subdivision de Constantine pendant les mois des (juin, juillet, août, septembre, novembre, décembre) 1848.
-Note pour la direction de l'Algérie concernant la prison des otages à Constantine, rédiger par le responsable du bureau de la justice militaire, Paris le 18 décembre 1847.

4- A.N.O.M, 1F33, Alger, Département d'Alger, répression du banditisme en Kabylie (1893-1923).

- Renseignements individuels sur le nommé Kezzouli Omar ben Saïd dont l'internement est demandé**.**
- Correspondance de Sous Préfet de Tizi – Ouzo au Préfet d'Alger, n°58 le 12 avril 1895 (confidentielle).
- L'Administrateur principal de commune mixte de Dra-el-Mizan, Poste de surveillance fournis par la commune mixte en vue de la répression du banditisme.

5- A.N.O.M, **Fonds ministériels, F80/559, contribution de guerre.**

- Document n°6355, daté le 12 juillet 1837.
-Correspondance de ministre de guerre daté en 1837
-Lettre en arabe d'une musulmane de Tlemcen.
- contribution posé sur Tlemcen, gouvernement des possession Française dans le nord de l'Afrique, n°104, Alger le 26 février 1836.
- pétition en arabe de quelque gens de Tlemcen à l'autorité de guerre Française daté le 21 chabane 1253.

- état des contribution acquérir par les indigènes dans la province de Constantine du 1 janvier 1839 au 19 avril 1841.

6- A.N.O.M, **F80/1636, Pèlerinage à la Mecque.**

- Circulaire signé par Pélissier le gouverneur générale de l'Algérie, n°4268, Alger le 20 août 1854.
- Etat numinatif des indigènes des provinces d'Alger et d'Oran qui ont été embarqués sur le bateau à vapeur le brégeois pour se rendre en pèlerinage à la Macque. 5 septembre 1846.
- Nombre des pèlerins de Constantine, Document daté le 22 mai 1851.
- Document daté en 1846.
- Correspondance du directeur de l'intérieur et travaux publique à monsieur le maréchal au sujet du nombre approximatif par année au passeport à l'étranger qui sont délivrer en Algérie au pèlerins pour se rendre à la Mecque, n°8376, le 5 décembre 1845.
- Correspondance de ministre de guerre(direction des affaires d'Algérie) à monsieur le maréchale en Algérie, n°476, Paris le 2 mai 1847.

7- A.N.O.M, Fonds ministériels, F80/1664, état nominatif des condamnés transférés d'Algérie en France.

- Correspondance du directeur de l'intérieur et travaux publique à monsieur le maréchal , n°8600, Alger le 24 novembre 1845.
- Province d'Alger, état nominatif daté en 1857.
- Correspondance du Préfet d'Alger au monsieur le ministre le 18 août 1857.
- Correspondance du Préfet d'Alger au monsieur le ministre le 20 février 1853.
- Correspondance du Préfet d'Alger au monsieur le ministre le 20 octobre 1852.

8- A.N.O.M, Fonds ministériels, **F80/1665, état nominatif des condamnés transférés d'Algérie en France.**

- Correspondance du Préfet d'Alger par intérim au monsieur le ministre, juin 1852.
- Service des affaires administratives au ministère de la guerre et colonies, Paris le 28 septembre 1847.

- Service des affaires administratives au ministère de la guerre et colonies, Paris le 26 mai 1848.

9- A.N.O.M, Fonds ministériels, F80/1662, Prisons dans les trois département (1836-1858).

- Nombre des prisonniers en Prison civile de Médéa en 1854 et premier semestre de 1855.
- Correspondance du Préfet d'Alger au gouverneur général d'Algérie (au sujet du mauvais état de la prison civile de Milianah), n°3967, le 24 juin 1856.
- Etat numérique des prisonniers emprisonnés en Prison d'Alger en 1837
- Etat numérique des prisonniers emprisonnés aux prisons civile d'Alger, Oran et Mostaganem en 1836.

10- A.N.O.M, Fonds ministériels, **F80/1571, Education des jeunes arabes en France (1839-1847).**

- Note pour le ministre de la guerre à monsieur le conseiller de l'Etat, Paris le 18 septembre 1845.
- Lettre en arabe d'un jeune indigène en France le nommé Chérif ben Salem au ministre de la guerre le 19 septembre 1843 .

11- A.N.O.M, F80/1132, Projet du générale Berthon (1831-1844).

- Correspondance de ministre de la guerre à monsieur le maréchal du camps ……. Du génie en Algérie, le 29 octobre 1841. القائد الأعلى.
- Document rédiger à Alger le 23 décembre 1841**.**

12- A.N.O.M, F80/1818, Répression des infractions au code de l'indigénat (1880-1898).

-Le deuxième semestre de 1893 et le premier semestre de 1894 d'après la loi de 23 juin 1890 dans les trois province**.**

- Le deuxième semestre de 1896 et le premier semestre de 1897 d'après la loi de 23 juin 1890 dans les trois province.
- les condamnations en prison des infractions au code de l'indigénat au période de (1891-1892 / 1892-1893) dans les trois province. Journal officiel du république Française, 26ème années , n°193, publier le 19 juillet 1894, p3475.

- les condamnations en prison des infractions au code de l'indigénat au période de (1894-1895 / 1895-1896) dans les trois province. Journal officiel du république Française, 29ème années , n°196, publier le 2 juin 1897, p3699.
- les condamnations en prison des infractions au code de l'indigénat au période de (1896-1897 / 1897-1898) dans les trois province.

Archives Nationale tunisien:

1- الأرشيف الوطني التونسي: مقال مجهول العنوان والكاتب، **جريدة الحاضرة**، العدد 548، السنة 19، الثلاثاء 21 محرّم 1317، الموافق لــ 30 ماي 1899، تونس.

2-A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13, La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1896-1898.** correspondance ce ministère des affaire étrangères au Résident Général de France à Tunis, Paris le 19 octobre 1896.

3-A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13, La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1896-1898.** correspondance du Gouverneur Général de l'Algérie au ministre des affaires étrangères, Paris le 9 octobre 1896.

4- A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13, La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1896-1898.** Note (circulaire) de monsieur le consul de France à Tunis aux monsieurs les contrôles civiles et responsables des annexes, rédiger en 14 novembre 1896, n° 4634.

5-A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 2/1, La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948.** correspondance de ministre des affaires étrangères au Résident Général de France à Tunis, objet: signalement des passeports des ressortissants français musulmans à remplacer par la photographie, Paris le 1ère avril 1901.

6- A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 2/1, La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948.** correspondance du Gouverneur Général de l'Algérie à monsieur le Résident Général de France à Tunis, objet: pèlerinage. N° 1938, Alger le 3 avril 1888.

7- **A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 2/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948.** correspondance de monsieur Benoît le résident Général de la France à Tunis, à monsieur Delcassé ministre des affaires étrangère à Paris, objet: signalement des passeports des ressortissants français musulmans à remplacer par la photographie, Tunis le 4 mars 1901.

8- **A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 2/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948.** correspondance de monsieur Delcassé ministre des affaires étrangère à Paris à monsieur Benoît le résident Général de la France à Tunis, objet: signalement des passeports des ressortissants français musulmans à remplacer par la photographie, Paris le 2 février 1901.

9- **A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948.** Note du contrôle civil monsieur Touchon à monsieur R.Millet résident Général de la France à Tunis, n° 374, Tunis le 12 mai 1899.

10- **A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948**. correspondance de monsieur Revoil, délégué à la résidence générale à Tunis à monsieur Delcassé ministre des affaires étrangère à Paris sur l'émigration en Syrie, Tunis le 16 juin 1899.

11- **A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948**. correspondance du contrôleur civil du Kef à monsieur les portes de la Fosse délégué à la résidence général de la République Française à Tunis, objet: départs d'indigènes pour le levant, n°2971, Kef le 21 septembre 1900.

12- **A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948**. correspondance de monsieur Piat consul général chargé du consulat de France à Damas à monsieur Stephen Pichon ministre des affaires étrangers, n°12, Damas le 2 juillet 1910.

13- **A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948**. correspondance de monsieur Piat consul général chargé du consulat de France à Damas à monsieur Stephen Pichon ministre des affaires étrangers, n°21, Damas le 27 juillet 1910.

14- **A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948**. Document rédiger à Paris de ministère des affaires étrangers,objet: article du journal "El Moayed", n°1, Paris le 3 janvier 1900.

15- **A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948**. Document rédiger à Paris de ministère des affaires étrangers objet: article du journal "El Moayed", Paris le 21 mars 1900.

16- **A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13/1,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948**. Document rédiger à Paris de ministère des affaires étrangers, objet: article du journal "El Moayed", Paris le 12 avril 1900.

2) الأرشيفات المنشورة:

1- C. Jonnart (Gouverneur Général de l'Algérie), **Exposé de la situation générale de l'Algérie**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1909.

2- Gouvernement Général Civil de l'Algérie, **Statistique général de l'Algérie années 1882 à 1884 ,** imprimerie de l'association ouvrière, Alger, sans date.

3- Jules Cambon (Gouverneur Général de l'Algérie), **Exposé de la situation générale de l'Algérie**, imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1895.

4- Le Général Chanzy (Gouverneur Général Civil, Commandant en chef des forces de terre et de mer), **Exposé de la situation de**

l'Algérie, conseil supérieur de gouvernement, imprimerie administrative Gojosso et Cie, 1875.

5- Le Général Chanzy (Gouverneur Général de l'Algérie), **Exposé de la situation de l'Algérie**, conseil supérieur de gouvernement, imprimerie de l'association ouvrière, Alger, 1876.

6- M.CH.Lutaud (Gouverneur Général de l'Algérie), **Exposé de la situation générale de l'Algérie**, imprimerie administrative Victor Heintz, Alger, 1914.

7- M.Léon Pévier (Secrétaire Général du Gouvernement**), Rapport sur les opération des sociétés indigènes de prévoyance de secours et de prêts mutuels des communes de l'Algérie pendant l'exercice 1913-1914**, typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1917.

8- M.Varnier (Secrétaire Général du Gouvernement**), Rapport sur les opération des sociétés indigènes de prévoyance de secours et de prêts mutuels des communes de l'Algérie pendant l'exercice 1899-1900**, imprimerie orientale Pierre Fontana et Cie, Alger, 1901.

9- M.Varnier (Secrétaire Général du Gouvernement**), Rapport sur les opération des sociétés indigènes de prévoyance de secours et de prêts mutuels des communes de l'Algérie pendant l'exercice 1904-1905**, imprimerie orientale Pierre Fontana et Cie, Alger, 1906.

10- M.Varnier (Secrétaire Général du Gouvernement**), Rapport sur les opération des sociétés indigènes de prévoyance de secours et de prêts mutuels des communes de l'Algérie pendant l'exercice 1907-1908,** imprimerie orientale Pierre Fontana et Cie, Alger, 1909.

11- Paul Revoil (Gouverneur Général de l'Algérie), **Exposé de la situation générale de l'Algérie**, imprimeur du gouvernement général, Alger, 1901.

3) الكتب:

أ) العربيّة:

1- ألكسيس دي طوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، ترجمة إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

2- حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

3- محمد العربي الزبيري، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، ط2، 1981.

4- علي أفندي، **وصف رحلة من الجزائر إلى قسنطينة عبر الجبال 1832** ، تعريب عميراوي حميدة ، المكتبة الجامعيّة غريان، ليبيا،ط1، 2003.

ب) الفرنسيّة:

1- A.Tounsi (un vieil Algérien), **L'insécurité en Algérie,ses causes,les moyens de rétablir la sécurité d'autrefois**, imprimerie L.Remordet et Cie, Alger, 1893.

2- A.Raspail (Lieutenant de tirailleurs Algérien, breveté d'Etat major), **Etude sur le service militaire obligatoire des indigènes en Algérie,** librairie militaire R.Chapelot et Ce, Paris, 1910.

3- A.Bordier (Dr), **La colonisation scientifique et les colonies Françaises**, Typographie Paul Schmidt, Paris, 1884.

4- A.de.Carrouges, **Troupes coloniales nos colonies les musulmans**, imprimerie Schiller, Paris, sans date.

5- A.Mathieu, **étude Algérienne,les races et les religions en Algérie**, imprimerie X.Jevain, Lyon, 1894.

6- A.Imbert, **Notice sur les services maritimes de l'Algérie**, Giralt imprimeur photograveur, Alger, 1900.

7- Administrateur de commune mixte, **La sécurité en Algérie moyens de l'assurer**, typographie Adolphe Braham, Constantine, 1884.

9- Adolphe Berge, **Police judiciaire militaire**, imprimerie L.Baudoin et Ce, Paris, 1894.

10- Ali ?**, Lettre d'un chef de tribu à un membre de l'assemblées nationale réponse aux discours prononcés dans les séances des 22 et 23 novembre 1872 par les députés de l'Algérie**, traduit de l'arabe , imprimerie nouvelle association ouvrière, Paris, décembre 1872.

11- Ancier Pierre, **La conscription des indigènes d'Algérie et l'organisation militaire de la France**, imprimerie R.Chapelet et Ce, Paris, 1910.

12- Anonyme, **La vérité sur la colonisation de l'Algérie**, imprimerie de Marius Olive, Marseille, 1846.

13- Anonyme, **Etude sur quelques détails d'organisation militaire en Algérie**, imprimerie de Melin-Mandar, Paris, 1845.

14- Anonyme, **La famine en Algérie et les discours officiels erreurs et contradictions**, deuxième édition, Typographie L.Marle, Constantine, 1868.

15- Anonyme, **Algérie immigrants et indigènes**, imprimerie Balme et Ce, Paris Alger, 1863.

16- Aristide Bérard, **L'Algérie sa situation présente son avenir**, imprimerie Balitat, Paris, 1868.

17- Arthur Alexandre Behaghel, **L'Algérie : histoire, géographie, climatologie, hygiène, agriculture,forêts, zoologie, richesse minérales, commerce et industrie, mœurs indigènes, population, armée, marine, administration,** imprimerie A.Molot et Cie, Alger, 1865.

18- Arthur Girault, **Principes de colonisation et de législation coloniale**, seconde édition, tome 2, imprimerie Contant Laguerre, Bar LeDuc, 1904.

19- Association Française pour l'avancement des sciences**, Congrès du Havre**, imprimerie centrale des chemins de fer, Paris, 1877.

20- Auclert Hubertine, **Les femmes arabes en Algérie**, imprimerie L.Sery, Issoudun, 1900.

21- Audinet Eugène, **La Nationalité française en Algérie et en Tunisie d'après la législation récente (loi du 26 juin et décret du 13 août 1889, décret du 29 juillet 1887)**, Typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1890.

22- Benoist Charles, **Enquête Algérienne**, Typographie Oudin et Cie, Poitiers, 1892.

23- C.de Feuillide, **L'Algérie Française**, typographie de Henni Plon, imprimerie de l'Empereur, Paris, 1856.

24- Capitaine Coipel (9ème régiment d'infanterie), **Le recrutement des indigènes d'Algérie**, imprimerie R. Charlot et Ce, Paris, 1910.

25- Castries Henry de la Croix, **Questions sahariennes et transsahariennes,** imprimerie A.Burdin , Angers, 1902.

26- Ch.Vergé , **De la nécessité de conserver et augmenter les troupes d'infanterie indigène en Algérie**, imprimerie de Hiss, Toul, décembre 1844.

27- Charles de Riancey, **Situation religieuse de l'Algérie (mémoires de M.l'évéque démissionnaire d'Alger),** typographie d'A.René,Paris, 1846.

28- Charles Strauss, **L'assimilation et la reconstitution du ministère de l'Algérie**, imprimerie Jules Grisard, Nantes, 1874.

29- Charmetant Félix, **Les peuplades Kabyles et les tribus nomades du Sahara,** des presses à vapeur de la minerive, Montréal, 1875.

30- comment organiser l'Afrique du nord**, Articles du temps et de la revue indigène**, imprimerie nouvelle, Thouars, 1912.

31- D.Launay, **Simple système de colonisation algérienne**, Typographie et Lithographie Bastide, Alger, 1858.

32- Desjobert Amédée, **L'Algérie en 1838**, imprimerie de Crapelet, Paris, 1838.

33- Desjobert Amédée, **L'Algérie en 1844**, imprimerie Doudey-Duprée, Marais, 1844.

35- Dieuzaide Victor-Amedée, **Histoire de l'Algérie de 1830-1878,** imprimerie de l'association ouvrière,tome 1,Oran, 1880.

36- Le docteur Dupuy, **Esquisse d'un programme Algérien essai de politique positive**, imprimerie P.Bienvenu, Alger, 1882.

37- Dumoustic. **J, Solution du problème de la colonisation Algérienne,** imprimerie Duclaux, Alger, 1860.

38- Duvemois Clément, **L'Algérie, ce quelle est ce qu'elle doit être, essai économique et politique**, imprimerie Dubos frères,Alger, 1858.

39- Duverger.P.D**, La féodalité comme moyen de conserver et de civiliser l'Algérie,** imprimerie de Félix Locquinet Ce, Paris, 1840.

40- E.L.Bonnefon, **Le transsaharien par la main-d'œuvre militaire étude d'un tracé stratégique et commercial**, imprimerie militaire Henri Charles-Lavauzeld, Paris et Limoges, 1900.

41- Edmond Desfossés, **Affaire d'orient, la question Tunisienne et l'Afrique septontrionale Angleterre- France- Italie** , Challamel Aîné éditeur, Paris, 1881.

42- Edouard Teisseire , **La transportation pénale et la relégation d'après les lois des 30 mai 1854 et 27 mai 1885 étude historique et critique**, imprimerie A.Burdin et Cie , Angers, 1893.

43- Émile Bertherand, **Médecine et hygiène des Arabes: études sur l'exercice de la médecine et de la chirurgie chez les musulmans de l'Algérie**, Germer Baillière, libraire-éditeur, Paris, 1855.

44- Emile Loyer, **La police judiciaire militaire en temps de paix et en temps de guerre,** 2ème édition, imprimerie militaire Henri Charles La Vauzelle, Paris, 1893.

45- Emile de Girardin, **Civilisation de l'Algérie**, Michel Lévy frères, libraire-éditeur, Paris, 1860.

46- F. Marchis, **Des réformes à apporter à l'organisation et à l'administration de la justice en Algérie**, imprimerie centrale, Bône, 1891.

47- F. de Solliers (ancien député délégué financier), **La question des chemins de fer d'intérêt général dans la nouvelle organisation administrative et finançaires de l'Algérie**, imprimerie orientale Pierre Fontana et compagnie, Alger, 1901.

48- F.Gourgeot, **Situation politique de l'Algérie**, Challamel aîné éditeur libraire Algérienne et coloniale, Paris, 1881.

49- Félix Dessoliers (ancien député), **l'Algérie libre étude économique sur l'Algérie,** imprimerie administrative Gojosso, Alger, 1895.

50- Ferdinand Cambon, **Pour le régime civile en Algérie**, imprimerie de L.Marle, Constantine, 1879.

51- Mme.G.Dufaux , **En Algérie**, typographie A.Taftiu-Letort, Lille, 1892.

52- Gastineau Benjamin, **Les femmes et les mœurs de l'Algérie**, imprimerie René house, Abbeville, 1861.

53- Georges Gravius, **Les incendies de forets en Algérie leurs causes vraies et leurs remèdes**, chez louis Marle librairie, Constantine, 1866.

54- Grousset Paschal et Fr. Jourde, **Les condamnés politiques en Nouvelle-Calédonie: récit de deux évadés**, imprimerie Ziegler et Ce, Genève, 1876.

55- Hugonnet Ferdinand, **Français et Arabes en Algérie, Lamorçière, Bugeaud, Daumas, Abd el Kader,etc**., imprimerie de L.Tinterlin et Ce, Paris, 1860.

56- J.Chailley-Bert, **Dix années de politique coloniale**, imprimerie Paul Brodard, Coulommiers, 1902.

57- J.E.Sartor, **De la naturalisation en Algérie musulmans, israélites,Européens (sénatus-consulte du 5 juillet 1865),** typographie Walder, Paris, 1865.

58- Jacob de Neufville, **Notes au crayon sur l'Algérie présentées a la société de géographie commerciale de Paris**, imprimerie Chaix, Paris, 1882.

59- Jules (présenté par MM du Pré de Saint-Maur et Poeul Viguier au nom des colons Algériens), **Simple note sur les mesures urgentes à prendre pour répondre aux vœux de l'Algérie**, Typographie de E.Brière, Paris, 1870.

60- Julien de Lassalle, **étude sur la condition à faire au étranger établis en Algérie,** imprimerie nationale, Paris, 1894.

61- L. Blondel, **Aperçu sur la situation politique commerciale et industrielles des possessions françaises dans le nord d'Afrique au commencement de 1836**, imprimerie Royale, Paris, mai 1836.

62- Lapie Paul, **La femme dans la famille**, Octave. Doin. Editeur, Paris, 1908.

63- L'Abbé Landman (chanoine honoraire d'Alger**), Appel a la France pour la colonisation de l'Algérie,** Jacques le coffre et Cie libraire, Paris, 1848.

64- Leblanc de Prébois**, François**, **Bilan de l'Algérie à la fin de l'année 1864 ou de la crise financière commerciale et agricole, ses causes et les moyens de la conjurer**, imprimerie de l'Akbar, 1865.

65- Leblanc de Prébois**, François, Bilan du régime civile de l'Algérie à la fin de 1871**, imprimerie Balitout, Paris, 1872.

66- Le Blanc de Prébois, François, **Situation de l'Algérie depuis le 4 septembre 1870,** imprimerie de l'association ouvrière, Alger, 1875.

67- Le colonel de Beaufort (47 régiment), **De la création d'une division de réserve de l'Armée d'Afrique,** imprimerie de J.R.Alzine, Perpignan, 1840.

68- Legoyt Alfred, **De la colonisation civile et militaire de l'Algérie**, imprimerie de E.Dépée, Sceaux (seine), sans date.

69- Le Pays de Bourjoully, Jean Alexandre, **Colonies agricoles de l'Algérie,** imprimerie de Corse et J-Dumaine, Paris, 1849.

70- Le Pays de Bourjolly, **Colonisation et mode de gouvernement en Algérie**, imprimerie de Cosse et J.Dumain, Paris, 1851.

71- Léon Roches**, Trente deux ans à travers l'islam (1832-1864), mission à la Mecque, le maréchal Bugeaud en Afrique,** tome second, imprimeur de l'institut, Paris, 1885.

73- Léon Rouyer, **Note sur la colonisation et sur la propriété indigène**, imprimerie Librairie Adolphe Braham, Constantine, 1900.

74- Lestiboudois Thémistocle, **Des colonies sucrières et sucreries indigènes,** imprimerie de L.Damiel, Lille, 1839.

75- Louis de Badicour, **La colonisation de l'Algérie ses éléments**, imprimerie Bailly Divery et Ce, 1856.

76- Louis Say (lieutenant de vaisseau), **Afrique du nord politique coloniale notes et croquis d'un officier de marine**, Challamel aîné éditeur libraire Algérienne et coloniale, Paris, 1886.

77- M.Bohrer (Jean de Fermatou), **l'Algérie aux français d'origine ou le véritable sens de la question du décret Crémieux et des lois Algériennes sur la naturalisation,** imprimerie Baldachino-Laroude-Viguier, Alger, 1898.

78-Maurice Wahl,**L'Algérie**,typographie Paul Brodard, Coulommiers, 1882.

79- Maurice Wahl, **l'Algérie et l'alliance Française,** imprimerie.G.Gounouilhou, Bordeaux, 1887.

80- Messimy Adolphe, **Le statut des indigènes Algériens**, imprimerie militaire Henri Charles la Vaujelle, Paris et Limoges,1913.

81- Mongellaz Fanny(Madame), **De l'influence des femmes sur les mœurs et les destinés des nations, sur leurs familles et la société, et de l'influence des mœurs sur le bonheur** de la vie, imprimerie de selligue, tome second, Paris, 1828.

82- Napoléon Ney, **Un danger européen, les sociétés secrètes musulmanes**, imprimerie E.Arrault et Cie, Tours,1890.

83- Pétition faite par un groupe de conseillers municipaux des communes de Oued Séguin, Guettar-El-Aich, Ain Smara, imprimerie Georges Heim, Constantine, 1891

84- Peyrony François Basile, **Considérations politiques sur la colonie d'Alger**, imprimerie de Madame Poussin, Paris, 1836.

85- Poivre Aimé, **Comment s'exécute le sénatus-consulte sur la propriété en Algérie**, imprimerie F.Paysant, Alger, 1868.

86- Poivre Aimé, **Les indigènes Algériens, leur état civile et condition juridique,** librairie Algérienne de Dubos frères, Alger, 1862.

87- Raymond Thomassy, **de la colonisation militaire de l'Algérie**, E.Duverger imprimeur, Paris, 1840.

88- Raoul Bergot, **L'Algérie telle qu'elle est**, nouvelle librairie parisienne, Albert Savine éditeur, Paris, 1890.

89- Ricoux René, **La démographies Figurée de l'Algérie: étude statistique des populations européennes qui habitent l'Algérie**, imprimerie B.Feuille, Philipville, 1880.

90- Sabattier Camille, **Les difficultés Algériennes question de la sécurité, insurrections, criminalité**, typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1882.

91- Silex, **De la sécurité**, imprimerie L.Aumeran et B.Parodi, Philippeville, 1899.

92- Tessier Octave, **Algérie (géographie,histoire, statistique, description des villes, villages et hameaux, organisation des tribus, nomenclature des Khalifaliks et Kaidats),** typographie Ve Maruisolive, Marseille, sans date.

93- Trumelet Comeille, **Etudes sur les régions Sahariennes histoire de l'insurrection dans la province d'Alger en 1864**, Typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1879.

94- V.Demontés, **Le peuple Algérien essais de démographie Algérienne**, imprimerie Algérienne, Alger, 1906.

95- Victor Bernard, **Indicateur général de l'Algérie ou description géographique et historique de toutes les localités comprise dans ses trois provinces**, Typographie et lithographie Rastion, deuxième édition,Alger, 1858.

96- Victor Bernard, **Indicateur général de l'Algérie ou description géographique et historique de toutes les localités comprise dans ses trois provinces**, Typographie Rastide,troisième édition, Alger, 1867.

97- Victorino Praix, **Etude sur la question Algérienne**, imprimerie Léon Lampronti, Bône, 1892.

98- Warnier Auguste, **Des moyens d'assurer la domination Française en Algérie,** imprimerie de A.Guyot, Paris, 1846.

ثانيا: المراجع:

1-الكتب:

أ)العربية:

1- الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمّة والمجتمع** ، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

2- الحسن بن طلال، **المسيحية في العالم العربي**، مكتبة عمّان، 1995.

3- العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى نوفمبر 1954**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة،1985.

4- أمطاط محمد، **الجزائريون في المغرب مابين سنتي 1830-1962 مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر**، دار أبي قراف للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2008.

5- أندري نوشي، ايف لاكوست، أندري برنيان، **الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحله**، تر. رابح اسطمبولي وآخرون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعيّة، الرغاية، 1984.

6- أوليفي لوكور غرانميزون، **الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**، ترجمة نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

7- بوعزيز يحي ، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)**،الجزائر، 1991.

8- بوعزيز يحي، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

9- بوعزير يحي، **ثورات الجزائر في القرنين 19و20 ثورات القرن التاسع عشر**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

10- بوعزّة بوضرساية وآخرون، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م**، سلسلة المشاريع الوطنيّة للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنيّة وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

11- بقطاش خديجة، **الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871**، دار دحلب للكتاب، الجزائر، 1977.

12- تركي رابح، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

13- زمولي يسمينة، **الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنيّة أواخر القرن التاسع عشر (1870-1900) قسنطينة نموذجا**، دار البصائر، قسنطينة، 2007.

14- زوزو عبد الحميد، **محطات في تاريخ الجزائر ــ دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريريةــ** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

15- زوزو عبد الحميد، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900** ، ديوان المطبوعات الجامعيّة،الجزائر،2007.

16- حبّاسي شاوش، **من مظاهر الرّوح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962**، دار هومة للطّباعة والنّشر والتوزيع، الجزائر، 1998.

17- سعد الله أبو القاسم، **خلاصة تاريخ الجزائر ــ المقاومة والتحرير1830-1962ــ**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.

12- سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

13- سعيدي مزيان، **النشاط التنصيري للكاردينال لا فيجري في الجزائر 1867-1892**، ط1، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2009.

14- سلمان سلامة عبد المالك، **أضواء على التبشير والمبشّرين**،ط1، مطبعة الأمانة، مصر، 1994.

15- شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار(1827-1871)**، المجلّد الأول، تر جمال فاطمي وآخرون، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

16- شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة " من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954** "، المجلّد الثاني، ترجمة، جمال فطيمي وآخرون، شركة دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008.

17- شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)**، الجزء الأول، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

18- عدّي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960**، ترجمة جوزيف بن عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1983.

19- عميراوي حميدة، **فواصل في الفكر والتاريخ**،دار البعث ، قسنطينة،2002.

20- عميراوي حميدة، **من الملتقيات التاريخية الجزائرية**، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 2000.

21- عميراوي حميدة ، **السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838-1858** ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004.

22- عميراوي حميدة وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانيّة في المجتمع الجزائري(1830-1954)**، سلسلة المشاريع الوطنيّة للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنيّة وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

23- غراب عبد الفتاح إسماعيل، **العمل التنصيري في العالم العربي ــ رصد لأهم مراحله التاريخية المعاصرة ــ** ، رسالة ماجستير، مكتبة البدر، بدون تاريخ.

24- فركوس صالح، **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.

25- فرنسوا ماسبيرو، **سانت آرنو أو الشرف الضائع**، ترجمة مسعود حاج سعد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 .

26- كاتب كمال، **أوروبيون أهالي، ويهود بالجزائر 1830-1962 تمثيل وحقائق السكان**، ترجمة رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر،2011.

27- كلود ليوزو، **العنف والتعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية**، ترجمة الصادق عماري وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

28- مناصرية يوسف ، **مهمّة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832 1847**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

29- هلال عمار، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

30- هلال عمار، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

ب) الفرنسيّة:

1-Christian Guiter, **Aperçu de quelques spécifiés du droit répressif Français applicable aux indigènes du territoire civile de l'Algérie de 1881 à 1944**, médiathèque Aix, Aix-en-Provence, 1977.

Revue:

2-Sylvie Thénault, **Violence ordinaire dans l'Algérie coloniale camps, internements, assignations à résidence**, C.P.I, Firmin Didot, France, 2011.

2-المجلات والدوريّات:

أ) العربية:

1-التميمي عبد الجليل، " التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر "، **المجلّة التاريخيّة المغربية**، عدد1، مطبعة الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، جانفي 1974.

2- ولد النبيّة كريم، " سياسة الإخضاع وقوانين الأندجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر" ، **مجلة الباحث للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي بالوادي، العدد 2 ، ديسمبر 2011 .

ب) الفرنسيّة:

1-Alain Sainte-Marie, "la province d'Alger vers 1870: l'établissement du douar commune et le fixation de la nature de la propriété en territoire militaire dans le cadre du sénatus consulte du 22 avril 1863", **Revue de l'Occident musulman et de la méditerranées**, n°9, 1971, pp(37-61).

2-Anonyme, "les Spahis Algérien"**, Document Algérien,** Série militaire, n°12, paru le 27 juillet 1953, mis en site le 14-02-2004.

3- Anonyme, "Reformes des sociétés indigènes de prévoyance et du crédit agricole"**, Document Algérien,** Série économique, n°11, paru le 25 mai 1946, mis en site le 20-12-2012.

4- Charles-Robert Ageron, "les migration des musulmans Algériens et l'exode de Tlemcen (1830-1911)", **Annales économies, sociétés, civilisation**, 22ème année, n°5, 1967, pp(1047-1066).

5- Emile Temine, "La migration européenne en Algérie au 19ème siècle: migration organisée ou migration tolérées", **Revue de**

l'Occident musulman et de la méditerranées, n°43, 1987, pp(31-45).

6-Kateb Kamel, "La gestion administrative de l'émigration Algérienne vers les pays musulmans au lendemain de la conquête de l'Algérie (1830-1914)", **in Population**, 52ème année, n°2, 1997, pp(399-428).

7-Marcel Emirit, "les bureaux arabes", **Document Algérien,** Série politique, n°10 paru le 10 novembre 1847, mis en site le 15-08-2011.

8-Marcel Emerit, "les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du 19ème siècle", **Annales économies, sociétés, civilisation**, 21ème année, n°1, 1966, pp(44-58).

3-الرسائل الجامعيّة:

1-بيرم كمال، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي(1840-1954)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أ.د صالح لميش، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.

2-تلمساني بن يوسف، **الطريقة التجانيّة وموقفها من الحكم المركزي بالجزائر(الحكم العثماني- الأمير عبد القادر- الإدارة الاستعمارية) 1782-1900**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف الدكتور ناصر الدين سعيدوني، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1997-1998.

3-حيمر صالح، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أ.د علي آجقو، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، السنة الجامعية 2013-2014.

4-معمري فتيحة، **مظاهر الولاء وعدم الاستقرار في الأوراس إبان الفترة الكولونياليّة 1900-1930**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث

والمعاصر، إشراف أ.د. خمري الجمعي، كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، 2011-2012.

5-هواري مختار، **سياسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية تجاه بعض العائلات المتنفّذة من الجنوب القسنطيني 1837-1870**، مذكرة مكمّلة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، إشراف مصطفى حداد، كليّة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

4- المعاجم:

- le Robert illustré et son dictionnaire internet 2014, publié par la société dictionnaires le robert, imprimé et relié en France par polima, mai 2013.

5- المواقع الالكترونيّة:

- المكتبة الوطنية الفرنسية الرقميّة **http://gallica.bnf.fr/**

- بوابة بيرسي للمجلاّت العلميّة **http://www.persee.fr**

- موقع وثائق جزائريّة (Documents Algériens).

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

الرقم	المحتويات	الصفحات
01	تطور تعداد المساجين الأهالي في سجون تقسيمة قسنطينة خلال شهور 1848.	42
02	تطور تعداد المساجين العرب في مستودع السجناء العرب بمدينة الجزائر خلال 1849-1852.	43
03	تطور تعداد المساجين في مستودع السجناء العرب المقام بقسنطينة خلال (1850-1852).	43
04	تطور تعداد المساجين العرب في السجن العسكري في وهران خلال (1850-1852).	43
05	تطور تعداد المتّهمين في المحاكم العسكريّة من العسكريين والأهالي المسلمين خلال الفترة 1876-1884.	45
06	تطور تعداد المدانين بالإعدام في المحاكم العسكريّة من العسكريين والأهالي المسلمين خلال الفترة 1876-1884.	49
07	تطور مساحات الأراضي الممنوحة للاستعمار من أراضي الحجز والأراضي المصادرة 1882-1884.	69
08	مصاريف ميزانية الدولة على الأهالي سنة 1844.	113
09	الاعتداءات على الممتلكات في المقاطعات الثلاثة خلال السداسي الأول لسنوات (1880-1883).	142
10	إحصاء بالجرائم والجنح المرتكبة من الأهالي المسلمين والفرنسيين والأجانب خلال الفترة من 1 جويلية 1893 إلى 30 جوان1894.	145
11	إحصاء بالجرائم والجنح المرتكبة من الأهالي المسلمين والفرنسيين والأجانب خلال الفترة من 1 جويلية 1894 إلى 30 جوان 1895.	145

12	الاعتداءات والهجمات المسجّلة في الجزائر من 1 جويلية 1898 إلى 30 جوان 1899.	147
13	الاعتداءات والهجمات المسجّلة في الجزائر من 1 جويلية 1899 إلى 30 جوان 1900.	147
14	حالات الاعتقالات والرّقابة الخاصّة في المقاطعات الثلاثة سنة 1907.	148
15	حالات الاعتقالات والرّقابة الخاصّة في المقاطعات الثلاثة سنة 1908.	148
16	تطور تعداد المساجين الأهالي المسلمين في المؤسّسات العقابيّة بالجزائر من مختلف الأعمار والأصناف 1876-1884.	159
17	تطور تعداد المدانين بالحجز من طرف اللّجان التأديبيّة من الأهالي في أربعة سجون خلال الفترة 1872-1884.	161
18	الإدانات بالحبس لمخالفات قانون الأهالي في المقاطعات الثلاث خلال الفترتين(1891-1892 / 1892-1893).	162
19	الإدانات بالحبس لمخالفات قانون الأهالي في المقاطعات الثلاث خلال الفترتين(1894-1895 / 1895-1896).	163
20	الإدانات بالحبس لمخالفات قانون الأهالي في المقاطعات الثلاث خلال الفترتين(1896-1897 / 1897-1898).	163
21	عدد أيام الاحتجاز سنتي 1912 و 1913.	164
22	تعداد المحتجزين في المتوسط سنتي 1912 و 1913.	164
23	كشف بالقضايا التي فصلت فيها اللّجان التأديبيّة خلال الفترة 1872-1884.	175
24	تطوّر متوسط العقوبات للسّلطات التّأديبيّة للإداريّين في البلديّات المختلطة مقارنة بألف نسمة خلال الفترة 1887-1893.	176
25	توزيع مخالفات قانون الأهالي في المقاطعات الثلاثة سنة 1894.	186
26	ملخص الإدانات المعلنة بسبب مخالفات قانون الأندجينا خلال السّداسي	187

	الثّاني لسنة 1893 والسّداسي الأول لسنة 1894 بناء على قانون 23 جوان 1890 في المقاطعات الثلاث.	
27	ملخّص الإدانات المعلنة بسبب مخالفات قانون الأندجينا خلال السّداسي الثّاني لسنة 1896 والسّداسي الأول لسنة 1897 بناء على قانون 23 جوان 1890 في المقاطعات الثلاث.	188
28	تطوّر عدد المحاريث الخاضعة للعشور والحكور 1889-1894.	196
29	تطوّر الضّرائب العربية 1840-1844.	197
30	تطور الضّرائب العربية في الجزائر بالفرنك الفرنسي خلال الفترة 1872-1883.	198
31	تطوّر الضّرائب العربية 1886-1914.	199
32	عمليات تطبيق الملكية الأهلية في المقاطعات الثلاث 1876-1884.	214
33	صادرات الفلين على مساحة 170 ألف هكتار سنوات (1868-1877-1887).	222
34	تطور عدد الحرائق والقبائل المعاقبة بالغرامات بسببها سنوات 1876-1884.	225
35	حرائق الغابات في المقاطعات الثلاثة خلال سنة 1913.	228
36	الجنح (لاعتداءات) الغابيّة سنة 1913.	228
37	أعضاء مؤسسات الاحتياط وممتلكاتها 1895-1900	235
38	المبالغ المتزايدة في أرصدة هذه المؤسسات 1896-1900.	235
39	تطور أصناف العمليات في مؤسسات الاحتياط الأهلية 1899-1900.	236
40	تطور أصناف العمليات في مؤسسات الاحتياط الأهلية 1900-1905.	237
41	تطور ممتلكات مؤسسات الاحتياط 1900-1905.	237
42	توزيع مؤسسات الاحتياط الأهلية في شمال وجنوب الجزائر وأرصدتها إلى 30 سبتمبر 1905.	238

43	توزيع المؤسسات الأهليّة للاحتياط وممتلكاتها في المقاطعات والقسمات ومناطق الجنوب إلى غاية 30 سبتمبر 1908.	239
44	أصناف العمليات لمؤسسات الاحتياط الأهليّة في 30 سبتمبر 1908.	239
45	توزيع المؤسسات الأهليّة للاحتياط وممتلكاتها في المقاطعات والقسمات ومناطق الجنوب إلى غاية 31 ديسمبر 1914.	240
46	تطور تعداد المتّهمين في المحاكم العسكرية من العسكريين والأهالي المسلمين خلال الفترة 1876-1884.	308
47	تطور تعداد المدانين بالإعدام في المحاكم العسكرية من العسكريين والأهالي المسلمين خلال الفترة 1876-1884.	308
48	المحاكم الابتدائية في الجزائر إلى غاية نهاية 1884.	309
49	تطور تعداد الاستئناف ضدّ قرارات محاكم الصلح 1877-1884.	310
50	تطور تعداد أحكام قادة المكان وتصنيفها خلال الفترة 1876-1884.	312
51	تطور تعداد طلبة المدارس العليا الأهلية الثلاثة 1882-1884.	354
52	مقارنة تطور مدارس الأهالي المسلمين الابتدائية بمجموع المدارس الابتدائية 1882-1884.	355
53	تطور تعداد المسلمين في التعليم الثانوي(1877-1893).	356
54	تطور المتمدرسين في التعليم العربي الفرنسي بالجزائر(1872-1887).	356
55	تطور تعداد القوات الفرنسية في الجزائر 1831-1844.	370
56	إحصائيات المرضى العسكريين في قسمة الجزائر 1840-1844.	372
57	تطور الوفيات لدى العسكريين والأوروبيين في قسمة الجزائر 1840-1844.	372
58	عدد الفارين من الكتيبة الأهلية للجزائر العاصمة والتّيطري منذ تأسيس جهازهم في 1 أوت 1842 إلى غاية 1 أكتوبر 1844.	380

59	تطور طول السكة الحديدية في الجزائر 1862-1899.	400
60	تطور أعداد المهاجرين الأوروبيين والفرنسيين في الجزائر(1872/1833).	417
61	التزايد الخماسي للسكان الأوروبيين في الجزائر 1876-1901.	421
62	تطور تعداد السكان في فرنسا 1815-1845.	428
63	تطور واردات فرنسا الأساسيّة 1840-1846.	429
64	تطور مراكز الاستعمار في الجزائر 1841-1846.	433
65	السكان الزراعيون الأوروبيون وكثافتهم الزراعية سنوات 1863-1877.	434
66	تطور مساحات أصناف الأراضي الممنوحة للاستعمار فترة 1882-1884.	436
67	توزيع تراخيص الاستيراد على مختلف العناصر سنة 1835.	451
68	واردات وصادرات الجزائر 1831-1862.	451
69	تجارة الجزائر الخارجية مع بعض الدول الأكثر نشاطا سنة 1902.	455

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
مقدمة	**01**
قائمة المختصرات الواردة في البحث	**13**
الفصل الأول: أساليب الإدارة الاستعمارية القمعية في التعامل مـــع الثـــورات والوطنيين.	**14**
أوّلا) الإبادة الجماعيّة:	**15**
1-استعمال سياسة الإبادة كأداة احتلال وإخضاع في الجزائر ومبرراتها.	**16**
2-أمثلة عن جرائم الإبادة ومظاهر انحراف ضباط الجيش الفرنسي بحق الجزائريين.	**21**
ثانيا) تطبيق سياسة النّفي والإبعاد:	**28**
1-التشريع لسياسة الإبعاد والنّفي.	**29**
2- سياسة الإبعاد والنّفي بحق الجزائريين ومبرّرات الإدارة الاستعماريّة في اتّخاذها.	**32**
3-المنفيين الجزائريين المسلمين في سجون فرنسا والمستعمرات العقابيّة.	**34**
ثالثا) الاعتقال والسّجن:	**40**
1-أمثلة عن حالات السّجن للأهالي المسلمين في المقاطعات الثلاثة خلال القرن 19.	**40**
2-عيّنات من الأحكام المعلنة للعدالة العسكريّة في حقّ الأهالي المسلمين.	**48**
3-أوضاع المعتقلين والمساجين المسلمين.	**49**
رابعا) تطبيق سياسة فرّق تسد:	**51**
1-تبني إستراتيجية فرق تسد والانشقاق بين الجزائريين حسب الفرنسيين.	**52**
2-أمثلة من تطبيق سياسة التفرقة للقضاء على الانتفاضات الشعبية.	**54**

3-تطبيق سياسة فرّق تسد بين زعماء الطرق الصوفية.	**61**
خامسا) حجز ومصادرة الممتلكات:	**62**
1-التشريع القانوني للحجز والمصادرة الفردية والجماعية ومبررات اتخاذها.	**63**
2-عينات من مظاهر الحجز والمصادرة المطبقة على الجزائريين.	**67**
3-تأثير إجراءات الحجز والمصادرة على المسلمين الجزائريين.	**69**
سادسا) تطبيق مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة وفرض الغرامات الحربيّة:	**73**
1- مبدأ المسؤوليّة الجماعيّة.	**74**
2- اعتماد الغرامات الحربيّة كأداة ردع للجزائريين.	**80**
سابعا) تكريس سياسة التهجير:	**86**
1-أسباب هجرة الجزائريين المسلمين.	**88**
2-جدلية التهجير ومنعه لدى الفرنسيين.	**91**
3-أمثلة من هجرة الجزائريين ومواقف الإدارة الاستعمارية منها.	**95**
الفصل الثاني: أدوات إدارة الاحتلال الفرنسي في التحكّم بالجزائريين سياسيّا وأمنيّا:	**100**
أولا) استقطاب وإغراء أعيان الجزائريين وقادتهم:	**101**
1-إستراتيجيّة الإدارة الاستعمارية في استدراجها.	**102**
2-أساليب إدارة الاحتلال في احتواء واستقطاب الزعامات الأهلية.	**108**
ثانيا) محاولة توظيف واحتواء شيوخ الطّرق الصوفيّة:	**116**
1-مخاطر المرابطين والطّرق الصوفيّة على مصالح الاحتلال الفرنسي.	**116**
2-إستراتيجيّة الإدارة الاستعماريّة في احتواء الطرق الصوفيّة وتقييد نشاط شيوخها.	**118**
ثالثا) استخدام المكاتب العربيّة كأداة توغّل وتحكّم في المجتمع الجزائري:	**128**
1-تأسيس المكاتب العربيّة وتنظيمها.	**128**
2-أهدافها ودورها في التحكّم في الأهالي المسلمين بالجزائر.	**131**

3-الانتقادات الموجّهة إلى المكاتب العربيّة.	**135**
رابعا) تشديد إجراءات الرقابة الأمنيّة على الأهالي المسلمين:	**140**
1-هاجس أمن المستعمرة لدى إدارة الاحتلال الفرنسي.	**140**
2-إجراءات الإدارة الاستعماريّة في مكافحة الجريمة وفرض الرقابة لدى الأهالي المسلمين.	**142**
3-اعتماد حضر الانتقال بين المناطق إلا برخصة كإجراء أمني.	**152**
4-فرض الرّقابة على تجارة البارود والسّلاح.	**154**
خامسا) اعتماد السّجن والاعتقال كأداة ردع لمخالفات الأهالي المسلمين:	**156**
1-المؤسسات العقابيّة في الجزائر وتنفيذ الأحكام.	**156**
2-إحصاء بعض حالات الاعتقال والسّجن بحقّ الأهالي المسلمين في الجزائر.	**159**
3-أوضاع المساجين الأهالي المسلمين في المؤسسات العقابيّة.	**165**
سادسا) استخدام السلطات التأديبيّة للتّحكّم في الأهالي المسلمين وإخضاعهم:	**166**
1-مبرّرات استخدام السلطات التأديبيّة ضدّ المسلمين وتطورها.	**166**
2-عيّنات من إجراءات السّلطات التأديبيّة المطبّقة على الأهالي المسلمين.	**175**
سابعا) اعتماد قانون الأهالي كأسلوب لإخضاع الجزائريين والتحكّم فيهم:	**177**
1-مبرّرات الإعلان عن قانون الأهالي وحيثيّات صدوره.	**178**
2-مواد قانون الأهالي.	**183**
3-أرقام إحصائيّة عن تطبيق عقوبات الحبس والغرامات المرتبطة بقانون الأهالي.	**186**
الفصل الثالث: أدوات الإدارة الاستعماريّة في التحكّم بالجزائريين اجتماعيّا واقتصاديا:	**190**
أولا) استخدام الضرائب كأداة لإضعاف الجزائريين وتمويل ميزانيّة المستعمرة:	**191**
1-النظام الضريبي للأهالي المسلمين في الجزائر تحت سلطة الاحتلال.	**191**
2-تصنيف الضّرائب العربية.	**195**

3-تطوّر تحصيل الضرائب على المسلمين في الجزائر من خلال الأرقام الإحصائيّة.	197
4-تأثير النّظام الضّريبي في الجزائر على المسلمين ومدى استفادة إدارة الاحتلال منه.	200
ثانيا) فرض الملكيّة الفرديّة لتفكيك بنية المجتمع الجزائري:	204
1-إستراتيجية حشر وتجميع القبائل الجزائرية.	206
2-مراحل رسم الأراضي وتطبيق الملكية الفردية.	209
3-انعكاسات السياسة العقارية الاستعمارية الجديدة على المسلمين الجزائريين.	218
ثالثا) استغلال حرائق الغابات كأداة لمعاقبة الجزائريين وثراء المعمّرين:	220
1-قطاع الغابات في الجزائر و سياسة إدارة الاحتلال الفرنسي تجاهه.	223
2-مظاهر استغلال حرائق الغابات كأداة ردع وثراء للمعمرين في الجزائر.	230
رابعا) توظيف مؤسسات القرض الاحتياطي كوسيلة جذب وتحكّم في الجزائريين:	230
1-بروزها، تنظيمها وهيكلتها.	234
2-تطور أعمالها وتوزيعها.	241
خامسا) استهداف المرأة والأسرة الجزائريّة:	241
1-نضرة الفرنسيين للمرأة والأسرة الجزائرية.	248
2-إستراتيجيّة إدارة الاحتلال الفرنسي لاستهداف المرأة المسلمة الجزائريّة ومظاهرها.	254
سادسا) فرض رقابة إداريّة على المهاجرين الجزائريين ورحلة الحج:	254
1-سياسة إدارة الاحتلال الفرنسي في تسيير ظاهرة هجرة المسلمين الجزائريين.	262
2-إجراءات إدارة الاحتلال الصارمة في تسيير مواسم الحجاج الجزائريين.	272
الفصل الرابع: أساليب الإدارة الاستعماريّة في محاربة الهويّة الجزائريّة.	272
أولا) انتهاج سياسة تستهدف الدين الإسلامي:	273

1-إشراف إدارة الاحتلال الفرنسي على شؤون الديانة الإسلامية في الجزائر.	**273**
2-هدم بعض المساجد والزوايا بحجج واهية وتحويل بعضها إلى كنائس.	**279**
3-الاستيلاء على الأوقاف والاستحواذ على موارده.	**280**
4-تضييق الخناق على التعليم القرآني والنشاطات الدينية.	**282**
5-فرض رقابة صارمة على رجال الدين المسلمين ومتابعتهم.	**286**
ثانيا) السعي لإقصاء القضاء الإسلامي وتقليص دوره تدريجيّا:	**288**
1-إستراتيجية إدارة الاحتلال الفرنسي في الإقصاء التدريجي للقضاء الإسلامي.	**289**
2-أمثلة من اعتراضات الأهالي المسلمين في الجزائر بخصوص تقليص دور القضاء الإسلامي.	**301**
ثالثا) فرنسة القضاء واستخدامه كآليّة ردع للمسلمين الجزائريين:	**303**
1-إستراتيجيّة فرنسة القضاء في الجزائر وتطوّرها.	**303**
2-المحاكم العسكرية والمدنية الفرنسية في الجزائر وظروف عمل القضاة.	**305**
3-مواقف الأهالي المسلمين من سياسة فرنسة القضاء.	**314**
رابعا) سياسة إدارة الاحتلال الفرنسي بين تقييد التنصير ودعمه:	**315**
1-تعريف التنصير لغة واصطلاحا.	**316**
2-إدارة الاحتلال الفرنسي بين تقييد ودعم التنصير في الجزائر.	**317**
أ) مظاهر تواطؤ الإدارة في دعم التنصير في الجزائر.	**319**
ب) إجراءات إدارة الاحتلال في التضييق على التنصير ومراقبة نشاط رجاله.	**327**
خامسا) طرح سياسة تجنيس وإدماج المسلمين الجزائريين:	**330**
1-تعريف الإدماج.	**330**
2-نظرة الفرنسيين وإدارة الاحتلال من مسألتي إدماج الأهالي وتجنيسهم.	**323**
3-الإجراءات القانونية المطبّقة لتجنيس الأهالي وتطورها.	**341**
سادسا) توظيف المدرسة في تسويق المشروع الاستعماري والثقافة الفرنسية:	**344**
1-إستراتيجيّة إدارة الاحتلال لتوظيف المدرسة كأداة توغّل وانصهار في	**344**

المجتمع المسلم.	
2-السياسة التعليمية الفرنسية تجاه الأهالي المسلمين في الجزائر.	**349**
الفصل الخامس: أساليب التوسّع والاستغلال الاستعماري.	**360**
أولا) تعزيز القوّات الاستعماريّة:	**361**
1-إستراتيجيّة توسّع الاحتلال العسكري وتوزيع المراكز العسكريّة.	**361**
2-مضاعفة تعداد القوات العسكرية وتأثير ظروف عملها عليها.	**369**
ثانيا) إغراء وتسخير الجزائريين ضمن القوّات الاستعماريّة:	**373**
1-تجنيد إدارة الاحتلال الأهالي المسلمين ضمن القوات الخاصة ومبرراته.	**373**
2-مسألة التجنيد الإجباري للجزائريين (مبرراتها وردود الأفعال المختلفة).	**382**
ثالثا) توظيف المواصلات كأداة لتحقيق التوسّع واستغلال المستعمرة:	**389**
1-إستراتيجيّة إدارة الاحتلال في الاهتمام بالمواصلات ومبرّراتها في ذلك.	**390**
2-تطور انجازات طرق المواصلات البريّة في النصف الثاني من القرن 19.	**395**
3-مشروع طريق السكّة الحديديّة العابرة للصحراء.	**402**
4-النقل البحري الساحلي والخارجي.	**404**
رابعا) تشجيع الهجرة الأوروبيّة للجزائر ودعم سياسة الاستيطان:	**407**
1-إستراتيجية إدارة الاحتلال الفرنسي في دعم هجرة الأوروبيين للجزائر.	**407**
2- تركيب المهاجرون الأوروبيون في الجزائر و تطورهم من خلال لغة الأرقام.	**416**
خامسا) توظيف الاستعمار كأداة لتخفيف مشاكل المتربول واستثمار ثروات البلاد:	**421**
1-إستراتيجيّة الإدارة الفرنسية في دعم الاستعمار في الجزائر ومبرّراته.	**422**
2-قراءة مختصرة في مراحل تطوّر الاستعمار في الجزائر.	**432**
سادسا) تبنّي آليات تجاريّة تخدم مصالح اقتصاد المتربول:	**439**
1-إستراتيجيّة إدارة الاحتلال الفرنسي لخدمة المصالح التجاريّة للمتربول	**440**

وانعكاساتها.	
2-طبيعة الواردات والصّادرات الجزائريّة وتطوّرها.	**449**
أ) طبيعة الواردات والصادرات الجزائرية.	**449**
ب) تطوّر حجم التجارة البحريّة.	**450**
خاتمة	**455**
ملاحق	**462**
قائمة المصادر والمراجع	**492**
فهرس الجداول	**519**
فهرس المحتويات	**525**